الخصائص

صنعة

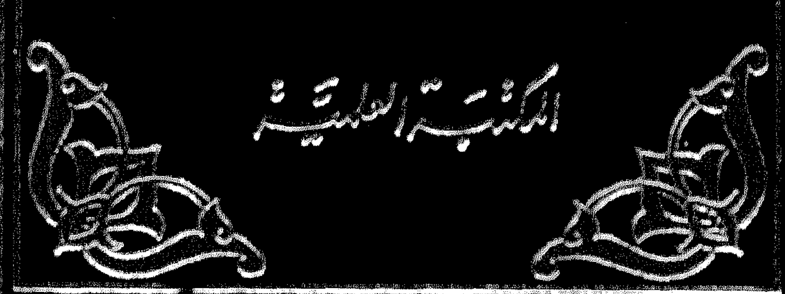
أبي الفتح عثمان بن جني

بتحقيق

محمد علي النجار
الأستاذ بكلية اللغة العربية

الجزء الأول





المكتبة العلمية





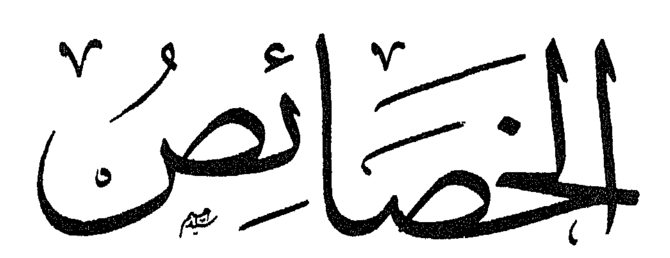


الخصائص



دار الكتب المصرية

القسم الأدبي



صنعة

أبي الفتح عثمان بن جني

بتحقيق

محمد علي النجار

الأستاذ بكلية اللغة العربية

الجزء الأول

المكتبة العلمية



بسم الله الرحمن الرحيم

تصـــــــدير

كتاب الخصائص أو خصائص العربية لأبى الفتح عثمان بن جنى، من الكتب اللغوية القيمة التى أقر المجلس الأعلى لدار الكتب المصرية طبعها سـنة ١٩١٣ م ضمن مشروع إحياء الآداب العربية .

وقد سبق للدار أن قامت بطبع الجزء الأول منــه ونشره بمطبعة الهلال بمصر سـنة ١٣٣١ هـ (١٩١٣ م) . وعلى الرغم من أن الكتاب لم ينشر فى ذلك الحـين كاملا ، ولم ينل ما يستأهله من التحقيق فقد كان له أثر محمود عند جمهور العلمـاء والأدباء والباحثين والمشتغلين باللغـة العربية وفقهها ، والمعنيين بأصول اللغـات وعقـد الصلات فيما بينها ؛ بل إنه فتـح آفاقا جديدة للبحث ، وأنشأ فصـولا طريفة تداولها الباحثون بالتمحيص والتوليد والدرس، ووقف الناس من ابن جنى على عالم منقطع القرين .

ولعدم توافر النسخ الكاملة الصحيحة وقف العمل فى الكتاب عند هذا الحد زمانا ، وأخذ القرّاء من مختلف الأصقاع وشتى الأقطار يتوقون لقراءة بقيـة الكتاب ، ويلحـون على الدار أن تمضى فى نشر بقيـة الأجزاء . ومع مضى الزمن وتوالى الأيام أمكن الدار أن تحصل على نسخ صحيحة كاملة ، وأن يتهيأ لهـا نشر بقية الكتاب .

وحينما علمت الدار أن الأستاذ العالم الثقة الشيخ محمد على النجار الأستاذ بكلية اللغة العربية بالجامعة الأزهرية يقوم بدراسة هذا الكتاب من زمن طويل ، وأنه معنىّ بالعمل فيه رأت أن تعهد إليه فى إعادة تحقيق الجزء الأول تحقيقا علميا على النحو الحديث ، وإتمام تحقيق بقية الكتاب ، ووضعت بين يديه النسخ المختلفة التى بالدار ، واستحضرت ما أمكن الحصول عليه من المكتبات الأخرى ، ويسرت له المراجع التى يحتاج إليها ، فقام بهذه المهمة خير قيام ، بما عهد فيه من صبر وأمانة ودقة ، وهذا فوق تخصصه فى هذا الشأن .

وقد قدّم للكتاب بدراسة وافية عن ابن جنى وحياته وعصره وكتبه ، وتحدث عن كتاب الخصائص وقيمته ومنزلته ، ووصف النسخ التى استعان بها فى إخراج هذا الجزء وصفا علميا مفصلا .

وبعد ، فهذا هو الجزء الأوّل من الطبعة الثانية من كتاب الخصائص تقدّمه الدار للعلماء والأدباء والباحثين على منهج علمى مفيد ، وهو جزء من ثلاثة أجزاء ، تلحق به الفهارس العامة ، ومراجع البحث والتحقيق ، وسننشر إن شاء الله بقية الأجزاء فى وقت قريب .

وعسى أن تكون الدار بما قامت به من نشر هذا الكتاب الجليل ، على هذا النحو من التحقيق وتحرير النص وحسن العرض ، قد قامت بجزء من رسالتها الجليلة فى نشر الثقافة العلمية ، وبعث التراث العربى النفيس .

ومن الله العون والتيسير .

محمد أبو الفضل ابراهيم
مدير القسم الأدبى بدار الكتب المصرية

٣ من ذى الحجة سنة ١٣٧١ هـ
٢٤ من أغسطس سنة ١٩٥٢ م

مقـــدمة

نسب ابن جِنّى

هو عثمان بن جنى ، ولا يعرف من نسبه مَن وراء هذا ، وذلكُ أنه غير عربىّ ،
وكان أبوه جنّى روميّا يونانيّـا ، وكان مملوكا لسليمان بن فَهْد بن أحمد الأزدىّ .
ومن ثَمّ ينتسب ابن جنّى أزديّا بالولاء ، فيقول فى آخر المُنْصِف شرح تصريف
المـازنىّ : « قال أبو الفتح عثمان بن جنّى الأَزْدىّ ... » . ولا تذكر لنـا المراجع
التى بأيدينا شيئا عن أبيه أين كان قبل أن يَقْدَم المَوْصل إن كان هاجر إليها ولم يكن
وُلد فيها ، ولا ماذا كان يعمل لمولاه .

أمّا سليمان بن فَهْد مولى أبيه، فلا تُفصح المراجع عن أمره ومكانته فى المَوْصل.
وقد ظَللت حينا من الدهر على ظنّ أنه كان من قُطّان الموصل[1] ، فقد كان الأَزْد
من أوائل مَن سكنها بعد فتحها فى سنة ٢٠ للهجرة ، حتى وقفت فى الكامل لابن
الأثير فى حوادث سـنة ٤١١ على مقتل سليمان بن فهد . وقد ذكر ابن الأثير من
أمره أنه كان يكتب فى حداثته بين يدى أبى إسحاق الصابى — كانت وفاة الصابى
سنة ٣٨٤ — ، وأنه انتقل إلى الموصل فاقتنى بهـا ضياعا ، ونظر فيهـا لقِرْواش
أمير بنى عُقَيل — وهو معتمد الدولة أبو المنيع قرواش بن المقلد أحد أمراء العقيليين

(١) تاريخ الموصل للقس سليمان صائغ ١/٥٠ .

ولى الموصل سنة ٣٩١ إلى سنة ٤٤٢ (زامباور ٥٩) ، — ثم غضب عليه قِرْوَاش فقتله . ويبدو من هذا أنه كان فى بغداد عند الصابى ، ثم انتقل إلى الموصل .

وإذا كان سليمان هذا بقى إلى سنة ٤١١ ، فقد عُمِّر وتنفّس به الزمن؛ فقد حيي بعد ابن جنى الذى توفى سنة ٣٩٢، وبعد أبيه فيما يبدو . ولا أكتم فى هذا المقام شكّا يخامرنى فى الأمر ؛ أفلا يحتمل أن سليمان بن فهد الذى قتله قِرواش سنة ٤١١ غير مولى جنى والد أبى الفتح ! ونرى ابن الأثير يقتصر فى تحليته على « الموصلىّ » ولا يحلّيه بالأزدىّ الذى يحرص الرواة عليه فى مولى جنّى .

على أن مما يرجّح أن سليمان بن فهد صاحب قِرواش هو مولى جِنّى أن ابن الزمكدم[1] الذى هجا[2] ابن جنى ، هجا سليمان صاحب قِرواش فى شعر بديع ، يدخل فى باب الاستطراد، وها كه :

وليلٍ كوجه البرقعيدىّ ظلمةً	وبَرْدِ أغانيه وطولِ قُرونه
سَرَيت ونومى عن جفونى مشرَّد	كعقل سليمان بن فهد ودينه
على أولقٍ[3] فيه التفات كأنه	أبو جابر فى خَبْطه وجنونه
إلى أن بدا ضوءُ الصباح كأنه	سَنَا وجهِ قِرْواش وضوءُ جَبينه

---

(١) هكذا بالكاف فى كامل ابن الأثير والمختصر لأبى الفداء فى حوادث سنة ٤١١ . وفى نسخ معجم الأدباء : « الزملدم » ، ولم أقف له على ترجمة .

(٢) انظر معجم الأدباء فى آخر ترجمة أبى الفتح .

(٣) الأولق فى الأصل : الجنون ، يريد به فرسا ذا أولق من النشاط . وقوله : « فيه التفات » يروى : « فيه هباب » . والهباب ، بكسر الهاء : النشاط .

ويقول ابن الأثير فى المثل السائر[1] : « وهذه الأبيات لها حكاية . وذلك أن شرف الدولة قرواشا ملك العرب ، وكان صاحب الموصل . فاتفق أن كان جالسا مع ندمائه فى ليلة من ليالى الشتاء ، وفى جملتهم هؤلاء الذين هجاهم الشاعر . وكان البَرْقَعِيدىّ مغنّيا ، وسليمان بن فَهْد وزيرا ، وأبو جابر حاجبا . فالتمس شرف الدولة من هـذا الشاعر أن يهجو المذكورين ويمدحه ، فذكر هذه الأبيـات ارتجالا . وهى غريبة فى بابها ، لم يسمع بمثلها » .

ولم أر لابن جنّى فى مصنفاته ذكرا لمولى أبيه .

وكأنما كان ابن جنّى يحسّ ضعة عند النـاس أن لم يكن من أصل عربىّ ، فعُنِى أن ينضح عن نفسه ، ويذكر أن عنده ما يعوضه هذا النقص ، ويأخذ بضَبْعه نحو المعالى وباسقات الشرف . وذلك إذ يقول من قصيدة طويلة :

فإن أصبح بلا نسبٍ ... فعلمى فى الورى نسبى

على أنى أءول إلى ... قُروم سادة نُجُب

قياصرة إذا نطقـوا ... أَرَمَّ الدهرُ ذو الخُطَب[2]

(١) « النوع الثالث والعشرون فى التحاص والاقتصاب » . وانظر الكامل لابن الأثير فى حوادث سنة ٤١١ ، والصبح المنبى ٢٥٥ . وقد نسب هـذه الأبيات صاحب الفـوات فى ترجمة قرواش إلى الطاهر الجزرىّ . وكذلك صاحب الوافى بالوفيات .

(٢) أرم : سكت . و « ذو الخطب » أى المنطيق بأفعاله وآثاره ، فالخطب بضم ففتح جمع الخطبة . ويقرؤها ابن مكتوم « الخطب » بضمتين ، ويرى أن أصلها الخطوب ، فحذف الواو للضرورة . وهذا كما ورد فى شعر الأخطل :

كلمع أيدى مثاكيل مسلبة ... يندبن ضرس بنات الدهر والخطب

وانظر ص ٣٣٣ من هذا الجزء . ولكن هذا الوجه بعيد فى بيت ابن جنى ، والأقرب ما ذكرت .

أولاك دعا النبيُّ لهـــم ... كفى شرفا دعاءُ نبي[1]

ويتردّد الباحث فيما يعنى ابنُ جنىّ فى انتسابه إلى القياصرة. فهل يعنى أنه من الروم هذا الجيل من الناس الذين منهم القياصرة، أم أنه كان من سلالة القياصرة.

وجنّى علم رومىّ، ويذكرون أنه معرب كِنّى. ويقول ابن ماكولا فى كتابه فى المؤتلف والمختلف[2]: «وحكى لى إسمعيل بن المؤمّل[3] أن أبا الفتح كان يذكر أن أباه كان فاضلا، بالرومية» وظاهرٌ أن ابن جنى يريد تفسير اسم أبيه جنى الرومىّ، وأن معناه فى العربيـة: فاضل. وجـنى تكتب بالحروف اللاتينية ممثـلة للفظ اليونانىّ gennaius، ومعناها: كريم، نبيل، جيّد التفكير، عبقرىّ، مخلص. ومن هذا يبدو صدق تفسير ابن جنّى لاسم أبيه.

وجنى، بكسر الجـيم وكسر النون مشدّدة وسكون الياء، فلا تشدّد الياء كياء النسب، إذ ليست بها. وفى حاشية الشمنّى على المغنى بعـد أن أورد ترجمة ابن جنّى: «وفى الشرح فى غير هـذا الموضع: هو بإسكان اليـاء، وليس منسوبا، وإنمـا هو معرب كنى. كذا فى شرح المفصّل للاسفندارىّ[4]» وهـو يريد بالشرح

---

(١) روى أن الرسول صلى الله عليه وسلم كتب إلى كسرى وقيصر يدعوهما إلى الإسلام. فأما كسرى فقد مزق الكتاب لما قرأه، وأما قيصر فلما قرأ الكتاب طواه ثم رفعه. فلما بلغ ذلك الرسول صلى الله عليه وسلم قال فى كسرى: مزق الله ملكه. وفى شأن قيصر: ثبت الله ملكه. وانظر فتح البارى طبعة الخشاب ١/٣٤.

(٢) هو كتاب «الإكمال فى رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف من الأسماء والكنى والأنساب» وهو مخطوط فى دار الكتب فى فن المصطلح.

(٣) له ترجمة فى البغية ١٩٨، وكانت وفاته سنة ٤٤٨.

(٤) يسمى هذا الشرح المقتبس فى توضيح ما التبس. وصاحبه الشيخ أبو عامر على بن عمر المدعو بالفخر الإسفندرى — وهكذا رسم فى كشف الظنون — المتوفى سنة ٦٩٨.

شرح الدماميني للمغني . وإعراب جني على الحكاية لحالها في العجميّة ، فلا تعامل في الإعراب معاملة الكلمات العربيّة . وذلك أنها لو ذُهب بها هذا المذهب فعوملت معاملة المنقوص لقيل : ابن جنٍّ فتضيع صورة العَلَم ، ويلتبس الأمر بالجنّ ، فمن ثمّ أبقيت كما هي حفاظا على صورتها .

وقد جاء من الأعلام على نسق جِنّي حِنّي . ويقول ابن ماكولا في كتابه : « وأما حنّي — بكسر الحاء المهملة وتشديد النون الممالة — فهو أبو الحسن عليّ ابن أبي بكر بن أحمد بن عليّ بن يحيي البيّع البغداديّ ، يعرف بابن حني . حدّث عن ابن رزقويه » ، وذكر أن مولده في سنة ست وثمانين وثلاثمائة . وقد ذكر صاحب القاموس في (حنن) هذا الاسم ، وذكر أيضا آخر يعرف بابن حني .

هذا . وأذكر في ختام هذا الحديث رجلا يدنو من ابن جنّي في مذهبه اللغويّ والأدبيّ ، وتهذيب عبارته وحسن ترتيبه ، يشاركه في بعض صفاته . ذلك هو ابن رشيق صاحب العمدة . فقد كان أبوه مملوكا روميّا من موالي الأزْد . وهو لا يبعد عن عصر ابن جني . فقد ولد في سنة ٣٩٠ وتوفّي سنة ٤٦٣ كما في ابن خلكان .

مولده

ولد ابن جني في المَوْصل . ويقول من ترجم له : إنه ولد قبل الثلاثين والثلاثمائة من الهجرة ، ولا يعينون مولده بعد هذا . إلا أبا الفداء في المختصر ، فهو يذكر أن وفاته سنة ٣٠٢ ، ويقول ابن قاضي شُهْبة في طبقات النحاة : إنه تُوفِّي وهو في سنّ السبعين . فإذا أُخذ بهذا وروعي أن وفاته كانت في سنة ٣٩٢ فإن ولادته تكون في سنة ٣٢٢ أو سنة ٣٢١ .

ويذكر الرواة أنه صحب أبا على الفارسىّ أستاذه أربعين سنة بعد اتصاله به على أثر حادثة مسجد الموصل — وستأتى قصّتها — وكانت هذه الحادثة سنة ٣٣٧، فإذا وضع تاريخ ولادته فى سنة ٣٢٢ كانت سنه عندئذ خمس عشرة سنة . وتروى القصة أن أبا علىّ مرّ عليه وهو يدرّس العربيّة ، ومن القليل أن يتعرض المرء للتدريس فى هذه السن المبكّرة . وهذا قد يرجح رواية أبى الفداء فى تاريخ ولادته . وقول ابن قاضى شهبة إنه توفى فى سن السبعين ، قد يكون (السبعون) فيه محرّفة عن التسعين . ويرى بعض الكاتبين عنه من علماء المشرقيات أن ولادته كانت[1] سنة ٣٢٠ ، وهذا قريب مما ذكرت . وبعض[2] هؤلاء جعل مولده سنة ٣٠٠ ، وهذا قريب مما جاء فى أبى الفداء .

نشأته

نشأ ابن جنّى بالموصل ، وتلقى مبادئ التعلم فيها .

وقد أخذ النحو عن أحمد بن محمد الموصلى الشافعىّ المعروف بالأخفش . ولم أقف على أحد من شيوخه فى الموصل سوى هذا الرجل ، ولا تذكر المراجع تاريخ وفاته ، ولم أجد له ذكرا فى طبقات الشافعية . ولست أدرى أَلُقّب الأخفش لخفش فى عينه ، أم لشهرته بالنحو فقيل له الأخفش ، كأنه الأخفش المشهور به ، وهو سَعيد بن مَسْعدة .

---

(١) مقال دائرة المعارف الاسلامية فى ترجمة ابن جنى .

(٢) انظر بركلمان وتاريخ الموصل ٢/٦٣ .

والنحو فى الموصل قديم ، نشأ فيها مَسلمة بن عبد الله الفهرى[1] . أخذ النحو عن خاله عبد الله بن أبى إسحق الحضرمى . وكان فى آخر عمره مؤدّبا لجعفر بن أبى جعفر المنصور ، ومضى معه إلى الموصل فأقام بها .

ويذكر ابن خلّكان أنه قرأ الأدب فى صِباه على أبى علىّ الفارسىّ ؛ ولم يذكر أين كان ذلك . والمعروف عن أبى علىّ أنه دخل بغداد سنة ٣٠٧ ، فهل أخذ عنه فى بغداد إذا صحّ ما رواه ابن خلكان . ويقول ابن ماكولا : «سمع جماعة من المواصلة والبغداديين» ، والمواصلة[2] أهل الموصل والواحد موصلىّ . وظاهر الأمر أن ذلك كان فى صِباه . وسيأتى الكلام على هذا فى الحديث عن صلته بأستاذه أبى علىّ .

بعض صفاته الخِلْقيّة والخُلُقيّة

لم تقفنا المصادر على خَلْقه وسِماته الجسمية . فهل كان طُوّالا أو قصيرا ، أو ربعة ، وهل كان بدينا ، أو كان ضَرْبا[3] من الرجال ؟ وهل كان أبيض ؟ وهذا ما يغلب على الظنّ أن يكون عليه ابن جنّى ، أن كان أبوه روميّا ، وإن كان الغالب على المَواصِلة[4] سمرة اللون .

وقد كان أعور . ويقول المترجمون له : إنه كان ممتّعا بإحدى عينيه فى الكناية عن عَوَره . وكأن هذه الكناية من باب التوجيه البديعى ؛ فإن إحدى العينين المتمتع بها الأعور يجوز أن تكون المبصرة ، يتمتع بالإبصار بها والاهتداء

---

(١) البغية ٣٩١ .
(٢) ورد هذا الجمع فى تاريخ بغداد ٣١٢/١٢ .
(٣) هو الخفيف اللحم .
(٤) تاريخ الموصل ٣٣٤/١ .

بنورها ، ويجـوز أن تكون الذاهبة ، فالأعور ممتَّع بثواب الصبر عليهـا ، والأجر على فقدها .

وقد ترجم له الصلاح الصَفَدىّ فى كتابه «الشعور بالعُور» . ويقول صاحب مسالك الأبصار[1] : «وناهيك به من أعور عينه نضاخة ، وأرضه ممـا تنبت سوّاخة» .

٥ وقـد نبزه بشر بن هرون بالعور فى قصة سـيأتى إيرادها ، وذلك حيث يقول :

العُـرّ والعـار فيـك تمّـا والعَـوَر التامُ والعـوار

— وقوله التام أصله التام بالتشديد ، نخففه للضرورة —

ومـا ينبئ عن عَوَره قوله فى التشوّق لصديق له :

صدودك عنى —ولا ذنب لى— دليـل على نيـة فاسـده

١٠ فقد — وحياتِك — ممـا بكيت خشـيت على عينىَ الواحـدهْ

ولـولا مخافـة ألّا أراك لمـا كان فى تركها فائدهْ

ويقول ابن خلّكان : « وقيل : إن هذه الأبيات لأبى منصور الديلمىّ » . ولا ينبغى أن يفهم من الشكّ فى نسبة هذا الشعر إليـه الشكّ فى عوره ، كما ذهب بعض الكاتبين لحياته[2] ، فليس مَرَدّ عوره إلى هذا الشعر ، إذ هو معدود فى العُور ،

١٥ قال هذا الشعر أو لم يقـله . ولا تقفنا المصادر على تاريخ عوره . فهل أصيب به فى حداثته ، أو أصابه وقد علته كبرة ؟

---

(١) ج ٤ ص ٣٠٦ .

(٢) انظر المقال الممتع للأستاذ عبـد الله أمين فى المقتطف (الجزء الثالث من المجلد الحادى عشر بعد المـائة) .

وكان من عادته فى الحديث — فيما زعم بعض من يتحدث عنه — أن يميل بشفتيه ويشير بيديه ، وقد كان هذا موضع تندّر من بعض الكُتّاب فى ديوان آل بويه فى بغداد بأبى الفتح . فقد أبصره وهو يتحدث ويفعل ما تعوّده مما ذكرت ، فأتأر فيه الكاتبُ النظرَ[1] ، فسأله أبو الفتح فى ذلك فقال : « شبّهتُ مولاى الشيخ وهو يتحدّث ويقول ببوزه كذا وكذا بقرد رأيته اليوم عند صعودى إلى دار المملكة وهو على شاطئ دجلة يفعل مثل ما يفعل مولاى الشيخ . فامتعض أبو الفتح وقال : ما هذا القول يا أبا الحسين ، أعزك الله ! ومتى رأيتنى أمزُح فتمزحَ معى ، أو أمجُنُ فتمجنَ بى ! فلمّا رآه أبو الحسين قد حَرِد واستشاط وغضب قال : المعذرة أيها الشيخ إليك وإلى الله تعالى عن أن أشبّهك بالقِرْد ، وإنما شبّهت القِرد بك . فضحك أبو الفتح وقال ما أحسن ما اعتذرت ! وعلم أبو الفتح أنها نادرة تشيع ، فكان يتحدّث بها هو دائماً[2] » .

ويبدو أن مردّ هذه العادة عند ابن جنى — إذا صحّ إسنادها إليه — ما فى خُلُقه وسجيّته ، من توكيد المعنى فى نفس السامع وتسديده ، وهذا أمر بادٍ فى كتبه . فهو يميل دائما إلى الإطناب والتكرار والتوسل إلى الإقناع بكل ما فى وسعه . ولا ريب أن الإشارة باليد أو الفم من هذه الوسائل النافعة . وكذلك سائر أحوال المتكلم من طلاقة وجه ، أو انقباضه وما جرى هذا المجرى ، كلّ ذلك يوضح المعنى ويبين عنه . وقد أدرك هذا ابن جنى وأفاض فيه فى الخصائص ، وقال بعد كلام فى هذا المعنى : « وعلى ذلك قالوا : رب إشارة أبلغ من عبارة[3] » . وقد يجوز أن ابن جنى

(١) يقال أتأر إليه النظر : أحدّه . (٢) ياقوت فى معجم الأدباء فى ترجمة أبى الفتح .

(٣) انظر الخصائص ١/٢٤٧ .

كانت فى لسانه لُكْنة لمكانه من العجمة من جهة أبيه ، فكان يستعين على إيضاح ما يريد بالإشارة .

وكان ابن جنّى رجل جدّ وامرأ صدق فى قوله وفعله . فلم يؤثر عنه ما أثِر عن أمثاله من رجال الأدب فى عصره من اللهو والشرب والمجـون وما جرى فى هذا المذهب . وكان عفّ اللسان والقلم ، يتجنّب الألفاظ المُنْدية للجبين ، والعُور من الكلم فى تصنيفاته . وقد يكون مردّ هـذا إلى أنه اشـتغل بالتعليم والتدريس ، ولم يكن ممن همّه وسَدَمه منادمة الملوك وإرضاؤهم كأبى الفرج الأصبهانى وأضرابه . وانظر إلى قـوله لأبى الحسين فى الحديث السابق : « ومتى رأيتنى أمزح فتمزح معى ، أو أمجن فتمجن بى ! » . ولقد بلغ من أمره أن يغير فى الشعر ما يستهجن ويقبح ذكره ، ففى بعض كتبه ينشد البيت :

أجَنْـدَلُ ما تقول بنـو نُمَير   إذا ما الفَعْل فى آست أبيك غابا

والفَعْل محوّل عن الأير ، وقد تعمّد ذلك لينجو من مَعَرّة هـذا اللفظ ، ولو تهيّأ له أن ينجو من الاست لفعل .

من أخذ عنه من العلماء والأعراب

قلت فيما سلف : إن ابن جنّى أخذ النحو فى شبيبته عن أحمد بن محمد الموصلى . وقد أخذ فيما بعد عن أبى علىّ فأكثر الأخذ عنه . وهو الذى أحسن تخريجه ونهج له البحث ، وفتق له سبل الاستقصاء والتوسع فى التفكير . وسيأتى مزيد لهذا .

وقـد أخذ عن كثير من رُواة اللغـة والأدب . ومن هؤلاء أبو بكر محمد بن الحسن المعروف بابن مِقْسَم ، وهو من القُرّاء ، وكان راوية ثعلب . ووفاته

سنة ٣٥٤ ، أو سنة ٣٥٥ . ويروى ابن جنّى عنه أخبار ثعلب وعلمه . ويتردّد ذكره فى كتبه[1] . ويروى[2] أيضا عن أبى الفرج الأصبهانى صاحب الكتاب الخالد : "الأغانى" وكانت وفاته سنة ٣٥٦ . ويبدو أنه روَى عن هذين الرجلين فى بغداد . وكذلك يَروى عن أبى بكر محمد بن هرون الرُويانى[3] عن أبى حاتم السجستانى ، وهذا روَى عنه فى بغداد أو فى الموصل ، فقد كان فى بغداد وانتقل إلى الموصل ، ومات بها[4] سنة ٣٥٨ . وممن يروى عنه محمد[5] بن سَلَمة عن أبى العباس المبرد .

وابن جنّى يروى كثيرا عن الأعراب الذين لم تفسد لغتهم . وقد اتّبع فى ذلك سَلَفه من اللغويّين . وكان لا يأخذ عن بدوىّ إلا بعد أن يمتحنه ويتثبّت من أمره وصدق نَحيزته . وقد عقد لهذا بابا فى الخصائص : «باب فى ترك الأخذ عن أهل المَدَر كما أخذ عن أهل الوَبَر» .

ومن الذين أخذ عنهم وكان يثق بلغتهم أبو عبد[6] الله محمد بن العسّاف العُقَيلىّ التميمىّ . وقد[7] يذكره باسم أبى عبد الله الشجرىّ . ومن قوله فيه : «وعلى[8] نحو ذلك

(١) انظر من أمثلة هذا ص ٣٨ ح ١ من الخصائص .

(٢) انظر المبهج وسر الصناعة فى حرف الهمزة وفى حرف السين .

(٣) انظر الخصائص ١/٧٥ .

(٤) تاريخ بغداد ٦/١٤ وما بعدها .

(٥) الخصائص (باب إصلاح اللفظ) . .

(٦) انظر الخصائص ١/٧٦ ، ٧٨ ، ٢٤٠ ، ٢٥٠ .

(٧) فى تعليقات الخصائص ١/٢٥٠ أبديت شكا فى هذا ؛ إذ كنت لم أقف على النص الآتى عن ابن جنىّ .

(٨) معجم الأدباء فى ترجمة ابن جنى .

فحضرنى قديما بالموصل أعرابى عُقَيلىّ جُوثى تميمى يقال له محمد بن العسّاف الشَجَرىّ . وقَلّما رأيت بدويّاً أفصح منه» .

وفى اللسان (وفى) حديث له عن أبى الوفاء الأعرابىّ .

ويظهر أنه كانت له رِحلة فى طلب العلم وتلقّ الروايات عن الشيوخ . ويقول فى إجازة له أثبتها ياقوت فى ترجمته : «وماصحّ عنده — أيده الله — من جميع رواياتى مما سمعته من شيوخى — رحمهم الله — وقرأته عليهم بالعراق ، والمَوْصِل ، والشأم ، وغير هذه من البلاد التى أتيتها وأقمت بها» .

ومن رواياته ما ذكره فى «باب فيما يرد عن العربى مخالفا لما عليه الجمهور» من الخصائص : «أخبرنا أبو صالح السَليل بن أحمد بن عيسى بن الشيخ ، قال : حدّثنا أبو عبد الله محمد بن العبّاس اليزيدى ، قال : حدّثنا الخليل بن أسَد النُوشَجانىّ ، قال : حدّثنى محمد بن يزيد بن ربان ، قال : أخبرنى رجل عن حماد الراوية ، قال : أمر النعمان ، فنسخت له أشعار العرب فى الطُّنُوج — قال : وهى الكراريس — ثم دفنها فى قصره الأبيض . فلما كان المختار بن أبى عُبَيد قيل له : إن تحت القصر كنزا ، فاحتفره ، فأخرج تلك الأشعار . فمن ثَمّ أهلُ الكوفة أعلم بالشعر من أهل البصرة» وقد نَقَل هذا الخبر عن ابن جنّى صاحب اللسان فى (طنج) ، وكأنه لم يقف عليه فى غير رواية ابن جنى .

صحبته لأستاذه أبى علىّ

توثّقت الصِّلات بين أبى الفتح وأستاذه أبى علىّ الفارسىّ الحسن بن أحمد ابن عبد الغفّار بأوثق الأسباب وأمتن العُرا . وكان ابن جنّى يظهر من التعلق به والتقبل لرأيه والانتفاع بعلمه أحسن ما يُظهر تلميذ لأستاذه ، وهو لا يفتأ فى كتبه

يذكر أبا علىّ وعلمه، ويرجع علمه وزكانته إلى فضل أستاذه، ويبجح بالانتساب إليه والتشبُّث بأسبابه .

ويذكر الرواة فى بدء اتصاله بأستاذه أن أبا الفتح ، وهو شابّ كان يدرّس العربيّة فى جامع الموصل ، فمرّ به أبو علىّ[1] ، فوجده يتكلم فى مسألة قلب الواو ألفا فى نحو قال وقام ، فاعترض عليه أبو علىّ ؛ فوجده مقصّرا ، ونبّهه على الصواب ، وقال له : تزبّبت وأنت حِصْرِم ! فتبع أبا علىّ ، حتى نبغ بسبب صحبته إياه ، وبلغ من أمره ما بلغ . وكأن خطاه أمام أستاذه فى مسألة قلب الواو ألفا كان سببا فى عنايته بها ، وإكثاره من القول فيها . وتراه فى الخصائص يعرض لها فى أكثر من موضع ، ومن ذلك ما جاء فى ص ١٤٥ ج ١ الى ص ١٥٣ ، وإن كان الكلام كان أيضا فى قلب الياء ألفا ، وهما من واد واحد .

وتكاد الروايات تتفق على أن ابن جنّى لم يكن يعرف أبا علىّ قبل هذه الحادثة . وفى ياقوت بعد أن ذكر سؤال أبى علىّ له فى مسألة التصريف متحدّثا عن ابن جنّى : « فسأل عنه ، فقيل له : هذا أبو علىّ الفارسى » وفى هذا بيان أىُّ بيانٍ أنه لم يلقه قبل هذا . ولم يشذّ عن هذا — فيما علمت — إلا ابن خلكان ، فهو يقول : « قرأ الأدب على الشيخ أبى علىّ الفارسىّ المقدّم ذكره فى حرف الحاء وفارقه . وقعد للإقراء بالموصل ، فاجتاز بها شيخه أبو علىّ ، فرآه فى حلْقته والناس حوله يشتغلون عليه ، فقال له : تزبّبت وأنت حِصرِم ! فترك حلقته وتبعه حتى تمهّر » .

---

[1] انظر نزهة الألباء فى ترجمة ابن جنى ص ٤٠٨ من الطبعة الأولى .

ويذكرنا عجز ابن جنّى عن الجواب على ما أورده عليه أبو على من الاعتراض في مسألة التصريف التي كان يتكلّم فيها بحادثة وقعت لأبي على مع نحوىّ موصلىّ. وكأنما ثار أبو علىّ إذ تعرض لابن جنّى الموصلىّ ممّا حدث له[1]. فقد اجتمع أبو علىّ يوما مع محمد بن سعيد البصير الموصلىّ العروضىّ النحوىّ عند أبي بكر ابن شقير. فقال محمد بن سعيد لأبي على: في أي شيء تنظر يا فتى؟ فقال: في التصريف. فجعل يُلقى عليه من المسائل على مذهب البصريّين والكوفيّين حتى ضجر منه أبو علىّ، فهرّب منه إلى النوم، فقال: هربت يا فتى! قال: نعم، هربت.

ويؤرّخ الرواة اجتياز أبي على بالموصل بسنة ٣٣٧. وقد كان أبو على جوّالا بالبلاد. ولكن الباحث يسأل: فيم كان اجتيازه بالموصل؟ فهل كان ذلك لعلم يتلقّاه، أو رواية من راوٍيها يَسمعها؟

وأغلب الظنّ عندى أنه كان مع معزّ الدولة البويهىّ، فقد أغار على الموصل في هذا التاريخ، وهاجم الحمْدانيين[2]. وكان أبو علىّ على اتصال وثيق بآل بويه. وكان أكثر اتصاله بعضد الدولة، حتى إن عضد الدولة كان يذكر عن نفسه أنه غلام أبي علىّ.

وقد يكون من دواعى هذه الصلة الاشتراك في الانتساب إلى الفُرْس، ومعرفة الفارسيّة، فقد كان أبو على يعرفها، كما يذكر ذلك تلميذه أبو الفتح[3]. ويبدو أنه كان يصحب آل بويه في حروبهم؛ ففى البغية في ترجمة أبي علىّ أن عضد الدولة لما تهيّأ لقتال ابن عمّه دخل عليه أبو علىّ فقال له عضد

(١) البغية ٤٦. (٢) انظر كامل ابن الأثير في حوادث سنة ٣٣٧.

(٣) انظر ص ٢٤٣ من هذا الجزء.

الدولة : ما رأيك فى صحبتنا ؟ فقال له أبو علىّ : أنا من رجال الدعاء ، لا من رجال اللقاء . ولولا أن أبا علىّ من عادته أن يصحب عضد الدولة فى مثل هـذا الوجه لما عرض عليه هذا العرض . و يبدو أن اعتذار أبى علىّ عن صحبة عضد الدولة لأنه كان يقصد حرب رجل من أُسْرة آل بو يه ، وهو لاينبغى أن يحمل أحد منهم حقدا عليه وضغنا نحوه . ٥

وتجمع الروايات على أن أبا الفتح صحب أبا على بعد سنة ٣٣٧ ولازمه فى السفر والحضر ، وأخذ عنـه ، وصنّف كتبه فى حياة أستاذه ، فاستجادها ووقعت عنده موقع القبول . وهو كثير الاعتزاز بأبى علىّ ، كثير الرواية عنه فى كتبه . وهو يثنى عليه الثناء الجمّ . و يقول فى الخصائص ٢٠٨/١ : « وقلت مرّة لأبى بكر أحمد بن علىّ الرازىّ — رحمـه الله — وقد أفَضْنا فى ذكر أبى علىّ ونُبْـل قدره ، ونبـاوة محلّه : أحسب أن أبا على قد خطر له وانتزع من علل هذا العلم ثلثَ ما وقع لجميع أصحابنا . فأصغى أبو بكر إليه ، ولم يتبشّع هذا القول عليه » ؛ وهو يريد بالعلم علم العربية . ويقول أيضا فى الخصائص ٢٧٦/١ فى أبى علىّ : « ولله هو ، وعليـه رحمته ! فما كان أقوى قياسه ،وأشدّ بهذا العلم اللطيف الشريف أنسه ! فكأنه إنما كان مخلوقا له . وكيف لا يكون كذلك وقد أقام على هذه الطريقة مع جِلّة أصحابها ، وأعيان شيوخها سبعين سـنة ، زائحةً علله ، ساقطةً عنه كُلَفُه ، وجعله همّه وسَدَمه . لا يعتاقه عنـه ولد ، ولا يعارضه فيه مَتْجَر ، ولا يسـوم به مطلبا ، ولا يخدُم به رئيسا إلا بأَخَرة ، وقد حَط عنه أثقاله ، وألقى عصا ترحاله » . ١٠ ١٥

و يشبه ابنُ جنى فى نقله فى كتبه علم أبى علىّ ، سيبو يه فى نقله علم الخليل . على أن ابن جنى كثيرا ما يذكر أن أستاذه كان يسأله فى بعض المسائل ، و يرجع إلى ٢٠

رأيه فيهـا ، وأن أبا علىّ كان يقتنع بعـلم ابن جنى فى بعض الأمـور فيدوّن رأيه فى كتبه . فهو يقول فى الخصائص ١/٣٦٥ : «وقلت مرّة لأبى علىّ ــ رحمه الله ــ : قد حضرنى شىء فى علّة الإتباع فى نقيذ ، وإن عَرِىَ أن تكون عينه حَلْقيّة ، وهو قرب القاف من الخـاء والغين . فكما جاء عنهم النِخير والرِغيف كذلك جاء عنهم النِقيذ . فجاز أن تشـبّه القاف لقربها من حروف الحلق بها ، كما شَـبّه من أخفى النون عند الخـاء والغين إياهما بحروف الفم . فالنِقيذ فى الإتباع كالمنخل والمنغل فيمن أخفى النون . فرضيه وتقبّله . ثم رأيته فيما بعد بخطه فى تذكرته » .

ويقول فى الخصائص فى « باب فيما يرد عن العربىّ مخالفا لِمَا عليه الجمهور » : « ودخلت يوما على أبى علىّ ــ رحمه الله ــ خاليا فى آخر النهار ، فحين رآنى قال لى: أين كنت ؟ أنا أطلبك . قلت : وما ذلك ؟ قال : ما تقـول فيما جاء عنهـم من حَوْرِيت ؟ نخُضْنا معا فيه ، فلم نَحْل بطائل منه . فقال : هو من لغة اليمن ، ومخالف للغة ابنى نزار ، فلا ينكَر أن يجىء مخالفا لأمثلتهم » .

وهـو قد يحكى رأى أبى علىّ ولا يرضاه ويخالفه إلى غيره . ففى الخصائص ١/٢٣١ يسأله عن تجفاف أتاؤه للإلحاق بباب قرطاس ، فيقول أبو علىّ : نعم ، ويحتجّ لذلك ، ويقـول ابن جنى معقبا عليـه : « ويبعد هـذا عندى » ويأخذ فى الاحتجاج لإنكاره على أستاذه .

وقـد ينهج فى تأليفه منهجا غير منهج شيخه أحرى عنده بالاتّباع . وقد ألّف أبو علىّ «الحجّة» فى توجيه القراءات السبع ، وألّف ابن جنّى«المحتسَب» فى توجيه الشواذ من القراءات ، ويقول فى خطبة هذا الكتاب : « إلا أننا ــ مع ذلك ــ لا ننسى تقريبه على أهـل القرآن ليحيطوا به . فإن أبا علىّ ــ رحمه الله ــ عمل

كتاب الحجّة فى القراءات ، فتجاوز فيه قدر حاجة القُرّاء ، إلى ما يجفو عنه كثير من العلماء » .

وقد يذكر موضع اجتماعه بأبى علىّ . فهو فى الخصائص ١٢١/١ يقول : «قال لى أبو علىّ بالشأم» وفى «باب فى الاستخلاص من الأعلام معانىَ الأفعال» يذكر أن أبا علىّ أنشده بيتا وهما فى دار المُلْك . والأقرب أنها دار الملك لآل بويه ٥
فى بغداد ، وكان لهم دار ملك أيضا فى شيراز . وفى « باب التفسير على المعنى دون اللفظ » أنه كان معه بحلب سنة ٤٦ ، وظاهر أن ذلك كان عند سيف الدولة ابن حَمْدان .

وقد يكتب إليه فى غيبته عنه فى مسائل علمية . وفى سرّ الصناعة (حرف الهاء) :
« وكتب إلىّ أبو علىّ من حلب فى جواب شىء سألته عنه ... » . ١٠

صحبته للمتنبى

اجتمع ابن جنّى بالمتنبى بحلب عند سيف الدولة بن حمدان ، وفى شيراز عند عضد الدولة . وكان المتنبى يجلّه ، ويقول فيه : هذا رجل لا يعرف قدره كثير من الناس . وكان المتنبى إذا سئل عن شىء من دقائق النحو والتصريف فى شعره يقول : سلوا صاحبنا أبا الفتح . ويقول فى مسالك الأبصار : «وكان[(1)] أبو الطيب ١٥
المتنبى إذا سئل عن معنى قاله ، أو توجيه إعراب ، حصل فيه إغراب ، دلّ عليه ، وقال : عليكم بالشيخ الأعور ابن جنى فسلوه فإنه يقول ما أردت وما لم أرد » وترجع مقالة المتنبى الأخيرة إذا صحّ نسبتها إليه إلى سعة علم ابن جنى وتشعُّب مذاهبه ، فقد يقع له فى الكلام من المعانى ما لم يقع لقائله .

(١) ٣٠٦/٤ من النسخة المصورة فى دار الكتب . ٢٠

وابن جنى أوّل[1] من شرح ديوان المتنبّى ، وقد شرحه شرحين ، الشرح الكبير والشرح الصغير ، والأخير هو الباقى لنا . وقد تعقّب معاصروه ، ومن بعدهم شرحه ، ومن هؤلاء الرَّبَعىّ على بن عيسى المتوفّى سنة ٤٢٠ ، له كتاب[2] التنبيه على خطأ ابن جنى فى تفسير شعر المتنبّى ، وهو ممن شارك ابن جنى فى الأخذ عن أبى علىّ وملازمته . ومنهم محمد بن أحمد المعروف بابن فُورَّجه[3] ، له كتابا الفتح على أبى الفتح ، والتجنّى على ابن جنى يردّ فيهما على ابن جنى فى شعر المتنبئ ، وللشريف المرتضى على بن الحسين كتاب[4] تتبع أبيات المعانى للمتنبى التى تكلم عليها ابن جنى . وللشيخ العميد أبى سهل محمد بن الحسن الزوزنى استدراك على ابن جنى باسم « قشر الفسر » منه نسخة بمكتبة طلعت بدار الكتب مخطوطة سنة ٤٧٥ هـ .

وكان ابن جنى يحسن الثناء على المتنبّى فى كتبه ، ويستشهد بشعره فى المعانى والأغراض ، ويعبر عنه بشاعرنا . ويقول فى الخصائص ٢٣٩/١ : « وحدّثنى المتنبى شاعرنا ، وما عرفته إلا صادقا ... » ، وفى ص ٢٤ : « وامتثله شاعرنا آخرا فقال :

فلو قَدَر السِّنان على لسان . لقال لك السِّنان كما أقول

ويسوق البديعىّ فى الصبح المنبى قصّة تنبئ عن إعجاب ابن جنّى بالمتنبّى ، وعن وجوده بشيراز حين كان المتنبّى هناك ، وذلك فى آخر حياة الشاعر . فقد قُتل بدَيْر العاقول عند منصرَفه من شيراز . ذاك أن أبا على كان إذ ذاك بشيراز « وكان

(١) الصبح المنبى ١٦٠ . (٢) معجم الأدباء فى ترجمة الربعىّ .

(٣) معجم الأدباء والبغية فى ترجمة ابن فورجه .

(٤) معجم الأدباء والبغية فى ترجمة المرتضى .

إذا مرّ به ابو الطيب يستثقله على قبح زِيّه وما يأخذ به نفسَه من الكبرياء .
وكان لابن جنى هوى فى أبى الطيب ،كثير الإعجاب بشعره ، لايبالى بأحد يذمه
أو يحطّ منه . وكان يسوءه إطناب أبى على فى ذمه . واتّفق أن قال أبو على يوما :
اذكروا لنا بيتا من الشعر نبحث فيه . فبدأ ابن جنى وأنشد :

حُلْتِ دون المزار فاليوم لوزُرْ   تِ لحال النحول دون العناق   ٥

فاستحسنه أبو علىّ واستعاده . وقال : لمن هذا البيت فإنه غريب المعنى ؟ فقال
ابن جنى : للذى يقول :

أزورهم وسوادُ الليل يَشْفع لى   وأنثنى وبياض الصبح يغرى بى

فقال : والله هذا أحسن ! بديع جدا ! فلمن هما ؟ قال : للذى يقول :

أمضَى إرادتَه فسوف له قَدٌ   واستقرب الأقصى فثَمّ له هنا   ١٠

فكثر إعجاب أبى علىّ ، واستغرب معناه ، وقال : لمن هذا ؟ فقال ابن جنى :
للذى يقول :

ووضع الندى فى موضع السيف بالعلا   مُضِرٌّ كوضع السيف فى موضع الندى

فقال : وهذا أحسن ! والله لقد أطلت ياأبا الفتح ، فأخبِرنا من القائل ؟ فقال :
هو الذى لايزال الشيخ يستثقله ، ويستقبح زِيّه وفعله . وما علينا من القشور   ١٥
إذا استقام اللب ! قال أبو علىّ : أظنك تعنى المتنبي . قلت : نعم» .

ومن دلائل عناية ابن جنى بالمتنبي أنه أخذ شيئا من أخباره عن على بن حمزة
البصرى ، لأن المتنبي لما ورد بغداد نزل عليه وكان ضيفه إلى أن رحل عنها . كما
ذكره ياقوت فى ترجمة على بن حمزة .

جلالته والثناء عليه

بلغ أبو الفتح فى علوم العربية من الجلالة والخَطَر ما لم يبلغه إلا القليل . وقد سلف لك قول المتنبي فيه، وقد كان المتنبيء ذا قدم مكينة وبصرنا فذ وإحاطة تامّة بالعربية. وقد أصبح ابن جنى فى مجرى القرون بعده مَضْرِب المثل فى معرفة النحو والتبريز فيه . ويقول العماد فى حديثه عن الحسن بن صافى المعروف بملك النحاة : [1] « وكان يقول : هل سيبويه إلا من رعيّتى ، ولو عاش ابن جنى لم يسعه إلا حمل غاشيتى » [2] . ويقول الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده فى الشيخ عبد الكريم سلمان [3] : « وجعلته منّى مكان النحو من ابن جنّى » . ويقول ابن فضل الله العمرى فى مسالك الأبصار : « لم ير مثله فى توجيه المعانى ، وشدّ بيوت القصائد الوثيقة المبانى » . ويقول ابن ماكولا : « وكان نحويّا حاذقا مجوِّدا » ويقول الثعالبى فى اليتيمة [4] : « هو القطب فى لسان العرب ، وإليه انتهت الرياسة فى الأدب » .

وقد يبدو للباحث أن ابن جنى لم يبلغ فى حياته من المكانة العلمية ما يستحقه، ولم يدرك ما أدركه بعد من النبالة ونباهة الذكر . وقد يُطِلّ له هذا المعنى من قول المتنبي فيه : هذا رجل لا يعرف قدره كثير من الناس . وقد يطيب له أن يحتجّ لهذا الرأى بأنه لا يرجع إلى عَرَاقة أصل، ولا يئول إلى شرف محتِد، وبأن العصر كان مشحونا بأفاضل العلماء ، وجِلّة الفُهَماء ، فكان يجرى فى مضمارهم بمقدار .

---

(١) ترجمة ملك النحاة فى معجم الأدباء والبغية .

(٢) يريد غاشية فرسه . وغاشية السرج : غطاؤه .

(٣) تاريخ الأستاذ الإمام ١/٢٧٨ فى التعليق .

(٤) ج ٣ ص ٧٧ من طبعة الشام .

ولكن التوسع فى دراسة ابن جنى قد يصرف عن هذا الرأى ، وقد يئول بصاحبه إلى أن الرجل أوتى حظًّا من الشهرة العلمية فى حياته ، ورُزق من القبول ما هو أهله . ألسنا نراه يخلف أستاذه أبا علىّ فى التدريس فى بغداد بعد وفاته ، ويدين له بالتلمذة تلاميذ أبى علىّ . ومنهم أئمة عظام كعبد السلام البصرى ، والسمسمى . وأبو على لا ينكر أمره وأستاذيته . فهذا شرف استأثر به أبو الفتح واستبدّ به على أصحاب أبى علىّ ، وهم كثر .

ويقول القفطىّ فى إنباه الرواة فى الحديث عن زميل لابن جِنّى وهو العبدى : « وكان العبدى قد أدركه خمول الأدب ، ولم يحصل له من السمعة ما حصل لابن جنى والربعىّ . وكان كثير الشكوى لكساد سوقه وسوق الأدب فى زمانه » .

ولابن جنى قصيدة بائية سلف منها أبيات فى الكلام على نسبه ، أوردها ياقوت فى ترجمته ، وفيها ما ينبئ عن أنه نال ما يبغى من المكان والمنزلة . ومن ذلك قوله :

شكرتُ الله نعمتَه ... وما أولاه من أَرَب

زَكَت عندى صنائعُه ... فوفّقنى وأحسن بى

تخوّلنى وخوّلنى ... ونوّلنى ونوّه بى

وأخّر من يقادمنى ... وأعلانى وأرغم بى

ويقول فى الحديث عن كتبه :

تناقلُها الرواة لها ... على الأجفان من حَدَب

فيرتع فى أزاهرها ... ملوكُ العُجْم والعَرَب

فمن مُغْنٍ إلى مُذْنٍ ... إلى مُثْنٍ إلى طَرِب

ويبدو فضله وعلمه فى كتبه ومباحثه التى توفّر عليها ، وأحسن عرضها . وهو يعدّ بحق فيلسوف العربية و باقرها .

وعلى مباحث ابن جنّى طابَعُ الاستقصاء والغوص فى التفاصيل ، والتعمُّق فى التحليل ، واستنباط المبادئ والأصول من الجزئيّات . وهو فى هذا يشبه ابن الرومىّ فى الشعر . وكأنما للجنس الرومى الذى ينتميان إليه أثر فى هذا .

ومن مباحثه التى اهتدَى لها ، وسَبَق بها الاشتقاقُ الأكبر ، وإن كان استمدّ فكرته من أستاذه أبى علىّ . وهو يقول فى الخصائص فى الباب الذى كسره على هذا المبحث : « هذا موضع لم يسمّه أحد من أصحابنا ؛ غير أن أبا علىّ — رحمه الله — كان يستعين به ، ويخلد إليه ، مع إعواز الاشتقاق الأصغر ؛ لكنه — مع هذا — لم يسمّه ، وإنما كان يعتاده عند الضرورة ، ويستروح إليه ، ويتعلل به . وإنما هذا التلقيب لنا نحن » .

وابن جنّى — مع حرصه على اتّباع من سبقه وتبجيله لهم — لا يبالى أن يخالفهم إذا تهدّى لرأى لم يقولوا به ، واستوى له دليله ، واستقرّت عنده حُجّته . ومن ذلك ما رآه فى مسألة « هذا جُحْرُ ضبّ خَرِبٍ »[1] وهو رأى خالف به السلف . وقد سنّ للباحث أن يذهب إلى ما يهتدى إليه بعد أن يُمعن فى البحث ويستقصى النظر . وهو يقول : « إلا أنا[2] — مع هذا الذى رأيناه وسوّغنا مرتكبه — لا نسمح له بالإقدام على مخالفة الجماعة التى قد طال بحثها ، وتقدم نظرها ، وتتالت أواخر على أوائل ، وأعجازا على كلا كل ، والقوم الذين لا نشكّ فى أن الله — سبحانه وتقدست أسماؤه — قد هداهم لهذا العلم الكريم ، وأراهم وجهَ الحكمة فى الترجيب

(١) الخصائص ١/١٩٢ . (٢) الخصائص ١/١٩٠ .

له والتعظيم ، وجعله ببركاتهم ، وعلى أيدى طاعاتهم ، خادما للكتاب المنزل ، وكلام نبيه المرسل ، وعونا على فهمهما ، ومعرفة ما أُمِر به أو نُهِى عنه الثقلان منهما ، إلا بعد أن يناهضه إتقانا ، ويثابته عرفانا ، ولا يُخْلِد إلى سانح خاطره ، ولا إلى نزوة من نَزَوات تفكّره » .

عبارته

اشتهر ابن جنى ببلاغة العبارة وحسن تصريف الكلام ، والإبانة عن المعانى بأحسن وجوه الأداء . وهو يسمو فى عبارته ، ويبلغ بها ذروة الفصاحة ، فى المسائل العلميّة الجافّة البعيدة عن الخيال ووجوه التطرية . وقد عرف عنه هذا . فيقول الأبيوردى فى أبى علىّ أحمد بن محمد المرزوقى[1] : « وهو يتفاصح فى تصانيفه كابن جنى » والمرزوقى أيضا ممن أخذ عن أبى على .

ولابن جنّى فى عباراته وجوهٌ فى استعمال بعض المفردات يدوّنها اللغويّون ، وينوّهون بها كما يدوّنون ما يصدر عن العرب ؛ ثقة بطبيعته العربية ، وسجيّته اللغوية .

فهو يستعمل (الأصليّة) فى معنى التأصّل ، ويقول فى ذلك صاحب اللسان (أصل) : « واستعمل ابن جنى الأصليّة موضع التأصّل ، فقال : الألف وإن كانت فى أكثر أحوالها بدلا أو زائدا ، فإنها إذا كانت بدلا من أصل جرت فى الأصلية مجراه . وهذا لم تنطق به العرب ، وإنما هو شىء استعملته الأوائل فى بعض كلامها » وظاهر أنه يريد بالأوائل قُدَامى المؤلّفين بعد عهد العرب ، وأن أوّل هؤلاء فى الاستعمال ابن جنّى ، كما يبدو من صدر هذا الكلام . ويقول

(١) انظر معجم الأدباء فى ترجمة المرزوقى .

فى الخصائص فى « باب فى امتناع العرب من الكلام بما يجوز فى القياس » : « فالعين فى الصحيح اللام إنما غاية أصليتها أن تقع متحركة ... » على أن ابن جنى إذ يستعمل الأصلية فى معنى التأصّل لم يرتكب بِدْعا ، فإنما جرى فى هذا على انتهاج المصدر الصناعىّ ، فالأصلية للشىء كونه أصلا ، وهذا معنى التأصّل .

ويقول المجد صاحب القاموس فى « نغبة الرشّاف من خطبة الكشّاف » عند قول الزمخشرى : أنشأ كتابا ساطعا بيانُه ، قاطعا برهانه : « أُنشأ لا يستعمل إلا فى الجواهر ، وقد تقدّم معناه . يقال : أنشأ دارا أى بناها ، وأنشأ الله السحاب : رفعه . وقال ابن جنّى فى تأدية الأمثال على ما وضعت عليه : يؤدّى ذلك فى كل موضع على صورته التى أنشئ فى مبدئه عليها . فاستعمل الإنشاء فى العَرَض الذى هو الكلام » وترى هذا فى اللسان (نشأ) .

على أنه قد تنِدّ منه بعضُ الهنات الكلاميّة التى لا تثلم البلاغة ، ولا تَغُضّ من شأوه ، وفراهة أسلوبه .

فهو يُدخل (قد) على الفعل المنفىّ . ففى الخصائص ١/٢٠ : « كما أن القول قد لا يتمّ معناه إلا بغيره » . وهذا لا يجيزه النحويون .

وهو يدخل أل على بعض ، والنحويون يمنعون هذا ، وإن جاء فى عبارة سيبويه والأخفش . ومن أمثلة هذا ما جاء فى الخصائص ١/٦٤ : « فلمّا كان الأمر كذلك واقتضت الصورة رفض البعض واستعمال البعض ... » .

ويقول فى الخصائص ١/٣٦ : « وبذلك تعرف حاله : أَصُلْب هو أم رِخو ؟ وأصحيح هو أم سقيم ؟ » وتراه قدّم حرف العطف على أداة الاستفهام ، وهذا

لا يجيزه النحو ، والواجب أن يقال : أوَ صحيح هو أم سقيم ؟ وكذلك يقول في ص ١٥٩ : « ثم ألا ترى ... » .

ويقول في الخصائص ١/٣٤٨ : « وإنما جاز ذلك في هذا الموضع لا لشيء يرجع إلى نفس أو ، بل لقرينة انضمّت من جهة المعنى إلى أو » وهذا أسلوب غير قاصد . فإن (لا) في قوله (لا لشيء) عاطفة ، ولم يتقدّم معطوف عليه . ٥

ويقول في الخصائص ١/٣٦١ : «لا سيَّما والأصمعي ليس ممن ينشَط للمقاييس» ودخول الواو بعد (لا سيما) لا يجيزه بعض النحويين ، وهو المراديّ ، وإن أجازه غيره .

أثره فيمن بعده

لقد فتح ابن جني في العربيّة أبوابا لم يتسنّ فتحها لسواه ، ووضع أصولا في الاشتقاق ومناسبة الألفاظ للمعاني ، وإهمال ما أُهمِل من الألفاظ ، وغير ذلك . وكان بذلك إماما يحتاج إلى أتْباع يَمْضُون في سبيله ، ويبنون على بحوثه ، وإذًا لنضجت أصوله وبلغت إناها ، ولكنه لم يُرزق هؤلاء الأتباع . ١٠

على أنه أتيح له لغويّ كبير ، أغار على فوائده وبحوثه اللغويّة . ذلك هو ابن سيده علي بن أحمد المتوفى سنة ٤٥٨ ، وهو كثيرا ما يغفل العزو إليه في كتابه المحكم ، ويأتي صاحب اللسان فينقل ما في ابن سيده وينسبه إليه وهو لابن جني . وهذا بحث يحتاج إلى بسط واستقصاء . ١٥

ففي المحكم ٢ / ٣٢٦ (مخطوطة الدار ٥١ لغة) نقل فصلا في تفسير النحو أنشأه ابن جنّي في الخصائص ١ / ٣٤ ، ولم يعزه إلى صاحبه ، وجاء صاحب اللسان (نحو) فعزاه إلى ابن سيده . ٢٠

وفى اللسان (سيد) نقل بحثا لابن جنى فى الخصائص ١ / ٢٥١ فى عين سيد، وعزاه إلى ابن سيده . وفى اللسان (تهم) فى الكلام على تَهَامٍ المنسوب الى تِهامة ساق كلاما عن ابن جنىّ ثم قال : « قال ابن سيده : فإن قلت فإن فى تهامة ألفا فلم ذهبت فى تَهَامٍ إلى أن الألف عوض ... » وهـذا الكلام بعينه فى الخصائص فى « باب فى ترافع الأحكام » وقـد بان لى أن الخطأ هنـا من صاحب اللسان . وانظرْ المحكم ٤٨٧/٢ .

وفى المحكم ٥٦٨/٢ فى ترجمة (فوه) يسوق ابن سـيده كلاما طويلا فى أصل « فم » ثم يقول : « وأما قول الراجز :

يا ليتها قد خرجَتْ من فَمّـه حتى يعـودَ الملك فى أُسْطُمّه

— يروى بضم الفاء من (فمـه) وفتحها — فالقول فى تشديد الميم عندى أنه ليس بلغة فى هذه الكلمة؛ ألا ترى أنك لا تجد لهذه المشدّدة الميم تصرفا، إنما التصرف كله على (ف و هـ) ... » ثم بعد نحو نصف صفحة يقول : « قال ابن جنى : فهذا حكم تشديد الميم عنـدى ... » والإشارة فى قوله : « فهذا حكم تشديد الميم » إلى ما سـلف من قوله : « فالقول فى تشديد الميم عنـدى أنه ليس بلغة ... » وهذا لم ينسـبه ابن سـيده إلى ابن جنىّ ، ومقتضاه أنه رأيه ، ثم يعقبه آخرا بأنه رأى ابن جنىّ . وقد جاز هذا على صاحب اللسان ، فهو يقول : « قال ابن سيده : فالقول فى تشديد الميم ... » ثم يقول : « قال ابن جنى : فهذا حكم تشـديد الميم عندى ... » وترى فى هذا إحالة أية إحالة . وهذا البحث برمتـه فى سرّ الصناعة فى أوّل حرف الميم .

ويسوق صاحب اللسان (سيف) كلاما عن ابن جنيّ في (استافوا) ثم يقول : « قال ابن سيده : فهذا — لعمرى — معناه ، غير أن طريق الصنعة فيه أنه ذو دَقّق ... » وهذا أيضا من كلام ابن جنيّ في الخصائص ١٥٢/١ .

وترى في المخصّص من آخر ص ٣ إلى ص ٧ من الجزء الأول بحثا في اللغة ، يبتدئ بقوله : « وقد اختلفوا في اللغة أمتواطأ عليها أم مُلْهَم إليها ؟ » وهذا في الخصائص ٤٠/١ — ٤٧ . وهو لا يغيّر من ألفاظ ابن جنى إلا بالاختصار وحذف بعض الشواهد ، والتعبير أحيانا بالمرادف ؛ كقوله : « قيل[1] : اعتمد ذلك من حيث كانت الأسماء أقوى الأنواع الثلاثة » وفي الخصائص ٤١/١ : «أقوى القُبُل الثلاثة » والقُبُل جمع القَبِيل ، وهو الجماعة والطائفة .

ومما يدعو إلى العجب أن ابن سيده يقول في هذا البحث[2] : « وقد أدمتُ التنقير والبحث مع ذلك عن هذا الموضع ، فوجدت الدواعيَ والخوالج قويّة التجاذب لى ، مختلفةَ جهاتِ التغوّل على فكرى . وذلك لأنا إذا تأملنا حال هذه اللغة الشريفة، الكريمة اللطيفة ... » وترى هذا مع ما لا يؤبه له من التغيير في عبارة الخصائص ٤٧ . وأول الكلام في الخصائص : « واعلم — فيما بعد — أنني على تقادم الوقت ، دائم التنقير والبحث عن هذا الموضع ، فأجد الدواعيَ والخوالج قويّة التجاذب لى ، مختلفة جهات التغوّل على فكرى ... » .

وإذا تركنا ابن سيده يصادفنا رجل آخر ينتفع بعلم ابن جنيّ ، فيأخذ منه ويدع ، وهو ابن سِنَان الخفاجيّ عبد الله بن محمد المتوفى سنة ٤٦٦ صاحب سرّ الفصاحة ، فهو يقول في هذا الكتاب ص ١٧ : « ولم يجز أبو الفتح عثمان

(١) ص ٤ . (٢) ص ٦ .

ابن جنىّ أن يكون قولهم : حروف المعجم بمنزلة قولهم : صلاة الأولى ومسجد الجامع . قال : لأن معنى ذلك صلاة الفريضة الأولى ومسجد اليوم الجامع ، فهما صفتان حذف موصوفاهما وأقيما مقامهما . وليس كذلك حروف المعجم ، لأنه ليس معناه حروف الكلام المعجم ، ولا حروف اللفظ المعجم . وليس ببعيد عندى ما أنكره أبو الفتح ، بل يجوز أن يكون التقدير : حروف الخطّ المعجم ... » . وكلام ابن جنىّ هنا فى أوائل سرّ الصناعة .

وكذلك ينقل الخفاجىّ عن أبى الفتح فى ص ١٩ ، ٢١ ، ٩٩ ، ١٦٢ من سرّ الفصاحة . وقد يشتدّ فى نقده لابن جنىّ ، فيقول فى ص ١٠٨ : « وقد حمل أبو الفتح عثمان بن جنى قول أبى الطيب :

نحن ركب مِلْجِنّ فى زِىّ ناس   فوق طير لها شخوص الجمال

على المقلوب ، وقال : تقديره : نحن ركب من الإنس فى زى الجنّ فوق جمال لها شخوص طير . وهذا عندى تعسف من أبى الفتح لا تقود إليه ضرورة » .

وإذا غادرنا القرنين الخامس والسادس ودخلنا فى السابع ألفينا ابن الأثير نصر الله بن محمد المتوفى سنة ٦٣٣ صاحب المثل السائر فى النوع الأوّل من المقالة الثانية يقول : « وكنت تصفّحت كتاب الخصائص لأبى الفتح عثمان بن جنىّ ، فوجدته قد ذكر فى المجاز شيئا يتطرق إليه النظر ... » ويمضى فى الاعتراض عليه والانتقاد له .

ومما أذكره هنا أن ابن الأثير هذا نقل عن الخصائص فصلا برمّته ولم يعزه إلى أبى الفتح . وذلك فى مقدّمة المقالة الثانية فى الصناعة المعنوية إذ يردّ على من زعم أن العرب اعتنوا بالألفاظ ولم يعتنوا بالمعانى . وهذا الفصل فى الخصائص ٢١٧/١ وما بعدها .

علمه باللغة

كان ابن جنى واسع الرواية والدراية فى اللغة ، ونرى قدرا صالحا من اللغة مرجعه هذا الإمام .

ومن أمثلة هذا ما جاء فى الخصائص فى « باب فى الشىء يسمع من الفصيح لا يسمع من غيره » ، فقد أورد البيت :

مارية لؤلؤان اللون أوَّدها طَلٌّ و بنَّس عنها فَرْقَدٌ خَصِر

ثم قال : « وقوله : بنَّس عنها هو من النوم » وفى اللسان (بنس) : « قال ابن سيده : قال ابن جنى : قوله بنس عنها إنما هو من النوم ، غير أنه إنما يقال للبقرة . ولا أعلم هذا القول من غير ابن جنى » .

وفى اللسان (فرح) : « ورجل فَرِح ، وفَرُح ، ومفروح ، عن ابن جنىّ » .

وقوله : « عن ابن جنى » راجع إلى الصيغتين الأخيرتين كما ذكره فى التاج .

وفى اللسان أيضا (خرفع) : « الخُرْفُع ، والخِرْفِع ، والخِرْفُع — بكسر الخاء وضم الفاء — الأخيرة عن ابن جنىّ » وهذا فى الخصائص ١/٦٨ . وكذلك قال فى الضئبل ؛ فقد حكى صاحب اللسان عن ابن جنىّ : الضِئبُل ، بكسر الضاد وضم الباء ، وهو ما فى الخصائص فى الموطن السابق .

وفى اللسان : « واستكبر الشىء : رآه كبيرا وعُظم عنده ، عند ابن جنىّ » .

وهو فى علل العربية وتخريجها وبيان الحكمة فى تصاريفها واستخراج مناسبات الاشتقاق لا يشقّ له غبار .

على أنه قد يركب متن الشطط والإسراف فى الاشتقاق ، وكان قمِنًا بالتثبت فى هذا الباب .

فهو فى «باب فى تلاقى المعانى على اختلاف الأصول والمبانى» من الخصائص يذكر أن المِسْك فِعْل من أمسكت الشيء ، كأنه لطيب رائحته يمسك الحاسّة عليه، ولا يعدل بها صاحبها عنه. والمسك فارسى معرب، ذكره الجواليقى فى كتابه «المعرّب» ، وعربيته المشموم كما فى المزهر ١٦٦/١ . ويقول الأستاذ الشيخ أحمد شاكر فى تعليقه على معرّب الجواليقىّ : «لم أجد من ادّعى أن المسك معرب غير الجواليقىّ» ، وقد علمت أن المزهر قد عرض لعدّه من المعرّبات ، وقد نقله عن الثعالبىّ . وفى اللسان (مسك) : «وقال الجوهرىّ : المسك من الطيب فارسىّ معرّب . قال : وكانت العرب تسمّيه المشموم» .

وذكر فى الباب السابق الصِوَار للقطعة من المسك، ثم قال : «فقيل له صِوَار لأنه فِعال من صاره يصوره إذا عطفه وثناه ... وإنما قيل له ذلك لأنه يجذب حاسّة من يَشمّه إليه ، وليس من خبائث الأرض فيُعْرَض عنه ، وينحرف إلى شقّ غيره» والصوار أيضا فارسىّ كما فى اللسان وإن أهمله الجواليقى .

وفى الباب نفسه يذكر الرطل الذى يوزن به ، ويشتقه من ترطّل الشَعَر ، وهو فارسىّ معرب . وقد ذكر فى كتاب الألفاظ الفارسيّة المعربة .

وفى هذا الباب يقول : «فلان طُفَيلىّ. وذلك أنه يميل إلى الطعام ...» وهذا — وإن قاله بعض اللغويين — غير المشهور المتعارف ؛ فإنما الطفيلىّ منسوب إلى طُفَيل بن زَلّال : وهو رجل من أهل الكوفة كان يأتى الولائم دون أن يُدْعَى إليها ، فنسب إليه من يأتى هذا العمل .

هل كان شُعُوبيّاً

أوردت فى الكلام على نَسَب ابن جنّى فى صدر هـذه المقدّمة شعرا له يذكر فيه انتسابه للروم ، وذلك إذ يقول :

فإن أُصبح بلا نسب   فعلمى فى الورَى نسَبى
على أنى أءول إلى   قُـروم سـادة نُجُب 5
قيـاصرة إذا نَطَقُـوا   أَرَمّ الدهرُ ذو الخُطَب

وقد يطيب لبعض النـاظرين فى هـذا أن يستنبطوا منه شعوبية ابن جنىّ ، وتفضيل بنى الأصفر على العرب . وعندى أن هذا أبعد شىء عن ابن جنى ، وهو قـد نصب نفسه مِدْرَها عن العرب يذود عن مجدها ، ومِقْولا يُبين عن حكمتها وسـداد لغتها ، ونبالة أحوالهـا وعادها . ألا تراه يقـول فى الخصائص ١/٥١ : 10
« ألا ترى الجاهليّة الجهلاء كانت تحصّن فروج مفارشها . وإذا شكّ الرجل منهـم فى بعض ولده لم يُلحقه به ، خُلُقـا قادت إليـه الأنَفة والطبيعة ، ولم يقتضه نصّ ولا شريعة . وكذلك قوله تعالى : ﴿ وإن أَحَدٌ مِن المشركين استجارك فأجِرْه ﴾ ، قد كان هذا من أظهر شىء معهم ، وأكثره فى استعمالهم ؛ أعنى حفظهم للجـار ، ومدافعتهم عن الذِمار . فكأن الشريعة إنما وردت فيما هذه حاله ، بما كان معلوما 15 معمولا به ؛ حتى إنه لولم ترد بإيجابه ، لمـا أخلّ دلك بحاله ؛ لاستمرار الكافة على فِعاله » . ويقول فى أعقاب الحديث عما أهملته العرب من الألفـاظ والموازين ، وعن الأسـباب التى حدت العرب على ذلك : « فإن[1] قلت : ومن أين يعـلم أن

(١) الخصائص ١/٧٢

العرب قد راعت هـذا الأمر واستشفّته، وعُنيت بأحواله وتتبعته ، حتى تحامت هذه المواضع التحاميَ الذى نسبْته إليها، وزعمته مُرَاداً لهـا ؟ وما أنكرت أن يكون القوم أجفى طباعا، وأيبس طينا، من أن يصلوا من النظر إلى هذا القدر اللطيف الدقيق ، الذى لايصحّ لذى الرقّة والدقّة منا أن يتصوّره إلا بعد أن توضح له أنحاؤه ، بل أن تشرّح له أعضاؤه ؟ ! قيل له : هيهات ! ما أبعدك عن تصـوّر أحوالهم ، وبُعد أغراضهم ، ولطف أسرارهم ! » .

فمعاذ الله أن يُرمى ابن جنى بالشعوبية أو يُزَنّ بها، وإنما كان همّه وسَدَمه أن يجلو عن نفسه ضعة الموالى ، بشرف العلم الذى قام له مقام النسب الصميم . ثم ذكر أنّ الجيل الذى ينتسب إليه – وهم الروم – قد كان منهم الملوك والقياصرة . وليس فى هـذا تفضيل للروم على العرب . وحسبه فى الاعتراف بفضـل العرب وفوقهم أن يقدم أنه عديم النسب أن لم يكن فى عداد العرب .

وأين هذا من ابن الرومىّ إذ يقول :

قـد تُحسن الروم شـعرا	مـا أحسـنته عُرَيب
يا منكـر المجد فيهـم	قـد كان منهـم صُهَيب

وإذ يقول :

ونحن – بنى اليونان – قوم لنا حجا	ومجـد وعيـدان صِلاب المعاجم
وما تتراءى فى المرايا وجـوهنا	بلى فى صِفاح المرهفات الصوارم

فترى ابن الرومى يفضّل الروم على العرب فى أظهر مزيّة لهم ، وهو الشعر والبيان . ثم تراه يبادر بالفخر باليونان ، ويذكرهم بالحجا والمجد وصلابة العود ، كأنما يعرّض بالعرب ؛ وأين الثرى من الثريا !

ولقد أفحش إسماعيل بن يسار النسائى فى الشعوبية إذ يقول[1] :

رب خال متوَّج لى وعمّ ماجد مجتدىً كريم النصاب
إنما سُمِّىَ الفوارس بالفر س مضاهاةَ رفعة الأنساب
فاتركى الفخر يا أُمَامَ علينا واتركى الجَوْر وانطقى بالصواب
واسألى - إن جهلت - عنا وعنكم كيف كنا فى سالف الأحقاب
إذ نربِّى بناتنا وتدسُّو ن سَفَاهاً بناتِكم فى التراب

هل كان شيعيّاً ؟

لم يعرف عن ابن جنىّ أنه كان شيعيّا ، ولكن يبدو من أمره أنه كان يصانع الشيعة ويحطب فى حبلهم ويأخذ إخذهم . فهو إذا عرض ذكر أمير المؤمنين علىّ — رضى الله عنه — يُردفه بالصلاة عليه . ومن هذا قوله فى « باب فى الاشتقاق الأكبر » : « ومنه قول علىّ — صلوات الله عليه — : إلى الله أشكو عُجَرِى وبُجَرِى » . وقد كان هذا من تقاليد الشيعة ومما يحرصون عليه ويدعون إليه . ويذكر المقريزى[2] أن جوهرا القائد بعد أن تمّ له فتحُ مصر لسيّده المعزّ أمر بالجهر بالصلاة على علىّ بن أبى طالب ، وعلى الحسن والحسين وفاطمةَ الزهراء .

وكذلك نراه فى خطبة الخصائص يقول : « وصلى الله على صفوته محمد وآله المنتجبين ، عليه وعليهم السلام أجمعين » وتراه يُغفِل ذكر الصحابة — رضوان الله عليهم — فى هذا المقام ، وكان هذا من شِعَار الشيعة . وتراه أيضا فى هذا المقام لا يدخل (على) على الآل[3] ، وهذا مما يلتزمه الشيعة . وفى حاشية عصمت على

(١) انظر الأغانى طبعة الدار ٤/٤١١ . (٢) الخطط ٤/١٥٦ طبعة المليحى .
(٣) ص ٧ .

الجامى : « منَع الشيعة إدخال (علَى) على (الآل) عنــد التصلية على النبى وآله ، ونقلوا فى ذلك حديثا . والتزم أهل السنة ذكرها ردّا عليهم؛ فإن فى جميع الأحاديث الصحيحة المذكورة فيها الصلاة على النبى عليــه السلام وآله دخل كلمة (على) على آله . فالظاهر أن ما نقلوه موضوع » .

٥ وقد كان من دواعى مصانعته للشيعة أن كان ذوو السلطان — وهم آل بويه — منهــم ، وكان متّصلا بهــم بأقوى الأسباب . وكان هؤلاء البويهيّون حِراصا على إظهار شعائر الشيعة .

ومن ذلك أنه « فى ســنة ٣٥٢ فى يوم عاشوراء[1] ألزم معزّ الدولة أهل بغــداد بالنوح وإقامة المآتم على الحسين — رضى الله عنــه — وأمر بغلق الأســواق ،

١٠ وعلّقت عليها المُسُوح ، ومنع الطباخين من عمل الأطعمة ، وخرجت نساء الرافضة منشّرات الشعور ، مضمّخات الوجوه ، يلطمن ويفتنّ النــاس » .

وفى سنة ٣٥١ فى شهر ربيع الآخر[2] كتَب العامّة على مساجد بغداد: لعن معاوية ابن أبى سفيان ، ولعن من غصَب فاطمة فَدَكًا ، ومن أخرج العباس من الشورَى ، ومن نفى أبا ذَرّ الغِفَارىّ ، ومن منع دفن الحسين عنــد جدّه . ولم يمنع معزّ الدولة

١٥ من ذلك . وبلغه أن العامّة قد محَوا هــذا المكتوب ، فأمر أن يكتب : لعن الله الظالمين لآل رسول الله من الأولين والآخرين ، والتصريح باسم معاوية فى اللعن ، فكتب ذلك » . وفى ســنة ٣٥٤ منعت[3] الديلم ببغداد النــاس أن يذكروا فضائل الصحابة ، وكتب سبّ السلف على المساجد .

---

(١) الشذرات فى حوادث السنة المذكورة . (٢) المنتظم لابن الجوزى ٧/٨ .

٢٠ (٣) المنتظم ٧/٣٢ .

وكأنما كان التقريب فى عصره لمن يمتّ لآل بويه بماتّة التشيع أو الانتساب إلى الفُرْس وما جرى هذا المجرى . وكان هذا مدعاة لشكوى من ليس له حظّ من هذه المذاهب ، وربأ بنفسه عن أن يمضى فى مسالكها . وهذا محمد بن عبد الله المعروف بابن سكّرة الهاشمىّ[1] يقول من قصيدة يتسخّط فيها الزمان :

أسعى لأدرك حظّا لو مُنيت به ... ما كنت أول محظوظ من الهَمَج

ذنبى إلى الدهر أنى أبطحىٌّ أب ... ولست أُدْعَى إلى قُمّ ولا كَرَج

وقُمّ بلدة فى فارس يغلب على أهلها التشيّع ، لا تكاد ترى فيها غير شيعىّ ، ويظهر أن الكرج كذلك .

ومما يذكر فى هذا المقام أن علىّ بن عيسى الرَّبَعىّ[2] كان على شاطئ دجلة فى يوم شديد الحرّ فاجتاز عليه الشريف المرتضى فى سفينة ومعه ابن جنّى ، وعليهما مِظَلّة تُظِلّهما من الشمس ، فهتف الرَّبَعىّ بالمرتضى وقال له : ما أحسن هذا التشيّع ! علىّ تتقلّى كبده فى الشمس من شدّة الحرّ ، وعثمان عندك فى الظلّ تحت المِظَلّة لئلا تصيبه الشمس ! فقال المرتضى للملّاح : جدّ وأسرع قبل أن يسبّنا . وفى ياقوت أن ذلك كان مع الشريفين الرضىّ والمرتضى ، وأنه قال لهما : من أعجب أحوال الشريفين أن يكون عثمان جالسا معهما فى الزَّبْزَب — وهو السفينة — وعلىّ على الشطّ بعيدا عنهما !

والرَّبَعىّ هذا ممن شارك ابن جنىّ فى الأخذ عن أبى علىّ ، وكان إماما فى النحو . وكان فيه أُوثة وجسارة وبَدَوات لا يؤمن جانبه ، وكان لهذا تجنب

(١) انظر عيون التواريخ فى حوادث سنة ٣٨٥

(٢) هذه القصة فى ترجمة الربعى فى نزهة الألباء وغيرها .

مجالسته ، ولا يصلح لمعاشرة العِلْية من القوم ، كما كان ابن جنى الحصيف الأليف ، فلا غرو إذًا أن يحظى ابن جنّى بالمكانة عند الشريفين دون الربعىّ ، ولا عليه أن يكون اسمه عثمان فليس ذلك بمُزْرٍ به عندهما ، كما لا ينفع الربعىَّ عندهما أن يكون اسمه عليًا مع ما هو عليه من بعض العادات المنكرة .

٥

مذهبه الفِقْهىّ

يبدو أنّ ابن جنى كان حنفىَّ المذهب ، فإن لم يكُنه فقد كان له هوًى فى هذا المذهب وانعطاف نحوه . ولا غرو ، فهو عراقىّ يصبو إلى مذهب أهل العراق . وهو فى ذلك كأغلب نحويّى العراق ، كالسيرافى الذى كان يقضى على مذهب العراقيّين .

١٠

وليس بيدى من المصادر ما يقفنا على من أخذ عنه الفقه فى شبيبته . وأحمد ابن محمد الموصلى الذى أخذ عنه النحو كان شافعيًا ، كما يذكر السيوطى فى البغية ، وإن لم أقف على ترجمته فى طبقات الشافعية ، ولم أقف على تاريخ وفاته .

وانتسابه للحنفية فى الفقه يبدو من قوله فى الخصائص ١/١٦٣ : « وكذلك كُتُب محمد بن الحسن — رحمه الله — إنما ينتزع أصحابنا منها العلل ؛ لأنهم يجدونها منثورة فى أثناء كلامه ، فيجمع بعضها إلى بعض بالملاطفة والرفق .

١٥

ولا تجد له عِلّة فى شىء من كلامه مستوفاة محرَّرة . وهذا معروف من هذا الحديث عند الجماعة غير منكور » وظاهر أنه يريد محمد بن الحسن صاحب أبى حنيفة ، وأنه يتحدَّث عن استخراج العلل الفقهية من كتبه . فقوله : « أصحابنا » يعنى به أتباع أبى حنيفة . ويبدو أن ابن جنى كان ينظر فى كتب الفقه وأصوله كثيرا ، وقد

احتذى فى مباحث النحو كثيرا منهج الفقه وأصول الفقه . وكان لهذا معنيّاً بكتب محمد بن الحسن . وكذلك كان شيخه أبو على معنيا بآثار محمد هذا . و يقول ابن جنى فى الحديث عن شيخه : « وحدّثنى[1] أنه وقع حريق بمدينة السلام ، فذهب به جميع علم البصريين . قال : وكنت قد كتبت ذلك كله بخطّى ، وقرأته على أصحابنا ، فلم أجد من الصندوق الذى احترق شيئا البتّة ، إلا نصف كتاب الطلاق عن محمد ابن الحسن » . وفى ثَبَت كتب ابن جنى عند بركلمان : « مسألتان من كتاب الأيمان لمحمد بن الحسن الشيبانى » ، و يذكر بركلمان أنه فى الفاتيكان . فهذا لا يدع مجالا للشك فى صلته بمذهب العراقيين فى الفقه .

وتراه ينصر الحنفية على الشافعية . ومن أمثلة هذا ما أورده فى سرّ الصناعة فى حرف الباء : « وأما[2] مايحكيه أصحاب الشافعى عنه من أن الباء للتبعيض فشىء لا يعرفه أصحابنا ، ولا ورد به ثبت » .

وتراه فى سرّ الصناعة فى حرف الواو ، ينكر على الشافعية ما يرونه من الترتيب فى غسل أعضاء الوضوء ، و يعتمد فى هذا على أن الواو لاتفيد الترتيب . وقد عطف غسل هذه الأعضاء بالواو فى الكتاب . وتراه يحتفل للردّ و يُفيض فيه أيّما إفاضة .

وجاء ذكر الإمام أبى حنيفة فى مبحث الدّوْر من الخصائص ١/٢٠٨ ، وفى هذا الموطن يذكر الجصّاص أبا بكر الرازى شيخ الحنفية فى بغداد ، وفى ص ٢٠٦ يذكر أبا يوسف صاحب أبى حنيفة .

(١) انظر ترجمة أبى على فى ياقوت .

(٢) انظر فى هذا أيضا اللسان ٢٠/٣٢٧ .

مذهبه الكلامىّ

يذكر السيوطى فى المزهر ١/٧ أن ابن جنى كان معتزليا ، كشيخه أبى علىّ .
وسأسوق بعض أقواله المنبئة عن اعتزاله .

فهو يقول فى الخصائص فى « باب فى ورود الوفاق مع وجود الخلاف »
٥ فى فعل العبد : « وقد قال بعض الناس : إن الفعل لله ، و إن العبد مكتسبه ،
و إن كان هذا خطأ عندنا فإنه لقوم » وقد عقب السيوطىّ على هذا فى الأشباه والنظائر
١/٣٣٨ بقوله : « يعنى أهل السنة ؛ فإن ابن جنى كان معتزليا ، كشيخه الفارسىّ » .

وفى الخصائص فى « باب فى أن المجاز إذا كثر لحق بالحقيقة » يقول :
« وكذلك أفعال القديم سبحانه ؛ نحو خلق الله السماء والأرض وما كان مثله .
١٠ ألا ترى أنه — عزّ اسمه — لم يكن منه بذلك خَلْق أفعالنا . ولو كان حقيقة
لا مجازا لكان خالقا للكفر والعدوان وغيرهما من أفعالنا عزّ وعلا » فتراه ينسب
للعبد خلق الفعل ، وهذا مذهب اعتزالىّ .

و يقول أيضا فى هذا الباب : « ولسنا نثبت له سبحانه علما ؛ لأنه عالم
لنفسه » وهذا أيضا مذهب المعتزلة كما هو مقرر فى علم الكلام .

١٥ ومن كلامه أيضا فى هذا الباب : « وأما قول الله — عز وجل — : ﴿وكلم
الله موسى تكليما﴾ فليس من باب المجاز ، بل هو حقيقة . قال أبو الحسن : خلق الله
كلاما فى الشجرة ، فكلم به موسى ، و إذا أحدثه كان متكلما به . فأمّا أن يحدثه
فى شجرة أو فم أو غيرهما فهو شىء آخر ؛ لكن الكلام واقع . ألا ترى أن المتكلم
منا إنما يستحقّ هذه الصفة بكونه متكلما لا غير ، لا لأنه أحدثه فى آلة نطقه ،
٢٠ و إن كان لا يكون متكلما حتى يحرك به آلات نطقه » .

ومما يؤنس باعتزاله أنه فى «باب فى الحكم يقف بين الحكمين» من الخصائص يكرر عبارة « المنزلة بين المنزلتين » . فهو يقول عن ثبات الهاء فى « يامرحباه » : « فثبات الهاء فى (مرحباه) ليس على حدّ الوقف، ولا على حدّ الوصل . أمّا الوصل فيؤذن بأنها ساكنة . وأمّا الوصل فيؤذن بحذفها أصلا : يامرحبا بحمار ناجية . فثباتها إذًا فى الوصل متحركةً منزلةٌ بين المنزلتين .

ومما يؤنس بهذا أيضا أنه يقول فى خطبة الخصائص : « الحمد لله الواحد العدل القديم » . وكان هِجِّيرى المعتزلة القول بالعدل والتوحيد، وفى المقريزى[1]: « المعتزلة الغُلاة فى نفى الصفات الإلهية، القائلون بالعدل والتوحيد » . ويقول الزمخشرى فى خطبة الكشّاف : « ولقد رأيت إخواننا فى الدين من أفاضل الفئة الناجيةِ العدلية » وهو يعنى المعتزلة ، ويقول بُعَيد هذا : « فأبوا إلا المراجعة والاستشفاع بعظماء الدين وعلماء العدل والتوحيد » . ويقول السيد الشريف فى كتابه على هذا الموطن من الكشاف : « والمعتزلة سمّوا أنفسهم أهل العدل لأنهم أوجبوا على الله تعالى ما هو عدل عندهم : من ثواب المطيع وعقاب العاصى وتيسير أسباب الطاعات وزواجر المعاصى ورعاية ما هو الأصلح للعباد، ولم يجوِّزوا شيئا مما يعدّ ظلما ، وأهلَ التوحيد إذ لم يثبتوا له تعالى صفات قديمة زائدة على ذاته لاستلزامه تعدّد القدماء المنافى للتوحيد» . وكان الصاحب بن عبّاد معتزليّا يذهب مذهب أهل العدل ، وقد تظرف بهذا فى الحب والنسيب إذ يقول :

تعرفتُ بالعدل فى مذهبى ... ودان بحسن جِدّالى العراق
فكُلّفت فى الحب ما لم أطق ... فقلت بتكليف ما لا يطاق

وانظر ترجمة الصاحب فى نزهة الألباء .

(١) الخطط ٤/١٦٤ طبعة المليجى .

على أن ابن جنى قد لا يتقيد بمذهب المعتزلة و يذهب إلى ما يراه الحق وما هو أدنى إلى النصفة . ومن ذلك ما نراه فى كلامه على اللغة وهل هى اصطلاح أو توقيف . فقد ذكر رأى التوقيف ثم قال فى الخصائص ٤١/١ : « و إذا كان الخبر الصحيح قد ورد بهذا وجب تلقيه والانطواء على القول به » . وهذا منهج أهل السنة .

وهو فى هذا المبحث يتوقف[1] فى شأن اللغة . وهو بذلك يخالف مذهب الاعتزال ؛ وهو الجزم بأنها اصطلاح وتواضع .

وتراه فى ص ٤٨ فى مبحث علل العربية يذكر أن علل الفقه أعلام وأمارات بالوقوع الأحكام . وذلك منهج أهل السنة . والمعتزلة يرون أن علل الفقه مؤثِّرة فى الأحكام الشرعية باعثة عليها .

مذهبه النحوىّ

كانت المذاهب النحويّة لعهد ابن جنّى ثلاثة : مذهبان قديمان ، وهما البصرىّ والكوفىّ . ومذهب حَدَث من خَلْط المذهبين والتخيّر منهما . وهو مذهب البغداديّين .

وكان ابن جنى — كشيخه أبى علىّ — بصريّا . فهو يجرى فى كتبه ومباحثه على أصول هذا المذهب ، وهو ينافح عنه و يذبّ ، ولا يألو فى ذلك جهدا . وتراه فى سرّ الصناعة فى حرف النون يقول : « ... كما قال الآخر :

أن تهبطين بلاد قو م يرتعون من الطِلاح

(١) ص ٤٧ .

فهذا على تشبيه (أن) بـ (ما) التى فى معنى المصدر، فى قول الكوفيين . فأمّا على قولنا نحن فإنه أراد أنّ الثقيلة ، وخفّفها ضرورة . وتقديره : أنك تهبطين » .
وفى سرّ الصناعة أيضا فى حرف الكاف : « فإذا قلت : أنت كزيد ، وجعلت الكاف اسما فلا ضمير فيها؛ كما أنك إذا قلت : أنت مثل زيد فلا ضمير فى (مثل) ؛ كما لا ضمير فى الأخ ولا الابن إذا قلت : أنت أخو زيد ، وأنت ابن زيد . هذا قول أصحابنا . وإن كان قد أجاز بعضُ البغداديين أن يكون فى هذا النحو الذى هو غير مشتقّ من الفعل ضمير ؛ كما يكون فى المشتق » . ومن الجلىّ أنه يريد بقوله : « أصحابنا » البصريّين .

ولم يدر بخلَد ناظر أن كان ابن جنى كوفيّا ؛ فهذا ما لم يجر فى الوَهْم والخيال . ولكن بعض الباحثين طاب له أن يسلك ابن جنى فى عداد البغداديين . وشُبْهته فى هذا أن سكَن بغداد وأوطنها ، حتى لقى ربّه فيها . وإنما كان مُقامه ببغداد بأَخَرة بعد أن نضج واستقرّت إمامته وتأصّل عدّه فى البصريين . والناظر فى كلام ابن جنى يرى من الدلائل ما لا يحصى على هدم هذه الدعوى، ونقضها .

ومن هذا ما سقته عن سرّ الصناعة . وفى هذا الكتاب أيضا فى حرف الفاء: «وقول البغداديين : إنا ننصب الجواب على الصرف كلام فيه إجمال ، بعضه صحيح ، وبعضه فاسد ... » وفيه أيضا فى حرف الواو : « واعلم أن البغداديين قد أجازوا فى الواو أن تكون زائدة فى مواضع ... فأمّا أصحابنا فيدفعون هذا التأول البتّة ، ولا يجيزون زيادة هذه الواو » .

على أن الرجل كان منهوما بالعلم يأخذه عن أهله ، بصريّا كان أو غيره . فهو كثير النقل عن ثعلب والكسائىّ وأضرابهما ، حسن الذكر لهذين الرجلين والثناء

عليهما . فهو يقول فى الكسائىّ — فى الخصائص : «باب فى قلب لفظ إلى لفظ بالصنعة والتلطف لا بالإقدام والتعجرف » : « وكان هذا الرجل كبيرا فى السداد والثقة عند أصحابنا » .

وهو برىء من العصبيّة المذهبية التى تُعمى عن الحق ، ويُنحى باللائمة على من ينساق معها ، ويمضى فى سبيلها . فتراه يقول فى سرّ الصناعة ، فى حرف الهاء : «ورأيت أبا محمد بن درستويه قد أنحى على أحمد بن يحيى فى هذا الموضع من كتابه الموسوم بشرح الفصيح ، وظلمه وغصبه حقّه . والأمر عندى بخلاف ما ذهب إليه ابن درستويه فى كثير ممّا ألزمه إياه . وما كنت أراه بهذه المنزلة ، ولقد كنت أعتقد فيه الترفّع عنها . فإن كان من أصحابى ، وقائلا بقول مشيخة البصريّين فى غالب أمره ، وكان أحمد بن يحيى كوفيّا قُلْبًا[1] فالحقّ أحقّ أن يُتّبع ، أين حَلَّ وصَقِع[2] » .

وقد يرى فى النحو ما هو بغدادىّ . فتراه يثبت فى ألفاظ التوكيد التابعة لأجمع أبتع وما تصرّف منه ، فيقول فى الخصائص ١/٨٣ : «ووجه ما ذكرناه من ملالتها الإطالة — مع مجيئها بها للضرورة الداعية إليها — أنهم لما أكّدوا فقالوا : أجمعون أكتعون أبصعون أبتعون لم يعيدوا أجمعون البتة ... » ويقول الرضىّ فى شرح الكافية ١/٣٣٦ : « وأمّا أكتع وأخواته فالبصريّون — على ما حكى الأندلسىّ عنهم — جعلوا النهاية أبصع ومتصرّفاته ، ولم يذكروا أبتع ومتصرّفاته ... والبغدادية جعلوا النهاية أبتع وأخواته ، فقالوا : أجمع أكتع أبصع أبتع » ولا يقضى هذا

(١) أى خالصا محضا ، يقال : عربى قلب : محض النسب .

(٢) أى ذهب وتوجه . يقال : ما أدرى أين صقع وبقع .

الوفاق للبغداديين أن يكون ابن جنّى بغداديّا ، فإن هذه مسألة ترجع إلى السماع ، وقد صحّ عنده هذا ، ولكنه باقٍ على أصول البصريين ، ولا يرضى لنفسه أن يكون بغداديّاً ، فهو كثير النيل منهم والتصريح بخلافهم .

ابن جنّى بين النحو والصرف

كان ابن جنى إماما فى النحو والصرف ، وهو على إمامته فيهما فى النحو أمثل منه فى الصرف ، كما يذكره الكاتبون لترجمته ، وإن كان لا يعرف إلا بالنحوىّ ، فالنحو — بالمعنى العامّ — ينتظم الصرف . ومردّ نبوغه فى الصرف وتفوقه فيه أن عجزه أمام أبى علىّ كان فى مسألة صرفية ، كما سبق إيراده ، فكان جدّه فى الصرف أكثر وأبلغ من جدّه فى النحو .

وقد يؤنس بتخلّفه فى النحو القصّة التى يرويها صاحب نزهة الألباء فى ترجمة على بن عيسى الربعىّ . وها هى ذى : «اجتمع الربعىّ وابن جنىّ يمشيان فى موضع . فاجتازَ على باب خَرِبة فرأى فيها كلبا — أى الربعىّ وكان مغرى بقتل الكلاب — فقال لابن جنى : قف على الباب ، ودخل . فلمّا رآه الكلب يريد أن يقتله هرب وخرج ، ولم يقدر ابن جنى على منعه . فقال له الربعىّ : ويلك يا ابن جنى ! مُدْبِرٌ فى النحو ، ومُدْبِر فى قتل الكلاب ! » .

ويذكر ابن عَقيل فى شرحه للألفية فى مبحث الابتداء أن أبا الفتح سأله ولده عن إعراب بيت أبى نواس :

غيرُ مأسوف على زمن   ينقضى بالهم والحزن

فارتبك فى إعرابه .

ومن آرائه النحوية التى لم يتابَع فيها تجويزه إظهار متعلق الظرف الواقع خبرا فى الكون العـام ، نحو زيد عندك . قال ابن يعيش فى شرح المفصـل ٩٠/١ : « وقد صرح ابن جنى بجواز إظهاره » .

ومن هـذا أنه فى الخصائص ١٠٦/١ ، ٣٤٢ يجيز أن يقال : مررت بزيد وعمرا ، بعطف عمرا على محل زيد المجرور بالحرف ، وهـذا لا يجيزه النحويون ؛ لأن شرط العطف على المحـلّ عندهم ظهور الإعراب المحـلىّ فى فصيح الكلام . وانظر المغنى فى مبحث العطف على المحلّ من الكتاب الرابع .

ومن آرائه التى خالف فيها اصطلاح النحويين ما يراه فى علل منع الصرف . فهـو فى الخصائص ١٠٩/١ يقول : « ألا ترى أن الأسباب المـانعة من الصرف تسـعة : واحد منها لفظىّ ، وهـو شَبَه الفعل لفظا ؛ نحو أحمد ويرمع وتنضب وإثمد وأُبْلُم وبَقَّم وإستبرق . والثمـانية الباقية كلها معنوية ؛ كالتعريف والوصف والعـدل والتأنيث وغير ذلك » واصطلاح النحاة المتأخرين أن المعنوى منهـا التعريف والوصف ، وما عدا هذين لفظى .

ومن آرائه أنه يرى فى بَغِىّ فى معنى الفاجرة أن زنتها فَعِيل لا فَعُـول . ويقول الزمخشرى فى الكشاف فى تفسير سورة مريم عنـد قوله تعالى : قالت أنى يكون لى غلام ولم يمسسنى بشر ولم أكُ بغيا : « والبغى : الفاجرة التى تبـغى الرجال . وهى فَعُول عنـد المبرد : بَغُوىٌ ، فادّغمتْ الواو فى الياء . وقال ابن جنى فى كتاب التمـام : هى فعيل . ولو كانت فعـولا لقيل : بغُـوّ ؛ كما قيل : فلان نَهُـوّ عن المنكر» . وقـد ردّ على احتجاجه بأن نَهُوّا فى عِداد الشـاذّ فلا يقاس عليـه ؛ وإنمـا قياسه نَهِىّ .

شـــعره

كان لابن جنى شعر . ويقول ابن الأثير[1] وابن ماكولا[2] : « وله شعر بارد » .
وكأن أساس هذا الحكم منهما أن ابن جنى كان يتعاطى فى شعره الغريب والمعقّد
من الأساليب ، وأنه لم يكن يُعنى بالشعر ، فقد كان همّه العلم ، وكان غِناه به ،
وكانت به حُظْوته عند الملوك وذوى السلطان ، فلم يكن يحتاج إلى الشعر يستميح
به . ويقول الثعالبى[3] : « وكان الشعر أقلّ خلاله ، لعظم قَدْره وارتفاع حاله » .
وابن الجوزىّ أحسن رأيا فيه ، فهو يقول[4] : «وكان يقول الشعر ويجيد نظمه» ،
وكذلك من قبله الخطيب فى تاريخ بغداد يقول المقالة السالفة .

وقد كان ابن جنى — لِمَا أسلفت — مُقِلّا من الشعر ، غير مشهور به .
ويقول الباخرزى فى الدمية : « وما كنت أعلم أنه ينظم القريض ، ويسيغ ذلك
الجَريض ، حتى قرأت له مرثية فى المتنبى ... »

على أنه قد يقع له من الشعر ما يأخذ بالقلوب ، ويأسر الألباب .

وشعره فيما يمسّه من فقد حبيب أو غزل فيه ، أو نخر وبأو بعلمه ومآثره .

ولا نرى له شعرا فى مدح ملك إلا لماما .

ومن شعره مرثيته فى المتنبى التى نوه بها الباخرزى ، وفيها يقول :

غاض القريض وأودت نضرة الأدب	وصوّحت بعد رِىّ دوحة الكُتُب
سُلِبتَ ثوب بهاء كنت تلبسه	كما تُخُطِّف بالخطّية السُّلُب

(١) تاريخ الكامل فى حوادث سنة ٣٩٢ . (٢) كتاب الإكمال فى رفع الارتياب عن المختلف والمؤتلف من الأسماء والكنى والأنساب . (٣) اليتيمة ١/٧٧ من طبعة الشام .
(٤) المنتظم ٧/٢٢٠ .

ما زلت تصحب فى الجُلَّى إذا آنشعبت		قلبا جميعا وعزما غـير منشعب

وقد حلبتَ ـ لعمرى ـ الدهر أشطره		تمطو بهمة لا وانٍ ولا وَصِب

مِن للهواجل يُحيي مَيْت أرسمها		بكل جائلة التصـدير والحَقَب!

قَبَّاءَ خوصاء محمود علالتها		تنبو عريكتها بالحِلْس والقتَب

وترى من هذا ميله للغريب .

وله فى الغزل :

غزال غـير وحشىّ		حكى الوحشىّ مقلتـه

رآه الورد يجنى الور		د فاستكساه حُلّتـه

وشمّ بأنفـه الريحا		ن فاستهداه زَهرته

وذاقت ريحَـه الصهبا		ءُ فاختاسته نَكهته

وهو شعر يسيل من الرقّة ، كما ترى .

وله فى الغزل أيضا :

تجبَّب أو تدرَّع أو تقبَّا		فلا والله لا أزداد حبا

أخذت ببعض حبّك كلّ قلبى		فإن رمت المزيد فهات قلبا

تجبب أى البس الجبّة ، وتدرَّع : البس المِدْرَعة — وهى ثوب من صوف — ، وتقبّا أى ألبس القَبَاء . ويقع هذان البيتان فى كثير من الكتب محرّفين .

وله فى الحنين إلى الشباب وبكاء عهده الناضر :

رأيت محاسن ضحك الربيـ		ـع طال عليها بكاء السحاب

وقـد ضحك الشيب فى لِمَّتِى ... فـلِمْ لا أبَكِّى ربيع الشباب
أأشرب فى الكأس ! كلّا وحاشا ... لأبصره فى صـفاء الشراب

ترى فى هذا معنى بديعا ، فهو يتجنّب الشرب فى الكأس خشية أن يرى فى صفائها شيبه ، فتناله الحسرة و يأخذه الجزع .

٥ وله قصيدة طويلة يفخر فيها ، مطلعها :

وحلوِ شمـائل الأدب ... منيف مراتب الحسب
أخى فخـر مفـاخره ... عقائل عقلة الأدب
له كلف بمـا كلِفت ... به العلمـاء مِلْعَـرب

و يمضى هكذا طو يلا فى الحـديث عن نفسه . ومن هذه القصيدة ما أوردته
١٠ فى صدر هذه المقدّمة من شعره الذى يعتزى فيه إلى الروم .

وقد أورد له الثعالبى فى اليتيمة :

أيا دارهم ما أنت أنت مذ انتوَوا ... ولا أنا مذ سـار الركاب أنا أنا
وجـود المنى ألا يكاثر بالمـنى ... ونيـل الغنى ألا يكاثر بالغـنى
ومن كان فى الدنيـا أشدّ تصوّرا ... تجـده عن الدنيا أشـدّ تصوّنا

١٥ وممـا أذكره فى هذا الموطن أن صاحب تاريخ الموصل أورد من شعره :

شـواهدى عينـاى إنى بهـا ... بكيت حتى ذهبت واحـدة
وأعجب الأشياء أن التى ... قـد بقيت فى صحبتى زاهـدة

وهـذا شعر لأبى الحسن على بن منصور أورده له ابن خلكان فى ترجمـة ابن جنى فى صدد الكلام على شعره الذى يذكر فيه عوره ، على ما سلف .

مكانه فى الرواية

يكثر ابن جنى من الرواية عن غيره . فهو ينقل عن سيبويه وعن أستاذه أبى علىّ ، وعن غيرهما من علماء البلدين ، وهو يستشهد بالشعر والقصص ، ويجول فى فنون المعرفة ، ويستطرد لما هو بسبيله . وهو يدنو فى هذا بعض الشىء من الجاحظ فى استطراده وتنويعه ، وخروجه من باب إلى باب ومن فن إلى فن .

ويبدو أنه قد يعتمد فى النقل على حفظه ، فينال نقلَه بعضُ التغيير . ومن ذلك أنه أورد فى ص ٢٤٩ من الخصائص حديثا عن سيبويه ، يخالف فيه بعض الشىء . وقد نبهت على هذا فى التعليق على هذا الموطن .

وقد رماه صاحب الخزانة ذات مرة بأنه أخلّ فى النقل عن أبى علىّ . وذلك فى الكلام على الرجز :

باتت تنوش الحوض نوشا من عَلَا   نوشا به تَقطع أجواز الفلا

و (علا) فى البيت يجوّز النحويون فيه أن يكون مبنيا ، وأصله : عَلَوُ بالبناء على الضمّ ، كما يقال من قبل ، وقلبت الواو ألفا لتحركها بالضمّ وانفتاح ما قبلها ، وأن يكون معربا ، وأصله : عَلَوٍ ، كما يقال من قبلٍ ، فقلبت الواو ألفا لتحركها بالكسر . وهذان الوجهان ذكرهما أبو على فى تذكرته .

وقد عرض لابن جنى أن يتكلم على هذا الرجز ، ويذكر رأى أبى على فيه ، فاقتصر على الوجه الأول ، فكان أن قال البغدادىّ[1] : « وقد أخل ابن جنى فى شرح تصريف المازنى فى النقل عن أبى على ؛ فإنه قال : قد كان أبو على يقول

(١) الخزانة ٤ / ٢٦٢ .

فى (علا) من هذا الرجز : إن الألف فى (علا) منقلبة عن الواو لأنه من علوت ، وإن الكلمة فى موضع مبنىّ، نحو قبـل و بعد ؛ لأنه يريد : نوشا من علاه ، فلمّا اقتطع المضاف من المضاف إليه وجب بنـاء الكلمة على الضم، نحو قبل وبعد . فلمّا وقعت الواو مضمومة وقبلها فتحة قلبت ألفا . وهذا مذهب حسن . ونصّ أبى على فى تذكرته : يجوز أن يكون (علا) مبنيّا معرفة ، ويجوز أن يكون معربا ٥ نكرة . فإن كان مبنيّا كانت الألف منقلبة عن الواو لتحركها بالضمة . وإن كان معربا كانت منقلبة عن الواو لتحركها بالجرّ » .

وعندى أن ما حدث من ابن جنى لا يعـدّ إخلالا فى النقل ، وإنمـا هو أن اقتصر على أحد وجهـين لأبى على فى الرجز . ويكثر من ابن جـنى ألا يستوعب ما يقال فى الأمر يعرض له . وهذه خُطّة دبّرها واعتمدها . ١٠

ويقول فى ص ١٣ من الخصائص، وقد أورد الشطر :

* عليها الشيخ كالأسد الكليم *

: « ويجوز الكليم بالجر والرفع » . ولو كان ذاكرا للقصـيدة التى فيها هـذا الشطر ما قال هذا القول . والقصيدة مفضّلية مرفوعة الروىّ، وصدر الشطر :

* هى الفرس التى كرّت عليهم * ١٥

ومطلع القصيدة :

تسـائلنى بنـو جُشَمَ بن بكر أغـرّاء العَـــرَادةُ أم بَهِـيمُ

هذا . ولابن فورّجه موقف مع ابن جنىّ غير كريم، يتهمه فيه بالتقوّل والكذب . ذلك أن ابن جنىّ فى شرحه لديوان المتنبى ذكر أنه سأل أبا الطيّب عن قوله :

أمِط عنك تشبيهى بمـا وكأنه فمـا أحد فوقى وما أحد مثلى ٢٠

: ماذا يريد بقوله : (بمـا وكأنه) ، فقال له الشاعر[1] : إن (ما) سبب التشبيه ؛ لأن القائل إذا قال لآخر : بم تشبّه هذا ؟ قال له المجيب : كأنه الأسـد ، أو كأنه الأرقم . فجاء ابن فورجه فى كتابه " الفتح على أبى الفتح " وهزىء بهذا التفسير ، وساق حكاية للمبرد وأبى حنيفة الدينورى فى مجلس بعض الأمراء ، سئل المبرد فيه عن كلمة من اللغة يجهلها ، فاخترع لها تفسيرا ، وارتجل شاهدا لوقته على ما يقول ، خشـية أن يتّهم بالجهـل فى مجلس أمير لم يكن قد رآه وإنمـا سمع به ، فردّ عليـه أبو حنيفـة وكشف عن أمره ، ثم قال ابن فورّجَه : « وأنا أحلف بالله العلىّ إن كان أبو الطيب قطّ سئل عن هذا البيت فأجاب هذا الجواب الذى حكاه ابن جنى وإن كان إلا متزيّدا مبطلا فيما يدّعيـه — عفا الله عنـه وغفر له — ، فالجهـل والإقرار به أحسن من هذا[2] » ومن الجلىّ أن هذا إسراف فى الإنكار على أبى الفتح بغير سند إلا استبعاد المعنى الذى فسّر به البيت ، وهو احتجاج واه لا يقـوم على التمحيص والنقـد . ولقد عاشر ابن جنى أبا الطيب دهرا طـويلا ، وعُنى بشرح الديوان ، وكان يسأل صاحبه عن معانيه . فإن كان فى التفسير ضعف عند ابن فورّجه فليس من البعيد أن يقع فيـه أبو الطيب ، وإنما يردّ ما يروى عن أبى الطيب بأن ينكر أبو الطيب الرواية وينتفل منها . ومن المقرر عندهم أن من حفظ حجّة على من لم يحفظ . وإنما حمل ابن فورجه على أن يسىء القول فى أبى الفتح حجاب المعاصرة والمنافسة ، وذلك حجاب كثيف يستر الحسنات ، ويبرز السيئات

(١) انظر شرح الواحدى للديوان ٢٣٠ .

(٢) انظر ترجمة أبى حنيفة الدينورى فى معجم الأدباء ٣ / ٣١ وما بعدها .

خطـــه

كان لابن جنى طريقة فى الخط معروفة . و يقول ياقوت فى علىّ بن زيد القاشانى أحد أصحاب ابن جنى : « وهو صاحب الخط الكثير الضبط المعقّد ، سـلك فيه طريقة شيخه أبى الفتح »[1] .

ويبـدو أنه كتب بخطّه كثيرا من كتب الأدب ودواوين اللغة . وفى ترجمة ابن البوّاب أنه كتب كتاب من نسب من الشعراء إلى أمّه لابن الأعرابىّ ، وقال فى ختامه : « نقلته من نسخة وجدت عليها بخط شـيخنا أبى الفتح عثمان بن جنى — أيده الله — : بلغ عثمان بن جنى نسخا من أوّله وعرضا »[2] .

و يتصل بهذا أنه عنى بأن يُحسن أولاده الخط ، كما سيمرّ بك فى المبحث التالى .

ولم نقف على شىء من خطّه فنتبينه .

أســـرته

كل ما يعرف عن أسرة ابن جنى أنه كان له من الولد ثلاثة : علىّ وعالٍ وعلاء . ويقول فيهم ياقوت : « وكلهم أدباء فضلاء ، قد خرّجهم والدهم ، وحسّن خطوطهم ، فهم معدودون فى الصحيحى الضبط ، وحَسَنِى الخط » .

ولم أر ذكرا فى كتب الطبقات والأدب لغير عالٍ ؛ فهو له ترجمـة فى معجم الأدباء ، يقول فيه : « أبو سعد البغدادىّ . كان نحويّا أديبا حسن الخط ، أخذ عن أبى الفتح بن جنىّ ، والوزير عيسى بن علىّ » وذكر أنه مات سنة سبع أو ثمان وخمسين وأربعمائة .

(١) معجم الأدباء ١٣ / ٢١٩ .
(٢) معجم الأدباء ١٥ / ١٣٠ .

ونرى أبا زكريا الخطيب التبريزيّ يروى عن عال هذا فى غير موطن .
وفى شرح أدب الكاتب[1] للجواليقى : «قرأت على أبى زكريا عن عال بن عثمان بن جنى عن أبيه قال : اللام فى قولهم : الآن حدّ الزمانين غير اللام فى قوله تعالى : قالوا الآن جئت بالحقّ ... » وهذا البحث فى الخصائص ، فى « باب آستغناء العرب عن الكلام بما يجوز فى القياس » .

ويقول الجواليقيّ أيضا فى المعرّب : « أخبرنى أبو زكريا عن عال بن عثمان ابن جنىّ عن أبيه قال : السُّوذانِق ، والسَّوْذَنيق ، والشَّوْذَنيق ، والشَّوْذَق بالشين معجمة » .

وقد أخذ عن عال أيضا ابن ماكولا . ويقول فى كتابه "الإكمال فى رفع الارتياب" فى كلامه على آبن جنى : « وابنه أبو سعد عال بن عثمان بن جنى أدركته بصَيْداء ، وسمعت منه . وكان قد سمع مسند أبى يعلى الموصلىّ من المرجى ، وسمع ببغداد من عيسى بن علىّ » .

ويبدو من هذا أن عاليا كان من المحدّثين .

وقد بان من هذا أن لم يكن من أولاده مَن آسمه الفتح ، وأن كنيته بأبى الفتح كما قال الشاعر :

* لها كنية عمرو وليس لها عمرو *

مَن عاصرهم من ذوى السلطان

كان عصر ابن جنى عصر ضعف الدولة العباسية . فالخلفاء مغلوبون على أمرهم ، والأمر لغيرهم ، وولاة الأقاليم وعمالهم مستبدّون بمعظمها . فمصر فى أيدى

(1) ص ٤٠ .

الإخشيديين ثم فى أيدى الفاطميّين، وولايات فارس يتداولها المتغلّبون، والموصل بين الحمدانيين وآل بويه؛ وحلب، وبلاد كثيرة تحت أيدى الحمدانيين. وبغداد تحت سلطان آل بويه منذ سنة ٣٣٤. ولقد تعرض هؤلاء الخلفاء بالخلع والإذلال ولم يكن للخليفة معهم إلا الاسم. وكانوا يفرضون لنفقة الخليفة قدْرًا من المال هو حظّه من السلطان، حتى إنه فى سنة ٣٣٦ قطع معز الدولة عن الخليفة ألفى الدرهم [(١)] التى كان خصّصها كل يوم لنفقته، وعوّضه عنها ضياعا من البصرة وغيرها.

وقد اتصل ابن جنى منذ سنة ٣٤١ بسيف الدولة بن حمدان فى حلب، واجتمع فى حضرته بالمتنبيّ كما أسلفت. وقد كانت حضرة سيف الدولة مجمعا للشعراء والأدباء، كما هو معروف، وكانت وفاته سنة ٣٥٦.

وتوثّقت صلته بآل بويه فى شيراز وفى بغداد. ويبدو أن ذلك كان بتقريب شيخه أبى علىّ الفارسىّ إيّاه لديهم، وكان أبو علىّ أثيرا عندهم، مكينا لديهم. وكان عضد الدولة يذكر أنه غلام أبى علىّ فى النحو [(٢)]، وقد وُجد فى تذكرة له: إذا فرغنا من كتاب أبى علىّ النحوىّ تصدّقتُ بخمسين ألف دينار [(٣)]، ولما تزوج الخليفة الطائع فى سنة ٣٦٩ بنت عضد الدولة الكبرى كان الوكيلَ عن عضد الدولة فى العقد أبو علىّ الفارسىّ.

ويظهر أن سائر أصحاب أبى علىّ كانوا مقربين عند آل بويه بقرب أستاذهم. فالربعىّ [(٤)] — وهو من جلّة أصحاب الفارسىّ — يقول فى قصة له: «استدعانى عضد الدولة، وبين يديه الحماسة، فوضع يده على باب الأضياف» ثم يقول:

(١) المنتظم ٦ / ٣٥٧. (٢) المنتظم ٧ / ١١٥. (٣) المنتظم ٧ / ١٠١.

(٤) معجم الأدباء فى على بن عيسى الربعى.

« فوجمت بين يديه وأنا أقف وهو ينظر إلىّ . وكان من عاداتنا أنه ما دام ينظر إلى أحدنا لم يزل واقفا بين يديه حتى يردّ طرفه » .

ويذكر بعض كُتّاب ترجمة ابن جنى من باحثى عصرنا[1] « أنه كان يشغل مركز كاتب الإنشاء عند عضد الدولة ، وعند خلفه » وقد نسب هذا الخبر إلى ياقوت . وظاهر أنه يريد كتابه معجم الأدباء . ولا أجد هذا الخبر فى الكتاب . ويبدو لى أن منشأ هذا الوَهْم القصة التى حكاها ياقوت فى ترجمة ابن جنى ، وهى هـذه : «وحدَّث غرس النعمة أبو الحسن محمد بن هلال بن المحسّن ، قال : حدثنى أبى ، قال : كان من كتاب الإنشاء فى أيام عضد الدولة ، و بعدها فى أيام صَمْصام الدولة ابنه كاتب يعرف بأبى الحسين القُمّىّ . قال : وشاهدته فى ديوان الإنشاء يكتب بين يدى جدّى أبى إسحق لمّا ولاه صمصام الدولة . فاتفق أنه حضر يوما عند جدى أبى إسحق أبو الفتح عثمان بن جنى النحوى فى الديوان ... » وكأن هذا الذى ذكر الحكم السابق عن ابن جنى فى عمله فى ديوان الإنشاء نظر صدر الحديث : « كان من كتاب الإنشاء فى أيام عضد الدولة وبعدها أيام صمصام الدولة ابنـه » فجعل هذا الحديث عن ابن جنى ، وإنمـا الحديث عن قوله بعـد : « كاتب يعـرف بأبى الحسين القمّىّ » ولا يعرف عن ابن جنى هذا العمل . وإنمـا كان يشتغل بالتعليم والتدريس . ويقول الخطيب فى تاريخ بغداد : «سكن[2] ابن جنى بغداد ، ودرّس بها العلم إلى أن مات » .

على أن القفطى يقول : «وخدم أبو الفتح عثمان بن جنى بيت آل بويه فى عهد عضد الدولة ، وولده صمصام الدولة ، وولده شرف الدولة ، وولده بهاء الدولة الذى

---

(١) تاريخ الموصل ٢/٦٣ . (٢) ج ١١ ص ٣١٢

مات فى عهده : « وكان ملازمهم فى دورهم » وظاهر أن خدمته لهم قد فسرها فى قوله : « وكان ملازمهم فى دورهم » فهو إنما كان مقربا عندهم يأنسون إليه وينال من برهم وألطافهم ، ولا يراد أنه يلى لهم عملا من أعمال الديوان .

نهايتــــه

بلغ ابن جنىّ المنهل الذى يرده كل من على ظهرها ، وألقى عصا التسيار فى هذه الحياة فى يوم الخميس السابع والعشرين من صفر سـنة اثنتين وتسعين وثلاثمـائة[1] . ويكاد الرواة يجمعون على سنة وفاته ، إلا ما كان من ابن الأثير فى تاريخه ، فهو يضع وفاته سنة ٣٩٣ ، وتبعه على هذا أبو الفداء فى المختصر . ويبدو أن وفاته كانت ليلا أى ليلة الجمعة . ففى فهرست ابن النديم : « توفى ليلة الجمعة من صفر » وفى ديوان الشريف الرضىّ عند إيراد مرثيته فى ابن جنىّ : « وتوفى ببغداد ليلة الجمعة » . وفى هذا الديوان أيضا فى الموطن السابق : « وتولى الصلاة عليه الشريف الرضىّ ؛ وكان بينهما صداقة وكيدة » .

وقـد كانت وفاته ببغداد ، حيث آسـتقرّ فى آخر أيامه . ودفن فى مقابرها ، ولا أدرى فى أيّهـا دفن ، ودفن أبو علىّ أسـتاذه فى الشُّونيزيّة ، فهـل دفن فيها بجوار شيخه .

وقد رثاه الشريف الرضى بقصيدة عامرة عدّتها تسعة وخمسون بيتـا ، مثبتة فى ديوانه ، يقول فى أوّلهـا :

ألا يالقوم للخطوب الطوارق !   وللعظم يُرمى كل يوم بعـارق ![2]

---

(١) يوافق ١٥ من يناير سنة ١٠٠٢ م .   (٢) يقال : عرق العظم : أخذ ما عليه من اللحم . يريد نزول الحوادث بالمرء ، فيجردنه من الأعلاق النفيسة من حميم ومال .

وللدهر يُعرى جانبي من أقاربي ... ويقطع ما بيني وبين الأصادق[1] !

وللنفس قد طارت شَعَاعا من الجوى ... لفقد الصفايا وآنقطاع العلائق

لها كلّ يوم موقف من مودّع ... ومُلتفَتٌ فى عُقْب ماض مفارق

نجوم من الإخوان يَرمى بها الردى ... مغاربها فوتَ العيون الروامق

٥ ويقول بعد توجع كثير :

لِتبك أبا الفتح العيونُ بدمعها ... وألسُنُنا من بعدها بالمناطق

إذا هبّ من تلك الغليلُ بدامع ... تسرّع من هذى الغرامُ بناطق

شقيق إذا التاث الشقيق وأعرضت ... خلائق قومى جانبا عن خلائقى

كتبه

١٠ لقد خلّف كتبا حسانا تدل على فضله الجمّ وعلمه الغزير . وقد تخيّر لها أسماء حسانا كذلك ، حتى ليقال إن الشيخ أبا إسحق الشيرازىّ المتوفّ سنة ٤٧٦ وأستاذ المدرسة النظامية قد سمّى[2] بعض كتبه بأسماء كتب لآبن جنىّ . وذلك أن لأبى إسحق المهذّب والتنبيه فى الفقه (فقه الشافعية) ، واللمع والتبصرة فى أصول الفقه . وهذه أسماء لكتب لآبن جنىّ ، كما سيأتى إيراده .

١٥ ولقد كتب ابن جنى إجازة[3] بكتبه لبعض الآخذين عنه فى سنة ٣٨٤ ، أى قبل موته بنحو ثمانى سنوات . وذكر فيها ما يأتى :

---

(١) الأصادق جمع الصديق ، وهذا جمع سماعى . وكأنه جمع أصدق فى معنى صديق .

(٢) انظر ابن خلكان فى ترجمة أبى الفتح .

(٣) أثبتها ياقوت فى معجم الأدباء .

(١) " الخصائص " . وسأفرد لها بحثا عقب هذا المقال .

(٢) " التمام " . وهو تفسير ما أغفله السكّرى من أشعار الهذليين . ويبلغ — على حسب ما يذكر المؤلف أن حجمه خمسمائة ورقة — نحو نصف الخصائص . وشرح السكرى المتوفى سنة ٢٧٥ طبع فى أوربة . وجاء ذكر هذا الكتاب بعنوان « كتابنا فى شعر هذيل » فى الخصائص ١ / ١٢٤ ، وبعنوان « كتابى فى ديوان هذيل » فيها ١ / ١٥١ . وجاء ذكره بعنوان « التمام » فى الخزانة ٣/١٥٣ . ولم أقف عليه فى كشف الظنون . ولا يعلم له وجود فى مكتبات العالم .

(٣) " سر الصناعة " . وهذا الكتاب نسخه الخطّية كثيرة . ويقوم بعض الأساتذة بتحقيقه وتهيئته للطبع . وقد أورده صاحب كشف الظنون ، وذكر أن عليه حاشية لأبى العباس أحمد بن محمد الإشبيلىّ المعروف بابن الحاجّ المتوفى سنة ٦٤٧ .

(٤) " تفسير تصريف المازنىّ " . ويسمى « المنصف » وفى الخزانة ١/٥٠٥ « قال ابن جنىّ فى المنصف ، وهو شرح تصريف المازنىّ » وقد عرض لهذا الكتاب صاحب كشف الظنون تحت اسم « تصريف المازنىّ » فقد قال : « وشرحه أبو الفتح عثمان بن جنى » وقد يحرف « المنصف » إلى المتصف ، أو المصنف . وقد يظنّ أنه كتاب آخر غير شرح تصريف المازنىّ . والمنصف — كسرّ الصناعة — كثير النسخ المخطوطة ، ويعمل بعض الفضلاء على طبعه .

(٥) " شرح مستغلق أبيات الحماسة، وآشتقاق أسماء شعرائها " . يبدو أن هذا كان كتابا واحدا ، ثم جعله بعد كتابين : الأوّل التنبيه على مشكل أبيات الحماسة . والآخر المبهج فى أسماء شعراء الحماسة . والأوّل يوجد منه نسخ خطّية . وجاء ذكره فى الخزانة ١ / ٢٩، ٩٧ باسم « إعراب الحماسة » . وقد طبع المبهج . ونقل عنه فى الخزانة ٢ / ٢٦٤ .

(٦) " شرح المقصور والممدود لابن السكيت " . ولم أقف على شىء يتعلّق به .

(٧) " تعاقب العربيّة" . يقول السيوطىّ فى الأشباه والنظائر النحوية ١ / ١٣٢ « وقد ألّف ابن جنىّ كتاب التعاقب فى أقسام البدل والمبدل منه، والعوض والمعوّض منه . وقال فى أوّله : اعلم أن كل واحد من ضربى التعاقب — وهما البدل والعِوَض — قد يقع فى الاستعمال موقع صاحبه . وربما امتاز أحدهما بالموضع دون رسيله ، إلا أن البدل أعم استعمالا من العوض» وجاء ذكره فى الخصائص ١ / ٢٦٤ ، ٢٦٦ وفى الخزانة ٧ / ٢٠١ وأورده فى كشف الظنون .

(٨) " تفسير ديوان المتنبى الكبير " . ويسمّى الفَسْر . ويذكر المؤلف أنه ألف ورقة ونيّف ، فهو أكبر من الخصائص . ويذكر صاحب كشف الظنون أنه فى ثلاث مجلدات . ويذكر بركلمان أنه يوجد الثانى منه فى الإسكريال، وأنه يوجد منه نسخة فى المتحف الأسيوى فى بطرسبرج . ولأبى سهل محمد بن الحسن الزوزنى استدراك على هذا الكتاب باسم : « قشر الفسر » السابق ذكره .

(٩) " تفسير معانى ديوان المتنبى " . وهو شرح ديوان المتنبى الصغير . و يوجد منه نسخة مخطوطة فى دار الكتب .

(١٠) " اللمع فى العربيـة " . يقول عنه فى كشف الظنـون : « جمعه من كلام شيخه أبى على الفارسىّ » منه نسخ خطيه بدار الكتب وهذا الكتاب عليه شروح كثيرة . يوجد معظمها فى المكتبات مخطوطا . ٥

(١١) " كتاب مختصر التصريف " . و يبدو أنه هو المعروف بالتصريف الملوكىّ ، وقد طبع . وعليه شرح لابن يعيش . و يوجد منه نسخة مخطوطة فى دار الكتب .

(١٢) " كتاب مختصر العروض والقـوافى " . ذكر بركلمان كتابين : الأول مختصر العروض ، و يقـول : إنه يوجد فى مكتبة برلين وفى المتحف البريطانى ، وفى ليدن . والثانى مختصر القوافى ، وقال : إنه فى الإسكريال . وكأنهما الكتاب السابق جُعِلا كتابين فيما بعد . ١٠

(١٣) " كتاب الألفاظ المهمـوزة " . ذكر بركلمان من كتبه « ما يحتـاج إليه الكاتب من مهموز ومقصور وممدود ، وعقود الهمز وخواصّ أمثلة الفعل » وقال إن هذين الكتابين طبعا مع المقتضب .

(١٤) " كتاب المقتضب " . وهو فى اسم المفعول المعتـل العين من الثـلاثىّ . ١٥ وقد طبع هذا الكتاب فى ليبزج وفى القاهرة مع الكتابين السابقين .

(١٥) " تفسـير المذكّر والمؤنث ليعقوب " . و يذكر ابن جـنى فى إجازته أنه لم يكن أتمه .

(١٦) " كتاب تأييد تذكرة أبى علىّ " . ويبدو أنه فقد فلا أثر له .

(١٧) " المحاسن فى العربيـة " . يذكر المؤلف حين كتب الإجازة أنه فقد منه، وأن الحوادث أزالت يده عنه . وقد أورده فى كشف الظنون .

(١٨) " النوادر الممتعـة " . يذكر المؤلف فى إجازته أنه فقـد منه أيضا . وقـد جاء ذكره فى الخصائص ٣٨٢/١ .

٥ (١٩) " الخاطريات " . ويذكره المـؤلف هكذا : « ما أحضرنيـه الخاطر من المسائل المنشـورة ، مما أمللتـه أو حصل فى آخر تعاليـق عن نفسى ، وغير ذلك مما هـذه حاله وصورته » وقد نقل عنه فى الخزانة ٤٧٠/٢ ، ١٠/٤ . وورد فى كشف الظنون تحت اسم « الخاطرات » .

وهـذه هى الكتب التى وردت فى الإجازة . وأورد ياقوت كتبا أخرى

١٠ ويبدو أنه ألفها بعد الإجازة . وهاكها .

(٢٠) " كتاب المحتسب فى شرح شـواذ القراءات " . ومنه مخطـوطات كثيرة فى مكتبات العالم .

(٢١) " تفسير أرجوزة أبى نواس " . ويبدو أنها أرجوزته فى الطرد .

(٢٢) " تفسير العلويات " . ويقـول ياقوت : « وهى أربع قصائد للشريف

١٥ الرضىّ ، كل واحدة فى مجـلد . وهى قصيدة رثى بهـا أبا طاهر إبراهـيم ابن ناصر الدولة أوّلها :

ألْـقِ الرماح ربيعـة بن نزار   أودى الردى بقريعك المغوار

ومنها قصيدته التى رثى بها الصاحب بن عبّاد، وأوّلها :

أكذا المنـون تقطّر الأبطالا !   أكذا الزمان يضعضع الأجبالا !

وقصيدته التي رثى بها الصابى أولها :

أعلمت من حملوا على الأعواد ! أرأيت كيف خبا زناد الوادى !

ولا يذكر ياقوت القصيدة الرابعة . وفى فهرست ابن النديم ١٢٨ : « كتاب تفسير المراثى الثلاث، والقصيدة الرائية للشريف الرضى » ويبدو أن المراثى الثلاث هنّ ما ذكر ياقوت فيما سلف، وأما الرائية فيبقى البحث عنها .

(٢٣) " كتاب البشرى والظفر " . يقول ياقوت : « صنعه لعضد الدولة — ومقداره خمسون ورقة — فى تفسير بيت من شعر عضد الدولة :

أهلا وسهلا بذى البشرى ونوبتها وباشتمال سرايانا على الظفر

(٢٤) " رسالة فى مدّ الأصوات ومقادير المدّات " . يقول ياقوت : « كتبها إلى أبى إسحق إبراهيم بن أحمد الطبرى، مقدارها ست عشرة ورقة ، بخط ولده عال » .

(٢٥) " كتاب المذكّر والمؤنث " . يذكر بركلمان أنه نشر فى مجلة الشرق الأوسط ج ٨ ص ١٩٣ — ٢٠٢ . وهذا غير الكتاب السالف الذكر : « تفسير المذكر والمؤنث ليعقوب » .

(٢٦) " كتاب المنتصف " . ويبدو أن هذا تحريف عن « المنصف » وهو شرح تصريف المازنى كما سبق الكلام عليه : وقد وقع فى هذا الخطأ — فيما أحسب — صاحب كشف الظنون ، وهو عند ابن خلكان : « المصنف » .

(٢٧) " كتاب مقدمات أبواب التصريف " . والراجح أن هذا هو مختصر التصريف الذى سبق الكلام عليه واستظهار أنه التصريف الملوكى .

(٢٨) " كتاب النقض على ابن وكيع فى شعر المتنبي وتخطئته " . وابن وكيع هو أبو محمد الحسن بن علىّ التنيسىّ الشاعر المشهور . ذكره ابن خلكان ، وذكر أن له كتابا بيّن فيه لسرقات المتنبي ، سمّاه المنصف . ويبدو أن كتاب النقض لابن جنى فى نقد كتاب السرقات هذا .

٥ (٢٩) " المعْرِب فى شرح القوافى " . وقد يصحَّف فى بعض المواطن بالمغرب . وهو تفسير قوافى أبى الحسن الأخفش . وجاء ذكره فى الخصائص ٨٤/١ ، وكذا فى « باب فى اتفاق اللفظين واختلاف المعنيين فى الحروف والحركات والسكون » ، وفى الخزانة ٣٣١/٢ ، وفى المخصص ١٣/١ .

(٣٠) " كتاب الفصل بين الكلام الخاصّ والكلام العام " .

١٠ (٣١) " كتاب الوقف والابتداء " . ويبدو أنه فى أحكام الوقف والابتداء النحوية ، وليس فى أحوال الوقف والابتداء القرآنيّة . كما يشتهر فيه هذان الاسمان ، كالوقف والابتداء لابن الأنبارىّ وغيره .

(٣٢) " كتاب المعانى المحرَّرة " .

(٣٣) " كتاب الفرق " .

١٥ (٣٤) " كتاب الفائق " .

(٣٥) " كتاب الخطيب " . ويبدو أنه جمله للخطب المنبرية وغيرها . وقد أورد ياقوت فى ترجمته خطبة نكاح .

(٣٦) " كتاب الأراجيز " .

(٣٧) " كتاب ذى القدّ " . ورد ذكره فى الخزانة ٢ / ١٢٩ ، وفى هامشها :

٢٠ « جمعه من كلام شيخه أبى علىّ الفارسىّ . من هامش الأصل » . ويبدو

أن (ذا) فى (ذى القـد) بمعنى صاحب فمن ثم جاءت الياء فى عنوان الكتاب لوقوعها مجرورة . ويؤيد هـذا ماجاء فى شرح شواهد الشافية للبغـدادى ١٠٣ « وقال السيوطى فى شرح أبيات المغنى : ونقل ابن جنىّ فى ذى القدّ عن أبى على ... » ويعارض هذا ما جاء فى مقـدّمة الإتقان فى عدّ الكتب التى اعتمد عليها : « وذا القدّ » وهو مرفوع فى كلامه . وكذلك فى الخزانة فى الموطن السابق : « وهذا البيت نسبه ابن جنّى فى كتاب ذا القدّ لبعض العرب » ومقتضى هذا أن (ذا) اسم إشارة . وفى التصريح شرح التوضيح فى مبحث ألف التأنيث : « وحلكى — بالحاء المهملة — لدويبّـة . قال أبو على الفارسىّ : هى مقصورة . حكاه عنه ابن جنى فى القدّ » .

(٣٨) " شرح الفصيح " . والفصيح لثعلب . وذكر فى كشف الظنـون تحت اسم : « الفصيح » من شروحه شرح ابن جنى .

(٣٩) " كتاب شرح الكافى فى القوافى " . فى كشف الظنون : « كافى فى شرح القوافى للأخفش لابن جنى » ويبدو أنه شرح آخر غير المُعْرِب الذى سبق الكلام عليه .

ومما لم يذكره ياقوت ما يلى :

(٤٠) "التلقين فى النحو" . ذكره الخطيب البغدادىّ فى تاريخ بغداد ١١/٣١١، وابن خلكان .

(٤١) " التذكرة الأصبهانية " ذكره ابن خلكان .

(٤٢) " التهذيب " . وهو تهذيب تذكرة أبى علىّ . عن ابن خلكان .

(٤٣) " المهذّب " . ذكره ابن خلكان .

(٤٤) " التبصرة " . ذكره ابن خلكان .

(٤٥) " كتاب الزجر " . يقول فى الخصائص فى آخر « باب فى هـذه اللغة أفى وقت واحد وضعت أم تلاحق تابع منها بفارط » : « وقد كنت حضرتنى وقتا فيـه نَشْطة ، فكتبت تفسير كثير من هـذه الحـروف فى كتاب ثابت فى الزجر » .

(٤٦) " مسألتان من كتاب الأيمان لمحمد بن الحسن الشيبانى " . ذكره بركلمان ، وقال : إنه يوجد فى الفاتيكان .

(٤٧) " علل التثنية " . ذكره بركلمان ، وقال : إنه يوجد فى ليدن .

(٤٨) " المسائل الواسطية " . فى ياقوت فى ترجمة على بن عيسى الربعى : « حكى أبو غالب بن بشران النحوى الواسطىّ قال : ورد أبو الفتح بن جنى عثمان إلى واسط . ونزل فى دار الشريف أبى علىّ الجـوّانى نقيب العـلويين ، وكنا نتردّد إليه ونسأله ، ويملى علينا مسائل سماها الواسطية » .

(٤٩) " كتاب شرح الإبدال ليعقوب " . يقول فى الخصائص فى « باب فى الحرفين المتقاربين يسـتعمل أحدهما مكان صاحبه » : « ونحن نعتقد إن أصبنا فسحة أن نشرح كتاب يعقـوب بن السكيت فى القلب والإبدال » .

وفى ختام سرد كتب ابن جنى أذكر أن بعض الكاتبين لحياته ذكر له كتاب مفـردات القرّاء السـبعة . وهـذا الكتاب ليس لابن جـنى ، وإنما هو لأبى عمرو عثمان بن سعيد الدانىّ . وقد جاء الاشتباه من توافقهما فى الاسم « عثمان » .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الخصائص

يقدم ابن جنىّ الخصائص إلى بهاء الدولة الذى تولى الملك فى بغداد مع الخضوع للخليفة العباسىّ سنة ٣٧٩ إلى سنة ٤٠٣ هـ . وذلك إذ يقول فى ديباجة الكتاب : « هذا — أطال الله بقاء مولانا الملك السيد المنصور المؤيَّد بهاء الدّولة وضياء المِلّة ، وغياث الأمة ، وأدام ملكه ونصره ، وسلطانه ومجده ، وتأييده وسموّه ، وكبت شانئه وعدوّه — كتاب لم أزل على فارط الحال وتقادم الوقت ... » ويبين من هذا أنه ألّف الخصائص بعد أستاذه أبى علىّ ، الذى كانت وفاته سنة ٣٧٧ ، وتراه يقول فى الخصائص فى مبحث الاشتقاق الأكبر : « غير أن أبا علىّ — رحمه الله — كان يستعين به ... » .

وهو يذكر شرح تصريف المازنىّ فى الخصائص ١ / ٣٦٩ . وعلى هذا فهذا الكتاب سابق فى التأليف على الخصائص .

ويذكر أيضا سرّ الصناعة فى الخصائص ، فى « باب فى العربىّ يسمع لغة غيره » وفى « باب فى الحرفين المتقارِبين يستعمل أحدهما مكان صاحبه » وعلى هذا فقد ألّف الخصائص بعد سرّ الصناعة . ولكنه فى سرّ الصناعة فى المقدّمة فى الكلام على مرتبة الحركة من الحرف يقول : « وقد ذكرنا فى كتاب الخصائص فيما بعد فساد هذا القول من أبى علىّ رضى الله عنه » ومقتضى هذا تقدّم الخصائص على سرّ الصناعة . والذى يبدو لتفسير هذا التدافع أنه ألّف الكتابين ووضع نظامهما أولا فى وقت مبكّر ، ثم كان يزيد فيهما ، فقد يلحق بأحد الكتابين شيئا ، ثم يحيل فى الآخر عليه .

وقد اختصر الخصائص ابن الحاجّ الأندلسىّ أحمد بن محمد الإشبيلىّ ، كما فى البغية ١٥٦ ، وكشف الظنون تحت اسم الخصائص . ويذكر ابن الطيب

فى شرحه للاقتراح ٣٥ من النسخة التيمورية أن لابن الحاج هـذا إملاء على الخصائص، ومعنى هـذا أن له حاشـية عليها، فهل هذا غير مختصر الخصائص ، أم هذا وهم منـه . ويذكر صاحب كشف الظنون أن لموفق الدين عبد اللطيف ابن يوسف البغدادى حاشية على الخصائص .

النسخ التى اعتمد عليها فى طبع الكتاب

٥

(١) نسخة فى مجلدين فيهما نحو نصف الكتاب . ينتهى الجزء الأول بآخر « باب فى نقض المراتب إذا عَرَض هناك عارض» ويبتدئ الجزء الثانى بـ «باب من غلبة الفروع للأصول» وينتهى بآخر «باب فى ورود الوفاق مع وجوب الخلاف» .
وفى آخر الجزء الأول : « وكَتَب الحسن بن الفرج بن إبراهيم بمصر فى ربيع الآخر سنة ثلاثين وأربعمائة . وحسبنا الله ونعم الوكيل » وفى آخر الجزء الثانى : « وكَتَب الحسن بن الفرج بن إبراهيم بمصر فى شهر جمادى الأول (كذا) سنة ثلاثين وأربعمائة . وحسبنا الله ونعم الوكيل » .

١٠

وهذه النسخة مضبوطة بالشكل الكامل . وهى أصحّ النسخ . وقد كانت فى خزانة المدرسة الحنفية التى أوقفها صرغتمش ، وتعرف بجامع صرغتمش بجوار جامع ابن طولون . وهى فى مكتبة الدار تحت رقم ١١٠ نحو .
وقد رمزت لهـا فى هذه الطبعة بالحرف ا .

١٥

(٢) نسخة فى مجلد واحد فيه أيضا نحو نصف الكتاب وينتهى هـذا الجزء بآخر «باب فى خلع الأدلّة» ولم يذكر فى هذه النسخة تاريخ كتابتها ولا آسم الكاتب .
وقد كانت فى خزانة كتب جامع محمد بك أبى الذهب . ويغلب فيها الضبط وهى فى مكتبة الدار تحت رقم ١٠٩ نحو . ويرمز لهـا بالحرف ب .

٢٠

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

(٣) نسخة الشنقيطى . وهى فى مجلدين بخطين مختلفين ، وتكمل فيها الخصائص ، وهى خالية من الضبط . والجزء الثانى بخط علىّ بن محمد بن مصطفى الشهير بابن رجب الترجمان الجزائرىّ المنشأ المدنىّ الدار ، أتمه كتابة سنة ١٢٩٩ هـ وهذه النسخة تحمل رقم ٥ ش نحو . وقد رمز لها بالحرف ش

(٤) نسخة مصوّرة عن نسخة كتبها علىّ نجل منلا حسين سنة ١٣٢٥ هـ وذكر الكاتب أنه نقلها عن نسخة قديمة كتبت بمكّة المشرفة سنة ٥٧٩ . وقد رمزت لها بالحرف ج . وهذه النسخة تختلف عن النسخ الأخرى اختلافا كثيرا ، ففيها اختصار وطرح لكثير من الشواهد التى فى غيرها ، فهى نسخة فريدة فى بابها .

والناظر فى هذه النسخة إذا قرنها بغيرها يتردّد بين احتمالين :

الاحتمال الأوّل أن هذا هو أصل الخصائص ، أى هو النسخة التى كتبها المؤلف فى أوّل الأمر ، ثم زاد عليها فيما بعد فاستقرّت فى النسخ الأخرى .

على أن هناك أشياء تصدّ عن هذا الاحتمال .

(١) ففى « باب فى أن المجاز إذا كثر لحق بالحقيقة » يقول : فأمّا قوله — سبحانه — : وفوق كل ذى علم عليم لحقيقة لا مجاز . وذلك أنه — سبحانه — ليس عالما بعلم ، فهو إذًا العليم الذى فوق ذوى العلوم أجمعين ، ولذلك لم يقل : وفوق كل عالم عليم ؛ لأنه — عز اسمه — عالم ، ولا عالِم فوقه » وحاصل هذا أن قوله تعالى : وفوق كل ذى علم عليم عند المعتزلة — ومنهم ابن جنى كما سلف لك — لا يدخل فى (ذى علم) الله سبحانه وتعالى ؛ فإنه عندهم عالم بذاته ، لا بعلم زائد على ذاته ، كما يقول أهل السنة . وعلى ذلك فالآية على عمومها ليست فى حاجة إلى التخصيص . فأمّا

عند أهل السنة فذو العلم يشمل الله سبحانه ، فيجب عندهم تخصيص ذى العلم بغير الله سبحانه . فقوله : وفوق كل ذى علم أى غير الله ، فإن الله سبحانه لا عليم فوقه ، والتخصيص والتقييد ضرب من المجاز . وفى نسخة ح التى أتحدث عنها ص ٢١٠ : « ومثله — عندنا — وفوق كل ذى علم عليم ، وليس كذلك عند الشيخ » وهذا يقضى بأن الكاتب غير ابن جنى .

(ب) وفى « باب فى إيراد المعنى المراد بغير اللفظ المعتاد » ص ٢١٣ فى النسخة المختصرة : « قال الشيخ : وسألت الشجرى يوما : كيف تجمع المحرنجم ...» وهو يريد بالشيخ ابن جنى .

(ح) وفى ص ٢١٦ من النسخة المختصرة : «وكل أفعال جمع إلا ستة عشر اسما . وهى ثوب أسمال وأخلاق ، وأرض أحصاب : ذات حصى ، وبلد أمحال : قحط ، وماء أسدام : متغير من القدم ، وأحد عشر قد ذكرها إلى ، وهى جفنة أكسار ... » .

(ى) وفى ص ١٥٨ « باب فى التطوع بما لا يلزم » : « ذكر فى هذا الباب أشعارا التزم قائلوها من الحروف والإعراب ما لا يلزمهم ، وذكر أن ذلك مما يدلّ على قوة الشاعر وسعة ما عنده » .

(هـ) وفى ص ١٦٨ بعد أن ساق كلام ابن جنى : « قلت أنا : وكذلك التنوين ثابت فى الوصل ... » فهذا تعقيب على كلام ابن جنى .

(و) وفى ص ٢٨٦ بعد أن ساق كلاما لابن جنى فى تفسير قوله : ولا تطع من أغفلنا قلبه عن ذكرنا : « قلت : هذا مبنى على أصلهم الفاسد » .

والاحتمال الثانى أن هذه النسخة مختصر الخصائص . ويسوق هذا الاحتمال إلى السؤال عن صاحب هذا الاختصار .

فالمعروف أن الذى اختصره هو ابن الحاجّ أحمد بن محمد الإشبيلىّ . وهذا كانت وفاته على حسب ما فى البغيـة ١٥٦ سنة ٦٤٧ أو سنة ٦٥١ . وقد سبق أن هذه النسخة نقلت عن نسخة كتبت بمكّة سنة ٥٧٩ أى قبل وفاته بنحو ثمان وستين سنة . ويبعد مع هذا جدّا أن تكون من اختصاره .

وأقرب ما يخطر بالبال أن تكون هذه النسخة أصل الخصائص، وأن بعض أصحاب المؤلف كتبها عن المؤلف ، فهو لذلك يعـبّر عنه حينا بالشيخ يريد شيخه، ويقول فى النصّ السابق : « وأحد عشر قـد ذكرها إلىّ »، وقد يعقّب عليه فيما يخالفه فيه .

(٤) نسـخة مصوّرة عن مخطوطة فى القسطنطينية ، وهى فى مكتبة جامعة فؤاد الأوّل تحت رقم ٢٢٩٧٨ ويرمز لها بالحرف د

(٥) نسـخة مصوّرة أيضا عن مخطوطة فى القسطنطينية ، فى مكتبة جامعة فؤاد الأوّل تحت رقم ٢٢٩٧٩ ويرمز لها بالحرف هـ

وهاتان النسختان تكمل فيهما الخصـائص .

وإنى لأقدم شكرى لدار الكتب المصرية، أن وثقت بى ، فندبتنى لهذا العمل وأعانت على إخراج الكتاب فى هذا المظهر الجميل ، وهى أهل لكل ثناء وتمجيد . ولن أنسى ماحييت فضل الأستاذ الجليل أبى الفضل إبراهيم مدير القسم الأدبى، فقد كان له القسط الأوفى فى هذا الشأن . كما أسجل للأديب الكبير الأستاذ توفيق الحكيم المدير العام للدار رعايته للآداب العربيـة وتشجيعه لنشر نفائس الكتب وذخائر المخطوطات . والله المسئول أن يتولى عنى جزاءهما ومثوبتهما .

وإنى أختتم هذه المقدّمة، حامدا لله، ومصليا ومسلما على رسوله، وصحابته أجمعين .

٩ من المحرم سنة ١٣٧٢
٢٩ من سبتمبر سنة ١٩٥٢

محمد على النجار



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الواحد العدل القديم . وصلى الله على صفوته محمد وآله المنتخبين[1] . وعليه وعليهم السلام أجمعين .

هذا — أطال الله بقاء مولانا الملك السيد المنصور [المؤيد][2] ، بهاء الدولة وضياء الملّة ، وغياث الأمّة ، وأدام ملكه ونصره ، وسلطانه ومجده ، وتأييده وسموّه ، وكبت شانئه وعدوّه — كتاب لم أزل على فارط الحال ، وتقادم الوقت ، ملاحظا له ، عاكف الفكر عليه ، منجذب الرأى والرويّة إليه ، وادًّا أن أجد مهملا[3] أصله به ، أو خللا أرتُقه[4] بعمله ، والوقت يزداد بنواديه[5] ضيقا ، ولا ينهج لى إلى الابتداء طريقا . هذا مع إعظامى له ، وإعصامى[6] بالأسباب المنتاطة به ، واعتقادى فيه أنه من أشرف ما صُنف فى علم العرب ، وأذهبه فى طريق القياس والنظر ، وأعوده عليه بالحَيْطة والصون ، وآخذه له من حِصّة التوقير[7] والأون ، وأجمعه للأدلّة[8] على ما أودعته هذه اللغة الشريفة : من خصائص الحكمة ، ونيطت به من علائق الإتقان والصنعة ،

---

(١) فى ب : «المتجبين» ، والمنتجب والمنتخب بمعنى واحد .

(٢) زيادة فى جـ .   (٣) فى جـ : « موصلا » .   (٤) فى جـ : « أربقه بعلمه » ، أى أقيده .   (٥) نوادى الكلام : ما يخرج منه وقتا بعد وقت ، ونوادى الإبل : شواردها ، فالمعنى أن الوقت لا يتسع لشوارد هذا الكتاب ولا يسمح بجمعها و إيلافها .

(٦) فى المطبوعة ، د : «اعتصامى» . وما أثبته موافق للأصول الأخرى ، وهو يجانس «إعظامى» .

(٧) التوقير مصدر وقر الدابة : سكّنها ، ويراد به الإراحة ؛ فالمراد حصة الراحة والتخفف من حركة العمل . والأون : الدعة والسكون ؛ والتوقير هو كذا فى ش ، جـ ، هـ . وفى أ ، ب «التوفير» . ويعبر فى هذا العصر عن هذا المعنى بأوقات الفراغ .

(٨) فى جـ بدل « وأجمعه للأدلّة على » : « وأدله على » .

فكانت مسافر وجوهه ، ومحاسر أذرعه وسوقه ، تصف لى ما اشتملت عليه مشاعره ، وتحِى إلىّ[1] بما خيطت عليه أقرابه[2] وشواكله ، وتريني أن تعريد[3] كل من الفريقين : البصريين والكوفيين عنه ، وتحاميهم طريق الإلمام به ، والخوض فى أدنى أوشاله وخُلُجه ، فضلا عن اقتحام غِماره ولُجَجه ، إنما كان لامتناع جانبه ، وانتشار شَعاعه ، وبادى تهاجر قوانينه وأوضاعه . وذلك أنّا لم نر أحدا من علماء البلدين[4] تعرض لعمل أصول النحو ، على مذهب أصول الكلام والفقه . فأما كتاب أصول أبى بكر[5] فلم يلمم فيه بما نحن عليه ، إلا حرفا أو حرفين فى أوّله ، وقد تُعلّق عليه به . وسنقول فى معناه .

على أن أبا الحسن[6] قد كان صنّف فى شىء من المقاييس كتيّبا ، إذا أنت قرنته بكتابنا هذا علمت بذاك أنا نبنا عنه فيه[7] ، وكفيناه كُلْفة التعب به ، وكافأناه على لطيف ما أولاناه من علومه المسوقة إلينا ، المفيضة ماء البشر[8] والبشاشة[9] علينا ، حتى

---

(١) مضارع وحى ، وهو كأوحى . يقال : وحى إليه بكذا : أشار إليه به وأومأ . وهو كذلك « تحى » فى أ ، ب ، جـ . وفى ش ، ء ، هـ : « تحيء » .

(٢) الأقراب جمع قرب كقفل وهى من الفرس خاصرته ، والشوا كل واحدها شاكلة وهى من الفرس الجلد بين عرض الخاصرة والثفنة ، وهى الركبة .

(٣) التعريد : الهرب والفرار .

(٤) البلدان : البصرة والكوفة .

(٥) هو ابن السراج محمد بن السرى . كانت وفاته سنه ٣١٦ هـ . وهو المعنىّ بأبى بكر حيث أطلق . وكتاب الأصول له يقول فيه صاحب كشف الظنون : « كتاب مرجوع اليه عند اضطراب النقل » . وينقل عنه صاحب الخزانة كثيرا .

(٦) هو الأخفش سعيد بن مسعدة مات سنة ٢١٠ هـ . وهو الأخفش الأوسط ، وحيث أطلق أبو الحسن فى هذا الكتاب فهو الأخفش هذا . ويزعم ابن الطيب فى شرح الاقتراح أن هذه الكنية خاصة بالأصفر على بن سليمان ؛ وهو وهم .

(٧) سقط فى أ لفظ « فيه » .

(٨) تبعت فى هذا نسخة جـ ، وفى المطبوعة و أ ، ب : « البر » .

(٩) فى جـ : « البشارة » . والظاهر أن يقرأ بفتح الباء وهى الجمال .

دعا ذلك أقواما نُزرت من معرفة حقائق هذا العلم حظوظهم، وتأخرت عن إدراكه أقدامهم، إلى الطعن عليه، والقدح فى احتجاجاته وعِلَله . وسترى ذلك مشروحا فى الفصول بإذن الله تعالى .

[ثم إن بعض من يعتادنى، ويُلمّ لقراءة هذا العلم بى، ممن آنُس بصحبته لى، وارتضى حال أخذه عنى، سأل فأطال المسألة، وأكثر الحفاوة والملاينة، أن أمضى الرأى فى إنشاء هذا الكتاب، وأُوليه طرفا من العناية والانصباب[٢]. فجمعت بين ما أعتقده: من وجوب ذلك علىّ[٣]، إلى ما أوثره[٤] من إجابة هذا السائل لى . فبدأت به، ووضعت يدى فيه، واستعنت الله على عمله، واستمددته سبحانه من إرشاده وتوفيقه[١]] وهو — عزّ اسمه — مؤتِى ذاك بقدرته، وطَوله ومشيئته .

(١) اتبعنا فى إثبات هذا النص المكنوف بالقوسين ما فى جـ . وليس منه فى باقى النسخ إلا النص الآتى، «وأنا بادئ به، ومستعين الله على عمله، ومستمده سبحانه إرشاده وتوفيقه» .

(٢) أى الاجتهاد فيه، من قولهم : انصب البازى على الصيد .

(٣) الواجب فى العربية أن يقال : وما الخ . ولكنه راعى فى الجمع معنى الضم .

(٤) كذا ولو كان «إلىّ» لكان أوفق بالسجع، ولكن هذا يحتاج إلى تضمين السائل معنى الطالب .



هذا باب القول على الفصل بين الكلام والقول

[ولنقدّم أمام القـول على فرق[1] بينهما ، طرفا من ذكر أحوال تصاريفهما ، واشتقاقهما ، مع تقلب حروفهما ؛ فإن هذا موضع يتجاوز قدر الاشتقاق ، ويعلوه إلى مافوقه . وستراه فتجده طريقا غريبا ، ومسلكا من هذه اللغة الشريفة عجيبا[2]] .

فأقول : إنّ معنى « ق و ل » أين وجدت ، وكيف وقعت[3] ، من تقدّم بعض حروفها على بعض ، وتأخّره عنـه ، إنما هـو للخفوف[4] والحركة . وجهات تراكيبها الست مستعملة كلها ، لم يهمل شيء منهـا . وهي : « ق و ل » ، « ق ل و » ، « و ق ل » ، « و ل ق » ، « ل ق و » ، « ل و ق » .

الأصـل الأوّل « ق و ل » وهو القول . وذلك أن الفم واللسان يخفّان له ، ويقلقان ويمذّلان[5] به . وهو بضـد السكوت ، الذي هو داعية إلى السكون ؛ ألا ترى أن الابتداء لمـا كان أخذا فى القول ، لم يكن الحرف المبدوء به إلّا متحركا ، ولمّـا كان الانتهاء أخذا فى السكوت ، لم يكن الحرف الموقوف عليه إلا ساكنا .

الأصل الثانى « ق ل و » منه القِلْو : حمار الوحش ؛ وذلك لخفّته وإسراعه ؛ قال العجّاج :

* تواضِخ التقريب قِلوا مِغلجا[6] *

---

(١) فى ش : « الفرق » وهنا تقرأ بإضافة فرق إلى « بينهما » والبين هنا الوصل والاجتماع ، وهو اسم متمكن وقرئ لقد « تقطع بينكم » بالرفع .
(٢) سقط ما بين القوسين فى جـ .

(٣) فى جـ : « تصرفت » .
(٤) كذا فى النسخ . والأنسب بالسياق : « الخفوف » . وهو من قولهم : خفّ القوم إذا ارتحلوا مسرعين .

(٥) من قولهم : مذل المريض من باب فرح إذا لم يتقارّ من الضجر ، ويقال أيضا : مذل : قلق .

(٦) بعده : * جابا ترى تليله مسحجا * وهذا فى وصف أتان الوحش . وقوله تواضخ التقريب أى تجتهد مع فحلها فى الجرى ، وأصـل المواضخة المباراة فى الاستقاء بالدلاء ، والمغلج : الشديد المدمج أو هو الذى يطرد أتنه ، يعنى الفحل . والجأب : الغليظ . والتليل : العنق ، ومسحج أى معضوض من طراده الحمر ، والسحج : القشر . وانظر الأرجوزة بتمامها فى ديوان العجاج ص ٩

ومنه قولهم « قلوت البُسر والسّويق ، فهما مقلوّان » وذلك لأن الشىء إذا قلى جفّ وخفّ ، وكان أسرع إلى الحركة وألطف ، ومنه قولهم «اقلوليت يارجل» قال :

قد عجِبَتْ منى ومن يُعَيْلِيَا　　　لمّا رأتنى خلقا مُقْلَوْلِيَا

أى خفيفا للكِبَر(1) [و](2) طائشا ؛ [و](3) قال :

وسِربٍ كعِين الرمل عُوجٍ إلى الصبا　　　رواعفَ بالجادىّ حُـور المدامع(4)

سمِعن غِنـاء(5) بعد ما نِمْن نومـة　　　من الليل فاقْلَوْلَيْنَ فوق المضاجع

أى خففن لذكره وقلِقن فزال عنهنّ نومهنّ واستثقالهنّ على الأرض . وبهذا يعلم أن لام اقلوليت واو ، لا ياء . فأمّا لام اذلوليت(6) فمشكوك فيها .

ومن هذا الأصل أيضا قوله :

* أقبُّ كمِقلاءِ الوليـد خميص(7) *

فهو مفعال من قلوت بالقُلة(8) ، ومذكرها القال ؛ قال الراجز :

* وأنا فى الضُّرّاب قِيلان القُـلَه *

---

(1) فى ا : «للكبرة» . وانظر فى هذا الرجز الأعلم فى ذيل سيبويه ص ٥٩ ج ٢ ، وهو للمرزدق .

(2) زيادة فى ب ، ى .　(3) زيادة فى حـ .　(4) يصف نساء حسانا ، وقوله : كعين الرمل يريد كبقر الوحش ، وعوج : ميل ، والجادىّ — بالجيم وكتب خطأ فى المطبوعة بالحاء — : الزعفران ، يريد أن الزعفران يظهر فى أنوفهن فكأنما هو أثر الرعاف ، وهو خروج الدم من الأنف .

(5) فى الأساس فى قلو : « عنائى » فى مكان « غناء » .　(6) اذلولى : ذل وانقاد .

(7) قائله امرؤ القيس ، وصدره : 　* فأصدرها تعلو النجاد عشية * .

وأقب أى ضامر البطن ، وكذلك خميص . وهذا البيت فى أبيات فى وصف الحمار الوحشى يطارد أتنه ، منها قوله :

أذلك أم حاب يطارد آتنا　　　حملن وأدنى حملهن دروص

فالضمير «ها» فى « فأصدرها » للأتن ، وأقب خميص من وصف الحمار . انظر اللسان فى درص .

(8) المقلاء : القال . وهى لعبة للصبيان : يأخذون عودين ، أحدهما نحو دراع والآخر قصير فيضربون الأصغر بالأكبر ، فالمقلاء والقال : العود الكبير الذى يضرب به ، والقلة : الصغير . وهذه اللعبة تعرف عند العوام بالعقلة . وانظر شفاء الغليل فى حرف القاف .

فكأن القال مقلوب قلوت، وياء القيلان مقلوبة عن واو، وهى لام قلوت، ومثال الكلمة فِلْعان[1]. ونحوها عندى فى القلب قولهم « بازٌ » ومثاله فَلَع، واللام منه واو؛ لقولهم فى تكسيره: ثلاثة أبواز، ومثالها أفلاع. ويدلّ على صحّة ما ذهبنا إليه: من قلب هذه الكلمة قولهم فيها « البازى » وقالوا فى تكسيرها « بُزاة » و « بوازٍ » ؛ أنشدنا أبو علىّ[2] لذى الرمّة:

كأنّ على أنيابها كل سُدفةٍ[3] صِياحَ البوازى من صريف اللوائك

وقال جرير:

إذا اجتمعوا علىّ فخلّ عنهم وعن بازٍ يصكّ حُبارياتِ[4]

فهذا فاعل؛ لاطّراد الإمالة فى ألفه، وهى فى فاعل أكثر منها فى نحو مال وباب.

وحدثنا أبو علىّ سنة إحدى وأربعين[5]، قال: قال أبو سعيد[6]، الحسن بن الحسين « بازٌ » وثلاثة « أبواز » فإن كثرت فهى « البِيزان » فهذا فَلَع، وثلاثة أفلاع، وهى الفِلْعان.

---

(١) يريد ميزانها الصرفىّ.

(٢) هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسى الإمام فى العربية؛ أخذ عن الزجاج وابن السراج؛ وهو أستاذ ابن جنى ومخرجه، وله الآثار الجليلة. توفى ببغداد سنة ٣٧٧ هـ. انظر البغية ٢١٦

(٣) السدفة: الظلمة، واللوائك يريد المواضع من الأسنان، وهو فى وصف إبل. والبيت فى أسرار البلاغة ص ٧٢ وفيه: سحرة مكان سدفة. وهو أيضا فى الكامل ٧/١٩ طبعة المرصفى. ويقول المرصفى: إن الصواب: «أنيابه» إذ هو فى وصف بعير. وكذلك هو فى الديوان طبعة أوربة ٤١٨

(٤) حباريات واحده حبارى، وهو طائر يصيده البازى، كنى بالبازى عن نفسه وبالحباريات عن بنى نمير المذكورين فى قوله قبل:

أنا البازى المطل على نمير على رغم الأنوف الراغمات

وهذا من إحدى نقائض جرير مع الفرزدق. وانظر النقائض ٧٧٥ طبعة أوربة.

(٥) أى بعد الثلاثمائة. وكانت وفاة أبى على سنة ٣٧٧ هـ.

(٦) هو السكرى الإمام فى النحو واللغة، الراوية المكثر الثقة. كانت وفاته سنة ٢٧٥، وانظر البغية ٢١٩. وقد أورد المؤلف هذا الحديث فى المحتسب فى الكلام على سورة الفاتحة.

ويدلّ على أن تركيب هـذه الكلمة من « ب ز و » أنـ الفعل منها عليـه تصرف؛ وهو قولهم « بزا، يبزو » إذا غلب وعلا، ومنه البازى — وهو فى الأصل اسم الفاعـل، ثم استعمل استعمال الأسماء، كصاحب ووالد — وبُزاة وبواز يؤكّد ذلك، وعليه بقيّة الباب من أبزى وبَزْواء، وقوله :

٥ * فتبازتْ فتبازخْتُ لهـا[1] *

والبزا[2]، لأن ذلك كله شدة ومقاولة[3] فاعرفه .

فقلاء من قلوت، وذلك أن القال — وهو المقـلاء — هو العصا التى يضرب بها القلة، وهى الصغيرة، وذلك لاستعمالها فى الضرب بها .

الثالث « و ق ل » منه الوقل[4] للوعل، وذلك لحركته، وقالوا : توقّل فى الجبل : ١٠ إذا صعّد فيه، وذلك لا يكون إلا مع الحركة والاعتمال . قال ابن مقبل :

عَـوْدا أحمّ القـرا، إزمولة وقلا   يأتى تراث أبيـه يتبع القُـذَفا[5]

الرابع « و ل ق » قالوا : ولَق يلِق : إذا أسرع .

---

(١) هذا صدر بيت لعبد الرحمن بن حسان وتمـامه : * جلسة الجازر يستنجى الوتَر * وقبـــله :

١٥ سائلا ميّـة هـل نبهتها   آخر الليل بعرد ذى عُجر

والعرد : الذكر المنتشر . وقوله : تبازت أى رفعت مؤخرها، وتبازخ : مشى مشيْة العجوز أقامت صلبها فتأخر كاهلها، وقوله يستنجى الوتر أى يقطعه، وروى : جلسة الأعسر . وانظر اللسان فى نجا وبزا .

(٢) البزا : أن يستقدم الظهر ويتأخر العجز . والوصف أبزى وبزواء؛ وكان الأنسب قرنه بهما .

(٣) كذا فى الأصول . ويبدو لى أن هذا تحريف مصاولة .

٢٠ (٤) الوقل كضرب وسبب وكتف .

(٥) العود : المسن وفيه بقية، و «أحم القرا» : أسود الظهر، و« إزمولة» : خفيفا، وقوله : « يأتى تراث أبيه » أى يفعل فعل أبيه فى التصعيد فى الجبال، و «القذف» واحده قذفة كغرفة وغرف وهى ما أشرف من الجبال . وانظر كتابة الأعلم على شواهد سيبويه ص ٣١٦ ج ٢

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

قال : * جاءت به عَنْس من الشام تَلِق[(١)] *

أى تخِفّ وتسرع . وقرئ[(٢)] « إذ تلِقــونه بألسنتكم » أى تَخِفّون[(٣)] وتسرعون . وعلى هــذا فقد يمكن أن يكون الأَوْلَق[(٤)] فوعلا من هــذا اللفظ ، وأن يكون أيضا أفعل منــه . فإذا كان أفعل فأمره ظاهر ، وإن سميت به لم تصرفه معرفة ، وإن كان فوعلا فأصــله وَوْلق ، فلما التقت الواوان فى أول الكلمــة أبدلت الأولى همزة ، لاستثقالهــا أوّلا ، كقولك فى تحقير واصل : أُوَيصل . ولو سميت بأولق على هذا لصرفته . والذى حملته الجماعة عليه أنه فوعل من تألّق البرق ، إذا خَفَق ، وذلك لأن الخفوق ممــا يصحبه الانزعاج والاضطراب . على أن أبا إسحاق[(٥)] قد كان يجيز فيــه أن يكون أفعل ، من ولَق يلِق . والوجه فيــه ما عليه الكافّة : من كونه فــوعلا من « أ ل ق » وهــو قولهم « أُلِق الرجل فهو مألوق » ألا ترى إلى إنشاد أبى زيد فيه :

تراقب عيناها القطيع كأنما   يخالطها من مسه مس أولق[(٦)]

---

(١) قائله القلاخ بن حزن المنقرى يهجو جليدا الكلابى ، وقبله :

إن الجليــد زلق وزملق   كذنب العقرب شوّال غلق

هذا ما فى اللسان فى زلق ، وفى المخصص ٩/٧ : « عيس » فى مكان « عنس » . وفى اللسان فى أنق :

إن الزبــير زلــق وزملق
جاءت به عنس من الشام تلق
لا آمن جليســه ولا أنق

(٢) نسب هــذه القراءة أبو حيان فى البحر ، ٦/٤٣٨ الى عائشة وابن عباس وعيسى بن عمــر وزيد بن على .

(٣) وكان الأصل : تخفون فيه فحذف الجار وأوصل الضمير بالفعل . وفى حـ « تخفونه » .

(٤) هو الجنون .

(٥) يريد الزجاج . وكانت وفاته سنة ٣١٠ هـ . وانظر فى أولق الكتاب ٢/٣٤٤

(٦) روى « يخامرها » بدل « يخالطها » والقطيع : السوط .

وقد قالوا منه[١] : ناقة مسعورة أى مجنونة ، وقيل[٢] فى قول الله سبحانه « إن المجرمين فى ضلال وسُعُر » : إن السُّعُر هو الجنون ، وشاهد هذا القول قول القطامىّ[٣] :

يتبعن سامية العينين تحسبها ... مسعورة أو ترى ما لا ترى الإبل[٤]

٥ (الخامس) « لوق » جاء فى الحديث[٥] « لا آكل من الطعام إلا ما لوّق لى » أى ماخدِم وأعملت اليد فى تحريكه ، وتلبيقه[٦] ، حتى يطمئن وتتضام جهاته . ومنه اللُّوقة للزُّبْدة ، وذلك لخفّتها و إسراع حركتها ، وأنها ليست لها مُسْكة الجبن ، وثقل المَصْل ونحوهما . وتوهم قوم أن الأَلُوقة — لما كانت هى اللوقة فى المعنى ، وتقاربت حروفهما — من[٧] لفظها ، وذلك باطل ؛ لأنه لو كانت من هذا اللفظ

١٠ لوجب تصحيح عينها ؛ إذ كانت الزيادة فى أولها من زيادة الفعل ، والمِثال مثاله ، فكان يجب على هذا أن تكون أَلْوُقة كما قالوا فى[٨] أثْوُب وأسوق وأعين وأنيب بالصحة ، ليفرق بذلك بين الاسم والفعل ، وهذا واضح . وإنما الأَلُوقة فعولة من تألق البرق إذا لمع وبَرَق وآضطرب ، وذلك لبريق الزبدة واضطرابها .

---

(١) أى من معنى هذا البيت ، وهو وصف الناقة بالأولق الذى هو الجنون .

١٥ (٢) قائله كما فى اللسان فى «سعر» الفارسىّ . ويرى غيره أن «سعرا» : جمع سعير للنار .

(٣) هو عمير بن شييم — بالتصغير فيهما — الشاعر التغلبى الأموى ، والقطامى — بضم القاف وفتحها — فى الأصل : الصقر .

(٤) «مسعورة» روى مجنونة ، وسامية العينين : رافعتهما ، أو ترى ما لا ترى الإبل فهى تفزع منه لنشاطها . يصف ناقة يتبعها الإبل فى السير ، وهو فى لاميته :

٢٠ * إنا محيوك فاسلم أيها الطلل *

(٥) يريد حديث عبادة بن الصامت رضى الله عنه . وقد خرج هذا الحديث أبو عبيد . وانظر البلوى ٢/٧٧ (٦) يقال : لبق الزبد إذا خلطه بالسمن ولينه .

(٧) هذا خبر « أن الألوقة » . والضمير فى « لفظها » يعود إلى « اللوقة » .

(٨) يريد : فى باب أثوب وما بعده . ولو حذفت « فى » لكان أعذب فى الأسلوب .

(السادس) « ل و ق » منــه اللَّقوة للعُقاب ، قيــل لها ذلك لخفّتهــا وسرعة طيرانها ؛ قال[١] :

كأنى بفتخاءِ الجنــاحين لَقْــوةٍ دَفوفٍ من العِقبانِ طأطأتُ شِملالِ[٢]

ومنه اللَّقْوة[٣] فى الوجه . والتقاؤهما أن الوجه اضطرب شــكله ، فكأنه خفّة فيه ، وطيش منه ، وليست له مُسْكة الصحيح ، ووفوره المستقيم . ومنه قوله :

* وكانت لقــوة لاقت قَبِيسًا[٤] *

واللِّقْوة : الناقة السريعة اللَّقاح ، وذلك أنها أسرعت إلى ماء الفحل فقبلتــه ، ولم تَنْبُ عنه نُبُوَّ العاقر .

فهــذه الطرائق التى نحن فيهــا حَزْنة المذاهب ، والتورّد لهــا وعر المسلك ، ولا يجب مع هذا أن تستنكر ، ولا تستبعد ؛ فقد كان أبو على رحمه الله يراها ويأخذ بها ؛ ألا تراه غلّب كون لام أُثْفيّة[٥] — فيمن جعلها أُفعولة — واوا ، على كونها ياء ، — وإن كانوا قد قالوا « جاء يثْفوه ويثْفيه »[٦] — بقولهم « جاء يثفِه » قال : فيثفه لا يكون إلا من الواو ، ولم يحفِل بالحرف الشاذّ من هــذا ، وهو قولهم « يئِسُ » مثل يعِس[٧] ؛ لقلّتــه . فلمّا وجد فاء وثف واوا قوى عنــده فى أُثفية كون لامهــا واوا ، فتأنّس للام بموضع الفاء ، على بعد بينهِما[٨] .

(١) هو امرؤ القيس يصف فرسا . انظر اللسان فى دف . (٢) يروى صيود ، وفتخاء الجناحين لينتهما ، ودفوف أى تدنو من الأرض فى طيرانها ، وشملال : خفيفة . وهذا فى وصف فرس من قصيدته التى مطلعها :

ألا عم صــباحا أيهــا الطلل البــالى وهل يعمن من كان فى العصر الخالى

(٣) هى مرض يعرض للوجه فيميله إلى أحد جانبيه . (٤) هذا مثل يضرب للرجلين يكونان متفقين على رأى ومذهب فلا يلبثان أن يصطحبا ويتصافيا . واللقوة — كما فسر الكتاب — السريعة اللقاح ، والقبيس الفحل السريع الإلقاح أى لا إبطاء عندهما فى الإنتاج . وانظر اللسان فى « لقو » .

(٥) هى الحجرة تنصب ويجعل عليها القدر ، وهنّ ثلاث أثافى .

(٦) أى يتبعه ويأتى على أثره . (٧) لما كانت الهمزة فى بعض وجوه الرسم لا صورة لها ظاهرة جروا على أن يقابلوها بالعين كما هنا . ويئس هنا مضارع يئس بحــذف فاء الكلمة وهى ياء ، وهذا شاذّ ، وإنما ينقاس ذلك فى الواوىّ . وانظر الكتاب ٢/٢٣٣ (٨) فى ج : « بعد ما بينهما » .

وشاهدته غير مرّة، إذا أشكل عليه الحرف : الفاء ، أو العين ، أو اللام ، استعان على علمه ومعرفته بتقليب أصول المثال الذى ذلك الحرف فيه . فهذا أغرب مأخذا مما تقتضيه صناعة الاشتقاق؛ لأن ذلك إنما يلتزم فيه شَرْج[(١)] واحد من تتالى الحروف، من غير تقليب لها ولا تحريف . وقد كان الناس : أبو بكر رحمه الله وغيره من تلك الطبقة ، استسرفوا[(٢)] أبا إسحاق رحمه الله، فيما تجشمه من قوة حَشْده ، وضمّه شَعاع ما انتشر من المُثُل المتباينة إلى أصله . فأمّا أن يُتكلّف تقليب الأصل ، ووضع كل واحد من أحنائه[(٣)] موضع صاحبه ، فشىء لم يعرِض له ولا تضمّن عهدته . وقد قال أبو بكر : « من عرف أنِس ، ومن جهل استوحش » وإذا قام الشاهد والدليل، وضح المنهج والسبيل .

وبعد فقد ترى ماقدّمنا فى هذا أُنُفا[(٤)] ، وفيه كافٍ من غيره؛ على أن هذا وإن لم يطّرد وينقد فى كل أصل، فالعذر على كل حال فيه أبين منه فى الأصل الواحد ، من غير تقليب لشىء من حروفه، فإذا جاز أن يخرج بعض الأصل الواحد من أن تنظمه قضيّة الاشتقاق له كان فيما تقلبت أصوله : فاؤه وعينه ، ولامه، أسهل، والمعذرة فيه أوضح .

---

(١) الشرج : الضرب ، يقال : هما شرج واحد وعلى شرج واحد أى ضرب واحد . وفى المطبوعة والأصول : «شرح» ولا معنى له هنا .   (٢) أى عدّوه مسرفا ، وهو كذلك بالسين فى أ . وفى المطبوعة : «استشرفوا» ولا معنى له . وانظر فى استسراف النحويين للزجاج فى طرده الاشتقاق ترجمته فى معجم الأدباء ١/١٤٤ طبعة الحلبى .   (٣) أحناء الأمور: أطرافها ونواحيها ، واحدها حنو كعلم ، وأحناء الأصل اللغوى : تصاريفه ، فإن كل تصريف طرف له وناحية منه .

(٤) أنفا كعنق أى لم يسبق به ، من قولهم : روضة أنف : لم ترع ، وقد ضبط فى المطبوعة وبعض الأصول : « آنفا » ، وهذا غير مناسب .

وعلى أنك إن أنعمت النظر ولاطفته، وتركت الضجر وتحاميته، لم تكد تعدَم قرب بعض من بعض، وإذا تأملت ذاك وجدته بإذن الله .

وأما « ك ل م » فهذه أيضا حالها، وذلك أنها حيث تقلبت فمعناها الدلالة على القوّة والشدّة . والمستعمل منها أصول خمسة، وهي : « ك ل م » « ك م ل »[1] [2] « ل ك م » « م ك ل » « م ل ك » وأهملت منه « ل م ك »، فلم تأتِ في ثَبَتٍ .

فمن ذلك الأصل الأوّل « ك ل م » منه الكَلْم للجرح . وذلك للشدّة التي فيه، وقالوا في قول الله سبحانه : « دابّةً مِن الأرض تُكَلِّمهم » قولين : أحدهما من الكَلام، والآخر من الكِلام أي تجرحهم وتأ كلهم، وقالوا : الكُلاَم : ماغلظ من الأرض، وذلك لشدّته وقوّته، وقالوا : رجل كليم أي مجروح وجريح، قال :

* عليها الشيخ كالأسد الكليم[3] *

ويجوز الكليم بالجرّ والرفع، فالرفع على قولك : عليها الشيخ الكليم كالأسد، والجرّ على قولك : عليها الشيخ كالأسد [الكليم][4]، إذا جرح فحمِي أنفا، وغضب فلا يقوم له شيء، كما قال :

---

(١) كأنه لم يصح عنده مارواه المفضل : أن التلمك تحرك اللحيين بالكلام أو الطعام، وقالوا : ماذقت لماكا أي شيئا . وانظر اللسان . (٢) مقتضى السياق أن يقول : « منها » وهو يعود على « ك ل م » باعتبارها مادّة وقد راعى في التذكير أنها أصل . (٣) هذا عجز بيت للكلحبة اليربوعي يصف فرسه العرادة . وصدره : * هي الفرس التي كرت عليهم *

وقبله مطلع القصيدة وهو :

تسائلني بنو جشم بن بكر أغراء العرادة أم بهيم

ويتبين من هذا أن القصيدة مرفوعة الرويّ، فتجويز الجرّ في الكليم من أبي الفتح لأنه لم يطلع على عمود القصيدة . وانظرها في المفضليات .

(٤) زيادة من ش، ومن اللسان، خلت منها سائر الأصول .

كأنّ محرّبا من أُسْد ترْج ينازلهـــم ، لنابيه قبيب (١)

ومنه الكَلام ، وذلك أنه سبب لكل شر [وشدّة] (٢) فى أكثر الأمر ؛ ألا ترى إلى قول رسول الله صلى الله عليه وسلم « من كُفِى مئونة لَقْلقِه وقَبقبِه وذَبذبِه دخل الجنـــة » (٣) فاللقلق : اللسان ، والقبقب : البطن ، والذبذب : الفرج (٤) . ومنه قول أبى بكر — رضى الله عنه — فى لسانه : « هذا أوردنِى الموارد » .

وقال :

* وجرح اللسان كجرحِ اليد (٥) *

وقال طَرَفة :

فإن القـــوافى يتّلِجن موالجـــا تضايقُ عنها أن تَولّجها الإبر (٦)

---

(١) قائله أبو ذؤيب الهذلى . والمحرب : المغضب ، وترج : جبل بالحجاز كثير الأســـد ، وقيل قرية بين مكة واليمن مأسدة ، وقبيب : تصويت وقعقعة . وهذا من قصيدة يرثى بها حبيبا الهذلى . وانظر ديوان الهذليين ١/٩٨ طبعة الدار .

(٢) زيادة من حـ .

(٣) رواه البيهق فى شعب الإيمـان عن أنس بلفظ « من وقى شرّ لقلقه » وانظر الجامع الصغير فى حرف الميم .

(٤) رواه مالك وابن أبى الدنيا والبيهق . انظـــر الترغيب والترهيب فى « باب الترغيب فى الصمت إلا عن خير ، والترهيب من كثرة الكلام » .

(٥) قبله — وفيه مطلع القصيدة — :

تطـاول ليلك بالأثمـــد ونام الخـــلى ولم ترقـــد
وبات وباتت له ليـــلة كليـــلة ذى العـائر الأرمد
وذلك من نبأ جاءنى وخبرته عن أبى الأســـود
ولو عن نثا غـــيره جاءنى وجرح اللسان كجرح اليد
لقلت من القول : ما لا يزا ل يـــؤثر عـــنى يد المســـند

وهذه القصيدة يختلف الرواة فيها فينسبها بعضهم الى امرئ القيس بن حجر وهى فى ديوانه ، وينسبها آخرون الى امرىء القيس بن عابس . وانظر معاهد التنصيص .

(٦) رواية ديوانه طبعة قازان ص ٤ : « وأيت القوافى » .

وآمتثله الأخطل وأبرّ عليه، فقال :

حتى اتّقونى وهم منّى على حذرٍ والقول ينفذ ما لا تنفذ الإِبَر[١]

وجاء به الطائىّ[٢] الصغير، فقال :

عِتاب بِأطرافِ القوافى، كأنه طعان بأطـراف القنا المتكسِّرِ

وهو باب واسع . ٥

فلما كان الكلام أكثره إلى الشر، اشتق له من هذا الموضع . فهذا أصل .

الثانى « ك م ل » من ذلك كَمَل الشئ وكَمُلَ وكَمِل فهو كامل وكَمِيل . وعليه بقيّة تصرّفه . والتقاؤهما أن الشئ إذا تمّ وكمل كان حينئذ أقوى وأشدّ منه إذا كان ناقصا غير كامل .

الثالث « ل ك م » منه اللكم إذا وجأت الرجل ونحوه، ولا شك فى شـدّة ١٠
ما هذه سبيله ؛ أنشد الأصمعىّ :

---

(١) من قصيدته الطويلة التى يمدح فيها بنى أمية ، ومطلعها :

خفّ القطين فراحوا منك وابتـكروا وأزعجتهم نـــوى فى صرفهـا غير

وقبل البيت فى المنّ على بنى أمية بهجو من لم يكن من حزبهم من الأنصار :

بنى أمية قـــد ناضلت دونـكم أبناء قوم هم آووا وهم نصروا ١٥

أفحمت عنكم بنى النجار؛ قد علمت عليا معدّ ، وكانوا طالمـا هدروا

ورواية الديوان بدل « اتقونى » : « استكانوا » وانظر الديوان ١٠٥ طبعة بيروت .

(٢) هو أبو عبادة البحترى . والطائى الكبير هو أبو تمـام . والبيت من قصيدة فى إبراهيم بن الحسن ابن سهل ، وكان قد اشترى غلام البحترى نسيا ثم ردّه إليه ، وانظر الديوان ١٨١

كأن صـوت جرعها تَساجل هاتيـك هاتا حتـنى تكايـل (١)

* لدم العُجَى تلكمها الجنـادل *

وقال :

* وخُفّان لكّامان للقِلَع الكُبُدْ (٢) *

٥ الرابع « م ك ل » منه بئر مَكُول ، إذا قلّ ماؤها ، قال القُطامىّ :

* كأنها قُلُبٌ عاديّةٌ مُكُلٌ (٣) *

والتقاؤهما أنّ البئر موضوعة الأمر على جُمّتها بالمـاء ، فإذا قلّ ماؤها (٤) كُرِه موردها ، وجفا جانبها . وتلك شدّة ظاهرة .

---

(١) فى لسان العرب : ضرعها تساجل . «حتنى» اى مستوية فعلى من الحتن وهو المثل والنظير ، ولدم

١٠ العجى : ضربها ، والعجى : أعصاب قـوائم الإبل والخيل . وعلى رواية اللسان يصف صـوت ضرع الإبل وقت الحلب ، وقوله : تساجل أى تبارى ، وكذلك تكايل ، وأصـل المكايلة المباراة فى السير . يقول : كأن صوت ضرعها حين تبارى هذه تلك وهن متقاربات أو متماثلات صوت ضرب قوائم الإبل حين تلكمها الجنادل . وقد ورد وصف الضرع وقت الحلب فى قوله :

كأن صـوت شخبها المختان تحت الصقيع جرش أفعـوان

١٥ فأما على ما هنا فهو وصف لجرعها حين تشرب .

(٢) صـدره : * ستأتيك منها إن عمرت عصابة *

وقائل هذا لص يتهزأ بمسروقه . والقلع : الحجارة الضخمة ، والكبد جمع أكبد وكبداء من الكبد وهو عظم الوسط . وانظر اللسان فى «لكم» .

(٣) هذا عجز بيت من قصيدة له مطلعها :

٢٠ إنا محيوك ، فاسـلم أيها الطـلل وإن بليت ، وإن طالت بك الطيل

وصدره : * لواغب الطرف منقوبا محاجرها *

وقبله فى وصف الإبل :

خـوصا تدير عيونا ماؤها سرب على الخدود إذا ما اغرورق المقل

فقوله : كأنها قلب يريد محاجر العين يصفها بغئور العين وسعة موضعها ، والمحاجر جمع محجر ، وهو

٢٥ ما دار بالعين ، والقلب جمع قليب وهو البئر ، والعادية : القديمة منسوبة إلى عاد ، والمكل جمع مكول . وانظر جمهرة العرب للقرشى ، وديوان القطامى المطبوع فى ليدن .

(٤) جمة البئر : ما اجتمع من مائها وارتفع .

الخامس « م ل ك » من ذلك ملكت العجين ، إذا أنعمت عجنه فاشتدّ وقوى . ومنه مِلك الإنسان ، ألا تراهم يقولون : قد اشتملت عليه يدى ، وذلك قوة وقدرة من المالك على مِلكه ، ومنه المُلْك[1] ، لما يعطى صاحبه من القوة والغلبة ، وأُملِكت الجارية ؛ لأن يد بعلها تقتدر عليها . فكذلك بقيّة الباب كله .

فهذه أحكام هذين الأصلين على تصرفهما وتقلّب حروفهما .

فهذا أمر قدمناه أمام القول على الفرق بين الكلام والقول ؛ ليرى منه غَور هذه اللغة الشريفة ، الكريمة اللطيفة ، ويُعجَب من وسيع مذاهبها ، وبديع ما أُمِدّ به واضعها ومبتدئها . وهذا أوان القول على الفصل .

أما الكلام فكل لفظ مستقلّ بنفسه ، مفيدٍ لمعناه . وهو[2] الذى يسميه النحويون الجُمَل ، نحو زيد أخوك ، وقام محمد ، وضرب سعيد ، وفى الدار أبوك ، وصه ، ومه ، ورويد ، وحاءِ وعاءِ فى الأصوات ، وحسِّ ، ولَبِّ[3] ، وأفّ ، وأوّه . فكل لفظ استقل بنفسه ، وجنيت منه ثمرة معناه فهو كلام .

وأما القول فأصله أنه كل لفظ مذِل به اللسان ، تامًا كان أو ناقصا . فالتامّ هو المفيد ، أعنى الجملة وما كان فى معناها ، من نحو صهٍ ، وإيهٍ . والناقص ما كان بضدّ ذلك ، نحو زيد ، ومحمد ، وإن ، وكان أخوك ، إذا كانت الزمانية لا الحدثيّة[4] . فكل كلام قول ، وليس كل قول كلاما . هذا أصله . ثم يُتّسع فيه ؛ فيوضع

---

(١) كذا فى ب ، ش . وفى أ : « يعطيه » وفى حـ : « أعطى » .

(٢) نسخة بحذف « وهو » .

(٣) لب : فى معنى لبيك فى لغة بعض العرب ، وهو فى هذه الحالة يجرى مجرى أمس وغاق . انظر اللسان .

(٤) يريد بالزمانية الناقصة ، وبالحدثية التامة .

القول على الاعتقادات والآراء، وذلك نحو قولك : فلان يقول بقول أبى حنيفة، ويذهب إلى قول مالك ، ونحو ذلك، أى يعتقد ما كانا يريانه، ويقولان به ، لا أنه يحكى لفظهما عينه، من غير تغيير لشىء من حروفه ؛ ألا ترى أنك لو سألت رجلا عن علّة رفع زيد ، من نحو قولنا : زيد قام أخوه ، فقال لك : ارتفع بالابتداء[1] لقلت : هذا قول البصريين . ولو قال : ارتفع بما يعود عليه من ذكره لقلت : هذا قول الكوفيين، أى هذا رأى هؤلاء، وهذا اعتقاد هؤلاء. ولا تقول : كلام البصريين، ولا كلام الكوفيين، إلا أن تضع الكلام موضع القول، متجوّزا بذلك . وكذلك لو قلت : ارتفع لأن عليه عائدا من بعده، أو ارتفع لأن عائدا عاد إليه، أو لعود ما عاد من ذكره، أو لأنّ ذكره أعيد عليه، أو لأن ذكرا له عاد من بعده، أو نحو ذلك، لقلت فى جميعه : هذا قول الكوفيين، ولم تحفل باختلاف ألفاظه ؛ لأنك إنما تريد اعتقادهم لا نفس حروفهم . وكذلك يقول القائل : لأبى الحسن فى هذه المسئلة قول حسن، أو قول قبيح، وهو كذا، غير أنى لا أضبط كلامه بعينه .

ومن أدلّ الدليل على الفرق بين الكلام والقول إجماع الناس على أن يقولوا : القرآن كلام الله، ولا يقال : القرآن قول الله ؛ وذلك أنّ هذا موضع ضيق متحجّر، لا يمكن تحريفه، ولا يسوغ تبديل شىء من حروفه . فعبر لذلك عنه بالكلام الذى لا يكون إلا أصواتا تامّة مفيدة، وعدل به عن القول الذى قد يكون أصواتا غير مفيدة، وآراء معتقدة . قال سيبويه[2] : «واعلم أنّ «قلت» فى كلام العرب إنما وقعت على أن

---

(١) يراد بالذكر الضمير العائد على المبتدأ، كأنه سبب فى تذكره واستحضاره . وما ذكر من مذهب الكوفيين رأى لهم، ومنهم من يرى أن المبتدأ والخبر يترافعان فى نحو زيد منطلق . وانظر الإنصاف ٢١ وشرح الرضى على الكافية ١/٨٨

(٢) انظر الكتاب ص ٦٢ ج ١ .

يحكى بها ، و إنما يحكى بعد القول ما كان كلاما لا قولا » . ففرق بين الكلام والقول كما ترى . نعم وأخرج الكلام هنا مُخرج ما قد استقر فى النفوس ، وزالت عنه عوارض الشكوك . ثم قال فى التمثيل : «نحو قلت زيد منطلق؛ ألا ترى أنه يحسن أن تقول : زيد منطلق » فتمثيله بهذا يعلم منه أنّ الكلام عنده ما كان من الألفاظ قائما برأسه ، مستقلًّا بمعناه ، وأنّ القول عنده بخلاف ذلك؛ إذ لو كانت حال القول عنده حال الكلام لما قدّم الفصل بينهما ، ولما أراك فيه أن الكلام هو الجمل المستقلّة بأنفسها ، الغانية عن غيرها ، وأنّ القول لا يستحقّ هذه الصفة ، من حيث كانت الكلمة الواحدة قولا ، و إن لم تكن كلاما ، ومن حيث كان الاعتقاد والرأى قولا ، وإن لم يكن كلاما . فعلى هذا يكون قولنا قام زيد كلاما ، فإن قلت شارطا : إن قام زيد ، فزدت عليه « إن » رجع بالزيادة إلى النقصان ، فصار قولا لا كلاما ؛ ألا تراه ناقصا ، ومنتظِرا للتمام بجواب الشرط . وكذلك لو قلت فى حكاية القسم : حلفت بالله ، أى كان قسمى هذا لكان كلاما ، لكونه مستقلا ، ولو أردت به صريح القسم لكان قولا ، من حيث كان ناقصا ؛ لاحتياجه إلى جوابه . فهذا ونحوه من البيان ما تراه .

فأمّا تجوّزهم فى تسميتهم الاعتقادات والآراء قولا فلأن الاعتقاد يخفى فلا يعرف إلا بالقول ، أو بما يقوم مقام القول : من شاهد الحال ؛ فلمّا كانت لا تظهر إلّا بالقول سمّيت قولا ؛ إذ كانت سببا له ، وكان القول دليلا عليها ؛ كما يسمّى الشىء باسم غيره ، إذا كان ملابسا له . ومثله فى الملابسة قول الله سبحانه « ويأتيه الموت مِن كلّ مكانٍ وما هو بِميتٍ » ومعناه — والله أعلم — أسباب الموت ؛

إذ لو جاءه الموت نفسه لمات به لا محالة . ومنه تسمية المزادة[1] الراوية[1] ، والنجو[2] نفسه الغائط ، وهو كثير .

فإن قيل : فكيف عبّروا عن الاعتقادات والآراء بالقول ، ولم يعبّروا عنها بالكلام ، ولو سوّوا بينهما ، أو قلبوا الاستعمال ، كان ماذا[3] ؟

٥ فالجواب أنهم إنما فعلوا ذلك من حيث كان القول بالاعتقاد أشبه منه بالكلام؛ وذلك أنّ الاعتقاد لا يفهم إلّا بغيره ، وهو العبارة عنه ، كما أنّ القول قد لا يتم معناه إلا بغيره ؛ ألا ترى أنك إذا قلت : قام وأخليته من ضمير فإنه لا يتم معناه الذى وضع فى الكلام عليه وله ؛ لأنه إنما وضع على أن يفاد معناه مقترنا بما يسند إليه من الفاعل ، وقام هذه نفسها قول ، وهى ناقصة محتاجة إلى ١٠ الفاعل ، كاحتياج الاعتقاد إلى العبارة عنه . فلما اشتبها من هنا عبّر عن أحدهما بصاحبه . وليس كذلك الكلام؛ لأنه وضع على الاستقلال، والاستغناء عما سواه . والقول قد يكون من الفقر[4] إلى غيره ، على ما قدّمناه ، فكان إلى الاعتقاد المحتاج إلى البيان أقرب ، و بأن يعبّر به عنه أليق . فاعرف ذلك .

---

(١) المزادة : وعاء الماء كالقربة . والراوية فى الأصل : البعير يستقى عليه ويحمل المزادة، ١٥ وتقال الراوية للزادة نفسها لأن الراوية — وهو البعير — يحملها ، فكانت بسبب منه .

(٢) يريد أن النجو من النجوة ، وهى ما ارتفع من الأرض . فقيل للغائط نجو لأن من يريد قضاء الحاجة يطلب النجوة — المرتفع من الأرض — يجلس تحتها تسترا .

(٣) ترى أنه أخرج « ماذا » عن الصدر؛ إذ أعمل فيها « كان » وهذا لا شىء فيه . وكلام العرب على ذلك . وقد ذكر ابن مالك هذا فى توضيحه الموضوع على مشكلات الجامع الصحيح، وقد ٢٠ طبع فى الهند، واستشهد على هذا الحكم بقول عائشة رضى الله عنها فى حديث الإفك : أقول ماذا ؟ أفعل ماذا ؟ . وانظر حاشية الشيخ يس على التصريح فى مبحث الموصول .

(٤) فى عبارة اللسان : «المفتقر» .

فإن قيل : ولِم وضع الكلام على ما كان مستقلّا بنفسه البتّة، والقول على ما قد يستقلّ بنفسه ، وقد يحتاج إلى غيره ؟ أَلِاشتقاق قضى بذلك ؟ أم لغيره من سماع متلقًّى بالقبول والاتّباع ؟ قيل : لا ؛ بل لاشتقاق[1] قضى بذلك[2] دون مجرّد السماع .

وذلك أنا قد قدّمنا فى أوّل القول من هـذا الفصل أنّ الكلام إنما هو من الكَلْم، والكَلام والكُلوم وهى الجراح ؛ لما يدعو إليه ، ولما يجنيه فى أكثر الأمر على المتكلمة[3] ، وأنشدْنا فى ذلك قوله :

* وجرح اللسان كجرح اليـد *

ومنـه قوله[4] :

قوارص تأتينى ويحتقرونها وقد يمـلأ القَطْرُ الإناءَ فيفعم

ونحو ذلك من الأبيـات ، التى جئنا بها هناك وغيرها ، ممـا يطول به الكتاب ، وإنما ينقم من القول ويحقر[5] ما ينثى[6] ويؤثر، وذلك ما كان منـه تاما غير ناقص ، ومفهوما غير مستبهم ؛ وهذه صورة الجمل ، وهو ما كان من الألفاظ قائما برأسه، غير محتاج إلى متمّم له ، فلهـذا سمّوا ما كان من الألفاظ تاما مفيدا كلاما ؛ لأنه

(١) كذا فى جـ . وفى غيرها من الأصول : «الاشتقاق» .

(٢) كذا فى ب ، ش ، ى ، هـ . وفى أ : «به» .

(٣) يريد الطائفة المتكلمة ، وفى ش ، د : «المتكلم» وقد يكون «المتكلمة» تحريفا عن «المتكلمه» : أى المتكلم الكلام .

(٤) هو الفرزدق . والقوارص جمع القارصة وهى الكلمة المؤذية ؛ وقبل هذا البيت :

تصرم منى ودّ بكر بن وائل وما كان منى ودّهم يتصرّم

وانظر الكامل طبعة المرصفى ١٢٧/١ . وانظر ديوانه طبعة أوربة ٦٠ ، وفيـه «عنى» بدل «منى» فى الموضعين و«فيحتقرونها» بدل «ويحتقرونها» .

(٥) فى الأصول والمطبوعة : «يحقد» ، وما أثبته هو الموافق لقوله فى الشعر : «ويحتقرونها» ، ولأن حقد لا يعرف متعدّيا .

(٦) يقال : نثا الحديث : أذاعه وحدّث به .

فى عالب الأمر وأكثر الحال مضرّ بصاحبه ، وكالجارح له . فهو إذاً من الكلوم التى هى الجروح . وأمّا القول فليس فى أصل اشتقاقه ما هـذه سبيله ؛ ألا ترى أنا قـد عقدنا تصرف « ق و ل » وما كان أيضا من تقاليبها الستة ، فأرينـا أنّ جميعها إنما هو للإسراع والخفّة ، فلذلك سمّوا كل ما مذل به اللسان من الأصوات قولا ، ناقصا كان ذلك أو تاما . وهذ واضح مع أدنى تأمل .

واعلم أنه قـد يوقع[1] كل واحد من الكلام والقـول موقع صاحبـه ، وإن كان أصلهما قبل ما ذكرته ؛ ألا ترى إلى رؤبة كيف قال :

لو أنني أوتيت علم الحُكْلِ[2]   علم سليمان كلام النملِ

يريد قول[3] الله عز وجل « قالت نملة يأيها النمل ادخلوا مساكنكم » وعلى هذا اتسع فيهما جميعا اتساعا واحدا ، فقال أبو النجم :

قالت له الطير تقدم راشدا   إنك لا ترجع إلا حامـدا

وقال الآخر :

وقالت له العينانِ: سمعا وطاعة   وأبدت كمثل الدر لمّا يثقبِ[4]

---

(١) فى ش : « يوضع ... موضع » ، وفى جـ : « واعلم أنه قد يتسع فيهما فيوضع كل واحد منهما موضع الآخـــر » .

(٢) الحكل ما لا يسمع صوته . وبين الشطرين شطر ثالث هو :

* علمت منه مستسر الدخل *   وانظر ديوانه .

(٣) كأنه يريد أن حديث النمل أشـبه بالاعتقاد فكان الأجـدر به القول الذى يستعمل فى الرأى والاعتقاد لخفائه ، فاستعمال الكلام فيه من إيقاع الكلام موقع القول .

(٤) فى اللسان فى « قول » بدل « وأبدت كمثل الدر » : « وحدّرتا كالدر » وهذا يناسب التثنية فى العينين . وقـد جاء الإفـراد فى « أبدت » فى رواية الكتاب لأن العينين لتلازمهما فى حكم المفـرد كما قال الراجز :

لمن زحلوقة زل   بها العينان تنهل

أو لأن الضمير فى أبدت لمحبوبته .

وقال الراجز :

* امتلأ الحوض وقال : قطنى[(١)] *

وقال الآخر :

بينا نحن مُرتِعون بفَلْج[(٢)] قالت الدُلَّح الرِواء : إنِيهِ

إنيه : صوت رَزَمة السحاب ، وحنينِ الرعد ؛ وأنشدوا :

* قد قالت الأنساع للبطنِ الحق *

فهذا كله اتساع فى القول .

ومما جاء منه فى الكلام قول الآخر :

فصبّحت والطير لم تَكَلَّم جابية طُمّت بسيلٍ مفعم[(٣)]

وكأن الأصل فى هذا الاتّساع إنما هو محول على القول ؛ ألا ترى إلى قلّة الكلام هنا وكثرة القول ؛ وسبب ذلك وعلّته عندى ما قدّمناه من سعة مذاهب القول ، وضيق مذاهب الكلام . و إذا جاز أن نسمّى الرأى والاعتقاد قولا ، و إن لم يكن صوتا ، كانت تسمية ما هو أصوات قولا أجدر بالجواز . ألا ترى أن الطير لها هدير ، والحوض له غطيط ، والأنساع لها أطيط ، والسحاب له دَوِىّ . فأمّا قوله : وقالت له العينان سمعا وطاعة فإنه و إن لم يكن منهما صوت ، فإن الحال

(١) بعده : * مهلا رويدا قد ملأتُ بطنى *
وانظر العينى ١ ـ ٣٦١ والكامل ٦ ـ ٢٤٦ ؛ وحمل العينى القول هنا على دلالة الحال . (٢) مرتعون وصف من أرتع القوم إذا رعوا أى نازلون بهذا المكان ، وفلج : واد بين البصرة وحمى ضرية ، والدلح وصف للسحب واحده دالحة أى مثقلة بالماء ، و إنيه بكسر الهمزة كما نص عليه صاحب التاج فى « أنه » .
(٣) الجابية : الحوض العظيم ، وطمت : غمرت ، يقال : جاء السيل فطم كل شىء أى علاه وغمره . وفى أ : « حفت » . وكتب فى هامشها « وطمت معا » وهو إشارة إلى الرواية الأخرى . ومفعم ورد هكذا بصيغة المفعول ، وهو على الإسناد المجازى ، ولو جاء على وجهه لقيل : مفعم بكسر العين .

آذنت بأن لو كان لها جارحةٌ نطق لقالتا : سمعا وطاعة . وقد حرّر هـذا الموضع وأوضحه عنترة بقوله :

لو كان يدرى ما المحاورة اشتكى — ولكان — لو علم الكلام — مكلّمى

وامتثله شاعرنا[1] آخِرا فقال :

٥ فلو قدر السِنان على لسانٍ — لقال لك السنان كما أقول

وقال أيضا :

لو تعقل الشجر التى قابلتها — مدّت محيّيةً إليك الأغصنا

ولا تستنكر ذكر هذا الرجل — وإن كان مولّدا — فى أثناء ما نحن عليه من هذا الموضع وغموضه ، ولطف متسرّبه ؛ فإن المعانى يتناهبها المولّدون كما يتناهبها المتقدّمون . وقد كان أبو العباس[2] — وهو الكثير التعقب لِجلّة الناس — احتج ١٠ بشىء من شعر حَبيب بن أوس الطائىّ[3] فى كتابه فى الاشتقاق ، لما كان غرضه فيه معناه دون لفظه ، فأنشد فيه له[4] :

لو رأينا التوكيد خُطّة عجز — ما شفعنا الأذان بالتثويبِ[5]

(١) يريد بقوله شاعرنا المتنبى . وكان ابن جنى يحضر عند المتنبى الكثير . يناظره فى شىء من النحو ، ١٥ وكان المتنبىء يعجب به وبذكائه وحذقه . ويقول : هـذا رجل لا يعرف قـدره كثير من النـاس ، ويقول ابن جنّى فى المحتسب وقد استشهد ببيت للتنبىء : « ولا تقل ما يقوله من ضعفت نحيزته ، وركت طريقته : هذا شاعر محدث ، وبالأمس كان معنا ، فكيف يجوز أن يحتج به فى كتاب الله — جل وعز — ! فإن المعانى لا يرفعها تقـدّم ، ولا يزرى بها تأخر . ولابن جنى شرحان على ديوان المتنبىء . انظر البغية ومعجم الأدباء .

٢٠ (٢) يريد المبرد محمد بن يزيد الإمام فى النحو واللغة والأخبار . كانت وفاته سنة ٢٨٥ هـ

(٣) هو أبو تمام . وتوفى بالموصل سنة ٢٣١ — (٤) كذا فى أ وفى ب ، ش : «قوله» .

(٥) فى أ : « إليك فى التثويب » بعد شفعنا .

وإياك والحنبلية بحتا ؛ فإنها خلق ذميم ، ومطعم على عِلّاته[1] وخيم .

وقال سيبويه[2] : «هذا باب علم ما الكَلِمُ من العربيّة» فاختار الكلم على الكلام ، وذلك أن الكلام اسم من كلّم ، بمنزلة السلام من سلّم ، وهما بمعنى التكليم والتسليم ، وهما المصدران الجاريان على كلّم وسلّم ؛ قال الله سبحانه « وكلّم الله موسى تكليما» وقال — عزّ اسمه — : «صلّوا عليه وسلّموا تسليما» فلما كان الكلام مصدرا ، يصلح لما يصلح له الجنس ، ولا يختصّ[3] بالعدد دون غيره ، عدَل عنه إلى الكلم ، الذى هو جمع كلمة ، بمنزلة سلِمة وسلِم[4] ، ونبِقة ونبِق[5] ، وثفِنة وثفِن[6] . وذلك أنه أراد تفسير ثلاثة أشياء مخصوصة ، وهى الاسم ، والفعل ، والحرف ، فجاء بما يخص الجمع ، وهو الكلم ، وترك ما لا يخصّ الجمع ، وهو الكلام ، فكان ذلك أليق بمعناه ، وأوفق لمراده . فأمّا قول مزاحم العُقَيلىّ :

لظلّ رهينا خاشع الطّرف حطّه   تحَلّبُ جَدْوَى والكلامُ الطرائفُ[7]

(١) أى على كل حال . (٢) فى أوّل الكتاب . (٣) كذا فى الأصول . والأسوغ «بعدد» .

(٤) فى ح : «مثل» . (٥) هى الجرة . (٦) الثفنة من البعير والناقة : الركبة .

(٧) «الطرائف» كذا فى أ . وفى ش ، ب . «الطوائف» والبيت من قصيدته التى يقول فيها :

فقالا تعرّفها المنازل من منى   وما كل من وافى منى أنا عارف

وقد أورد منها العينى فى شواهده الكبرى بضعة أبيات ، والبغدادى فى شرح شواهد المغنى بعضا ، وصاحب فرحة الأديب بعضا ، ولم أقف فيها على البيت الشاهد ولا سابقه . وأورد صاحب اللسان فى «زغرف» منها بيتين أرجح أن الثانى منهما هو سابق هذا البيت وهو :

ولو بذلت أنسا لأعصم عاقل   برأس الشرى ، قد طرّدته المخاوف

وقوله : بذلت هكذا أصلحته . وفى اللسان والتاج : أبدلت . والأعصم العاقل يريد الوعل ، والعاقل من عقل إذا صعد . ورهينا : ثابتا فى مكانه لا يريمه من الطرب لما سمع ، « وجدوى » : المرأة التى يتغزل بها ، وقد ذكرها فى بيت آخر من القصيدة إذ يقول :

تذكرنى جدوى على النأى والعدى   طوال الليالى والحمام الهواتف

وتحلبها : دلها وحسن حديثها وسلبها عقل من يقع فى حبالة هواها .

فوصفه بالجمع ، فإنما ذلك وصف على المعنى ، كما حكى أبو الحسن عنهم ، من قولهم : « ذهب به[1] الدينار الحُمْر والدرهم البيض » وكما قال :

* تراها الضبع أعظمَهن رأسا[2] *

فأعاد الضمير على معنى الجنسية ، لا على لفظ الواحد ، لمّا كانت الضبع هنا جنسا .

٥ وبنو تميم يقولون : كِلْمة وكِلَم ، ككِسْرة وكِسَر .

فإن قلت : قدّمت فى أول كلامك أن الكلام واقع على الجمل دون الآحاد ، وأعطيت ههنا أنه اسم الجنس ؛ لأن المصدر كذلك حاله ؛ والمصدر يتناول الجنس وآحاده تناولا واحدا . فقد أراك انصرفت عما عقدته على نفسك : من كون الكلام مختصّا بالجمل المركبة ، وأنه لا يقع على الآحاد المجرّدة ، وأن ذلك إنما هو ١٠ القول ؛ لأنه فيما زعمت يصلح للآحاد ، والمفردات ، وللجمل المركّبات .

قيل : ما قدّمناه صحيح ، وهذا الاعتراض ساقط عنه ، وذلك أنا نقول : لامحالة أن الكلام مختصّ بالجمل ، ونقول مع هذا : إنه جنس أى جنس للجمل ، كما أن الإنسان من قول الله سبحانه « إن الإنسان لفى خسرٍ » جنس للناس ، فكذلك الكلام ، جنس للجُمَل ، فإذا قال : قام محمد فهو كلام ، وإذا قال : قام محمد ، وأخوك ١٥ جعفر فهو أيضا كلام ؛ كما كان لمّا وقع على الجملة الواحدة كلاما ؛ وإذا قال :

---

(١) كذا فى وسقط « به » فى ش ، ب ، ى ، هـ .

(٢) كذا فى اللسان فى كلم وجرهم ، والمخصص ٨/٧١ وفى أصول الخصائص « تراه » .
وعجز هذا البيت : * جراهمة لها حرة وثيل *
وهو فى وصف ضبع تحفر قبور الموتى ، والجراهمة : العظيمة الرأس الجافية ، والحرة : الحر ، والثيل قضيب البعير وذكره وقد استعاره للضبع ، وتزعم العرب أن الضبع خنثى لها ما للرجال والنساء . يقول : ٢٠ إن هذه الضبع تراها الضباع أعظمهن رأسا أى أنها أعظم الضباع . والبيت لحبيب الأعلم الهذلى (٢/٨٧ من ديوان الهذليين طبع الدار) . وورد فى المخصص ٨/٧١ من غير عزو . وقد عزاه صاحب اللسان فى « جرهم » لساعدة بن جؤية ، وهو اشتباه سببه أن لساعدة قصيدة على هذا الروى ، وفيها أيضا وصف الضبع .

قام محمد وأخوك جعفر ، وفى الدار سعيد ، فهو أيضا كلام؛ كما كان لمّا وقع على الجملتين كلاما . وهـذا طريق المصدر لمـا كان جنسا لفعله؛ ألا ترى أنه إذا قام قومة واحدة فقـد كان منه قيام ، وإذا قام قومتين فقد كان منه قيام ، وإذا قام مائة قومة فقد كان منه قيام . فالكلام إذًا إنما هو جنس للجمل التوامّ : مفردِها ، ومثناها ، ومجموعها ؛ كما أنّ القيـام جنس للقومات : مفردِها ومثناها ومجموعِها . فنظير القومة الواحدة من القيام الجملة الواحدة من الكلام . وهذا جلىّ .

ومما يؤنسك بأنّ الكلام إنمـا هو للجمل التوامّ دون الآحاد أنّ العـرب لمـا أرادت الواحد من ذلك خصّته باسم له لا يقع إلّا على الواحد ، وهو قولهم : «كَلِمة» ، وهى حجازية ، و«كِلْمة» وهى تميمية . ويزيدك فى بيان ذلك قول كُثَيِّر :

لو يسمعون كما سمعت كلامهـا خرّوا لِعَـزّة ركّعا وسجـودا [1]

ومعلوم أنّ الكلمة الواحدة لا تشجو، ولا تُحْزِن [2]، ولا تتملك قلب السامع، إنما ذلك فيما طال من الكلام ، وأمتع سامعيه ، بعذوبة مستَمَعه ، ورقة حواشيه ؛ وقد قال سيبويه : «هذا باب أقلّ ما يكون عليه الكلم» [3] فذكر هنالك حرف العطف ، وفاءه ، وهمزة الاستفهام ، ولام الابتداء ، وغير ذلك مما هو على حرف واحد ، وسمّى كل واحدٍ [4] من ذلك كلمة . فليت شعرى : كيف يستعذب قول القائل ، وإنمـا نطق

---

(١) من مقطوعة له مطلعها :

ولقد لقيت على الدريجة ليـلة كانت عليـك أيامنا وسعودا

وقبل البيت :

رهبان مدين والذين عهـدتهم يبكون من حذر العذاب قعودا

وانظر شرح الديوان ١ — ٦٥ والعينى فى الشواهد ٤/٠٦٠ ٤

(٢) فى عبارة ابن سيده فى اللسان فى «كلم» : «تشجيه» . وأشجاه وشجاه معناهما واحد .

(٣) انظر الكتاب ص ٣٠٤ ج ٢ ، وترجمة الباب فيه : «هذا باب عدّة ما يكون عليه الكلام» .

(٤) فى عبارة ابن سيده فى اللسان فى «كلم» : «واحدة» .

بحرف واحد ! لا بل كيف يمكنه أن يجرّد للنطق حرفا واحدا ؛ ألا تراه أن لو كان ساكنا لزمه أن يدخل عليه من أوله همزة الوصل ، ليجد سبيلا إلى النطق به ، نحو « اِبْ ، اِصْ ، اِقْ » وكذلك إن كان متحركا فأراد الابتداء به والوقوف عليه قال فى النطق بالباء من بكر : بَهْ ، وفى الصاد من صلة : صِهْ ، وفى القاف من قدرة : قُهْ ؛ فقد علمت بذلك أن لا سبيل إلى النطق بالحرف الواحد مجرّدا من غيره ، ساكنا كان ، أو متحركا . فالكلام إذًا من بيت كُثَيِّر إنما يعنى به المفيد من هذه الألفاظ ، القائم برأسه المتجاوز لما لا يفيد ولا يقوم برأسه من جنسه ؛ ألا ترى إلى قول الآخر[1] :

ولمّا قضينا مِن مِنًى كل حاجةٍ ومسّح بالأركانِ مَن هو ماسِح

أخذنا بأطرافِ الأحاديث بيننا وسالَتْ[2] بأعناقِ المطِىّ الأباطِح

فقوله بأطراف الأحاديث يعلم منه أنه لا يكون إلا جملا كثيرة ، فضلا عن الجملة الواحدة ، فإن قلت : فقد قال الشَّنْفَرَى :

كأنّ لها فى الأرضِ نِسْيا تقصّه على أَمّها وإن تخاطِبك تَبْلَتِ[3]

---

(١) نسب البيتين غير واحد لكثير عزة ، ونسبهما المرزبانى للضرب بن كعب بن زهير . وانظر نوادر القالى ٦٦ ، السمط على النوادر ، واللسان فى «طرف» .

(٢) «سالت» ، كذا فى ش ، ب . وفى ا : «مالت» .

(٣) النسى : الشىء المنسى الذى لا يذكر ، وتقصه : تتبع أثره لتجده ، وعلى أمها (بفتح الهمزة) أى على سمتها وجهة قصدها ، وقوله إن تخاطبك ، يروى : إن تحدثك ، وتبلت — بكسر اللام — أى تقطع الكلام من الحياء ، وروى تبلت — بفتح اللام — أى تنقطع وتسكت . يريد شدة استحيائها فهى لا ترفع رأسها كأنها تطلب شيئا فى الأرض ، والبيت من قصيدة مفضلية . وانظر شرح المفضليات لابن الأنبارى ٢٠١ ، وانظر الكامل ٧/١٠

أى تقطّع كلامها، ولا تكثّره ؛ كما قال ذو الرمّة :

لها بشر مثل الحرير ومنطق رخيم الحواشى، لا هُراء ولا نزْر (١)

فقوله : رخيم الحواشى : أى مختصر الأطراف (٢) ، وهذا ضدّ الهذْر والإكثار ، وذاهب فى التخفيف والاختصار، قيل : فقد قال أيضا : ولا نزر ؛ وأيضا فلسنا ندفع أنّ الخفَر يقلّ معه الكلام ، ويحذف فيه أحناء المقال، إلا أنه على كل حال لا يكون ما يجرى منه وإن قلّ ونزُرَ أقلّ من الجمل ، التى هى قواعد الحديث ، الذى يشوق موقعُه ، ويروق مستمَعُه . وقد أكثرت الشعراء فى هذا الموضع ، حتى صار الدالّ عليه كالدالّ على المشاهد غير المشكوك فيه ؛ ألا ترى إلى قوله :

وحديثها كالغيث يسمعه راعى سنين تتابعت جدبا !

فأصاخ يرجو أن يكون حَيًا ويقول من فرح : هَيَا ربّا ! (٣)

— يعنى حنين السحاب وسَجْره (٤) ، وهذا لا يكون عن نبرةٍ واحدةٍ، ولا رَزَمةٍ مختلسةٍ ، إنما يكون مع البدء فيه والرَّجع ، وتثنّى الحنين على صفحات السمع — وقول ابن الرومى :

---

(١) من قصيدته التى مطلعها :

ألا يا اسلمى يا دار مىّ على البلا ولا زال منهلا بجرعائك القطر

(٢) كذا فسر ابن جنى «رخيم الحواشى» وكأنه ذهب بالترخيم إلى معناه فى النحو، وهو حذف آخر الكلمة ففهم منه معنى الاختصار . والمعروف فى رخامة الصوت لينه . ويقول شارح الديوان : «رخيم الحواشى : أى لين نواحى الكلام» وانظر الديوان المطبوع فى أوربة ٢١٢

(٣) البيت الثانى غير مذكور فى أ . وهذا البيت أورده صاحب اللسان فى هيا ، وفيه : «من طرب» فى مكان «من فرح» . والبيتان فى أمالى القالى ١/٨٤ وعنده : تتابعت ، قال فى السمط ٢٧٥ : «وهى رواية جيدة لأن التتابع أخص بالشرّ» . ونسب البيتين البلوى فى «ألف باء» ٢/٤٧٨ إلى الراعى وهو يقول فى التقدمة لها : «ألم تسمع أيها الواعى، قول الراعى» .

(٤) السجر فى الأصل : صوت الناقة إذا مدّت حنينها فى إثر ولدها . وقد يستعمل فى صوت الرعد، وهو المراد هنا .

وحديثها السحر الحلال لو آنه   لم يجنِ قتل المسلِم المُتحرِّزِ
إن طال لم يُملل وإن هِي أوجزت   ودَّ المحدَّث أنها لم توجِزِ
شَرَك القلوبِ، وفِتنة ما مِثلها   للمطمئنّ، وعُقْلة المستوفِزِ (1)

فذكر أنها تطيل تارة، وتوجِز أخرى، والإطالة والإيجاز جميعا إنما هما فى كل كلام مفيد مستقلّ (2) بنفسه، ولو بلغ بها الإيجاز غايته لم يكن له (3) بدّ من أن يعطيك تمامه وفائدته، مع أنه لا بدّ فيه من تركيب الجملة، فإن نقصت عن ذلك لم يكن هناك استحسان، ولا استعذاب؛ ألا ترى إلى قوله (4) :

* قلنا لها قِفى لنا قالت قاف *

وأنّ هذا القدر من النطق لا يعذب، ولا يجفو، ولا يرِقّ، ولا ينبو، وأنه إنما يكون استحسان القول واستقباحه فيما يحتمل (5) ذينك، ويؤدّيهما إلى السمع، وهو أقلّ ما يكون جملةً مركّبة. وكذلك قول الآخر — فيما حكاه سيبويه (6) — : «ألا تا» فيقول مجيبه :

---

(1) سقط هذا البيت فى أ . (2) «مقل» فى أ . (3) فى أ بإسقاط «له» .

(4) هو الوليد بن عقبة بن أبى معيط . وكان عاملا لعثمان رضى الله عنه على الكوفة، فاتهم بشرب الخمر فأمر الخليفة بشخوصه إلى المدينة، وخرج فى ركب، فنزل الوليد يسوق بهم، فقال :

قلت لها : قفى، فقالت : قاف   لا تحسبينا قد نسينا الإيجاف
والنشوات من معتق صاف   وعزف قينات علينا عزاف

وانظر شواهد الشافية ٢٧١ والأغانى ٥/١٣١ وترى فى الشطر الشاهد بعض المخالفة . وقوله قالت قاف أى إنى واقفة أو وقفت، فاستغنى بالحرف عن الجملة . (5) «يحمل» فى أ .

(6) انظر الكتاب ص ٦٢ ج ٢ والنص فيه : «وسمعت من العرب من يقول : ألا تا، بلى فا فإنما أرادوا : ألّا تفعل، وبلى فافعل، ولكنه قطع» . وفى الكامل ٤/١٢٧ عن الأصمعى : «كان أخوان متجاوران لا يكلم كل واحد منهما صاحبه سائر سنته حتى يأتى وقت الرعى؛ فيقول أحدهما لصاحبه : ألا تا، فيقول الآخر : بلى فا . يريد ألا تنهض، فيقول الآخر : بلى فأنهض، وانظر نوادر أبى زيد ١٢٧ وشرح شواهد الشافية ٢٦٦ .

« بلى ما » . فهذا ونحوه مما يقلّ لفظه ، فلا يحمل حسنا ولا قبحا ؛ ولا طيبا ، ولا خبثا . لكن قول الآخر « مالكِ بن أسماء »[1] :

أذكر من جارتي ومجلسها ... طرائفا من حديثها الحسن

ومن حديث يزيدني مقة ... ما لحديث الموموق من ثمن

أدلّ شيء على أن هناك إطالة وتماما[2] ، و إن كان بغير حشو ولا خطَل ؛ ألا ترى إلى قوله : « طرائفا من حديثها الحسن » فهذا لا يكون مع الحرف الواحد ، ولا الكلمة الواحدة ، بل لا يكون مع الجملة الواحدة ، دون أن يتردّد الكلام ، وتتكرر فيه الجمل ، فيبين ما ضُمِّنه من العذوبة ، وما فى أعطافه من النّعمة واللدونة ؛ وقد قال بشّار :

وحوراءِ المدامع من معدّ ... كأن حديثها ثمر الجنانِ[3]

ومعلوم أنّ[4] من حرف واحد ، بل كلمة واحدة ، بل جملة واحدة ، لا يجنى ثمر جنة واحدة ، فضلا عن جنان كثيرة . وأيضا فكما أنّ المرأة قد توصف بالحياء والخَفَر ، فكذلك أيضا قد توصف بتغزّلها ودماثة حديثها ؛ ألا ترى إلى قول الله سبحانه : « عُرُبًا أترابا لأصحاب اليمين » وأن العَرُوب فى التفسير هى المتحبّبة إلى زوجها ، المظهرة له ذلك ؛ بذلك فسره أبو عبيدة . وهذا لا يكون مع الصمت[5] ، وحذف أطراف القول ، بل إنما يكون مع الفكاهة والمداعبة ؛ وعليه بيت الشّماخ :

---

(١) انظر ذيل الأمالى ٩٠ واللسان فى «طرف» .

(٢) كذا فى شـ ، وفى أ : «إتماما» .

(٣) بعده : اذا قامت لمشيتها تثنت ... كأن عظامها من خيزران

وانظر المختار من شعر بشار ٣٤

(٤) يريد أنه ، وهذا ضمير الشأن حذفه هنا .

(٥) كذا فى شـ ، ب . وفى أ : «الضمير» .

ولو أنى أشاء كننت جِسمى ... إلى بيضاء بَهْكَنةٍ شموعِ (1)

قيل فيه : الشماعة هى المزح والمداعبة . وهذا باب طويل جدا ، و إنما أفضى بنا إليه ذَرْوٌ (2) من القول أحببنا استيفاءه تأنُّسا به ، وليكون هذا الكتاب ذاهبا فى جهات النظر ، إذ ليس غرضنا فيه الرفع ، والنصب ، والجرّ ، والجزم ؛ لأن هذا أمر قد فُرغ فى أكثر الكتب المصنّفة فيه منه . و إنما هذا الكتاب مبنىّ على إثارة معادن المعانى ، وتقرير حال الأوضاع والمبادى ، وكيف سَرَت أحكامها فى الأحناء والحواشى .

فقد ثبت بما (3) شرحناه وأوضحناه أنّ الكلام إنّما هو فى لغة العرب عبارة عن الألفاظ القائمة برءوسها ، المستغنية عن غيرها ، وهى التى يسميها أهل هذه الصناعة الجُمَل ، على اختلاف تركيبها . وثبت أنّ القول عندها أوسع من الكلام تصرّفا ، وأنه قد يقع على الجزء الواحد ، وعلى الجملة ، وعلى ما هو اعتقاد ورأى ، لا لفظ و جَرْس .

وقد علمت بذلك تعسّف المتكلّمين فى هذا الموضع ، وضِيقَ القول فيه عليهم ، حتى لم يكادوا يفصلون بينهما . والعجب ذهابهم عن نصّ سيبويه فيه ، وفصله بين الكلام والقول . * ولكل قوم سُنّة وإمامها (4) *

---

(1) البهكنة : المرأة الغضة الخفيفة الروح . والشموع : المزّاحة اللعوب ، وقوله : كننت ، يوافق ما فى ش ، وما فى المخصص ص ٢ ج ٤ . وفى المطبوعة و أ : « كتبت » . وفى ديوانه : « كننت نفسى » .

(2) أى طرف .

(3) كذا فى أ . وفى ش : « لما » .

(4) هذا عجز بيت من معلقة لبيد صدره : * من معشر سنّت لهم آباؤهم *

باب القول على اللغة وما هى[1]

أمّا حدّها (فإنها أصوات)[2] يعبّر بها كل قوم عن أغراضهم . هذا حدّها . وأمّا اختلافها فلما سنذكره فى باب القول عليها : أمواضعة هى أم إلهام . وأما تصريفها ومعرفة حروفها فإنهـا فُعْلة من لغوت . أى تكلمت ؛ وأصلها لُغْوة ككرة، وقُلَة[3]، وثُبَة، كلها لاماتها واوات؛ لقولهم. كروت بالكرة، وقلوت بالقلة، ولأن ثبة كأنها من مقلوب ثاب يثوب . وقـد دللت على ذلك وغيره من نحوه فى كتابى فى « سرّ[4] الصناعة » . وقالوا فيها : لُغات ولُغُون ، ككُرات وكُرُون[5] ، وقيـل منها لغِى يلغَى إذا هَذَى؛ [ومصدره اللَّغا][6] قال :

وربِّ أسرابِ حَجِيجٍ كُظَّـمِ ... عن اللَّغـا ورَفَثِ التَّـكَلُّمِ[7]

وكذلك اللَّغْو؛ قال الله سبحانه وتعالى : « وإذا مرّوا باللغوِ مرّوا كِراما » أى بالباطل، وفى الحديث : « من[8] قال فى الجمعة : صه فقد لغا » أى تكلّم[9] . وفى هذا كاف .

---

(١) سقطت الواو فى جـ .   (٢) فى أ : « فأصوات » .

(٣) فى المطبوعة و أ ، جـ : « لغة » ، ولا يناسب السياق . وما هنا يوافق ما فى ش ، ب .

(٤) ذكر هذا فى حرف الواو .

(٥) كذا بالواو التى تكون فى الرفع لتبدو المضاهاة لـ« لغون » وفى المخصص ج ١ ص ٧ « كرين » وهى ظاهرة .   (٦) زيادة من جـ .

(٧) سقط صدر البيت فى أ . وهـو لرؤبة ، ونسبه ابن برى للعجاج وهـو الصواب ، انظر اللسان فى « لغو » وديوان العجاج . و « رب » ، تبعت فى هذا الضبط ش ، واللسان فى كظم ولغا ، وفى المطبوعة وب : « رب » بضم الراء . وأسراب جمع سرب وهو فى الأصـل القطيع من الوحش والظباء ، استعير للطائفة من الحجيج . وقد ضبطتها من غير تنوين مضافة تبعا لما فى اللسان ، وكظم أى سكوت .

(٨) لفظ الحديث فى البخارى فى أبواب الجمعة : « إذا قلت لصاحبك يوم الجمعة : أنصت والإمام يخطب فقد لغوت » وانظر الجامع الصغير فى حرف الألف .

(٩) كذا فى الأصول وفى اللسان . ويفسر شرّاح الحديث هنا اللغو بالكلام بما لا ينبغى .

باب القول على النحو

هو انتحاء سَمْت كلام العرب، فى تصرفه من إعراب وغيره؛ كالتثنية، والجمع، والتحقير، والتكسير والإضافة، والنسب، والتركيب، وغير ذلك، ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها فى الفصاحة، فينطقَ بها وإن لم يكن منهم؛ و(١) إن شذّ بعضهم عنها رُدّ به إليها. وهو فى الأصل مصدر شائع، أى نحوت نحوا، كقولك: قصدت قصدا، ثم خُصّ به انتحاء هذا القَبِيل من العلم، كما أنّ الفقه فى الأصل مصدر فقِهت الشيء أى عرفته، ثم خُصّ به علم الشريعة من التحليل والتحريم؛ وكما أن بيت الله خُصّ به الكعبة، وإن كانت البيوت كلّها لله. وله نظائر فى قصر ما كان شائعا فى جنسه على أحد أنواعه. وقد استعملته العرب ظرفا، وأصله المصدر.

أنشد أبو الحسن:

ترمى الأماعــيز بُمجَمَّــراتِ ... بأرجُــل رُوحٍ مجنَّبــات(٢)

يحــدو بهــا كلّ فتى هَيّــات ... وهنّ نحــوَ البيت عامــداتِ(٣)

---

(١) فى المطبوعة: «أو» وهو يخالف ما فى الأصول.

(٢) الأمّاعيز واحدها أمعز، وهــو ما غلظ من الأرض، والوجه فيها الأماعز، ولكنه زاد الياء للشعر، و«مجمرات» يريد خفافا صلبة، يقال: خف مجمر، وقوله: «بأرجل» إبدال من قوله: «بمجمرات»، وقد جاء هكذا فى ش، وأ، وفى اللسان فى «نحو»، و«هيت»: «وأرجل». وروح جمع أروح وروحاء، يقال: رجل روحاء إذا كان فى القدم انبساط واتساع، و«مجنبات» كذا فى أ. وفى ش، ب: «محنبات». وتجنيب الرجل انحناء فيها وتوتير، وتحنيبها أيضا بهذا المعنى. وهذا فى وصف إبل. وانظر شواهد العينى فى مبحث المعرب والمبنى.

(٣) هيات أى يهيت بها، يصيح بها ويدعو: هيت هيت أى أقبلى، وقوله: «وهن نحو البيت عامدات» فنحو البيت هو الخبر أى قاصدات جهــة البيت، و«عامدات» حال من الضمير المستكنّ فى الظرف. وانظر اللسان فى «وحى» ففيه بعد الشطر الثالث:

* تلقاه بعد الوهن ذا وحاة *

باب القول على الإعراب

هو الإبانة عن المعانى بالألفاظ؛ ألا ترى أنك إذا سمعت أكرم سعيد أباه، وشكر سعيدا أبوه، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول، ولو كان الكلام شَرْجا[1] واحدا لاستبهم أحدهما من صاحبه.

فإن قلت: فقد تقول ضرب يحيي بُشْرَى، فلا تجد هناك إعرابا فاصلا، وكذلك نحوه، قيل: إذا اتفق ما هذه سبيله، مما يخفى فى اللفظ حاله، ألزِم الكلامُ من تقديم الفاعل، وتأخير المفعول، ما يقوم مقام بيان الإعراب. فإن كانت هناك دلالة أخرى من قِبَل المعنى وقع التصرف فيه بالتقديم والتأخير؛ نحو أكل يحيي كُمَّثْرَى: لك أن تقدّم وأن تؤخر كيف شئت؛ وكذلك ضربَتْ هذا هذه، وكلّم هذه هذا؛ وكذلك إن وضح الغرض بالتثنية أو الجمع جاز لك التصرّف؛ نحو قولك أكرم اليَحْيَيان البُشْرَيَيْنِ[2]، وضرب البشريينِ اليحيَوْن؛ وكذلك لو أومأت إلى رجل وفرس، فقلت[3]: كلّم هذا هذا فلم يجبه لجعلت الفاعل والمفعول أيّهما شئت؛ لأن فى الحال بيانا لما تعني. وكذلك قولك ولَدَتْ هذه هذه، من حيث كانت حال الأمّ من البنت معروفة، غير منكورة. وكذلك إن ألحقت الكلام ضربا من الإتباع جاز لك التصرف لما تُعقِب[4] من البيان؛ نحو ضرب يحيي نفسَه بشرى، أو كلّم بشرى العاقلَ مُعَلّى، أو كلم هذا وزيدا يحيي. ومن أجاز قام وزيد عمرو لم يجز ذلك فى نحو «كلّم هذا وزيد يحيي» وهو يريد كلم هذا يحيي وزيد، كما يجيز «ضرب زيدا وعمرو جعفر».

---

(١) أى نوعا، وفى ج: «شرعا»، يقال: هما فى هذا الأمر شرع واحد أى سواء. وقد أثبت «شرجا» بالجيم وفقا لما فى د، هـ. وفى بقية الأصول: «شرحا». (٢) فى الأصول: «البشرين». والصواب ما أثبته. (٣) كذا فى ج. وفى سائر الأصول: «قلت». (٤) كذا فى أ. وفى ش، ب: «يعقب».

فهذا طرف من القول[1] أدّى إليه ذكر الإعراب .

وأمّا لفظه فإنه مصدر أعربت عن الشيء إذا أوضحت عنه ؛ وفلان معرب عما فى نفسه أى مبين له ، وموضح عنه ؛ ومنه عرّبت الفرس تعريبا إذا بزغته ، وذلك أن تنسف أسفل حافره ، ومعناه أنه قد بان بذلك ما كان خفيّا من أمره لظهوره إلى مَرْآة العين ، بعد ما كان مستورا ؛ وبذلك تعرف حاله : أصُلْب هو أم رِخو ؟ (وأصحيح)[2] هو أم سقيم ؟ وغير ذلك .

وأصل هذا كله قولهم « العرب » وذلك لما يعزى إليها[3] من الفصاحة ، والإعراب ، والبيان . ومنه قوله[4] فى الحديث « الثيّب تُعرِب عن نفسها » والمُعْرِب : صاحب الخيل العِرَاب ، وعليه قول الشاعر :

يصهَل فى مثل جوف الطوىّ   صَهِيلا يُبيّن للمعرب[5]

---

(١) فى المطبوعة تبعا لما فى ش و ب : « من القول الذى أدى اليه ذكر الإعراب » وقد أسقطنا « الذى » إذ لا وجه لها فى هذا التركيب .

(٢) كذا فى الأصول بتقديم العاطف على أداة الاستفهام والاستفهام له الصدر . والاستعمال الصحيح : « أوصحيح » .

(٣) تبعت فى هذا ما فى حـ ، والضمير فى « إليها » يرجع الى العرب وفى المطبوعة ، أ ، ب : « اليه » ، وكأن المراد : إلى الإعراب . وفى ابن يعيش على المفصل ١/٧٢ : « إليهم » وهى ظاهرة .

(٤) فى المطبوعة ، أ ، ب : « قولهم » ، ولا وجه له . وفى اللسان أنه يروى عن الرسول عليه الصلاة والسلام . وفى حـ : « ومنه الحديث : الثيب ... » والحديث فى مسند أحمد وابن ماجه . انظر الجامع الصغير .

(٥) « فى مثل جوف الطوىّ » — ويروى الركىّ ، وكلاهما البئر — يصف سعة جوفه ، كأن جوفه بئر ، أو أنه يصف شدّة صهيله لأن الصوت يبين فى البئر ، ويذكر أنه مجفر : عظيم الجنبين ، « يبين » كذا فى ش ، أ ، واللسان فى « عرب » والمخصص ص ١٧٧ ج ٦ . وفى المطبوعة و ب « تبين » . وهذا من قصيدة للنابغة الجعدى ذكرت فى كتاب الخيل لأبى عبيدة . وانظر سمط اللآلى ١/٤١٤ والكامل ٦/١٦٨

أى إذا سمع صاحب الخيل العراب صوته علم أنه عربى . ومنه عندى عروبة والعروبة للجمعة[(١)]، وذلك أنّ يوم الجمعة أظهر أمرا من بقيّة أيام الأسبوع؛ لما فيه من التأهب لها، والتوجه إليها، وقوة الإشعار بها؛ قال :

* يوائم رهطا للعَروبة صُيّما[(٢)] *

ولما كانت معانى المسمّين مختلفة كان الإعراب الدالّ عليها مختلفا أيضا، وكأنه من قولهم: عَرِبت معدته، أى فسدت، كأنها استحالت من حال إلى حال، كاستحالة الإعراب من صورة إلى صورة . وفى هذا كاف بإذن الله .

باب القول على البناء

وهو لزوم آخر الكلمة ضربا واحدا : من السكون أو الحركة، لا لشئ أحدث ذلك من العوامل . وكأنهم إنما سمّوه بناء لأنه لمّا لزم ضربا واحدا فلم يتغير تغير الإعراب سمى بناء، من حيث كان البناء لازما موضعه، لا يزول من مكان إلى غيره؛ وليس كذلك سائر الآلات المنقولة المبتذلة[(٣)]، كالخَيمة والمظلة، والفُسطاط والسُرادق، ونحو ذلك . وعلى أنه قد أوقع على هذا الضرب من المستعملات المزالة من مكان إلى مكان لفظ البناء؛ تشبيها لذلك[(٤)] — من حيث

---

(١) يريد أن عروبة — ممنوعة الصرف — والعروبة معناهما الجمعة . وعبارة اللسان : وعروبة والعروبة كلتاهما الجمعة . وقد تبعت فى هذا الرسم ا، وفى المطبوعة و ب : «الجمعة» . والجمعة بيان لهما .

(٢) صدره كما فى شرح المفصل ٩٣/١٠ * فبات عذوبا للسماء كأنما *

وقوله : عذوبا أى لم يذق شيئا، وقوله للسماء أى باديا للسماء ليس بينه وبينها ستر . وقوله : يوائم أى يوافق ويفعل ما يفعلون، وصيما : قياما : يريد قوما يصلون الجمعة . وهذا فى وصف بعير ظل قائما لا يضع رأسه للرعى . وانظر خلق الإبل للاصمعى فى مجموعة الكنز اللغوى ١٣٢ .

(٣) أى التى دون الأبنية الثابتة . وهذا الرسم يوافق ما فى المطبوعة، ب، واللسان . وفى ش و ا : «المبتدلة»، وقد تكون إن صحت « المتبدلة » . أى التى تبدل وتنقل .

(٤) تبعت فى هذا نسخة ا . وفى المطبوعة و ب : «بذلك»، ولا وجه له .

كان مسكونا، وحاجزا، ومظلّلا — بالبناء من الآجُرّ والطين والجصّ؛ ألا ترى إلى قول أبي مارد الشيباني :

لو وصل الغيث أبنين امرأً ... كانت له قُبّةٌ سَحْقَ بِجاد[1]

أي لو اتصل الغيث لأكلأتِ الأرض وأعشبت، فركب الناس خيلهم للغارات، فأبدلت الخيل الغنيّ الذي كانت له قبة من قبته سحق بِجاد، فبناه بيتا له، بعد ما كان يبني لنفسه قبة. فنسب ذلك البناء إلى الخيل[2]، لمّا كانت هي الحاملة للغزاة الذين أغاروا على الملوك، فأبدلوهم من قبابهم أكسية أخلاقا، فضربوها لهم أخبية تظلّهم.

ونظير معنى هذا البيت ما أخبرنا به أبو بكر محمد[3] بن الحسن عن أحمد[4] بن يحيي من قول الشاعر :

قد كنتَ تأمنني والجدب دونكم ... فكيف أنت إذا رُقّش الجراد نزا[5]

ومثله أيضا ما رويناه عنه [عنه[6]] أيضا، من قول الآخر :

قوم إذا اخضرّت نعالهم ... يتناهقون تناهق الحُمُر[7]

---

(١) البجاد : الكساء المخطط، والسحق : البالي. والبيت في تنبيه البكري على أوهام القالي ١٩ وفي اللآلي له ١٢٣/١ والذي في اللآلي : «أبنينا» بإسناد هذا الفعل إلى الشاعر وقومه.

(٢) كذا في الأصول. والمناسب : «الإبناء».

(٣) هو المعروف بابن مقسم، وهو أبو بكر العطار المقرئ النحوي، كان من أعرف الناس بالقراءات ونحو الكوفيين مات سنة ٣٥٥، وهو راوية لثعلب.

(٤) هو أبو العباس ثعلب من أئمة الكوفيين مات ٢٩١.

(٥) قوله : «نزا» كان ينبغي تأنيث الفعل فيقول : نزت، ولكنه نظر إلى المضاف إليه وهو الجراد. ونزو الجراد كناية عن الخصب وكثرة المزدرع.

(٦) زيادة من أ. يريد عن أبي بكر عن أحمد بن يحيى.

(٧) انظر المخصص ص ١٧٩ ج ١ وفيه بعد البيت : «واخضرار النعل من اخضرار الأرض» وفي هذا ميل إلى أن النعل : ما يلبس في الرجل، والكلام كناية عن الخصب.

قالوا فى تفسيره : إن النعال جمع نعل وهى الحرّة ، أى إذا اخضرّت الأرض بطِروا ، وأشِروا[1] ، فنزا بعضهم على بعض .

ونحو من هذا فسر أيضا قول النبىّ[2] صلى الله عليه وسلم : « اذا ابتلّت النعال فالصلاة فى الرحال » أى اذا ابتلت الحِرار . ومن هذا اللفظ والمعنى ما حكاه أبو زيد من قولهم : « المِعـزى تُبهى ولا تُبنِى » . فـ « مُتبهى » تفعل من البهو ، أى تتقافز على البيوت من الصوف ، فتخرقها فتتسع الفواصل من الشعر ، فيتباعد ما بينها ، حتى يكون[3] فى سعة البهو . « ولا تبنى » ، أى لا ثَلّة لهـا وهى الصوف ، فهى لا يُجزّ منها الصوف ، ثم ينسجونه ، ثم يبنون منه بيتا . هكذا فسّره أبو زيد . قال : ويقال أبنيت الرجل بيتا ، إذا أعطيته ما يبنى منه بيتا .

ومن هذا قولهم : قد بنى فلان بأهله ؛ وذلك أن الرجل كان إذا أراد الدخول بأهله بنى بيتا من أَدَم أو قبة أو نحو ذلك من غير الحجر والمدر ، ثم دخل بها فيـه ، فقيل لكل داخل بأهله : هو بان بأهله ، وقد بنى بأهله . وابتنى بالمرأة هو افتعل من هذا اللفظ ، وأصل المعنى منه . فهذا كله على التشبيه لبيوت الأعراب ببيوت ذوى الأمصار .

ونحو من هـذه الاستعارة فى هذه الصناعة استعارتهم ذلك فى الشرف والمجد ؛ قال لبيد :

فبنى لنـا بيتـا رفيعا سَمكُه ... فسما إليـه كهلها وغلامها

---

(١) فى أ : « فأشروا » ، وما هنا أجود ؛ فإن الأشر هو البطر .

(٢) لم أقف على لفظ هـذا الحديث . وفى الصحاح معناه . فقد روى مالك والشيخان وأبو داود والنسائى عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليـه وسلم كان يأمر المؤذن فى الليلة الباردة أو ذات المطر فى السفر أن يقول : ألا صلوا فى رحالكم . انظر تيسير الوصول للربيدى فى باب الجماعة .

(٣) هكذا « يكون » كما فى ش ، وفى المطبوعة و أ : « تكون » . وما هنا أجود .

وقال غيره :

بنى البناة لنا مجدا ومأثُرة لا كالبناء من الآجُرّ والطين

وقال الآخر[1] :

لسنا وإن كرمت أوائلنا يوما على الأحساب نتّكل

نبنى كما كانت أوائلنا تبنى، ونفعل مثل ما فعلوا

ومن الضرب الأول قول المولّد[2] :

وبيتٍ قد بنينا فا رد كالكوكب الفرد

بنيناه على أعمـ ـدة من قُضُب الهند

وهذا واسع[3] غير أن الأصل فيه ما قدمناه .

باب القول على أصل اللغة أإلهام[4] هى أم اصطلاح

هذا موضع محوج إلى فضل تأمل؛ غير أن أكثر أهل النظر على أن أصل اللغة إنما هو تواضع واصطلاح، لا وحى (وتوقيف)[5] . إلّا أن أبا علىّ رحمه الله، قال لى يوما : هى من عند الله، واحتجّ بقوله سبحانه : « وعلم آدم الأسماء كلها » وهذا لا يتناول موضع الخلاف . وذلك أنه قد يجوز أن يكون تأويله : أقدر

(١) هو عبد الله بن معاوية بن عبد الله بن جعفر بن أبى طالب . انظر كامل المبرد بشرح المرصفى ص ١٧٥ ج ٢ . وفى معجم الشعراء للرزبانى ٤٠٠ نسبتهما إلى معن بن أوس .

(٢) يبدو أن قول المولد من الضرب الثانى ، وهو استعارة البناء لبيت الشرف والمجد ، فهو يريد أنهم بنوا بيت شرفهم بحدّ السيوف ومصاولة الأعداء، وذلك ما عناه بقوله : بنيناه على أعمدة من قضب الهند، وقضب الهند هى السيوف . (٣) فى ش : أوسع .

(٤) جعلتها هكذا «أإلهام» إذ المقام للاستفهام ، ويؤنس لهذا ما فى أ : «أالهام» وفى ش، ب، والمطبوعة «إلهام» . ويمكن تخريج هذا على حذف همزة الاستفهام، وهذا يجيزه الأخفش فى الاختيار إذا كان فى الكلام ما يدل عليه كاهنا . وفى المزهر ١/٧ حيث ساق عبارة ابن جنى : « باب القول على أصل اللغة أإلهام هى أم اصطلاح » . (٥) كذا فى أ، وفى ش ، ب : « ولا توقيف » .

آدم على أن واضع عليها ؛ وهذا المعنى من عند الله سبحانه لا محالة. فإذا كان ذلك محتملا غير مستنكَر سقط الاستدلال به . وقد كان أبو علىّ رحمه الله أيضا قال[1] به فى بعض كلامه . وهذا أيضا رأى أبى الحسن ؛ على أنه[2] لم يمنع قول من قال: إنها تواضع منه[3]. على أنه قد فُسّر هذا بأن قيل : إن الله سبحانه علم آدم أسماء جميع المخلوقات، بجميع اللغات : العربية، والفارسية ، والسريانية والعبرانية ، والرومية ، وغير ذلك من سائر اللغات؛ فكان آدم وولده يتكلمون بها ، ثم إنّ ولده تفرقوا فى الدنيا، وعلِق كل منهم بلغة من تلك اللغات ، فغلبت عليه، واضمحلّ عنه ما سواها؛ لبعد عهدهم بها .

وإذا كان الخبر الصحيح قد ورد بهذا وجب تلقّيه باعتقاده ، والانطواءُ على القول به .

فإن قيل : فاللغة فيها أسماء، وأفعال ، وحروف؛ وليس يجوز أن يكون المعلَّم من ذلك الأسماء دون غيرها : مما ليس بأسماء، فكيف خصّ الأسماء وحدها ؟

قيل : اعتمد[4] ذلك من حيث كانت الأسماء أقوى القُبُل[5] الثلاثة ، ولا بدّ لكل كلام مفيد من الاسم ، وقد تستغنى الجملة المستقلّة عن كل واحد من الحرف

---

(١) أى بالقول بالتواضع والاصطلاح .

(٢) أى أبا الحسن ، وهو الأخفش ، وحاصل هذا أن أبا على وأبا الحسن قالا بالرأيين ، وقد صرح بهذا فى جـ فقيها بعد ذكر القولين : « وكلا الأمرين أجازه أبو الحسن وأبو على » . والتوقيف رأى الأشعرى ، والاصطلاح رأى المعتزلة .

(٣) كأن الضمير يعود على آدم ، وقد سبق ذكره فى قوله : « أقدر آدم على أن واضع عليها » .

(٤) ضبط بالبناء للفاعل ، أى اعتمد ذلك الله تعالى ، وقد اعتمدت فى هذا الضبط على ما فى المخصص ص ٤ ج ١ .

(٥) واحده قبيل ، وهو الجماعة ، كأن كل نوع من أنواع الكلمة جماعة وطائفة . وفى عبارة المخصص : « الأنواع » .

والفعل ، فلمّا كانت الأسماء من القوة والأوّلية فى النفس والرتبة ، على ما لا خفاء به جاز أن يكتفى بها مما هو تال لها ، ومحمول فى الحاجة إليه عليها[1] . وهـذا كقول المخزومىّ[2] :

الله يعلم ما تركت قتالهم حتى علَوْا فرسى بأشقرَ مزبد

أى فإذا كان الله يعلمه فلا أبالى بغيره سبحانه ، أذكرته واستشهدته[3] أم[4] لم أذكره ولم أستشهده . ولا يريد بذلك أنّ هـذا أمر خفىّ ، فلا يعلمه إلا الله وحده ، بل إنما يحيل فيه على أمر واضح ، وحال مشهورة[5] حينئذ ، متعالَمة . وكذلك قول الآخر :

الله يعلم أنا فى تلفتنا يوم الفراق إلى أحبابنا صور[6]

(١) بنى ابن جنى هذا الجواب على أن المعنىّ بالأسماء فى الآية الكريمة مصطلح النحاة فيها . وهذا اصطلاح حادث . والاسم فى اللغة ما كان علامة على مسمى ، وهذا يشمل الأنواع الثلاثة ، وبهذا يسقط السؤال . وانظر المزهر ١/١١

(٢) هو الحارث بن هشام ، عيره سيدنا حسان بفراره يوم بدر من المسلمين ، فقال هذا فى قصيدة يعتذر بها عن فراره . و يعنى بالأشقر المزبد الدم ، وهو مزبد أى علاه الزبد ، وفى رواية سيرة ابن هشام : « الله أعلم » . انظر هذه السيرة فى غزوة بدر .

(٣) هكذا فى الأصول ما عدا المطبوعة و ب ، ففيهما : « استشهدت به » .

(٤) كذا فى جـ « أم » وفى سائر الأصول « أو » وهذا لا يصح فى العربية .

(٥) هكذا فى أ . وفى المطبوعة و ب : «مشهودة» .

(٦) صور واحده أصور ، وصف من الصور ، وهو إمالة العنق . و بعده :

وأننى حيثما يدنى الهوى بصرى من حيث ما سلكوا أدنو فأنظور

ونسب الزوزنىّ عند قول عنترة فى معلقته .

* ينباع من ذفرى غضوب جسرة *

الشطر الأخير الى ابن هرمة . وهذا اشتباه ، فإن لابن هرمة بيتا ينشد فى هـذا المقام — وهو إشباع الحركة فيتولد الحرف — وهو :

وأنت من الغوائل حين ترمى ومن ذم الرجال بمنتزاح

وانظر اللسان فى « نزح » وقد تابع الزوزنىّ ابن جماعة فى حاشيته على شرح الجاربردى للشافية ص ٤٠ . والبيتان فى الخزانة فى الشاهد الحادى عشر ولم يعزهما .

وليس بِمدّعٍ أن هذا باب مستور، ولا حديث غير مشهور، حتى إنه لا يعرفه أحد إلا الله وحده ، و إنما العادة فى أمثاله عموم معرفة الناس به لفشوّه فيهم ، وكثرة جريانه على ألسنتهم .

فإن قيل : فقد جاء عنهم فى كتمان الحب وطيّه وستره والبَجَح (١) بذلك، والادّعاء له ما لا خفاء به؛ فقد ترى إلى اعتدال الحالين فيما ذكرت .

قيل: هذا وإن جاء عنهم، فإن إظهاره أنسب (٢) عندهم، وأعذب على مستمعهم؛ ألا ترى أن فيه إيذانا من صاحبه بعجزه عنه وعن ستر مثله ، ولو أمكنه إخفاؤه والتحامل (٣) به لكان مطيقا له ، مقتدرا عليه، وليس فى هذا من التغزل ما فى الاعتراف بالبَعَل (٤) به ، وخَوَر الطبيعة عن الاستقلال بمثله ؛ ألا ترى إلى قول عمر [بن أبى ربيعة] (٥) :

فقلت لها : ما بى لهم من ترقّبٍ ولكنّ سِرّى ليس يحمله مِثلى (٦)

وكذلك قول الأعشى :

* وهل تطيق وداعا أيّها الرجل (٧) *

وكذلك قول الآخر :

ودّعته بِدموعى يوم فارقنى ولم أطق جزعا للبينِ مدّ يدى (٨)

(١) البجح بالشىء : الفرح به . (٢) أى أرقّ نسيبا وأغزل . (٣) مصدر تحامل فى الأمر وبه : تكلفه على مشقة . (٤) البعل — بالتحريك — : الضجر . (٥) زيادة من حـ . (٦) من قصيدة له مطلعها :

جرى ناصح بالودّ بينى وبينها فقرّبنى يوم الحصاب إلى قتلى

وقبله :

فقالت — وأرخت جانب الستر بيننا — : معى فتحدّث غير ذى رقبة أهلى

وانظر الديوان . والحصاب — بزنة كتاب — : موضع رمى الجمار بمنى .

(٧) صدره : * ودّع هريرة إن الركب مرتحل *

وهو مطلع معلقته . (٨) هذا البيت أوّل ثلاثة أبيات فى المختار من شعر بشار ٢٤٨ وفيه « صافحته » بدل « ودّعته » .

والأمر فى هذا أظهر، وشواهده أسير وأكثر .

ثم لنعد فلنقل فى الاعتلال لمن قال بأن اللغة لا تكون وحيا . وذلك أنهم ذهبوا إلى أن أصل اللغة لا بدّ فيه من المواضعة، قالوا : وذلك كأن يجتمع حكيان أو ثلاثة فصاعدا ، فيحتاجوا الى الإبانة عن الأشياء المعلومات، فيضعوا لكل واحد [منها](١) سِمة ولفظا، إذا ذكر عرف به ما مسماه(٢)، ليمتاز من غيره، وليُغْنَى بذكره عن إحضاره إلى مَرْآة العين ، فيكون ذلك أقرب وأخفّ وأسهل من تكلف إحضاره ، لبلوغ الغرض فى إبانة حاله . بل قد يحتاج فى كثير من الأحوال إلى ذكر ما لا يمكن إحضاره ولا إدناؤه ، كالفانى(٣) ، وحال اجتماع الضدّين على المحل الواحد ، كيف(٤) يكون ذلك لو جاز، وغير هذا مما هو جارٍ فى الاستحالة والبعد مجراه ، فكأنهم جاءوا إلى واحد من بنى آدم ، فأومئوا إليه ، وقالوا : إنسان إنسان إنسان ، فأىّ وقت سمع هذا اللفظ علم أن المراد به هذا الضرب من المخلوق ، وإن أرادوا سِمة عينه أو يده أشاروا إلى ذلك ، فقالوا : يد ، عين ، رأس ، قدم ، أو نحو ذلك . فمتى سُمِعت اللفظة من هذا عرف معنيّها(٥)، وهلم جرّا فيما سوى هذا من الأسماء، والأفعال، والحروف . ثم لك من بعد ذلك أن تنقل هذه المواضعة إلى غيرها ، فتقول : الذى اسمه إنسان فليجعل مكانه مَرْد(٦)، والذى اسمه رأس فليجعل مكانه سَر(٦)؛ وعلى هذا بقيّة الكلام . وكذلك لو بدئت اللغة الفارسية ، فوقعت المواضعة عليها ، لجاز أن تنقل و يولَّد

(١) زيادة من ش . (٢) العبارة فى المزهر ص ٨ ج ١ : « عرف به مسماه » .

(٣) فى عبارة الخصائص التى ساقها ابن علان فى شرح الاقتراح : « كالمعلق » .

(٤) فى المزهر : « وكيف » . (٥) فى ش : « معناها » .

(٦) مرد : هو الإنسان، وسر : الرأس فى الفارسية . والمرد — فى العربية — النضيج من ثمر الأراك .

منها لغات كثيرة : من الرومية ، والزنجية ، وغيرهما . وعلى هـذا ما نشاهده الآن من اختراعات الصُّنّاع لآلات صنائعهم من الأسماء : كالنجّار، والصائغ والحائك، والبنـاء، وكذلك الملّاح . قالوا : ولكن لا بدّ لأولها من أن يكون متواضعًا[1] بالمشاهدة والإيماء . قالوا : والقديم سبحانه لا يجوز أن يوصف بأن يواضع أحدا من عباده على شيء؛ إذ قد ثبت أن المواضعة لا بدّ معها من إيماء و إشارة بالجارحة نحو المومأ إليه ، والمشار نحوه، والقديم سبحانه لا جارحة له ، فيصحّ الإيماء والإشارة بها منه؛ فبطل عندهم أن تصحّ المواضعة على اللغة منه ، تقدّست أسماؤه؛ قالوا: ولكن يجوز أن ينقل الله اللغـة التى قد وقع التواضع بين عباده عليها ، بأن يقول: الذى كنتم تعبّرون عنه بكذا عبّروا عنه بكذا، والذى (كنتم تسمّونه)[2] كذا ينبغى أن تسمّوه كذا[3] ؛ وجواز هذا منه — سبحانه — كجوازه من عباده . ومن هذا الذى فى الأصـوات ما يتعاطاه النـاس الآن من[4] مخالفة الأشكال، فى حروف المعجم ؛ كالصورة[5] التى توضع للعمّيات[6] ، والتراجم[6]؛ وعلى ذلك أيضـا اختلفت أقلام ذوى

(١) كذا فى الأصـول . والواجب أن يقـال : « متواضعا عليـه » ، وفى المزهر ١/٥ « متواضعها » وكأنه مصدر ميمى . (٢) كذا فى الأصول عدا ش ففيها « والذى سميتموه » .

(٣) كذا فى أ . وفى ش، ب : «بكذا» . (٤) كذا فى أ . وفى ش، ب : «فى» .

(٥) كذا فى الأصول . وفى المزهر ١/٩ : « كالصور » .

(٦) يريد بالمعميـات ما عمى وألغز فى الرسم والكتابة . وذلك ما يكتب بصورة مصطلح عليها غير الاصطلاح المألوف . ومن أمثلة ذلك أن يكتب الكاف بدل الميم ، والطاء بدل الحاء ، والراء بدل الدال ، فيكتب محمـد : كطكر . وهو ما يعرف فى اصطلاح العصر بالشفرة . والتراجم جمع الترجمة وهو المعمى نفسه ، و يقال له المترجم ؛ كأنه سمى بذلك لمـا أنه يحتاج الى الترجمة والكشف عنه . وقد كان المتقدّمون يعرفون هذا ، وعقد له فى صبح الأعشى بابا طويلا — ص ٢٣١ ج ٩ — ، وذكر أن لابن الدريهم كتابا فيه . وقد نقل عنه قدرا صالحا فى هـذا العلم . وانظر فى فن المعمى بوجه عام الخزانة ١١٣/٣٠ وفى نقد النثر ٢٦ : «ومن الظن العيافة والقيافة والزجر والكهانة واستخراج المعمى والمترجم من الكتب» وفيه فى ص ٢٨ : « ألا ترى أنك تظنّ بالترجمة أنها حروف تا ، فإذا أدرتها فى سائر المواضع التى تثبت صورها فيها وامتحنتها فوجدتها مصدّقة لظنك حكمت بصحتها ، و إذا خالفت علمت أن ظنك لم يقع موقعه فأوقعته على غير تلك الحروف إلى أن تصح لك » .

اللغات ؛ كما اختلفت أنفس الأصوات المرتبة على مذاهبهم فى المواضعات . وهذا قول من الظهور على ما تراه . إلا أننى سألت يوما بعض أهله[1] ، فقلت : ما تنكر أن تصحّ المواضعة من الله تعالى ؟ وإن لم يكن ذا جارحة ، بأن يُحدث فى جسم من الأجسام ، خشبةٍ أو غيرها ، إقبالا على شخص من الأشخاص ، وتحريكا لها نحوه ، ويُسمِع فى نَفْس تحريك الخشبة نحو ذلك الشخص صوتا يضعه اسما له[2] ، ويعيد حركة تلك الخشبة نحو ذلك الشخص دَفَعاتٍ ، مع أنه — عزّ اسمه — قادر على أن يُقنع فى تعريفه ذلك بالمرة الواحدة ، فتقوم الخشبة فى هذا الإيماء ، وهذه الإشارة ، مقام جارحة ابن آدم فى الإشارة بها فى المواضعة ؛ وكما أن الإنسان أيضا قد يجوز إذا أراد المواضعة أن يشير بخشبة نحو المراد المتواضع عليه ، فيقيمها فى ذلك مقام يده ، لو أراد الإيماء بها نحوه ؟ فلم يجب عن هذا بأكثر من الاعتراف بوجوبه[3] ، ولم يخرج من جهته شىء أصلا فأحكيَه عنه ؛ وهو عندى وعلى ما تراه الآن لازم لمن قال بامتناع مواضعة القديم تعالى لغة مرتجلة[4] غير ناقلةٍ لسانا إلى لسان . فاعرف ذلك .

وذهب بعضهم إلى أن أصل اللغات كلها إنما هو من الأصوات المسموعات ، كدوىّ الريح ، وحنينِ الرعد ، وخرير الماء ، وشحيج الحمار ، ونعيق الغراب ،

(١) هم المعتزلة . انظر المزهر ص ١٢ ج ١ ، وينسب هذا المذهب الى أبى هاشم الجبائى عبدالسلام ابن محمد من رءوس المعتزلة . وكانت وفاته سنة ٣٢١ . وانظر المزهر ١٠/١

(٢) أى الشخص المراد وضع الاسم له . والشخص : سواد الإنسان وغيره ، والذى يفهم التسمية بالضرورة غير الشخص المسمى .

(٣) العبارة فى المزهر « وهذا عندى على ما تراه الآن لازم » .

(٤) قيد بهذا لأن هذا موضع المنع عند القائلين به ، فهم إنما ينكرون أن يواضع البارئ لغة مرتجلة ، فأما أن يواضع لغة ثابتة من قبل بأن ينقلها الى لغة أخرى فيقول : ما تعبرون عنه بكذا عبروا بكذا فلا شىء فيه كما سبق له .

وصهيل الفرس، ونزيب[1] الظبي ونحو ذلك . ثم ولدت اللغات عن ذلك فيما بعد . وهذا عندى وجه صالح، ومذهب متقبَّل .

واعلم فيما بعد، أننى على تقادم الوقت، دائم التنقير والبحث عن هذا الموضع، فأجد الدواعى والخوالج قويّة التجاذب لى ، مختلفة جهات التغوّل[2] على فكرى . وذلك أننى إذا تأمّلت حال هذه اللغة الشريفة، الكريمة اللطيفة ، وجدت فيها من الحكمة والدقّة ، والإرهاف ، والرقّة ، ما يملك علىّ جانب الفكر، حتى يكاد يطمح به أمام غلوة[3] السحر. فمن ذلك ما نبّه عليه أصحابنا رحمهم الله، ومنه ما حذوته على أمثلتهم، فعرفت بتتابعه وانقياده، و بعد مراميه وآماده، صحّة ما وفّقوا لتقديمه منه . ولطفَ ما أُسعدوا به، وفُرِق لهم عنه . وانضاف إلى ذلك وارد الأخبار المأثورة بأنها من عند الله جل وعزّ ؛ فقوى فى نفسى اعتقاد كونها توفيقا من الله سبحانه، وأنها وحى .

ثم أقول فى ضدّ هذا : كما وقع لأصحابنا ولنا، وتنبهوا وتنبهنا، على تأمل هذه الحكمة الرائعة الباهرة، كذلك لا ننكر أن يكون الله تعالى قد خلق من قبلنا — وإن بعد مداه عنا — من كان ألطف منا أذهانا، وأسرع خواطر وأجرأ جنانا[4] . فأقف بين تين الخلّتين حسيرا، وأكاثرهما فأنكفئ مكثورا. وإن خطر خاطر فيما بعد، يعلّق الكف بإحدى الجهتين، ويكفها[5] عن صاحبتها، قلنا به ، وبالله التوفيق .

---

(١) النزيب : صوت تيس الظباء عند السفاد .

(٢) تغوّل الأمور : اشتباهها وتناكرها .

(٣) الغلوة : الغاية فى سباق الخيل، يريد أنه يدنو من غاية السحر .

(٤) يبدو من هذا أن مذهب ابن جنى فى هذا المبحث الوقف، فتراه لا يجزم بأحد الرأيين : الاصطلاح والتوقيف . وقد صرح بهذا ابن الطيب فى شرح الاقتراح .

(٥) كذا فى ش، والمزهر ١/١٠ . وفى أ : « يفكها » . أى يفصلها عنها . وهذا يرجع إلى المعنى الأوّل .

باب ذكر علل العربيّـة أكلاميّة هى أم فقهيّة ؟[(١)]

اعلم أن علل[(٢)] النحويين — وأعنى بذلك حذّاقهم المتقنين ، لا ألفافهم[(٣)] المستضعَفين — أقرب إلى علل المتكلمين ، منها إلى علل المتفقهين . وذلك أنهم إنما يحيلون على الحسّ ، ويحتجّون فيـه بثقل الحال أو خفّتها على النفس ؛ وليس

٥ كذلك حديث علل الفقه . وذلك أنها إنما هى أعلام ، وأمارات ، لوقوع الأحكام ، ووجوهُ الحكمة فيها خفيّة عنا ، غير بادية الصفحة[(٤)] لنا ؛ ألا ترى أن ترتيب مناسك الحج ، وفرائض الطهور ، والصـلاة ، والطلاق ، وغير ذلك ، إنمـا يرجع فى وجوبه إلى ورود الأمر بعمله ، ولا تعرف علة جعل الصلوات فى اليوم والليلة خمسا دون غيرها من العدد ، ولا يعـلم أيضا حال الحكمة والمصلحة فى عدد الركعات ،

١٠ ولا فى اختلاف ما فيها من التسبيح والتـلاوات ؛ إلى غير ذلك مما يطول ذكره ، ولا تَحْلَى[(٥)] النفس بمعرفة السبب الذى كان له ومن أجله ؛ وليس كذلك علل النحويين . وسأذكر طرفا من ذلك لتصحّ الحال به .

---

(١) لـمـا كان هم أبى الفتح فى هذا الكتاب إبداء حكمة العرب وسداد مقاصدهم فيما أتوا فى لغتهم ، وكان ذلك بإبداء العلل لسننهم وخططهم فى تأليف لسانهم أخذ نفسـه فى تقوية العلل التى تنسب

١٥ إلى أفعالهم وتحمل عليهم ؛ وهو ما يقوم به النحويون . وكان من دواعى ذلك أن اشتهر بين الناس ضعف علل النحاة ؛ فهذا ابن فارس يقول :

مرّت بنا هيفاء مجدولة   تركية تنمى لـترك
ترنو بطرف فاتر فاتن   أضعف من حجة نحوىّ

انظر وفيات ابن خلكان ص ٣٦ ج ١ فى ترجمة ابن فارس .

٢٠ (٢) كذا فى ش ، ب . وفى أ «علل جلال النحويين» . وفى المطبوعة «عَلَل جل النحويين» .

(٣) الألفاف : القوم يجتمعون من قبائل شتّى ليس أصلهم واحدا ، الواحد لفّ أو لفيف ، وشأن هؤلاء الأخلاط الضعف وعدم استحكام القوّة .

(٤) كذا فى الأصول ماعدا ج ففيها «الصفح» . والصفح والصفحة : الجانب .

(٥) أى لا تظفر ، يقـال : حليت من فلان بخـير : أصبته وأدركته ، ومن ذلك قولهم :

٢٥ ما حليت من هذا الأمر بطائل ، وهو من باب علم .

قال أبو إسحاق[1] فى رفع الفاعل ، ونصب المفعول : إنما فُعِل ذلك للفرق بينهما ، ثم سأل نفسه فقال : فإن قيل : فهلاّ عُكست الحال فكانت فرقا أيضا ؟ قيل : الذى فعلوه أحزم ؛ وذلك أن الفعل لا يكون له أكثر من فاعل واحد ، وقد يكون له مفعولات كثيرة ، فرفع الفاعل لقلته ، ونصب المفعول لكثرته ، وذلك ليقلّ فى كلامهم ما يستثقلون ، ويكثر فى كلامهم ما يستخِفّون[2] . فجرى ذلك فى وجوبه ، ووضوح أمره ، مجرى شكر المنعم ، وذم المسىء فى انطواء الأنفس عليه ، وزوال اختلافها فيه ، ومجرى وجوب طاعة القديم سبحانه ، لما يُعقِبه[3] من إنعامه وغفرانه . ومن ذلك قولهم : إن ياء نحو ميزان ، وميعاد ، انقلبت عن واو ساكنة ؛ لثقل الواو الساكنة بعد الكسرة . وهذا أمر لا لَبْس فى معرفته ، ولا شكّ فى قوة الكُلْفة فى النطق به . وكذلك قلب الياء فى موسر ، وموقن واوا ؛ لسكونها وانضمام ما قبلها . ولا توقف فى ثقل الياء الساكنة بعد الضمة ؛ لأن حالها فى ذلك حال الواو الساكنة بعد الكسرة ؛ وهذا — كما تراه — أمر يدعو الحسُّ إليه ، ويحْدُو[4] طلب الاستخفاف عليه . وإذا كانت الحال المأخوذ بها ، المصير بالقياس إليها ، حسّيّة طبيعية[5] ، فناهيك بها ولا معدل بك عنها . ومن ذلك قولهم فى سيّد ، وميّت ، وطويت طيّا ، وشويت شيّا : إن الواو قلبت ياء لوقوع الياء الساكنة قبلها فى سيّد ، وميّت ، ووقوع الواو الساكنة قبل الياء فى شيّا وطيّا . فهذا

---

(١) هو الزجاج . (٢) يبدو لى أن هذا آخر كلام الزجاج .

(٣) كذا فى الأصول . والظاهر أن هذا حديث عن طاعة القديم ، فكان الواجب أن يقال : لما تعقبه إذا جعل من أعقب ، أو لما يعقبها إذا جعل من عقب ، وكأنه ذهب بالطاعة مذهب الامتثال فذكر ضميرها .

(٤) كذا فى أ ، ج . وفى المطبوعة و ب : «يحلو» ولا معنى لها .

(٥) كذا فى الأصول . والقياس طبعية ، وقد جاء الشذوذ فى السليقية ، ولم يعرف فى الطبيعية .

أمر هذه سبيله أيضا ؛ ألا ترى إلى ثقل اللفظ بِسَيْوِدٍ ومَيْوِتٍ وطوْيا وشوْيا ، وأن سيّدا ، وميّتا ، وطيّا ، وشيّا ، أخفّ على ألسنتهم من اجتماع الياء والواو مع سكون الأول منهما . فإن قلت : فقد جاء عنهم نحو حَيْوة[1] ، وضَيْوَن ، وعوى الكلب عَوْية ، فسنقول في هذا ونظائره ، في باب يلي هذا ، باسم الله . وأشباه هذا كثيرة جدا .

فإن قلت : فقد نجد أيضا في علل الفقه ما يضح[2] أمره ، وتعرف علته ؛ نحو رجم الزاني إذا كان محصنا ، وحدّه إذا كان غير محصن ؛ وذلك لتحصين الفروج ، وارتفاع الشكّ في الأولاد والنسل . وزيد في حدّ المحصَن على غيره لتعاظم جُرْمه ، وجريرته على نفسه . وكذلك إقادة القاتل بمن قتله لحقن الدماء . وكذلك إيجاب الله الحج على مستطيعه ؛ لما في ذلك من تكليف المشقّة ؛ ليستحقّ عليها المثوبة ، وليكون أيضا دُرْبة للناس على الطاعة ، وليشتهر[3] به أيضا حال الإسلام ، ويُدَلّ به على ثباتها واستمرار العمل بها ، فيكون أرسخ له ، وأدعى الى ضمّ نَشْر[4] الدين ، وفَثْءِ[5] كيد المشركين . وكذلك نظائر هذا كثيرة جدا . فقد ترى إلى معرفة أسبابه كمعرفة أسباب ما اشتملت عليه علل الإعراب ، فلم جعلت علل الفقه أخفض رتبة من علل النحو ؟ قيل له : ما كانت هذه حاله من علل الفقه فأمر لم يُستفد من طريق الفقه ، ولا يُخَصّ حديث الفرض والشرع ،

---

(١) حيوة من الأعلام ، والضيون : السنور الذكر .

(٢) هكذا في ش ، أ . وفي ب ، حـ والمطبوعة : «يصح» .

(٣) كذا في ش ، م . وفي أ : «لتشهر» .

(٤) النشر : المنتشر ، يقال : ضم الله نشرك .

(٥) كذا في أ . والفثء : الكسر ، ويقال : فثأ الله عنك الشر ؛ كفه . وفي ب «فتّ» ويقال : فثّ الماء الحارّ بالبارد : كسره وسكّنه ، فهو قريب من الأول .

بل هو قائم فى النفوس قبل ورود الشريعة به؛ ألا ترى أن الجاهلية الجهلاء كانت تحصّن فروج مفارشها ، وإذا شكّ الرجل منهم فى بعض ولده لم يُلحقه به ، خُلُقا قادت إليه الأَنَفة والطبيعة ، ولم يقتضه نصّ ولا شريعة . وكذلك قول الله تعالى « وإنْ أحَدٌ مِن المشركين آستجارك فأجِرْه » قد كان هذا من أظهر شيء معهم ، وأكثره فى استعمالهم ، أعنى حفظهم للجار ، ومدافعتهم عن الذِّمار[1] ، فكأن الشريعة إنما وردت فيما هذه حاله بما كان معلوما معمولا به ، حتى إنها لو لم ترد بإيجابه ، لما أخلّ ذلك بحاله ، لاستمرار الكافّة على فعاله . فما هذه صورته من عللهم جارٍ مجرى علل النحويين . ولكن ليت شعرى من أين يعلم وجه المصلحة فى جعل الفجر ركعتين ، والظهر والعصر أربعا أربعا ، والمغرب ثلاثا ، والعشاء الآخِرة أربعا ؟ ومن أين يعلم علة ترتيب الأذان على ما هو عليه ؟ وكيف تعرف علة تنزيل مناسك الحج على صورتها ، ومطّرِد العمل بها ؟ ونحو هذا كثير جدّا . ولست تجد شيئا مما علّل به القوم وجوه الإعراب إلا والنفس تقبله ، والحسّ منطوٍ على الاعتراف به؛ ألا ترى أن عوارض ما يوجد فى هذه اللغة شيء سبق وقت الشرع ، وفُزِع فى التحاكم فيه إلى بديهة الطبع؛ فجميع علل النحو إذًا مواطئة للطباع ، وعلل الفقه لا ينقاد جميعها هذا الانقياد . فهذا فرق .

سؤال [قوىّ][2] : فإن قلت : فقد نجد فى اللغة أشياء كثيرة غير محصاة ولا محصّلة ، لا نعرف لها سببا ، ولا نجد إلى الإحاطة بعللها مذهبا . فمن ذلك إهمال ما أهمل ، وليس فى القياس ما يدعو إلى إهماله ؛ وهذا أوسع من أن يحوج إلى ذكر طرف

---

(١) الذمار — بزنة كتاب — : ما لزمك حفظه مما يتعلق بك .

(٢) زيادة فى أ . وقد جاء هذا الوصف فى المطبوعة ، ش ، ب بجانب « فرق » وسقط فيها فى هذا الموضع .

منه؛ ومنه الاقتصار فى بعض الأصول على بعض المُثُل ، ولا نعلم قياسا يدعو إلى تركه ؛ نحو امتناعهم أن يأتوا فى الرباعى بمثال فَعْلُلٍ أو فُعْلِل ، أو فَعَلّ أو فِعِلّ ، أو فُعُلّ ، ونحو ذلك . وكذلك اقتصارهم فى الخماسىّ على الأمثلة الأربعة دون غيرها مما تجوّزه القسمة . ومنه أن عدلوا فُعَلا عن فاعل ، فى أحرف محفوظة . وهى ثُعَل ، وزُحَل ، وغُدَر ، وعمر ، وزُفَر ، وجُشَم ، وقُثَم ، وما يقلّ تعداده . ولم يعدلوا فى نحو مالك ، وحاتم ، وخالد ، وغير ذلك ، فيقولوا : مُلَك ولا حُتَم ، ولا خُلَد . ولسنا نعرف سببا أوجب هذا العدل فى هذه الأسماء التى أرينا كها ، دون غيرها ؛ فإن كنت تعرفه فهاته .

فإن قلت : إن العدل ضَرْب من التصرف ، وفيه إخراج للأصل عن بابه إلى الفرع ؛ وما كانت هذه حاله أقنع منه البعض ولم يجب أن يشيع فى الكل .

قيل : فهبنا سلّمنا ذلك لك تسليم نظر ، فمن لك بالإجابة عن قولنا : فهلّا جاء هذا العدل فى حاتم ، ومالك ، وخالد ، وصالح ، ونحوها ؛ دون ثاعل ، وزاحل ، وغادر ، وعامر ، وزافر ، وجاشم ، وقاثم ؟ ألك ههنا نَفَق فتسلكه ، أو مُرتفق[1] فتتورّكه ؟ وهل غيرُ أن تخلد إلى حَيرة الإجبال[2] ، وتخمد نار الفكر حالا على حال ! ولهذا ألف نظير ، بل ألوف كثيرة ندع الإطالة بأيسر اليسير منها .

وبعد فقد صحّ ووضح أن الشريعة إنما جاءت من عند الله تعالى ؛ ومعلوم أنه سبحانه لا يفعل شيئا إلّا ووجه المصلحة والحكمة قائم فيه ، وإن خفيت عنا

---

(١) المرتفق : المتكأ ، « فتتورّكه » : تعتمد عليه ، والأصل فى هذا أن يقال : تورّك عليه ؛ وضع وركه عليه .

(٢) الإجبال : الانقطاع ، يقال : أجبل الشاعر ؛ صعب عليه القول ، لا يتهيأ له سبيله . وأصل هذا أنه يقال : أجبل الحافر ؛ انتهى إلى صلابة وجبل فلا يصيب ماء . وقد ضبط فى المطبوعة : « الأجبال » بفتح الهمزة ، ولا معنى لهذا هنا .

أغراضه ومعانيه ، وليست كذلك حال هـذه اللغة ؛ ألا ترى الى قوة تنازع أهل الشريعة[1] فيها ، وكثرة الخلاف فى مباديها ، ولا تقطع فيهـا بيقين ، ولا مَن الواضع لها ، ولا كيف وجه الحكمة فى كثير ممـا أريناه آنِفـا من حالها ، وما هـذه سبيله لا يبلغ شأو ما عرف الآمر به — سبحانه وجلّ جلاله — وشهدت النفوس ، واطّردت المقاييس على أنه أحكم الحاكمين سبحانه . انقضى السؤال .

قيل : لعمرى إن هـذه أسئلة[2] ، تلزم مَن نَصَب نفسه لِمَـا نصبنا أنفسنا من هذا الموقف له . وههنا أيضا من السؤالات أضعاف هـذه المُورَدة ، وأكثرُ من أضعاف ذلك ، ومن أضعاف أضعافه ؛ غير أنه لا ينبغى أن يُعطَى[3] فيها باليد . بل يجب أن ينعَم الفكر فيهـا ، ويكاس[4] فى الإجابة عنهـا . فأوّل ذلك أنا لسنا ندّعى أن علل أهل العربية فى سَمْت العلل الكلامية ألبتة ، بل ندّعى أنها أقرب إليها من العلل الفقهيّة ، وإذا[5] حكّمنا بديهــة العقل ، وترافعنا إلى الطبيعة والحسّ ، فقد وفّينا الصنعة حقّها ، وربأنا بهـا أفرَع[6] مشارفها . وقد قال سيبويه[7] : وليس شىء ممـا[8] يُضطرون اليــه ، إلا وهم يحاولون به وجها . وهـذا أصل يدعو الى[9] البحث عن

---

(١) كذا فى الأصول . والمناسب للسياق : أهل العربية . وقد أبقيته لأنه قـد يريد أن مباحث أصول العربية تولاها أهل الشريعة ، فقد تكلم الشافعى فى سعة العربية وأنه لا يحيط بها إلا نبىّ ، وكذا غيره من الفقهاء . (٢) تبعت فى هذا الرسم ش ؛ وفى أ ، ب : «أسولة» ، وهو جمع سوال ، لغة فى سؤال كما فى اللسان . (٣) يقال : أعطى بيده إذا انقاد ؛ كما فى الأساس . وفى اللسان : أعطى البعير إذا انقاد ولم يستصعب . (٤) أى يتحرى الكيس ، وهو الخفــة والتوقد والفطنة ؛ وقد كاس الرجل ، يكيس ، وهو كيس وكيس ؛ بتشديد الياء وتخفيفها . (٥) كذا فى الأصول ما عدا حـ ففيها : «إذ» . (٦) المشارف : الأعالى ، وأفرع : أعلى ، وربأ الجبل : علاه .

(٧) انظر الكتاب ص ١٣ ج ١ ، والعبارة فيه : « وليس شىء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجها » . (٨) كذا فى أ ، حـ . وفى المطبوعة ، ب ، ش : «فيما» .

(٩) هكذا فى الأصول ما عدا حـ ففيها « على » . وفيه تضمين « يدعو » معنى يحث .

علل ما استُكرِهوا عليه؛ نعم ويأخذ بيدك الى ما وراء ذلك، فتستضىء به وتستمدّ التنبُّه[1] على الأسباب المطلوبات منه. ونحن نجيب عما مضى، ونورد معه، وفى أثنائه ما يستعان به، ويُفزَع فيما يدخل من الشُبَه إليه، بمشيئة الله وتوفيقه.

أمّا إهمال ما أهمل، مما تحتمله قسمة التركيب فى بعض الأصول المتصوّرة، أو المستعملة[2]، فأكثره متروك للاستثقال، وبقيّته ملحَقة به، ومقفّاة على إثره. فمن ذلك ما رفض استعماله لتقارب حروفه؛ نحو سصْ[3]، وطسْ، وظثْ، وثظْ، وضشْ، وشضْ؛ وهذا حديث واضح لنفور الحس عنه، والمشقة على النفس[4] لتكلفه. وكذلك نحو قج، وجق، وكق، وقك، وكج، وجك. وكذلك حروف الحلق: هى من الائتلاف أبعد؛ لتقارب مخارجها[5] عن معظم الحروف، أعنى حروف الفم. فإن جمع بين اثنين منها قدّم الأقوى على الأضعف؛ نحو أهل، وأحد، وأخ، وعهد، وعهْر؛ وكذلك متى تقارب الحرفان لم يجمع بينهما، إلا بتقديم الأقوى منهما؛ نحو أُرُل[6]، ووتِد، ووطد. يدل على أن الراء أقوى من اللام أن القطع عليها أقوى من القطع على اللام. وكأن ضعف اللام إنما أتاها لما تُشَرَّبه من الغُنّة عند الوقوف عليها، ولذلك[7] لا تكاد تعتاص[8] اللام، وقد ترى إلى كثرة اللُثغة فى الراء فى الكلام، وكذلك الطاء، والتاء: هما أقوى من الدال؛ وذلك لأن

---

(١) كذا فى معظم الأصول. وفى ش: «التنبيه». (٢) فى ش: «والمستعملة».

(٣) كذا وردت هذه الكلمات فى نسخة ب ساكنة الحرف الثانى. وفى ش بالفتح.

(٤) فى ج: «ومشقة النفس فى تكلفه».

(٥) كأنه ضمّن «تقارب» معنى الامتياز والتباعد فعداه بعن.

(٦) أرل — بضمتين — جبل بأرض غطفان. وفى ج: «ورل» وهو حيوان كالضب.

(٧) كذا فى ج. وفى بقية الأصول: «كذلك». وما أثبته أجود.

(٨) كذا فى أ، ب. وهو الصواب. وفى بقية الأصول: «تعتاض»، وهو تحريف.

جرس الصوت بالتاء، والطاء، عند الوقوف عليهما أقوى منه وأظهر عند الوقوف على الدال . وأنا أُرى[1] أنهم إنما[2] يقدّمون الأقوى من المتقاربين، من قِبَل أن جمع المتقاربين يثقل على النفس، فلما اعتزموا النطق بهما قدّموا أقواهما، لأمرين : أحدهما أن رتبة الأقوى أبدا أسبق وأعلى ؛ والآخر أنهم إنما يقدّمون الأثقل ويؤخّرون الأخفّ من قِبَل أن المتكلم فى أوّل نطقه أقوى نَفَسا[3] ، وأظهر نشاطا، فقدّم أثقل الحرفين ، وهو على أجمل الحالين ، كما رفعوا المبتدأ لتقدّمه ، فأعربوه بأثقل الحركات وهى الضمة ، وكما رفعوا الفاعل لتقدمه، ونصبوا المفعول لتأخّره، فإنّ هذا أحد ما يحتجّ به فى المبتدأ، والفاعل . فهذا واضح كما تراه .

وأما ما رفِض أن يستعمل وليس فيه إلا ما استعمل من أصله فعنه السؤال، وبه الاشتغال . وإن أنصفت نفسك فيما يرد عليك فيه حليت به وأنِقتَ[4] له، وإن تحاميت الإنصاف، وسلكت سبيل الانحراف، فذاك إليك، ولكن جنايته عليك .

« جواب[5] قوى » : اعلم أن الجواب عن هذا الباب تابع لما قبله، وكالمحمول على حكمه . وذلك أن الأصول ثلاثة : ثلاثى ، ورباعى ، وخماسى . فأكثرها استعمالا، وأعدلها تركيبا، الثلاثى . وذلك لأنه حرف يبتدأ به، وحرف يُحشى به، وحرف يوقف عليه . وليس اعتدال الثلاثى لقلة حروفه حسب ؛ لوكان كذلك لكان الثنائى أكثر منه ؛ لأنه أقل حروفا، وليس الأمر كذلك ؛ ألا ترى أن جميع ما جاء من ذوات الحرفين جزء لا قدر له فيما جاء من ذوات الثلاثة ؛ نحو من، وفى، وعن، وهل، وقد، وبل، وكم ، ومَن ، وإذ، وصه، ومه . ولو شئت

---

(١) هذا الضبط بالبناء للمفعول عن ا . ومعناه : أظنّ . (٢) سقط هذا اللفظ فى ش .

(٣) ضبط فى ج : « نفسا » ، بفتح الفاء، وما أثبته أجود . (٤) أنق للشىء ، وبه : أعجب به وسرّ . (٥) سقط هذان اللفظان « جواب قوى » فى ش وب ، وأثبت فى ا .

لأثبتُّ جميع ذلك فى هذه الورقة . والثلاثى عاريا من الزيادة، وملتبسا بها ، ممـا يبعـد تداركه ، وتُتعب الإحاطة به . فإذا ثبت ذلك عرفت منـه ، وبه أنّ ذوات الثلاثة لم تتمكن فى الاستعمال لقلة عددها حسب؛ ألا ترى إلى قلة الثنائى؛ وأقلُّ منـه ما جاء على حرف واحد؛ كحرف العطف، وفائه ، وهمزة الاستفهام ، ولام الابتـداء والجزّ ، والأمر ، وكاف رأيتك ، وهاء رأيته . وجميعُ ذلك دون باب كم ، وعن ، وصه . فتمكُّن الثلاثى إنمـا هو لقلة حروفه ، لعمرى ، ولشىء آخر ، وهو حجز الحشو الذى هو عينـه ، بين فائه ، ولامه ، وذلك لتباينهمـا ، ولتعادِى[1] حاليهما ؛ ألا ترى أن المُبتدأ[2] لا يكون إلا متحركا ، وأن الموقوف عليـه لا يكون إلا ساكنا ؛ فلما تنافرت حالاهما وسّطوا العين حاجزا بينهما، لئلا يفجئوا الحسّ بضدّ ما كان آخذا فيه، ومنصبا[3] إليه .

فإن قلت : فإنّ ذلك الحرف الفاصل لمـا ذكرت بين الأوّل والآخر — وهو العين — لا يخلو أن يكون ساكنا ، أو متحركا . فإن كان ساكنا فقـد فَصَلت[4] عن حركة الفاء إلى سكونه ، وهذا هو الذى قدّمت ذكر الكراهة له ؛ وإن كان متحركا فقد فصلت عن حركته إلى سكون اللام الموقوف عليها ، وتلك حال ما قبـله فى انتقاض حال الأوّل بمـا يليه من بعده .

فالجواب أنّ عين الثلاثى إذا كانت متحرّكة، والفاء قبلها كذلك فتوالت الحركتان، حدث هناك لتواليهما ضرب من الملال لها ، فاستُروح حينئذ الى السكون ، فصار ما فى الثنائى من سرعة الانتقاض (معيفا مأبيّا)[5]، فى الثلاثى خفيفا مرضيّا، وأيضا

---

(١) يقال : تعادى ما بين الرجلين : اختلف . (٢) يريد الحرف الأوّل المبدوء به .

(٣) فى ش : « منتصبا » . وفى ج : « منصبا نحوه » .

(٤) أى خرجت . يقال : فصل عن البلد ، ومن البلد : خرج منه .

(٥) حالان من قوله « ما فى الثنائى » فأما خبر صار فهو قوله : « خفيفا مرضيا » ولو كانت العبارة : فصار ما كان فى الثنائى الخ لكانت أدنى إلى الإفهام وأنأى عن اللبس .

فإن المتحرك حشوا ليس كالمتحرك أوّلا، أولا ترى إلى صحة جواز تخفيف الهمزة حشوا، وامتناع جواز تخفيفها أوّلا، وإذا اختلفت أحوال الحروف حسن التأليف، وأما إن كانت عين الثلاثى ساكنة فحديثها غيرُ هـذا . وذلك أن العين إذا كانت ساكنة فليس سكونها كسكون اللام . وسأوضح لك حقيقة ذلك ، لتعجب من لطف غموضه . وذلك أن الحرف الساكن ليست حاله إذا أدرجته(١) إلى ما بعده كحاله لو وقفت عليه . وذلك لأن من الحروف حروفا(٢) إذا وقفت عليها لحقها صُويت مّا من بعدها، فإذا أدرجتها إلى ما بعدها ضعف ذلك الصويت، وتضاءل للحسّ، نحو قولك، اِح، اِص، اِث، اِف، اِخ(٣)، اِك(٤) . فإذا قلت : يحرد، و يصبر و يسلم(٥)، و يثرد، و يفتح، و يخرج، خفى ذلك الصويت وقلّ، وخفّ ما كان له من الجَرْس عند الوقوف عليه . وقد تقدّم(٦) سيبويه فى هذا المعنى بما هو معلوم واضح . وسبب ذلك عندى أنك إذا وقفت عليه ولم تتطاول إلى النطق بحرف آخر من بعده تلبثت عليه، ولم تسرع الانتقال عنه، فقدرت بتلك اللُّبثة(٧)، على إتباع ذلك الصوت إيّاه . فأمّا إذا تأهّبت للنطق بما بعده، وتهيّأت له، ونشّمت(٨) فيه، فقد

---

(١) أى وصلته ، و إدراج الحرف وصله ؛ من الإدراج وهـو الطىّ واللف ؛ فكأنك إذا وصلت الحرف فقد طويته ولم تنشره وتبرزه . والدرج فى ذلك كالإدراج .

(٢) يريد حروف الهمس . و يقول ابن جنى فى « أعلاط العرب » من هـذا الكتاب فى الحديث عن الحاء : « فضـلا عن أن يعلم أنهـا من الحروف المهموسة ، وأن الصوت يلحقها فى حال سكونها والوقف عليها ما لا يلحقها فى حال حركتها أو إدراجها فى حال سكونها فى نحو بحر ووحر » .

(٣) كذا جعلتها مهملة وفى بعض الأصول : « اج » بالمعجمة . وفى بعضها الحرف غير واضح وهو لا يوافق التمثيل الآتى ، والجيم حرف مجهور شديد لا يلحقه صويت .

(٤) كذا فى ب ، ش . وفى أ : « اِح » .

(٥) يلاحظ فى التمثيل أنه أتى بيسلم ولم يذكر « اس » ، ولم يمثل لما فيه الكاف .

(٦) أى سبق . وفى المطبوعة : « قول سيبويه » .

(٧) هى التوقف .

(٨) نشم فى الشىء : ابتدأ فيه .

حال ذلك بينك وبين الوقفة التى يتمكن فيها من إشباع ذلك الصويت، فيستهلكُ إدراجُك إيّاه طَرَفًا من الصوت الذى كان الوقف يقرّه عليه ويسوغك إمدادك إياه به .

ونحوٌ من هذا ما يحكى أن رجلا من العرب بايع[1] أن يشرب عُلْبة لبن ولا يتنحنح ؛ فلمّا شرب بعضه كدّه الأمر ، فقال : كبش أملح . فقيل له : ما هذا ؟ تنحنحت . فقال : من تنحنح، فلا أفلح . فنطق بالحاءات كلها سواكنَ غير متحرّكة ؛ ليكون ما يتبعها من ذلك الصويت عونا له على ما كدّه وتكاءده[2] . فإذا ثبت بذلك أن الحرف الساكن حاله فى إدراجه ، مخالفة لحاله فى الوقوف عليه ، صارع ذلك الساكن المحشوُّ به المتحرّكَ ؛ لما ذكرناه من إدراجه ؛ لأن أصل الإدراج للتحرّك إذ كانت الحركة سببا له ، وعونا عليه ؛ ألا ترى أن حركته تنتقصه ما يتبعه من ذلك الصويت ، نحو قولك صبر، وسلم . فحركة الحرف تسلبه الصوت الذى يُسعفه الوقفُ به ؛ كما أن تأهبك للنطق بما بعده يستهلك بعضَه . فأقوى أحوال ذلك الصويت عندك أن تقف عليه[3]، فتقول : اص . فإن أنت أدرجته انتقصته بعضه، فقلت : آصبر؛ فإن أنت حركته اخترمت الصوت البتّة ، وذلك قولك صبر . فحركة ذلك الحرف تسلبه ذلك الصوت البتة، والوقوفُ عليه يمكّنه فيه، وإدراج الساكن يُبَقِّى عليه بعضه . فعلمت بذلك مفارقة حال الساكن المحشوّ به ، لحال أول الحرف وآخره ، فصار الساكن المتوسّط لما ذكرنا كأنه لا ساكن ولا متحرّك ، وتلك حال تخالف حالى ما قبله وما بعده ،

---

(١) أى عاهد وعاقد . والقصة فى أذكياء ابن الجوزىّ فى باب المنقول عن العرب وعلماء العربية ، وفى سر الصناعة فى حرف العين . (٢) يقال : تكاءده الأمر : شق عليه .

(٣) فى ش : « عند أن تقف » .

وهو الغرض الذى أريد منـه ، وجىء به من أجله ؛ لأنه[١] لا يبلغ حركة ما قبله ، فيجفوَ تتابعُ المتحرِّكين ، ولا سكونَ ما بعده ، فيفجأَ[٢] بسكونه المتحركَ الذى قبله ، فينقُضَ عليه جهته وسَمْته . فتلك إذا ثلاث أحوال متعادية لثلاثة أحرف متتالية ؛ فكما يحسن تألّف الحروف المتفاوتة كذلك يحسن تتابع الأحوال المتغايرة على اعتدال وقرب ، لا على إيغال فى البعد . لذلك[٣] كان مثال فَعْل أعدل الأبنية ؛ حتى كثر وشاع وانتشر . وذلك أن فتحة الفاء ، وسكون العين ، وإسكان[٤] اللام ، أحوال مع اختلافها متقاربة ؛ ألا ترى إلى مضارعة الفتحة للسكون فى أشياء . منها أن كل واحد منهما يُهرَب إليه مما هو أثقل منه ؛ نحو قولك فى جمع فُعْلة وفِعْلة : فُعُلات ، بضم العين نحو غرفات ، وفِعِلات بكسرها نحو كسرات ، ثم يستثقل توالى الضمتين والكسرتين ، فيهرب عنهما تارة إلى الفتح ، فتقول : غُرَفات ، وكِسَرات ، وأخرى إلى السكون[٥] فتقول : غُرْفات ، وكِسْرات . أفلا تراهم كيف سوّوا بين الفتحة والسكون فى العدول[٦] عن الضمة ، والكسرة إليهما . ومنها أنهم يقولون فى تكسير ما كان من فَعْل ساكن العين وهى واو على فِعال ، بقلب الواو ياء ؛ نحو : حوض ، وحياض ، وثوب ، وثياب . فإذا كانت واو واحده متحرّكة صحّت فى هذا المثال

---

(١) فى الأصول : « إلا أنه » ، وهو لا يتفق مع السياق . (٢) كذا فى الأصول الخطية ، وفى المطبوعة : « فيجفأ » ، وهو تحريف . (٣) كذا فى حـ . وفى بقية الأصول : « كذلك » . (٤) يريد إسكان اللام فى حال الوقف . والعبارة فى حـ : «لأن فتحة الفاء وسكون العين فى الدرج واللام فى الوقف أحوال مع اختلافها متقاربة » . (٥) المعروف أن السكون فى غرفات وكسرات هو الأصل ، والضم والكسر جاءا من إتباع العين حركة الفاء ، فليس السكون معدولا إليه حتى يكون كالفتح فى هذا الباب ، ولكنّ أبا الفتح قد يكون له وجه مقبول فى هذه النظرة ؛ فإن الضم والكسر هما الكثير فى هذا الباب حتى عادا كأنهما الأصل . وانظر فى هذا المبحث الكتاب حـ ٢ ص ١٨١ (٦) فى ش : العدل .

من التكسير؛ نحو: طويل، وطوال. فإذا كانت العين من الواحد مفتوحة اعتلّت[1] في هذا المثال؛ كاعتلال الساكن؛ نحو: جواد، وجياد. بجرت واو جواد مجرى واو ثوب. فقد ترى إلى مضارعة الساكن للمفتوح. وإذا كان الساكن من حيث أرينا كالمفتوح كان بالمسكّن أشبه[2]. فلذلك كان مثال فَعْل أخفّ، وأكثر من غيره؛ لأنه إذا كان مع تقارب أحواله مختلفها، كان أمثل من التقارب بغير خلاف، أو الاتفاق البتة والاشتباه. ومما يدلك على أن الساكن إذا أدرج ليست له حال الموقوف عليه أنك قد تجمع في الوقف بين الساكنين؛ نحو: بكر، وعمرو؛ فلو كانت حال سكون كاف بكر كحال سكون رائه، لما جاز أن تجمع بينهما؛ من حيث كان الوقف للسكون على الكاف كحاله لو لم يكن بعده شيء. فكان يلزمك حينئذ أن تبتدئ بالراء ساكنة، والابتداء بالساكن ليس في هذه اللغة العربية. لا بل دل ذلك على أن كاف بكر لم تتمكن في السكون تمكّن ما يوقف عليه، ولا يتطاول[3] إلى ما وراءه. ويزيد في بيان ذلك أنك تقول في الوقف النفْس، فتجد السين أتمّ صوتا من الفاء، فإن قلبت فقلت: النّسْف وجدت الفاء أتمّ صوتا، وليس هنا أمر يصرف هذا إليه، ولا[4] يجوز حمله عليه، إلا زيادة الصوت عند الوقوف على الحرف ألْبتّة. وهذا برهان ملحق بالهندسي في الوضوح والبيان.

---

(١) لا يريد أبو الفتح أن هذا الاعتلال مذهبه القياس والاطراد، إذ كان لا يجرى إلا على شذوذ؛ فجياد من الشاذ الذي يوقف عنده، وإنما رام ابن جني تعليل هذا الشاذ وذكر مأتاه في العربية. ويرى بعض النحويين أن جيادا جمع جيد ليخرج من الشذوذ.

(٢) أي إن الساكن المدرج تجاذبه الشبه بالمفتوح وبالمسكن الموقوف عليه، ولكنه أقرب بالضرورة إلى الأخير من الأول.

(٣) هذا عطف على قوله «يوقف عليه» فإن الموقوف عليه يحبس ولا يتطلع إلى ما بعده.

(٤) «لا» هنا زائدة كما تزاد في قولك: ما جاء زيد ولا عمرو.

فقد وضح إذًا بما أوردناه وجه خفّة الثلاثىّ من الكلام، و إذا كان كذلك فذوات الأربعة مستثقلة غير متمكّنة تمكّن الثلاثى؛ لأنه إذا كان الثلاثىّ أخفّ وأمكن من الثنائى — على قلة حروفه — فلا محالة أنه أخفّ وأمكن من الرباعى لكثرة حروفه . ثم لا شكّ فيما بعد، فى ثقل الخماسى، وقوّة الكُلْفة به . فإذا كان كذلك ثقل عليهم مع تناهيه، وطوله، أن يستعملوا فى الأصل الواحد جميع ما ينقسم إليه به[1] جهات تركيبه . ذلك أن الثلاثىّ يتركب منه ستة أصول؛ نحو : جَعَل[2]، جَلَع، عَجَل، عَلَج، لَجَع، لَعَج. والرباعى يتركب منه أربعة وعشرون أصلا؛ وذلك أنك تضرب الأربعة فى التراكيب التى خرجت[3] عن الثلاثى وهى ستة؛ فيكون ذلك أربعة وعشرين تركيبا، المستعمل منها قليل، وهى[4] : عقرب، وبرقع، وعرقب، وعبقر، و إن جاء منه غير هذه الأحرف فعسى أن يكون ذلك، والباقى كله مهمل. و إذا كان الرباعىّ مع قربه من الثلاثىّ إنما استعمل منه الأقل النَّزْر، فما ظنك بالخماسىّ على طوله وتقاصر الفعل الذى هو مئِنّة[5] من التصريف والتنقّل عنه . فلذلك قلّ الخماسى أصلا . نعم ثم لا تجد أصلا مما ركّب منه قد تُصرِّف فيه بتغيير نظمه ونَضْده، كما تصرف فى باب عقرب[6]، [وبِرْقِع][7]، وبُرْقُع؛ ألا ترى أنك لا تجد شيئا من نحو سفرجل قالوا فيه سرفجل ولا نحو ذلك، مع أن تقليبه يبلغ به مائة وعشرين أصلا، ثم لم يستعمل من جميع ذلك

(١) فى ش : «عليه» . (٢) ضبطت هذه الكلمات بالتحريك على ما تضبط المواد اللغوية . وضبطت فى الأصول بفتح الفاء وسكون العين على حدّ المصادر .

(٣) أى نشأت منه وتحققت فيه . (٤) ذكر هذا على أنه مثال، كما لا يخفى .

(٥) أى مكان للتصريف وخليق به . وفى حديث ابن مسعود : « إن طول الصلاة وقصر الخطبة مئنة من فقه الرجل » . وكل شىء دل على شىء فهو مئنة له . (٦) العبارة فى المزهر جـ١ ص١٤٥ بعد « باب عقرب » : « بعبقر وعرقب و برقع » . و برقع — بكسر الأول والثالث — : السماء السابعة .

(٧) زيادة من أ .

إلا سفرجل وحده . فأما قول بعضهم زبردج، فقَلْبٌ لحق الكلمة ضرورةً في بعض[1] الشعر ولا يقاس . فدلّ ذلك على استكراههم ذوات الخمسة لإفراط طولها ، فأوجبت الحالُ الإقلال منها ، وقبض اللسان عن النطق بها ، إلا فيما قلّ ونزُر ؛ ولما كانت ذوات الأربعة تليها ، وتجاوز أعدل الأصول — وهو الثلاثيّ — إليها ، مسّها بقربها منها قِلّةُ التصرف فيها ؛ غير أنها في ذلك أحسن حالا من ذوات الخمسة ؛ لأنها أدنى إلى الثلاثة منها . فكان التصرّف فيها دون تصرف الثلاثي، وفوق تصرف الخماسيّ. ثم إنهم لما أمسّوا الرباعيّ طَرَفا صالحا من إهمال أصوله ، وإعدام حال التمكن في تصرفه ، تخطّوا بذلك إلى إهمال بعض الثلاثيّ ، لا من أجل جفاء[2] تركّبه بتقاربه ؛ نحو سص، وصس ؛ ولكن من قِبل أنهم حذَوه على الرباعيّ ؛ كما حذَوا الرباعيّ على الخماسيّ ؛ ألا ترى أن لجع لم يترك استعماله لثقله من حيث كانت اللام أخت الراء والنون، وقد قالوا نجع فيه ، ورجع عنه ، واللام أخت الحرفين ، وقد أهملت في باب اللجع ؛ فدلّ على أن ذلك ليس للاستثقال ، وثبت أنه لما ذكرناه من إخلالهم ببعض أصول الثلاثي ؛ لئلا يخلو هذا الأصل من ضرب من الإجماد[3] له ، مع شِياعه واطّراده في الأصلين اللذين فوقه؛ كما أنهم لم يخلوا ذوات الخمسة من بعض التصرف فيها ، وذلك ما استعملوه من تحقيرها ، وتكسيرها ، وترخيمها ؛ نحو قولك في تحقير سفرجل : سُفَيْرِج، وفي تكسيره :

---

(١) أي في زبرجد . وفي شعر محدث لأحد أدباء شنقيط :

عليها سموط من محال ملوب من التبر أو من لؤلؤ وزبردج

وانظر الوسيط في تاريخ أدباء شنقيط ٩٧

(٢) كذا في أ . وفي ش وب ، والمطبوعة : «خفاء» ، وما هنا أجود .

(٣) أي جعله جامدا غير متصرف . وفي القاموس : «وجمد حق وجب وأجمدته» فأخذه ابن جني واستعمله هذا الاستعمال .

سفارج، وفى ترخيمه — علما — يا سَفَرْجُ أقبل،[1] وكما[2] أنهم لما أعربوا المضارع لشبهه باسم الفاعل تخطّوا ذاك أيضا إلى أن شبّهوا الماضى بالمضارع، فبنوه على الحركة؛ لتكون له مزيّة على ما لا نسبة بينه وبين المضارع، أعنى مثال أمر المواجَه[3]. فاسم الفاعل فى هذه القضية كالخماسىّ، والمضارع كالرباعىّ، والماضى كالثلاثىّ. وكذلك أيضا الحرف فى استحقاقه البناء كالخماسى فى استكراههم إيّاه، والمضمرُ فى إلحاقهم إياه ببنائه، كالرباعىّ فى إقلالهم تصرّفه، والمنادى المفرد المعرفة فى إلحاقه فى البناء بالمضمر كالثلاثىّ فى منع بعضه التصرف، وإهماله ألبتّة، ولهذا التنزيل نظائر كثيرة. فأمّا[4] قوله:

* مالَ إلى أرطاةِ حِقْفٍ فالْطَجَعْ *

فإنه ليس بأصل، إنما أبدلت الضاد من اضطجع لاما؛ فاعرفه.

فقد عرفت إذا أنّ ما أهمل من الثلاثىّ لغير قبح التأليف[5]، نحو ضثّ، وثضّ[6]، وثذّ، وذثّ، إنما هو لأن محله من الرباعى محل الرباعى من الخماسى؛ فأتاه ذلك القدر من الجمود، من حيث ذكرنا؛ كما أتى الخماسىَّ ما فيه من التصرف فى التكسير، والتحقير، والترخيم، من حيث كان محلّه من الرباعى محلّ الرباعىّ من الثلاثىّ. وهذا عادة للعرب مألوفة، وسنة مسلوكة: إذا أعطوا شيئا من شىء حكما مّا قابلوا ذلك بأن يعطوا المأخوذ منه حكما من أحكام صاحبه؛ عمارة لبينهما، وتتميما للشبه الجامع لهما. وعليه باب ما لا ينصرف؛ ألا تراهم لما شبّهوا الاسم بالفعل فلم يصرفوه؛ كذلك شبهوا الفعل بالاسم فأعربوه.

---

(١) هذه الكلمة ساقطة فى ا. (٢) كذا فى ا، ب. وفى ش: «فكما». (٣) ضبطت هذه الكلمة فى نسخة ا بكسر الجيم؛ وهو تحريف. لأن المراد: أمر المخاطب الذى يواجه بالخطاب.

(٤) هذا متصل بإهمال «لجع» المفهوم مما سبق، فقد يتوهم أن «الطجع» فى البيت هى «لجع» مع الطاء المبدلة من تاء الافتعال، فدفع هذا بما ذكر. وسيرد هذا الرجز بعد. (٥) فى ش، ى، هـ: «التألف». (٦) هكذا وردت هذه الكلمات فى نسخة ش بالتشديد. وفى نسخة ا بالإسكان.

وإذ قد ثبت ما أردناه : من أن الثلاثى فى الإهمال محمول على حكم الرباعى فيه ، لقربه من الخماسى، بقى علينا أن نورد العِلّة التى لها استعمل بعض الأصول من الثلاثى، والرباعى، والخماسى، دون بعض، وقد كانت الحال فى الجميع متساوية . والجواب عنه ما أذكره .

٥ اعلم أن واضع اللغة لمّا أراد صوغها ، وترتيب أحوالها ، هجم بفكره على جميعها ، ورأى بعين تصوّره وجوه جملها[1] وتفاصيلها ، وعلم أنه لا بدّ من رفض ما شنُع تألّفه منها ، نحو هع ، وقج ، وكق ، فنفاه عن نفسه ، ولم يُمِرّه بشىء من لفظه ، وعلِم أيضا أن ما طال وأملّ بكثرة حروفه لا يمكن فيه من التصرف ما أمكن فى أعدل الأصول وأخفّها ، وهو الثلاثى . وذلك أن التصرف فى الأصل

١٠ وإن دعا إليه قياس — وهو الاتساع به فى الأسماء، والأفعال، والحروف — فإن هناك من وجه آخر ناهيا عنه ، وموحِشا منه ، وهو أن فى نقل الأصل إلى أصل آخر نحو صبر ، وبصر ، وصرب[2] ، وربص[2] ، صورة الإعلال ، نحو قولهم « ما أطيبه وأيطبه » « واضمحلّ وامضحلّ » « وقِسِىّ وأينُق » وقوله :

* مَرْوَانُ مَرْوَانُ أخُو اليَوْمِ اليَمِى[3] *

١٥ وهذا كله إعلال لهذه الكلم وما جرى مجراها . فلمّا كان انتقالهم من أصل إلى أصل ، نحو صبر ، وبصر ، مشابها للإعلال ، من حيث ذكرنا ، كان من هذا الوجه كالعاذر لهم فى الامتناع من استيفاءِ جميع ما تحتمله قسمة التركيب فى الأصول . فلما كان الأمر كذلك ، واقتضت الصورة رفض البعض، واستعمال

---

(١) ضبط فى أ : جملها — بفتح فسكون — ، وهو مصدر جمل الشىء : جمعه .

٢٠ (٢) كذا فى أ؛ وفى سائر الأصول « ضرب وربط » ، والعبارة فى المزهر ١ / ١٤٦ كما فى أ .

(٣) « فاليمى » قلب اليوم . وسيشرح أبو الفتح هذا الرجز وما فيه فى أواخر هذا الجزء فى « باب فى الأصلين يتقاربان فى التركيب بالتقديم والتأخير » . وانظر الكتاب (ج ٢ ص ٣٧٩) .

البعض ، وكانت الأصول ومواد الكلم مُعرِضة[1] لهم ، وعارضة أنفسها على تخيرهم ، جرت لذلك [عندهم][2] مَجرى مال مُلْقًى بين يدى صاحبه ، وقد أجمع إنفاق[3] بعضه دون بعضه ، فميز رديئه وزائفه ، فنفاه ألبتة ، كما نفوا عنهم تركيب ما قبح تأليفه ، ثم ضرب بيده إلى ما أطف[4] له من عُرْض جيده ، فتناوله للحاجة إليه ، وترك البعض ؛ لأنه لم يُرد استيعاب جميع ما بين يديه منه ؛ لما قدمنا ذكره ؛ وهو يرى أنه لو أخذ ما ترك ، مكان أخْذ[5] ما أخذ ، لأغنى عن صاحبه ، ولأدّى فى الحاجة إليه تأديته ؛ ألا ترى أنهم لو استعملوا الْجَع[6] مكان نجع ، لقام مقامه ، وأغنى مغناه . ثم لا أدفع أيضا أن تكون فى بعض ذلك أغراض لهم ، عدلوا إليه لها ، ومن أجلها ؛ فإن كثيرا من هذه اللغة وجدْته مضاهيا بأجراس حروفه أصوات الأفعال التى عبر بها عنها[7] ؛ ألا تراهم قالوا قضم فى اليابس ، وخضم فى الرّطْب ؛ ذلك لقوة القاف وضعف الخاء ، فجعلوا الصوت الأقوى للفعل الأقوى ، والصوت الأضعف للفعل الأضعف . وكذلك قالوا : صرّ الجندب ، فكرروا الراء لما هناك من استطالة صوته ، وقالوا : صرصر البازى ، فقطّعوه ؛ لما هناك من تقطيع صوته ، وسمّوا الغراب غاق حكاية لصوته ، والبط بطّا ، حكاية لأصواتها ،

---

(١) أى ظاهرة لهم ميسرة ، يقال : أعرض لك الظبى : أمكنك من عرضه وجانبه تصيده . وفى المطبوعة و أ ضبط معرصة بتشديد الراء على صيغة المفعول . وما أثبته أجود .

(٢) زيادة فى ش ، ى ، هـ . (٣) كذا فى ش ، ب . وفى المطبوعة ، أ : « اتفاق » وهو لا يناسب السياق . (٤) أطف : دنا وقرب .

(٥) العبارة فى المزهر ١/٤٦ : « مكان ما أخذ » .

(٦) كذا فى ش ، ى ، هـ . وفى أ ، ب : « الجع » بسكون الجيم ، وفى جـ : « الجع » بفتح الجيم .

(٧) كذا فى جـ . والضمير فى « بها » لأجراس الحروف أو للكثير من اللغة باعتبار وقوعه على كلمات والضمير فى عنها للأفعال . وفى أ ، ب ، وش : « بها عنه » ، والعبارة مقلوبة ؛ والوجه : « به عنها » ، والضمير المذكر للكثير من اللغة ، وضمير المؤنث للأفعال .

وقالوا : « قطّ الشيء » إذا قطعه عَرْضا « وقدّه » إذا قطعه طُولا ؛ وذلك لأن منقطَع الطاء أقصر مُدّة من منقطع الدال . وكذلك قالوا : « مدّ الحبل » « ومتّ إليه بقرابة » فجعلوا الدال — لأنها مجهورة — لما فيه علاج ، وجعلوا التاء — لأنها مهموسة — لما لا علاج فيه ، وقالوا : الخَذَأ — بالهمزة — فى ضعف النفْس ، والخَذَا — غير مهموز — فى استرخاء الأُذُن ؛ [يقال](1) : أُذُنٌ خذواء ، وآذان خُذْو ، ومعلوم أن الواو لا تبلغ قوة الهمزة . فجعلوا الواو — لضعفها — للعيب فى الأذن ، والهمزة — لقوتها — للعيب فى النفْس ؛ من حيث كان عيب النفس أفحش من عيب الأذن . وسنستقصى هذا الموضع — فإنه عظيم شريف — فى باب نفرده به .

نعم ؛ وقد يمكن أن تكون أسباب التسمية تخفى علينا لبعدها فى الزمان عنا ؛ ألا ترى إلى قول سيبويه : « أو لعلّ(2) الأول وصل إليه علم لم يصل إلى الآخِر » ، يعنى أن يكون الأول الحاضر شاهَد الحال ، فعرف السبب الذى له ومن أجله ما(3) وقعت عليه التسمية ، والآخِر — لبعده عن الحال — لم يعرف السبب للتسمية ؛ ألا ترى إلى قولهم للإنسان إذا رفع صوته : قد رفع عقيرته ، فلو ذهبت تشتق هذا ، لأن تجمع بين معنى الصوت ، وبين معنى « ع ق ر » لبعد عنك وتعسّفت . وأصله أن رجلا قطعت إحدى رجليه ، فرفعها ووضعها على الأخرى ، ثم صرخ بأرفع صوته ، فقال الناس : رفع عقيرته . وهذا مما ألزمه أبو بكر(4) أبا إسحاق(4)

(١) زيادة فى حـ . (٢) كذا فى ش ، ب . وفى ا : « لأنّ » .

(٣) ما هنا زائدة ، ويجوز أن تكون مصدرية . (٤) أبو بكر هو ابن السراج ، وأبو إسحق هو الزجاج ، وكلاهما تلميذ المبرد . وكان الزجاج مسرفا فى الاشتقاق وابن السراج مقتصدا فيه .

فقبله منه ، ولم يردده . والكلام هنا أطول من هذا ، لكن هـذا مَقَادُه[1] ، فأعلِق يدك بمـا ذكرناه : من أنـ سبب إهمال ما أهمل إنما هو لضرب من ضروب الاستخفاف ؛ لكن كيف ؟ ومن أين ؟ فقد تراه على ما أوضحناه . فهذا الجواب عن إهمالهم ما أهملوه، من محتمِل القسمة لوجوه التراكيب، فاْعرفه، ولا تستطِله ؛ فإن هذا الكتاب ليس مبنيّا على حديث وجوه الإعراب؛ وإنما هو مقام القول على أوائل أصول هـذا الكلام ، وكيف بدئ و إلام نُحِي . وهو كتاب يتساهم ذوو النظر : من المتكلّمين ، والفقهاء ، والمتفلسفين، والنحاة ، والكُتّاب ، والمتأدّبين التأمّل له ، والبحث عن مستودَعه ، فقد وجب أن يخاطب كل إنسان منهم بمـا يعتاده ، ويأنس به ؛ ليكون له سهم منه ، وحِصّة فيـه ! وأما ما أورده السائل فى أوّل هذا السؤال، الذى نحن منه على سمتِ الجواب، من علة امتناعهم من تحميل[2] الأصل الذى استعملوا بعض مُثُله ورفضهم[3] بعضا، نحو امتناعهم أن يأتوا فى الرباعى بمثال فِعْلُلٍ، وفَعْلِلٍ، وفُعْلَلٍ[4] — فى غير قول أبى الحسن — بجوابه نحو من الذى قدّمناه : من تحاميهم فيه الاستثقال ، وذلك أنهم كما حَمَوا أنفسهم من استيعاب جميع ما تحتمله قسمة تراكيب الأصـول ، من حيث قدّمنا وأرينا ، كذلك أيضا توقّفوا عن استيفاء جميع تراكيب الأصول؛ من حيث كان انتقالك فى الأصـل الواحد رباعيّا كان، أو خماسيّا، من مثال إلى مثال، فى النقص والاختلال، كانتقالك فى المـادّة الواحدة من تركيب إلى تركيب، أعنى به حال التقديم والتأخير، لكن

---

(١) أى وجه قوده والسير به ، يريد أن هذا مذهبه وسبيله . وهو هكذا فى أ ، ب . وفى ش : « مماده » . (٢) كذا فى الأصول ، وأظهر من هذا فى المقام : « تكميل » ، وكأنه يريد تحميله كل الوجوه المحتملة فيه باستعمالها . (٣) كذا فى الأصول ، وأصرح من هـذا لو قال : « رفضوا » . (٤) يثبت أبو الحسن الأخفش من أبنية الرباعى فعللا كجخدب ، ولا يرى ذلك جمهرة النحاة .

الثلاثىّ[1] جاء فيه بخفّته جميعُ ما تحتمله القسمة، وهى الاثنا عشر مثالا ، إلّا مثالا واحدا فإنه رفض أيضا لما نحن عليه من حديث الاستثقال ؛ وهو فِعُل ؛ وذلك لخروجهم فيه من كسر إلى ضمّ . وكذلك ما امتنعوا من بنائه فى الرباعى — وهو فِعْلُل — هو لاستكراههم الخروج من كسر إلى ضمّ ، وإن كان بينهما حاجز لأنه ساكن ، فضعف لسكونه عن الاعتداد به حاجزا ؛ على أن بعضهم حكى زِئْبُر[2]، وضِئْبُل[2]، وخِرْفُع[2]، وحكيت عن بعض البصريين « إصْبُع » وهذه ألفاظ شاذّة، لا تعقد بابا، ولا يتخذ مثلها قياسا . وحكى بعض الكوفيين ما رأيته مِذْستّ، وهذا أسهل — وإن كان لا حاجز بين الكسر والضم — من حيث كانت الضمّة غير لازمة، لأنّ الوقف يستهلكها، ولأنها أيضا من الشذوذ بحيث لا يعقد عليها بابٌ[3].

فإن قلت : فما بالهم كثر عنهم باب فُعُل ، نحو عنق ، وطُنُب ، وقلّ عنهم باب فِعِل ، نحو إبل وإطِل مع أن الضمة أثقل من الكسرة ؟ فالجواب عنه من موضعين : أحدهما أن سيبويه قال : « واعلم[4] أنه قد يقلّ الشىء فى كلامهم، وغيره

---

(١) هكذا فى ا . وفى ش و ب : « جار » ، وقد يكون الأصل : « جاز » .

(٢) الزئبر : هو ما يعلو الثوب الجديد ، و يقال له : شوك الثوب ، والضئبل : الداهية ، والخرفع : القطن . والألفاظ الثلاثة اللغة الشائعة فيها أن تكون على فعلل (بكسر الأوّل والثالث) كزبرج ، وورد فى الخرفع أن جاءت على خرفع (بضم الأوّل والثالث) كبرثن .

(٣) ثبت لفظ « باب » فى ش و جـ . وسقط فى ا ، ب .

(٤) اعتمدت فى هذا على ما فى جـ . وفى ا : « واعلم أنه قد... و يقل الشىء الخ » ، وفى ش ، ب : « واعلم أنه ... و يقل الشىء الخ » . والسبب فى هذا الاختلاف أن عبارة الكتاب طويلة ولو ساقها كلها لأورد ما ليس من قصده ، ففى جـ أورد ما يعنيه من عبارة سيبويه بالمعنى ، وفى النسخ الأخرى أورد صدر عبارة سيبويه « واعلم أنه قد » أو « واعلم أنه » وترك بياضا لما ليس من همه ثم أورد ما يعنيه . على أنه أورده أيضا بمعناه . وعبارة الكتاب التى تتفق مع مراده هى : « وقد يقل ما هو أخف مما يستعملون كراهيـة ذلك أيضا » وهو يريد بقوله كراهية ذلك كراهية أن يكثر فى كلامهم ما يستثقلون ، وقد سبقت فى كلامه . وانظر الكتاب ج ٢ ص ٤٠٤ .

أثقل منه ، كل ذلك لئلا يكثر فى كلامهم ما يستثقلون » فهـذا قول ، والآخر أن الضمّة وإن كانت أثقل من الكسرة ، فإنها أقوى منها ؛ وقد يُحتمل للقـوّة ما لا يحتمل للضعف ؛ ألا ترى إلى احتمال الهمزة مع ثقلها للحركات ، وعجز الألف عن احتمالهن ، وإن كانت خفيفة لضعفها ، وقوّة الهمزة . وإنما ضعفت الكسرة عن الضمة لقرب الياء من الألف ، وبعد الواو عنها .

ومن حديث الاستثقال والاستخفاف أنك لا تجد فى الثنائىّ — على قلة حروفه — ما أوّله مضموم ، إلا القليل ؛ وإنما عامّته على الفتح ، نحو هل ، وبل ، وقد ، وأن ، وعن ، وكم ، ومن ، وفى المعتلّ أو ، ولو ، وكى ، وأىْ ، أو على الكسر ، نحو إن ، ومن ، وإذ . وفى المعتل إى ، وفى ، وهى . ولا يعرف الضم فى هذا النحو إلا قليلا ؛ قالوا : هو ، وأما هم فمحذوفة من همو ، كما أن مذ محذوفة من منذ . وأما هُوْ من نحو قولك : رأيتهو ، وكلمتهو ، فليس شيئا ، لأن هـذه ضمة مشبعة فى الوصل ؛ ألا تراها يستهلكها الوقف ، وواو هو فى الضمير المنفصل ثابتة فى الوقف والوصل . فأما قوله :

فبيناه يشرى رحـله قال قائل : لمن جمـل رِخـو الملاط نجيبُ [(1)]

فللضرورة ، والتشبيه للضمير المنفصل بالضمير المتصل فى عصاه وقناه . فإن قلت : فقد قال [(2)] :

* أعِنّى على برقٍ أريك وميضهو *

فوقف بالواو ، وليست اللفظة قافيـة ، وقد قدّمت أن هذه المدّة مستهلَكة فى حال الوقف ، قيل : هذه اللفظة وإن لم تكن قافية ، فيكونَ البيت بها مقفّى ، أو مصرّعا ،

(١) انظر البيت فى الخزانة ص ٣٩٦ ج ٢ طبعة بولاق .

(٢) هو امرؤ القيس فى المعلقة .

فإن العرب قد تقف على العَرُوض نحوا من وقوفها على الضرب ، أعنى مخالفة ذلك لوقف[1] الكلام المنثور غير الموزون ؛ ألا ترى إلى قوله أيضا :

* فأضحى يسحّ الماء حول كتيفتن *

فوقف بالتنوين خلافا على الوقف[2] فى غير الشعر . فإن قلت : فأقصى[3] حال قوله «كتيفتن» — إذ ليست قافية — أن تجرى مجرى القافية فى الوقف عليها ، وأنت ترى الرواة أكثرهم على إطلاق هذه القصيدة ونحوها بحرف اللين للوصل ، نحو قوله : ومنزلى ، وحوملى ، وشمألى ، ومحملى ، فقوله «كتيفتن» ليس على وقف الكلام ولا وقف القافية ، قيل : الأمر على ما ذكرت من خلافه له ؛ غير أن هذا أيضا أمر يخصّ المنظوم دون المنثور ؛ لاستمرار ذلك عنهم ؛ ألا ترى إلى قوله[4] :

أنّى آهتديتِ لتسليم على دِمَنِنْ ... بالغَمْر غيّرهن الأعصر الأولو[5]

وقوله[6] :

كأن حُدُوج المالكية غُدْوَتَنْ ... خلايا سفِين بالنواصف من دَدِى

وقوله :

فمضى وقدّمها وكانت عادتن ... منه إذا هى عرّدت إقدامها[7]

---

(١) كذا فى ش و ب ، وفى ا : «لوقوف» . (٢) كذا فى ش و ب ، وفى ا : «الوقوف» .

(٣) كذا فى ا ، جـ . وفى ش و ب : «فأقصى» . (٤) هو القطامى فى قصيدته التى مطلعها :

إنا محيوك فاسلم أيها الطلل ... وإن بليت وإن طالت بك الطيل

والبيت الشاهد يلى هذا البيت ، وهو يخاطب فيه نفسه ، فجائز أن يكون بكسر التاء فى « اهتديت » وبالضم والفتح ، وضبط فى ا بفتح التاء ، وفى ش بكسرها . والغمر : اسم موضع .

(٥) كتب العروض والضرب فى هذه الأبيات على مقتضى الرسم العروضى ، ورسم التنوين نونا ، ورسم الوصل ، وهذا على ما فى ا . وفى ش و ب : جرى الرسم فيها على الرسم المألوف .

(٦) هو طرفة فى معلقته . (٧) هذا البيت قائله لبيد فى معلقته . وهو ساقط فى ا .

وقـــوله[1] :

فوالله لا أنسى قتيـــلا رُزئتهو بجانب قَوْسَى ما مشيت على الأرض[2]

وفيهـا :

ولم أدر من ألقى عليـه رداء هـو على أنه قد سُلّ عن ماجد مَحْض[3]

وأمثاله كثير . كل ذلك الوقوف على عَرُوضه مخالف للوقوف على ضربه ، ومخالف أيضا لوقوف الكلام غيرِ الشعر . ولم يذكر أحد من أصحابنا هـذا الموضع فى علم القوافى . وقد كان يجب أن يذكر ولا يهمل .

(رجع) وكذلك جميع ما جاء من الكلم على حرف واحد : عامته على الفتح ، إلا الأقلّ ؛ وذلك نحو همـزة الاستفهام ، وواو العطف ، وفائه ، ولام الابتـداء وكاف التشبيه وغير ذلك . وقليل منه مكسور ، كباء الإضافة[4] ولامها[4] ، ولام الأمر ، ولو عرِى ذلك من المعنى الذى اضطره إلى الكسر لـما كان إلّا مفتوحا ، ولا نجد فى الحروف المنفردة ذوات المعـانى ما جاء مضموما ، هربا من ثقل الضـمة . فأمّا نحو قولك[5] : أُقتل ، أُدخل ، أُستقِصى عليه ، فأمره[6] غير معتدّ ؛ إذ كانت هـذه الهمزة إنمـا يُتبلّغ بها فى حال الابتـداء ، ثم يسقطها الإدراج الذى عليـه مدار الكلام ومتصرفه[7] .

(١) هو أبو خراش الهذلى . والقتيل أخوه عروة . وانظر فى القصة معجم البلدان فى «قوسى» .

(٢) ضبط فى الأصول «قوسى» بضم القاف ، والذى فى المعاجم فتحها . وهو اسم موضع بالسراة .

(٣) فى أ و ياقوت : «سوى» ومعنى هذا أن فى البيت روايتين .

(٤) كذا فى ش ، ب . وفى أ : « لامه » . ولام الإضافة هى لام الجـر وكذا باء الإضافة ، وحروف الجر يقال لها حروف الإضافة ؛ لأنها تضيف معانى الأفعال إلى الأسماء . وانظر الكتاب ٢٠٩/١

(٥) سقط فى ش ، ب . (٦) فى ش ، ب : «فأمر» . (٧) فى ش : «منصرفه» .

فإن قلت : ومن أين يعلم أن العرب قد راعت هذا الأمر واستشفته[١]، وعُنيت بأحواله وتتبعته، حتى تحامت هذه المواضع التحامى الذى نسبته إليها، وزعمته مُرَادا لها؟ وما أنكرت أن يكون القوم أجفى طباعا، وأيبس طينا، من أن يصلوا من النظر إلى هذا القدر اللطيف الدقيق ، الذى لا يصح لذى الرقة والدقة منا أن يتصوّره إلا بعد أن تُوضح له أنحاؤه، بل أن تُشَرّح له أعضاؤه ؟

قيل له : هيهات ! ما أبعدك عن تصوّر أحوالهم ، و بعد أغراضهم ولطف أسرارهم ، حتى كأنك لم ترهم وقد ضايقوا أنفسهم ، وخففوا عن ألسنتهم ، بأن اختلسوا الحركات اختلاسا ، وأخفَوها فلم يمكّنوها فى أماكن كثيرة ولم يشبعوها ؛ ألا ترى إلى قراءة أبى عمرو « مالك لا تأمننا على يوسف »[٢] مختلِسا ، لا محققا ؛ وكذلك قوله عزوجل : « أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى » مخفًى لامستوفى ، وكذلك قوله عزّ وجلّ : «فَتُوبُوا إِلَى بَارِئِكُمْ» مختلِسا غير ممكّن كسر الهمزة ، حتى دعا ذلك مَن لطف عليه تحصيل اللفظ، إلى أن ادّعى أن أبا عمرو كان يسكّن الهمزة ، والذى رواه صاحب الكتاب[٣] اختلاس هذه الحركة ، لا حذفها البتة ، وهو أضبط لهذا الأمر من غيره من القرّاء الذين رَووه ساكنا. ولم يُؤْتَ القوم فى ذلك

---

(١) استشف الشىء : نظر ما وراءه . واستشف الكتاب : تأمله .

(٢) كذا فى أ بقافين . وفى ش كما فى المطبوعة : « مخففا » بفاءين . وما فى ب أقرب إلى ما فى ش .

(٣) يريد سيبويه . وانظر كتابه ص ٢٩٧ ج ٢ ، وهذا الذى رواه صاحب الكتاب رواه القُرّاء أيضا ، ورووا مع هذا الإسكان . وممن روى الإسكان أبو محمد اليزيدى ، وهو من هو فى القراءة والبصر بالعربية . ومثل أبى محمد ما كان ليرمى بإساءة السمع ، وقد روى أدق من هذا وأصنع من أبى عمرو ؛ فقد ذكر أن أبا عمرو كان يشمّ الهاء من يهدى وانظاه من يخصمون شيئا من الفتح ، وهذا من اللطف بمكان . وانظر النشر ٢١٦/٢

من ضعف أمانة[٢]، لكن أُتُوا[١] من ضعف دراية . وأبلغ من هــذا فى المعنى ما رواه من قول الراجز :

مـتى أنامُ لا يؤرقْنى الكَرِى   ليـلا ولا أسمع أجراس المطى

بإشمام القاف من يؤرقنى، ومعلوم أن هذا الإشمام إنما هو للعين لا للأُذن، وليست هناك حركة ألبتة ، ولو كانت فيه حركة لكسرت الوزن ؛ ألا ترى أن الوزن من الرجز ، ولو آعتدّت القــاف متحرّكة لصار من الكامل[٣] . فإذا قنعوا من الحــركة بأن يومئوا إليها بالآلة التى من عادتها أن تستعمل فى النطق بها، من غير أن يخرجوا إلى حسّ السمع شيئا من الحركة ، مشــبعة ولا مختلَسة ، أعنى إعمــالهم الشفتين للإشمام فى المرفوع، بغير صوت يسمع هناك، لم يبق وراء ذلك شىء يستدلّ به على عنايتهم بهذا الأمر؛ ألا ترى[٤] إلى مصارفتهم[٥] أنفسهم فى الحركة على قلتهــا ولطفها، حتى يخرجوها تارة مختلسة غير مشبعة ، وأخرى مُشَمّة للعين لا للأذن . ومما أسكنوا فيه الحرف إسكانا صريحا ما أنشده[٦] من قوله[٧] :

---

(١) يريد أن الإسكان لا وجه له فى العربيــة ، ولو كان القــرّاء على دراية بذلك لتردّدوا فى رواية الإسكان . وقد أفاض العلمــاء فى بيان أن العرب قد تعمد للإسكان تخفيفا ، وأن تسكين المرفوع فى نحو يشعركم لغة لتميم وأسد ، فلا وجه للإنكار من جهة الدراية . وآبن جنى فى الطعن على القراء فى هذا الموطن تابع للبرد قبله . وهذه نزعة جانبهما فيها الإنصاف . وانظر المرجع السابق . (٢) أى صاحب الكتاب . انظر كتابه ص ٤٥٠ ج ١ ؛ والكرى بكسر الراء وهو الكرى بشدّ اليــاء خففها للضرورة وكذلك المطىّ . والكرىّ : مؤجر الدابة للركوب . وضبط فى المطبوعة : « الكرى » بفتح الراء وهو خطأ .

(٣) أى وتوافق الروىّ فى الشطرين آية أنه من الرجز، فإن هذا غير مألوف فى الكامل .

(٤) سقطت هذه العبارة «ألا ترى» فى ش ر ب . وهى مثبتة فى أ . (٥) يقال صارف نفسه : صرفها . يريد انصرافهم عن استيفاء الحركة . (٦) أى سيبويه . وانظر الكتاب ص ٢٩٧ ج ٢

(٧) أى الأقيشر الأسدىّ ـــ وهو المغيرة بن عبد الله ـــ وكان قد سكر فبدت عورته فضحكت منــه امرأته فقال ثلاثة أبيات : هذا البيت، وقبله :

تقول يا شــيخ أما تسـتحى   من شربك الخمر على المكبر!

فقلت لـــو باكرت مشــمولة   صفرا كاون الفــرس الأشقر

وانظر العينى ٤/٥١٦ ، والخزانة ٢/٢٧٩ .

رُحْتِ وفى رجليك ما فيهما　　　وقـد بدا هَنْـكِ من المئزر

بسكون النون ألبتة من «هنك» . وأنشدنا أبو على رحمه الله لجرير :

سـيروا بنى العمّ فالأهواز منزلكم　　　ونهر تِيرَى فلا تعرفْكم العـرب [1]

بسكون فاء تعرفكم ، أنشدنا هذا بالموصل سنة إحدى وأربعين [2] وقد سئل عن

٥ قول الشاعر :

فلمـا تبينْ غِبّ أمرِى وأمرِه　　　وولّت بأعجاز الأمـور صـدور [3]

وقال الراعى :

تأبى قضاعة أن تعرفْ لكم نسبا　　　وآبنـا نزار فأنتم بَيْضة البـلد

وعلى هذا حملوا بيت لبيد :

١٠ تَرّاك أمكـنة إذا لم أرضهـا　　　أو يرتبطْ بعضَ النفوس حِمامُها

وبيتَ الكتاب :

فاليـوم أشرب غير مستحقِبٍ　　　إثمـا من الله ولا واغل [4]

---

(١) «فلا» كذا فى ش وب . وفى ا : «ولا» وانظر المخصص ١٨٨ جـ ١٥ ، وفى ياقوت فى «نهر تيرى» : «ولم» . وانظر فى بنى العم الأغانى ٣/٢٥٧ طبعة الدار ، والسمط ٥٢٧

١٥ (٢) أى بعد الثلاثمائة .

(٣) هذا البيت لنهشل بن حرى ، (بفتح الحاء وتشديد الراء مكسورة فياء مشددة) . ورواه صاحب اللسان فى (غبب) : «فلما رأى أن غب» الخ . وغب فى هذه الرواية فعل . وفى اللسان فى «نأش» ، «أنشد يعقوب لنهشل بن حرّى :

ومولى عصانى واستبدّ بأمره　　　كما لم يطـع فيما أشار قصـير

٢٠ فلما رأى ما غب أمره وأمره　　　وناءت بأعجاز الأمور صدور

تمنى نئيشا أن يكون أطاعنى　　　ويحدث من بعد الأمور أمور

قوله : «تمنى نئيشا» أى تمنى فى الأخير وبعد الفوت أن لو أطاعنى وقد حدثت أمور لا يستدرك بها ما فات أى أطاعنى فى وقت لا تنفعه فيه الطاعة» والبيت من شواهد الكشاف . وانظر حماسة البحترى ٢٧٤

(٤) قائله امرؤ القيس وقد أورده فى الكتاب ص ٢٩٧ ج ٢

وعليه ما أنشده[1] من قوله :

* إذا اعوججن قلت صاحب قوِّم[2] *

واعتراض أبي العباس في هذا الموضع[3] إنما هو ردّ للرواية، وتحكّم على السماع بالشهوة، مجردة[4] من النَّصَفة، ونفسَه ظلم لا من جعله خصمه. وهذا واضح.

ومنه إسكانهم نحو رُسُل، وعَجُز، وعضِد، وظرُف، وكرُم، وعلِم، وكتِف، وكبِد، وعُصِر. واستمرار ذلك في المضموم والمكسور، دون المفتوح، أدلّ دليل — بفصلهم بين الفتحة وأختيها — على ذوقهم الحركات، واستثقالهم بعضها[5] واستخفافهم الآخر[5]. فهل هذا ونحوه إلا لإنعامهم النظر في هذا القدر اليسير، المحتقَر من الأصوات، فكيف بما فوقه من الحروف التوام، بل الكلمة من جملة الكلام.

وأخبرنا أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد القرميسيني[6] عن أبي بكر محمد بن هارون الرُّوياني[7]، عن أبي حاتم سهل بن محمد السجستاني، في كتابه الكبير في القراءات قال :

---

(١) أنشده، أي صاحب الكتاب، وانظر كتابه ص ٢٩٧ ح ٢، وقد اعتمدت في إثبات هذه الصيغة على ج. وفي بقية الأصول : «أنشدوه». (٢) عجزه : * بالدوّ أمثال السفين العوّم * وانظر المرجع السابق. ونسب هذا الرجز السيرافي في «باب ما يحتمل الشعر» إلى أبي نخيلة.

(٣) كذا في الأصول الخطية، وفي المطبوعة : «الموضوع».

(٤) كذا في الأصول الخطية، وفي المطبوعة : «مجردا».

(٥) كذا في ش وب. وفي أ : «بعضا .. آخر».

(٦) نسبة إلى قرميسين : بلد بالعجم. وقد ضبطها صاحب القاموس بكسر القاف، وصاحب معجم البلدان بفتحها. وإبراهيم هذا قد يكون الذي في طبقات القرّاء لابن الجزري. ففيها : «إبراهيم ابن أحمد بن الحسن بن مهران أبو إسحاق القرماسيني» انظر الطبقات ص ٧ ج ١. ويقول ابن جني في مقدّمة كتابه المحتسب عن كتاب أبي حاتم السجستاني في القراءات : «أخبرنا به أبو إسحاق إبراهيم ابن أحمد القرميسيني عن أبي بكر محمد بن هرون الروياني عن أبي حاتم» ومن هذا يبين أن هذين الرجلين كانا من القرّاء.

(٧) هو إمام البصرة في النحو والقراءة واللغة والعروض. قال ابن الجزري : «وأحسبه أول من صنف في القراءات». كانت وفاته سنة ٢٥٥ وانظر طبقات ابن الجزري، رقم ١٤٠٣.

قرأ علىّ أعرابىّ بالحَرَم : « طِيبى لهم وحُسْنُ مآب » فقلت : طُوبَى ، فقال : طِيبَى ، فأعَدْت فقلت : طوبى ، فقال : طيبى؛ فلما طال علىّ قلت : طوطو ، قال : (طى طى)[1] . أفلا ترى إلى هذا الأعرابىّ ، وأنت تعتقده جافيا كزّا ، لادَمِثا ولا طيّعا ، كيف نبا طبعه عن ثقل الواو إلى الياء فلم يؤثّر فيه التلقين ، ولا ثنى طبعه عن التمـاس الخفة هَزٌّ ولا تمرين ، وما ظنـك به إذا خُلّى مع سَوْمه[2] ، وتساند إلى سليقيّته[3] ونَجْره .

وسألت يوما أبا عبد الله محمد بن العسّاف العُقَيلىّ الجُوثى ، التميمىّ — تميم جُوثة[4] — فقلت له : كيف تقول : ضربت أخوك ؟ فقال أقول : ضربت أخاك . فأدرته[5] على الرفع ، فأبى ، وقال : لا أقول : أخوك أبدا . قلت : فكيف تقول ضربنى أخوك ، فرفع . فقلت : ألست زعمت أنك لا تقـول : أخوك أبدا ؟ فقال : أيش هذا ! اختلفت جهتا الكلام . فهل هـذا إلّا أدلّ شىء على تأمّلهم مواقع الكلام ، وإعطـائهم إيّاه فى كل موضع حقّـه ، وحِصّته من الإعراب ، عن مِيزَة[6] ، وعلى بصـيرة ، وأنه ليس استرسالا ولا ترجيما . ولوكان كما توهمه هـذا

---

(١) كتب هكذا بفصل الكلمتين فانه لا يريد تكوين كلمة من هذين المقطعين . وفى هامش أ : « طيطى » .

(٢) أى ترك يفعل كيف يشاء . وأصل ذلك فى المـاشية وهى ترسل فى المرعى ترعى حيث شاءت ، فيقال : خلاها وسومها .

(٣) كذا فى أ . وفى ش و ب : «سليقته» . وكلاهما صحيح . يقال فلان يقرأ بالسليقة و بالسليقية إذا كان يقرأ بطبعه لا عن تعلم . والنجر : الأصل والطبيعة .

(٤) جوثة بضم الجيم وسكون الواو : اسم حى أو موضع نسبت إليـه تميم . وتميم تقرأ بالنصب أى أعنى ، وسمع جرها على حذف المضاف و إبقاء جر المضاف إليه أى صاحب تميم ، وللكوفيين فى الجر توجيه آخر ، وانظر الصبان فى أوّل النسب .

(٥) يقال : أدرت فلانا على الأمر إذا حاولت إلزامه إياه .

(٦) هذا الضبط عن أ . وفى اللسان : مازالشىء ميزا وميزة — بكسر الميم — وميّزه : فصـل بعضه من بعض .

السائل لكثر اختلافه ، وانتشرت جهاته ، ولم تَنْقَدْ مقاييسه . وهذا موضع نفرد له بابا بإذن الله تعالى فيما بعد . وإنما أزيد فى إيضاح هذه الفصول من هذا الكتاب لأنه موضع الغرض : فيه تقرير الأصول ، وإحكام معاقدها ، والتنبيه على شرف هذه اللغة وسداد مصادرها ومواردها ، وبه وبأمثاله تُخرج أضغانها ، وتُبعج أحضانها ، ولا سيّما هذا السمت الذى نحن عليه ، ومُرْزُون[1] إليه ؛ فاعرفه ؛ فإن أحدا لم يتكلّف الكلام على علة إهمال ما أهمل ، واستعمال ما استعمل . وجماع أمر القول فيه ، والاستعانة على إصابة غُرُوره[2] ومطاويه ، لزومك محجّة القول بالاستثقال والاستخفاف ، ولكن كيف ، وعلام ، ومن أين ، فإنه باب يحتاج منك إلى تأنّ ، وفضل بيان وتأتّ . وقد دققت لك بابه ، بل خرقت بك حجابه . ولا تستطل كلامى فى هذا الفصل ، أو تَرَيَنَّ أن المَقْنع فيه كان دون هذا القدر ؛ فإنك إذا راجعته وأنعمت تأمّله علمت أنه مَنْبهة للحِسّ ، مَشْجَعة للنفس .

وأما السؤال عن علة عدل عامر ، وجاشم ، وثاعل ، وتلك الأسماء المحفوظة ، إلى فُعَل : عمر ، وجشم ، وثعل ، وزُحَل ، وغُدَر ، دون أن يكون هذا العدل فى مالك ، وحاتم ، وخالد ، ونحو ذلك ؛ فقد تقدّم الجواب عنه فيما فرط : أنهم لم يُخَصّوا ما هذه سبيله بالحكم دون غيره ، إلا لاعتراضهم طرفا مما أَطَفّ لهم من جملة لغتهم كما عنّ ، وعلى ما اتّجه ، لا لأمر خَصّ هذا دون غيره مما هذه سبيله ؛ وعلى هذه الطريقة ينبغى أن يكون العمل فيما يَرِد عليك من السؤال عما هذه حاله ؛ ولكن لا ينبغى أن تُخلد إليها ، إلا بعد السبر والتأمّل ، والإنعام والتصفّح ؛ فإن

---

(١) مرزون : مستندون ، من أرزيت إلى الله : استندت .

(٢) جمع غر ، وهو موضع تكسر الثوب أو الجلد ، وهو هنا يرادف « مطاويه » . وقد تبعت فى رسم هذه الكلمة أ . وفى ش و ب : « غرره » . وفى المطبوعة : « غيره » .

وجدت عذرا مقطوعا به صرت إليه ، واعتمدته ، وإن تعذر ذلك ، جنحت إلى طريق الاستخفاف والاستثقال ؛ فإنك لا تعدَم هناك مذهبا تسلكه ، ومأمًّا تتورّده . فقد أريتك فى ذلك أشياء : أحدها استثقالهم الحركة التى هى أقل من الحرف ، حتى أفضَوا فى ذلك إلى أن أضعفوها ، واختلسوها ، ثم تجاوزوا ذلك إلى أن انتهكوا حرمتها ، فحذفوها ، ثم ميّلوا[1] بين الحركات فانحَوا على الضمة والكسرة لثقلهما ، وأجمُّوا[2] الفتحة فى غالب الأمر لخفتها ، فهل هذا إلا لقوّة نظرهم ولطف استشفافهم وتصفّحهم .

أنشدنا مرة أبو عبد الله الشجرىّ شعرا لنفسه ، فيه بنو عوف ، فقال له بعض الحاضرين : أتقول : بنو عوفٍ ، أم بنى عوفٍ ؟ شكًّا من السائل فى بنى وبنو ؛ فلم يفهم الشجرىّ ما أراده ، وكان فى ثنايا السائل فضل فَرَق[3] ، فأشبع الصويت الذى يتبع الفاء فى الوقف ؛ فقال الشجرى ، مستنكرا لذلك : لا أقوى فى الكلام على هذا النفخ .

وسألت غلاما من آل المهيّا فصيحا عن لفظة من كلامه لا يحضرنى الآن ذكرها ، فقلت : أكذا ، أم كذا ؟ فقال : «كذا بالنصب ؛ لأنه أخف» ، فجنح إلى الخفة ، وعجبت من هذا مع ذكره النصب بهذا اللفظ . وأظنه استعمل هذه اللفظة لأنها مذكورة عندهم فى الإنشاد الذى يقال له النَّصْب ، مما يتغنّى به الركبان . وسنذكر فيما بعد بابا نفصل فيه بين ما يجوز السؤال عنه مما[4] لا يجوز ذلك فيه بإذن الله .

---

(١) يقال : ميل بين الأمرين : تردّد فيهما أيهما يأخذ . (٢) كذا فى أ ، ب . وفى ش والمطبوعة : «أحموا» . وإجمام الفتحة : تركها ؛ يقال : أجم البئر ، تركها يجتمع ماؤها ، فلا يستق منها . وأحمى لغة فى حمى ؛ يقال : أحمى عرضه : حماه . (٣) الفرق — بالتحريك — : تباعد ما بين الثنيتين ؛ كالفلج . (٤) كذا فى الأصول ، والأسلوب المعروف فى هذا أن يقال : وما لا يجوز .

ومما يدلك على لطف القوم ورقّتهم مع تبذّلهم، وبذاذة ظواهرهم، مدحهم بالسباطة والرشاقة، وذمّهم بضدّها من الغلظة والغباوة[١]، ألا ترى الى قولها[٢]:

فتى قُدّ قدّ السيف لا متآزف ... ولا رهِــل لبّـاته وبآدله

وقول جَميل في خبرٍ له[٣]:

وقد رابني من جعفرٍ أن جعفرا ... يبثُّ هوى ليلى ويشكو هوى جُمْلِ

فلو كنت عُذْريّ الصبابةِ لم تكن ... بطينا وأنساك الهوى كثرة الأكلِ

وقول عمــر:

قليــلًا على ظهر المطيّة ظِــلّه ... سوى ماننى عنــه الرداءُ المحــبّر[٤]

والى الأبيات المحفوظة في ذلك وهي قوله[٥]:

ولقد سريت على الظلامِ بمِغشمٍ ... جَلْدٍ من الفتيانِ غيرِ مثقّــلِ

وأظن هذا الموضع لو جمع لجاء مجلدا عظيما.

---

(١) في ش: «القساوة». (٢) يريد زينب أخت يزيد بن الطثرية — بفتح الطاء والمثلثة — من كلمة لها ترثيه بها. ويقال: البيت للعجير السلولي، يرثى رجلا من بني عمه وهو في الحماسة في شعر العجير ببعض تغيير، والمتآزف من الرجال: القصير، أو الضعيف الجبان. وضبط في ا، ب: متأزّف على متفعل. وهو خطأ. وانظر في المرثية الأمالي ٩٩/٢

(٣) وهو أنه أضاف رجلا وقدّم له طعاما شهيا، فجعل الرجل يحــدّث جميلا عن بنت عمّ له يحبها ويأكل حتى أتى على الطعام، فقال هــذا الشعر. وقد أورد القالي في الذيل ٢٠٧ البيتين ببعض تغيير من غير عزو. وانظر السمط ٩٦ وأورد في الكامل ٩١ ـ ٦: «وأنشدت لأعرابيّ»:

وقد رابني من زهــدم أن زهدما ... يشدّ على خبزي ويبكي على جمــل

فلو كنت عذريّ العلاقة لم تكن ... سمينا وأنساك الهوى كثرة الأكل

(٤) من قصيدته التي مطلعها:

أمن آل نعم أنت غاد فبكر ... غداة غــد أم رائح فمهجــر

وقوله «قليلا» كذا في جـ، والأغاني ٨٢/١ طبعــة الدار، وفي سائر الأصول: «قليــل»، وهو وصف لـ «رجلا» في البيت قبله، وهو:

رأت رجلا أمّا إذا الشمس عارضت ... فيضــحى، وأمّا بالعشيّ فيخصــر

(٥) يريد أبا كبير الهذلي، والبيت من قصيدة له في الحماسة.

وحدّثنى أبو الحسن على بن عمرو عقيب منصرفه من مصر هاربا متعسّفا، قال: أذمّ[1] لنا غلام — أحسبه قال من طيّء — من بادية الشام، وكان نجيبا متيقظا، يكنى أبا الحسين ويخاطب بالأمير؛ فبعدنا عن الماء فى بعض الوقت، فأضرّ ذلك بنا، قال فقال لنا ذلك الغلام: على رِسْلكم فإنى أشمّ رائحة الماء. فأوقفنا[2] بحيث كُنّا، وأجرى فرسه، فتشرف[3] ههنا مستشفّا[4]، ثم عدل عن ذلك الموضع إلى آخر مسترِوحا للماء، ففعل ذلك دَفَعات، ثم غاب عنا شيئا وعاد إلينا، فقال: النجاة والغنيمة، سيروا على اسم الله تعالى؛ فسرنا معه قَدْرا من الأرض صالحا، فأشرف بنا على بئر، فاستقينا وأرْوَينا. ويكفى من ذلك ما حكاه[5] من قول بعضهم لصاحبه: ألاتا، فيقول الآخر مجيبا له: بلى فا، وقولِ الآخر:

* قلنا لها قفى لنا قالت قاف *

ثم تجاوزوا ذلك إلى أن قالوا: «رُبّ إشارة أبلغ مِن عِبارة» نعم وقد يحذفون بعض الكلم استخفافا، حذفا يخِلّ بالبقية، ويعرض لها الشُّبه[6]؛ ألا ترى إلى قول علقمة:

كأن إبرِيقهم ظَبىٌ على شرف مفدّم[7] بِسبا الكتّان ملثوم

---

(١) أى أخذ له الذمة والأمان. وهو هكذا فى أ. وفى بقية الأصول: «إذ مر». ولا معنى له فى هذا الموضع. (٢) ش: «فوقفنا». (٣) تشرف: فتطلع.

(٤) مستشفا: متأملا. (٥) أى سيبويه، وانظر ما تقدّم فى ص ٣٠

(٦) كذا فى ب. وفى أ. «الشبهة».

(٧) المفدّم: الذى على فمه خرقة، وملثوم متلفف بها من تلثم بعمامته إذا شدّها على فمه. و«ملثوم» كذا فى اللسان وهو رواية فى البيت. والرواية الأخرى: «مرثوم». والمرثوم: الذى قدر ثم أنمه وكسر. والبيت من قصيدة مفضلية.

أراد : بسبائب[1] . وقول لبيد :

* درس المنا بمُتالِع فأبانِ *

أراد المنازل . وقول الآخر[2] :

حين ألقت بِقُبَاء بَرْكها   واستحرّ القتل فى عبدِ الأشل[3]

يريد عبد الأشهلِ من الأنصار ، وقول أبى دُوَاد :

يذرين جنـدل حائرٍ لجنوبها   فكأنما تذكى سنابكها الحبا

أى تصيب بالحصى فى جريها جنوبها ، وأراد الحُبَاحِب[4] ، وقال الأخطل :

أمست مَنَاهـا بأرض ما يبلغها   بصاحب الهمّ إلّا الجَسْرة الأُجُدُ[5]

قالوا : يريد منازلها ، ويجوز أن يكون مناها قصدها[6] .

---

(١) واحدها سبيبة ، وهى الشقة البيضاء من الثوب . ويقول ابن سيده فى المخصص ج ١٥ ص ١٦٧ بعد أن أورد عجز بيت علقمة : « قيل : إنه أراد السبائب فحذف ، وهو من شاذ الحذف . وقيل إن السبا هى السبائب ، وليس على الحذف » .

(٢) هو ابن الزبعرى ، كما فى اللسان « مادة برك » . وانظر ترجمته فى الأغانى ج ١٤ ص ١١ .

(٣) من قصيدة قالها فى غزوة أحد وهو يومئذ مشرك يفتخر فيها بهزيمة المسلمين وانتصار قريش . وقبله :

ليت أشياخى ببدر شهدوا   جزع الخزرج من وقع الأسل

وقوله « حين ألقت » يروى « حين حكت » والضمير فيهما للحرب ، والبرك : وسط الصدر أى حين أناخت الحرب فيهم . وانظر السمط ٣٨٧ وسيرة ابن هشام فى غزوة أحد .

(٤) وهو يريد نار الحباحب ، وهى نار ضعيفة ، والحباحب دويبة تطير كالشرارة أضيف إليه النار ، وقيل فيه غير ذلك .   (٥) من قصيدته التى مطلعها :

حلت ضبيرة أمواه العداد وقد   كانت تحل وأدنى دارها ثكد

وقبل البيت :

يا ليت أخت بنى دب يريع بها   صرف النوى فينام العائر السهد

وانظر الديوان ١٦٩

(٦) وأنث الفعل لأن المنى اكتسب التأنيث من المضاف إليه ، على حدّ قولهم : قطعت بعض أصابعه ، أو أن فى « أمست » ضمير من يتحدث عنها ، وجملة « مناها بأرض ... » هى الخبر . وانظر اللسان فى « منا » .

ودع هذا كلّه ، ألم تسمع إلى ماجاءوا به من الأسماء المستفهم بها ، والأسماء المشروط بها ، كيف أغني الحرف الواحد عن الكلام الكثير ، المتناهى فى الأبعاد والطول ؛ فمن ذلك قولك : كم مالك ، ألا ترى أنه قد أغناك ذلك عن قولك : أعشرة مالك ، أم عشرون ، أم ثلاثون ، أم مائة ، أم ألف ، فلو ذهبت تستوعب الأعداد لم تبلغ ذلك أبدا ؛ لأنه غير متناهٍ ؛ فلما قلت : « كم » أغنتك هذه اللفظة الواحدة عن تلك الإطالة غير المحاط بآخرها ، ولا المستدركة . وكذلك أين بيتك ؛ قد أغنتك « أين » عن ذكر الأماكن كلها . وكذلك مَن عندك ؛ قد أغناك هذا عن ذكر الناس كلهم . وكذلك متى تقوم ؛ قد غنِيت بذلك عن ذكر الأزمنة على بُعدها . وعلى هذا بقية الأسماء من نحو : كيف ، وأىّ ، وأيان ، وأنّى . وكذلك الشرط فى قولك : مَن يقم أقم معه ؛ فقد كفاك ذلك من ذكر جميع الناس ، ولولا هو لاحتجت أن تقول : إن يقم زيد أو عمرو أو جعفر أو قاسم ونحو ذلك ، ثم تقف حسيرا مبهورا ، ولمّا[1] تجد إلى غرضك سبيلا . وكذلك بقية أسماء العموم فى غير الإيجاب : نحو أحَد ، وديّار ، وكَتِيع ، وأَرِم ، وبقية الباب . فإذا قلت : هل عندك أحد أغناك ذلك عن أن تقول : هل عندك زيد ، أو عمرو ، أو جعفر ، أو سعيد ، أو صالح ، فتطيل ، ثم تُقصر إقصار المعترف الكليل ، وهذا وغيره أظهر أمرا ، وأبدى صفحة وعنوانا . فجميع ما مضى وما نحن بسبيله ، مما أحضرناه ، أو نبهنا عليه فتركناه ، شاهد بإيثار القوم قوة إيجازهم ، وحذف فضول كلامهم . هذا مع أنهم فى بعض الأحوال قد يمكّنون ويحتاطون ، و ينحطّون فى الشِّق[2] الذى

---

(١) كذا فى ا . وفى ش وب : « لم » .

(٢) فى حـ : « الشىء » . وقوله «ينحطون فى الشق الذى يؤمون» أى يجتهدون فيه ويبذلون فيه وسعهم ؛ من قولهم : انحطت الناقة فى سيرها : أسرعت ، وانحط فى هوى فلان : سارع إلى إرضائه .

يؤمّون ، وذلك فى التوكيد نحو جاء القوم أجمعون، أكتعون، أبصعون، أبتعون[1] ؛ وقد قال جرير :

تزوّد مثـل زاد أبيك فينا   فنعم الزاد زاد أبيـك زادا[2]

فزاد الزاد فى آخر البيت توكيدا لاغير .

وقيل لأبى عمرو : أكانت العرب تطيل ؟ فقال : نعم لتبلغ[3] . قيل : أفكانت توجز؟ قال : نعم ليحفظ[4] عنها .

واعلم أن العرب — مع ما ذكرنا — إلى الإيجاز أميل، وعن الإكثار أبعد . ألا ترى أنها فى حال إطالتها وتكريرها مؤذِنة باستكراه تلك الحال وملالها ، ودالّة على أنها إنما تجشّمتها لِما عناها هناك وأهمّها ؛ فجعلوا تحمّل ما فى ذلك على العلم بقوّة الكُلْفة فيه، دليلا على إحكام الأمر فيما هم عليه .

ووجه ما ذكرناه من ملالتها الإطالة — مع مجيئها بها للضرورة الداعية إليها — أنهم لما أكّدوا فقالوا : أجمعون ، أكتعون، أبصعون ، أبتعون ؛ لم يعيدوا أجمعون آلبتة ، فيكرروها فيقولوا : أجمعون، أجمعون، أجمعون، أجمعون، فعدلوا عن إعادة جميع الحروف إلى البعض، تحاميا — مع الإطالة — لتكرير الحروف كلها .

فإن قيل : فلم آقتصروا على إعادة العين وحدها، دون سائر حروف الكلمة ؟ قيل : لأنها أقوى فى السجعة من الحرفين اللذين قبلها، وذلك أنها لام، فهى قافية، لأنها آخر حروف الأصل، فجىء بها لأنها مَقْطع الأصول، والعمل فى المبالغة والتكرير إنما هو على المقطع، لا على المبدأ، ولا المَحْشَى[5] .

---

(١) كذا فى أ . وفى ش، ب ، جـ سقط هذا اللفظ . (٢) من قصيدة له فى مدح عمر ابن عبد العزيز . وانظر الخزانة ٤/ ١١٠ والديوان ٥٣/١ (٣) كذا فى جـ . وفى أ : «لتبلغ» ، وكتب فوقه «لتؤكد» ويبدو أن هذا تفسير لتبلغ أو إشارة لنسخة أخرى . وفى ش، ب : «لتؤكد» .
(٤) فى ش : «ليخفف» . (٥) «المحشى» : مكان الحشو . ويراد به وسط الكلمة .

ألا ترى أن العناية فى الشعر إنما هى بالقوافى لأنها المقاطع، وفى السجع كمثل ذلك . نعم ، وآخر السجعة والقافية أشرف عندهم من أولها ، والعناية بها أمسّ، والحشد عليها أوفى وأهمّ . وكذلك كلما تطرّف الحرف فى القافية ازدادوا عناية به، ومحافظة على حكمه .

٥ ألا تعلم كيف استجازوا الجمع بين الياء والواو رِدْفين، نحو: سعيد ، وعمود . وكيف استكرهوا اجتماعهما وصلين ، نحو قوله : « الغرابُ الأسودو »[1] مع قوله أو «مغتدى»[1] وقوله فى «غدى»[1] و بقية قوافيها ، وعلة جواز اختلاف الردف وقبح اختلاف الوصل هو حديث التقدم والتأخر لا غير . وقد أحكمنا هذا الموضع فى كتابنا المعرب — وهو تفسير قوافى أبى الحسن — بما أغنى عن إعادته هنا .

١٠ فلذلك جاءوا لمّا كرهوا إعادة جميع حروف أجمعين بقافيتها ، وهى العين ؛ لأنها أشهر حروفها ؛ إذ كانت مقطعا لها . فأما الواو والنون فزائدتان لا يعتدّان[2] لحذفهما فى أجمع وجُمَع ، وأيضا فلأن الواو قد تترك فيه إلى الياء، نحو أجمعون وأجمعين . وأيضا لثبات النون تارة وحذفها أخرى ، فى غير هذا الموضع ، فلذلك لم يُعتدّا مقطعا .

---

١٥ (١) من قصيدة النابغة التى أولها :

أمِنَ آلِ ميّة رائح أو مغتدِ ... عجلان ذا زاد وغير مزوّد

و يقول فيها :

زعم البوارح أن رحلتنا غدا ... و بذاك خبرنا الغراب الأسود

لا مرحبا بغدٍ ولا أهلا به ... إن كان تفريق الأحبة فى غد

(٢) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « لايعتد بحذفهما » وهذا غير ظاهر المعنى ، وما أثبته هو الصحيح ، و يقرأ يعتدّان بالبناء للفعول ، أى لايحسبان ؛ يقال : عدّه واعتده فى معنى واحد . و يقرأ أيضا بالبناء للفاعل ؛ يقال : عدّه فاعتدّ . وفى ج : « ولم يعتدوا بالواو والنون لزيادتهما وسقوطهما فى أجمع وجمع » وهى ظاهرة .

فإن قلت : إن هذه النون إنما تحذف مع الإضافة، وهذه الأسماء التوابع، نحو « أجمعين و بابه » ممـا لم تسمع إضافته فالنون فيها ثابتة على كل حال ، فهلّا اقتصر عليها ، وقُفّيت الكلم كلّها بها .

قيل : إنها[1] وإن لم يضف هذا الضرب من الأسماء، فإن إضافة هـذا القبيل من الكلم فى غير هـذا الموضع مطّردة منقادة؛ نحـو : مسلموك، وضاربو زيد، وشاتمو جعفر ، فلما كان الأكثر فيما جمـع بالواو والنون إنما هو جواز إضافته حمل الأقل فى ذلك عليه ، وألحق فى الحكم به .

فأما قولهم : أخذ المـال بأجمعه ؛ فليس أجمع هـذا هو أجمع من قولهم : جاء الجيش أجمع ، وأكلت الرغيف أجمـع ؛ من قِبَل أن أجمع هـذا الذى يؤكّد به ، لا يتنكّر[2] هـو ولا ما يتبعه أبدا ؛ نحو أكتع ، وجميع هـذا الباب؛ واذا لم يجز تنكيره كان من الإضافة أبعد ؛ إذ لا سبيل الى إضافة اسم إلا بعد تنكيره وتصوّره كذلك . ولهذا لم يأت عنهم شيء من إضافـة أسماء الإشارة، ولا الأسماء المضمرة؛ إذ ليس فيها ما ينكّر . و يؤكد ذلك عندك أنهم قد قالوا فى هذا المعنى : جاء القوم بأجمُعهم (بضم الميم) فكما أن هذه غير تلك لا محالة ، فكذلك المفتوحة المـيم هى غير تلك . وهذا واضح .

و ينبغى أن تكون «أجمع» هذه المضمومة العين[3] جمعا مكسّرا، لا واحدا مفردا؛ من حيث كان هذا المثال مما يخصّ التكسير دون الإفراد ، و إذا كان كذلك فيجب أن يعرف خبر واحده ما هو . فأقرب ذلك اليه أن يكون جمـع « جمع » من قول

---

(١) الضمير للقصة ؛ على حد قوله تعالى : « فإنها لا تعمى الأبصار » .

(٢) كذا فى الأصول الخطية . وفى المطبوعة : « ينكر » .

(٣) وهى الميم فى هذه الكلمة .

الله سبحانه : « سَيُهْزَمُ الجَمْعُ وَيُوَلُّونَ الدُّبُرَ » . ويجوز عندى أيضا أن يكون جمع أجمع على حذف الزيادة؛ وعليه حمل أبو عُبَيدة قول الله تعالى: «ولمَّا بَلَغَ أشُدَّه» أنه جمع أشَدّ ، على حذف الزيادة . قال : وربما استكرهوا على حذف هذه الزيادة فى الواحد، وأنشد بيت عنترة[1] :

٥ * عهدى به شدّ النهار ... *

أى أشدّ النهار، يعنى أعلاه وأمتعه، وذهب سيبويه فى أشُدّ هذه إلى أنها جمع شِدّة؛ كنِعمة وأنْعُم . وذهب أبو عثمان[2] فيما رويناه عن أحمد[2] بن يحيى عنه إلى أنه جمع لا واحد له .

ثم لنعد فنقول : إنهم إذا كانوا فى حال إكثارهم وتوكيدهم مستوحشين منه ،

١٠ مصانِعين[3] عنه علم أنهم إلى الإيجاز أميل، وبه أعنى ، وفيه أرغب ؛ ألا ترى إلى ما فى القرآن وفصيح الكلام : من كثرة الحذوف ، كحذف المضاف ، وحذف الموصوف ، والاكتفاء بالقليل من الكثير، كالواحد من الجماعة ، وكالتلويح من التصريح . فهذا ونحوه — مما يطول إيراده وشرحه — مما يزيل الشّك عنك فى رغبتهم فيما خفّ وأُوجِز ، عما طال وأُمِل ، وأنهم متى اضطرّوا إلى الإطالة لداعى حاجة ،

١٥ أبانوا عن ثقلها عليهم ، واعتدّوا بما كلّفوه من ذلك أنفسهم ، وجعلوه كالمنبّهة على فَرْط عنايتهم ، وتمكّن الموضع عندهم ، وأنه ليس كغيره مما ليست له حرمته ، ولا النفس معنيّة به .

(١) فى المعلقة ، وتتمته : . . . . . كأنما * خضب البنان ورأسه بالعظلم .

(٢) أبو عثمان المازنى ، كانت وفاته سنة ٢٤٩ هـ وأحمد بن يحيى ثعلب وكانت وفاته ٢٩١ ،

٢٠ ويقضى هذا النص أن ثعلبا أخذ عن المازنى . وجاء فى سرّ الصناعة فى حرف الباء : « أخبرنا محمد ابن الحسن عن أحمد بن يحيى، قال قال أبو عثمان يعنى المازنى ... » وأحمد بن يحيى الذى يروى عنه محمد ابن الحسن هو ثعلب بلا ريب .

(٣) المصانعة : المداراة . وقد ضمّن « مصانعين » معنى النفور والبعد فعدّاه بعن .

نعم ، ولو لم يكن فى الإطالة فى بعض الأحوال إلا الخروج إليها عما قد أُلِف ومُلّ من الإيجاز لكان مقنعا .

ألا ترى إلى كثرة غلبة الياء على الواو فى عامّ الحال ، ثمّ مع هذا فقد ملّوا ذلك إلى أن قلبوا الياء واوا قلبا ساذجا ، أو كالساذج لا لشىء أكثر من الانتقال من حال إلى حال ؛ فإنّ المحبوب إذا كثر مُلّ ؛ وقد قال النبيّ صلى الله عليه وسلم: "يا أبا هريرة زُرْغِبّا تزدد حُبّا"(1) والطريق فى هذا بحمد الله واضحة مَهْيَع . وذلك الموضع الذى قلبت فيه اليـاء واوا على ما ذكرنا لام فَعْلى إذا كانت اسما من نحو : الفتوى ، والرعوى(2) ، والثنوى(2) ، والبقوى(2) ، والتقوى ، والشروى(2) ، والعوّى « لهذا النجم » . وعلى ذلك أو قريبٍ منه قالوا : عوى الكلب عوّة . وقالوا : الفتُوّة ، وهى من الياء ، وكذلك النُّدُوّة(3) . وقالوا : هذا أمر مَمْضُوّ عليه ، وهى المُضواء(4) ؛ وإنما هى من مضيت لا غير .

وقد جاء عنهم : رجل مَهُوب ، وبُرّ مكول(5) ، ورجل مَسُور به(6) . فقياس هذا كله على قول الخليل أن يكون مما قلبت فيه الياء واوا ؛ لأنه يعتقد أن المحذوف من هذا ونحوه إنما هو واو مفعول لا عينه ، وأنّسه بذلك قولهم : قد هوب ، وسور به ، وكول .

واعلم أنا — مع ما شرحناه وعُنِينا به فأوضحناه من ترجيح علل النحو على علل الفقه ، وإلحاقها بعلل الكلام — لا ندّعى أنها تبلغ قدر علل المتكلمين ، ولا عليها

---

(1) رواه الطبرانى وغيره . وله أسانيد حسان . انظر شرح الجامع الصغير . وقوله : « غبا » أى وقتا بعد وقت ، وانتصابه على الظرف ، وانتصاب « حبا » على التمييز والتفسير . وانظر البلوى ١٥١/٢

(2) الرعوى : بمعنى المراعاة والحفظ . والثنوى : اسم من الاستثناء . والبقوى : اسم بمعنى الإبقاء . والشروى : المثل . وقد جعل المؤلف الإبدال فى هـذا الباب ساذجا أو كالساذج وإن كان للفرق بين الاسم والصفة لما كان غير مبنى على الاستثقال والاستخفاف الذى هو الأصل فى حديث الإعلال .

(3) من الندى ، وهو ما يسقط بالليل من البلل . (4) المضواء (بضم الميم) : التقدم .

(5) هذه لغة بنى أسد . ومكول مفعول من الكيل . (6) رجل مسور به . وكذا طريق مسور فيه . وهما من السير .

براهين المهندسين؛ غير أنا نقول : إن علل النحويين على ضربين : أحدهما واجب لا بدّ منه؛ لأنّ النفس لا تطيق فى معناه غيره . والآخر ما يمكن تحمله؛ إلا أنه على تجشّم واستكراه له .

الأوّل — وهو ما لا بدّ للطبع منه — : قلب الألف واوا للضمة قبلها، وياء للكسرة قبلها . أمّا الواو فنحو قولك فى سائر : سويئر، وفى ضارب : ضويرب . وأمّا الياء فنحو قولك فى نحو تحقير قرطاس وتكسيره : قريطيس، وقراطيس . فهذا ونحوه مما لا بدّ منه؛ من قِبَل أنه ليس فى القوّة، ولا احتمال الطبيعة وقوع الألف المدة[1] الساكنة بعد الكسرة ولا الضمة . فقلب الألف على هذا الحدّ علّته الكسرة والضمة قبلها . فهذه علّة برهانية ولا لبس فيها، ولا توقّف للنفس عنها . وليس كذلك قلب واو عصفور ونحوه ياء إذا انكسر ما قبلها؛ نحو : عصيفير وعصافير؛ ألا ترى أنه قد يمكنك تحمّل المشقّة فى تصحيح هذه الواو بعد الكسرة؛ وذلك بأن تقول : عصيفِوْر وعصافِوْر . وكذلك نحو : موسر، وموقن، وميزان، وميعاد؛ لو أكرهت نفسك على تصحيح أصلها لأطاعتك عليه، وأمكنتْك منه؛ وذلك قولك : مِوْزان، وموعاد، ومُيْسر، ومُيْقن . وكذلك ريح وقيل؛ قد كنت قادرا أن تقول : قِوْل، ورِوْح؛ لكن مجىء الألف بعد الضمة أو الكسرة أو السكون محال، ومثاله لا يكون . ومن المستحيل جمعك بين الألفين المدّتين[2]؛ نحو ما صار إليه قلب لام

---

(١) هذا القيد للاحتراز عن الألف اليابسة، وهى الهمزة، وقد يعبر عن الألف المدّة بالألف اللينة .

(٢) بعد أن ساق سيبويه مذهب يونس وناس من النحويين فى توكيد المسند الى الاثنين أو نون النسوة بنون التوكيد الخفيفة فيقال عندهم : اضربان زيدا واضربنان زيدا قال : « ويقولون فى الوقف اضربا واضربنا فيمدّون، وهو قياس قولهم لأنها تصير ألفا فإذا اجتمعت ألفان مدّ الحرف » وترى سيبويه يتصوّر اجتماع ألفين : وفى السيرافى أن الزجاج كان ينكر هذا . وسيشير المؤلف الى هذا فى ص ٩٣، وانظر الكتاب ٢/١٥٧

كساء ونحوه قبل إبدال الألف همزة، وهو خطّا كسا ا ، أو قضا ا ، فهذا تتوهمه تقديرا ولا تلفظ به ألبتة . قال أبو إسحاق يوما لخصم نازعه فى جواز اجتماع الألفين المدّتين — ومدّ الرجل الألف فى نحو هـذا ، وأطال — فقال له أبو إسحـاق : لو مددتها إلى العصر ماكانت إلا ألفا واحدة .

وعلّة امتناع ذلك عندى أنه قد ثبت أن الألف لايكون ما قبلها إلّا مفتوحا؛ فلو التقت ألفان مَـدّتان لانتقضت القضية فى ذلك ؛ ألا ترى أن الألف الأولى قبل الثانيـة ساكنة ، وإذا كان ما قبـل الثانية ساكنا كان ذلك نقضا فى الشرط لا محالة . فأمّا قول أبى العباس فى إنشاد سيبويه[1] :

* دار لسعدى إذهِ من هواكا *

إنه خرج من باب الخطأ إلى باب الإحالة ؛ لأن الحـرف الواحد لا يكون ساكنا متحركا فى حال[2] ، فخطأ عندنا . وذلك أن الذى قال : « إذه من هواك » هو الذى يقول فى الوصل : هِى قامت ، فيسكّن الياء ، وهى لغة معروفة[3] ، فإذا حذفها فى الوصل اضطرارا واحتاج الى الوقف ردّها حينئذ فقال : هى ، فصار الحرف المبـدوء به غيرَ الموقوف عليه ، فلم يَجب من هذا أن يكون ساكنا متحركا فى حال ، وإنما كان قوله « إذه » على لغة من أسكن الياء لا على لغة من حرّكها ، من قِبَـل أن الحذف ضرب من الإعلال ، والإعلال إلى السواكن لضعفها أسبق منـه الى المتحركات لقوتها . وعلى هذا قبح قوله :

---

(١) انظر الكتاب ١/٩ .

(٢) يريد أن بقاء الضمير المنفصل على حرف واحد يعرضـه للسكون عند الوقف عليـه والتحريك عند البدء به ، وهو عرضـة للبدء مع الوقف دائما ؛ فمن هنا جاءت الاستحالة التى زعمها المبرد . ويردّ ابن جنّى على المبرد بأن الوقف يقضى بردّ المحذوف ؛ فيكون الوقف عليه وتسكينه ، فأمّا الحرف الباقى فلا يعرض له السكون .

(٣) هى لغة بعض بنى أسـد وقيس . يقولون : هى فعلت ؛ بإسكان الياء .

لم يك الحقّ سوى أن هاجه   رسم دار قد تعفّى بالسّرر[1]

لأنه موضع يتحرّك فيه الحرف فى نحو قولك : لم يكن الحق .

وعلّة جواز هذا البيت ونحوه ، مما حذف فيه ما يقوى بالحركة ، هى أن هذه الحركة إنما هى لالتقاء الساكنين[2] ، وأحداث التقائهما ملغاة غير معتدّة ، فكأنّ النون ساكنة ، وإن كانت لو أقرّت لحُرّكت ، فإن لم تقل بهذا لزمك أن تمتنع من إجماع العرب الحجازيين على قولهم : اردد الباب ، واصبب الماء ، واسلُل السيف . وأن تحتجّ[3] فى دفع ذلك بأن تقول : لا أجمع بين مِثلين متحرّكين . وهذا واضح .

ومن طريف حديث اجتماع السواكن شيء وإن كان فى لغة العجم ، فإن طريق الحسّ موضع تتلاقى عليه طباع البشر ، ويتحاكم إليه الأسود والأحمر ، وذلك قولهم : « آرْد» للدقيق[4] و « ماسْت » لِلّبن[4] ؛ فيجمعون بين ثلاثة سواكن . إلا أننى لم أر ذلك إلّا فيما كان ساكنه الأوّل ألفا[5] ، وذلك أن الألف لمّا قاربت بضعفها وخفائها الحركة صارت « ماسْتْ » كأنها مَسَت .

---

(١) هذا البيت لشاعر جاهلى ، اسمه حسيل — بضم الحاء وفتح السين — بن عرفطة . وضمير « هاجه » عائد إلى العاشق فى بيت قبله . و « وتعفى » أى الرسم ، وفى أ كتب فوقه « تعفت » أى الدار ، وهى رواية . والسرر — بفتحتين — اسم واد يدفع من اليمامة الى حضرموت . وانظر الخزانة ص ٧٢ ج ٤ ونوادر أبى زيد الأنصارى ص ٧٧ . وفيهما « على » بدل « سوى » . وبعد هذا البيت فى ج :

غير الجدّة من عرفانه * خرق الريح وطوفان المطر

(٢) كذا فى أ ، ج ، وفى ش : « لانتفاء » .

(٣) فى الأصول : « تجنح » وما أثبته أنسب لقوله : « بأن تقول » .

(٤) سقطت هاتان العبارتان : « للدقيق » و « للبن » فى أ ، وأثبتتا فى ش ، ب .

(٥) أورد الجاربردى فى شرحه للشافية ١٥١ مما اجتمع فيه ثلاثة سواكن فى كلام العجم « كوشت وبيست » والساكن الأول فيهما ليس ألفا . وكوشت — بكاف فارسية — : اللحم ، وبيست يقابل فى العربية اسم العدد عشرين .

فإن قلت : فأجِز على هذا الجمع بين الألفين المدّتين، واعتقد أن الأولى منهما كالفتحة قبل الثانية .

قيل : هذا فاسد؛ وذلك أن الألف قبل السين فى «ماست» إذا أنت استوفيتها أدّتك إلى شىء آخر غيرها مخالف لها ، وتلك حال الحركة قبل الحرف : أن يكون بينهما فرق مّا ، ولو تجشّمت نحو ذلك فى جمعك فى اللفظ بين ألفين[1] مدّتين ، نحو كساا ، وحمـراا ، لكان مضافا إلى اجتماع ساكنين أنك خرجت من الألف إلى ألف مثلها ، وعلى سمتها ، والحركة لا بدّ لها أن تكون مخالفة للحرف بعدها ؛ هذا مع انتقاض القضية فى سكون ما قبل الألف الثانية .

ورأيت مع هذا أبا على — رحمه الله — كغير المستوحش من الابتداء بالساكن فى كلام العجم . ولعمرى إنه لم يصرّح بإجازته ، لكنه لم يتشدّد فيه تشدّده فى إفساد إجازة ابتداء العرب بالساكن . قال : وذلك أن العرب قد امتنعت من الابتداء بما يقارِب حال الساكن، وإن كان فى الحقيقة متحركا، يعنى همزة بَيْنَ بينَ . قال : فإذا كان بعض المتحرك لمضارعته الساكن لا يمكن الابتداء به، فما الظن بالساكن نفسه ! قال : وإنما خفى حال هذا فى اللغة العجمية لما فيها من الزمزمة[2] ؛ يريد أنها لمّا كثر ذلك فيها ضعفت حركاتها وخفيت . وأما أنا فأسمعهم[3] كثيرا إذا أرادوا المفتاح قالوا : «كليد» ؛ فإن لم تبلغ الكاف أن تكون

---

(١) ثبت هذا اللفظ فى أ ، حـ ، وسقط فى ش ، ب

(٢) الزمزمة : كلام المجوس عند أكلهم ، يتراطنون وهم صموت لا يستعملون اللسان ولا الشفة إنما هو صوت يديرونه فى خياشيمهم وحلوقهم فيفهم بعضهم عن بعض ، وفى الحديث أن عمر — رضى الله عنه — كتب إلى أحد عماله فى أمر المجوس أن ينهاهم عن الزمزمة .

(٣) أى الفرس ومن يتكلم بلسانهم .

ساكنة، فإنّ حركتها جِدّ مُضْعَفة، حتى إنها ليخفى حالها علىّ، فلا أدرى أفتحة هى أم كسرة، وقد تأملت ذلك طويلا فلم أحلَ منه بطائل[1] .

وحدثنى أبو علىّ رحمه الله قال : دخلت « هِيتا[2] » وأنا أريد الانحدار منها إلى بغداد ، فسمعت أهلها ينطقون بفتحة غريبة لم أسمعها قبل ؛ فعجبت منها وأقمنا هناك أياما ، إلى أن صلح الطريق للسير، فإذا أننى قد تكلمت مع القوم بها ، وأظنه قال لى : إننى لما بعدت عنهم أُنسيتها .

ومما نحن بسبيله مذهبُ[3] يونس فى إلحاقه النونَ الخفيفة للتوكيد فى التثنية ، وجماعة النساء ، وجمعه بين ساكنين فى الوصل ، نحو قوله : اضربانْ زيدا ، واضربنانْ عمرا ، وليس ذلك — وإن كان فى الإدراج — بالممتنع فى الحسّ ، وإن كان غيره أسوغ فيه منه[4] ، من قِبَل أن الألف إذا أشبع مدّها صار ذلك كالحركة فيها ، ألا ترى إلى اطّراد نحو: شابّة ، ودابّة ، وادهامّت ، والضالّين .

فإن قلت : فإن الحرف لما كان مدغما خفى، فنبا اللسان عنه وعن الآخر بعده نَبْوة واحدة، فجريا لذلك مجرى الحرف الواحد، وليست كذلك نون اضربانْ زيدا ، وأكرمنانْ جعفرا ، قيل : فالنون الساكنة أيضا حرف خفىّ فجرت لذلك نحوًا من الحرف المدغم؛ وقد قرأ نافع (مَحْيَاىْ وَمَمَاتِي) بسكون الياء من «محياى» ، وذلك لما نحن عليه من حديث الخفاء ، والياء المتحركة إذا وقعت بعد الألف احتيج لها إلى فضل اعتماد وإبانة ، وذلك قول الله تعالى (وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ) ولذلك يُحضّ المبتدئون ، والمتلقنون على إبانة هذه الياء لوقوعها بعد الألف ، فإذا

---

(١) لم أحل منه بطائل : لم أظفر ولم أستفد منه كبير فائدة .

(٢) هى بلدة على الفرات من نواحى بغداد ، ذات نخل كثير وخيرات واسعة .

(٣) انظر الكتاب ١٥٧ ح ٢ (٤) كذا فى أ ، ب . وفى ش : « منه فيه »

كانت من الخفاء على ما ذكرنا وهى متحركة ازدادت خفاء بالسكون نحو محياى، فأشبهت حينئذ الحرف المدغم . ونحوٌ من ذلك ما يحكى عنهم من قولهم : «التقت حلقتا البطان » بإثبات الألف ساكنة فى اللفظ قبل اللام ، وكأن ذلك إنما جاز ههنا لمضارعة اللام النون(١)؛ ألا ترى أن فى مَقطَع اللام غُنّة كالنون ، وهى أيضا تقرب من الياء حتى يجعلها بعضهم فى اللفظ ياء ، فحملت اللام فى هذا على النون، كما حملت أيضا عليها فى لَعَلِّى ، ألا تراهم كيف كرهوا النون من لعلّنى مع اللام ، كما كرهوا النون فى إننى، وعلى ذلك قالوا : هذا بِلُوسَفَر، وبِلْىُ سفر(٢)، فأبدلوا الواو ياء لضعف حجز اللام كما أبدلوها «فى قِنْية» ياء، لضعف حجز النون، وكأن «قِنية» — وهى عندنا من «قنوت» — ، و«بِلْيًا» أشبه من عِذْى(٣) وصبيان(٤)، لأنه لا غُنّة فى الذال والباء. ومثل « بِلى » قولهم : فلان من عِلْيَة الناس، وناقة عِلْيان(٥) . فأمّا إبدال يونس هذه النون فى الوقف ألفا وجمعه بين ألفين فى اضربا ا ، واضربنـا ا ، فهو الضعيف المستكره الذى أباه أبو إسحاق وقال فيه ما قال(٦) .

ومن الأمر الطبيعى الذى لا بدّ منه ، ولا وَعْىَ(٧) عنه ، أن يلتقى الحرفان الصحيحان فيسكن الأوّل منهما فى الإدراج ، فـلا يكون حينئذ بُدّ من الادّغام ،

(١) أى فأشبه اجتماع الساكنين فى « حلقتا البطان » اجتماعهما فى اضربانّ على رأى يونس .

(٢) هكذا بتقديم الواوى على اليائى فى أ ، حـ . وفى ش، ب بتقديم اليائى . و بلو سفر، و بلى سفر: بلاه السفر والتجارب وحنكته مداورة الشئون .

(٣) العذى : الزرع لا يسقى إلا من ماء المطر لبعده من المياه والعيون ، وقد جعل ابن جنى الياء فيه مبدلة من الواو ، وهذا رأى فى اللغة ، ويرى بعضهم كصاحب القاموس أن الياء أصيلة فيه .

(٤) هكذا بالباء الموحّدة كما فى أ ، ب . وفى ش والمطبوعة « بالياء » وهو تصحيف ، والمراد الدال فى عذى والباء فى صبيان . (٥) يقال : ناقة عليان أى مشرفة ، وصوت عليان : جهير .

(٦) انظر ص ٨٩ من هذا الكتاب .

(٧) يقال : لا وعى لى عن هذا الأمر؛ أى لا بدّ لى منه .

متصلين كانا أو منفصلين . فالمتصلان نحو قولك : شدّ، وصبّ، وحلّ؛ فالادّغام واجب لا محالة، ولا يوجدك اللفظ به بُدًّا منــه . والمنفصلان نحــو قولك : خذ ذّاك، ودَع عّامرا . فإن قلت : فقد أقدر أن أقول : شُدْدَ، وحُلْلَ ، فلا أَدْغم، قيل : متى تجشّمت ذلك وقفت على الحرف الأوّل وقفة مّا، وكلامنا إنما هو على الوصل.

فأما قراءة عاصم : (وقيل من راقٍ) ببيان النون من «مَنْ»، فعيب فى الإعراب، معيف فى الأسماع[1]، وذلك أن النون الساكنة لا توقّف فى وجوب ادّغامها فى الراء، نحو : من رأيت، ومن رآك؛ فإن كان ارتكب ذلك ووقف على النون صحيحة غير مدّغمة، ليُنَبِّه به على انفصال المبتدأ من خبره فغير مرضىّ أيضا؛ ألا ترى إلى قول عدىّ[2]:

مَن رّأيت المنون عَرّين[3] أم من ذا عليــه من أن يُضـام خَفـير

بإدغام نون «من» فى راء رأيت. ويكفى من هذا إجماع الجماعة على ادّغام (من رّاقٍ) وغيره ممــا تلك سبيله. وعاصم فى هذا مناقض لمن قرأ[4]: «فإذا هِيَتّلَقّف» بإدغام تاء تلقف. وهذا عندى يدل على شدة اتصال المبتدأ بخبره، حتى صارا معا ههنا كالجزء الواحد، فجرى «هِيَتّ» فى اللفظ مجرى خِدَبّ، وهِجَفّ؛ ولولا أن الأمر كذلك للزمك أن تقدّر الابتداء بالساكن، أعنى تاء المضارعة من «تتلقف». فاعرف ذلك.

وأمّا المعتلان فإن كانا مَدّين منفصلين فالبيان لا غير، نحو : فى يده، وذو وَفْرةٍ،

---

(١) كذا فى ش. وفى ا، ب : «الاستماع». وقد كان خيرا لابن جنى أن ينزه لسانه عن الوقوع فى القراءة الصحيحة المتواترة عن الرسول عليه الصلاة والسلام وغاب عنه أن عاصما — وتبعه حفص — يسكت على «من» سكتة لطيفة ثم يبتدئ «راق» وعلى ذلك فلا سبيل الى الإدغام، وهذه السكتة قصد بها دفع اللبس وألا يتوهم أن «من راق» هى مرّاق فعال من مرق وانظر النشر ١ / ٤١٩ طبعة دمشق، والآلوسى والقرطبي فى تفسير سورة القيامة.

(٢) يريد عدىّ بن زيد، وانظر القصيدة فى الأغانى ص ١٣٨ ح ٢ طبعة الدار.

(٣) عرين : أى تركن وأهملن؛ تقول : عريت الشىء خليته وأهملته. وفى اللسان فى «منن» : «عزين» فى مكان «عرين»، وفى رواية الأغانى مكانهما : خلدن.

(٤) هو البزى كما فى البحر المحيط ص ٣٦٣ ح ٤. ويريد قوله تعالى : «وأوحينا إلى موسى أن الق عصاك فاذا هى تلقف ما يأفكون» آية ١١٧ سورة الأعراف.

وإن كانا متصلين ادّغما نحو : مرضيّة، ومدعوّة ؛ فإن كان الأوّل غير لازم فك في المتصل أيضا، نحو قوله :

* بان الخَلِيط ولو طُووِعْتُ ما بانا *(١)

وقول العجّاج :

* وفاحم دُووِىَ حتى اعلنكسا *(٢)

ألا ترى أن الأصل داويت، وطاوعت ، فالحرف الأوّل إذًا ليس لازما . فإن كانا بعد الفتحة ادّغما لا غير، متصلين ومنفصلين ؛ وذلك نحو : قوّ، وجوّ، وحيّ، وعيّ، ومصطَفَوْ واقد، وغلامَىْ ياسر؛ وهذا ظاهر .

فهذا ونحوه طريق ما لا بدّ منه ؛ [وما لا يجرى مجرى التحيّز اليه والتخيّر له](٣) .

وما منه بدّ هو الأكثر وعليه اعتماد القول ، وفيه يطول السؤال والخوض ، وقد تقدم صَدْرٌ منه ، ونحن نغترق(٤) في آتى الأبواب جميعه ، ولا قوة إلا بالله ؛ فأما إن استوفينا في الباب الواحد كل ما يتصل به — على تزاحم هذا الشأن ، وتقاود بعضه مع بعض — اضطرّت الحال الى إعادة كثير منه، وتكريره في الأبواب المضاهية لبابه ؛ وسترى ذلك مشروحا بحسب ما يعين الله عليه ويُنهض به .

---

(١) هذا مطلع قصيدة لجرير . وبقية البيت :

* وقطعوا من حبال الوصل أقرانا *

(٢) الذى فى ديوان العجاج ٣١ : «بفاحم» . وهو متعلق بقوله قبل :

* أزمان غراء تروق العنسا *

(٣) زيادة فى س ، ح .

(٤) أى نستوعب . والاغتراق والاستغراق معناهما واحد .

باب القول على الاطّراد والشُّذوذ

أصل مواضع (ط ر د) فى كلامهم التتابع والاستمرار . من ذلك طردتُ الطّريدة ، إذ اتّبعتها واستمرّت بين يديك ؛ ومنه مُطاردة الفُرسان بعضهم بعضا ؛ ألا ترى أنّ هناك كرًّا وفرًّا ، فكلٌّ يطرد صاحبه . ومنه المِطْرد : رمح قصير يُطرد به الوحش ، واطّرد الجدول إذا تتابع ماؤه بالريح . أنشدنى بعض أصحابنا لأعرابىّ :

مالَكَ لا تذكر أو تزور بيضاء بين حاجِبَيْهَا نُورُ

تمشى كما يطّرد الغــدير

ومنه بيت الأنصارىّ[1] :

* أتعرف رسْمًا كاطّراد المذاهب *

أى كتتابع المذاهب ، وهى جمع مُذْهَب[2] ؛ وعليه قول الآخر :

سَــيكفيك الإلهُ ومُسْنَماتٌ كجَنْـدَل لُبْن تَطّـرد الصِّلالَا

أى تَتَابعُ إلى الأرضين الممطورة لتشرب منهـا ؛ فهى تسرع وتستمرّ إليها . وعليـه بقية البـاب .

وأما مواضع (ش ذ ذ) فى كلامهم فهو التّفرّق والتّفرّد ؛ من ذلك قوله :

* يتركن شَذّان[3] الحصى جوافـلا *

---

(١) الأنصارى : هو قيس بن الخطيم . والمذاهب : جلود مذهبة بخطوط يرى بعضها فى أثر بعض . وبقية البيت : * لعمرة وحشا غير موقف راكب *
وانظر اللسان فى ذهب وطرد ، والديوان ١٠ ، وجمهرة أشعار العرب فى المذهبات .

(٢) هو الراعى يصف الإبل واتباعها مواضع المطر . فالمسنمات : الإبل ولبن : يريد لبنى ، وهو واد حوله هضب كثير شبه به الإبل . وقوله تطرد الصلال أى تتابع إليها فحذف الجار وأوصل الفعل والصلال جمع صلة وهى مواقع المطر فيها نبات فالإبل ترعاها . انظر اللسان فى طرد وصلل ، والمخصص ٩ ١٠/٢٠

(٣) شذان (بفتح الشين) . وهو وصف على فعلان ، على أن الأنسب بقوله « جوافلا » أن يقرأ : شذاان بضم الشين جمعا .

أى ما تطاير وتهافت منـه . وشذّ الشيء يشِذّ ويَشُذّ شُذوذا وشَذًّا ، وأشذذته أنا ، وشذَذته أيضا أشذّه (بالضم لاغير)، وأباها الأصمعيّ[1] وقال : لا أعرف إلّا شاذًّا أى متفرّقا . وجمع شاذّ شُذّاذ؛ قال :

* كبعض مَن مَرّ من الشُّذّاذ *

هذا أصل هذين الأصلين فى اللغة . ثم قيـل ذلك فى الكلام والأصوات على سَمْته وطريقه فى غيرهما ، فجعل أهلُ علم العرب ما استمرّ من الكلام فى الإعراب وغيره من مواضـع الصناعة مطّردا ، وجعلوا ما فارق ما عليه بقيّة بابه وآنفرد عن ذلك إلى غيره شاذّا ، حملاً لهذين الموضعين على أحكام غيرهما .

ثم اعلم من بعد هذا أن الكلام فى الاطّراد والشذوذ على أربعة أضرب :

مطّرد فى القياس والاستعمال جميعا، وهذا هو الغايةُ المطلوبة، والمثابةُ المَنُوبة؛ وذلك نحو : قام زيد ، وضربت عمرا ، ومررت بسعيد .

ومطّرد فى القياس، شاذّ فى الاستعمال . وذلك نحو المـاضى من : يَذَر ويَدَع . وكذلك قولهم « مَكانٌ مُبقِل » هذا هو القياس ، والأكثر فى السماع باقل ، والأوّل مسموع أيضا ؛ قال أبو دُوَاد لابنه دواد « يا بنيّ ما أعاشك بعدى ؟ » فقال دواد :

أعاشَنى بعدك وادٍ مُبقِـلُ ... آكُلُ مِن حَوْذانه[2] وأَنْسِلُ

وقد حكى أيضـا أبو زيد فى كتاب (حيلة ومحالة)[3] : مَكانٌ مُبْقِل . وممـا يقوى فى القياس ، ويضعف فى الاستعمال مفعولُ عسى[4] آسمًا صريحا ؛ نحو قولك : عسى زيد

(١) يريد أنه أنكر « شذّ » متعديا ولا يعرفها إلا فعلا لازما فى معنى تفرّق لا فى معنى فرّق .

(٢) الحـوذان . اسم نبت . وأنسل . يروى بفتح الهمزة ، ومعناه أسمن حتى يسقط الشعر . ويروى بضمها ؛ ومعناه تنسل إبلى وغنمى . وانظر اللسان فى « نسل وبقل » .

(٣) انظر معجم الأدباء ١/٢١٦ طبع مطبعة الحلبى .

(٤) فى ش : « استعمال مفعول » وكذا العبارة فى المزهر . وهو يريد بمفعول عسى خبرها .

قائمـا أو قياما [١]؛ هذا هو القياس، غير أن السماع ورد بحَظْره، والاقتصار على ترك استعمال الاسم ههنا؛ وذلك قولهم : عسى زيد أن يقـوم، و (عَسَى اللهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ) . وقد جاء عنهم شيء من الأوّل؛ أنشدنا أبو علي :

أكثرتَ فى العَذْل مُلِحًّا دائمـا [٢]   لا تَعْـذُلًا إنّى عَسِيتُ صائمـا

ومنه المثل السائر : « عسى الغُوَيْرُ أبؤسا » .

والثالث المطّرد فى الاستعمال، الشاذّ فى القياس؛ نحو قولهم : أَخْوَصَ الرِّمْثُ [٣]، واستصوبت الأمر . أخبرنا أبو بكر محمد بن الحسن عن أحمد بن يحيي قال : يقال استَصْوبت الشيء، ولا يقال : استصبت الشيء . ومنه استحوذ، وأَغْيَلَت المرأةُ [٤]، وٱسْتَنْوَقَ الجمَلُ ، وٱسْتَتْيَسَتِ الشاةُ ، وقول زُهير :

* هنالك إن يُسْتَخْوَلوا المـال يُخْوِلُوا [٥] *

ومنه اسْتَفْيَلَ [٦] الجَمَل؛ قال أبو النجم :

* يدير عَيْنَىْ مُصْعَبٍ مُسْتَفْيِلِ [٧] *

والرابع الشاذّ فى القياس والاستعمال جميعا . وهو كتتميم مفعول ، فيما عينـه واو؛ نحو : ثوب مَصْوُون، ومسك مَدْوُوف [٨] . وحكى البغداديون : فرس مَقْوُود،

---

(١) كذا، ولا يعرف هذا؛ فإن المعنى لا يخبر به عن الذات إلا بتأوّل .

(٢) رسم « تعذلا » بالألف فى مكان نون التوكيد الخفيفة وفقا لما فى أ . وفى بقية الأصول بالنون .

(٣) الرمث : شجر ترعاه الإبل ، وإخواصه أن يبدو فيه ورق ناعم كأنه خوصة .

(٤) يقال : أغيلت المرأة ولدها إذا أرضعته وهى حامل .

(٥) عجز هذا البيت :

* وإن يسألوا يعطوا وإن ييسروا يغلوا *

واستخوال المـال أن يسأل ناقة عارية للبنها وأوبارها أو فرسا للغزو عليها ، وإخواله : إعطاؤه . ويروى يستخبلوا ... يخبلوا . وانظر اللسان (خبل) .

(٦) استفيل الجمل : صار كالفيل .

(٧) هذا فى وصف فحل إبل . والمصعب : الذى لم يذلل . وهذا من أرجوزته الطويلة التى أولها :

* الحمد لله الوهوب المجزل *

وانظرها بتمامها فى الطرائف الأدبية .

(٨) أى مخلوط أو مبلول . ومن شواهد ذلك قوله : والمسك فى عنبره مدووف . وانظر اللسان (داف) .

ورجل مَعْوُود من مرضــه . وكل ذلك شاذّ فى القياس والاستعمال . فلا يســوغ القياس عليه ، ولا ردّ غيره إليه. [ولا يحسن[1] أيضا استعماله فيما استعملته فيه إلا على وجه الحكاية] .

واعلم أن الشيء إذا اطّرد فى الاستعمال وشــذّ عن القياس ، فلا بدّ من اتّباع السمع الوارد به فيــه نفسه ؛ لكنه لا يُتّخذ أصلا يقاس عليه غيره . ألا ترى أنك إذا سمعت : استحوذ واستصوب أدّيتهما بحالها، ولم تتجاوز ما ورد به السمع فيهما إلى غيرهما . ألا تراك لا تقول فى استقام : اسْتَقْوَم، ولا فى استساغ : اسْتَسْوَغ، ولا فى استباع : اسْتَبْيَع ، ولا فى أعاد : أَعْوَد ، لو لم تسمع شيئا من ذلك ؛ قياسا على قولهم : أَخْوَص الرِّمْث . فإن كان الشيء شاذّا فى السماع مطّردا فى القياس تحامَيْتَ ما تحامت العــرب من ذلك، وجَرَيْت فى نظيره على الواجب فى أمثاله . من ذلك امتناعك من : وَذَر ، ووَدَع ؛ لأنهم لم يقولوهما، ولا عرو [عليك[2]] أن تستعمل نظيرهما ؛ نحو : وَزَن ووَعَد لو لم تسمعهما . فأما قول أبى الأسْوَد :

لَيْتَ شِعْرِى عن خليلى ما الذى ... غاله فى الحُبّ حــتى ودَعَه

فشاذّ . وكذلك قراءة بعضهم (ما وَدَعَك رَبُّكَ وَمَا قَلَى) . فأما قولهم : وَدَع الشيءُ يَدَع — إذا سكن — فاتّدع ؛ فمسموع مُتَّبَع ؛ وعليه أُنشد بيت الفَرَزْدَق :

وعَضُّ زمانٍ يابنَ مَرْوانَ لم يَدَع[3] ... من المــال إلا مُسْحَتٌ أو مُجَلَّفُ

فمعنى «لم يدَع» — بكسر الدال — أى لم يتّدع ولم يثبت ، والجملة بعد «زمان» فى موضع جرّ لكونها صفة له ، والعائد منها إليه محذوف للعلم بموضعه، وتقديره : لم يدع فيه

---

(١) ما بين القوسين زيادة من ح .   (٢) زيادة من أ .

(٣) انظر الخزانة ص ٣٤٩ ج ٢ ، والرواية التى أوردها ابن جنى هنا رواها أبو عبيدة ، ورواها ابن الأنبارى فى شرح المفضليات فى قصيدة سويد بن أبى كاهل اليشكرى . انظر الشرح ٣٩٦

أو لأجله من المـال إلا مُسْحَتٌ أو مُجَلَّفُ ؛ فيرتفع «مسحت» بفعله و «مجلف» عطف عليه ، وهذا أمر ظاهر ليس فيه من الاعتذار والاعتلال ما فى الرواية الأخرى[١] .

ويحكى عن معاوية[٢] أنه قال : خير المجالس ما سافر فيه البصر، واتّدع فيه البدن .

ومن ذلك استعمالك « أنْ » بعد كاد نحو : كاد زيد أن يقوم؛ هو قليل شاذّ فى الاستعمال ، وإن لم يكن قبيحا ولا مَأبيًّا فى القياس . ومن ذلك قول العرب : أقائم أخواك أم قاعدان ؟ هـذا كلامها . قال أبو عثمان : والقيـاس يوجب أن تقول : أقائم أخواك أم قاعدٌ هما[٣] ؟ إلا أن العرب لا تقوله إلا قاعدان؛ فتصل الضمير[٤]، والقياس يوجب فصله ليعادل الجملة الأولى[٥] .

باب فى تَقاوُد[٦] السماع وتقارُع الانتزاع

هذا الموضع كأنه أصل الخلاف الشاجر بين النحويين . وسنفرد له بابا . غير أنّا[٧] نقدم ها هنا ما كان لائقا به ، ومقدّمة للقول من بعده . وذلك على أضرب :

فمنهـا أن يكثر الشيء فيسئل عن علّتـه ؛ كرفع الفـاعل ، ونصب المفعول ، فيذهب قوم إلى شيء ، ويذهب آخرون إلى غيره . فقد وجب إذًا تأمّل القولين

---

(١) هى «مسحتا» بالنصب ، وخرجت على أن المراد : أو هو مجلف .

(٢) فى نوادر القالى ٢١٥ عزو هذا إلى الأحنف بن قيس ، وقد قيل له : أى المجالس أطيب ؟

(٣) لأنه معطوف على الوصف المستغنى بمرفوعه عن الخبر، و إنما يكون مرفوعه اسما ظاهرا ، أو ضميرا منفصلا . وابن هشام يرى أنه ليس له فاعل ظاهر ولا ضمير منفصل بل استغنى بالمستتر على خلاف القياس ، وكأنه يغتفر فى الثوانى ما لا يغتفر فى غيرها ، و يرى غيره أن « أم » هنا منقطعة ، والتقدير : أم هما قاعدان . راجع الصبان على الأشمونى فى مبحث الابتداء .

(٤) يريد الضمير المستتر فى قاعدان ، فإنه نوع من المتصل .

(٥) كذا فى ا . وفى ش ، ب : «الأخرى» .

(٦) تقاود السماع : اطراده فى شيء ، وعدم اختلافه فيـه ؛ كرفع الفاعل : اتفق السماع فيـه . وتقارع الانتزاع : تخالفه وتغايره ، من قولهم : تقارع القوم : تضاربوا بالسيوف . والانتزاع الاستنباط .

(٧) كذا فى ب، جـ . وفى ا : «أننا» .

واعتماد أقواهما، ورفض صاحبِـه[١] . فإن تساويا فى القوّة لم ينكر اعتقادهما جميعا؛ فقد يكون الحكم الواحد معـلولا بِعلّتين . وسنفرد لذلك بابا . وعلى هـذا معظم قوانين العربية . وأمره واضح، فلا حاجة بنا إلى الإطالة فيه[٢] .

ومنها أن يسمع الشيء، فيستدلّ به من وجه على تصحيح شيء أو إفساد غيره[٣]، ويستـدلّ به من وجه آخر على شيء غير الأوّل . وذلك كقولك : ضربتـك، وأكرمته، ونحو ذلك ممـا يتصل فيـه الضمير المنصوب بالضمير قبله المرفوع . فهذا موضع يمكن أن يستدلّ به على شدّة اتصال الفعل بفاعله .

ووجه الدلالة منه على ذلك أنهم قد أجمعوا على أن الكاف فى نحو ضربتك من الضمير المتصل، كما أن الكاف فى نحو ضربك زيد كذلك، ونحن نرى الكاف فى ضربتك لم تباشر نفس الفعل، كما باشرته فى نحو ضربك زيد، وإنمـا باشرت الفاعل الذى هو التـاء، فلولا أن الفاعل قد مُزِج بالفعل، وصِيغ معه، حتى صار جزءا من جملته، لمـا كانت الكاف من الضمير المتصل، ولاعتُدّت لذلك منفصلة لا متصلة . لكنهم أجرَوْا التاء التى هى ضمير الفاعل فى نحو ضربتُك — وإن لم تكن من نفس حروف الفعل — مُجرى نون التوكيد التى يبنى الفعل عليها، ويضمّ إليها، فى نحو لأضرِبنّك . فكما أنّ الكاف فى نحو هذا معتدّة من الضمير المتصل وإن لم تلِ نفس الفعل، كذلك الكاف فى نحو ضربتك ضمير متصل وإن لم تلِ نفس الفعل .

فهذا وجه الاستدلال بهـذه المسألة ونحوها على شدّة اتصال الفعل بفـاعله، وتصحيح القول بذلك .

---

(١) يريد بصـاحبه الرأى الأضـعف . جعله صاحب الأقوى لأنه يقرن معـه، إذ كان ضدّه ومقابله . وفى جـ : « رفض الآخر » .

(٢) كذا فى أ . وسقط فى ش، ب .

(٣) كذا فى أ، جـ . وفى ش وب، والمطبوعة : « فساد » .

وأمّا وجه إفساده شيئا آخر فمن قِبَل أنّ فيــه ردّا على من قال : إن المفعول إنما نصبه الفاعلُ[1] وحده ، لا الفعلُ[1] وحده ، ولا الفعلُ[1] والفاعل جميعا .

وطريق الاستدلال بذلك أنا قد علمنا أنهم إنمــا يعنون بقولهم : الضمير المتصل : أنه متصل بالعاملِ[2] فيــه لا محالة ؛ ألا تراهم يقولون : إن الهــاء فى نحو مررت بهِ ، ونزلت عليهِ ، ضمير متصل ، أى متصل بمــا عمِل فيــه وهو الجارّ ؛ وليس لك أن تقول : إنه متصل بالفعل ؛ لأن البــاء[3] كأنها جزء من الفعــل ؛ من حيث كانت معاقِبة لأحد أجزائه المصوغة فيه ، وهى همزة أفعل ؛ وذلك نحو أنزلته ونزلت به ، وأدخلته ودخلت به ، وأخرجته وخرجت به ؛ لأمرين[4] :

أحدهما أنك إن اعتددت الباء لِمــا ذكرت كأنها بعض الفعل ، فإنّ هنا دليلا آخر يدل على أنها كبعض الاسم ؛ ألا ترى أنك تحكم عليها وعلى ماجرّته بأنهما جميعا فى موضع نصب بالفعل ، حتى إنك لتجيز[5] العطف عليهما جميعا بالنصب ؛ نحو قولك : مررت بك وزيدا ، ونزلت عليه وجعفرا ؛ فإذا كان هنا أمرانِ أحدهما[6] على حكم والآخر على ضدّه ، وتعارضا هــذا التعارض ، ترافعا[7] أحكامهما ، وثبت أن الكاف فى نحو

---

(١) الذى قال : إن المفعول نصبه الفاعلُ وحده هو هشام بن معاوية من أعيان أصحاب الكسائى ، وكانت وفاته سنة ٢٠٩ هـ ، وانظر البغيــة ٤٠٩ . وذهب جمهور الكوفيين الى أن العامل فيــه الفعل والفاعل جميعا ، ويرى البصريون أن العامل فيــه الفعل أو ما حمل عليــه ، وانظر الإنصاف ٤٠ وشرح الرضى على الكافية ١ / ٢١ ، والهمع ١ / ١٦٥ (٢) فى أ : « بالفاعل » .

(٣) متعلق بقوله : « متصل » وهو المنفىّ . (٤) متعلق بقوله : « ليس لك ... » فهو متعلق بالنفى . (٥) هذا رأى ابن جنى ، ومحققو النحاة لا يجيزون ذلك ؛ فإن من شرطِ العطف على المحل عنــدهم ظهور الإعراب المحل فى الفصيح ، نحو : ليس زيد بقــائم ولا قاعدا . وانظر المغنى فى أقسام العطف فى الباب الرابع . (٦) أى أحدهما يدل على حكم ، فالخبر محذوف وهو يدل . ويبدو أن « يدل » سقطت من النساخ . (٧) أى رفع كل منهما حكم الآخر وأزاله . وهــذا كما يقول الجدليون : إذا تعارض الشيئان تساقطا وفى ب : « وإذا تعارض الدليلان تمــانعا » ، وانظر فيما يجىء الباب المعقود لترافع الأحكام .

مررت بك متصلة بنفس البـاء ؛ لأنها هى العاملة فيها . وكذلك الهاء فى نحو إنه أخوك، وكأنه صاحبك، وكأنه جعفر : هى[١] ضمير متصل، أى متصل بالعامل فيه، وهذا واضح .

والآخر إطبـاق النحويين على أن يقولوا فى نحو هـذا : إن الضمير قد خرج عن الفعل ، وانفصل من الفعل ؛ وهـذا تصريح منهم بأنه متصل أى متصل بالباء العاملة فيه، فلو كانت التاء فى ضربتك هى العاملة فى الكاف ، لفسد ذلك؛ من قِبل أن أصل عمل النصب إنمـا هو للفعل، وغيره من النواصب مشبّه فى ذلك بالفعل ، والضمير بالإجماع أبعد شىء عن الفعل ؛ من حيث كان الفعـل موغِلا فى التنكير، والاسم المضمر متناهٍ فى التعريف . بل إذا لم يعمل الضمير فى الظرف ولا فى الحال — وهما مما تعمل فيه المعانى[٢] — كان الضمير من نصب المفعول به أبعـد ، وفى التقصير عن الوصول اليـه أقعد . وأيضا فإنك تقول : زيد ضرب عمرا ، والفـاعل مضمر فى نفسك، لا موجود فى لفظك ، فإذا لم يعمـل المضمر ملفوظا به ، كان ألّا يعمل غير ملفوظ به أحرى وأجدر .

وأمّا الاستدلال بنحو ضربتك على شىء غيرِ الموضـعين المتقدّمين، فأن يقول قائل : إنّ الكاف فى نحو ضربتك منصوبة بالفعل والفاعل جميعا، ويقول : إنه متصل بهما كاتصاله بالعامل فيـه فى نحو إنك قائم ونظيره . وهذا أيضا وإن كان قد ذهب اليه هشام[٣] فإنه عندنا فاسد من أوجه[٤] :

(١) سقط هذا اللفظ فى ش . (٢) يراد بالمعنى ما فيه معنى الفعل، وهو ما يستنبط منه معنى الفعل ولا يكون من صيغته؛ كحرف التنبيه واسم الإشارة . انظر شرح الرضى للكافيـة ٢ / ٢٠١ ، والكتاب ١/٢٤٧ . (٣) ما نسبه الى هشام نسبه غيره الى الكوفيين، وينسبه بعضهم الى الفراء منهم، فأما هشام فهو صاحب القول بأن العامل هو الفاعل وحده، وانظر ما كتبته آنفا .

(٤) انظر فى إفساد هذا القول الإنصاف ٤٠ .

أحدها أنه قد صحّ ووضح أن الفعل والفاعل قد تنزّلا باثنى عشر دليلا منزلة الجزء الواحد، فالعمل إذًا إنما هو للفعل وحده ، واتصل به الفاعل فصار جزءا منه ؛ كما صارت النون فى نحو لتضرِبنَّ زيدا كالجزء منه ، حتى خلط بها، وبنِى معها .

ومنها أن الفعل والفاعل إنما هو معنى ، والمعانى لا تعمل فى المفعول به ، إنما تعمل فى الظروف .

ومن ذلك أن تستدلّ بقول ضَيْغم[1] الأَسَدىّ :

إذا هو لم يَخَفْنى فى ابن عمىّ — وإن لم ألقَه — الرجلُ الظلومُ

على جواز ارتفاع الاسم بعد إذا الزمانية بالابتداء ؛ ألا ترى أن « هو » من قوله « إذا هو لم يخفنى » ضمير[2] الشأن والحديث ؛ وأنه مرفوع لا محالة . فلا يخلو رفعه من أن يكون بالابتداء كما قلنا ، أو بفعل مضمر . فيفسد أن يكون مرفوعا بفعل مضمر ؛ لأن ذلك المضمر لا دليل عليه، ولا تفسير له ؛ وما كانت هذه سبيله[3] لم يجز إضماره .

فإن قلت : فلم لا يكون قوله « لم يخفنى فى ابن عمى الرجل الظلوم » تفسيرا للفعل الرافع لـ«هو» ؟ كقولك : إذا زيد لم يلقنى غلامه فعلت كذا، فترفع زيدا بفعل مضمر يكون ما بعده تفسيرا له .

قيل : هذا فاسد من موضعين : أحدهما أنا لم نر هذا الضمير[4] على شريطة التفسير عاملا فيه فعلٌ محتاج إلى تفسير . فإذا أدّى هذا القول إلى ما لا نظير له ،

(١) فى مستدرك التاج (ضغم) : «وضيغم الأسدى شاعر قاله ابن جنّى» . (٢) بنى ابن جنى هذا الكلام على أن الضمير ضمير الشأن والحديث، كما ترى : ولا يلزم المصير إلى ما رأى . فقد يجوز أن يكون الضمير « هو » راجعا إلى محدث عنه فى الكلام السابق ، وأبدل منه « الرجل الظلوم » و « هو » فاعل لفعل يفسره « لم يخفنى » أى أمن . (٣) فى ش «حاله» . (٤) يريد ضمير الشأن والحديث .

وجب رفضه واطّراح الذهاب إليه . والآخر أن قولك « لم يخفنى الرجل الظلوم » إنما هو تفسير لـ« هو » ، من حيث كان ضميرُ الشأن والقصّة لا بدّ له أن تفسره الجملة ؛ نحو قول الله عز وجل : (قل هو الله أحد) فقولنا (الله أحد) تفسير لـ « هو » . وكذلك قوله تعالى : (فإنّها لا تَعْمَى الأبصارُ) فقولك : (لا تعمى الأبصار) تفسير لـ « ها » ، من قولك : فإنها ، من حيث كانت ضميرَ القصّة . فكذلك قوله : « لم يخفنى الرجل الظلوم » إنما هذه الجملة تفسير لـ« هو » . فإذا ثبت أن هذه الجملة إنما هى تفسير لنفس الاسم المضمر بقى ذلك الفعل المضمر لا دليل عليه ؛ وإذا لم يقم عليه دليل بطل إضماره ؛ لما فى ذلك من تكليف علم الغيب . وليس كذلك (إذا زيد قام أكرمتك) ونحوه ؛ من قبل أن زيدا تامّ[1] ، غير محتاج إلى تفسير . فإذا لم يكن محتاجا إليه صارت الجملة بعده تفسيرا للفعل الرافع له ، لا له نفسه .

فإذا ثبت بما أوردناه ما أردناه ، علمت وتحققت أن « هو » من قوله « إذا هو لم يخفنى الرجل الظلوم » مرفوع بالابتداء لا بفعل مضمر .

وفى هذا البيت تقوية لمذهب أبى الحسن فى إجازته الرفع[2] بعد إذا الزمانية بالابتداء فى نحو قوله تعالى (إذا السماءُ انشقَّتْ) و (إذا الشمسُ كُوِّرَتْ) .

ومعنا[3] ما يشهد لقوله هذا : شىء غير هذا ، غير أنه ليس ذلك غرضنا هنا ، إنما الغرض إعلامنا أن فى البيت دلالة على صحّة مذهب أبى الحسن هذا . فهذا وجه صحيح يمكن أن يستنبط من بيت ضيغم الذى أنشدناه .

(١) كذا فى ش ، ب وهو الصواب . وفى ا والمطبوعة : قام . وهو تحريف . وفى حـ : « من قبل أن زيدا غير محتاج إلى تفسير » .

(٢) كذا فى جـ . وفى سائر الأصول : «رفع زيد» .

(٣) كذا فى ا ، ب . وفى ش والمطبوعة : « معنى » .

وفيه دليل آخر على جواز خلوّ[١] الجملة الجارية خبرا عن المبتدأ من ضمير يعود إليه منها؛ ألا ترى أن قوله « لم يخفنى الرجل الظلوم » ليس فيه عائد على هو، وكيف يكون الأمر إلا هكذا؛ ألا تعلم أن هذا المضمر على شريطة التفسير[٢] لا يوصف ولا يؤكّد ولا يعطف عليه ولا يبدل منه ولا يعود عائد ذكرٍ عليه؛ وذلك لضعفه؛ من حيث كان مفتقرا إلى تفسيره . وعلى هذا ونحوه عامّة ما يرد عليك من هـذا الضرب؛ ألا ترى أن قول الله عز وجل (الله أحد) لا ضمير فيه يعود على (هو) من قبله .

واعلم أن اللفظ قد يرد شيء منه فيجوز جوازا صحيحا أن يستدلّ به على أمرٍ مّا، وأن يستدلّ به على ضـدّه البتّة . وذلك نحو مررت بزيد، و رغبْت فى عمـرو، وعجبت من محمد، وغير ذلك من الأفعال الواصلة بحروف الجرّ .

فأحد ما يدلّ عليه هـذا الضرب من القول أنّ الجارّ معتدّ مـن جملة الفعل الواصل به؛ ألا ترى أن البـاء فى نحو مررت بزيد معاقبـة لهمزة النقل فى نحو أمررت زيدا، وكذلك قولك أخرجته وخرجت به، وأنزلته ونزلت به . فكما أن همزة أفعل مصوغة[٣] فيه، كائنة من جملته، فكذلك ما عاقبها من حروف الجرّ ينبغى أن يعتدّ أيضا من جملة الفعل؛ لمعاقبته ما هو من جملته . فهذا وجه .

والآخر أن يدلّ ذلك على أن حرف الجرّ جارٍ مجـرى بعض ما جرّه؛ ألا ترى أنك تحكم لموضع الجارّ والمجرور بالنصب فيعطف[٤] عليـه فينصب[٤] لذلك، فتقول : مررت بزيد وعمرا، وكذلك أيضا لا يفصل بين الجارّ والمجرور؛ لكونهما فى كثير

---

(١) وذلك أن الخبر عين المبتدأ فى المعنى؛ إذ كان تفسيرا له، فاستغنى عن العائد .

(٢) انظر فى هذا المغنى فى الباب الرابع (المواضع التى يعود الضمير فيها على متأخر لفظا ورتبة) .

(٣) كذا فى أ . وفى ش، ب : « موضوعة » .

(٤) كذا فى أ . وفى ش، ب : « فتعطف ... فتنصب » .

من المواضع بمنزلة الجزء[1] الواحد . أفلا تراك كيف تقدّر اللفظ الواحد[2] تقديرين مختلفين، وكل واحد منهما مقبول فى القياس، متلقًّى بالبِشر والإيناس .

ومن ذلك قول الآخر[3] :

زمانَ عَلَىَّ غُرابٌ غُدَافٌ ... فَطَيَّرَهُ الشيبُ عنِّى فطارا

فهذا موضع يمكن أن يذهب ذاهب فيه الى سقوط حكم ما تعلّق به الظرف[4] من الفعل، ويمكن أيضا أن يستدلّ به على ثباته وبقاء حكمه . وذلك أن الظرف الذى هو (علىّ) متعلق بمحذوف، وتقديره غداة[5] ثبت علىّ أو استقر علىّ غراب، ثم حذف الفعل وأقيم الظرف مقامه . وقوله فطيّره — كما ترى — معطوف . فأما من أثبت به حكم الفعل المحذوف فله أن يقول : إن طيّره معطوف على ثبت[6] أو استقر، وجواز العطف عليه أدلّ دليل على اعتداده وبقاء حكمه، وأن العَقْد عليه، والمعاملة فى هذا ونحوه إنما هى معه ؛ ألا ترى أن العطف نظير التثنية، ومحال أن يثنّى الشىء فيصير مع صاحبه شيئين إلّا وحالها فى الثبات والاعتِداد واحدة .

فهذا وجه جواز الاستدلال به على بقاء حكم ما تعلّق به الظرف، وأنه ليس أصلا متروكا، ولا شَرْعا منسوخا .

---

(١) كذا فى أ، ش، ب . وفى ج : « الحرف » . (٢) سقط فى ش هذا اللفظ .

(٣) هو أبو حية النميرى . وقبل البيت :

زمان الصبا، ليت أيامنا ... رجعن لنا الصالحات القصارا

وبعده :

فلا يبعد الله ذاك الغراب ... وإن هو لم يبق إلا ادّكارا

وقوله : «على غراب غداف» أراد به الشباب والشعر الأسود . وانظر الحيوان بتحقيق الأستاذ هرون ٣/٤٢٩ وأمالى المرتضى ٢/١٠٠ (٤) كذا فى ش، ب . وفى أ : « الظروف » .

(٥) المناسب لما هنا : زمان . وكأن هناك رواية أخرى : «غداة علىّ...» فذهب ذكر المؤلف اليها .

(٦) هذا من ابن جنىّ على أن « على غراب » جملة فعلية فاعلها « غراب » وليس يجب هذا ؛ فـ«غراب» مبتدأ لا فاعل، وخبره « علىّ » وليس فى الكلام ما يختص بالفعل أو يغلب فيه حتى يقدّر الفعل كما يريد . وعلى هذا فقوله « فطيره » عطف على الجملة الاسمية لا على متعلق الظرف .

وأمّا جواز اعتقاد سقوط حكم ما تعلّق به الظرف من هذا البيت فلأنه قد عطف قوله « فطيّره » على قوله « علىّ » و إذا جاز عطف الفعل على الظرف قوى حكم الظرف فى قيامه مقامَ الفعل المتعلّق هو به، و إسقاطه حكمه وتولّيه من العمل ما كان الفعل يتولّاه، وتناوُله به ما كان هو متناوِلا له .

فهذان وجهان من الاستدلال بالشيء الواحد على الحُكْمين الضدّين، و إن كان وجه الدلالة به على قوة حكم الظرف وضعف حكم الفعل فى هذا وما يجرى مجراه هو الصواب عندنا، وعليه اعتمادنا وعَقْدنا . وليس هذا موضع الانتصار لما نعتقده فيه، و إنما الغرض منه أن نُرِى[1] وجه ابتداء تفرّع القول، وكيف يأخذ بصاحبه، ومن أين يقتاد الناظرَ فيه إلى أنحائه ومصارفه .

ونظير هذا البيت فى حديث الظرف والفعل من طريق العطف قول الله عزّ اسمه ﴿ يوم تُبْلَى السرائرُ فما له مِن قُوّةٍ ولا ناصِرٍ ﴾[2] أفلا تراه كيف عطف الظرف الذى هو «له من قوّة» على قوله «تبلى» وهو فعل، فالآية نظيرة البيت فى العطف و إن اختلفا فى تقدّم الظرف تارة، وتأخّره أخرى .

وهذا أمر فيه انتشار وامتداد ، و إنما أفرض منه وممّا يجرى مجراه ما يستدلّ به ويجعل عِيارا على غيره . والأمر أوسع شُقّة ، وأظهر كُلْفة ومشقّة؛ ولكن إن طَبِنت[3] له ، ورفَقت به ، أولاك جانبه ، وأمطاك كاهله وغاربه ؛ وإن خبطته[4] وتورّطته[5] كدّك مَهَلُه[6] ، وأوعرت بك سبلُه ، فرِفقا وتأمّلا .

---

(١) كذا فى ش وفى غيرها : «ترى» . (٢) إن المعطوف جملة « ماله من قوّة ولا ناصر» لا الظرف . فترى كلام ابن جنى هنا غير دقيق . (٣) أى فطنت . (٤) يريد : عالجته بغير رفق وتهدّ الى وجهه . يقال : خبط الشيء : وطئه شديدا . (٥) أى سرت فيه على غير بصيرة . وأصل ذلك أن يقال : تورّط فى الأمر : ارتبك فيه فلم يسهل له المخرج منه . فاستعمله فى سبب هذا وهو أخذه بغير رفق . والوارد أن يقال : تورّط فى الأمر، كما رأيت ، وكأنه ضمنه معنى ساءه ، مثلا .
(٦) يريد أنه يبطئ عليك تعرّفه ، فيسوءك ذلك .

باب فى مقاييس العربيّة

وهى ضربان : أحدهما معنوىّ والآخر لفظىّ . وهـذان الضربان وإن عمّا وفَشَوا[1] فى هـذه اللغة ، فإن أقواهما وأوسعهما هو القياس المعنوىّ ؛ ألا ترى أن الأسباب المانعة من الصرف تسعة : واحد منها[2] لفظىّ وهو شَبَه الفعل لفظا ، نحو أحمد، ويَرْمَع[3]، وتَنْضُب[3]، وإثمِد ، وأُبلُم[3]، وبَقّم[3]، وإستبرق ، والثمانية الباقية كلها معنويّة ؛ كالتعريف ، والوصف ، والعدل، والتأنيث ، وغير ذلك . فهـذا دليـــل .

ومثله اعتبارك باب الفاعل والمفعول به، بأن تقول : رفعت هـذا لأنه فاعل ، ونصبت هـذا لأنه مفعول . فهذا اعتبـار معنوىّ لا لفظىّ . ولأجله ما[4] كانت العوامل اللفظية راجعة فى الحقيقة الى أنها معنوية ؛ ألا تراك إذا قلت : ضرب سعيد جعفرا، فإنّ (ضرب) لم تعمل فى الحقيقة شيئا ؛ وهل تَحْصُل من قولك ضرب إلّا على اللفظ بالضاد والراء والباء على صورة فَعَلَ[5] ، فهـذا هو الصوت ، والصوت مما لا يجوز أن يكون منسوبا اليه الفعل .

وإنما قال النحويّون : عامل لفظىّ ، وعامل معنـوىّ ؛ لِيُرُوك أن بعض العمل يأتى مسبَّبا عن لفظ يصحبه ؛ كمررت بزيد، وليت عمرا قائم ، وبعضـه يأتى عاريا من مصاحبة لفـظ يتعلّق به ؛ كرفع المبتدأ بالابتداء ، ورفع الفعـل لوقوعه موقع الاسم ؛ هـذا ظاهر الأمر ، وعليه صفحة القول . فأما فى[6] الحقيقة

---

(١) كذا فى ش ، ب . وفى ا : « ألا ترى إلى أن .. » . (٢) المعروف فى كتب المتأخرين أن المعنوى منها العلمية والوصفية والبقية أسباب لفظية ، ومنها العدل والتأنيث .

(٣) اليرمع : حجارة رخوة ، والتنضب : شجر حجازىّ ، والأبلم : خوص المقل ، وهو شجر الدوم ، والبقم : شجر له ورق يتخذ منه صبغ . (٤) ما هنا زائدة . (٥) كذا فى ش ، ب ، ح . وفى ا : « هذا الصوت » . (٦) كذا فى ا ، ج . وفى ش ، ب : «فأما ما فى الحقيقة» .

ومحصول الحديث، فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للتكلم نفسه، لا لشيء غيره . وإنما قالوا : لفظيّ ومعنويّ لمّا ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ ، أو باشتمال المعنى على اللفظ . وهذا واضح .

واعلم أن القياس اللفظيّ إذا تأملته لم تجده عاريا من اشتمال المعنى عليه ؛

٥ ألا ترى أنك إذا سئلت عن « إنْ » من قوله[1] :

ورجّ الفتى للخيرِ ما إن رأيته   على السنّ خيرا لا يزال يزيد

فإنك قائل : دخلت على « ما » — وإن كانت « ما » ههنا مصدريّة — ؛ لشبهها لفظا بما النافية التي تؤكّد بإنْ من قوله[2] :

ما إن يكاد يخلّيهم لوجهتهم   تخالُج الأمر إن الأمر مشترك

١٠ وشَبَه اللفظ بينهما يصيّر « ما » المصدريّة إلى أنها كأنها « ما » التي معناها النفي؛ أفلا ترى أنك لو لم تجذب إحداهما الى أنها كأنها بمعنى الأخرى لم يجز لك إلحاق « إنْ » بها .

---

(١) أى المعلوط بن بدل — بزنة سبب — القريعيّ ؛ كما ذكره السيرافى فى شرح الكتاب ، نقل ذلك البغدادى فى شرح شواهد المغنى فى مبحث « إن » وفى اللسان . فى « أنن » : « للعلوط بن بذل » و بذل محرف عن بدل . وفى الحماسة أبيات على هذا الروىّ لرجل من قريع منها :

١٥ متى ما ير الناس الغنىّ وجاره   فقير يقولوا : عاجز وجليد

وفى الخزانة ١/٥٣٦ أن ابن جنى فى إعراب الحماسة عينه فقال : هو المعلوط بن بدل القريعىّ ، وانظر السمط ٤٣٤ وشرح شواهد المغنى للبغدادى والكتاب ٢/٣٠٦

(٢) أى زهير من قصيدة مطلعها :

٢٠ بان الخليط ولم يأووا لمن تركوا   وزوّدوك اشتياقا أية سلكوا

وانظر الديوان . وتخالج الأمر : اختلافهم فى الرأى : يقول هذا : نصنع كذا ، وذاك : نصنع كذا ، وقوله : إن الأمر مشترك : أى لا يجتمعون على رأى واحد : هذا له رأى ، وهذا له رأى . وهذا الاختلاف يبطئ بسيرهم وارتحالهم .

فالمعنى إذًا أشيَع وأسير حُكمًا من اللفظ ؛ لأنك فى اللفظىّ متصوِّر لحال المعنوىّ، ولست فى المعنوىّ بمحتاج الى تصوّر حكم اللفظىّ . فاعرف ذلك .

واعلم أن العرب تؤثر من التجانس والتشابه وحمل الفرع على الأصل، ما إذا تأمّلته عرفت منه قوّة عنايتها بهذا الشأن، وأنه منها على أقوى بال ؛ ألا ترى أنهم لمّا أعربوا بالحروف فى التثنية والجمع الذى على حدّه ، فأعطَوُا الرفع فى التثنية الألف، والرفع فى الجمع الواو، والجرّ فيهما الياء، وبقى النصب لا حرف له فيُمازَ به، جذبوه الى الجرّ فحملوه عليه دون الرفع؛ لتلك الأسباب[1] المعروفة هناك . فلا حاجة بنا هنا الى الإطالة بذكرها ، ففعلوا ذلك ضرورة، ثم لمّا صاروا الى جمع التأنيث حملوا النصب أيضا على الجرّ، فقالوا ضربت الهنداتِ (كما قالوا مررت بالهنداتِ[2]) ولا ضرورة هنا ؛ لأنهم قد كانوا قادرين على أن يفتحوا التاء فيقولوا : رأيت الهنداتَ، فلم يفعلوا ذلك مع إمكانه وزوال الضرورة التى عارضت فى المذكر عنه، فدلّ دخولهم تحت هذا — مع أن الحال لا تَضطرّ إليه — على إيثارهم واستحبابهم حمل الفرع على الأصل، وإن عَرِى من ضرورة الأصل . وهذا جلىّ كما ترى .

ومن ذلك حملهم حروف المضارعة بعضها على حكم بعض، فى نحو حذفهم الهمزة فى نكرم، وتكرم ، ويكرم ؛ لحذفهم إيّاها فى أُكرِمُ؛ لمّا كان يكون هناك من الاستثقال؛ لاجتماع الهمزتين فى نحو أُؤكرم ، وإن عَرِيت بقيّة حروف المضارعة — لو لم تحذف — من اجتماع همزتين؛ وحذفهم أيضا الفاء من نحو وعد، وورد، فى يعد، ويرد ؛ لمّا كان يلزم — لو لم تحذف — من وقوع الواو بين ياء وكسرة،

(١) قال الأشمونى فى مبحث إعراب المثنى فى باب المعرب والمبنى . « وحمل النصب على الجرّ فيهما — يريد التثنية وجمع المذكر السالم — لمناسبة النصب للجرّ دون الرفع؛ لأن كلا منهما فضلة، ومن حيث المخرج؛ لأن الفتح من أقصى الحلق ، والكسر من وسط الفم ، والضمّ من الشفتين » .

(٢) سقط ما بين القوسين فى ش، ب وثبت فى أ .

ثم حملوا على ذلك ما لولم يحذفوه لم يقع بين ياء وكسرة؛ نحو أعِدُ ، وتَعِد ،ونَعِد ؛ لا للاستثقال، بل لتتساوى أحوالُ حروف المضارعة فى حذف الفاء معها .

فإذا جاز أن يحمل حروف المضارعة بعضها على بعض — ومراتبها متساوية، وليس بعضها أصلا لبعض -- كان حمل المؤنّث على المذكّر[1] لأن المذكّر أسبق رتبة من المؤنّث ، أولى وأجدر .

ومن ذلك مراعاتهم فى الجمع حال الواحد ؛ لأنه أسبق من الجمع ؛ ألا تراهم لمّا أُعلّت الواو فى الواحد ، أعلّوها أيضا فى الجمع ، فى نحو قِيمة وقِيَم ، ودِيمة ودِيَم ، ولمّا صحّت فى الواحد صحّحوها فى الجمع ، فقالوا : زَوْج وزِوَجة، وثَوْر وثِوَرة .

فأمّا ثِيَرة ففى إعلال واوه ثلاثة أقوال :

أما صاحب الكتاب فحمله على الشذوذ[2] ، وأما أبو العباس[3] فذكر أنهم أعلّوه ليفصلوا بذلك بين الثور من الحيوان وبين الثور ، وهو القطعة من الأقِط ؛ لأنهم لا يقولون فيه إلا ثِوَرة بالتصحيح لا غير . وأمّا أبو بكر[3] فذهب فى إعلال ثِيَرة إلى أن ذلك لأنها منقوصة من ثيارة ، فتركوا الإعلال فى العين أمارةً لما نَوَوْه من الألف؛ كما جعلوا تصحيح نحو اجتوروا، واعتونوا، دليلا على أنه فى معنى ما لابدّ من صحته، وهو تجاوروا وتعاونوا . وقد قالوا أيضا : ثِيْرة ؛ قال[4] :

---

(١) يريد حمل جمع المؤنث فى النصب على جمع المذكر على ما سبق .

(٢) انظر الكتاب ٢/٣٦٩ . ولفظه : « وقد قالوا : ثورة، وثيرة . قلبوها حيث كانت بعد كسرة ، واستثقلوا ذلك، كما استثقلوا أن تثبت فى ديم . وهذا ليس بمطرد، يعنى ثيرة » .

(٣) يريد المبرد، وأبو بكر هو ابن السراج .

(٤) أى الأعشى ميمون . وانظر ديوانه بشرح ثعلب طبعة أوربة ص ٨٤ .

* صدْرَ النهار يراعى ثَيرةً رُتُعا[1] *

وهذا لا نكير[2] له[3] فى وجوبه؛ لسكون عينه.

نعم وقد دعاهم إيثارهم لتشبيه الأشياء بعضها ببعض أن حملوا الأصل على الفرع؛ ألا تراهم يعلّون المصدر لإعلال فعله، ويصحّحونه لصحّته. وذلك نحو قولك: قمت قياما، وقاومت قِوَاما. فإذا حملوا الأصل الذى هو المصدر على الفرع الذى هو الفعل، فهل بقى فى[4] وضوح الدلالة على إيثارهم تشبيه الأشياء المتقاربة بعضها ببعض شبهة!

وعلى ذلك أيضا عوّضوا فى المصدر ما حذفوه فى الفعل؛ فقالوا: أكرم يُكرِم، فلمّا حذفوا الهمزة فى المضارع أثبتوها فى المصدر، فقالوا: الإكرام؛ فدلّ هذا[5]

---

(١) صدره: * فظل يأكل منها وهى راتعة * وهو من قصيدة طويلة. وهذا فى وصف مهاة — بقرة وحشية — أكل السبع ولدها شبه بها ناقته، وقبله:

كأنها بعد ما أفضى النجاد بها ... بالشيِّطين مهاة تبتغى ذرعا

أهوى لها ضابئ فى الأرض مفتحص ... للحم قدما خفىّ الشخص قد خشعا

فظلّ يخدعها عن نفس واحدها ... فى أرض قىّ بفعل مثله خدعا

حانت ليفجعها بابن وتطعمه ... لحما، فقد أطعمت لحما، وقد فجعا

وبعد البيت:

حتى إذا فيقة فى ضرعها اجتمعت ... جاءت لترضع شق النفس لو رضعا

عجلى إلى المعهد الأدنى ففاجأها ... أقطاع مسك، وسافت من دم دفعا

وقوله: فظل يأكل منها أى من ابنها الذى افترسه لا منها نفسها؛ إذ كيف يكون هذا مع قوله: «وهى راتعة» وقد غرّ هذا ابن دريد فى الجمهرة، فجعله فى وصف بقرة مسبوعة. وانظر اللآلى ٣١٢.

(٢) فى الأصول: «نظير» والأنسب ما أثبته. ولما فى الأصول وجه بعيد. وهو أنه بلغ الغاية فى داعى وجوب الإعلال فلا نظير له فى هذا، وهو كلام خرج مخرج المبالغة.

(٣) سقط «له» فى أ.

(٤) كذا فى أ. وفى ش، ب. «من».

(٥) سقط لفظ «هذا» فى ش، ب وثبت فى أ.

على أن هذه المُثُل كلّها جارية مجرى المثال الواحد؛ ألا تراهم لمّا حذفوا ياء فرازين[١]، عوّضوا منها الهاء في نفس المثال فقالوا فرازنة[٢]. وكذلك لمّا حذفوا فاء عِدَة، عوّضوا منها نفسها التاء. وكذلك أَيْنُق في أحد قولي سيبويه فيها[٣]: لمّا حذفوا عينها عوّضوا منها الياء في نفس المثال.

فدلّ هذا وغيره ممّا يطول تعداده على أن المثال والمصدر واسم الفاعل كلّ واحد منها يجري عندهم، وفي محصول اعتدادهم مجرى الصورة الواحدة؛ حتى إنّه[٤] إذا لزم في بعضها شيء لِعلّة مّا أوجبوه في الآخَر، وإن عَرِيَ في الظاهر من تلك العِلّة، فأمّا في الحقيقة فكأنها فيه نفسه؛ ألا ترى أنه إذا صحّ أنّ جميع هذه الأشياء على اختلاف أحوالها تجرى عندهم مجرى المثال الواحد، فإذا وجب في شيء منها حكم فإنه لذلك[٥] كأنه أمر لا يخصّه من بقيّة الباب، بل هو[٦] جارٍ في الجميع مجرًى واحدا؛ لِمَا قدّمنا ذكره من الحال آنفا.

واعلم أنّ من قوّة القياس عندهم اعتقادَ النحويّين أن ما قيس على كلام العرب فهو عندهم من كلام العرب؛ نحو قولك في قوله: كيف تبني من ضرب مثل جعفرٍ: ضربب هذا من كلام العرب، ولو بنيت مثله ضَيرب، أو ضَوْرب، أو ضَرْوَب، أو نحو ذلك، لم يُعتقد من كلام العرب؛ لأنه قياس على الأقلّ استعمالا والأضعفِ قياسا. وسنفرد لهذا الفصل[٧] بابا؛ فإن فيه نظرا صالحًا[٨].

---

(١) الواحد فرزان. وهو في الشطرنج بمنزلة الوزير للسلطان. وهو معرب فرزين في الفارسية. والوارد في اللسان والقاموس جمعه على فرازين.

(٢) كذا في أ، ب. وسقط في ش.

(٣) في الكتاب ٢١٧/١: «كما قالوا: أينق لما حذفوا العين جعلوا الياء عوضا» والرأي الآخر ذكره في الكتاب ١٢٩/٢ إذ يقول: «ومثل ذلك أينق: إنما هو أنوق في الأصل، فأبدلوا الياء مكان الواو، وقلبوا».

(٤) كذا في ش، ب. وسقط في أ.

(٥) كذا في ش، ب. وفي المطبوعة: «كذلك».

(٦) كذا في أ، ب. وسقط هذا اللفظ في ش.

(٧) سقط في ش، ب.

(٨) كذا في ش، ب وسقط في أ.

باب فى جواز القياس على ما يقِلّ ، ورفضِه فيما هو أكثر منه

هذا باب ظاهره — إلى أن تعرف صورته — ظاهر التناقض؛ إلا أنه مع تأمّله صحيح . وذلك أن يقِل الشيء وهو قياس ، ويكون غيره أكثر منه ، إلا أنه ليس بقياس .

الأوّل قولهم فى النسب الى شَنُوءَة: شَنَئِىّ؛ فلك — من بعدُ — أن تقول فى الإضافة إلى قَتُوبة[1] : قَتَبِىّ[1] ، وإلى رَكُوبة : رَكَبِىّ ، وإلى حَلُوبة : حَلَبِىّ؛ قياسا على شَنَئِىّ . وذلك أنهم أجرَوْا فَعُولة مجرى فَعِيلة؛ لمشابهتها إيّاها من عِدّة أوجه : أحدها أن كل واحدة[2] من فعولة وفعيلة ثلاثىّ[3]؛ ثم إن ثالث كل واحدة منهما حرف لين يجرى مجرى صاحبه؛ ألا ترى إلى اجتماع الواو والياء رِدْفين وامتناع ذلك فى الألف ، وإلى جواز حركة كل واحدة[2] من الياء والواو مع امتناع ذلكَ فى الألف ، إلى غير ذلك . ومنها أن فى كل واحدة من فَعُولة وفَعِيلة تاءَ التأنيث . ومنها اصطحاب فَعُول وفَعِيل على الموضع الواحد؛ نحو أَثِيم وأَثُوم ، ورحيم ورَحُوم ، ومَشِىّ[4] ومَشُوّ[4] ، ونَهِىّ عن الشيء ونَهُوّ .

فلمّا استمرّت حال فَعِيلة وفَعُولة هذا الاستمرار ، جرت واو شَنُوءة مجرى ياء حنيفة؛ فكما قالوا : حَنَفِىّ قياسا قالوا : شَنَئِىّ أيضا قياسا .

---

(١) كذا فى ا ، ش ، ب . وفى ج : « تنوفة : تنفىّ » .

(٢) كذا فى ا . وفى ش ، ب : « واحد » .

(٣) أى دون اعتداد المدّة .

(٤) المشىّ والمشوّ : الدواء المسهل .

قال أبو الحسن : فإن قلت : إنما جاء هذا فى حرف واحد — يعنى شَنُوءة — قال[1] : فإنه جميع ما جاء . وما ألطف هذا القول من أبى الحسن ! وتفسيره أن الذى جاء فى فَعُولة هو هذا الحرف ، والقياس قابِلُه ، ولم يأت فيه شىء ينقضه . فإذا قاس الإنسان على جميع ما جاء ، وكان أيضا صحيحا فى القياس مقبولا ، فلا غَرْو ولا ملام .

٥

وأمّا ما هو أكثر من باب شَنَئِىّ ، ولا يجوز القياس عليه ؛ لأنه لم يكن هو على قياس ، فقولهم فى ثَقِيف : ثَقَفِىّ ، وفى قُرَيش : قرشىّ ، وفى سُلَيم : سُلَمِىّ . فهذا وإن كان أكثر من شنئىّ فإنه عند سيبويه ضعيف فى القياس . فلا يجيز على هذا فى سعيد سَعَدِىّ ، ولا فى كَرِيم كَرَمِىّ .

فقد بَرِدَ[2] فى اليد من هذا الموضع قانون يُحمل عليه ، ويُرَدّ غيره إليه . وإنما أذكر من هذا ونحوه رسوما لتُقتدَى[3] ، وأفرض منه آثارا لتُقتفَى ، ولو التزمتُ[4] الاستكثار منه لطال الكتاب به ، وأملّ قارئه .

١٠

واعلم أن من قال فى حَلُوبة : حَلَبِىّ قياسا على قولك فى حنيفة : حنفىّ ، فإنه لا يجيز فى النسب إلى حَرُورة[5] حَرَرِىّ[5] ، ولا فى صَرُورة[6] صَرَرِىّ[6] ، ولا فى قَوُولة قَوَلِىّ[7] .

١٥

(١) أى أبو الحسن ، وإنما ذكر « قال » لينصّ على أن هذا كلام أبى الحسن ، ويريد به الأخفش سعيد بن مسعدة . وقد حذف هذا اللفظ فى عبارة ابن جنى التى ساقها صاحب الاقتراح ، وهذا أجود .

(٢) كذا فى أ ، ب . وفى ش والمطبوعة : « يرد » وهو تصحيف .

(٣) تراه استعمل هذا الفعل متعدّيا بنفسه ، والمعروف تعدّيه بالحرف ؛ يقال : اقتدى به . وكأنه ضمّنه معنى « تبع » .   (٤) كذا فى أ ، ب . وفى ش والمطبوعة : « ألزمت » .

٢٠

(٥) كذا بالحاء المهملة فى ش . وفى أ ، ب « جزورة : جزرى » وهذا تحريف هنا . والحرورة : الحرّية .   (٦) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « ضرورة : ضررى » بالضاد المعجمة . والصرورة : الذى لا يأتى النساء .   (٧) كذا فى أ ، ش . وفى ب : « قتولة » والمناسب ما أثبت .

وذلك أن فَعُولة فى هـذا محمولة الحكم على فَعيلة ، وأنت لا تقـول فى الإضافة إلى فعيـلة إذا كانت مضعّفة أو معتـلّة العين إلا بالتصحيح ؛ نحـو قولهم فى شديد : شَديدِى ، وفى طويلة : طَويلِى؛ استثقالا لقولك : شَدَدِىّ، وطَوَلِىّ . فإذا كانت فَعُـولة محمولة على فَعِيلة ، وفَعِيلة لا تقول فيهـا مع التضعيف واعتلال العـين إلّا بالإتمـام ، فـما كان محمولا عليها أولى بأن يصحّ ولا يعلّ . ومن قال فى شنوءة : شنَئِىّ فأعل[(١)] ، فإنه لا يقول فى نحو جرادة وسعادة إلا بالإتمـام: جرادىّ وسعادىّ ، وذلك لبعد الألف عن الياء[و][(٢)] لِمَـا فيها من الخِفّة . ولو جاز أن يقـول[(٣)] فى نحو جرادة : جَرَدِىّ ، لم يجز ذلك فى نحو حَمامة وعَجاجة : حَمَمِىّ ولا عَجَجِىّ ؛ استكراها للتضعيف ، إلا أن يأنس[(٤)] بإظهار تضعيف فَعَـلٍ ، ولا فى نحـو سَيابة[(٥)] وحَوالة : سَيَبِىّ ولا حَوَلِىّ ؛ استكراها لحركة المعتـلّ فى هـذا الموضع . وعـلّة ذلك ثابتـة فى التصريف ، فغَنِينا عن ذكرها الآن .

باب فى تعارُض السماع والقياس

إذا تعارضا نطقتَ بالمسموع على ما جاء عليه، ولم تَقِسْه فى غيره؛ وذلك نحو قول الله تعـالى : (اسْتَحْوَذَ عليهم الشيطانُ) فهذا ليس بقياس ؛ لكنه لا بدّ من قبوله؛ لأنك إنمـا تنطق بلغتهم، وتحتذى فى جميع ذلك أمثلتَهم[(٦)] . ثم إنك من بعد لا تقيس عليـه غيره ؛ ألا تراك لا تقـول فى استقام : استقْوَم ، ولا فى استباع : استبْيَع .

---

(١) كذا فى أ ، ب . وسقط هذا فى ش . وهو يعنى الإعلال بحذف المدة وتغيير حركة ما قبلها .

(٢) زيادة فى جـ . والعبارة فيها : « ولخفتها » .

(٣) فى ى ، هـ : «تقول» . (٤) فى ى ، هـ : « تأنس » . (٥) هو السحبة

(٦) كذا فى أ ، ب . وفى ش : « مثلهم » .

فأمّا قولهم « استنْوق الجمــل » و « استَتْيَست الشاة » و « اسـتَفْيل الجمل » فكأنه أسهلُ من استحوذ؛ وذلك أن استحوذ قد تقدّمه الثلاثىّ معتلاّ؛ نحو قوله[(١)]:

يحـوذُهنّ وله حُـــوذِىٌّ كما يحوذ الفِئــةَ الكمىُّ

— يروى بالذال والزاى: يحوذهن ويحوزهن —. فلما كان استحوذ خارجا عن معتلّ: أعنى حاذ يحوذ، وجب إعلاله؛ إلحاقا فى الإعلال به. وكذلك باب أقام، وأطال، واســتعاذ، واستزاد[(٣)]، ممـا يسكن ما قبل عينه فى الأصل؛ ألا ترى أن أصل أقام أقْوم، وأصل استعاذ استعْوَذ، فلو أُخلينا وهــذا اللفظَ لاقتضت الصورة تصحيح العين لسكون ما قبلها؛ غير أنه لمّا كان منقولا ومُخْرجا من معتلّ — هو قام، وعاذ — أُجْرِى أيضا فى الإعلال عليــه. وليس كذلك « استنوق الجمــل » و « استتيست الشاة » لأن هذا ليس منه فِعْل معتلّ؛ ألا تراك لا تقول: نَاقَ ولا تاسَ؛ إنمـا الناقة والتيس اسمان لجوهر، لم يُصَرَّف منهما فِعــل معتلّ. فكان خروجهما على الصحّة أمثل منه فى باب استقام واستعاذ. وكذلك استَفْيل.

ومع هــذا أيضا فإن استنوق، واستتيس شاذّ؛ ألا تراك لو تكلّفت أن تأتى باستفعل من الطَّود، لمـا قلت: استطْوَد، ولا من الحُوت استحْوَت، ولا من[(٤)] الخُوط استَخْوط؛ ولكان القياس أن تقول: استطاد، واستحات، واستخاط.

---

(١) هو العجّاج. يصف ثورا وكلابا. و « حوذىّ » كذا فى أ، ج. وفى ش، ب: « حاذىّ ». « الفئة » كذا فى الأصول ما عدا ج ففيها: (المـائة). والحوذ والحوز: السوق الشديد، والحوذى والحوزىّ: السائق المجد المستحث على السير. وانظر ديوان العجاج ٧٠.

(٢) فى ش: « الزاء » وهى لغة فى الزاى.

(٣) فى ش: « استعان ».

(٤) كذا فى أ. وفى ش، ب والمطبوعة: « ومن الخوط » والخوط: الغصن الناعم.

والعلّة فى وجوب إعلاله وإعلال استنوق[1] ، واستفيل ، واستتيست أنا قد أحطنا علمًا[2] بأن الفعل إنما يُشتق من الحدث لا من الجوهر ؛ ألا ترى إلى قوله (وأمّا الفِعْل فأمثِلة أُخِذت من لفظ أحداث الأسماء) فإذا كان كذلك وجب أن يكون استنوق مشتقّا من المصدر . وكان قياس مصدره أن يكون معتلّا ، فيقال : استِناقة ، كاستعانة ، واستشارة . وذلك أنه وإن لم يكن تحته ثلاثىّ معتلّ كقام وباع فيلزَم إجراؤه فى الإعلال عليه ، فإن باب الفِعْل إذا كانت عينه أحد الحرفين أن يجىء معتلّا ، إلّا ما يستثنى من ذلك ؛ نحو طاوَل ، وبايَع ، وحَوِل ، وعَوِر ، واجتَوَرُوا ، واعتَوَنُوا ؛ لتلك العلل المذكورة هناك . وليس باب أفعل ولا استفعل منه . فلمّا كان الباب فى الفعل ما ذكرناه من وجوب إعلاله ، وجب أيضًا[3] أن يجىء استنوق ونحوُه بالإعلال ؛ لاطّراد ذلك فى الفعل ؛ كما أن الاسم إذا كان على فاعِل كالكاهل والغارب ، إلا أن عينه حرف علّة لم يأتِ عنهم إلّا مهموزا ، وإن لم يَجْرِ على فِعْل ؛ ألا تراهم همزوا الحائش[4] ، وهو اسم لاصفة ، ولا هو جارٍ على فعل ، فأعلّوا عينه ، وهى فى الأصل واو من الحَوْش[5] .

فإن قلت : فلعلّه جارٍ على حاشَ ، جريان قائم على قام ؛ قيل : لم نرهم أجرَوْه صفة ، ولا أعملوه عمل الفعل ، وإنما الحائش : البستان بمنزلة الصّوْر[6] ، وبمنزلة الحديقة . فإن قلت : فإن فيه معنى الفعل ؛ لأنه يَحُوش مافيه من النخل وغيره ، وهذا يؤكّد كونه فى الأصل صفة ، وإن كان قد استُعمل استعمال الأسماء ؛ كصاحب ووالد ؛

(١) أى إعلال استحوذ .

(٢) يريد سيبويه فى صدر كتابه .

(٣) سقط فى ش .

(٤) هو جماعة النخل ، والبستان .

(٥) الحوش : الجمع .

(٦) كذا فى ا ، ب . والصور : جماعة النخل . وفى ش « السور » .

قيل : مافيه من معنى الفعلية لا يوجب كونه صفة ؛ ألا ترى إلى قولهم : الكاهل[1] والغارِب[1] ، وهما و إن كان فيهما معنى الاكتهال والغروب فإنهما اسمان .

ولا يستنكر أن يكون فى الأسماء غيرِ الجارية على الأفعال معانى الأفعال . من ذلك قولهم : مِفتاح ، ومِنْسَج ، ومُسْعُط ، ومِنديل ، ودار ، ونحو ذلك ؛ تجد فى كل واحد منها معنى الفعل ، و إن لم تكن جارية عليه . فمفتاح من الفتح ، ومِنْسَج من النسج ، ومُسْعُط من الإسعاط ، ومِنديل من النَدْل ، وهو التناول ؛ قال الشاعر[2] :

على حينَ أَلْهى الناسَ جُلُّ أُمورهم ... فندلًا زُرَيقُ المالَ نَدْلَ الثعالِب

وكذلك دار : من دار يدور لكثرة حركة الناس فيها ؛ وكذلك كثير من هذه المشتقّات تجد فيها معانى[3] الأفعال و إن لم تكن جارية عليها . فكذلك الحائش جاء مهموزا و إن لم يكن اسم فاعل ، لا لشيءٍ غيرِ مجيئه على مايلزم اعتلال عينه ؛ نحو قائم ، وبائع ، وصائم . فاعرف ذلك . وهو رأى أبى علىّ رحمه الله ، وعنه أخذته لفظا ومراجعة وبحثا .

ومثله سواءً الحائط : هو اسم بمنزلة الركن والسقف ، و إن كان فيه معنى الحَوط . ومثله أيضا العائر[4] للرمد[5] ، هو اسم مصدر بمنزلة الفالج[6] ، والباطل ، والباغِز[7] ، وليس اسم فاعل ولا جاريا على معتلّ ؛ وهو كما تراه معتلّ .

---

(١) الكاهل أعلى الظهر مما يلى العنق ، والغارب من البعير ما بين السنام و العنق . وكأن معنى الاكتهال فى الكاهل القوّة والاجتماع ، والكهل من الرجال الذى جاوز الثلاثين . ولا مرية فى قوّته ونضجه ، ومعنى الغروب فى الغارب انخفاضه عن السنام كالكوكب حين يغرب وينخفض . (٢) هو — فيما زعم صاحب فرحة الأديب — رجل من الأنصار ، قال ذلك فى النعمان بن العجلان الزرقى — وزريق من الخزرج — وكان ولاه على رضى الله عنه البحرين . وفى هذا الشعر آراء أخرى . وانظر سيبويه ص ٥٩ ج ١ ، وشواهد العينى على هامش الخزانة ص ٤٨ ج ٣ ، واللسان فى ندل ، وفرحة الأديب رقم ٤٠ .

(٣) كذا فى ش ، ب . وفى أ : «من معانى» . (٤) كذا فى ش ، ب . وفى أ : الرمد .

(٥) ضبط فى أ بتنوين اسم ، وفى ب بالإضافة . (٦) هو من الأمراض . ومن مظاهره استرخاء لأحد شقّ البدن . (٧) الباغز : النشاط أو هو فى الإبل خاصّة .

فإن قلت : فما تقول فى استعان وقد أُعِلّ، وليس تحته ثلاثىّ معتلّ، ألا تراك لا تقول : عان يعون كقام يقوم؟ قيــل : هو وإن لم يُنطَق بثلاثيّه فإنه فى حكم المنطوق بهِ ، وعليه جاء أعان يعين .

وقد شاع الإعلال فى هذا الأصل، ألا تراهم قالوا : المَعُونة — فأعلّوها كالمَثُوبة، والمَعُوضــة (١) — والإعانة ، والاستعانةَ . فأمّا المعاونة فكالمعاودة : صحّت لوقوع الألف قبلها .

فلمّــا اطّرد الإعلال فى جميع ذلك دلّ أن ثلاثيّه وإن لم يكن مســتعمَلا فإنه فى حكم ذلك . وليس هــذا بأبعد من اعتقاد موضع (أنْ) لنصب الأفعال فى تلك الأجوبة، وهى الأمر والنهى وبقيّة ذلك، وإن لم تستعمل قطّ . فإذا جاز اعتقاد ذلك، وطَرْد المسائل عليه لدلالة الحال على ثبوته (٢) فى النفس، كان إعلال نحو أعان، واستعان، ومُعِينٍ، ومستعين، والإعانةِ والاســتعانة — لاعتقاد كون الثلاثىّ من ذلك فى حكم الملفوظ بهِ — أحرى وأولى .

وأيضا فقــد نطقوا مــن ثلاثيّه بالعَوْن ، وهو مصــدر ، وإذا ثبت أمر المصدر الذى هو الأصل لم يَتخالج شكّ فى الفعل الذى هو الفرع ؛ قال لى أبو علىّ بالشــام : إذا صحّت الصــفة فالفعل فى الكفّ . وإذا كان هــذا حكم الصــفة كان فى المصــدر أجدر ؛ لأن المصدر أشدّ ملابَسة للفعل من الصفة ؛ ألا ترى أن فى الصفة [ما ليس بمشتق] (٣) نحــو قولك : مررت بإبلٍ مائةٍ، ومررت برجل

---

(١) هو العوض .

(٢) كذا فى ش ، ب . وفى ا : « على ما ثبوته » ، وقد ضبط فيهـا « ثبوته » بالجر على زيادة « ما » . ويصح قراءته بالرفع، أى على الذى ثبوته فى النفس لا فى اللفظ .

(٣) زيادة من ج .

أبى عشرة أبوه ، ومررت بقاعٍ عَرْفَجٍ[1] كلُّه ، ومررت بصحيفةٍ طِينٍ خاتَمُها ، ومررت بحيّةٍ[2] ذراعٍ طولُها ، وليس هذا ممّا يُشاب به المَصْدر ، إنما هو ذلك الحدث الصافى ؛ كالضرب ، والقتل ، والأكل ، والشرب .

فإن قلت[3] : ألا تعلم أن فى الناقة معنى الفعل . وذلك أنها فَعَلة من التنوّق فى الشىء وتحسينه ، قال ذو الرمّة :

... ... تنوّقَتْ به حَضْرَمِيّاتُ الأكُفِّ الحوائكُ[4]

والتقاؤهما أن الناقة عندهم ممّا يُتحسَّن[5] به ويُزدان[5] بملكه ؛ وبالإبل يتباهَون ، وعليها يُحملون ويتحمّلون ؛ ولذلك قالوا لمذكّرها : الجمل ؛ لأنه فَعَلٌ من الجَمال ، كما أن الناقة فَعَلة من التنوّق . وعلى هذا قالوا : قد كثر عليه المَشاء ، والفَشاء ، والوَشاء ، إذا تناسل عليه المال . فالوشاء فَعَال من الوَشْى ، كأنّ المال عندهم زينة وجمال لهم ، كما يُلبس من الوشى للتحسّن به . وعلى ذلك قالوا : ما بالدار دِبِّيج[6] ، فهو فِعِّيل من لفظ الديباج ومعناه . وذلك أن الناس هم الذين يَشُون الأرض ، وبهم تَحْسُن ، وعلى أيديهم وبعمارتهم تَجمل . وعليه قالوا : إنسان ؛ لأنه فِعْلان من الأُنْس .

---

(١) انظر فى بعض هذه الأمثلة سيبويه ص ٢٢٩ ج ١ . والعرفج : نبت طيب الريح ينبت فى السهل ، واحده عرفجة .

(٢) كذا فى أ ، ب ، ش . وفى ج : « بحيّة » .

(٣) هذا وارد على قوله فيما سبق ص ١١٨ : « ليس لاستنوق فعل معتل » .

(٤) صدره : * كأن عليها سحق لفق تنوّقت * وهو فى وصف نوق ذكرها قبل فى قوله :

أنخنا بها خوصا برى النصّ بدنها وألصق منها باقيات العرائك

والخوص : الغائرات العيون من الإبل ، والعرائك : الأسنمة ، واللفق : أحد شقى الملاءة ، والسحق : البالى ، والحضرميات منسوبات إلى حضرموت يريد ناسجات حوائك . وانظر الديوان ٤١٦ .

(٥) كذا فى أ ، ج . وفى ب : « مما يتحسن بملكه ويزدان به » . وفى ش : « مما يتحسن تملكه ويزدان به » . وظاهر تصحيف « تملكه » عن « بملكه » .

(٦) أى ما بها أحد ، ولا يستعمل إلا بالنفى كما ترى . ويرى الأزهرى أن أصل دبيج فى هذا الموطن دبىّ ، فأبدلت الياء الثانية جيما ، كما يقال فى مرّىّ مرّجّ . وعلى هذا لا يتمّ لابن جنى ما يبغى .

فقد ترى إلى توافق هذه الأشياء، على انتشارها، وتباين شَعَاعها، وكونها[1] عائدة إلى موضع واحد ؛ لأن التنوق ، والجَمال ، والأُنْس ، والوَشْي ، والديباج ، ممـا يُؤْثَر ويستحسن — وكنت عرضت هذا الموضع على أبى علىّ رحمه الله فرضيه وأحسن تقبّله — فكذلك[2] يكون استنوق من باب استحوذ من حاذ يحوذ ؛ من حيث كان فى الناقة معنى الفِعل من التنوّق، دون أن يكون بعيدا عنه ؛ كما رُمْت أنت فى أوّل الفصل . انقضى السؤال .

فالجواب أن استنوق أبعدُ عن الفعل من استحوذ على ما قدّمنا . فأمّا ما فى الناقة من معنى الفعليّة والتنوق، فليس بأكثر مما فى الحَجَر من معنى الاستحجار والصلابة ، فكما أن استحجر الطين واستنسر البغاث من لفظ الحَجَر والنَّسْر ، فكذلك استنوق من لفظ الناقة ، والجميع ناءٍ عن الفعل ؛ وما فيه من معنى الفعليّة إنما هو كما فى مفتاح ومُدُقّ ومنديل ونحو ذلك منه .

وممـا ورد شاذّا عن القياس ومطّردا فى الاستعمال قولهم : الحَوَكة، والخَوَنة . فهذا من الشذوذ عن القياس على ما ترى، وهو فى الاستعمال منقاد غير متأبّ ؛ ولا تقول على هذا فى جمع قائم : قَوَمة ، ولا فى صائم : صَوَمة ، ولو جاء على فَعَلة ما كان إلا مُعَلّا . وقد قالوا على القياس : خانة .

ولا تكاد تجد شيئا من تصحيح نحو مثل[3] هـذا فى الياء : لم يأت عنهم فى نحو بائع ، وسائر بَيَعة ولا سَيَرة . وإنمـا شذّ ما شـذّ من هذا ممـا عينه واو لا ياء ؛ نحو الحَوَكة ، والخَوَنة ، والحَوَل ، والدَّوَل[4] . وعلّته عندى قرب الألف من اليـاء

---

(١) عطف على (توافق) . (٢) كذا فى ش، ب . وفى أ ما يقرب أن يكون : «فلذلك»
(٣) سقط لفظ «مثل» فى ش، ب . (٤) هو النبل المتداول .

وبعدُها عن الواو ، فإذا صحّحت نحو الحَوَكة كان أسهل من تصحيح نحو البَيَعة . وذلك أن الألف لمّا قربت من الياء أسرع انقلاب الياء إليها ، فكان ذلك أسْوَغ من انقلاب الواو إليها ؛ لبعد الواو عنها ؛ ألا ترى إلى كثرة قلب الياء ألفا استحسانا لا وجوبا ؛ نحو قولهم فى طيّءٍ : طائِىّ ، وفى الحِيرة : حارِىّ ، وقولهم فى حيحيت ، وعيعيت ، وهيهيت : حاحيت ، وعاعيت ، وهاهيت . وقلّما ترى فى الواو مثل هذا .

فإذا كان بين الألف والياء هذه الوُصَل والقُرَب ، كان تصحيح نحو بَيَعة ، وسَيَرة ، أشقّ عليهم من تصحيح نحو الحَوَكة والخَوَنة ؛ لبعد الواو من الألف ، وبقدر بعدها عنها ما[1] يقلّ انقلابها إليها .

ولأجل هذا الذى ذكرناه عندى ما[1] كثر عنهم نحو اجتوروا ، واعتونوا ، واهتوشوا . ولم يأتِ عنهم من هذا التصحيح شىء فى الياء ؛ ألا تراهم لا يقولون : ابتَيَعوا ولا استَيَروا ولا نحوَ ذلك ، وإن كان فى معنى تبايعوا وتسايروا . وعلى أنه قد جاء حرف واحد من الياء فى هذا فلم يأتِ إلا معلّا وهو قولهم : استافوا ، فى معنى تسايفوا ، ولم يقولوا استيفوا ؛ لما ذكرناه من جفاء ترك قلب الياء ألفا فى هذا الموضع الذى قد قويت[2] فيه[3] داعية القلب . وقد ذكرنا هذا فى (كتابنا فى شعر هذيل) بمقتضَى الحال فيه .

وإن شذّ الشىء فى الاستعمال وقوى فى القياس كان استعمال ما كثر استعماله أولى ، وإن لم ينتهِ قياسه إلى ما انتهى إليه استعماله .

---

(١) ما زائدة أو مصدرية .

(٢) كذا فى ش ، ب . وفى ا : « قربت » .

(٣) كذا فى ا ، ب . وسقط هذا اللفظ « فيه » فى ش .

من ذلك اللغة التميميّة فى (ما) هى أقوى قياسا وإن كانت الحجازيّة أسْيرَ استعمالا . وإنما كانت التميميّة أقوى قياسا من حيث كانت عندهم كـ«ـهل» فى دخولها على الكلام مباشِرةً كلَّ واحد من صدرى الجملتين : الفعل والمبتدأ ؛ كما أن (هل) كذلك . إلا أنك إذا استعملت أنت شيئا من ذلك فالوجه أن تحمله على ما كثر استعماله ، وهو اللغة الحجازيّة[1] ؛ ألا ترى أن القرآن بها نزل . وأيضا فمتى رابك فى الحجازيّة رَيْب من تقديم خبر ، أو نقض النفى فزِعت إذ ذاك الى التميميّة ؛ فكأنك من الحجازيّة على حَرْدٍ[2] ، وإن كثرت فى النظم والنثر .

ويدلُّك على أن الفصيح من العرب قد يتكلّم باللغة غيرها أقوى فى القياس عنده منها ما حدّثنا به أبو علىّ رحمه الله قال : عن أبى بكر[3] عن أبى العباس[3] أن عُمَارة[3] كان يقرأ (ولا الليل سابِقُ النهارَ) بالنصب؛ قال أبو العباس : فقلت له : ما أردت ؟ فقال : أردت (سابِقٌ النهار) قال فقلت له فهلّا قلته ؟ فقال : لو قلتُه لكان أوزن . فقوله : أوزن أى أقوى وأمكن فى النفس . أفلا تراه كيف جَنَح إلى لغة وغيرها أقوى فى نفسه منها . ولهذا موضع نذكره فيه .

واعلم أنك إذا أدّاك القياس إلى شىء مّا ، ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشىء آخر على قياسٍ غيره ، فدَعْ ما كنت عليه ، إلى ما هم عليه . فإن سمعت من آخَر مثل ما أجَزْته فأنت فيه مخيَّر : تستعمل أيْهما شئت . فإن صحّ عندك أن العرب

---

(١) هذا دليل آخر على أن التميمية فى (ما) أقوى قياسا من الحجازية .

(٢) الحرد : المنع أو الغضب . يريد : كأنه غاضب على الحجازية غير مطمئن اليها يحرج منها ما تهيأت له الفرصة ، أو أنه على المنع لها والتحرّج منها . وقد يكون الأصل : «على حرف» .

(٣) أبو بكر هو ابن السرّاج . وأبو العباس : المبرد . وعمارة هو ابن عقيل بن بلال بن جرير . وانظر ضرائر الألوسى ١١٤

لم تنطق بقياسك أنت كنت على ما أجمعوا عليه ألبتة، وأعددت ما كان قياسُك أدّاك إليه لشاعرٍ مولّد، أو لساجع، أو لضرورة؛ لأنه على قياس كلامهم. بذلك وصّى أبو الحسن.

وإذا فشا الشىء فى الاستعمال وقوى فى القياس فذلك ما لا غاية وراءه؛ نحوُ منقاد اللغة من النصب بحروف النصب، والجرّ بحروف الجرّ، والجزم بحروف الجزم، وغير ذلك مما هو فاشٍ فى الاستعمال، قوىّ فى القياس.

وأمّا ضعف الشىء فى القياس، وقلّته فى الاستعمال فمرذول مطّرح[1]؛ غير أنه قد يجىء منه الشىء إلا أنه قليل. وذلك نحو ما أنشده[2] أبو زيد من قول الشاعر[3]:

[4] اِضربَ عنك الهمومَ طارِقَها ... ضَرْبَك بالسيفِ قَوْنَس الفرسِ

قالوا أراد: (اِضرِبَنْ عنك) فحذف نون التوكيد، وهذا من الشذوذ فى الاستعمال على ما تراه، ومن الضعف فى القياس على ما أذكره لك. وذلك أن الغرض فى التوكيد إنما هو التحقيق والتسديد[5]، وهذا مما يليق به الإطناب والإسهاب، وينتفى عنه الإيجاز والاختصار. ففى حذف هذه النون نقض الغرض. فجرى وجوب استقباح هذا فى القياس مجرى امتناعهم من ادّغام الملحق؛ نحو مهدد، وقردد،

---

(١) كذا فى أ، ب. وفى ش: «فردود».

(٢) كذا فى ج. وفى أ، ب، ش: «أنشدناه». ولم يدرك أبو الفتح أبا زيد. فإن صح هذا فإن المراد: أنشدناه فى كتابه، كأنما يخاطبنا فيه، ولا يريد: أنشدنا شفاها.

(٣) قال ابن برى: «البيت لطرفة؛ ويقال: إنه مصنوع عليه» وانظر اللسان فى «قنس». وفى نوادر أبى زيد ١٣: «قال أبو حاتم: أنشدنى الأخفش بيتا مصنوعا لطرفة:

اضرب عنك الهموم طارقها ... ضربك بالسيف قونس الفرس

وقال: أراد النون الخفيفة».

(٤) قونس الفرس: ما بين أذنيه، وقيل مقدّم رأسه. وقوله «بالسيف» فى اللسان بدله «بالسوط». انظر اللسان فى قنس.

(٥) كذا فى أ، وفى ش: «التشديد» وفى ب احتمال هذا وذاك؛ فإن النقط غير ظاهر.

وجَلْبَب ، وشملل ، وسَبهْلَل (١) ، وقَفَعْدد (٢) ، فى تسليمه وترك التعرّض لما اجتمع فيه من توالى المثلين متحرّكين ؛ ليبلغ المثالُ الغرضَ المطلوب فى حركاته وسكونه ، ولو ادّغمتَ لنقَضْتَ الغرض الذى اعتزمت .

ومثل امتناعهم من نقص الغرض امتناع أبى الحسن من توكيد الضمير المحذوف المنصوب فى نحو الذى ضربت زيد ؛ ألا ترى أنه منَع أن تقول : الذى ضربت نفسَه زيد ، على أن « نَفْسَه » توكيد للهاء المحذوفة من الصلة .

ومما ضعف فى القياس والاستعمال جميعا بيت الكتاب :

له زَجَلٌ كأنّهُ صَوْتُ حادٍ إذا طلب الوَسيقَةَ أو زَميرُ (٣)

فقوله : « كأنّه » (٤) — بحذف الواو وتبقية الضمّة — ضعيف فى القياس ، قليل فى الاستعمال . ووجه ضعف قياسه أنه ليس على حدّ الوصل ولا على حدّ الوقف . وذلك أن الوصل يجب أن تَمكّن فيه واوه ، كما تمكّنَتْ فى قوله فى أوّل البيت (لهو زجل) والوقف يجب أن تُحذَف الواو والضمّة فيه جميعا ، وتسكّن الهاء فيقال : (كأنّهْ)

(١) كذا فى ش ، ب . وفى أ : « سهلل » وكأنه محرّف عما أثبتــه أو أصله : تَهلل . والسبهلل : الفارغ ، يقال : جاء سبهللا أى لا شىء معه ، وتهلل يقال : هو الضلال بن تهلل : أى لا يعرف . (٢) القفعدد : القصير .

(٣) بيت الكتاب قائله الشماخ بن ضرار . يصف حمارا وحشيا . والوسيقة : أتنه ، والزمير : الغناء فى القصبة . وهى الزمّارة ، بفتح الزاى وتشديد الميم . شبّه تطريبه إذا طلب أتنه بصوت الحادى أو الغناء . والبيت فى الكتاب ص ١١ ج ١ ، وديوان الشماخ ٣٦ . وفى فرحة الأديب إنكار هذه النسبة .

(٤) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « كأنه خلس بحذف الواو » . وهذه الكلمة « خلس » وضعت فى أ فوق « كأنه » فى البيت وضبطت « خلس » بفتح الأوّل وسكون الثانى وهو الصواب فى وضعها ؛ يراد أن هـذه الكلمة فيها خلس لامدّ . ونقل فى الخزانة ٢ / ٤٠٢ نصّ ابن جنى من قوله : « ومما ضعف فى القياس والاستعمال جميعا » إلى قوله : « وروينا أيضا عن غيره : إن لنا لكنة » لكن ببعض حذف .

فضمّ الهاء بغير واو مَنْزِلة بين منزلتى الوصل والوقف . وهذا موضع ضيق ، ومقام زَلْخٌ(١)، لا يتّقيك بإيناس، ولا ترسو فيه قدم قياس . وقال أبو إسحاق فى نحو هذا : إنه أجرى الوصل مجرى الوقف؛ وليس الأمر كذلك ؛ لِمَا أريتك من أنه لا على حدّ الوصل ولا على حدّ الوقف . لكن ما أُجرِى من نحو هذا فى الوصل على حدّ الوقف قول الآخر(٢) :

فظِلْتُ لدَى البيتِ العتيقِ أُخِيله ومِطْواى مشتاقانِ لهْ أَرِقانِ

على أن أبا الحسن حَكَى أن سكون الهاء فى هذا النحو لغة لأَزْدِ السَّرَاةِ . ومثل هذا البيت ما رويناه عن قُطْرُبٍ من قول الشاعر :

وأشرب المـاء ما بِى نحوَه عَطَشٌ إلّا لأن عيونَهْ سيلُ واديها

ورويناه أيضا عن غيره :

إنّ لنـا لَكَنّة مِبَقّـــةً مِفَنّـــة(٣)

مِتْيَحـــةً مِعَنّـــة سِمْعَنّـــةً نِظْــرِنة(٤)

كالذئب وسطَ القُنّة إلّا تَــرَهْ تَظُنّــه(٥)

---

(١) كذا فى أ . وفى ب : « زلخ » وفى شـ : «زلج » وزلخ — بسكون اللام وكسرها — مزلّة تزلّ فيها الأقدام . (٢) ينسب ليعلى الأحول الأزدىّ . ومطواى : صاحباى . وضمير أخيله ، وله ، عائد إلى البرق فى بيت قبله وهو :

أرقت لبرق دونه شـدوان يمان وأهوى البرق كل يمان

وانظر الخزانة ٢/٤٠١

(٣) الكنة امرأة الابن أو الأخ (مبقة) كثيرة الكلام (مفنة) قادرة على فنون الكلام .

(٤) متيحة : تعرض فى كل شىء . والرجل متيح ، وكذلك معنة . و« سمعنة نظرنة » : إذا تسمعت شيئا أو تنظرت فلم تر شيئا تظنّت وعملت بظنها . وانظر اللسان فى سمع .

(٥) ذكر فى اللسان فى سمع روايتين فى البيت : « كالذئب وسط العنة » ، و « كالريح حول القنة » وما هنا تلفيق من الروايتين . و «العنة» فى الرواية الأولى : الحظيرة تحبس فيها الغنم والإبل ، و «القنة» فى الرواية الثانية الأكمة أو الجبل المستطيل .

فقـوله (تَرَهْ) ممـا أجرى فى الوصل مجراه فى الوقف، أراد : ألّا تر، ثم بين الحركة فى الوقف بالهاء، فقال « تَرَهْ » ثم وصل ما كان وقف عليه .

فأما قوله[1] :

أتَوْا نارى، فقلت مَنُـونَ أنتم ؟ فقالوا : الجِنُّ، قلت : عِمُوا ظلاما[2]

ويروى :

... ... منون قالوا سَرَاةُ الجنّ قلت عِمُوا ظلاما

فمن رواه هكذا فإنه أجرى الوصل مجرى الوقف .

فإن قلت : فإنه فى الوقف إنمـا يكون « مَنُونْ » ساكن النون، وأنت فى البيت قـد حرّكته، فهذا إذًا ليس على نيّـة الوقف، ولا على نيّـة الوصل، فالجـواب أنه لمّـا أجراه فى الوصـل على حدّه فى الوقف، فأثبت الواو والنـون التقيا ساكنين، فاضـطُرّ حينئذ إلى أن حرّك النون لإقامة الوزن . فهذه الحركة إذًا[3] إنمـا هى حركة مستحدَثة لم تكن فى الوقف، وإنمـا اضطَرّ إليهـا الوصل :

---

(١) هو عند أبى زيد فى نوادره ١٢٤ شمير بن الحارث الضبىّ، وفى العينى ٤ — ٤٩٨ « ينسب إلى شمـر بن الحارث الضبىّ، وينسب إلى تأبط شرّا » وهنـاك أبيات على روىّ الحاء تنسب إلى جذع ابن سنان الغسانىّ . وانظر الخزانة ج ٣ ص ٢ وما بعدها .

(٢) قبله كما فى النوادر :

ونار قد حضأت بعيد وهـن بدار لا أريد بهـا مقـاما
ســوى تحليل راحلة وعيـن أكالئهـا مخافة أن تنـاما

وبعـده :

فقلت : إلى الطعام، فقال منهم زعيم : نحسد الأنس الطعـاما

قال فى الخزانة : « ذكر فى أبياته أن الجنّ طرقته وقد أوقد نارا لطعامه، فدعاهم إلى الأكل منه، فلم يجيبوه، وزعموا أنهم يحسدون الأنس فى الأكل، وأنهم فضلوا عليهم بأكل الطعام » .

(٣) كذا فى أ، ب . وسقط هذا اللفظ فى ش .

وأما من رواه « منونَ أنتم » فأمره مشكل . وذلك أنه شبّه مَنْ بأىّ ، فقال : (منون أنتم) على قوله : أيُّون أنتم ، وكما حُمِل [1] هٰهنا أحدهما على الآخر كذلك جُمِع بينهما فى أن جُرِّد من الاستفهام كلٌّ منهما ؛ ألا ترى إلى حكاية يونس عنهم : ضَرَبَ مَنٌ مَنًّا [2] ؛ كقولك : ضرب رجل رجلا . فنظير هذا فى التجريد له من معنى الاستفهام ما أنشدناه من قول الآخر [3] :

وأسماءُ ما أسماءُ ليلةَ أدلجت ... إلىّ وأصحابى بأىَّ وأينما [4]

فجعل « أىّ » اسما للجهة ، فلمّا اجتمع فيها التعريف والتأنيث منعها الصرف .

---

(١) كذا فى أ ، ب . وفى ش : « ومكما » .

(٢) انظر الكتاب ص ٤٠٢ ج ١ .

(٣) نسبه فى اللسان فى « أين » إلى حميد بن ثور الهلالىّ . ولحميد هذا قصيدة طويلة على روىّ البيت ليس فيها هذا البيت ، مطلعها :

سل الربع أنى يممت أمّ سالم ... وهل عادة للربع أن يتكلما !

وذكر الشنقيطىّ فى « الوسيط فى أدباء شنقيط » أنه وقف على هذه القصيدة ، أرسلها إليه أحمد تيمور باشا طيب الله ثراه . وقال : « وقد سقط من نسخته بيتان من أولها نقيا فى حفظى . وما أدرى هل سقط منها غيرهما أم لا :

ألا هيما مما لقيت ! وهيما ! ... وويحا لمن لم ألق منهنّ ويحما !

أأسماء ما أسماء ليلة أدلجت ... إلى وأصحابى بأىّ وأينما

هيما كلمة تحسر» .

وفى اللسان : « هيى » نسبة الأول من هذين البيتين إلى حميد الأرقط ، والظاهر على هذا أن يكون هو أيضا صاحب البيت الثانى ، وعلى هذا لا يكون لحميد بن ثور شىء منهما ، وأن الشنقيطى واهم فى حفظه ، وكذلك لا يعوّل على ما فى اللسان فى أين ؛ فإن نسخة الديوان — وهو يطبع فى الدار — خالية منه .

(٤) «أدلجت» كذا فى اللسان وفى بعض نسخ الخصائص فى «خلع الأدلة» . وهى الرواية الجيدة . وفى الأصول هنا : «أدلجوا» . وقوله : (وأصحابى بأىّ وأينما) أى بمكان مجهول يسأل عنه بأىّ المكان هو ، وأين يقع . وقوله : « ليلة أدلجت » فالإدلاج : السير فى آخر الليل على خلاف فى ذلك بين علماء اللغة . يريد أن طيفها سرى إليه وهو فى سفره مع أصحابه . وانظر الوسيط ١٢٨ .

وأما قوله : «وأيما» ففيه نظر . وذلك أنه جرّده أيضا من الاستفهام كما جرّد أىّ، فإذا هو فعل ذلك احتمل هنا من بعدُ أمرين : أحدهما أن يكون جعل (أين) علما أيضا للبقعة، فمنعها الصرف للتعريف والتأنيث كأىّ، فتكون الفتحة فى آخر «أين» على هذا فتحةَ الجر وإعرابا[1]، مثلها فى مررت بأحمد . فتكون (ما) على هذا زائدة، و(أين) وحدها هى الاسم كما كانت (أىّ) وحدها هى الاسم . والآخر أن يكون ركّب (أين) مع (ما) فلمّا فعل ذلك فتح الأول منهما كفتحة الياء من حيّهل، لمّا ضمّ حىّ إلى هل ، فالفتحة فى النون على هذا حادثة للتركيب ، وليست بالتى كانت فى أين وهى استفهام؛ لأن حركة التركيب خَلَفتها ونابت عنها . وإذا كانت فتحةُ التركيب تؤثّر فى حركة الإعراب فتزيلها إليها[2]؛ نحو قولك : هذه خمسة، معرب، ثم تقول فى التركيب : هذه خمسةَ عشرَ، فتخلف فتحةُ التركيب ضمّةَ الإعراب ، على قوة حركة الإعراب ، كان إبدال حركة البناء من حركة البناء أحرى بالجواز ، وأقربَ فى القياس . وإن شئت قلت : إن فتحة النون فى قوله : (بأىّ وأيما) ، هى الفتحة التى كانت فى أين ، وهى استفهام من قَبْل تجريدها، أقرّها بحالها بعد التركيب على ما كانت عليه، ولم يُحْدِث خالفا لها من فتحة التركيب، واستدللت على ذلك بقولهم : قمتُ إذْ قمتَ ، فالذال كما ترى ساكنة ؛ ثم لمّا ضمّ إليها « ما » وركّبها معها أقرّها على سكونها، فقال :

* إذْ ما أتيتَ على الرسولِ فقل له[3] *

---

(١) كذا بواو العطف فى ا ، وفى عبارة اللسان . وسقطت فى ش، ب .

(٢) فى عبارة اللسان : « فتعرب » .

(٣) عجزه : * حقا عليك إذا اطمأنّ المجلس *

وقبله :

يأيها الرجل الذى تهوى به وجناء مجمرة المناسم عرمس =

فكما لا يُشكّ فى أنّ هـذا السكون فى « إذ ما » هو السكون فى ذال إذْ ، فكذلك ينبغى أن تكون فتحة النون من (أينما) هى فتحة النون من (أين) وهى استفهام .

والعلّة فى جواز بقاء الحال بعد التركيب على ما كانت عليه قبله عندى هى أنّ مايُحدثه التركيب من الحركة ليس بأقوى مما يُحدثه العامل فيها ، ونحن نرى العامل غير مؤثّر فى المبنىّ ، نحو « من أين أقبلتَ » و « إلى أين تذهب » فإذا كان حرف الجرّ على قوّته لا يؤثّر فى حركة البناءِ فحَدَثُ التركيب — على تقصيره عن حَدَث الجارّ — أحرى بألّا يؤثّر فى حركة البناء . فاعرف ذلك فرقا ، وقِس عليه تُصب إن شاء الله .

وفى ألف « ما » من (أينما) — على هذا القول — تقدير حركة إعراب : فتحةٍ فى موضع الجرّ ، لأنه لا ينصرف .

وإنْ[1] شئت كان تقديره « منون » كالقول الأوّل ، ثم قال : (أنتم) ، أى أنتم المقصودون بهذا الاستثبات ، كقوله[2] :

* أنت فانظر لأىّ حالٍ تصير[3] *

═ وبعده :

يا خير من ركب المطىّ ومن مشى — فوق التراب إذا تعدّ الأنفس

إنا وفينا بالذى عاهدتنا — والخيل تقدع بالكماة وتضرس

وهذا الشعر من قصيدة للعباس بن مرداس السلمىّ قالها فى غزوة حنين . وانظر سيرة ابن هشام على هامش الروض ٢ / ٢٩٨ ، والكامل ٣ / ١٥٨ ، والكتاب ١ / ٤٣٢

(١) راجع للكلام على « منون أنتم » .

(٢) أى عدىّ بن زيد . وانظر الأغانى ٢ / ١٥٢ طبعة الدار ، والكتاب ١ / ٤٧٠ ، والمغنى فى « الفاء المفردة » وأمالى ابن الشجرى ١ / ٨٩ . (٣) صدره :

* أرواح مودّع أم بكور *

أى أتروح مودّعا أم تبكر ، أى لابدّ لك من الرحيل فى البكور أو الرواح — يريد ترك الدنيا والمصير إلى الموت — فانظر لأمر آخرتك . وقوله : (مودّع) هو بكسر الدال على حدّ عيشة راضية أى مودّع صاحبه ، ═

إذا أراد : انتَ[1] الهالك .

وما يَرِد فى هذه اللغة مما يضعف فى القياس، ويقلّ فى الاستعمال كثير جدًّا؛ وإن تقصَّيتُ بعضه طال، ولكن أضع لك منه ومن غيره من أغراض كلامهم ما تستدلّ به، وتستغنِى ببعضه من كلّه، بإذن الله وطَوْله .

باب فى الاستحسان[2]

وجِمَاعُه أن علّته ضعيفة غير مستحكِمَة؛ إلّا أنّ فيه ضربا من الاتّساع والتصرّف .

من ذلك تركُك الأخفّ إلى الأثقل من غير ضرورة؛ نحو قولهم : الفَتْوَى، والبَقْوَى، والتقوى، والشَّرْوَى، ونحو ذلك؛ ألا ترى أنهم قلبوا الياء هنا

= وإنما الرواح يودَّع فيه، وهو كقوله تعالى : (والنهار مبصرا) أى يبصر فيه . فالإسناد فيه على جهة التجوّز . ويرى السيرافى أنه من قبيل النسب، أى رواح ذو توديع، قال : "فبنى له من المصدر الذى يقع بيه اسم فاعل، وإن لم يكن جاريا على الفعل؛ كما قالوا : رامح وناشب، على معنى ذو رمح وذو نشّاب" وقد ضبط فى الأغانى «مودَّع» بفتح الدال، وقد علمت أن الرواية الكسر . وقد أورد أبو علىّ الفارسىّ الفتح على أنه وجه جائز فى العربية . وانظر أمالى ابن الشجرى .

(١) أى أن أنت مبتدأ محذوف الخبر . ويجوز عكس هذا على أن التقدير : الهالك أنت . ومن الأوجه الجائزة فيه أن يكون «أنت» مبتدأ خبره «رواح» على المبالغة أو على حذف مضاف، أى أنت رواح أو صاحب رواح . وقد بسط السيرافى الكلام على البيت وأبدى فيه ستة أوجه .

(٢) الاستحسان من مصطلح أصول الفقه . وهو أحد الأدلة عند الحنفية . وفى تحديده اختلاف كثير . ويقول السعد فى حاشيته على شرح العضد لمختصر ابن الحاجب ٢ / ٢٨٩ : «اعلم أن الذى استقرّ عليه رأى المتأخرين هو أن الاستحسان عبارة عن دليل يقابل القياس الجلىّ الذى تسبق إليه الأفهام» . ومن أمثلته السلم، فإن المتبادر إلى الفهم ألا يجوز؛ لما فيه من انعدام المعقود عليه، لكنه جوّز للحاجة إليه . وهذا المعنى للاستحسان ينقاد مع ما أراده ابن جنى هنا . فمثل الفتوى كان المتبادر ألا يجرى فيها إعلال، فيقال : الفتيا، ولكن عارض هذا الأمر الجلىّ القاضى بالتصحيح أمر يدعو إلى الإعلال، وهو الفرق بين الاسم والصفة، وعمل العرب بهذا المعارض . ولما كان الاعتماد فى الاستحسان على ما يقابل الجلىّ من القياس كان جماع أمره أن علته ضعيفة غير مستحكمة، كما ذكر المؤلف .

وقد عرض السيوطى فى الاقتراح للاستحسان، ونقل فيه بحث ابن جنى فى هذا الكتاب، ونقل عن ابن الأنبارىّ الخلاف فى الأخذ به فى العربية

واوا من غير استحكام علّة[1] أكثر من أنهم أرادوا الفرق بين الاسم والصفة[2] . وهذه ليست عِلّة معتدّة، ألا تعلم كيف يشارك الاسم الصفة فى أشياء كثيرة لا يوجبون على أنفسهم الفرق بينهما فيها . من ذلك قولهم فى تكسير حَسَن : حِسان، فهـذا كجَبَل وجبال ؛ وقالوا : فَرَس وَرْد[3] ، وخيـل وُرْد[4] ؛ فهـذا كسَقْف، وسُقْف[4] .

٥ وقالوا : رجل غَفُور ، وقوم غُفُر ، ونَخور ونُخُر ؛ فهذا كعمود وعُمُد . وقالوا : جمل بازل، وإبل بوازل، وشُغُل شاغل، وأشغال شواغل؛ فهذا كغارِب وغوارب، وكاهل وكواهل . ولسنا ندفع أن يكونوا قد فَصَلوا بين الاسم والصفة فى أشياء غير هذه ؛ إلّا أن جميع ذلك إنمـا هو استحسان لا عن ضرورة علّة ، وليس بجارٍ مَجْرى رفع الفاعل، ونصب المفعول؛ ألا ترى أنه لو كان الفرق بينهما واجبا لجاء

١٠ فى جميع الباب ؛ كما أن رفع الفاعل ونصب المفعول منقادٌ فى جميع الباب .

فإن قلت : فقد قال الجعدىّ :

حتى لِحقنا بهم تُعْدِى فوارسُنا   كأنّنـا رَعْنُ قُفٍّ يرفعُ الآلا[5]

---

(١) كذا فى ش ، ب . وفى أ : « عن » . (٢) انظر ص ٨٧ من هذا الجزء فى إعلال الأمثلة المذكورة . (٣) أى ذو لون أحمر يضرب إلى صفرة ، وكل ما فيه هذا اللون فهو ورد .

١٥ (٤) ضبط فى أ ، ب ، ج « ورد وسقف » بسكون العين كقفل . والوارد فى ورد السكون . وأما سقف فالوارد فيه الضمّ كعنق ، ويظهر أن أبا الفتح وهم فى هذا فظنّ سقفا كقفل أو أنه راعى فيه التخفيف كما يقال فى كتب : كتب وفى رسل : رسل بتسكين العين فيهما . (٥) بعـده :

فلم نوقف مشيلين الرماح، ولم   نوجد عواوير يوم الروع عزالا

والبيت فى الأمالى ٢/٢٢٨ ، وفى المختار من شعر بشار ٢٦٢ وفيـه بعد أن أورده : « وقال العلماء :

٢٠ هذا من المقلوب؛ وإنما أراد الشاعر : كأننا رعن قف يرفعه الآل، والرعن : أول كل شىء، والقف : ما غلظ من الأرض ولم يبلغ أن يكون جبلا » والآل : السراب ، وهو ما يراه الإنسان فى الصحراء نصف النهـار كأنه ماء . وترى ابن جنى يذهب فيـه مذهبا غير القلب الذى ذهب إليـه غيره ، وقد تبعه البكرى فى اللآلى .

فرفع المفعول ونصب الفاعل ، قيل لو لم يَحتمِل[1] هذا البيتُ إلّا ما ذكرتَه لقد كان على سَمْت من القياس ، ومَطْرَب[2] متورَّد بين النـاس ؛ ألا ترى أنه على كل حال قد فُرِق فيه بين الفاعل والمفعول ، و إن اختلفت جهتا الفرق . كيف ووجهه فى أن يكون الفاعل فيه مرفوعا ، والمفعول منصوبا قائم صحيح مَقُول به . وذلك أن رَعْن هـذا القُفّ لمّـا رفعه الآل فرُئِى فيـه ، ظهر به الآل إلى مَرْآة العين ظهورا لولا هذا الرعن لم يَبِنْ للعين فيه بيانَه[3] إذا كان فيه ؛ ألا تعلم أن الآل إذا بَرَق للبصر رافعا شخصا كان أبدى للناظر إليه منه لو لم يلاق شخصا يَزْهاه فيزداد بالصورة التى حملها سفورا ، وفى مَسْرح الطَّرْف تجلّيًا وظهورا .

فإن قلت : فقد قال الأعشى :

* إذ يرفعُ الآلُ رأسَ الكلب فارتفعا[4] *

فجعل الآل هو الفاعل ، والشخص هو المفعول ، قيل ليس فى هذا أكثر من أنّ هذا جائز ، وليس فيه دليل على أن غيره غير جائز ؛ ألا ترى أنك إذا قلت ما جاءنى غير زيد ، فإنمـا فى هذا دليـل على أن الذى هـو غيره لم يأتك ، فأمّا زيد نفسـه فلم تَعرِض للإخبار[5] بإثبات مجىء له أو نفيه عنه[6] ، فقد يجوز أن يكون قد جاء وأن يكون أيضا لم يجئ .

---

(١) كذا فى أ ، ب . وفى ش : « يحصل » . (٢) المطرب ، وكذا المطربة : الطريق .

(٣) كذا فى أ ، ب ، ش وسقط هذا اللفظ فى عبارة اللسان . (٤) صدره :

* إذ نظرت نظرة ليست بكاذبة *

وقبله : ما نظرت ذات أشفار كنظرتها حقا ، كما صدق الذئبىّ إذ سجعا

وهو فى الحديث عن عنز اليمامة ، والذئبىّ : سطيح الكاهن . ورأس الكلب : جبل باليمامة . وانظر الديوان ٧٤ . (٥) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « فى الإخبار » ، وكأنه ضمن تعرض معنى تدخل فعدّاه بفى . وفى عبارة اللسان : « فلم يعرض للإخبار » . (٦) كأنه جرى فى هذا على اصطلاح المناطقة . فأمّا فى العربية فإن قولك : ما جاءنى غير زيد استثناء مفرغ ؛ كقولك : ما جاءنى إلا زيد ، وهذا يفيد البتة مجىء زيد .

فإن قلت : فهل تجد لبيت الجعدىّ على تفسيرك الذى حكيته ورأيته نظيرا ؟
قيل : لا يُنكَر وجود ذلك مع الاستقراء ؛ وٱعمَل فيما بعدُ على أن لا نظير له ؛ ألا تعلم أن القياس إذا أجاز شيئا وسُمِع ذلك الشيء عينه ، فقد ثبت قَدَمُه[1] ، وأخذ من الصحّة والقوّة مأخذه ، ثم لا يقدح فيه ألّا يوجد له نظير ؛ لأنّ إيجاد النظير وإن كان مأنوسا به فليس فى واجب النظر إيجاده ؛ ألا ترى أن قولهم : فى شَنُوءة شَنَئِىّ ، لمّا قبله القياس لم يَقْدَح فيه عدمُ نظيره ؛ نعم ولم يرض له أبو الحسن بهذا القدر من القوّة حتى جعله أصلا[2] يُردّ إليه ، ويُحمل غيره عليه . وسنورد فيما بعدُ بابا لمَا يسوّغه القياس وإن لم يَرِدْ به السماع ، بإذن الله وحوله .

ومن ذلك — أعنى الاستحسان — أيضا قول الشاعر :

أريتَ إن جئتُ به أُمْلُودا ... مُرَجَّلًا ويلبس البُرُودا[3]

* أقائلُنّ أحضروا الشُّهُودا *

فألحق نون التوكيد اسم الفاعل؛ تشبيها له بالفعل المضارع . فهذا إذًا استحسان ، لا عن قوّة علّة ، ولا عن استمرار عادة ؛ ألا تراك لا تقول : أقائمُنّ يا زيدون ، ولا أمنطلقُنّ يا رجال ؛ إنما تقوله بحيث سمعتَه ، وتعتذر له ، وتنسُبه إلى أنه استحسان منهم ، على ضعف منه واحتمال بالشبهة له .

---

(١) كذا فى ش ، ب . وفى أ : «ثبتت» ، وكلاهما جائز؛ فإن القدم مؤنث مجازى .

(٢) انظر ص ١١٦ من هذا الجزء .

(٣) (جئت) بضم التاء كما نص عليه صاحب الخزانة ، وإن ضبط فى أ بفتحها . وكان من قصة هذا الرجز أن رجلا من العرب آلى أمة له ، فلما حبلت جحدها وزعم أن لم يقربها ، فقالت هذا الرجز . تريد : أخبرنى إن ولدت ولدا هذه صفته أتقول لى وإن يشايعنى : أحضروا الشهود على أن هذا الولد منك . إنك لن تقول ذلك وإنما ترضى بالولد . فاصبر فعسى أن أجىء بما يقرّ عينك . وفى بعض الروايات (جاءت) بدل (جئت) ، و(أحضرى) بدل (أحضروا) . وانظر الخزانة ٥٧٤ ج ٤ وشرح الكامل للرصفى ١/٩٧

ومن الاستحسان قولهم : صِبْية ، وقِنْية ، وعِذْىٌ ، وبِلْىُ سَفَرٍ ، وناقةٌ عِلْيان ، ودبّةٌ مِهْيار[1] . فهذا كلّه استحسان لا عن استحكام علّة[2] . وذلك أنهم لم يعتدّوا الساكن حائلا بين الكسرة والواو، لضعفه، وكلّه من الواو . وذلك أن (قِنية) من قَنَوْت، ولم يُثْبِت أصحابنا قَنَيْت، وإن كان البغداديّون قد حكَوها، (وصِبية) من صبوت، و (عِلْية) من علوت، و (عِذْى) من قولهم أرَضُون عَذَوَات، و (بِلْى) سفرٍ من قولهم فى معناه : بِلْوٌ أيضا[3]، ومنه البلوى، وإن لم يكن فيها دليل، إلاّ أن الواو مطّردة فى هذا الأصل، قال[4] :

* فأبلاهما خيرَ البلاءِ الذى يَبْلو[5] *

وهو راجع إلى معنى بِلْو سفر، وقالوا : فلان مَبْلُوّ بمحنة ، وغير ذلك، والأمر فيه واضح ، وناقة (عِلْيان) من علوت أيضا كما قيل لها : ناقة سِناد، أى أعلاها متساند إلى أسفلها، ومنه سَنَدْنا إلى الجبل أى علونا، وقال الأصمعى قيل لأعرابىّ : ما الناقة القِرْواح؟ فقال : التى كأنها تمشى على أرماح، ودبّة (مهيار)، من قولهم هار يَهُور، وتهوّر الليل، على أن أبا الحسن قد حكى فيه هار يهير، وجعل الياء فيه لغة، وعلى قياس قول الخليل[6] فى طاح يَطِيح ، وتاه يتيه، لا يكون فى يهير دليل، لأنه قد يمكن أن يكون: فَعِل يَفْعِل، مثلهما. وكلّه لا يقاس ، ألا تراك لا تقول فى جِرْو : جِرْى، ولا فى عِذْوة الوادى : عِذْية، ولا نحو ذلك . ولا يجوز فى قياس قول من

---

(١) الدبة : الكثيب من الرمل .

(٢) انظر فى هذه الكلمات ص ٩٦ وما بعدها من هذا الجزء .

(٣) وذلك أن البلوى يحتمل أن تكون الواو فيها بدلا من الياء كالفتوى والتقوى .

(٤) هو زهير وانظر الديوان ١٠٩ .

(٥) صدره : * جزى الله بالإحسان ما فعلا بكم *

(٦) انظر كتاب سيبويه ص ٣٦١ ج ٢

قال عِلْيان، ومهيار، أن تقول فى قِرْواح[1] ودِرْواس[2]: قِرْياح ودِرْياس[3]، وذلك لئلا يلتبس مثال فِعْوال بفِعْيال، فيصير قرياح ودرياس كسرياح، وكرياس. وإنما يجوز هـذا فيما كانت واوه أصلية لا زائدة، وذلك أن الأصلىّ يحفظ نفسه بظهوره فى تصرّف أصله؛ ألا تراك إذا قلت: عِلْية ثم قلت: علوت وعاق وعلوة[4] وعلاوة ويعلو[5] ونحو ذلك، دلّك وجود الواو فى تصرف هذا الأصل على أنها هى الأصلية وأن اليـاء فى عليـة بدل منها، وأنّ الكسرة هى التى عَذَرت بعض العذر فى قلبها؛ وليس كذلك الزائد؛ ألا تراه لا يستمرّ فى تصرف الأصـل استمرار الأصلىّ، فإذا عَرض له عارض من بدل أو حذف لم يبق هنـاك فى أكثر الأمر ما يدل عليـه وما يشهد به؛ ألا تراك لو حقّرت قرياحا بعد أن أبدلت واوه ياء على حذف زوائده لقلت[6]: قُرَيح، فلم تجد للواو[7] أثرا يدلّك على أن ياء قِرْياح بدل من الواو؛ كما دلّك علوت، وعلو، ورجل مَعْلُوّ بالحجّـة، ونحو ذلك على أنّ ياء «عِلْية» بدل من الواو.

فإن قلت: فقد قالوا فى قرواح: قرياح أيضا، سُمِعا جميعا، فإن هذا ليس على إبدال الياء من الواو؛ لا، بل كلّ واحد منها مثـال برأسه مقصود قصدُه.

---

(١) القرواح من النوق: الطويلة القوائم، والقرواح أيضا المزرعة ليس بها نبات ولا شجر، ويقال فيها أيضا قرياح.

(٢) الدرواس: الغليظ العنق من الناس والكلاب.

(٣) هو الكلب العقور.

(٤) يقال: أخذ مالى علوة أى عنوة وقهرا كما فى اللسان. وقد يكون «علوه» بهاء الضمير.

(٥) كذا فى أ. وفى ش، ب: «يعلوه».

(٦) كذا فى أ. وفى ش، ب: «قلت».

(٧) كذا فى ش، ب. وفى أ: «واو».

فقِرْواح كقِرْواش وجِلْواخ[1]، وقِرْياح كَكِرْياس[2] وسِرْياح[3]؛ ألا ترى أنّ أحدا لا يقول : كِرواس، ولا سِرواح؛ ولا يقول أحد أيضا فى شِرْواط[4] وهِلْواع[5] : شِرياط، ولا هِلياع. وهذا أحد ما يدلّك على ضعف القلب فيما هذه صورته؛ لأنّ القلب للكسرة مع الحاجز لو كان قويّا فى القياس لجاء فى الزائد مجيئه فى الأصلىّ؛ كأشياء كثيرة من ذلك.

ومثل امتناعهم من قلب الواو فى نحو هذا ياءً من حيث كانت زائدة فلا عِصْمة لها، ولا تلزمُ لزوم الأصلىّ فيعرفَ بذلك أصلُها، أن ترى الواو الزائدة مضمومة ضمّا لازما ثم لا ترى العربَ أبدلتها همزة؛ كما أبدلت الواو الأصليّة؛ نحو أُجُوه، وأُقّتت. وذلك نحو التَّرَهْوُك[7]، والتَّدَهْوُر والتَّسَهْوُك[8] : لا يقلب أحد هذه الواو — وإن انضمّت ضمّا لازما — همزة؛ من قِبَل أنها زائدة، فلو قلبت فقيل : التَّرهُؤك لم يؤمن أن يُظَنّ أنها همزة أصليّة غير مبدلة من واو.

فإن قلت : ما تنكر أن يكون تركهم قلْبَ هذه الواو همزة مخافة أن تقع الهمزة بعد الهاء وهما حَلْقيّان وشديدا التجاور؟ قيل يُفسِد هذا أن هذين الحرفين قد تجاورا، والهاء مقدّمة على الهمزة؛ نحو قولهم : هأهأت[9] فى الدعاء.

---

(١) هو الطفيلىّ، والعظيم الرأس.

(٢) هو الوادى الواسع الممتلىء.

(٣) الكرياس : الكنيف يكون مشرفا على سطح القناة إلى الأرض.

(٤) يقال : فرس سرياح : سريع، والسرياح أيضا الجراد.

(٥) هو الطويل.

(٦) هى السريعة من النوق.

(٧) يقال مرّ يترهوك أى يموج فى مشيه من استرخاء مفاصله.

(٨) يقال تسهوك : مشى رويدا.

(٩) يقال هأهأ بالإبل : دعاها للعلف.

فإن قلت : هذا إنما جاء فى التكرير، والتكرير قد يجوز فيه ما لولاه لم يجز؛ ألا ترى أن الواو لا توجد منفردة فى ذوات الأربعة إلّا فى ذلك الحرف وحده ، وهو «ورنتل»[1] ثم إنها قد جاءت مع التكرير مجيئا متعالَمًا؛ نحو وَحوح[2]، ووزوز[3]، ووكواك[4] ووزاوزة[3]، وقوقيت ، وضوضيت ، وزوزيت[5]، وموماة ، ودوداة[6]، وشوشاة[7]،

قيل : قد جاء امتناعهم من همز نظير هذه الواوات بحيث لا هاء . ألا تراهم قالوا : زَحولته فتزحول تَزَحْوُلا[8]، وليس أحد يقول تَزَحْؤُلًا . وقد جمعوا بينهما متقدمة الحاء على الهمزة : نحو قولهم فى الدعاء : حُؤْ حُؤْ[9].

فإن قيل : فهذا أيضا إنما جاء فى الأصوات المكرّرة؛ كما جاء فى الأوّل أيضا فى الأصوات المكررة؛ نحو هُؤْ هُؤْ ، وقد ثبت أن التكرير محتمل فيه ما لا يكون فى غيره .

قيل هذه مطاولة نحن فتحنا لك بابها ، وشرعنا منهجها ، ثم إنها مع ذلك لا تصحبك، ولا تستمر بك؛ ألا تراهم قد قالوا فى (عنونت الكتاب) : إنه يجوز

---

(١) هى الداهية، والأمر العظيم .

(٢) الوحوحة : النفخ من شدة البرد .

(٣) الوزوزة الوثب . والوزاوزة : الرجل الطائش الخفيف .

(٤) هو الجبان .

(٥) زوزى الرجل : نصب ظهره وقارب الخطو .

(٦) هى أثر الأرجوحة .

(٧) هى الناقة السريعة .

(٨) فى الأصول : « رحولته فترحول ترحولا » بالراء المهملة ولم أقف على هذا فى اللغة ، فأصلحته إلى ماترى . يقال : زحوله عن مكانه ، فتزحول : أزاله عنه فزال .

(٩) كذا فى الأصول . والذى فى اللسان : « حئ حئ : دعاء الحمار إلى الماء ... والحأحأة — وزن الجعجعة — بالكبش : أن تقول له : حأحأ زجرا » .

أن يكون فَعْوَلْت من عنّ يعِنّ، ومطاوِعُه تَعَنْوَنَ ، ومصدره التَّعَنْوُن، وهذه الواو لا يجوز هَمْزها؛ لِمَا قدّمنا ذكره ، وأيضا فقد قالوا فى عَلْونته : يجوز أن يكون فَعْولت من العلانية، وحاله فى ذلك حال عنونته على ما مضى . وقد قالوا أيضا : سَرْولته تسَرْوُلًا، ولم يهمزوا هذه الواو؛ لما ذكرنا . فإن قيل : فلو همزوا فقالوا : التَسَرْؤُل لَمَا خافوا لَبْسا ؛ لقولهم مع زوال الضمّة عنها : تَسَرْوَل ، وسَرْوَلْتـه ، ومُسَرْوَل ؛ كما أنهم لَمّا قالوا : وَقْتٌ، وأوقات ، ومَوْقِت، ووَقَّته أعلمهم ذلك أن همزة « أُقِّتت »(1) إنمـا هى بدل من واو . فقد ترى الأصـل والزائد جميعا متساويين متساوقين فى دلالة الحـال بمـا يصحب كلَّ واحد منهما من تصريفه وتحريفه، وفى هذا نقض لمـا رُمْت به الفصل بين الزائد والأصل .

قيـل كيف تصرَّفت الحال فالأصل أحفظ لنفسه ، وأدلُّ عليهـا من الزائد؛ ألا ترى أنك لو حقّرت تَسَرْوُلًا — وقد همزته — تحقير الترخيم، لقلت «سُرَيْل» فحذفت الزائد(2) ولم يبق معك دليل عليه ؛ ولو حقّرت نحو « أُقِّتت » — وقد نقلتها الى التسمية، فصارت (أُقِّتَة) — تحقير الترخيم لقلت : وُقَيتة، وظهرت الواو التى هى فاء .

فإن قلت : فقـد تجيز ههنا أيضا « أُقَيتة » قيـل الهمز هنا جائز لا واجب، وحذف الزوائد من « تسرؤل » فى تحقير الترخيم واجب لا جائز . فإن قلت : وكذلك همز الواو فى « تَسَرْؤُل » إنمـا يكون جائزا أيضا لا واجبا، قيل همز الواو حشوا أثبتُ قدما من همزها مبتدأة، أعنى فى بقائها وإن زالت الضمّة عنها؛ ألا ترى إلى قوله(3) فى تحقير قائم : قوَيئم، وثباتِ الهمزة وإن زالت الألف الموجِبة

---

(1) كذا فى ش ، ب . وفى أ : « الزوائد » . (2) كذا فى ش، ب . وفى أ : « الزوائد » ويريد بالزائد الجنس . (3) يريد سيبويه فى الكتاب ١٢٧/٢

لهـا ، فجرت لذلك مجرى الهمزة الأصليّــة فى نحو سائل ، وثائر ، من سأل وثأر ،[1] — كذا قال[1] — ، فلذلك اجتنبوا أن يهمزوا واو « تسرول » لئلا تثبت قدم الهمزة فيرى أنهـا ليست بدلا ، وليس كذلك همزة « أُقِّتت » ، ألا تراها متى زالت الضمّة عنها عادت واوا ، نحو مَوْقت ، ومويقِت .

٥ فإن قلت : فهلّا أجازوا همز واو « تَسَرْوُل » وأمنوا اللبس ، وإن قالوا فى تحقير ترخيمه « سُرَيل » من حيث كان وسط الكلمة ليس بموضع لزيادة الهمزة ، إنمـا هو موضع زيادة الواو ، نحو جَدْول ، وخِرْوِع[2] ، وعجوز ، وعمود . فإذا رأوا الهمزة موجودة فى « تَسَرْؤُل » ، محـذوفة من « سُرَيْل » علموا — بمـا فيها من الضمّة — أنها بدل من واو زائدة ، فكان ذلك يكون أمنا من اللبس ؟

١٠ قيل : قد زادوا الهمزة وسطا فى أحرف صالحة . وهى شَمْأل[3] وشَأْمَل[3] ، وجُرَائض[4] ، وحُطَائط بُطَائط[5] ، ونِئْدُلان[6] ، وتَأْبَل[7] ، وخَأْتم ، وعَأْلم ، وتَأْبلتُ القِدْر ، والرِّئْبال[8] . فلمّا جاء ذلك كرِهوا أن يَقْرَبوا باب لَبْس .

فإن قلت : فإن همزة تأبل ، وخأتم ، والعألم ، إنمـا هى بدل من الألف ، قيل : هى وإن كانت بدلا فإنها بدل من الزائد ، والبـدل من الزائد زائد ، وليس البدل من الأصل بأصل .

١٥

(١) فى كتاب سيبويه ص ١٢٨ ج ٢ : « وشاء من شأوت » .

(٢) هو الشجر الذى يتخذ من حبه الزيت المسهل المعروف ، وكل نبات ريان من شجر أو عشب خروع .

(٣) هذه لغات فى الشمال . وهى من الرياح ما تهب من ناحية القطب الشمالىّ .

(٤) يقال : جمل جرائض : إذا كان أكولا

٢٠ (٥) حطائط : الصغير من الناس وغيرهم . وبطائط : إتباع .

(٦) النئدلان : الكابوس .

(٧) التأبل : لغة فى التابل . والجمع التوابل . وهى الأبرار تضاف إلى الطعام ؛ كالفلفل والكمون .

(٨) الرئبال : الأسد .

فقد ترى أن حال البدل من الزائد أذهب به[1] فى حكم ما هو بدل منه من الأصل فى ذلك . فاعرف هذا .

ومن الاستحسان قولهم : رجل غَدْيان، وعَشْيان؛ وقياسه : غَدْوان وعَشْوان؛ لأنهما من غَدَوت وعَشَوت ؛ أنشدنا أبو علىّ :

بات ابنُ أسماءَ يعشــوه ويصبَحُه   من هَجْمةٍ كأشاءِ النَّخلِ دُرّارِ[2]

ومثله أيضا دامتِ السماء تَدِيم دَيْمــا[3] ، وهو من الواو؛ لاجتماع العــرب طُرًّا على (الدوام)، و(هو أدوم من كذا) .

ومن ذلك ما يخرج تنبيها على أصــل بابه ؛ نحو آستحوذ ، وأَغْيَلَت المرأة ، و * صددتَ فأطوَلْتَ الصدود ... *[4]

---

(١) الضمير فى (به) يعود على البدل .

(٢) قائله قرط بن التوأم اليشكرى ولم أقف لهــذا الشاعر على ترجمــة . وفى العمدة ذكر للتوأم اليشــكرى مع آمرئ القيس فى إجازة أبيــات . والبيت فى إصــلاح المنطق طبعــة المعــارف ٢٢٢ وفى شواهد ابن الســيرافى عليه (الورقة ١٣٨ ب) . وفيهما : «كان» بدل «بات» ، ويقول ابن السيرافىّ : «ويروى (كان ابن شماء) يذكر قتله لبنى مطر، وإغارته عليهم . وميار : اسم فرس يقول : افتدوا منى بهذا الفرس . وكان ابن أسماء يعشو هذا الفرس : أى يعشيه : يسقيه اللبن بالعشىّ، ويصبحه : يسقيه فى الصباح اللبن ... وإذا سقى الفرس اللبن وربى عليه كان أنفع له ، وأسرع فى عدوه» . ويقول الصاغانى فى التكملة (صبح) بعــد أن أورد عن الصحاح البيت كما ورد فى الإصلاح : «وإنما هو . (كان ابن شمــاء) واسمه شرسفة بن خليف فارس ميار . قتــله قرط بن التوءم اليشكرى . والبيت لقرط» . والهجمة : القطعة من الابل ، ما بين الثلاثين والمــائة . والأشاء : صغار النخل . ويروى (كفسيل النخل) . (ودرار) نعت هجمة : كثيرة الدرّ : وهو اللبن .

(٣) أى كان مطرها ديمة . وهو مطر خفيف لا برق فيه ولا رعد ، تدوم به السماء .

(٤) هــذا بعض البيت :

صددت فأطولت الصدود وقلما   وصال على طول الصدود يدوم

وقد نسب هــذا البيت فى الكتاب ١ / ١٢ إلى عمــر بن أبى ربيعة ونسبه الأعلم إلى المرار الفقعسى ، وهو ما فى شرح شــواهد المغنى للبغــدادى فى مبحث «ما» وفى كتابة الأمير على المغنى فى هــذا المبحث ، وما فى الخزانة ٤ / ٢٨٩ . وهذا البيت أحد أبيات أربعة ، وقبله :

صرمت ، ولم تصرم ، وأنت صروم   وكيف تصابى من يقــال : حليم =

وقالوا[1]: هذا شرابٌ مَبْوَلةٌ[2]، وهو مَطْيَبة للنفس، وقالوا:

* فإنه أهل لأن يؤكرما[3] *

ونظائره كثيرة؛ غير أن ذلك يخرج ليعلم به أن أصل استقام استَقْوَم، وأصل مَقَامة مَقْوَمة، وأصل يُحسِن يُؤَحْسِن. ولا يقاس هذا ولا ما قبله؛ لأنه لم تستحكم علّته، وإنما خرج تنبيها وتصرّفا واتّساعا.

باب في تخصيص العلل[4]

اعلم أن محصول مذهب أصحابنا ومتصرَّف[5] أقوالهم مبنىّ على جواز تخصيص العلل. وذلك أنها وإن تقدّمت علَل الفقه فإنها أو أكثرها إنما تجرى مجرى

= وبعده: وليس الغواني للجفاء، ولا الذي ‏ ‏ له عن تقاضى دينهنّ هموم

ولكنما يستنجز الوعد تابع ‏ ‏ هواهنّ حلاف لهنّ أثيم

قال أبو محمد الأعرابي: «يقول: صرمت، ولم تصرم صرم بتات، ولكن صرم دلال؛ يخاطب نفسه ويلومها على طول الصدود. أى لا يدوم وصال الغوانى إلا لمن يلازمهن ويخضع لهن، فسر ذلك بالبيتين بعدهما». انظر الخزانة فى الموطن السابق. ومنه يعلم أن التاء فى «صددت» وقوله: «فأطولت» مفتوحة؛ لقوله قبل: «صرمت ولم تصرم».

(١) سقط فى ش، ب، ى، هـ.

(٢) فى اللسان: «كثرة الشراب مبولة» وقد أنكر الشيخ سيد المرصفى لهذا على ابن جنى ما أورده، وقال: «هذا ما يقول ابن جنى. وكلام العرب: كثرة الشراب مبولة»، وفى ابن يعيش على المفصل (مبحث الواو والياء عينين): «وحكى أبو زيد: هذا شىء مطيبة للنفس، وهذا شراب مبولة».

(٣) هذا شطر بيت من الرجز. قال البغدادى فى شرح شواهد الشافية ٥٨: «وقد بالغت فى مراجعة الموادّ والمظانّ فلم أجد قائله ولا تتمته».

(٤) هذا البحث مستعار فى العربية من أصول الفقه. ومحل تخصيص العلة أن يتخلف الحكم مع وجود العلة. ومن أمثلة هذا فى الفقه أن يعلل الربا بالطعم، فورد على هذا العرايا، وهىّ بيع الرطب بالتمر، والعنب بالزبيب، ففيها الطعم، والتعاوض فيها مع جهل التماثل ليس بحرام فى مقدار معين مبين فى الفروع. فقد وجدت العلة وتخلف الحكم. ويختلف الفقهاء فى هذا: فنهم من يراه قدحا فى العلة، ويسميه نقضا. ومنهم من لا يراه نقضا، ويعود به على العلة بالتخصيص. وقد ذكر السيوطى فى الاقتراح هذا البحث فى باب «القوادح فى العلة».

(٥) كذا فى أ، ب. وفى ش: «تصرف».

التخفيف والفرق، ولو تكلّف متكلّف نقضها لكان ذلك ممكنا، — وإن كان على غير قياس — ومستثقلا؛ ألا تراك لو تكلّفت تصحيح فاء ميزان، وميعاد، لقدرت على ذلك[(١)]، فقلت: مِوْزان، ومِوْعاد. وكذلك لو آثرت تصحيح فاء مُوسِر، ومُوقِن، لقدرت على ذلك فقلت: مُيْسر، ومُيْقِن. وكذلك لو نصبت الفاعل، ورفعت المفعول، أو ألغيت العوامل: من الجوازم، والنواصب، والجوازم، لكنت مقتدرا على النطق بذلك[(٢)]، وإن نفى القياسُ تلك الحال. وليست كذلك عِلَلُ المتكلّمين؛ لأنها لا قدرة على غيرها؛ ألا ترى أن اجتماع السواد والبياض فى محلّ واحد ممتنع لا مستكره، وكون الجسم متحرّكا ساكنا فى حال واحدة فاسد. لا طريق إلى ظهوره، ولا إلى تصوّره. وكذلك ما كان من هذا القبيل. فقد ثبت بذلك تأخّر علل النحويين عن علل المتكلمين، وإن تقدّمت عِلَل المتفقّهين.

ثم اعلم من بعد هذا أن علل النحويين على ضربين:

أحدهما ما لا بدّ منه، فهو لاحق بعلل المتكلمين، وهو قلب الألف واوا لانضمام ما قبلها، وياءً لانكسار ما قبلها؛ نحو ضُوَيرِب، وقراطيس، وقد تقدّم ذكره. ومن ذلك امتناع الابتداء بالساكن؛ وقد تقدّم ما فيه.

ثم يبقى النظر فيما بعد، فنقول: إن هذه العلل التى يجوز تخصيصها، كصحة الواو إذا اجتمعت مع الياء، وسَبَقَت الأولى منهما بالسكون؛ نحو حَيْوَة، وعَوَى الكلب عَوْيةً، ونحو صحّة الواو، والياء، فى نحو غَزَوَا، ورَمَيَا، والنَّزَوَان، والغلَيَان، وصحّة الواو فى نحو اجْتَوَرُوا، واعتَوَنُوا، واهتَوَشُوا[(٣)]،

---

(١) كذا فى ش، ب. وفى أ: «ذاك».

(٢) كذا فى ش، ب. وفى أ: «بذاك».

(٣) يقال تهوّش القوم، وتهاوشوا: اختلطوا. ولم أقف فى اللسان والقاموس على «اهتوش».

إنما اضطُرّ القائل بتخصيص العلّة فيها وفى أشباهها ؛ لأنه لم يحتَطْ فى وصف العلّة ؛ ولو قدّم الاحتياط فيها لأمِن الاعتذار بتخصيصها . وذلك أنه إذا عَقَد هذا الموضع قال فى علّة قلب الواو والياء ألفا : إن الواو والياء متى تحرّكتا وآنفتح ما قبلهما قُلبتا ألفين (١) ؛ نحو قام، وباع ، وغزا، ورمى، وباب، وعاب، وعصًا ، ورحًى ، فإذا أُدخِل (٢) عليه فقيل له : قد صحّتا فى نحو غَزَوَا ، ورميا ، وغَزَوان ، وصَمَيان (٣) ، وصحّت الواو خاصّة فى نحو اعتونوا، واهتوشوا ، أخذ يتطلّب ويتعذّر فيقول : إنما صحّتا فى نحو رَمَيا ، وغَزَوَا ؛ مخافة أن تقلبا ألفين فتحذف إحداهما فيصير اللفظ بهما : غزا، ورمى، فتلتبس التثنية بالواحد . وكذلك لو قلبوهما ألفين فى نحو نَقَيان ، ونَزَوان ، لحذفت إحداهما ، فصار اللفظ بهما نفان، ونزان ، فالتبس فَعَلان مما لامه حرف علّة بفَعَال مما لامه نون . وكذلك يقولون (٤) : صحّت الواو فى نحو اعتونوا ، واهتوَشُوا ؛ لأنهما فى معنى ما لا بدّ من صحّته، أعنى تعاونوا وتهاوشوا . وكذلك يقولون : صحّتا فى نحو عَوِر، وصَيِد؛ لأنهما فى معنى آعورّ ، وآصيدّ ، وكذلك يقولون فى نحو بيت (٥) الكتاب :

وما مِثْلُه فى النـاس إلاّ مملّكًا أبو أُمّـهِ حَىٌّ أبوه يقـارِبه

---

(١) كذا فى ا ، ب . وفى ش : « ألفا » . (٢) أى أورد عليه دخل ، وهو الفساد والعيب . وهذا التعبير كقول المتأخرين : اعترض عليه . (٣) الصميان من الرجال : الشديد . وفى ش زيادة : « ورميان » وتأخير « غزوان » عن « رميان » . (٤) كذا فى ا . وسقط لفظ « يقولون » فى ش ، ب . (٥) لم أقف على هذا البيت فى الكتاب . وهو ينسب إلى الفرزدق ، ولكن لم أقف له على صلة فى ديوانه . وقد نسبه إليه مفردا المبرد فى الكامل ١ / ١٢٧ طبعة المرصفى ، وابن رشيق فى العمدة فى « باب الوحشىّ المتكلف ، والركيك المستضعف، » وأبو الفرج فى الأغانى ج ١٩ ص ١٥ طبعة بولاق ببعض مخالفة فى الشطر الأوّل . وهو من شواهد البلاغة ، يذكر شاهدا للتعقيد اللفظىّ ، وقد أورده صاحب معاهد التنصيص ، ولم يذكر صلته مع إطنابه فى ترجمة الفرزدق .

إنما جاز ما فيه من الفصل (بين[1] ما لا يحسن) فصله لضرورة الشعر . وكذلك ما جاء من قَصْر الممدود ومدِّ المقصور ، وتذكير المؤنث ، وتأنيث المذكّر ، ومن وضع الكلام فى غير موضعه ؛ يحتجّون[2] فى ذلك وغيره بضرورة الشعر ، ويجنحون إليها مرسَلة غير متحجِّرة ، وكذلك ما عدا هذا : يسوُّون بينه ، ولا يحتاطون فيه ، فيحرسوا أوائل التعليل له . وهذا هو الذى نتق[3] عليهم هذا الموضع حتى اضطَرّهم الى القول بتخصيص العلل ، وأصارهم إلى حيِّز التعذّر والتمحُّل . وسأضع فى ذلك رسما يُقتاس فينتفع به بإذن الله ومشيئته .

وذلك أن نقول فى علّة قلب الواو والياء ألفا : إنهما متى تحرّكتا حركة لازمة وانفتح ما قبلهما وعرِى الموضع من اللّبْس ، أو أن يكون فى معنى ما لابدّ من صحة الواو والياء فيه ، أو أن يخرج على الصحّة مَنْبَهة على أصل بابه ، فإنهما يُقلبان ألفا . ألا ترى أنك إذا احْتَطت فى وصف العلّة بما ذكرناه سقط عنك الاعتراض عليك بصحّة الواو والياء فى حَوَبة وجَيَل ؛ إذ كانت الحركة فيهما عارضة غير لازمة ، إنما هى منقولة اليهما من الهمزة المحذوفة للتخفيف فى حوْأبة[4] وجيْأَل[5] .

وكذلك يسقط عنك الإلزام لك بصحّة الواو والياء فى نحو قوله تعالى « لَوِ آطّلَعْتَ عليهم » وفى قولك فى تفسير قوله عزّ وجلّ « وانطلق الملأُ منهم أنِ امْشُوا

---

(١) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « مما لا يحسن » .

(٢) كذا فى أ ، ب . وفى ش : « يجنجون » وهو تصحيف .

(٣) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « فتق » ونتق الشىء : حركه ، وجذبه . وفتقه : فتحه وأبدى عنه وقد كان مستورا .

(٤) يقال . دلوحوأبة : ضخمة . وهو من تركيب « ح أ ب » فوزنه فوعلة .

(٥) الجيأل : الضبع .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

واصبروا على آلهتكم» : معناه: أيِ آمشوا . فتصحّ الياء والواو متحرّكتين مفتوحاً ما قبلهما، من حيث كانت الحركة فيهما لالتقاء الساكنين، فلم يعتدّ لذلك .

وكذلك يسقط عنك الاعتراض بصحّة الواو والياء فى عَوِر وصَيِد، بأنهما فى معنى ما لا بدّ فيه من صحّـة الواو والياء ، وهما آعورّ وآصيدّ . وكذلك صحّت فى نحـو اعتوَنُوا ، وازدَوَجُوا ، لمّـا كان[1] فى معنى ما لا بدّ فيه من صحّتها ، وهو تعاونوا ، وتزاوجوا . وكذلك صحّتا فى كَرَوَان ، وصَمَيَان ، مخافة أن يصيرا من مثال فَعَلَان ، واللام معتلة ، إلى فَعَـال ، واللام صحيحة ، وكذلك صحّتا فى رجل سمّيته بكَرَوان ، وصَمَيان ، ثم رخّمته ترخيم قولك ياحارِ، فقلت : يا كَرَوَ، و ياصَمَىَ؛ لأنك[2] لو قلبتهما فيه، فقلت : يا كرا ، و ياصما ، لألتبس فعلان ، بفَعَل ، ولأن الألف والنون فيهما مقدّرتان أيضا فصحّتا كما صحّتا وهما موجودتان . وكذلك صحّت أيضا الواو والياء فى قوله عزّ اسمه « وعَصَوُا الرسول » وقولِه تعالى « لَتُبْلَوُنَّ فى أموالكم وأنفسكم » وقولِه تعالى « فإمّا تَرَيِنَّ مِن البشرِ أحدا » من حيث كانت الحركة عارضة لالتقاء الساكنين غيرَ لازمة . وكذلك صحّتا فى القَوَد ، والحَـوَكة ، والغَيَب ، تنبيها على أصل بابٍ ، ودارٍ ، وعابٍ .

أفلا ترى إلى احتياطك فى العـلّة كيف أسقط عنك هذه الالتزامات كلّها ، ولو لم تقدّم الأخذ بالحزم لاضطُرِرت إلى تخصيص العـلّة ، وأن تقول : هـذا من أمره ... ، وهذا من حاله ... ، والعذر فى كذا وكذا ... ، وفى كذا وكذا ... .

---

(١) أى نحو اعتونوا وازدوجوا .

(٢) كان من الخير له أن يحذف هذا الوجه من التعليل و يقتصر على ما بعده ؛ فإن ما ذكره يقضى بألا يقال : يا كرا ، و ياصما ، عند الترخيم على لغة الاستقلال ؛ لئلا يلتبس فعلان بفعل ، وهذا لم يمنع فى النحو . وانظر الأشمونى فى مبحث « الترخيم » .

وأنت إذا قدّمت ذلك الاحتياط لم يتوجّه عليك سؤال ؛ لأنه متى قال لك : فقد صحّت الياء والواو فى جَيَلٍ ، وحَوَبةٍ ، قلت : هذا سؤال يسقطه ما تقدّم ؛ إذ كانت الحركة عارضة لا لازمة ، ولو لم تحتَطْ بما قدّمت لأجاءتك الحال إلى تمحّلِ الاعتذار .

٥ وهذا عينه موجود فى العِلَل الكلاميّة ؛ ألا ترى أنك تقول فى إفساد اجتماع الحركة والسكون على المحلّ الواحد : لو اجتمعا لوجب أن يكون المحلّ الواحد ساكنا متحرّكا فى حال واحدة ، ولولا قولك : فى حال واحدة لفسدت العلّة ؛ ألا ترى أنّ المحلّ الواحد قد يكون ساكنا متحرّكا فى حالين اثنتين .

فقد علمت بهذا وغيره مما هو جارٍ مجراه قوّة الحاجة إلى الاحتياط ١٠ فى تخصيص العلة .

فإن قلت : فأنت إذا حُصِّل عليك هذا الموضع لم تلجأ[1] فى قلب الواو والياء إذا تحرّكتا وانفتح ما قبلهما ألفين ، إلا إلى الهرب من اجتماع الأشباه ؛ وهى حرف العلّة والحركتان اللتان اكتنفتاه ، وقد عُلِم مضارَعة الحركات لحروف اللين ، وهذا أمر موجود فى قام ، وخاف ، وهاب ، كوجوده فى حَوِل ، وعَوِر ، وصيِد ، ١٥ وعين ؛ ألا ترى أن أصل خاف وهاب : خوِف وهَيِب ، فهما فى الأصل كحوِل وصيِد ، وقد تجشّمْتَ فى حوِل وصيِد من الصحّة ما تحاميته فى خَوِف وهَيِب .

فأمّا احتياطك بزعمك فى العلّة بقولك : إذا عَرِى الموضع من اللَّبْس، وقولك: إذا[2]

(١) كذا فى ش ، ب . وفى أ : « ولم » .

(٢) كذا فى الأصول ، ولو جرى على نسق ما قبله فى ذكر شروط القلب لقال : إذا لم يكن فى معنى ٢٠ ما لا بدّ من صحته ، ولم تكن الحركة لازمة . وكأنه يريد : وقولك : إذا كان فى معنى ما لا بدّ من صحته فلا قلب ، وقولك وكانت الحركة غير لازمة فلا قلب . فحذف الجواب وهو مراد .

كان فى معنى ما لا بدّ من صحّته ، وقولك : وكانت الحركة غير لازمة ، فلم نَرَك أوردته إلّا لتستثنى به ما يورده الخصم عليك : مما صحّ من الياء والواو وهو متحرّك وقبله فتحة . وكأنك إنما جئت إلى هذه الشواذّ التى تضطرّك إلى القول بتخصيص العلل فحشوت بها حديث علّتك لا غير ؛ وإلّا فالذى أوجب القلب فى خاف ، وهاب ، من استثقال حرفى اللين متحرّكين مفتوحا ما قبلهما موجود ألبتة فى حوِل وصيِد ، وإذا كان الأمر كذلك دلّ على انتقاض العلّة وفسادها .

قيل : لعمرى إنّ صورة حوِل وصيِد لفظا هى صورة خوِف وهيِب ، إلا أنّ هناك من بعد هذا فرقا ، وإن صغُر فى نفسك وقلّ فى تصوّرك وحسّك ، فإنه معنًى عند العرب مكين فى أنفُسها ، متقدّم فى إيجابه التأثير الظاهر عندها . وهو ما أوردناه وشرطناه : من كون الحركة غير لازمة ، وكونِ الكلمة فى معنى ما لا بدّ من صحّة حرف لينهِ ، ومن تخوّفهم التباسَه بغيره ؛ فإن العرب — فيما أخذناه عنها ، وعرفناه من تصرّف مذاهبها — ، عنايتُها بمعانيها أقوى من عنايتها بألفاظها . وسنفرد لهذا بابا نتقصّاه فيه بمعونة الله . أوَ لا تعلم عاجلًا إلى أن تصير إلى ذلك الباب آجلًا ، أنّ سبب إصلاحها ألفاظَها ، وطَرْدِها إيّاها على المُثُل والأحذِيَة(١) التى قنّنتها لها ، وقصرتها عليها ، إنما هو لتحصين(٢) المعنى وتشريفه ، والإبانة عنه وتصويره ؛ ألا ترى أن استمرار رفع الفاعل ، ونصبِ المفعول ، إنما هو للفرق بين الفاعل والمفعول ؛ وهذا الفرق أمر معنوىّ ، أصلح اللفظ له وقيد مَقاده الأوفق من أجْله .

فقد علم بهذا أن زينة الألفاظ وحِلْيتها لم يُقصد بها إلّا تحصين المعانى وحياطتها . فالمعنى إذا هو المُكَرَّم المخدوم ، واللفظ هو المبتذَل الخادم .

(١) جمع الحذاء ككتاب . وهو فى الأصل مصدر حذا الشىء : قدّره . وأريد به ما يقدّر عليه الشىء كالقالب ، فيراد به هنا المثل والموازين التى قدّرت عليها الألفاظ .

(٢) كذا فى الأصول . والأسوغ : « تحصين » .

وبعد، فإذا جرت العلّة في[1] معلولها، واستتبّت على مَنْهَجها وأَمّها قوِى حكمها، واحتمى جانبُها، ولم يَسَع أحدًا أن يعرِض لها إلا بإخراجه شيئا[2] إن قدر على إخراجه منها. فأمّا أن يفصّلها ويقولَ: بعضها هكذا، وبعضها هكذا فمردود عليه، ومرذول عند أهل النظر فيما جاء به. وذلك أن مجموع ما يورِده المعتلّ بها هو حدّها ووصفها، فإذا انقادت وأثّرت وجَرت في معلولاتها فاستمرّت، لم يبق على بادئها، وناصبِ نفسه للراماة عنها، بقيّة فيطالَب بها، ولا قِصمةُ[3] سِواكٍ[4] فيفُكَّ يدَ ذِمّته عنها.

فإن قلت: فقد قال الهذليّ:

(بياض بالأصل)[5]

فقد كنتُ قلت في هـذه اللفظة في كتابي في ديوان هُذَيل: إنه إنما أعلّت[6][7] هذه العين هناك ولم تصحّ كما صحّت عين اجتوَروا واعتونوا من حيث كان ترك قلب الياء ألفا أثقل عليهم من ترك قلب الواو ألفا؛ لبعد ما بين الألف والواو، وقربها من الياء، وكلّما تدانى الحرفان أسرع انقلاب أحدهما إلى صاحبه، وانجذابُه نحوه، وإذا تباعدا كانا بالصحّة والظهور قَمَنًا[8]. وهذا — لعمرى — جواب جرى هناك

---

(١) كذا في أ. وفي ش، ب: «على».

(٢) كذا في أ. وفي ش، ب: «بإخراجه منها شيئا».

(٣) قصمة السواك: الكسرة منه.

(٤) كذا في أ. وفي ب: «سؤال» وفي ش: «سوال».

(٥) بيت الهذليّ الذي سقط هنا فيما بين أيدينا من الأصول فيـه (استاف) في معنى تسايفوا. ولم أعثر على البيت بعد طول البحث. وسبب ذلك أن شعر الهذليين لم يصلنا كله. وفي جـ: «فإن قيل: فقد قلت في كتابك في ديوان هذيل إنه إنما أعلت عين (استاف) ولم تصح ...».

(٦) يريد استاف.

(٧) كذا في أ. وفي ش، ب: «اعتلت».

(٨) أي حريين، وأفرد لأنه في الأصل مصدر.

على مألوف العرف فى تخصيص العِلّة . فأمّا هذا الموضع فظِنّة من استمرار المحجّة واحتماء العِلّة . وذلك أن يقال : إنّ استاف هنا لا يراد به تسايفوا أى تضاربوا بالسيوف، فتلزمَ صحّته كصحّة عين تسايفوا ؛ كما لزمت صحّة اجتوَروا لمّا كان فى معنى ما لا بدّ من صحّة عينه ، وهو تجاوروا ؛ بل تكون استافوا هنا : تناولوا سيوفهم وجرّدوها . ثم يعلم من بعدُ أنهم تضاربوا؛ مما دلّ عليه قولهم : استافوا، فكأنه من باب الاكتفاء بالسبب عن المسبّب ؛ كقوله :

ذرِ الآكلين الماء ظلما فما أرى ... ينالون خيرا بعد أكلهم الماءَ[1]

يريد قوما كانوا يبيعون الماء فيشترون بثمنه ما يأكلونه ، فاكتفى بذكر الماء الذى هو سبب المأكول من[2] ذكر المأكول .

فأمّا تفسير أهل اللغة أنّ استاف القوم فى معنى تسايفوا فتفسير على المعنى؛ كعادتهم فى أمثال ذلك ؛ ألا تراهم قالوا فى قول الله عزّ وجلّ «مِن ماءٍ دافِقٍ» : إنه بمعنى مدفوق ، فهذا — لعمرى — معناه ، غير أن طريق الصنعة فيه أنه ذو دَفق كما حكاه الأصمعىّ عنهم من قولهم : ناقةٌ ضارب إذا ضُربت[3] ، وتفسيره أنها ذات ضَرْب أى ضُربت . وكذلك قوله تعالى « لا عاصِمَ اليومَ مِن أمرِ اللهِ » أى لا ذا عِصْمة، وذو العصمة يكون مفعولا كما يكون فاعلا ، فمن هنا قيل : إن معناه : لا معصوم . وكذلك قوله :

لقد عَيّل الأيتامَ طعنةُ ناشِرَهْ ... أناشِرَ لازالت يمينك آشِره[4]

---

(١) فى اللسان « أكل » : « من الآكلين » بدل «ذر الآكلين» . (٢) كذا فى ا . وفى ش، ب : « من المأكول » . وفى عبارة اللسان فى أكل : « عن ذكر المأكول » .

(٣) أى ضربها الفحل ، وذلك أن ينزو عليها . (٤) قال ابن السيرافى فى شرح شواهد إصلاح المنطق ١ / ٣٣ : « ناشرة هذا من بنى تغلب ؛ وكان فى بنى شيبان مقامه ، فكان همام بن مرّة بن ذهل بن شيبان رباه . ووقعت حرب البسوس بين بكر وتغلب وناشرة هذا مع همام بن مرّة . =

أى ذات أَشْرٍ، والأَشْر: الحزّ والقطع، وذو الشيء قد يكون مفعولا كما يكون فاعلا؛ وعلى ذلك عامّة باب طاهرٍ، وطالقٍ، وحائضٍ، وطامث؛ ألا ترى أن معناه: ذات طُهْر، وذات طلاق، وذات حيض، وذات طَمْثٍ(١). فهذه ألفاظ ليست جارية على الفعل؛ لأنها لو جرت عليه للزم إلحاقها تاء التأنيث؛ كما لحقت نفس الفعل. وعلى هذا قول الله تعالى «فى عيشةٍ راضيةٍ» أى ذات رضا، فمن هنا صارت بمعنى مَرْضِيَّة. ولو جاءت مذكّرة لكانت كضاربٍ وبازلٍ، كباب حائض وطاهرٍ؛ إذِ الجميع غير جارٍ على الفعل، لكن قوله تعالى «راضيةٍ» كقوله (لا زالت يمينك آشِرة).

وينبغى أن يعلم أن هذه التاء فى (راضية) و(آشرة) ليست التاء التى يخرج بها اسم الفاعل على التأنيث لتأنيث الفعل(٢) من لفظه؛ لأنها لو كانت تلك لفسد القول؛ ألا ترى أنه لا يقال: ضَرَبت الناقةُ ولا رَضِيت العيشةُ. وإذا لم تكن إيّاها وجب(٣) أن تكون التى للمبالغة؛ كفَرُوقةٍ، وصَرُورةٍ، وداهيةٍ، وراويةٍ، مما لحقته التاء للمبالغة والغاية. وحسّن ذلك أيضا شيء آخر. وهو جَرَيانها صفة

= فلما كان يوم واردات — وهو أحد الأيام التى كانت بين بكر وتغلب فيها حرب — قاتل همام بن مرّة قتالا شديدا، وأبلى وأثخن فى بنى تغلب ثم عطش فجاء إلى رحله يستسق وناشرة فى رحله. فلما رأى ناشرة غفلته طعنه بحربة فقتله وهرب إلى بنى تغلب فقالت نائحة همام تبكيه: لقد عيل الأيتام طعنة ناشرة. ويقال إن أم همام قالت ذلك» وانظر أيضا اللسان (أشر).

(١) كذا فى أ. وفى ش، ب: «الألفاظ».

(٢) كذا فى أ. وفى ش، ب: «ذلك الفعل».

(٣) الحق أن التاء اللاحقة للوصف إذا كان موصوفه مؤنثا للتأنيث، ولو كان على جهة النسب. وإرادة النسب إنما تجيز التعرية من التأنيث ولا تحتم ذلك، ويقول الشهاب فى حواشى البيضاوى ٨ / ٢٣٨: «والحق — كما يفهم من شرّاح الكتّاب — أنّ ما قصد به النسبة لا يلزم تأنيثه؛ وإن جاء فيه على خلاف الأصل الغالب أحيانا».

على مؤنث ، وهى بلفظ الجارى على الفعل ، فزاد ذلك فيما ذكرنا ؛ ألا ترى إلى همز حائض ، وإن لم يجر على الفعل ، إنما سببه أنه شابه فى اللفظ ما اطّرد همْزه من الجارى على الفعل؛ نحو قائم ، وصائم وأشباهِ ذلك . ويدلّك على أن عين حائض همزة ، وليست ياء خالصة — كما لعلّه يظنّه كذلك ظانّ — قولُهم : امرأة زائرة من زيارة النساء ، وهذا واضح ؛ ألا ترى أنه لو كانت العين صحيحة لوجب ظهورها واوا وأن يقال : زاوِر . وعليه قالوا : الحائش[1] ، والعائر للرمد ، وإن لم يجريا على الفعل ، لمّا جاءا مجىء ما يجب همْزه وإعلاله فى غالب الأمر .

نعم وإذا كانوا قد أنّثوا المصدر لمّا جرى وصفا على المؤنّث ؛ نحو امرأة عَدْلة ، وفرسٍ طَوْعةِ القِياد ، وقولِ أُميّة[2] :

والحيّةُ الحتفةُ الرقشاء أخرجها ... مِن جُحْرِها آمِنات اللهِ والكَلِمُ[3]

وإذا جاز دخول التاء على المصادر وليست على صورة اسم الفاعل ولا هى الفاعل فى الحقيقة ، وإنما استهوَى لذلك جريُها وصفا على المؤنّث ، كان باب «عيشة راضية» ، و «يدٍ آشرةٍ» أحرى بجواز ذلك فيه ، وجريه عليه .

(١) انظر ص ١١٩ من هذا الجزء .

(٢) فى ج : « ذى الرمة » وهو خطأ . وهو أمية بن أبى الصلت .

(٣) (جحرها) فى هامش أ (وبيتها) ومعنى ذلك أن هناك رواية : « بيتها » بدل « جحرها » . وفى اللسان فى « حتف » ضبط (أمنات) جمع أمنة محركا وهى الأمن . وفيه فى « عدل » ضبط كما ضبط هنا . ويريد بأمنات الله التى تخرج الحية من جحرها القسم الذى يذكره الحاوى و يعزم عليها به لتخرجنّ . والحتف فى الأصل الهلاك ، وهو مصدر لفعل مهمل ثم يطلق على ما يكون منه الهلاك ، فيقال : هذا السبع حتف لمن يلقاه ، وهذه العقرب حتف كذلك بالتذكير نظرا لأصله ، ولما كثر استعماله وصفا ساغ لأمية أن يلحق به التاء التى تلحق الوصف . وانظر الديوان لأمية المطبوع فى بيروت ، والحيوان ٤/١٨٧ بتحقيق الأستاذ عبد السلام هارون .

فإن قلت : فقد قالوا فى يَوْجل : ياجل، وفى يَيْأس : ياءس، وفى طيِّئ طائىّ، وقالوا : حاحيت، وعاعيت، وهاهيت، فقلبوا الياء والواو هنا ألفين، وهما ساكنتان، وفى هذا نقض لقولك ؛ ألا تراك إنما جعلت علة قلب الواو والياء ألفين تلك الأسباب التى أحدها كونهما متحرّكتين، وأنت تجدهما ساكنتين، ومع ذلك فقد تراهما منقلبتين .

٥

قيل : ليس[1] هذا نقضا، ولا يراه أهل النظر قدحا . وذلك أن الحكم الواحد قد يكون معلولا بعلّتين ثنتين، فى وقت واحد تارة، وفى وقتين اثنين . وسنذكر ذلك فى باب المعلول بعلّتين .

فإن قلت : فما شرطك واحتياطك فى باب قلب الواو ياء إذا اجتمعت مع الياء فى نحو سيِّد، وهيِّن، وجيِّد، وشويت شيًّا، ولويت يده ليًّا، وقد تراهم قالوا حَيْوة، وضَيْوَن، وقالوا عوى الكلبُ عَوْية، وقالوا فى تحقير أسود، وجدول : جُدَيول، وأُسَيوِد، وأجازوا قياس ذلك فيما كان مثله : مما واوه عين متحركة أو زائدة قبل الطَرَف ؟

١٠

فالذى نقول فى هذا ونحوه : أن الياء والواو متى اجتمعتا، وسبقت الأولى بالسكون منهما، ولم تكن الكلمة عَلَما[2]، ولا مرادا بصحّة واوها التنبيه على أصول أمثالها، ولا كانت تحقيرا محمولا على تكسير، فإن الواو منه تقلب ياء . فإذا فعلتَ هذا واحتطْتَ للعلّة به أسقطت تلك الإلزامات عنك ؛ ألا ترى أن (حَيْوة) علم والأعلام تأتى مخالفة للأجناس فى كثير من الأحكام، وأن (ضيون) إنما صحّ لأنه

١٥

---

(١) خير من هذا أن يحيل ما أورده السائل على الشذوذ، فلا يرد على التعليل .

(٢) التعليل للقياس فى هذا القلب، وحسب العلة أن تكون وافية به . والقلب فى العلم ربما قصد به التنبيه على الأصل شذوذ فلا يجب أن يراعى فى العلة .

٢٠

خرج على الصحّة تنبيها على أن أصل سيّد وميّت : سَيْوِد ومَيْوِت . وكذلك (عَوْيَة) خَرَجت سالمة، ليعلم بذلك أن أصل لَيَّة لَوْيَة، وأن أصل طيَّة طَوْيَة، وليعلم أن هذا الضرب من التركيب وإن قلّ فى الاستعمال، فإنه مراد على كل حال .

وكذلك أجازوا تصحيح نحو أُسَيود وجُديول، إرادةً للتنبيه على أن التحقير والتكسير فى هذا النحو من المُثُل من قبيلٍ واحدٍ .

فإن قلت : فقد قالوا فى العَلَم أُسَيِّد، فأعلُّوا كما أعلُّوا فى الجنس؛ نحو قوله[1] :

أُسَيِّد ذو خُرَيِّطةٍ نهارا من المتلقِّطى قَرَدِ القُمامِ[2]

فعن ذلك أجوبة[3] . منها أن القلب الذى فى أسيّد قد كان سبق إليـه وهو جنس كقولك : غُلَيِّم أُسَيِّدُ، ثم نُقِل إلى العلميّة بعد أن أسرع فيـه القلبُ فبقى بحاله،

(١) أى الفرزدق . وانظر اللسان (سود) والنقائض طبعة أوربة ١٠٠٦، والكتاب ١/٩٥

(٢) من قصيدته التى مطلعها :

ألستم عائجين بنا، لعنّا نرى العرصات أو أثر الخيام

وقبلـه :

سيبلغهنّ وحى القـول منى ويدخل رأسه تحت القـرام

فقوله : «أسيد» فاعل «سيبلغهن» أى يبلغ النساء اللاتى يتحدّث عنهن وله هوى فيهن . (وحى القول) ما يحمله من رسالة أو كلام . والقرام : الستر الذى يحجبهن . وقوله (أسيد) يريد «غلام أسود» . والخريطة تصغير الخريطة : وهى كالمخلاة يضع فيها ما يلتقط، والقمام : الكناسة، والقـرد : ما تلبد من الكناسة . يصف أن الغـلام الأسود الرسول إلى من يحب لا يؤبه له، فهو قىء يقمّ الكناسـة، وبذلك يصـل إلى هوى الشاعر دون أن يثير انتباه أحد . وانظر فى اللسان (سـود) رأيا آخر فى تفسير البيت يخالف ما أسلفت، وهو غير مرضىّ .

(٣) أنت ترى أن ابن جنى بنى الاعتراض بأسيد على أنه فى البيت علم، وقد أبان عن هذا بما لا يحتمل الشك فى عبارته فى جـ إذ يقول : «فإن قلت : فقد قالوا فى العلم أسيد، كما قال : أسيد ...»، وقد علمت أن «أسيد» فى بيت الفرزدق ليس من العلم فى شىء، كيف وقد وصفه بقوله : «ذو خريطة» وهذا نكرة لا يوصف به العلم، كما لا يخفى . وبهـذا تعلم أن لا وجه لإيراد السؤال، ولا الجواب، بله الأجـوبة .

لا أن القلب إنما وجب فيه بعد العلميّة، وقد كان قبلها — وهو جنس نكرةٌ — صحيحا .
ويؤنّس بهذا أيضا أن الإعلال فى هذا النحو هو الاختيار فى الأجناس . فلمّا سَبَق
القلب الذى هو أقوى وأقيس القولين سمّى به معلا، فبقى بعد النقل على صُورته .
ومثل ذلك ما نقــوله فى « عُيَينة » أنه إنما سُمّى به مصغّرا فبقى بعــدُ بحاله قبلُ ،
ولو كان إنما حُقِّر بعد أن سمّى به لوجب ترك إلحاق علامة التأنيث به ؛ كما أنك
لو سمّيت رجلا هندا ، ثم حقّرت قلت : هُنَيد : ولو سمّيته بها محقّرة قبل التسمية
لوجب أن تُقِرّ التاء بحالها ، فتقول : هــذا هُنَيدة مقبِلا . هذا مذهب الكتاب(١) ،
وإن كان يونس يقول بضدّه . ومنها أنا لسنا نقول : إن كلّ عَلَم فلا بدّ من صحة
واوه إذا اجتمعت مع الياء ساكنةً أُولاهما فيلزمَنا ما رمت إلزامَنا ، وإنمــا قلنا :
إذا اجتمعت الياء والواو ، وسَبَقت الأولى منهما بالسكون، ولم يكن الاسم علَمًا ،
ولا على تلك الأوصاف التى ذكرنا فإن الواو تقلب ياء وتدّغم الياء فى الياء . فهذه
عِلّة من علل قلب الواو ياء . فأمّا ألا تعتلّ الواو إذا اجتمعت مع اليــاء ساكنة
أُولاهما إلّا من هذا الوجه فلم نقل به . وكيف يمكن أن نقول به وقد قدّمنا أن الحكم
الواحد قد يكون معلولا بعلّتين وأكثر من ذلك ، وتضمّنّا أن نفرد لهذا الفصل بابا !

فإن قلت : ألسنا إذا رافعناك فى صحّة «حَيْوة» إنما نفزع إلى أن نقول : إنما
صحّت لكونها علمــا ، والأعلام تأتى كثيراً أحكامها تخالف(٢) أحكام الأجناس ،
وأنت تروم فى اعتلالك هــذا الثانى أن تســوّى بين أحكامهما ، وتَطْرُد على سَمْت
واحد كلّا منهما .

---

(١) انظر كتاب سيبويه ص ١٣٧ ج ٢

(٢) كذا فى ب ، ش . وفى ا : « مخالف » ولا تستقيم هذه الصيغة مع الإخبار عن « أحكامها » فقد كان يجب أن يقال : « مخالفة » .

قيل : الجواب الأوّل قد استمرّ ، ولم تعرِض له[(١)] ، ولا سوَّغتْك الحالُ الطعنَ فيه ، وإنما هذا الاعتراض على الجواب الثانى . والخَطْب فيه أيسر . وذلك أنّ لنا مذهبا سنوضِّحه فى بابٍ يلى هذا ؛ وهو حديث الفرق بين علّة الجواز وعلّة الوجوب .

٥ ومن ذلك أن يقال لك : ما علّة قلب واو سَوْط ، وثوب ، إذا كسَّرت فقلت : ثياب ، وسياط ؟ .

وهذا حكم لا بُدّ فى تعليله من جَمْع خمسة أغراض ، فإن نقصْتَ واحدا فسد الجواب ، وتوجه عليه الإلزام[(٢)] .

والخمسة : أنّ ثيابا ، وسِياطا ، وحِياضا ، وبابَه جَمْع ، والجمع أثقل من الواحد ،

١٠ وأنّ عين واحده ضعيفة بالسكون ، وقد يُراعَى فى الجَمْع حكم الواحد ، وأنّ قبل عينه كسرةً ، وهى مَجْلَبة فى كثير من الأمر لقلب الواو ياء ، وأنّ بعدها ألفا ، والألف شبيهة بالياء ، وأنّ لام سوط وثوب صحيحة .

فتلك خمسة أوصاف لا غِنًى[(٣)] بك عن واحد منها . ألا ترى إلى صحّة خِوَان ، وبِوَان[(٤)] ، وصِوان ، لمّا كان مفردا لا جمعا . فهذا باب[(٥)] . ثم ألا ترى إلى صحّة

١٥ واو زِوَجة ، وعِوَدة ، وهى جمع واحدٍ ساكن العين ، وهو زَوْج ، وعَوْد[(٦)] ، ولامه أيضا صحيحة ، وقبلها فى الجمع كسرة . ولكن بقى من مجموع العلة أنه لا ألف بعد عينه ؛ كألف حِياض ، ورِياض . وهذا باب أيضا .

---

(١) كذا فى أ . وفى ش ، ب ، « يعرض » .

(٢) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « الكسر والإلزام » .

٢٠ (٣) فى أ : « غناء » وهو خطأ . (٤) البوان : عمود الخباء .

(٥) انظر فى هذا الأسلوب الصفحة ٣٦ من هذا الجزء رقم ٢ فى التعليقة .

(٦) هو المسنّ من الإبل .

ثم ألا ترى إلى صحّة طِوالٍ، وقِوامٍ، وهما جمعان، وقبل عينهما كسرة، وبعدهما ألِف، ولاماهما صحيحتان . لكن بقى من مجموع العلّة أنّ عينه فى الواحد متحركة؛ وهى فى طويل، وقويم . وهذا أيضا باب .

ثم ألا ترى الى صحّة طِوَاءٍ، ورِوَاءٍ ، جمع طَيّان، ورَيّان؛ فيه الجمعيّة، وأنّ عين واحده ساكنة، بل معتلّة، وقبل عينه كسرة وبعدها أِلف . لكن بقى عليك أنّ لامه معتلّة، فكرهوا إعلال عينه لئلا يجمعوا بين إعلالين .

وهذا الموضع ممّا يَسترسِل(١) فيه المعتلّ لاعتلاله، فلعلّه أن يذكر من الأوصاف الخمسة التى ذكرناها وصفين (أو أكثره)(٢) ثلاثة ويُغفِل الباقى، فيدخلَ عليه الدخل(٣) منه، فيرى أن ذلك نقض للعلة، ويفزع إلى ما يفزع إليه مَن لا عِصْمة له، ولا مُسْكة عنده . ولعمرى إنه كَسْر لعلّته هو لاعتلالها فى نفسها . فأمّا مع إحكام علّة الحكم فإنّ هذا ونحوَه ساقط عنه .

ومن ذلك ما يعتقده(٤) فى علّة الادّغام . وهو أن يقال : إن الحرفين المِثْلين إذا كانا لازمين متحرّكين حركة لازمة، ولم يكن هناك إلحاق، ولا كانت الكلمة مخالِفة لمثال فَعِل، وفُعُل، أو كانت فَعَل فِعلًا(٥)، ولا خرجت مُنبهة(٦) على بقيّة بابها، فإن الأوّل منها يُسكَّن ويدغم فى الثانى . وذلك نحو شَدّ، وشَلَّت يدُه، وحبَّذا

(١) أى لايحتاط، ويلق الكلام فيه على عواهنه، من قولهم : استرسل إليه : انبسط إليه واستأنس .

(٢) كذا فى الأصول . وقد يكون الأصل : «أو إن أكثر» .

(٣) الدخل — بتسكين الخاء ويحرّك — : العيب، ويراد به القدح والنقص .

(٤) كذا فى أ . ش، ب : «يعقده» .

(٥) هو حال من «فعل»، وهو يحترز به عن فعل اسما؛ نحو سبب .

(٦) هذا الضبط عن أ . وفى ب : «منبهة»، بفتح الأوّل والثالث وسكون الثانى .

زيد ، وما كان عاريا مما استثنيناه ؛ ألا ترى أنّ شدَّ وإن كان فَعَل فإنه فِعْل ؛ وليس كَطَلَلٍ ، وشَرَرٍ ، وجَدَدٍ[1] ، فيظهرَ . وكذلك شَلّت يده : فَعِلَتْ . وحبّذا زيد أصله حَبُبَ ، ككرم ، وقَضُوَ الرجل . ومثله شَرَّ الرجلُ من الشرّ : هو فَعُلَ[2] ؛ لقولهم : شَرُرْتَ يا رجل ؛ وعليه جاء رجل شَرِيرٌ كرديء . وعلى ذلك قالوا أجدّ فى الأمر ، وأسرّ الحديثَ ، واستعدّ ؛ لخلوّه مما شرطناه[3] .

٥

فلو عارضك معارض بقولهم : آصبُبِ الماء ، وآمدُدِ الحبل ، لقلت : ليست الحركتان لازمتين ؛ لأن الثانيــة لالتقاء الساكنين . وكذلك إن ألزمك ظهورَ نحو جَلْبَبَ ، وشَمْلَلَ : وقُعْــدُدٍ ، ورِمْدِدٍ[4] ، قلت : هــذا كلّه ملحَق ؛ فلذلك ظهر . وكذلك إنْ أدْخَل على قولك هما يضربانِنِي ، ويكرمانِنِي ، ويدخلاننا قلتَ : سبب ظهوره أن الحرفين ليسا لازمين ؛ ألا ترى أن الثــانى من الحرفين ليس ملازما ؛ لقــولك : هما يضربان زيدا ويكرمانك ونحو ذلك . وكذلك إن ألزمك ظهورَ نحو جُدُدٍ[5] ، وقِدِدٍ[6] ، وسُرُرٍ ، قلت : هــذا مخالف لمثال فَعُــلٍ وفَعِل .

١٠

فإن ألزمك نحوَ قولِ قَعْنَبٍ[7] :

مَهْلاً أعاذِلَ قد جرَّبتِ من خُلُقِى ... أنّى أجود لأقوام ، وإن ضَنِنُوا[8]

١٥

(١) هى الأرض الغليظة ، أو الأرض الصلبة . (٢) كذا فى ا ، ب . وفى ش : «وهو» . (٣) أى لعدم الإدغام ، كالإلحاق ومخالفة الكلمة لمثال الفعل . (٤) يقال : رماد رمدد : إذا كان دقيقا غير متماسك . (٥) واحده الجدّة ، وهى الخطة فى ظهر الحمار تخالف لونه . (٦) واحده قدّة ، وهى الفرقة من الناس . (٧) هو ابن أم صاحب الغطفانى ، من شعراء الدولة الأموية . وانظر اللآلى ٣٦٢ (٨) من قصيدة فى مختارات ابن الشجرى ٨ طبع مصر ١٣٠٦ هـ . وقبله :

٢٠

هــــل للعواذل من ناه فيزجرها ... إن العــواذل منها الجور واللسن

اللائمــات الفتى فى أمره ســفها ... وهن بعــد ضعيفات القوى وهن

وانظر اللسان (ضنن) والكتاب ١/١١

وقول العجاج : * تشكو الوَجَى من أَظْلَلٍ وأظلَلِ (١) *

وقول الآخر :

وإن رأيت الحِجَج الرواددا قــواصرًا بالعُمْر أو مواددا (٢)

قلت : هذا ظَهَر على أصله مَنْبَهة على بقيّة بابه ، فتعلم به أنّ أصل الأصمّ أَصْمَم ، وأصل صَبٍّ صَبِبٌ ، وأصل الدوابّ والشوابّ الدوابِب والشوابِب ؛ على ما تقوله فى نحو استصوب وبابه : إنما خرج على أصله إيذانا بأصول ما كان مثله .

فإن قيل : فكيف اختُصّت (٣) هذه الألفاظ ونحوُها بإخراجها على أصولها دون غيرها ؟ قيل : رجع الكلام بنا وبك إلى ما كنّا فرغنا منه معك فى باب استعمال بعض الأصول وإهمال بعضها ؛ فارجع إليه تَرَه (٤) إن شاء الله .

وهذا الذى قدّمناه آنفا هو الذى عناه أبو بكر (٥) رحمه الله بقوله : قد تكون علّة الشىء الواحد أشياء كثيرة ، فمتى عُدِم بعضها لم تكن علّة . قال : ويكون أيضا عكسُ هـذا ، وهو أن تكون علّة واحدة لأشياء كثيرة . أمّا الأوّل فإنه ما نحن بصــدده من اجتماع أشياء تكون كلُّها علّة ، وأمّا الشـانى فمعظمه الجُنُــوح إلى

---

(١) بعده : * من طول إملال وظهر أملل *

وقبــله :

وكم حسرنا من علاة عنسـل حرف كقوس الشـوحط المعطل

وأظلل مفكوك أظل ، والأظلّ ما تحت منسم البعير . وانظر اللسان فى ظلل ، والديوان ٤٧ .

(٢) انظر نوادر أبى زيد ١٦٤ . وكأنّ ابن جنى يشتق (الرواددا) من (ردد) أى من مضعف الثــلاثىّ . ويشتقها الصاغانى فى التكملة (رود) من (رود) ويجعــل واحد الرواددا الرودد ، ويفسره بالعاطف ، وينشد الرجز . وأيّا ما كان الأمر فالاستشهاد بـ (سموادد) لاريب فيه .

(٣) كذا فى أ ، ب . وفى ش : « أصلها » . (٤) انظر ص ٦٥ من هذا الجزء .

(٥) هو ابن السرّاج . والظاهر أن هذا فى كتابه « الأصول » .

المستخَفّ، والعدول عن المستثقَل . وهو أصل الأصول فى هذا الحديث ؛ وقد مضى صَدْر منه . وسترى بإذن الله بقيّته .

واعلم أن هذه المواضع التى ضممتها، وعقدت العلة على مجموعها، قد أرادها أصحابنا وعنَوها، وإن لم يكونوا جاءوا بها مقدّمة محروسة فإنهم لها أرادوا، وإيّاها نَوَوْا؛ ألا ترى أنهم إذا استرسلوا فى وصف العلّة وتحديدها قالوا : إن علّة شدّ ومدّ ونحو ذلك فى الادّغام إنما هى اجتماع حرفين متحرّكين من جنس واحد . فإذا قيل لهم : فقد قالوا : قُعْدُد ، وجلبب ، واسحنكك ، قالوا : هذا ملحَق، فلذلك ظهر . وإذا أُلزِموا نحو اُردُدِ الباب، واصبُبِ الماء، قالوا : الحركة الثانية عارضة لالتقاء الساكنين، وليست بلازمة . وإذا أُدخِل عليهم نحوُ جُدُدٍ، وقِدَدٍ، وخِلَلٍ(١)، قالوا : هذا مخالف لبناء الفعل . وإذا عورضوا بنحو طَلَلٍ، ومَدَدٍ، فقيل لهم : هذا على وزن الفعل قالوا : هو كذلك، إلّا أن الفتحة خفيفة، والاسم أخفّ من الفعل، فظهر التضعيف فى الاسم؛ لخفّته، ولم يظهر فى الفعل — نحو قصّ، ونصّ — لثقله . وإذا قيل لهم : قالوا هما يضربانّنى، وهم يحاجّوننا، قالوا : المِثل الثانى ليس بلازم . وإذا أُوجِب(٢) عليهم نحوُ قوله « وإن ضَنِنوا » ولَحِحَتْ عينُه، وضَبِبَ البلدُ، وأَلِلَ السِقاءُ، قالوا : خرج هذا شاذًّا؛ ليدلّ على أن أصل قَرَّتْ عينه قَرِرَتْ، وأن أصل حَلَّ الحبلَ ونحوه حَلَلَ . فهذا الذى يرجعون إليه فيما بعد متفرّقًا قدّمناه نحن مجتمعا .

(١) كذا فى ش . وفى أ : « حلل » . والخُلَل جمع الخلّة . وهو من النبات والمرعى ما كان فيه حلاوة .

(٢) كذا فى أ ، ب . وفى ش : « وجب » .

وكذلك كُتُبُ محمد بن الحسن رحمه الله (١) إنما ينزع (٢) أصحابنا (٣) منها العلل (٤)، لأنهم يجدونها منثورة فى أثناء كلامه، فيُجْمَع بعضها الى بعض بالملاطفة والرِّفق. ولا تجد له علّة فى شىء من كلامه مستوفاة محرَّرة. وهذا معروف من هذا الحديث عند الجماعة غيرُ منكور.

٥ الآن قد أريتُك بما مثّلته لك من الاحتياط فى وضع العلّة كيف حاله، والطريقَ إلى استعمالِ مثله فيما عدا ما أوردته، وأن تستشِفَّ (٥) ذلك الموضع، فتنظر إلى آخر ما يُلزِمك إيّاه الخصم، فتُدْخِل الاستظهار بذكره فى أضعاف ماتنصبه من علّتهِ، لتُسقط عنك فيما بعد الأسولة (٦) والإلزامات التى يروم مراسلك الاعتراض بها عليك، والإفساد لما قرّرته من عَقْد علّتك. ولا سبيل الى ذكر جميع ذلك، لطُوله ومخافة الإملال ١٠ ببعضه. وإنما تراد المُثُل ليكفِى قليلُها من كثيرِ غيرها، ولا قوّة إلّا بالله.

---

(١) هو صاحب أبى حنيفة، وصاحب الكتب النادرة فى الفقه، منها الجامع الكبير، والجامع الصغير. وهو ابن خالة الفرّاء. ويروى عن الشافعىّ رضى الله عنه أنه قال: ما رأيت سمينا ذكيا إلا محمد ابن الحسن. مات بالرىّ سنة ١٩٨ فى اليوم الذى مات فيه الكسائىّ. وقيل إن الرشيد قال: دفنت الفقه والعربية بالرىّ. انظر ابن خلكان.

١٥ (٢) كذا فى أ، ب. وفى ش: «ينزع».

(٣) يريد الحنفية، وكان ابن جنى حنفيا، وكان ينصر الحنفيـة على الشافعية. وانظر من أمثلة هـذا كلامه فى الترتيب فى الوضوء فى حرف الواو من سر الصناعة؛ وكلامه فى إفادة الباء للتبعيض فى الكتاب السابق.

(٤) يريد علل الفقه. وقد ساق فى الاقتراح هـذا النص عن ابن جنى، وزاد شارحه ابن علان ٢٠ بعد «العلل» كلمة «النحوية» وهى زيادة لا وجه لها، ولا يعنى هذا ابن جنى. إنما يعنى أنه جمع عناصر العلة فيما ذكر من كلام أصحابه النحويين وقد كانت منثورة فيه، كما كان أصحاب محمد بن الحسن يجمعون العلل الفقهية من كلامه. فله فى النحو أسوة بأصحابه فى الفقه.

(٥) استشف الشىء: نظر ما وراءه.

(٦) كذا فى الأصول الثلاثة. وهى لغة صحيحة. وانظر ص ٥٣ من هذا الجزء.

باب ذكر الفرق بين العلّة الموجبة، وبين العلّة المجوِّزة

اعلم أن أكثر العِلَل عندنا مبناها على الإيجاب بها، كنصبِ الفَضْلة (١)، أو ما شابه في اللفظ الفضلة، ورفع المبتدأ، والخبر، والفاعل، وجرّ المضاف إليه، وغير ذلك. فعِلَلُ هذه الداعيةُ إليها موجِبة لها، غير مقتصَر بها على تجويزها (٢)؛ وعلى هذا مَقادُ (٣) كلام العرب.

٥

وضرب آخر يسمَّى علّة، وإنما هو في الحقيقةِ سبب يجوِّز ولا يوجِب (٤).

من ذلك الأسباب الستّة الداعية الى الإمالة، هي علّة الجواز، لا علّة الوجوب؛ ألا ترى أنه ليس في الدنيا أمر يوجِب الإمالة لا بدّ منها، وأن كلّ مُمَالٍ لعلّةٍ من تلك الأسباب الستّةِ (٥) لك أن تترك إمالته مع وجودِها فيه. فهذه إذًا علّة الجواز لا علة الوجوبِ.

١٠

ومن ذلك أن يقال لك: ما علة قلب واو «أُقِّتت» همزة؟ فتقول: عِلّة ذلك أن الواو انضمّت ضمًّا لازما. وأنت مع هذا تجيز ظهورها واوا غير

---

(١) وذلك نكخبر كان ومعمولى ظن.

(٢) كذا في أ. وفي ش، ب: «تجوّزها».

(٣) كذا في أ، ب. وفي ش: «مفاد» بالفاء، وكذا ورد في العبارة المنقولة في الاقتراح، وقال ابن علان في شرحه: «بضم الميم أى إفادة».

١٥

(٤) قال في الاقتراح عقب هذا الكلام: «فظهر بهذا الفرق بين العلة والسبب، وأن ما كان موجبا يسمى علة، وما كان مجوّزا يسمى سببا» قال ابن علان في شرح الاقتراح: «ما كان موجبا للحكم يسمى علة؛ لأن ذلك شأنها: أنه يجب معلولها عند وجودها إن لم يوجد مانع. وما كان مجوّزا يسمى سببا؛ لأن المسبب قد يتخلف عن السبب لفقد سبب عند تعدّد الأسباب أو لوجود مانع» وفي هامشه: «لأنه السبب قد يعارضه ما يمنع الوجوب؛ كوجود الراحلة: من أسباب جواز الحج لا وجوبه».

٢٠

(٥) هي انقلاب الألف عن الياء، وصيرورتها إلى الياء، وكونها بدلا عن مكسور من واو أو ياء، ووجود ياء قبلها أو بعدها، ووجود كسرة قبلها أو بعدها، والتناسب. وانظر الأشمونى في مبحث الإمالة، وشرح ابن يعيش ٩/٥٥

مبدَلة ، فتقول : وُقِّتت . فهذه عِلّة الجوازِ إذًا ، لا علّة الوجوب . وهـذا وإن كان فى ظاهرِ ما تراه[1] فإنه معنى صحيح ؛ وذلك أن الجواز معنى تعقله النفس ؛ كما أن الوجوب كذلك ؛ فكما أن هنا علّة للوجوب فكذلك هنا علّة للجواز . هذا أمر لا ينكَر ، ومعنى مفهوم لا يُتدافَع .

ومن عللِ الجواز أن تقع النكرة بعد المعرفةِ التى يتِمّ[2] الكلام بها ، وتلك النكرة هى المعرفة فى المعنى ، فتكون حينئذٍ مخيَّرا فى جعلك تلك النكرة — إن شئت — حالا ، و— إن شئتَ — بدلا ؛ فتقول على هذا : مررت بزيدٍ رجلٍ صالحٍ ، على البدلِ ، وإن شئت قلت : مررت بزيد رجلا صالحا ، على الحال . أفلا ترى كيف كان وقوع النكرة عقِيب المعرفة على هذا الوصف علّة لجواز كلّ واحدٍ من الأمرين ، لا علّة لوجوبه .

وكذلك كلّ ما جاز لك فيه من المسائل الجوابان ، والثـلاثة ، وأكثر من ذلك على هذا الحدّ ، فوقوعه عليـه علّة لجواز ما جاز منه ، لا عِلّة لوجوبه . فلا تستنكر هذا الموضع .

فإن قلت : فهل تجيز أن يحلّ السوادُ محلا مّا ، فيكون ذلك علّة لجواز اسودادِه لا لوجوبِه ؟ قيل : هذا فى هذا ونحوه لا يجوز ، بل لا بدّ من اسوداده البتّة[3] ، وكذلك البياض والحركة والسكون ونحو ذلك متى حلّ شىء منها فى محـلّ لم يكن له بُدّ من وجودِ حكمِه فيـه ووجوبِه البتّة له ؛ لأن هناك أمرا لا بدّ من ظهور أثره . وإذا تأمّلت ما قدّمناه رأيته عائدا إلى هذا الموضع ، غيرَ مخالف له ولا بعيدٍ عنه ؛ وذلك أن وقـوع النكرة تلِيّـةَ[4] المعرفةِ — على ما شرحناه من تلك الصفة — سبب لجواز

(١) كذا فى الأصول . ويبدو أن هنا سقطا ، والأصل : « وإن كان فى ظاهر ما تراه شنيعا » ويدل عليه قوله فى الصفحة التالية : « فقد زالت عنك إذا شناعة هذا الظاهر » .

(٢) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « تمّ » . (٣) كذا فى أ ، ب . وفى ش : « اسوداد به » .

(٤) أى تابعة لها ، من تلاه : تبعه . ويقال : وقع كذا تلية كذا أى عقبه .

الحكمين اللذين جازا فيه؛ فصار مجموع الأمرين فى وجوب جوازهما كالمعنى المفرد الذى استمدّ به ما أريتناه : من تمسّكك(١) بكلّ واحد من السواد والبياض، والحركة والسكون .

فقد زالت عنك إذًا شناعة هذا الظاهر، وآلت بك الحال إلى صحّة معنى ما قدّمته : من كون الشىء علّة للجواز لا للوجوب . فاعرف ذلك وقسه ؛ فإنه(٢) باب واسع .

٥

باب فى تعارُض العِلل

الكلام فى هذا المعنى من موضعين : أحدهما الحكم الواحد تتجاذب(٣) كونه(٤) العلّتان أو أكثرُ منهما . والآخر الحكمان فى الشىء الواحد المختلفان ، دعت إليهما علّتان مختلفتان .

١٠

الأوّل منهما كرفع المبتدأ ؛ فإننا نحن نعتلّ لرفعه بالابتداء ، على ما قد بيّناه وأوضحناه من شرحه وتلخيص معناه . والكوفيّون يرفعونه إما بالجزء الثانى الذى هو مرافعه عندهم(٥) ، وإمّا بما يعود عليه من ذكره على حسب مواقعه(٦) . وكذلك رفع الخبر ورفع الفاعل ، ورفع ما أقيم مقامه ، ورفع خبر إنّ وأخواتها . وكذلك نصب ما انتصب ، وجرّ ما انجرّ ، وجزم ما انجزم ، مما يتجاذب الخلافُ فى عِلله . فكلّ واحد من هذه الأشياء له حكم واحد تتنازعه العِلل ، على ما هو مشروح من حاله فى أماكنه .

١٥

---

(١) كذا فى ا . وفى ش ، ب : « تمثيلك » .

(٢) كذا فى ا . وفى ش ، ب : « وإنه » .

(٣) كذا فى ا ، ب . وفى ش : « تحادب » .

(٤) أى وجوده وحصوله .

٢٠

(٥) يريد بذلك أن الخبر والمبتدأ يترافعان ، فالمبتدأ يرفع الخبر ، والخبر يرفع المبتدأ .

(٦) كذا فى ا ، ب ، ج . وفى ش : « مرافعه » .

وإنما غرضنا أنْ نُرِى هنا جُمَـلَه[1] ، لا أن نشرحه ، ولا أن نتكلم على تقوِيةِ ما قوِى منه ، وإضعافِ ما ضعف منه .

الثانى منهما الحكمان فى الشىء الواحِد المختلفان دعت إليهما عِلّتان مختلفتان ؛ وذلك كإعمال أهلِ الحجاز ما النافيةَ للحال ، وتركِ بنى تميم إعمالها ، وإجرائهم إيّاها مجرى (هل) ونحوِها ممّا لا يعمل ؛ فكأنّ أهل الحجاز لمّـا رأوها داخلة على المبتدأ والخبر دخول ليس عليهما ، ونافية للحال نفيها إيّاها ، أجرَوها فى الرفع والنصبِ مجراها إذا اجتمع فيها الشبهانِ بهـا[2] . وكأنّ بنى تميم لمّـا رأوها حرفا داخلا بمعناه على الجملةِ المستقلّةِ بنفسها ، ومباشِرةً لكلِّ واحدٍ من جزأيها ؛ كقولك : ما زيد أخوك ، وما قام زيد ، أجروها مجرى (هل) ؛ ألا تراها داخلة على الجملة لمعنى النفيِ دخول (هل) عليهـا للاستفهام ؛ ولذلك كانت عنـد سيبويه[3] لغة التميميين أقوى قِياسا من لغة الحجازيّين .

ومن ذلك (ليتما) ؛ ألا ترى أن بعضهم يركِّبهما[4] جميعا ، فيسلُب بذلك (ليت) عملها ، وبعضهم يلغى[5] (ما) عنها ، فيُقِرُّ عملها عليها : فمن ضمّ (ما) إلى (ليت) وكفّها بهـا عن عملها ألحقها بأخواتها : مِن (كأنّ) و (لعلّ) و (لكنّ) وقال أيضا : لا تكون (ليت) فى وجوب العمل بها أقوى من الفعل ؛ [و][6] قـد نراه إذا كُفّ بـ (ما) زال عنه عمله ؛ وذلك كقولهم : قلّمـا يقوم زيد ؛ فـ (ما)

---

(١) كذا فى ا ، ب . وفى ش : « جملة » .

(٢) كذا فى ش ، ب . وفى ا : « منهـا » .

(٣) إذ يقـول فى الكتاب ١ / ٢٨ فى الحديث عن (ما) : « وأما بنو تميم فيجرونها مجرى أما وهل ؛ وهو القياس ، لأنها ليست بفعل ، وليس ما كليس ، ولا يكون فيها إضمار » .

(٤) أى يركب (ليت) و (ما) .

(٥) كذا فى ا ، ب . وفى ش : « يلق » . (٦) زيادة فى ا .

دخلت على (قلّ) كافّة لهـا عن عملها ، ومثله كَثُرَ ما ، وطالما ، فكما دخلت (ما) على الفعل نفسه فكفّته عن عمله وهيّأته لغير ما كان قبلها متقاضيا له ، كذلك تكون ما كافّة لـ(ليت) عن عملها ، ومصيّرة لها إلى جواز وقوع الجملتين جميعا بعدها ، ومَنْ ألغى (ما) عنها وأقرّ عملها ، جعلها كحرف الجرّ فى إلغاءِ (ما) معه ؛ نحو قول الله تعالى : « فبما نقضهم ميثاقهم » ، وقوله : « عما قليل » ، و« مما خطيئاتهم » ونحو ذلك ، وفصل بينها[1] و بين (كأنّ) و(لعلّ) بأنها[2] أشبه بالفعل منهما ؛ ألا تراها مفردة وهما مركّبتان ؛ لأن الكاف زائدة ، واللام زائدة .

هذا طريق اختلاف العالِم لاختلافِ الأحكامِ فى الشيء الواحدِ ؛ فأمّا أيُّها أقوى ، و بأيها يجب أن يؤخذ ؟ فشىء آخر ليس هذا موضعه ، ولا وُضع هذا الكتاب[3] له .

ومن ذلك اختلاف أهل الحجاز و بنى تميم فى هَلُمَّ .

فأهل الحجاز يُجرونها مجرى صَهْ ، ومَهْ ، ورُوَيدَ ، ونحو ذلك مما سمِّى به الفعل ، وأُلزِم طريقا واحدا . و بنو تميم يُلحقونها عَلَمَ التثنية والتأنيث والجمع ، و يراعون أصل ما كانت عليه لُمَّ . وعلى هذا مساق جميع ما اختلفت العرب فيه .

فالخلاف إذًا بين العلماء أعمّ منه بين العرب . وذلك أن العلماء اختلفوا فى الاعتلال لما اتّفقت[4] العرب عليه ، كما اختلفوا أيضا فيما اختلفت العرب فيه ، وكلّ ذهب مَذْهبا ، و إن كان بعضه قويّا ، و بعضه ضعيفا .

---

(١) كذا فى أ ، ب . وفى ش : « بينهما » وما أثبته هو الصواب ، يريد : بين ليت ...

(٢) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « منها » والصواب ما أثبته ، يريد : من كأنّ ولعل .

(٣) كذا فى ش ، ب . وفى أ : « الباب » .

(٤) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « اتفقوا » وما أثبتناه هو الصواب .

باب فى أن العلّة إذا لم تتعدّ[١] لم تصحّ

من ذلك قول من ٱعتلّ لبناء نحو كَمْ ، ومَنْ ، وما ، وإذْ ، ونحوِ ذلك بأنّ هذه الأسماء لمّا كانت على حرفين شابهت بذلك ما جاء من الحروف على حرفين ؛ نحو هَلْ ، وبل ، وقد . قال : فلمّا شابهت الحرف من هـذا الموضع وجب بناؤها ، كما أن الحروف مبنيّة . وهـذه علّة غير متعدّية ، وذلك أنه كان يجب على هذا أن يُبنى ما كان من الأسمـاء أيضا على حرفين ؛ نحو يدٍ ، وأخ ، وأبٍ ، ودمٍ ، وفمٍ ، وحِرٍ ، وهَنٍ ، ونحو ذلك .

فإن قيل : هـذه الأسماء لهـا أصل فى الثلاثة ، وإنمـا حذف منها حرف ، فهو لذلك معتدّ ، فالجواب أنّ هذه زيادة فى وصف العلّة[٢] ، لم تأت بهـا فى أوّل اعتلالك . وهَبْنا سامحناك بذلك ، قد كان يجب على هذا أن يبنى باب يدٍ ، وأخٍ ، وأبٍ ونحو ذلك ؛ لأنه لمّا حُذف فنقص شابه الحرف ، وإن كان أصله الثلاثة ؛ ألا ترى أن المنادى المفرد المعرفة قد كان أصله أن يعرب ، فلمّا دخله شَبَهُ الحرف لوقوعه موقع المضمر بُنِى ، ولم يَمنع من بنائه جَرْيه معرَبا قبل حال البناء . وهذا شَبَه

(١) يعبر عن العلة إذا لم تتعدّ بالقاصرة . وقد عقد لهـا بحثا فى الاقتراح ، ونقل عن ابن الأنبارىّ خلافا فى الأخذ بها .

(٢) يراد بالزيادة فى وصف العـلة التى تخرج نحو يد أن يكون الاسم على حرفين أصالة أى فى أصل وضعه ، فلا يدخل فى هـذا نحو أخ فإنه ليس على حرفين فى وضعه . وهذه الزيادة مرادة لمن اعتل بهذه العلة لبناء كم ومن ، وهو تعليل صحيح ، ولا يرد عليه ما أورده المؤلف من بناء المفرد المعرفة لوقوعه موقع المضمر مع إعرابه قبل حال البناء ، فإن العلة فى حال النـداء موجودة صحيحة ، وأخ ونحوه لا يوجد فيه الشبه بهل كاملا ؛ لأنه لم يوضع على حرفين بل على ثلاثة . ويرى بعض النحويين أن وضع الاسم على حرفين لا يقتضى البناء إلا إذا كان الثـانى حرف لين كالضمير « نا » ويعتل لبناء كم ومن ونحوهما بغـير الشبه الوضعىّ . وعلى هذا الرأى المؤلف ، كما يؤخذ من كلامه فى هذا الكتاب فى « باب فى هذه اللغة أفى وقت واحد وضعت أم تلاحق تابع منها بفارط » وانظر الأشمونى على الألفية فى مبحث المعرب والمبنى .

معنوىّ[1] كما ترى ، مؤثِّر داع إلى البناء ، والشَّبَه اللفظىّ أقوى من الشَّبَه المعنوىّ ، فقد كان يجب على هذا أن يبنى ما جاء من الأسماء على حرفين وله أصل فى الثلاثة ، وألَّا يمنع من بنائه كونُه فى الأصل ثلاثيًّا ، كما لم يمنع من بنـاء زيد فى النداء كونه فى الأصل معربا ، بل إذا كانت صورة إعراب زيد قبل ندائه معلومة مشاهدة ، ثم لم يمنع ذاك من بنائه كان أن يبنى باب يد ، ودم ، وهن ، لنقصه ولأنه لم يأتِ تامًّا على أصله إلا فى أماكن شاذّة أجدر . وعلى أن منها ما لم يأتِ على أصله البتّة وهو معرب . وهو حِرٌ ، وسَهٌ ، وفم . فأمّا قوله :

* يا حبَّـذا عينا سُليمَى والفما[2] *

وقول الآخر[3]:

* هُمَـا نفثا فِى فِىَّ مِن فَمَوِيهما[4] *

فإنه على كلّ حال لم يأتِ على أصله[5] ، و إن كان قد زيد فيه ما ليس منه .

(١) يريد بالشـبه المعنوىّ ما لا يرجع إلى اللفظ ، ولا يريد به ما اصطلح عليـه المتأخرون ، وهو أن يتضمن الاسم معنى من معانى الحروف .

(٢) عجزه : * والجيد والنحر وثدى قد نمـا * وانظر اللسان فى فوه ، والجمهرة ٣/٤٨٤

(٣) هو الفرزدق . وانظر الخزانة ٢/٢٦٩ ، ٣/٣٤٦ والكتاب ٢/٨٣ والديوان طبعة أوربة ١١١

(٤) عجزه : * على النابح العاوى أشد رجام * وقبله :

و إنـ ابن إبليس و إبليس ألبنـا   لهم بعـذاب النـاس كل غلام

وهما من قصيدة يتوب فيها من الهجاء وقذف المحصنات . وقوله : « هما نفثا » يريد إبليس وابنـه . يريد أنهما ألقيا على لسانه ما لا يحل من القول . ثم استأنف فقال : على النابح ، يريد من يهجو الفرزدق ، ورجام ، فهو مصدر راجم بالحجارة : رمى بها ، يريد الإجابة بأسوأ الجواب .

(٥) يريد أن (الفما) فى بيت الرجز ، وفى بيت الفرزدق نقص العين واللام ؛ إذ أصله فوه ؛ بدليل جمعه على أفواه ، وزيد فيه الميم والألف ، وهما ليسا فى أصل تركيبه ، ويذكر النحويون فى بيت الفرزدق أن فيه جمعا بين البدل — وهو الميم — والمبدل منه ، وهو الواو . وقد أورد ابن جنى فى سر الصناعة (حرف الميم) الرجز و بيت الفرزدق وأورد فى « الفما » بضعة أوجه ، ثم قال : ويجـوز أن يكون (الفما) فى موضع رفع ، إلا أنه اسم مقصور بمنزلة عصا ؛ وعليه بيت الفرزدق :

* همـا نفثا فى فىّ من فمويهما *

فإن قلت : فقد ظهرت اللام فى تكسير ذلك ؛ نحو أفواهٍ ، وأستاهٍ ، وأحراحٍ ،
قيل : قد ظهر أيضا الإعراب فى زيد نفسِه ، لا فى جمعه ، ولم يمنع ذلك من بنائه .
وكذلك القول فى تحقيره وتصريفِه ؛ نحو فُوَيه ، وأُسْتَه[1] ، وحَرِج[2] .

ومن ذلك قول أبى إسحاق فى التنوين اللاحق فى مثال الجمع الأكبر ؛ نحو جوارٍ ،
وغواشٍ : إنه عِوَض من ضمّة الياء ؛ وهذه علّة غير جارية[3] ؛ ألا ترى أنها لو كانت ٥
متعدّية لوجب أن تُعَوّض من ضمّة ياء يرمى ، فتقول : هـذا يرمٍ ، ويقضٍ ،
ويستقضٍ .

فإن قيل : الأفعال لا يدخلها التنوين ، ففى هذا جوابان : أحدهما أن يقال
له : علّتك ألزمتك إيّاه ، فلا تَلُمْ إلّا نفسك ؛ والآخر أن يقال له : إن الأفعال إنما يمتنع
منها التنوين اللاحق للصرف ، فأمّا التنوين غير ذاك فلا مانع له ؛ ألا ترى إلى تنوينهم ١٠
الأفعال فى القوافى لمّا لم يكن ذاك الذى هو عَلَم للصرف ؛ كقول العجّاج :

* مِن طللٍ كالأتحمىّ أنهجن[4] *

وقول جرير :

* وقُولى إن أصبت : لقد أصابن[5] *

ومع هذا ، فهل التنوين إلا نون ، وقد ألحقوا الفعل النونين : الخفيفة والثقيلة . ١٥
وههنا إفساد لقول أبى إسحاق آخر ؛ وهو أن يقال له : إن هذه الأسماء قد عاقبت

---

(١) الأسته : عظيم الاست . (٢) هو المولع بالحر .

(٣) يريد أنها قاصرة غير متعدّية ، فكأنها واقفة غير جارية .

(٤) صدره : * ماهاج أشجانا وشجوا قد شجن * وشجن أصله شجا فألحقه تنوين الترنم . وانظر
الديوان ٧ . وقوله : « أنهجن » كذا رسم بالنون وفقا لما فى أ . وفى ش ، ب : « أنهجا » . ٢٠

(٥) صدره : * أقلى اللوم عاذل والعتابن * وهو مطلع قصيدة له طويلة يهجو فيها الراعى
النميرىّ . وانظر الديوان ٢ / ٣٠ والخزانة ١ / ٣٤ ، وقوله : «أصابن» كذا رسم بالنون وفقا لما فى أ ،
وفى ش ، ب : « أصابا » .

ياءاتها ضماتها؛ ألا تراها لا تجتمع معها ، فلمّا عاقبتها جرت لذلك مجراها، فكما أنك لا تعوّض من الشيء وهو موجود، فكذلك أيضا يجب ألا تعوّض منه وهناك ما يعاقبه و يجرى مجراه . غير أن الغرض فى هذا الكتاب إنما هو الإلزام الأوّل؛ لأن بهِ ما[١] يصحّ تصوّر العلّة، وأنها غير متعدّية .

٥ ومن ذلك قول الفرّاء فى نحو لغةٍ، وثُبةٍ، ورِئةٍ، ومئةٍ : إن ما كان من ذلك المحذوفُ منه الواو فإنه يأتى مضموم الأوّل؛ نحو لغةٍ، و بُرَةٍ، وثُبَةٍ، وكُرةٍ، وقُلَةٍ؛ وما كان من الياء فإنه يأتى مكسور الأوّل؛ نحو مئةٍ، و رئةٍ . وهذا يفسده قولهم : سَنَة، فيمن قال : سنوات[٢] ، وهى من الواو كما ترى، وليست مضمومة الأوّل .

وكذلك قولهم : عِضة، محذوفها الواو؛ لقولهم فيها : عِضَوات؛ قال :

١٠ هــذا طــريق يأْزِم المـآزما وعِضَـوَات تقطع اللهـازما[٣]

وقالوا أيضا : ضَعَة[٤]، وهى من الواو مفتوحة الأوّل؛ ألا تراه قال :

* متّخِذًا مِن ضَعَواتٍ تَوْلَجَا *

فهـذا وجه فساد العلل إذا كانت واقفة[٥] غير متعدّية . وهو كثير، فطالب فيه بواجبه، وتأمّل ما يَرِد عليك من أمثاله .

---

١٥ (١) ما هنا زائدة أو مصدرية . (٢) أى لا فيمن قال فى الجمع سنهات . وانظر الكامل ٦/٢٠٧ . (٣) يروى تمشق بدل « تقطع » وتمشق : تضرب . والمآزم جمع المأزم، وهو المضيق بين جبلين، يريد أن المضايق بالنسبة إلى ضيقه لا تذكر . وانظر الكامل بشرح المرصفى ٦/٢٠٦ وهذا البيت رواه الأصمعى عن أبى مهدّية . وانظر اللسان فى أزم، وسيبويه ص ٨١ جـ ٢ .

(٤) أى جرير يهجو البعيث . وقبله : * كأنه ذيخ إذا تنفجا * والذيخ ـــ بزنة ديك ـــ : ٢ الذكر من الضباع، وتنفج : وثب وعدا . وفى اللسان (ولج) : « ما معجا » والمعج : سرعة المرّ، والتولج : كناس الظبى والوحش . والضعة : شجر بالبادية مثل الثمام . وانظر اللسان فى ضعو وولج وتلج، والديوان ١/٣٤ . (٥) كذا فى أ، ب . وفى ش : « واقعة » . وما أثبت هو الصواب . يريد بالواقفة غير الجارية، وهى القاصرة .

باب فى العلّة وعلّة العلّة

ذكر أبو بكر[1] فى أوّل أصوله هـذا ، ومثّل منه برفع الفاعل . قال : فإذا سئلنا عن عِلّة رفعه قلنا : ارتفع بفعله ، فإذا قيل : ولِم صار الفاعل مرفوعا ؟ فهذا سؤال عن عِلّة العلّة .

وهـذا موضع ينبغى أن تعلم[2] منه أنّ هـذا الذى سمّاه علّة العلّة إنمـا هوتجـوّز ٥
فى اللفظ ، وأمّا فى الحقيقة فإنه شرح وتفسـير وتتميم للعـلّة ؛ ألا ترى أنه إذا قيل له : فلِم ارتفع الفاعل قال : لإسـنادِ الفعل إليـه ، ولو شاء لابتدأ هـذا فقال فى جواب رفع زيدٍ من قولنا قام زيد : إنمـا ارتفع لإسنادِ الفعل إليه ، فكان مغنيا عن قوله : إنمـا ارتفع بفعله ، حتى تسأله فيما بعد عن العِلّة التى ارتفع لها الفاعل .
وهذا هو الذى أراده المجيب بقوله : ارتفع بفعله ، أى بإسناد الفعل اليه . ١٠

نعم ولو شاء لمـاطله فقال له : ولِم صار المسند إليـه الفعل مرفوعا ؟ فكان جوابه أن يقول : إن صاحب الحديث أقوى الأسماء ، والضمّة أقوى الحركات ، فجعل الأقوى للأقوى . وكان يجب على ما رتّبه أبو بكر أن تكون هنا علّة ، وعِلّة العلّة ، وعِلّة علّة العلّةِ . وأيضا فقد كان له أن يتجاوز هـذا الموضع إلى ما وراءه فيقول : وهلّا عكسوا الأمر فأعطَوُا الاسم الأقوى الحركة الضعيفة ؛ لئلا يجمعوا ١٥
بين ثقيلين . فإن تكلّف متكلّف جوابا عن هذا تصاعدت عِدّة[3] العلل ، وأدّى ذاك إلى هُجْنـة القولِ وضَعْفة[4] القائل بهِ ، وكذلك لو قال لك قائل فى قولك : قام القوم إلّا زيدا : لِم نصبت زيدا ؟ لقلت : لأنه مستثنى ؛ وله من بعد أن يقول :

(١) هو ابن السرّاج .
(٢) كذا فى ش ، ب . وفى أ : « يعلم » . ٢٠
(٣) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « علة » .
(٤) الضعفة : قلة الفطنة وضعف الرأى .

ولم نصبت المستثنى ؟ فيكون من جوابه ؛ لأنه فضلة ؛ ولو شئت أجبت مبتدئا بهذا فقلت : إنما نصبتُ زيدا فى قولك : قام القوم إلا زيدا ؛ لأنه فضلة . والباب واحد ، والمسائل كثيرة . فتأمّل وقِسْ .

فقد ثبت بذلك أن هـذا موضع تسمّح (فيه[1] أبو بكر) أو[2] لم ينعِم تأمّله .

٥ ومن بعد فالعلّة الحقيقية عند أهل النظر لا تكون معلولة ؛ ألا ترى أن السواد الذى هو علّة لتسويد ما يحلّه إنما صار كذلك لنفسه ، لا لأن جاعلا جعله على هذه القضيّة . وفى هذا بيان .

فقد ثبت إذًا أن قوله : علّة العلّة إنما غرضه فيه أنه تتميم وشرح لهذه العلّة المقدّمة عليه . وإنما ذكرناه فى جملة هذه الأبواب لأن أبا بكر — رحمه الله — ١٠ ذكره ، فأحببنا أن نذكر ما عندنا فيه . وبالله التوفيق .

باب فى حكم المعلولِ بعلّتين

وهو على ضربين : أحدهما ما لا نظر فيه ؛ والآخر محتاج إلى النظر .

الأوّل منهما نحو قولك : هـذه عِشْرِىَّ ، وهؤلاء مسلمِىَّ . فقياس هذا على قولك : عِشروك ومسلموك أن يكون أصله عِشْرُوىَ ومُسْلِمُوىَ ، فقلبت الواو ياء ١٥ لأمرين كلّ واحد منهما موجِب للقلب ، غير محتاج إلى صاحبه للاستعانة به على قلبه : أحدهما اجتماع الواو والياء وسَبْق الأولى منهما بالسكون ؛ والآخر أن ياء المتكلّم أبدا تكسِر الحرف الذى قبلها إذا كان صحيحا ، نحو هـذا غلامِى ، ورأيت صاحبِى ؛ وقـد ثبت فيما[3] قبل أن نظير الكسر فى الصحيح الياء فى هـذه الأسماء ؛

(١) كذا فى ش ، ب . وفى ا : « أبو بكر به » مكان « فيه أبو بكر » .

٢٠ (٢) كذا فى ا ، ب . وفى ش : « و » .

(٣) كذا فى ا ، ب . وفى ش : « قيل » ، وهو تحريف .

نحو مررت بزيد، ومررت بالزيدين، ونظرت إلى العشرين . فقد وجب إذًا ألّا يقال : هذه عِشْرُوىَ بالواو، كما لا يقال : هذا غلامُىَ بضمّ الميم . فهذه علّة غير الأولى فى وجوب قلب الواو ياء فى عشروى وصالحُوىَ ونحو ذلك، وأن يقال عِشرِىَّ بالياء البتّة، كما يقال هذا غلامِى بكسر الميم البتّة .

ويدلّ على وجوب قلب هذه الواو إلى الياء فى هذا الموضع من هذا الوجه ولهذه العلّة لا للطريق الأوّل — من استكراههم إظهار الواو ساكنة قبل الياء — أنهم لم يقولوا : رأيت فَاىَ، وإنما يقولون : رأيت فِىَّ . هذا مع أنّ هذه الياء لا ينكر أن تأتى بعد الألِف، نحو رَحَاىَ وعَصَاىَ، لخفّة الألِف، فدلّ امتناعهم من إيقاع الألِف قبل هذه الياء على أنه ليس طريقه طريق الاستخفاف والاستثقال، وإنما هو لاعتزامهم ترك الألف والواوِ قبلها، كتركهم الفتحة والضمّةَ قبل الياءِ فى الصحيح، نحو غلامِى ودارِى .

فإن قيل : فأصل هذا إنما هو لاستثقالهم الياء بعد الضمّة لو قالوا : هذا غلامُى، قيل : لو كان لهذا الموضع البتّة، لفتحوا ما قبلها، لأن الفتحة على كل حال أخفّ قبل الياء من الكسرة، فقالوا : رأيت غلامَى . فإن قيل : لمّا تركوا الضمّة هنا وهى علَمَ للرفع أتبعوها الفتحة، ليكون العمل من موضع واحدٍ، كما أنهم لمّا استكرهوا الواو بعد الياءِ نحو يعِد حذفوها أيضا بعد الهمزة والنون والتاء فى نحو أَعِد، ونعِد، وتعِد، قيل يَفْسُدُ هذا من أوجهٍ . وذلك أن حروف المضارعة تجرى مجرى الحرف الواحد من حيث كانت كلّها متساوية فى جعلها الفعل صالحا لزمانين : الحالِ والاستقبالِ، فإذا وجب فى أحدها شىء أتبعوه سائرها، وليس كذلك علَمُ الإعرابِ : ألا ترى أن موضوعَ[1] الإعرابِ على مخالفةِ بعضه بعضا، من حيث كان إنما جىء بهِ دالًّا على اختلاف المعانى .

(١) كذا فى ا، ب . وفى ش : « موضع » .

فإن قلت : فحروف المضارعة أيضا موضوعة على اختلاف معانيها ؛ لأن الهمزة للتكلّم، والنون للتكلّم إذا كان معه غيره ؛ وكذلك بقيّتها، قيل : أجَلْ، إلا أنها كلها مع ذلك مجتمعة على معنى واحدٍ ، وهو جعلها الفعل صالحا للزمانين على ما مضى .
فإن قلت : فالإعراب أيضا كلّه مجتمِع على جريانه على حرفه ، قيل : هـذا عمل لفظىّ ، والمعانى أشرف من الألفاظ .

وأيضا فتركهم إظهار الألف قبل هذه الياء مع ما يُعتَقد من خِفَّة الألف حتى إنه لم يسمع منهم نحو فاى، ولا أَباى ، ولا أخاى ، وإنما المسموع عنهم رأيت أبِى وأخِى ، وحكى سيبويه كَسَرت فِىَّ أدلُّ دليلٍ على أنهم لم يراعوا حديث الاستخفاف والاستثقال حَسْبُ ، وأنّه أمر غيرهما . وهو اعتزامهم ألّا تجىء هـذه الياء إلّا بعد كسرةٍ أو ياءٍ أو ألفٍ لا تكون عَلَما للنصبِ : نحو هذه عصاى وهذا مُصَلّاى . وعلى أن بعضهم راعى هذا الموضع أيضا فقلب هذه الألف ياء فقال : عَصَىَّ ، ورَحَىَّ ، ويا بُشْرَىَّ [هذا غلام](1) ، وقال أبو دُوادٍ(2) :

فأبلونى بَلِيَّتكم لَعَلِّى أُصالحُكم وأستدرِجْ نَوَيّا

(١) زيادة فى أ . وهى قراءة أبى الطفيل والحسن والجحدرى . انظر البحر ٥/٢٩٠

(٢) هذا هو الصواب، ونسبه فى المغنى فى مباحث أقسام العطف ٢/٩٧ إلى الهذلىّ . وقبله :

ألـم ترأنى جاورت كعبا وكان جوار بعض النـاس غيـا

وكان أبو دواد جاور هلال بن كعب من تميم ، فلعب غلام له مع علمان الحىّ فى غدير ، فغطسوه فى الماء ، ومات ، فعزم أبو دواد على مفارقتهم وذم جوارهم ، وأحس منهم أنهم يحاولون إرضاءه ، فقال هذين البيتين . وقد أعطاه هلال فوق الرضا ، حتى ضرب به المثل فى الوفاء فقيل : جار كجار أبى دواد .
وقوله : (فأبلونى) يقال : أبلاه إذا صنع به صنعا جميلا ، والبلية اسم منه . و « نويّا » يريد نواى . والنوى : النية ، وهو الوجه الذى يقصد ، و «أستدرج» : أرجع أدراجى من حيث كنت . يقول : أحسنوا إلى فإن أحسنتم فلعلى أصالحكم وأرجع حيث كنت جارا لكم . وقـد أحسنوا إليه ، وظل على جوارهم . وانظر شرح شواهد المغنى للبغدادى فى الشاهد ٦٦٩

ورو ينا أيضا عن قُطْرُبٍ[1] :

يطوِّف بى عِكَبٌّ فى مَعَدٍّ ... ويَطْعَن بالصُّمُلَّة فى قَفَيَّا[2]

فإن لم تثأرانى من عِكَبٍّ ... فلا أَرْوَيتما أبدًا صَدَيَّا[3]

وهو كثير . ومن قال هذا لم يقل فى هذان غلاماى : [غُلامَىّ][4] بقلب الألف ياء؛ لئلا يذهب عَلَم الرفع .

ومن المعلول بعلّتين قولهم : سِىٌّ، ورِىٌّ . وأصله سِوْىٌ، ورِوْىٌ، فانقلبت الواو ياء — إن شئت — ؛ لأنها ساكنة غير مدّغمة وبعد كسرة، و — إن شئت — ؛ لأنها ساكنة قبل الياء . فهاتانِ علّتان، إحداهما كعلّة قلبِ ميزانٍ؛ والأخرى كعلّة طيًّا وليًّا مصدرَىْ طويت ولويت؛ وكل واحدةٍ منهما مؤثِّرة .

فهذا ونحوه أحد ضربى الحكم المعلول بعلّتين، الذى لا نظر فيه .

والآخر منهما ما فيه النظر؛ وهو باب ما لا ينصرف . وذلك أن علّة امتناعه من الصرف إنما هى لاجتماع شَبَهين فيه من أشباه الفعل . فأمّا السبب الواحد فيقِلّ عن أن يُتِمّ[5] علّةً بنفسه حتى ينضمّ إليه الشَّبَه الآخر من الفعل .

(١) نسبه فى اللسان فى «عكب» للنخّل اليشكرى؛ وكان يتّهم بالمتجردة امرأة النعمان بن المنذر، ووقف النعمان على ذلك فدفعه إلى عكبّ، وهذا قيّده وعذّبه . وانظر شرح الحماسة للتبريزى ٢/٨٤ طبعة بولاق، والإصلاح ٤٤٤

(٢) عكبّ صاحب سجن النعمان بن المنذر. والصملّة العصا؛ كما فى التاج فى صمل. وفى الجمهرة أنها حربة .

(٣) «تثأرانى» فى ش، ب . وفى أ «تثأرابى»، وكلاهما وارد مسموع، يقال : ثأرت القتيل، وثأرت به . وفى ج : «تثأرالى» . «وصدىّ» يريد صداى . والصدى — فى زعم الجاهلية — طائر يصيح إذا لم يثأر بالمقتول .

(٤) زيادة اقتضاها السياق وظهرت لى من اختلاف الأصول . ففى أ «غلاماى»، وفى ش، ب : «غلامىّ»، وقد بدا لى أن العبارتين «غلاماى» و «غلامىّ» فى النسخة الأصلية، وحذف النساخ إحداهما لما لم يفهموا المراد .

(٥) ضبط هكذا فى ب . وفى أ «يتم»، بفتح الياء من الثلاثىّ . وكلاهما صحيح .

فإن قيل : فإذا كان فى الاسم شَبَه واحد من أشباهِ الفعل ، ألَهُ فيه تأثير أم لا ؟ فإن كان له فيه تأثير فماذا التأثير ؟ وهل صَرْف زيدٍ[1] إلا كصرفِ كلبٍ وكعبٍ ؟ وإن لم يكن للسببِ الواحدِ إذا حلّ الاسم تأثير فيه فما بالُه إذا انضمّ إليه سَبب آخر أثّرا فيه فمنعاه الصرف ؟ وهلّا إذا كان السبب الواحد لا تأثير له فيه لم يؤثّر فيه الآخر كما لم يؤثر فيه الأول ؟ وما الفرق بين الأوّل والآخِر ؟ فكما لم يؤثّر الأولُ هلّا لم يؤثّر الآخر ؟

فالجواب أن السبب الواحد وإن لم يَقْوَ حكمه[2] إلى أن يَمنع الصرف فإنه لا بدّ فى حالِ انفراده مِن تأثير فيما حلّه ، وذلك التأثير الذى نومئ إليه وندّعى حصوله هو تصويره[3] الاسم الذى حلّه على صورة ما إذا انضمّ إليه سبب آخر اعتَوَنا معاً على منع الصرفِ؛ ألا ترى أن الأوّل لو لم تجعْلْه[4] على هذه الصفةِ التى قدّمنا ذكرها لكان مجىء الثانى مضموما إليه لا يؤثّر أيضا ؛ كما لم يؤثّر الأوّل، ثم كذلك إلى أن تفنى أسباب منع الصرف، فتجتمع كلها فيه وهو مع ذلك منصرف . لا، بل دلّ تأثير الثانى على أن الأوّل قد كان شكّل الاسم على صورةٍ إذا انضمّ إليه سبب آخر انضمّ إليها مثلها ، وكان من مجموع الصورتين ما يوجِب ترك الصرف .

فإن قلت : ما تقول فى اسم أعجمىّ ، علَمٍ فى بابِه ، مذكّرٍ، متجاوزٍ للثلاثةِ ، نحو يوسف وإبراهيم ، ونحن نعلم أنه الآن غير مصروف لاجتماعِ التعريفِ والعُجْمةِ عليه ، فلو سمّيت بهِ من بعدُ مؤنّثا ألست قد جمعت فيه بعد ما كان عليه — من التعريفِ والعجمة — التأنيثَ ، فليت شعرى أبالأسباب الثلاثةِ منعته الصرف أم باثنين منها ؟

---

(١) أى وفيه العلمية ، وبها يتحقق أحد الشبهين . وقوله كلب وكعب أى غير علمين .

(٢) كذا فى أ . وفى ش ، ب : «فى» . (٣) كذا فى أ . وفى ش ، ب : «بصورة» .

(٤) كذا فى أ . وفى ش : « يجعله » .

فإن كان بالثلاثة كلّها فما الذى زاد فيه التأنيثُ الطارئ عليه ؟ فإن كان لم يزِد فيه شيئا فقد رأيت أحد أشباه الفعل غير مؤثِّر، وليس هذا من قولك . وإن كان أثَّر فيه التأنيثُ الطارئ عليه شيئا فعرِّفنا ما ذلك المعنى .

فالجواب هو أنه جَعَله على صورة ما إذا حُذِف منه سبب من أسباب الفعل بقى بعد ذلك غير مصروف أيضا ؛ ألا تراك لو حذفت من يوسف اسمَ امرأةِ التأنيثَ ، فأعدْتَه الى التذكير لأقررتَه أيضا على ما كان عليه من ترك الصرف ، وليس كذلك امرأة سمَّيتَها بجعفرٍ، ومالكٍ؛ ألا تراك لو نزَعت عن الاسم تأنيثه لصرفته؛ لأنك لم تُبَقِّ فيه بعدُ إلَّا شَبَها واحدا من أشباهِ الفعل . فقد صار إذًا المعنى الثالث مؤثِّرا أثرا مَّا؛ كما كان السبب الواحد مؤثِّرا أثرا مَّا؛ على ما قدَّمنا ذكره؛ فاعرف ذلك .

وأيضا فإن «يوسف» اسمَ امرأةٍ أثقلُ منه اسمَ رجل، كما أن «عقرب» اسم امرأة أثقل من « هند » ؛ ألا تراك تجيز صرفها ، ولا تجيز صرف « عقرب » عَلَما . فهذا إذًا معنًى حصل ليوسف عند تسمية المؤنَّث بهِ ، وهو معنى زائد بالشَّبَه الثالث .

فأمّا قول من قال : إن الاسم الذى اجتمَع فيه سببان من أسباب منع الصرف فمُنِعَه إذا انضمَّ الى ذلك ثالثٌ امتنع من الإعراب أصلًا ففاسد عندنا من أوجه : أحدها أن سبب البناء فى الاسم ليس طريقه طريق حديث الصرف ، وتركِ الصرف؛ إنما سببه مشابهة الاسم للحرف لا غير . وأمَّا تمثيله ذلك بمنع إعراب حَذَامِ ، وقَطَامِ ، وبقوله فيه : إنه لمَّا كان معدولا عن حاذمة ، وقاطمة ، وقد كانتا معرفتين لا ينصرفان (١) ، وليس بعد منع الصرف إلا ترك الإعراب البتَّة ، فلاحِقٌ فى الفساد بما قبله ؛ لأنه منه ، وعليه حذاه . وذلك أن علّة منع هذه

(١) كذا فى الأصول . والوجه أن يقال : تنصرفان ، وكأنه ذكَّر نظرا لتأوّلها باللفظين .

الإعرابَ إنما هو شيء أتاها من باب دَرَاكِ، ونَزَالِ،[1] ثمَّ شُبِّهت حذام، وقطام، ورَقَاشِ بالمثال،[2] والتعريف، والتأنيث بباب دراك، ونزال، على(ما بيَّنَّاه)[3] هناك. فأمَّا أنه لأنه ليس بعد منع الصرف إلَّا رفع الإعراب أصلاً فلا .

ومما يُفسد قول من قال : إن الاسم إذا منعه السببان الصرفَ فإن اجتماع الثلاثة فيه تَرفعُ[4] عنه الإعراب أنا نجد في كلامهم من الأسماء ما يجتمع فيه خمسة أسباب من موانع الصرف، وهو مع ذلك معرَب غير مبنيّ . وذلك كامرأة سمَّيتها « بأذْرَبِيجان» فهذا اسم قد اجتمعت فيه خمسة[5] موانع: وهي التعريف، والتأنيث، والعُجْمة ، والتركيب[6]، والألف والنون ، وكذلك إن عَنَيت « بأذربيجان » البلدة، والمدينة؛ لأن البلد فيه الأسباب الخمسة؛ وهو مع ذلك معرب[7] كما ترى . فإذا كانت الأسباب الخمسة لا ترفع الإعراب فالثلاثة أحجى بألَّا ترفعه، وهذا بيان . ولِتحامي الإطالة ما أحذِف أطرافا من القول؛ على أنَّ فيما يخرج إلى الظاهر كافيا بإذن الله .

---

(١) كذا . والأسوغ حذف هذا الحرف . وكأن « ثم » فيه للترتيب الذكرى ، يراد فيه التعليل للجملة السابقة .

(٢) يراد بالمثال الوزن . والباء فيه للسببية . والغرض ذكر وجه الشبه بين باب حذام و باب دراك .

(٣) كذا في أ . وفي ش، ب : « ما قد بيناه» .

(٤) كذا في جميع الأصول . والتأنيث لاكتساب المضاف «اجتماع» التأنيث من المضاف إليه .

(٥) كذا في أ . وفي ش ، ب : « خمس » .

(٦) من أذر للنار ، وبيجان أى حافظ وخازن ، ومعنى ذلك بيت النار أو خازن النار، وقد كانت بيوت النار المعدّة لعبادة الفرس كثيرة في هذه الناحية . انظر معجم البلدان

(٧) يجيب ابن قاسم العبادى عن هذا بأن توالى العلل المانعة من الصرف مجوّز للبناء لا موجب . وأخذ به في حذام، ولم يؤخذ به في آذربيجان ؛ للتنبيه على هذا، وانظر حاشية الصبان في مبحث « ما لا ينصرف » .

باب في إدراج العلّة واختصارها (١)

هذا موضع يستمرّ (النحويون عليه) (٢)، فيفتق عليهم ما يتعبون (٣) بتداركه، والتعذر منه . وذلك كسائل سأل عن قولهم : آسيت الرجل، فأنا أواسيه، وآخيته، فأنا أواخيه، فقال : وما أصله ؟ فقلت : أؤاسيه، وأؤاخيه — وكذلك نقول — فيقول لك : فما (٤) علّته في التغيير ؟ فتقول : اجتمعت الهمزتان، فقلبت الثانية واوا ؛ لانضمام ما قبلها . وفي ذلك شيئان : أحدهما أنك لم تستوف ذكر الأصل، والآخر أنك لم تتقصّ شرح العلّة .

أمّا إخلالك بذكر حقيقة الأصل فلأنّ أصله « أؤاسوك » لأنه أُفاعلك من الأُسوة ، فقلبت الواو ياء لوقوعها طرفا بعد الكسرة ، وكذلك أؤاخيك أصله « أؤاخوك » لأنه من الأُخوّة (٥)، فانقلبت اللام لما ذكرنا ؛ كما تنقلب في نحو أُعطي واستقصي .

وأمّا تقصّي علّة تغيير الهمزة بقلبها واوا فالقول فيه أنه اجتمع في كلمة واحدة همزتان غير عينين، (الأولى منهما مضمومة، والثانية مفتوحة) (٦) و (هي) (٧) حشو غير طرف ، فاستثقل ذلك ، فقلبت الثانية على حركة ما قبلها — وهي الضمّة —

---

(١) إدراج العلة : طيها وترك بسطها والإسراع في إيرادها بحذف بعض مقوّماتها . والإدراج في اللغة : الطيّ ؛ تقول : أدرجت الكتاب إذا طويته . وفيه معنى السرعة ، ومن ذلك مدرجة الطريق : التي يسرع الناس فيها . وانظر اللسان (درج) وأدب الكتاب للصولي ١٣٦ (٢) كذا في ش ، ب . وفي أ : « النحويون فيه عليه » . (٣) كذا في أ ، ب . وفي ش : « يتعبون » . (٤) كذا في ش ، ب . وفي أ : « ما » . (٥) كذا في ش ، ب . وفي أ زيادة : « والإخوة » بكسر الهمزة وتشديد الخاء . (٦) سقط ما بين القوسين في أ . (٧) كذا أثبت هذه الكلمة ، وبها يستقيم الكلام . وفي أ : « وكلتاهما متأخر غير طرف » وفي غيرها من الأصول : « وكلتاهما حشو غير طرف » .

واوا . ولابدّ من ذكر جميع ذلك ، وإلّا أخللت ؛ ألا ترى أنك قد تجمع فى الكلمة الواحدة بين همزتين فتكونان عينين ، فلا تغيّر ذلك ؛ وذلك نحو سآّل ورآّس ، وكبنائك من سألت نحو تُبَّع ، فتقول[1] : « سُؤَّل » فتصحّان لأنهما عينان ، ألا ترى أن لو بنيت من قرأت مثل « جُرْشُع »[2] لقلت « قُرْءٍ » وأصله قُرْؤُؤٌ ، فقلبت الثانية ياء ، وإن كانت قبلها همزة مضمومة ، وكانتا فى كلمة واحدة ، لمّا كانت الثانية منهما طَرَفا لا حَشْوا . وكذلك أيضا ذكرك كونَهما فى كلمة واحدة ؛ ألا ترى أن من العرب من يحقّق الهمزتين إذا كانتا من كلمتين ؛ نحو قول الله تعالى « السفهاءُ أَلا »[3] فإذا كانتا فى كلمة واحدة فكلّهم يقلب ؛ نحو جاءٍ ، وشاءٍ ، ونحو خطايا ، ورزايا[4] ، فى قول الكافّة غير الخليل .

فأمّا ما يحكى عن بعضهم من تحقيقهما فى الكلمة الواحدة ؛ نحو أئمة ، وخطائئ [مثل خطا عع][5] ، وجائئ فشاذّ لا يجوز أن يُعقَد عليه باب . ولو اقتصرت فى تعليل التغيير فى (أُؤاسيك) ونحوه على أن تقول : اجتمعت الهمزتان فى كلمة واحدة ، فقلبت الثانية واوا ، لوجب عليك أن تقلب الهمزةَ الثانيـة فى نحو سأْآلٍ ورأْآس واوا ، وأن تقلب همزة أَأْدَم وأَأْمَن واوا ، وأن تقلب الهمزة الثانيـة فى خطائئ واوا . ونحو ذلك كثير لا يحصى ؛ وإنمـا أذكر من كلّ نَبْذًا ؛ لئـلا يطول الكتاب جدًّا .

---

(١) كذا فى ب وفى أ : «فيقال» . وفى ش : «فيقول» .

(٢) هو العظيم من الإبل والخيل .

(٣) من الآية ١٣ من سورة البقرة .

(٤) كذا فى معظم الأصول : «ورزايا» جمع رزيئة . وفى أ : « روايا » وهو جمع رويئة ، والأكثر فيها ترك الهمز : رويّة .

(٥) زيادة فى ش ، ب وإن كان فيهما « حطا عج » وهو تحريف .

باب فى دَوْرِ الاعتلالِ (١)

هذا موضع طريف (٢) . ذهب محمّـد بن يزيد فى وجوبِ إسكان اللامِ فى نحو ضَرَبْنَ، وضَرَبْتَ إلى.أنه لحركةِ ما بعده من الضميرِ : يعنى مع الحركتينِ قبل . وذهب أيضا فى حركةِ الضمير من نحو هذا أنها إنما وجبت لسكونِ ما قبله . فتارة اعتلّ لهذا بهذا، ثمّ دار تارةً أخرى، فاعتلّ لهذا بهـذا . وفى ظاهرِ ذلك اعتراف بأن كلّ واحد منهما ليست له حالٌ مستحَقَّةٌ تخصُّـه فى نفسِهِ ، وإنمـا استقرّ على ما استقرّ عليه لأمرٍ راجع إلى صاحبه .

ومثله ما أجازه سيبويه فى جرّ (الوجه) من قولك : هذا الحسَنُ الوجهِ . وذلك أنه أجاز فيه الجرَّ من وجهين : أحدهما طريق الإضافة الظاهرة، والآخر تشبيهه بالضاربِ الرجل . [وقد أحْطنا علمًا (٣) بأن الجر إنما جاز فى الضاربِ الرجل] ونحوه ممّا كان الثانى منهما منصوبا؛ لتشبيههم إيّاه بالحسن الوجهِ ؛ أفلا ترى كيف صار كلّ واحدٍ من الموضعين عِلّةً لصاحبه فى الحكم الواحدِ الجارى عليهما جميعا . وهذا من طريفِ أمرِ هذه اللغة ، وشدّةِ تداخلها ، وتزاحم الألفاظ والأغراضِ على جهاتها .

والعُذْر أن الجر لمـّا فشا واتّسع فى نحو الضارب الرجلِ ، والشاتمِ الغلامِ ، والقاتل البطلِ، صار — لتمكّنه فيه، وشياعه فى استعماله — كأنه أصل فى بابه، وإن كان إنما سرى إليه لتشبيهه بالحسن الوجه . فلمّا كان كذلك قوِى فى بابه، حتى صار لقوّته

---

(١) يريد بدور الاعتلال أن يعلّل الشىء بعلّة معلّلة بذلك الشىء . والدور بين شيئين توقف كل منهما على الآخر . وهـذا من مصطلحات المتكلمين ، ولهم فيه تقاسيم وبحوث . وليس الدور فى هذا المقام هو الدوران كما ذهب إليـه شارحا الاقتراح : ابن الطيب وابن علان ، فإن الدوران هو حدوث الحكم بحدوث العـلة ، وانعدامه بعدمها ، كما فى حرمة النبيذ تدور مع الإسكار وجودا وعدما ، والدوران من مسالك العلة ، والدور أدنى الى أن يكون من قوادحها .

(٢) كذا فى أ ، ب . وفى ش . « طريف » .

(٣) ثبت ما بين القوسين فى ش ، ب . وسقط فى أ .

قياسا وسماعا ، كأنه أصل للجر فى (هذا الحسن الوجه) ، وسأتى على بقيّة هذا الموضع فى باب نفرده له[(١)] بإذن الله .

لكن ما أجازه أبو العبّاس وذهب إليه فى باب ضَرَبْنَ وضربت من تسكين اللامِ لحركة الضمير ، وتحريك الضمير لسكون اللامِ شنيع الظاهر ، والعذر فيه أضعف منه فى مسئلة الكتاب[(٢)] ؛ ألا ترى أن الشىء لا يكون عِلّة نفسه ، وإذا لم يكن كذلك كان مِنْ أن يكون علّةَ علّتِه أبعد ، وليس كذلك قول سيبويه ؛ وذلك أن الفروع إذا تمكّنت (قوِيت قوّةً تسوّغ)[(٣)] حمل الأصول عليها . وذلك لإرادتهم تثبيت الفرع والشهادة له بقوّة الحكم .

باب فى الردّ على من اعتقد فساد عِلَل النحويين لضعفه هو فى نفسه عن إحكام العلّة

اعلم أن هذا الموضع هو الذى يتعسّف بأكثر من ترى . وذلك أنه لا يعرف أغراضَ القوم ، فيرى لذلك أن ما أوردوه من العلّة ضعيف واهٍ ساقط غير متعالٍ .

وهذا كقولهم : يقول النحويّون إن الفاعل رَفْعٌ ، والمفعول به نَصْب ، وقد ترى الأمر بضدّ ذلك ؛ ألا ترانا نقول : ضُرِب زيد فنرفعه وإن كان مفعولا به ، ونقول : إنّ زيدا قام فننصبه وإن كان فاعلا ، ونقول : عجبت من قيام زيد فنجرّه وإن كان فاعلا ، ونقول أيضا : قد قال الله عزّ وجلّ (ومِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ) فرفع (حَيثُ) وإن كان بعد حرف الخفض . ومثله عندهم فى الشناعة قوله — عزّ وجلّ — (لله الأمر من قبلُ ومن بعدُ) وما يجرى هذا المجرى .

---

(١) كذا فى أ . وسقط هذا اللفظ فى ش ، ب . (٢) كذا فى أ . وفى ش ، ب «أوضح» . وما أثبت هو الصواب . (٣) كذا فى أ . وفى بقية الأصول : « وقويت قوّة تسرّع » .

ومثل هذا يُتْعِب مع هـذه الطائفة ، لا سيَّما إذا كان السائل [عنه][1] مَنْ يلزم الصبرُ عليه . ولو بدأ الأمر بإحكام الأصل لسقط عنه هـذا الهَوَس وذا اللغوُ ؛ ألا ترى أنه لو عرف أن الفاعل عند أهل العربيَّة ليس كلَّ من كان فاعلا فى المعنى ، وأن الفاعل عندهم إنما هو كلّ اسم ذكرته بعد الفعل وأسنَدْت ونسبت ذلك الفعل الى ذلك الاسم ، وأن الفعل الواجب وغير الواجب فى ذلك سواء ، لسقط صداع[2] هذا المضعوف السؤال .

وكذلك القول على المفعول أنه إنما يُنصب[3] إذا أُسْنِد الفعل الى الفاعل ، فجاء هو فضلةً ، وكذلك لو[4] عرف أن الضمَّة فى نحو حيثُ وقبلُ و بعدُ ليست إعرابا و إنمـا هى بناء .

و إنمـا ذكرت هـذا الظاهر الواضح ليقع الاحتياط فى المشكل الغامض .

وكذلك ما يحكى عن الجـاحظ من أنه قال : قال النحويون : إن أفعـل[5] الذى مؤنّثه فُعْلى لا يجتمع فيه الألف واللام ومِن ، و إنمـا هو بمن أو بالألف واللام ؛ نحو قولك : الأفضل وأفضـل منك ، والأحسن وأحسن من جعفر ، ثم قال : وقد قال الأعشى :

فلستَ بالأكثر منهـم حَصًى و إنّمـا العـزّة للكـاثر[6]

ورحم الله أبا عثمان ، أما إنه لو عَلِم أن " مِن " فى هـذا البيت ليست التى تصحب أفعل للمبالغة ؛ نحو أحسن منك وأكرم منك ، لضرب عن هذا القول الى

---

(١) زيادة فى أ ، ج .

(٢) كذا فى أ . ويوافقه ما فى ج : «لسقط صداعه» . وفى ش ، ب : « سؤال » .

(٣) كذا فى ش ، ب . وفى أ : « انتصب » .

(٤) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « أو » . وما أثبت هو الصواب .

(٥) يريد أفعل التفضيل ، احترازا عن أفعل الذى مؤنثه فعلاء ، فهو صفة مشبهة .

(٦) هذا البيت هو السابع والعشرون من قصيدته التى مطلعها :

شاقتك من قتلة أطلالها بالشـط فالوتر إلى حاجر

وانظر الصبح المنير ١٠٤ — ١٠٨ ، والخزانة ٣/٤٨٩

غيره مما يعلو فيه قوله ، ويعنو اسداده وصحته خصمه . وذلك أن "مِن" فى بيت الأعشى
إنما هى كالتى فى قولنا : أنت من الناس حُرّ، وهذا الفرس من الخيل كريم . فكأنه
قال : لست من بينهم بالكثير الحَصَى، ولست فيهم بالأكثر حَصًى. فاعرف ذلك .

باب فى الاعتلال لهم بأفعالهم

٥ ظاهر هذا الحديث طريف(١)، ومحصوله صحيح، وذلك إذا كان الأوّل المردود
اليه الثانى جاريا على (صِحّة عِلّة)(٢) .

مِن ذلك أن يقول قائل : إذا كان الفعل قد حذف فى الموضع الذى لو ظهر
فيه لما أفسد معنى كان ترك إظهاره فى الموضع الذى لو ظهر فيه لأحال المعنى
وأفسده أولى وأحجى؛ ألا ترى أنهم يقولون : الذى فى الدار زيد، وأصله الذى
١٠ استقرّ أو ثبت فى الدار زيد، ولو أظهروا هذا الفعل هنا لما أحال معنًى، ولا أزال
غَرَضا، فكيف بهم فى ترك إظهاره فى النداء؛ ألا ترى أنه لو تُجُشّم إظهاره فقيل:
أدعو زيدا ، وأنادى زيدا لاستحال أمر النداء فصار الى لفظ الخبر المحتمل
للصدق والكذب، والنداء مِمّا(٣) لا يصحّ فيه تصديق ولا تكذيب .

ومن الاعتلال لهم بأفعالهم أن تقول : إذا كان اسم الفاعل — على قوّة تحمّله
١٥ للضمير — متى جرى على غير مَن هو له — صِفةً أو صِلةً أو حالا أو خبرا —
لم يحتمل الضميرَ(٤) كما يحتمله الفعل ، فما ظنُّك بالصفة المشبّهة باسم الفاعل ؛ نحو

(١) كذا فى ا ، ب . وسقط هذا الحرف فى ش . (٢) كذا فى ا ، ب ، ش .
وفى ش ، ج : « علّة صحيحة » . (٣) كذا فى ا . وسقط هذا اللفظ فى ش ، ب .

(٤) مقتضى هذا الكلام أن الضمير مع الفعل إذا جرى على غير من هو له يجوز استتاره ، وهو
٢٠ ما فى الإنصاف (المسألة الثامنة) . وفى الهمع ١/٩٦ : «والفعل كالمشتقّ فيما ذكر أيضا ؛ نحو زيد
عمرو يضربه هو ، وزيد هند يضربها ، ويضربها هو ، على الخلاف » وقد نقل ذلك الصبّان فى حاشيته
على الأشمونى عند قول ابن مالك فى «الابتداء» :

وأبرزنه مطلقا حيث تلا   ما ليس معناه له محصلا

قولك : زيدٌ هندٌ شديد عليها هو، إذا أجريت (شديدا) خبرا عن (هند)[1] وكذلك قولك : أخواك زيدٌ حسنٌ فى عينه هما ، والزيدون هند ظريفٌ فى نفسها هم ، وما ظنّك أيضا بالشّفة المشبّهة [بالصفة المشبّهة][2] باسم الفاعل؛ نحو قولك : أخوك جاريتُك أكرمُ عليها من عمرو هو ، وغلاماك أبوك أحسنُ عنـده من جعفرٍ هما، والحَجَرُ الحيّةُ أشدُّ عليها من العصا هو . .

ومن قال : مررت برجل أبى عشرةٍ أبوه قال : أخواك جاريتهما أبو عشرة عنـدها هما، فأظهرت الضمير . وكان ذلك أحسن من رفعه الظاهر؛ لأن هذا الضمير وإن كان منفصلا ومُشْبِها للظاهر بانفصاله فإنه على كلّ حال ضمير . وإنما وحَّدْت فقلت : أبو عشرة عندها هما ولم تُثَنِّه فتقولَ : أبوَا عشرةٍ؛ من قِبَل أنه قد رفع ضميرا منفصلا مشابها للظاهر، فجرى مجرى قولك : مررت برجل أبى عشرة أبواه . فلمّا رفع الظاهر، وما يجرى مجرى الظاهر شبّهه بالفعل فوحّد البتّة . ومن قال : مررت برجل قائمِين أخواه فأجراه مجرى قاما أخواه فإنه يقول: مررت برجلٍ أبوَىْ عشرة أبواه . والتثنية فى (أبوى عشرة) من وجهٍ تَقوى، ومن آخر تَضْعُف . أمّا وجه القوّة فلأنها بعيدة عن اسم الفاعل الجارى مجرى الفعل، فالتثنية فيه — لأنه اسم — حَسَنة؛ وأمّا وجه الضعف فلأنه على كل حال قد أُعمِل فى الظاهر، ولم يُعمَل إلّا لشَبَهه بالفعل؛ وإذا كان كذلك وجب له أن يقوى شَبَه الفعل؛ ليقوم العُذر بذلك فى إعماله عمله؛ ألا ترى أنهم لمّا شبّهوا الفعل باسم الفاعل فأعربوه كَنَفُوا هـذا المعنى بينهما ، وأيّدوه بأن شبّهوا اسم الفاعل بالفعل فأعملوه . وهذا فى معناه واضح سديد كما تراه .

---

(١) يحترز بهذا عن أن تجعل «شديد» خبرا عن «هو» مقدما . (٢) زيادة اقتضاها السياق خلت منها الأصول ا ، ب، ش . وفى ج ما يفيدها وهو : « فما ظنك أيضا بالصفة المشبّهة بهذه الصفة » .

وأمثال هذا فى الاحتجاج لهم بأفعالهم كثيرة، وإنما أضع من كل شىء رسما مّا، ليُحْتَذَى . فأمّا الإطالة والاستيعاب فلا .

باب فى الاحتجاج بقول المخالِف

اعلم أن هـذا — على [ما فى][1] ظاهره — صحيح ومستقيم . وذلك أن ينبغ من[2] أصحابه نابغ فيُنْشِئ خلافا مّا على أهل مذهبه، فاذا سَمَّعَ[3] خصمهُ به، وأجلب عليـه قال : هـذا لا يقول به أحد من الفريقين ؛ فيخرجه مُخْـرَجَ التقبيح له ، والتشنيع عليه .

وذلك كإنكار أبى العبّاس[4] جواز تقـديم خبر (ليس) عليهـا ؛ فأحَدُ ما يحتجّ به عليه أن يقال له : إجازةُ هذا مذهب سيبويه[5] وأبى الحسن[5] وكافّة أصحابنا ، والكوفيون[5] أيضا معنا . فإذا كانت إجازة ذلك مذهبا للكافّة من البلدين[6] وجب عليك

(١) زيادة فى أ ، وقـد خلت منهـا ش ، ب . (٢) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « فى أصحابه » . وفى ح : « من أصحابنا » . و « ينبغ » أى يخرج ويظهر . والضمير فى « أصحابه » يعـود على « نابغ » . (٣) يقال : سمّع بالرجل : أذاع عنـه عيبا وندد به وفضحه .

(٤) أبو العباس هو المبرد . (٥) عبارة ابن عقيل عند قول ابن مالك :

* ومنع سبق خبر ليس اصطفى *

"اختلف النحويون فى جواز تقديم خبر ليس عليها ، فذهب الكوفيون والمبرد والزجاج وابن السراج وأكثر المتأخرين — ومنهم المصنف — إلى المنع ، وذهب أبو علىّ الفارسىّ وابن برهان إلى الجواز، فتقول : قائما ليس زيد . واختلف النقـل عن سيبويه ، فنسب قوم إليه الجواز وقوم المنع" . وفى الإنصاف فى المسألة ١٨ ص ٧٣ : "ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجـوز تقديم خبر ليس عليها . وإليـه ذهب أبو العباس المبرد من البصريين ؛ وزعم بعضهم أنه مذهب سيبويه ، وليس بصحيح . والصحيح أنه ليس له فى ذلك نص . وذهب البصريون إلى أنه يجـوز تقديم خبر ليس عليها" وفى الارتشاف نسخة الدار رقم ١١٠٦ نحو فى الورقة ١٦٧ أ : "وأما تقـديم خبر ليس عليها فذهب جمهـور الكوفيين والمبرد وابن السراج والسيرافىّ وأبو علىّ فى الحلبيات وابن عبد الوارث والجرجانىّ والسهيلىّ وأكثر المتأخرين إلى أنه لا يجوز . وذهب قدماء البصريين والفرّاء وأبو علىّ فى المشهور وابن برهان والزمخشرىّ والأستاذ أبو علىّ إلى جواز ذلك ، واختاره ابن عصفور، وروى أيضا عن السيرافىّ . واختلف النقل فى ذلك عن سيبويه ، فنسب الجواز والمنع إليه . وقال ابن جنى فى الخصائص عن المبرد : خالف فى ذلك البصريين والكوفيين" .

(٦) يريد البصرة والكوفة .

— يا أبا العبّاس — أن تنفر عن خِلافه، وتستوحِشَ منه، ولا تأنس بأول خاطرٍ يبدو لك فيه .

ولَعَمرى إن هذا ليس بموضع قَطْع على الخصم؛ إلّا أن فيه تشنيعا عليه، و إهابة به الى تركِه، و إضاقة[1] لعذره فى استمراره عليه، وتهالُكه فيه، من غير إحكامه وإنعام الفحص عنه . و إنما لم يكن فيه قَطْع لأن للإنسان أن يرتجل من المذاهب ما يدعو اليه القياس، ما لم يَلْوِ[2] بنصّ أو ينتهك حُرْمة شرع . فقِسْ على ما ترى؛ فإننى إنما أضع من كل شىء مثالا موجَزا .

باب القول على إجماع أهل العربيَّة متى يكون حُجَّة

اعلم أن إجماع أهل البلدين إنما يكون حُجّة اذا أعطاك خصمُك يدَه ألّا يخالف[3] المنصوص، والمقيس على المنصوص، فأمّا إن لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجّة عليه . وذلك أنه لم يَرِد ممن يطاع أمره فى قرآن ولا سُنَّة أنهم لا يجتمعون على الخطأ[4]؛ كما جاء النصّ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من قوله : « أمّتى لا تجتمع على ضلالة » وإنما هو عِلْم منتزَع من استقراء هذه اللغة .

---

(١) كذا فى ا . وفى ش، ب : « إضافة » . وما أثبت هو الصواب . والإضاقة : التضييق .

(٢) يقال : ألوى بالكلام : خالف به عن جهته، وانحرف عن قصده .

(٣) كذا فى ا، ج . وفى ش : « تخالف » . وهو تحريف . وفى ب لم ينقط الحرف الأوّل .

(٤) روى هذا الحديث بعدّة طرق، وفى بعضها : « لا تجتمع أمّتى على خطأ » ويستدل بهذا الأصوليون على حجية الإجماع . وفى أسانيده بعض المقال، غير أنه قيل : إن معناه روى من طرق عدّة بلغت مبلغ التواتر المعنوى، فصار كجود حاتم وشجاعة عنترة . وانظر شرح ابن السبكى لمنهاج البيضاوىّ فى مبحث الإجماع .

فكلّ مَنْ فُـرِق له عن علةٍ صحيحة ، وطـريقٍ نَهْجةٍ[1] كان خَليل[2] نفسـه ، وأبا عَمْرو[3] فكرِه .

إلا أننا — مع هذا الذى رأيناه وسوَّغنا مرتكَبه — لا نسمح له بالإقدام على مخالفةِ الجماعة التى قد طال بحثُها ، وتقدَّم نظرها[4] ، وتتالت أواخرَ على أوائلِ ، وأعجازا على كلاكلٍ ، والقومِ الذين لا نشكُّ فى أن الله — سبحانه وتقدّست أسماؤه — قد هداهم لهذا العِلْم الكريم ، وأراهم وَجْهَ الحكمة فى الترجيب[5] له والتعظيم ، وجعله ببركاتهم ، وعلى أيدى طاعاتهم ، خادما للكتاب المنزل ، وكلام نبيه المرسل ، وعَوْناً على فهمهما ، ومعرفة ما أُمِرَ به ، أو نُهِىَ عنه الثَّقَلان منهما ، إلّا بعد أن يناهضه[6] إتقانا ، ويثابته عِرفانا ، ولا يُخلِد إلى سانح خاطره ، ولا إلى نَزْوةٍ من نَزَواتِ تفكّره . فإذا هو حذا على هذا المثالِ ، وباشر بإنعام تصفُّحه أحناء الحال ، أمضى الرأى فيما يريه الله منه ، غير معازٍّ[7] به ، ولا غاضٍّ من السَّلَف — رحمهم الله — فى شىء منه . فإنه إذا فعل ذلك سُدِّد رأيه . وشُيِّع خاطره ، وكان بالصواب[8] مِئِنَّة ، ومن التوفيق مظِنَّة ، وقد قال أبو عثمان عمرو بن بَحْر الجاحظ[9] : ما على الناس شىء أضرّ من قولهم :

(١) أى بينة واضحة . وفيما نقله الشاطبى عن ابن جنى : «طريق نهج» . وهو صحيح ؛ فإن الطريق يذكر ويؤنث . انظر حواشى يس على الألفية ص ٢٥٤ ج ٢

(٢) يريد إمام نفسه كالخليل إمام الناس ، وكأبى عمرو بن العلاء فى ذلك .

(٣) عقب الشاطبىّ على هذا القول بقوله : « فهو قول مردود ، سبيله فى ذلك سبيل النظام وبعض الخوارج والشيعة . بل نقطع بأن الإجماع فى كل فنّ حجة شرعية » . انظر المرجع السابق .

(٤) كذا فى أ ، ب . وفى ش : « نظيرها » وهو خطأ .

(٥) كذا فى ب بالجيم . وفى ش ، أ : « الترحيب » وهو تحريف .

(٦) كذا فى ش ، ب . وفى أ : « يفاهمه » .

(٧) المعازّة : المغالبة . وهو هكذا فى أ ، ج . وفى ش ، ب : « معان » ، وهو تحريف .

(٨) كذا فى أ ، ب . وفى ش : « الصواب » .

(٩) كذا فى ش ، ب . وفى أ سقط كلمة « الجاحظ » .

ما ترك الأول للآخر شيئا. وقال أبو عثمان المازنىّ(١): «وإذا قال العالِم قولا متقدّما فللمتعلّم الاقتداء به (والانتصار له)(٢)، (والاحتجاج)(٣) لخلافه(٤)، إن وجد إلى ذلك سبيلا(٥)» وقال الطائىّ الكبير:

يقول مَن تطرُق أسماعَه ... كم ترك الأوّلُ للآخِر!(٦)

فمّا جاز خلافُ الإجماع الواقع فيه منذ بُدِئ هذا العلم وإلى آخر هذا الوقت، ما رأيته أنا فى قولهم: هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ(٧). فهذا يتناوله آخرٌ عن أوّلٍ، وتالٍ

(١) كذا فى أ. وسقط هذا اللفظ فى ش، ب. وانظر قول أبى عثمان فى تصريفه فى «باب ما قيس من المعتل ولم يجئ على مثاله إلا من الصحيح» ص ٦١٠ نسخة التيمورية. (٢) فى المازنى: «والاحتجاج لقوله». (٣) فى المازنى: «والاختيار». (٤) كذا فى أ. وفى ش، ب: «بخلافه»، وفى ج: «على خلافه». وهذا موطن الاستشهاد من كلام المازنىّ.

(٥) كذا فى أ، ب. وفى ش: «إذا». (٦) هو من قصيدة له فى مدح أبى سعيد، أوّلها:

قل للأمير الأريحىّ الذى ... كفاه للبادى وللحاضر

وقبله: لا زلت من شكرى فى حلة ... لابسها ذو سلب فاخر

فالحديث فى البيت الشاهد عن حلة الثناء فى البيت قبله. وانظر الديوان ١٤٣

(٧) أورد السيرافىّ هذا الرأى وعزاه لبعض النحويين، فهل يعنى ابن جنى؟ وكانت وفاة السيرافىّ سنة ٣٦٨، ووفاة ابن جنى سنة ٣٩٢، والسيرافى فى درجة أبى على أستاذ ابن جنى. وعلى كل حال فقد تعاصر ابن جنى والسيرافى دهرا، فلا ضير أن يكون رأى ابن جنى عرف فى حياة السيرافىّ، واستحق منه العناية بذكره. وبهذا يتم لابن جنى دعواه انفراده بهذا الرأى وأنه لم يسبق به. وهاك عبارة السيرافى: «ورأيت بعض النحويين قال فى (هذا جحر ضب خرب) قولا شرحته وقوّيته بما يحتمله. زعم هذا النحوىّ أن المعنى: هذا جحر ضب خرب الجحر. والذى يقوّى هذا أنا إذا قلنا: خرب الجحر صار من باب حسن الوجه، وفى خرب ضمير الجحر مرفوع؛ لأن التقدير كان خرب جحره ...» ويقول ابن هشام فى المغنى، فى القاعدة الثانية من الكتاب الثامن: «أنكر السيرافىّ وابن جنى الخفض على الجوار، وتأوّلا قولهم: (خرب) على أنه صفة لـ(ضب) ...» وقد علمت أن نسبة هذا الرأى للسيرافىّ من قبل أنه قوّاه وأيده، وليس بابن بجدته. وإذا صح أن الرأى لابن جنى فى الأصل كان تقدم السيرافىّ على ابن جنى فى عبارة المغنى لتقدّم وفاته. وانظر السيرافى فى شرح الكتاب، فى «هذا باب مجرى النعت على المنعوت، والشريك على الشريك، والبدل على المبدل منه، وما أشبه ذلك».

عن ماض على أنه غَلَط من العرب ، لا يختلفون فيه ولا يتوقّفون عنه ، وأنه من الشاذّ الذى لا يُحمل عليه ، ولا يجوز ردّ غيره إليه .

وأمّا أنا فعندى أنّ فى القرآن مِثْل هذا الموضع نيِّفاً على أَلْفِ موضِع . وذلك أنه على حذفِ المضافِ لا غير. فإذا حملته على هذا الذى هو حَشْو الكلام من القرآن والشعر ساغ وسَلِس، وشاع وقُبِل .

وتلخيص هذا أن أصله : هذا جُحْر ضَبٍّ خَرِبٍ جُحْرُه، فيجرى «خرب» وصفا على «ضبّ» وإن كان فى الحقيقة للجُحْر. كما تقول مررت برجل قائم أبوه، فتجرى «قائما» وصفا على «رجل» وإن كان القيام للاب لا للرجُل، لما ضمِن من ذِكره.(1) والأمر فى هذا أظهر من أن يؤتى بمثال له أو شاهد عليه(2) . فلمّا كان أصله كذلك حذف الجُحْر المضاف إلى الهاء، وأقيمت الهاء مُقامه فارتفعت؛ لأن المضاف المحذوف كان مرفوعا ، فلمّا ارتفعت استتر الضمير المرفوع فى نفس « خرِب » فجرى وصفا على ضبّ — وإن كان الخراب للجحر لا للضبّ — على تقدير حذف المضاف ، على ما أرينا . وقلّت آية تخلو من حذف المضاف ، نعم ، وربّما كان فى الآية الواحدة من ذلك عدّة مواضع .

وعلى نحو من هذا حَمَل أبو علىّ رحمه الله :

* كبيرُ أُناس فى بِجادٍ مزمّل *(3)

---

(1) أى ضميره . يريد أن المسوّغ لمجىء قائم وصفا للرجل وهو ليس بوصف له فى الحقيقة ، بل الموصوف حقيقة الأب ، هو تضمن الأب ذكر الرجل .

(2) كذا فى ا . وفى ش، ب : « وشاهد » .

(3) من معلقة امرئ القيس . وصدره :

* كأن ثبيرا فى عرانين وبله *

وثبير — بوزن كريم — جبل . والبجاد : كساء مخطط .

ولم يحمله على الغلط، قال : لأنه أراد : مزمّل فيه، ثم حَذَف حرف الجرّ، فارتفع الضمير فاستتر فى اسم المفعول .

فإذا أمكن ما قلنا، ولم يكن أكثر من حذف المضاف الذى قد شاع وٱطّرد، كان حمله عليه أولى من حمله على الغلط الذى لا يحمل غيره عليه ، ولا يقاس به .

ومثله قول لَبِيد :

أو مُذْهَبٌ جُدَدٌ على ألواحهِ النَّاطِقُ المـبروزُ والمختوم (١)

أى المبروز به، ثم حذف حرف الجرّ فارتفع الضمير، فاستتر فى اسم المفعول .

وعليه قول الآخر :

* إلى غيرِ موثوقٍ مِن الأرضِ تَذهَبُ * (٢)

أى موثوق به، ثم حذف حرف الجرّ فارتفع الضمير، فاستتر فى اسم المفعول .

---

(١) قبله : طلل لخـــولة بالرسيس قديم فبعاقل فالأنعمين رسوم
فكأنّ معروف الديار بقادم فبراق غول فالرجام وشـوم

فقوله : « مذهب » عطف على « وشوم » . والمذهب : اللوح المطلىّ بالذهب فيه الكتابة . وجعل له ألواحا كأنه جعل كل جانب منه لوحا . و « جدد » جمع جدّة ، وهى الطريقة ، والخط ، كأنه يريد أسطار الكتابة . ويريد بالناطق الخط الواضح، ووصفه بـ « المبروز » أى المظهر المنشور، و« المختوم» أى غير الواضح والغامض . شـبه المعروف من الديار — وهو ما بقى من آثارها ودل عليها — بالوشوم وباللوح الذى فيـه آية، بعضها واضح وبعضها خفىّ . وانظر الديوان طبع أوربة ٩٢ ، وشرح الأعلم لشواهد الكتاب فى حواشيه ٢ / ٢٧٤ ، وشرح السيرافى للكتاب ٥ / ٣٨٧ نسخة التيمورية، واللسان (برز) .

(٢) ورد هذا الشطر مع اختلاف فى ثلاثة أبيات لبشر بن أبى خازم، وها كها :

حلفت برب الداميات نحـورها وما ضمّ أجياد المصلى ومذهب
لئن شبت الحرب العوان التى أرى وقـد طال إبعـاد بهـا وترهب
لتحتملن بالليـل منـكم ظعينـة إلى غير موثوق من العـز تهرب

وانظر معجم البلدان (أجياد) .

باب فى الزيادة فى صِفَة العلّة لضرب من الاحتياط

قد يفعل أصحابنا ذلك إذا كانت الزيادة مُثَبِّتة لحال المزيد عليه. وذلك كقولك فى همز (أَوائل) : أصله (أَوَاوِل) فلمّا اكتنفت الألفَ واوان، وقرُبت الثانية منهما من الطَرَف، ولم يُؤْثَرْ إخراجُ ذلك على الأصل، تنبيها على غيره من المغـيَّرات فى معناه، ولا هناك ياء قبل الطَرَف منويّة مقدَّرة[1]، وكانت الكلمة جمعا ثقل ذلك، فأبدلت الواو همزة، فصار أوائل .

فجميع ما أوردتَه محتاج إليه، إلّا ما استظهرت به من قولك : وكانت الكلمة جَمْعًا، فإنك لو لم تذكره لم يُخْلِل ذلك بالعلّة؛ ألا ترى أنك لو بنيت من قُلْت وبِعت واحدا على فُـوَاعِل كعُوَارض[2]، أو أُفَاعِل [من[3] أوّل أو يوم أو وَيْح] كأباتر[4] لهمزت كما تهمز فى الجمع .

فذكرك (الجمع) فى أثناء الحديث إنمـا زدت الحال به أُنْسا؛ من حيث كان الجمـع فى غير هذا ممّـا يدعو إلى قلب الواو ياء فى نحو حُقِيّ[5] ودُلِيّ، فذكرته هنا تأكيدا لا وجوبا . وذِكرك أنهم لم يُؤْثِروا فى هـذا إخراج الحرف على أصله دلالةً على أصل ما غُيِّر من غيره فى نحوه لئلّا يدخل عليك أن يقال لك : قد قال الراجز:

* تَسمعُ مِن شُدّانِها[6] عَوَاوِلا *

---

(١) كذا فى ج . وفى سواها : « لا لأن » . (٢) عوارض : جبـل ببلاد طيئ، وعليه قبر حاتم . انظر اللسان فى « عرض » . (٣) كذا فى ش، ب، ج . وسقط هـذا فى أ . وقـد كان فى النسخ الثلاث : « ريح » وأصلحتها : « ويح » . (٤) الأباتر : الذى يقطع رحمه، وقيـل : الأباتر : الذى لا نسـل له . (٥) جمع حقو — بفتح الأوّل وسكون الثانى — وهو الخصر . (٦) الشدان جمع شاد . والعواول جمع عوّال — بكسر العين وتشديد الواو — مصدر عوّل أى صاح كما يقـال كذب كذابا . وكأنه يصف دلوا يتناثر منها المـاء أو منجنيقا يتناثر منهـا الحجارة . وهذا الضبط عن اللسان (عول) . وفى . ب، ش : « شدانها »، بفتح الشين وهو بالمعنى السابق . وفى أ، ح : « شداتها » .

وذكرت أيضا قولك : ولم يكن هناك ياء قبل الطرف مقدّرة ؛ لئلا يلزمك قوله :

* وكَحَّلَ العينين بالعواوِرِ * (١)

ألا ترى أن أصله عواوير ، من حيث كان جمعَ عُوَّار . والاستظهار فى هذين الموضعين أعنى حديث عواول ، وعواور أسهل احتمالا من دخولك تحت الإفساد عليك بهما ، واعتذارك من بعدُ بما قدّمته فى صدر العلّة . فإذا كان لا بدّ من إيراده فيما بعد إذا لم تحتَطْ بذكره [فيما قبل] (٢) كان الرأى تقديم ذكره ، والاستراحة من التعقّب عليك به . فهذا ضرب .

ولو استظهرتَ بذكر مالا يؤثّر فى الحكم لكان ذلك منك خَطَلا ولَغْوا من القول ؛ ألا ترى أنك لو سئلت عن رفع طلحة من قولك : جاءنى طلْحَةُ ، فقلتَ : ارتفع لإسناد الفعل إليه ، ولأنه مؤنّث ، (٣) أو لأنه عَلَم ، لم يكن ذكرك التأنيث والعلميّة إلّا كقولك : ولأنه مفتوح الطاء ، أو لأنه ساكنُ عينِ الفعل ، ونحو ذلك مما لا يؤثّر فى الحال . فاعرف بذلك موضع ما يمكن الاحتياط به للحكم مما يَعْرَى من ذلك ، (٤) فلا يكون له فيه نَجْم (٥) . وإنما المراعَى من ذلك كلّه كونُه مستَندا إليه الفعل .

---

(١) من رجز لجندل بن المثنى الطهوىّ وهو :

غرّك أن تقاربت أباعرى ... وأن رأيت الدهر ذا الدوائر

حتى عظامى وأراه ثاغرى ... وكحل ... ...

والعوّار : الرمد . يريد أن الدهر أصابه بضعف البصر من المشيب والهرم . وانظر شرح شواهد الشافية للبغدادى ٣٧٤

(٢) زيادة فى ا . وسقطت فى ش ، ب .

(٣) كذا فى ا . وفى ش ، ب : « أو » .

(٤) كذا فى ا . وفى ش ، ب : « فى ذلك » .

(٥) أى قدر ، يريد التهوين من أمره . ونجم الشىء ما يبدو منه ناتئا ، فيلمس .

فإن قيل: هلّا كان ذكرك أنت أيضا هنا الفعل لا وجه له؛ ألا ترى أنه إنما ارتفع بإسناد غيره إليه، فاعلا كان أو مبتدأ . والعلّة فى رفع الفاعل هى العلّة فى رفع المبتدأ ، وإن اختلفا من جهة التقديم والتأخير؟

قلنا : لا، لسنا نقول هكذا مجرّدا، وإنما نقول فى رفع المبتدأ [(١)] : إنه إنما وجب ذلك له من حيث كان مسنَدًا إليه، عاريا من العوامل اللفظيّة قبله فيه، وليس كذلك الفاعل؛ لأنه وإن كان مسنَدا إليه فإن قبله عاملا لفظياً قد عمل فيه، وهو الفعل؛ وليس كذلك قولنا : زيد قام؛ لان هذا لم يرتفع لإسناد الفعل إليه [(٢)] حَسْبُ، دون أن انضمّ الى ذلك تَعَرِّيه من العوامل اللفظيّة من قبله . فلهذا قلنا : ارتفع الفاعل بإسناد الفعل اليه، ولم نحتَجْ [(٣)] فيما بعدُ إلى شىء نذكره، كما احتجنا الى ذلك فى باب المبتدأ؛ ألا تراك تقول : إنّ زيدا قام فتنصبه — وإن كان الفعل مسندا اليه — لمّا لم يَعْرَ من العامل اللفظىّ الناصبه .

فقد وضح بذلك فرقُ ما بين حالى المبتدأ والفاعل فى وصف تعليل ارتفاعهما، وأنهما وإن اشتركا فى كون كلّ واحد منهما مسنَدا إليه ، فإن هناك فَرْقا من حيث أرَينا .

ومن ذلك قولك فى جواب من سألك عن علّة انتصاب زيد، من قولك : ضربت زيدا : إنه إنما انتصب؛ لأنه فَضْلة، ومفعول به . فالجواب قد استقلّ بقولك : لأنه فضلة، وقولُك من بعد : (ومفعول به) تأنيس وتأييد لا ضرورة بك اليه؛ ألا ترى أنك تقول فى نصب «نفس» من قولك : طِبْت به نَفْسًا : إنما انتصب لأنه فضلة، وإن كانت النفس هنا فاعلة فى المعنى . فقد علمت بذلك أن قولك : ومفعول به

---

(١) كذا فى ا . وسقط هذا فى ش ، ب .

(٢) هذا فى ظاهر الأمر . وإلا فالفعل مسند إلى ضميره ، والمسند إلى (زيد) جملة الفعل والفاعل .

(٣) كذا فى ش ، ب . وفى ا : «يحتج» .

زيادة على العلّة تطوّعت بها . غير أنه فى ذكرك كونه مفعولا معنى مّا ، وإن كان صغيرا . وذلك أنه قد ثبت وشاع فى الكلام أن الفاعل رَفْع ، والمفعول به نَصْب ، وكأنك أنِستَ بذلك شيئا . وأيضا فإن فيه ضربا من الشرح . وذلك أن كون الشىء فضلة لا يدلّ على أنه لا بدّ من أن يكون مفعولا به[1] ؛ ألا ترى أن الفَضَلات كثيرة ؛ كالمفعول به ، والظرف ، والمفعول له ، والمفعول معه ، والمصدر ، والحال ، والتمييز ، والاستثناء . فلمّا قلت : (ومفعول به)[2] ميّزت أىّ الفضلات هو . فاعرف ذلك وقِسْه .

باب فى عَدَم النظير

أمّا إذا دلّ الدليل فإنه لا يجب إيجاد النظير . وذلك مذهب الكتاب[3] ، فإنه حَكَى فيما جاء على فِعِلٍ (إبِلا) وحدها ، ولم يمنع الحكم بها عنده أن لم يكن لها نظير ؛ لأن إيجاد النظير بعد قيام الدليل إنما هو للأُنْس به ، لا للحاجة اليه .

فأمّا إن لم يَقُم دليل فإنك محتاج الى إيجاد النظير ؛ ألا ترى الى عِزْوِيتٍ[4] ، لمّا لم يقم الدليل على أن واوه وتاءه أصلان احتجت الى التعلّل[5] بالنظير ، فمنعت من أن يكون (فِعْوِيلا) لمّا لم تجد له نظيرا ، وحملته على (فِعليتٍ) ؛ لوجود النظير ؛ وهو عِفريت ونِفريت .

وكذلك قال أبو عثمان فى الردّ على من[6] ادّعى أن (السين) و (سوف) ترفعان الأفعال المضارعة : لم نر عاملا فى الفعل تدخل عليه اللام ، وقد قال سبحانه (ولسوف تعلمون) . فجعل عدم النظير ردّا على من أنكر قوله .

(١) كذا فى أ . وسقط لفظ « به » فى ش ، ب . (٢) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « المفعول » . (٣) يريد كتاب سيبويه . وانظر ص ٣١٥ ج ٢ إذ يقول : « ويكون فعلا فى الاسم نحو إبل . وهو قليل لا نعلم فى الأسماء والصفات غيره » . (٤) ذكره سيبويه فى الكتاب ٢ /٣٤٨ وفسره ثعلب بالقصير ، وقال ابن دريد : اسم موضع . وانظر معجم البلدان .

(٥) كذا فى أ ، ب . وفى ش : « التعليل » .

(٦) فى ابن علان : « وهذا القائل لم أر من سماه » . وانظر الأشباه ٢٦٦

وأمّا[1] إن لم يَقُم الدليل ولم يوجد النظير فإنك تحكم مع عدم النظير. وذلك كقولك في الهمزة والنون من أَنْدَلُس[2] : إنهما زائدتان، وإن وزن الكلمة بهما « أَنْفَعُل » وإن كان مثالا لا نظير له . وذلك أن النون لا محالة زائدة ؛ لأنه ليس في ذوات الخمسة شيء على (فَعَلَّل) فتكونَ النون فيه أصلا لوقوعها موقع العين، وإذا ثبت أن النون زائدة فقد بَرَدَ في يدك ثلاثة أحرف أصول ، وهي الدال واللام والسين ، وفي[3] أوّل الكلمة همزة ، ومتى وقع ذلك حكمت بكون الهمزة زائدة ، ولا تكون النون أصلا والهمزة زائدة ؛ لأن ذواتِ الأربعة لا تلحقها الزوائد من أوائلها إلا في الأسماءِ الجاريةِ على أفعالها ؛ نحو مُدَحرِج وبابه . فقد وجب إذًا أن الهمزة والنون زائدتان ، وأن الكلمة بهما على أَنْفَعُل ، وإن كان هذا مثالا لا نظير له .

فإنْ[4] ضامّ الدليلُ النظيرَ فلا مذهب بك عن ذلك ؛ وهذا كنون عَنْتَر[5] . فالدليل يقضي بكونها أصلا ، لأنها مقابِلة لعين جعفر، والمثال أيضا معك وهو (فَعْلَل) وكذلك القول على بابه . فاعرف ذلك وقِسْ .

(١) كذا في أ . وفي ش ، ب : « فأمّا » .

(٢) ضبطها شارح القاموس بضم الهمزة ، وفي معجم البلدان بفتحها . ويقول ابن الطيب في شرح الاقتراح ٧٩ نسخة التيمورية في الكلام على الأندلس : « ومن ضبطه بضم الهمزة أو الدال أو بضمهما فقد حرّفه ، وإن حكى شيخ شيوخنا الشهاب الخفاجيّ في شرح الشفا أن ضم الدال لغة ، وأما ضم الهمزة فلا قائل به » .

(٣) كذا في أ . وفي ش ، ب : « ففي » .

(٤) كذا في ش ، ب . وفي أ : « وإن » .

(٥) من معانيه الشجاع ، والذباب .

باب فى إسقاط الدليل

وذلك كقول أبى عثمان : لا تكون الصفة غير مُفيدة ، فلذلك قُلْت : مررت برجل أفعـلَ[1] . فصرف أفعل هذه لمَّـا لم تكن الصفة مفيدة . و إسقاط هذا أن يقال له : قد جاءت الصفة غير مفيدة . وذلك كقولك فى جواب من قال رأيت زيدا : آلمنِيّ[2] يافتى ؟ فالمنِيّ صفة، وغير مفيدة .

ومن ذلك قول البغداديين[3] : إن الاسم يرتفع بمـا يعود عليه من ذِكْره ؛ نحو زيد مررت بهِ ، وأخوك أكرمته . فارتفاعه عندهم إنما هو لأن عائدا عاد عليه ، فارتفع بذلك العائد . و إسقاط هذا الدليل أن يقال لهم : فنحن نقول : زَيْدٌ هل ضربته ، وأخوك متى كلّمته ؟ ومعلوم أن مابعد حرف الاستفهام لا يعمل فيما قبله ، فكما اعتبر أبو عثمان أنّ كلّ صفة فينبغى أن تكون مفيدة فأُوجِدَ[4] أنّ من الصفاتِ مالا يفيد، وكان ذلك كَسْرا لقوله ؛ كذلك قول هؤلاء : إن كلّ عائد على اسم عارٍ من العوامل يرفعه يفسده وجود عائد على اسم عارٍ من العوامل وهو غير رافع له ، فهذا[5] طريق هذا .

---

(١) أى تكنى به عن صفة زنتها أفعل كأحمق . يرى سيبويه منع صرف هذا ، ويخالف أبو عثمان المازنى . وانظر الكتاب ص ٦ ج ٢ ، وشرح الكافية للرضى ص ١٣٥ ج ٢ ، والهمع ١/٧٣ .

(٢) تريد السؤال عن نسبه ، والمنِيّ منسوب إلى من . فكأنك قلت : آلقرشى ؟ أو البكرى ؟ والأكثر فى هذا قراءته بهمزة الاستفهام كما أثبته . وانظر الكتاب ١/٤٠٤ ، وشرح الرضى للكافية ٢/٦٤ ، والهمع ٢/١٥٣ .

(٣) سبق له نسبة هذا إلى الكوفيين فى ص ١٨ .

(٤) من قولهم : أوجدته مطلوبه : أظفرته به ، أى حصل له هذا الأمر ، وهو يرد عليه .

(٥) كذا فى ش ، ب . وفى أ : « فهذه » .

باب فى اللفظين على المعنى الواحد يردان عن العالم متضادين

وذلك عندنا على أوجه : أحدها أن يكون أحدهما مُرْسَلا ، والآخر معلَّلا . فإذا اتفق ذلك كان المذهب الأخذ بالمعلَّل ، ووجب مع ذلك أن يتأول المرسَل . وذلك كقول صاحب الكتاب — فى غير موضع — فى التاء من (بنت وأخت) : إنها للتأنيث [1] ، وقال أيضا مع ذلك فى باب [2] ماينصرف وما لا ينصرف : إنها ليست للتأنيث . واعتلّ لهذا القول بأن ماقبلها ساكن ، وتاء التأنيث فى الواحد لا يكون ما قبلها ساكنا ، إلا أن يكون ألفا ؛ كقناة ، وفتاة ، وحَصاة ، والباقى كلّه مفتوح ؛ كُرَطبة ، وعِنَبة ، وعلّامة ، ونسّابة . قال [3] : ولو سمّيت رجلا ببنت وأخت لصرفته [4] . وهذا واضح . فإذا ثبت هذا القول الثانى بما ذكرناه ، وكانت التاء فيه إنما هى عنده على ماقاله بمنزلة تاء (عِفريت) و (مَلَكُوت) وجب أن يُحمل قوله فيها : إنها للتأنيث على المجاز وأن يُتأوّل ، ولا يُحمل القولان على التضادّ .

ووجه الجمع بين القولين أن هذه التاء وإن لم تكن عنده للتأنيث فإنها لمّا لم توجد فى الكلمة إلّا فى حال التأنيث استجاز أن يقول فيها : إنها للتأنيث ؛ ألا ترى أنك إذا ذكّرت قلت (ابن) فزالت التاء كما تزول التاء من قولك : ابنة . فلمّا ساوقت تاءُ بنت تاءَ ابنة ، وكانت تاء ابنة للتأنيث ، قال فى تاء بنت ماقال فى تاء ابنة . وهذا من أقرب ما يتسمّح به فى هذه الصناعة ؛ ألا ترى أنه قال [5] فى عدّة مواضع فى نحو (حمراء)

---

(١) كقوله فى ص ٨٢ ج ٢ : « وأما بنت فإنك تقول : بنوىّ من قبل أن هذه التاء التى للتأنيث لاتثبت فى الإضافة » . وانظر أيضا ص ٣٤٨ ج ٢ . (٢) انظر ص ١٣ ج ٢ .

(٣) أى فى الموطن السابق . (٤) كذا فى أ . وفى ش ، ب زيادة « معرفة » وهذه زيادة لاحاجة إليها ، وليست فى عبارة سيبويه . (٥) كقوله فى ص ١٠ ج ٢ : « واعلم أن الألفين لاتزادان أبدا إلا للتأنيث » .

و (أصدقاء) و (عُشَراء[1]) وبابها : إن الألفين للتأنيث، وإنما صاحبة التأنيث منهما الأخيرة التى قُلبت همزة لا الأولى، وإنما الأُولى زيادة لحقت قبل الثانية التى هى كألف (سَكْرَى) و (عَطْشَى) فلمّا التقت الألفان وتحرّكت الثانية قُلبت همزة . ويدلّ على أن الثانيـة للتأنيث وأن الأولى ليست له أنك لو اعتزمت[2] إزالة العلامة للتأنيث فى هـذا الضرب من الأسماء غيَّرت الثانية وحدها ، ولم تعرض للاولى . وذلك قولهم (حمراوانِ) و (عُشَراوات) و (صحراوِىّ) . وهذا واضح .

قال أبو علىّ رحمه الله : ليس بنت من ابن كصعبةٍ من صَعْبٍ، إنمـا تأنيث ابن على لفظه[3] ابنة . والأمر على ماذكر .

فإن قلت : فهل فى بنت وأُخت عَلَم تأنيث أوْلا ؟

قيل : بل فيهما عَلَم تأنيث . فإن قيل : وما ذلك العَلَم ؟ قيل: الصيغة (فيهما علامة تأنيثهما[4]) ، وذلك أن أصل هذين الاسمين عندنا فَعَل : بَنَو وأخَو، بدلالة تكسيرهم إيّاهما على أفعالٍ فى قولهم : أبناء، وآخاء . قال بِشْر[5] بن المهلّب :

وجدتم بنيكم دوننـا إذ نُسِبتم ... وأىُّ بنِي الآخاءِ تنبو مناسِبه!

فلمّا عُدِلا عن فَعَـلٍ إلى فِعْلٍ وفُعْلٍ وأبدلت لاماهما تاء فصارتا بنتا ، وأُختا كان هذا العمل وهذه الصيغة عَلَما لتأنيثهما؛ ألا تراك إذا فارقْتَ هذا الموضع من التأنيث رفضت هذه الصيغة ألبتّة ، فقلت فى الإضافة إليهما : بَنَوِىّ، وأَخَوِىّ ؛ كما أنك إذا أضفت إلى ما فيه علامة تأنيث أزلتها ألبتة ؛ نحو حمراوِىّ وطَلْحِىّ ، وحُبْلَوِىّ . فأمّا قول يونس : بِنْتِىّ وأُخْتِىّ فمردود عند سيبويه . وليس هذا الموضع موضوعا للحكم بينهما ، وإن كان لقول يونس أصول تجتذبه وتسوّغه .

(١) يقال ناقة عشراء : مضى لحملها عشرة أشهر. (٢) كذا فى ش، ب . وفى أ : «إذا» .
(٣) كذا فى أ . وفى ش، ب : « لفظ » . وقوله : « لفظه » أى لفظ « ابن » فكان (بنتا) تأنيث (ابن) على معناه لا على لفظه . (٤) كذا فى ش، ب . وفى أ : «فيها علامة تأنيثها» .
(٥) كذا فى ش ، ج . وفى أ : « بسر » .

وكذلك إن قلت : إذا كان سيبويه لا يجمع بين[1] ياءى الإضافة وبين[2] صيغة بنت، وأخت، من حيث كانت الصيغة علما لتأنيثهما فلم صرفهما[3] علمين لمذكر، وقد أثبت فيهما علامة تأنيث بفكّها ونقضها مع ما لا يجامع علامة التأنيث[4] : من ياءى الإضافة فى بنَوِىّ[5]، وأخَوِىّ ؟[6] فإذا أثبت فى الاسمين بها[7] علامة للتأنيث، فهلّا منع[8] الاسمين الصرفَ بها مع التعريف، كما تمنع الصرف باجتماع التأنيث إلى التعريف فى نحو طلحة، وحمزة، وبابهما، فإن هـذا أيضا ممّا قد أجبنا عنه فى موضع آخر.

وكذلك القول فى تاء ثِنتان، وتاءِ ذَيْتَ، وكَيْتَ، وكِلْتَى : التاء فى جميع ذلك بدل من حرف علّة، كتاءِ بنت وأخت، وليست للتأنيث. إنما التاء فى ذيَّة، وكيَّة، واثنتان، وابنتان، للتأنيث.

فإن قلت : فمن أين لنا فى علامات التأنيث ما يكون معنًى[9] لا لفظا ؟ قيل : إذا قام الدليل لم يلزم النظير. وأيضا فإن التاء فى هـذا وإن لم تكن للتأنيث فإنها بَدَلٌ خصّ التأنيث، والبدل وإن كان كالأصل لأنه بدل منه فإن له أيضا شَبَها بالزائد من موضع آخر، وهو كونه غير أصل، كما أن الزائد غير أصل؛ ألا ترى إلى ما حكاه[10] عن أبى الخطّاب من قول بعضهم فى راية : راءة بالهمز، كيف شبّه ألف

---

(١) كذا فى ا . وفى ش، ب : «إذا» . (٢) كذا فى ا . وفى ش، ب : «ياء» .

(٣) فى الأصول : «صرفتهما» . وما أثبته أوفق للسياق . أى فلم صرفهما سيبويه .

(٤) بيان لما لا يجامع علامة التأنيث . (٥) فى الأصول : «ثنت» . وما أثبته أوفق للسياق، والحديث فى هـذا كله عن سيبويه . (٦) كذا فى ا . وفى ش، ب : «مع» .

(٧) يريد الصيغة فى بنت وأخت وقد قامت مقام علامة التأنيث . وقد اعتمدت فى إثبات «بها» على ا . وفى ش، ب : «بهاء» وهو خطأ . (٨) أى سيبويه . (٩) يريد الصيغة هى علم تأنيث بنت وأخت، والصيغة ليست بلفظ . (١٠) أى سيبويه . انظر الكتاب ٢/١٣٠

راية — وإن كانت بدلا من العين — بالألف الزائدة، فهمز اللام بعدها، كما يهمزها بعد الزائدة فى نحو سِـقَاءٍ، وقَضَاءٍ . وأمَّا قول أبى عُمَر[1] : إن التاء فى كَأْتَى زائدة، وإنّ مثال الكلمة بهـا (فِعْتَل) فمردود عند أصحابنا ؛ لِمَـا قد ذُكر فى معناه من قولهم : إن التاء لا تزاد حشوا إلا فى (افتعل) وما تصرَّف منه، [و][2] لغير ذلك،

غير أنى قد وجدت لهذا القول نحوا ونظيرا . وذلك فيما حكاه الأصمعىّ من قولهم للرجل القَوّاد : الكَلْتَبان، وقال مع ذلك : هو من الكَلَب، وهو القيادة . فقد ترى التاء على هذا زائدة حَشْوا، ووزنه فَعْتَلان . ففى هذا شيئان : أحدهما التسديد من قول أبى عُمَر، والآخر إثبات مثال فائت للكتاب . وأمثلُ مايصرف إليه ذلك أن يكون الكَلَب ثلاثيا، والكَلْتَبان رباعيا ؛ كَزَرِم[3] وازرأمّ[3]، وضَفِد[4]، واضفأدّ[4]، وكزَغِب[5] الفَرْخ وازْلَغبّ[5]، ونحو ذلك من الأصلين الثلاثىّ والرباعىّ، المتداخلين . وهذا غَوْر عَرَض، فقلنا فيه ولنعد .

ومن ذلك أن يَرِد اللفظان عن العالِم متضادَّين على غير هذا الوجه . وهو أن يحكم فى شىء بحكم مّا، ثم يَحكم فيه نفسه بضدّه، غير أنه لم يعلّل أحد القولين . فينبغى حينئذ أن ينظر إلى الأليق بالمذهب، والأجرى على قوانينــه، فيجعل هو المراد المعتزَم منهما، ويتأوّل الآخر إن أمكن .

---

(١) يريد الجرمىّ صالح بن إسحق . أخذ عن الأخفش ويونس والأصمعى وأبى عبيدة، ومات سنة ٢٢٥، انظر البغية . وانظر اللسان فى كاو .

(٢) كذا فى ا، ب . وفى ش سقطت الواو .

(٣) يقال : زرم دمعه وازرأمّ : انقطع .

(٤) يقال ضفد الرجل واضفأدّ : كان ثقيل اللحم رخوا أحمق . وفى الأصول : «ضفندد» وهو الوصف من ضفد بزيادة الإلحاق . وما أثبته أوفق بالسياق .

(٥) زغب الفرخ وازلغب : طلع ريشه .

وذلك كقوله[1] : حتّى الناصبة للفعل ، وقد تكرر من قوله أنها حرف من حروف الجرّ ، وهذا ناف لكونها ناصبة له ، من حيث كانت عواملُ الأسماء لا تباشر الأفعال ، فضلا عن أن تُعمل فيها . وقد استقرّ من قوله فى غير مكان ذكْرُ عدّة الحروف الناصبة للفعل ، وليست فيها حتّى . فعلم بذلك وبنصّه[2] عليه فى غير هذا الموضع أنّ (أنْ) مضمَرة عنده بعد حتّى ، كما تضمَر مع اللام الجارّة فى نحو قوله سبحانه (لِيَغفِرَ لك الله) ونحو ذلك . فالمذهب إذًا هو هذا .

ووجه القولِ فى الجمع بين القولين بالتأويل أن الفعل لمّا انتصب بعد حتى ، ولم تظهر هناك (أنْ) وصارت حتّى عِوضا منها ، ونائبة[3] عنها نَسَب[4] النصب الى (حتّى) وإن كان فى الحقيقة لـ (أنْ) .

ومثله معنًى لا إعرابا قول الله سبحانه : وما رميتَ إذْ رَمَيْتَ ولكنّ الله رمى ، فظاهر هذا تنافٍ بين الحالتين ؛ لأنه أثبت فى أحدِ القولين ما نفاه قبله[5] : وهو قوله ما رميت إذ رميت . ووجه الجمع بينهما أنه لمّا كان الله أقدره على الرمى ومكّنه منه وسدّده له وأمره به فأطاعه فى فعله نسب الرمى الى الله ، وإن كان مكتسَبا للنبى صلّى الله عليه وسلم مشاهَدا منه[6] .

ومثله معنًى قولهُم : أذَّن ولم يؤذّن ، وصَلّى ولم يصلّ ، ليس أن الثانى نافٍ للأوّل ، لكنه لمّا لم يَعتقد الأوّل مُجزِئا لم يثبته صلاةً ولا أذانا .

---

(١) يريد سيبويه . يقول فى ص ٤١٣ ج ١ : «اعلم أن حتى تنصب على وجهين» .
(٢) انظر ص ٤٠٧ ج ١ من الكتاب .
(٣) كذا بواو العطف فى ج . وسقطت فى سائر الأصول .
(٤) كذا فى ش ، ب . وفى أ : « نسبت » .
(٥) كذا فى ش ، ب . وفى أ : « قبيله » .
(٦) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « منه وله » .

وكلام العرب لمن عرفه وتدرب بطريقها فيه جارٍ مجرى السحرِ لطفا، و إن جسا[1] عنه أكثر من ترى وجفا .

ومن ذلك أن يرد اللفظان عن العالِم متضادّين، غير أنه قد نصّ فى أحدهما على الرجوع عن القول الآخر، فيعلم بذلك أن رأيه مستقرّ على ما أثبته ولم ينفه، وأن القول الآخر مطّرح من رأيه . ٥

فإن تعارض القولان مرسلين، غير مُبانٍ أحدُهما من صاحبه بقاطع يحكم عليه به بُحث عن تاريخهما، فعلم أن الثانى هو ما اعتزمه، وأن قوله به انصراف منه عن القول الأوّل؛ إذ[2] لم يوجد فى أحدهما ما يُمَازُ به عن صاحبه .

فإن استبهم الأمرُ فلم يُعرف التاريخ وجب سَبْر المذهبين ، وإنعام الفحص عن حال القولين . فإن كان أحدهما أقوى من صاحبه وجب إحسان الظنّ بذلك ١٠ العالِم، وأن ينسب إليه أنّ[3] الأقوى منهما هو قوله الثانى الذى به يقول وله يعتقد، وأن الأضعف منهما هو الأوّل منهما الذى تركه إلى الثانى . فإن تساوى القولان فى القوّة وجب أن يُعتقد فيهما أنهما رأيان له؛ فإنّ الدواعى إلى تساويهما فيهما عند الباحث عنهما هى الدواعى التى دعت القائل بهما إلى أن اعتقد كلّا منهما .

هذا بمقتضى العُرْف، وعلى إحسان الظن؛ فأمّا القطع البات فعند الله علمه . ١٥
وعليه طريق الشافعىّ فى قوله بالقولين فصاعدًا . وقد كان أبو الحسن ركّابا[4] لهذا الثَّبَج[5]، آخذًا به[6]، غير محتشم منه، وأكثرُ كلامه فى عامّة كتبه عليه . (وكنت إذا

(١) جسا ضد لطف . (٢) كذا فى أ . وفى ش، ب : « إذا » .
(٣) كذا فى ش، ب . وفى أ : « بأن » . (٤) كذا فى أ، بَ . وفى ش : « راكبا » . (٥) ثبج البحر : وسطه ومعظمه . (٦) كذا فى أ، ب، ش . ٢٠
وفى جـ : « وكنت إذا ألزمت أبا الحسن شيئا فى بعض أقواله يقول أبو على : مذاهب أبى الحسن كثيرة » وأبو الحسن هو الأخفش سعيد بن مسعدة .

ألزمْتُ عند أبى علىّ — رحمه الله — قولا لأبى الحسن شيئا لابدّ للنظر من إلزامه إيّاه يقول لى : مذاهب أبى الحسن كثيرة) .

ومن الشائع فى الرجوع عنه من المذاهب ما كان أبو العباس تتَبّع(١) به كلام سيبويه ، وسمّاه مسائل الغَلَط . فحدّثنى أبو علىّ عن أبى بكر(٢) أن أبا العبّاس كان يعتذر منه ويقول : هذا شىء كنّا رأيناه فى أيّام الحَدَاثة(٣) ، فأمّا الآن فلا . وحدّثنا أبو علىّ ، قال : كان أبو يوسف(٤) إذا أفتى بشىء أو أمَلَّ شيئا(٥)(٦) ، فقيل له : قد قلتَ فى موضع كذا غيرَ هذا يقول : هـذا يعرفه من يعرفه ؛ أى إذا أُنعِم النظرُ فى القولين وُجِدا مَذْهبا واحدا .

وكان أبو علىّ — رحمه الله — يقول فى هَيْهاتَ : أنا أُفتى مرّة بكونها اسما سمّى به الفعل ؛ كصَهْ ومَهْ ، وأُفتى مرّة أخرى بكونها ظَرْفا(٧) ، على قدر ما يحضُرنى فى الحال . وقال مرّة أخرى : إنها وإن كانت ظرفا فغير ممتنع أن تكون(٨) مع ذلك اسما سمّى به الفعل ؛ كعندك ودونك . وكان إذا سمع شيئا من كلام أبى الحسن يخالف قولَه يقول : عكَّر(٩) الشيخ . وهـذا ونحوه من خِلاجِ الخاطر ، وتعادى المناظِر ، هو الذى دعا أقواما إلى أن قالوا بتكافؤ الأدلّة(١٠) ، واحتملوا أثقال الصَّغَارِ والذِّلّة .

---

(١) كذا فى ا . وفى ش ، ب : « يتبع » . (٢) هو ابن السرّاج ، وأبو العباس هو المبرد .
(٣) كذا فى ا . وفى ش ، ب : « يقول فيه » . (٤) يريد صاحب أبى حنيفة يعقوب بن إبراهيم . مات سنة ١٨٢ فى خلافة هارون الرشيد . (٥) كذا فى ا . وفى سائر الأصول : « شيئا » .
(٦) كذا فى ا ، ب . وفى ش : « أملى » وهما لغتان . (٧) وإذا قلت : هيهات ما تقول فالمعنى : فى البعد ما تقول ؛ كما تقول : الحق أنك عالم أى فى الحق . وهذا الرأى سبق به المبرّد فى المقتضب فى باب الاسم الذى تلحقه صوتا أعجميا ، يقول فيه : « وأمّا هيهات وتأويلها : فى البعد ، وهى ظرف غير متمكن ؛ لإبهامها ، ولأنها بمنزلة الأصوات » . (٨) كذا فى ج وفى عبارة اللسان (هيه) . وفى سائر الأصول : « يكون » . (٩) أى أخرج كلامه عن الوضوح والصفاء ، من قولهم : عكّر الشراب : جعل فيه ما يكدّره ويجعله عكرا . (١٠) تكافؤ الأدلة : تساويها . فلا ينصر مذهب على مذهب ، ودلائل كل مقالة عند القائلين به مكافئة لدلائل سائر المقالات . وانظر الملل والنحل لابن حزم ٤ / ١١٩ .

وحدّثنى أبو على : قال : قلت لأبى عبد الله البصرىّ : أنا أعجب من هذا الخاطر فى حضوره تارة ، ومغيبه أخرى . وهذا يدلّ على أنه من عند الله . فقال : نعم ، هو من عند الله ، إلا أنه لا بدّ من تقديم النظر ؛ ألا ترى أن حامدا البقّال لا يخطر له .

ومن طريف[1] حديث هذا الخاطر أنى كنت منذ زمان طويل رأيت رأيا جمعت فيه بين معنى آية ومعنى قول الشاعر[2] :

وكنت أمشى على رِجْلين معتدلا فصرت أمشى على أخرى من الشجرِ

ولم أُثبت حينئذ شرح حال الجمع بينهما ثقةً بحضوره متى استحضرتُه ، ثم إنى الآن — وقد مضى له سنون — أعانّ[3] الخاطر وأستثمده[4] ، وأفانيه[5] وأتودّده ، على أن يسمح لى بما كان أرانيه من الجمع بين معنى الآية والبيت ، وهو معتاصٌ متأبٍّ ، وضَنين به غير مُعطٍ .

وكنت وأنا أنسخ التذكرة لأبى علىّ إذا مرّ بى شىء قد كنت رأيت طَرَفا منه ، أو ألممتُ به فيما قبل أقول له : قد كنتُ شارفت هذا الموضع ، وتلوّح لى بعضه ، ولم أنتهِ إلى آخره ، وأراك أنت قد جئت به واستوفيته وتمكّنت فيه ، فيتبسّم — رحمه الله — ، له ويتطلّق[6] إليه ؛ سرورا باستماعه ، ومعرفةً بقدر نعمة الله عنده فيه ، وفى أمثاله .

---

(١) كذا فى أ ، ب . وفى ش : « ظريف » . (٢) نسبه البغدادى فى شرح شواهد الشافية ٣٦٠ إلى أبى حية ، ونسبه فى الأمالى ٢ / ١٦٣ فى أربعة أبيات إلى عبد بن عبيد بحيلة أسود . وانظر السمط ٧٨٥ . ويريد بـ « أخرى من الشجر » العصا يعتمد عليها حين أدركه الهرم .

(٣) أى أعارض . (٤) أى أتخذه ثمدا — وهو الماء القليل — أرده وأرتوى منه .

(٥) أى أصانعه وأداريه . (٦) كذا فى أ . وفى غيرها : « ينطلق » .

وقلت مرّة لأبى بكر أحمد بن على الرازىّ[1] — رحمه الله — وقد أفضنا فى ذكر أبى علىّ ونُبْلِ قَدْره، ونباوة محلّه[2]: أحسب أن أبا علىّ قد خطر له وانتزع من علل هـذا العلم ثلث[3] ما وقع لجميع أصحابنا، فأصغى أبو بكر إليه، ولم يتبشّع هـذا القول عليـه.

وإنما تبسّطت فى هذا الحديث ليكون باعثا على إرهاف الفكر، واستحضار الخاطر، والتطاول إلى ما أوفى نَهْدُه، وأوعر سَمْتُه، وبالله سبحانه الثقة.

باب فى الدَّوْر[4]، والوقوف منه على أوّل رُتْبة

هذا موضع كان أبو حنيفة — رحمه الله — يراه ويأخذ به. وذلك أن تؤدّى الصنعة إلى حكم مّا، مثلُه مما يقتضى التغيير؛ فإن أنت غيّرت صرت[5] أيضا إلى مراجعة مثلِ ما منه هَرَبت. فإذا حَصَلت على هذا وجب أن تقيم على أوّل رُتْبةٍ،

---

(١) فى هامش ب: «أبو بكر الرازىّ هو المشهور من أصحابنا بالجصاص» والجصاص هو شيخ الحنفية ببغداد، له التصانيف الكثيرة، منها شرح مختصر الكرخىّ، وكتاب فى أصول الفقـه. وقد طبع له فى القسطنطينية سنة ١٣٣٥ هـ كتاب أحكام القرآن فى ثلاثة مجلدات. وكانت وفاته سنة ٣٧٠ هـ. وانظر الشذرات ٣/٧١، والنجوم الزاهرة ٤/١٣٨، والفوائد البهية فى تراجم الحنفية للكنوى.

(٢) النباوة: الارتفاع والشرف. (٣) تنازعه خطر وانتزع، وقد أعمـل الثانى.

(٤) هذا المبحث فى الدور غير المبحث السابق فيه (دور الاعتلال ص ١٨٣)؛ فإن ذاك فى الدور يقع فى العـلة لحكم فى العربية يقول بها النحوىّ، فيعود على العـلة بالفساد، وهنا يراد أن القياس على النظائر فى بعض الأمور يقضى بحكم، فتنكب العرب عنه؛ لأنه يفضى إلى الدور. ومن أمثلة الدور أنك لو سمت إلى العصا تقلب الألف واوا فتقول: عصوىّ، فاذا قلت هذا فإن الواو تدخل فى باب الواو المتحرّكة المفتوح ما قبلها، وهذا يقضى بقلبها ألفا، ولكن تجنب هـذا فرارا من الدور؛ فإنك لو قلبت الواو ألفا لعدت فقلبت الألف واوا؛ لوقوعها قبل ياءى الإضافة، فترجع إلى الواو. وانظر شرح الرضى للشافية ٣/١٠٩.

(٥) فى و «عرت» وهو محرّف عن «عدت».

ولا تتكلّف عناء ولا مشقّة . وأنشدنا أبو علىّ — رحمه الله — غير دَفْعة[1] بيتا مَبْنَىّ معناه على هذا ، وهو :

رأى الأمر يُفْضِى إلى آخِرٍ ... فصيّر آخِرَه أوّلا

وذلك كأن تبنى من قويت مثل رِسالة فتقول على التذكير[2] : قِواءة ، وعلى التأنيث : قِواوة ، ثم تكسّرها على حدّ قول الشاعر[3] :

موالِىَ حِلْفٍ لا موالِى قرابةٍ ... ولكن قَطِينا يُحْلَبُون الأتاوِيا[4]

— جمع إتاوة — ، فيلزمك أن تقول حينئذ : قَوَاوٍ ، فتجمع بين واوين مكتنفتى ألِف التكسير ، ولا حاجز بين الأخيرة منهما وبين الطَّرَف .

ووجه ذلك أن الذى قال (الأتاوِيا) إنما أراد جمع إتاوة ، وكان قياسه أن يقول : أَتَاوَى ؛ كقوله فى عِلاوة ، وهِراوة : عَلاوَى ، وهَرَاوَى ؛ غير أنّ هذا الشاعر سلك طريقا أخرى غير هذه . وذلك أنه لما كسّر إتاوة حدث فى مثال التكسير همزةٌ بعد ألِفه بدلا من ألِف فِعالة ؛ كهمزة رسائل وكنائن ، فصار التقدير به إلى أتاءٍ ، ثم تبدِل[5] من كسرة الهمزة فتحة ؛ لأنها عارضة فى الجمع ، واللام معتلّة

---

(١) كذا فى أ . وفى غيرها : « مرّة » . (٢) كأنه يريد : على اعتبار التاء عارضة على قواو فى حكم المنفصلة ، فتكون الواو فى حكم الطرف ، فتستحق الإعلال : وأما على التأنيث فإن الكلمة تكون كشقاوة ، فلا تكون الواو فى الطرف فتصح ؛ إذ كانت الكلمة بنيت على التاء .

(٣) هو النابغة الجعدىّ . انظر اللسان فى « أتو » .

(٤) قبله : فلا تنتهى أضغان قومى بينهم ... وسوأتهم حتى يصيروا مواليا

وقوله : « يحلبون الأتاويا » أى يعطونها ، وذلك أنهم خدم فهم يأخذون الخراج والأجر على خدمتهم . ورواية اللسان فى (أتو) : «يسألون الأتاويا» . وانظر اللسان فى (حلب) ويبدو أن من هذه القصيدة ما أورده له ابن قتيبة فى الشعر والشعراء (٢٥٢ تحقيق الأستاذ أحمد شاكر) يذكر قومه :

ولو أن قومى لم تخنّى صدورهم ... وأحلامهم أصبحت للفتق آسيا

ولكنّ قومى أصبحوا مثل خيبر ... بها داؤها ولا تضرّ الأعاديا

(٥) كذا فى ش ، ب . وفى أ : « يبدل » .

كباب مطايا، وعطايا ، فتصير حينئذ إلى أتآءَى، ثم تبدل من الياء ألفا فتصير إلى أتاءا ، ثم تبدل من الهمزة واوا ؛ لظهورها لاما فى الواحد ؛ فتقول : أَتَاوَى كعَلاَوَى . وكذا تقول العرب فى تكسير إتاوة : أَتَاوَى . غير أنّ هـذا الشاعر لو فعل ذلك لأفسد قافيته، فاحتاج إلى إقرارِ الكسرة بحالها لِتصحّ بعدها الياء التى هى رَوِىّ القافية؛ كما معها من القوافى التى هى (الروابيا) و (الأدانيا) ونحو ذلك؛ فلم يَستجِزْ أن يُقِرّ الهمزة العارضة فى الجمع بحالها؛ إذ كانت العادة فى هذه الهمزة أن تُعَلّ وتُغيَّر إذا كانت اللام معتلّة ، فرأى إبدال همزة أَتاءٍ واوا ؛ ليزول لفظ الهمزة التى من عادتها فى هذا الموضع أن تعلّ ولا تصحّ لما ذكرنا ، فصار (الأتاوِيا) .

وكذلك قياس فِعالة من القوّة إذا كُسِّرت أن تصير بها الصنعة إلى قَوَاءٍ، ثم تبدل من الهمزة الواو؛ كما فَعَل مَنْ قال (الأتاوِيا) فيصير اللفظ إلى قواوٍ . فإن أنت استوحشت من اكتناف الواوين لألف التكسير على هذا الحدّ وقلت : أَهْمِزُ كما هَمَزتُ[(١)] فى أوائل لزمك أن تقول : قَوَاءٍ ؛ ثم يلزمك ثانيا أن تبدل من هذه الهمزة الواو على ما مضى من حديث (الأتاويا) فتعاوِد أيضا قواوٍ، ثم لا تزال بك قوانين الصنعة إلى أن تبدل من الهمزة الواو، ثم من الواو الهمزةَ، ثم كذلك، ثم كذلك إلى ما لا غاية[(٢)] . فإذا أدّت الصنعة إلى هـذا ونحوه وجبت الإقامة[(٣)] على أوّل رُتْبة منه ، وألّا تتجاوز إلى أمر تُرَدّ[(٤)] بعد إليها، ولا تُوجِد[(٥)] سبيلا ولا منصرَفًا عنها .

---

(١) كذا فى ا . وفى ش، ب : « أهمز » . (٢) كذا فى الأصول . والخبر محذوف أى لا غاية له . (٣) أى لا تعدل عنها إلى غيرها ، لئلا يلزم الدور ، أو قصرا للمسافة وإراحة من التعب والعنت والعبث . انظر شرحى الاقتراح . (٤) كذا فى ا . وفى غيرها : « يرد » . (٥) هو من أوجدتك المال : أمكنتك منه وأظفرتك به . وما أثبته « توجد » فى ا . وفى ش، ب : « يوجد » .

فإن قلت : إن بين المسألتين فرقا . وذلك أن الذى قال (الأتاويا) إنما دخل تحت هـذه الكُلْفة ، والتزم ما فيها من المشقّة ، وهى ضرورة واحدة ، وأنت إذا قلت فى تكسير مثـال فِعالة من القوّة : قَوَاوٍ قـد التزمت ضرورتين : إحداهما إبدالك(1) الهمزة الحادثةَ فى هذا المثال واوا على ضرورة (الأتَاويا)، والأخرى كَنْفك الألف بالواوين مجاورا آخرهما الطَّرَف؛ فتانِك ضرورتان، وإنما هى فى (الأتاويا) واحدة . وهذا فرق، يقود إلى اعتذار وترك .

قيل : هذا ساقط، وذلك أن نفس السؤال قد كان ضَمِن ما يُلغِى هـذا الاعتراض ؛ ألا ترى أنه كان : كيف(2) يكسّر مِثال فِعالة من القوة على قولِ من قال (الأتاويا) ؟ والذى قال ذلك كان قد أبدل من الهمـزة العارضة فى الجمع واوا ، فكذلك فأبدِلْها أنت أيضا فى مسألتك . فأمّا كون ما قبلَ الألِف واوا أو غير ذلك من الحروف ، فلم يتضمّن السؤالُ ذِكرا له ، ولا عَيْجًا(3) بهِ ، فلا يغنى إذًا ذكره ، ولا الاعتراض على ما مضى بحديثِه ؛ أفلا(4) ترى أن هذا الشاعر لو كان يسمح نفسا بأن يُقِرّ هذه الهمزة العارِضة فى أتاءٍ مكسورة بحالها كما أقرّها الآخَر(5) فى قوله :

له ما رأت عينُ البصير وفوقه(6) ... سمـاءُ الإله فوق سبع سمائيا

---

(1) كذا فى ا . وفى ش ، ب : « إبدال » . (2) كذا فى ا ، ب . وفى ش : « كيف كان » . وما أثبت أقرب ، يريد أن السـؤال الذى وقع هو : كيف يكسر الخ ، أى صيغة السؤال هكذا . (3) أى اكتراثا ، يقال : ما عاج بالشىء ، أى ما عبأ به وما بالى .

(4) كذا فى ش ، ب . وفى ا : « أولا ترى » . (5) أى أميـة بن أبى الصلت كما فى اللسان فى (سمو) ، والخزانة ١/١١٩ (6) من قصيدة فى توحيد الله وذكر بعض قصص الأنبياء ، وقبله :

وإن يك شىء خالدا ومعمرا ... تأمّل تجد من فوقه الله باقيا

وقوله « له » : أى لله ، يريد أن لله ما تقع الأعين عليه ، وقوله « وفوقه » فالضمير يرجع إلى ما رأت عين البصير . وقوله « فوق سبع سمائيا » حال من الضمير فى الخبر « فوقه » . وانظر المرجع السابق .

ـــ وكان أبو علىّ ينشدناه * .. فوق ستّ سمائيا * ـــ لقال (الأثائيا) كقوله (سمائيا)[1].
فقد علمت بذلك شدّة نفوره عن إقرار الهمزة العارضة فى هذا الجمع مكسورة.

وإنما اشتدّ ذلك عليه ونبا عنه لأمر ليس موجودا فى واحد (سمائيا) الذى هو سماء[2]. وذلك أن فى إثاوة واوا ظاهرة، فكما أبدل غيره منها الواو مفتوحة فى قوله (الأثاوَى) كالعَلاوَى والهَرَاوَى؛ تنبيها على كون الواو ظاهرة فى واحده — أعنى إثاوة — كوجودها فى هِراوة وعِلاوة، كذلك أبدل منها الواو فى أثاوٍ، وإن كانت مكسورة؛ شُحًّا على الدلالة على حال الواحد، وليس كذلك قوله : * ... فوق سبع سمائيا * ألا ترى أن لام واحده ليست واوا فى اللفظ فتراعى فى تكسيره؛ كما روعيت فى تكسير هِراوة وعِلاوة. فهذا فرق — كما تراه — واضح. نعم، وقد يلتزم الشاعر لإصلاح البيتِ ما تجمّع فيه أشياء مستكرهة لا شيئان اثنان : وذلك أكثر من أن يحاط به. فإذا كان كذلك لزم ما رُمْناه، وصحّ بهِ ما قدّمناه.

فهذا طريق ما يجىء عليه؛ فقس ما يَرِد عليك به.

باب فى الحمل[3] على أحسن الأقبحين

اعلم أَن هذا موضع من مواضع الضرورة المُميلة[4]. وذلك أن تُحضِرك الحالُ ضرورتين لا بدّ من ارتكاب إحداهما، فينبغى حينئذ أن تحمل الأمر على أقربهما وأقلّهما فُحْشا.

وذلك كواوِ (وَرَنْتَـل)[5] أنت فيها بين ضرورتين : إحداهما أن تدّعى كونها أصلا فى ذوات الأربعة غير مكرّرة، والواو لا توجد فى ذوات الأربعة إلّا مع

---

(١) وذلك أن السماء السابعة هى « سماء الإله » ويريد بها العرش. وانظر الكتاب ٢/٥٩ والمرجع السابق.
(٢) كذا فى ش، ب وسقط « هو » فى أ.
(٣) هذه الترجمة فى أشباه السيوطىّ ١/١٩٩
(٤) يقال ميل بين الأمرين : رجح بينهما. فقوله : المميلة — على صيغة المفعول — يريد المميل فيها والمرجح.
(٥) هو الشرّ والأمر العظيم.

التكرير، نحو الوصوصة، والوحوحة، وضوضيت، وقوقيت. والآخر أن تجعلها زائدة أوّلا، والواو لا تزاد أوّلا. فإذا كان كذلك كان أن تجعلها أصلا أولى من أن تجعلها زائدة؛ وذلك أن الواو قد تكون أصلا فى ذواتِ الأربعة على وجهٍ من الوجوه، أعنى فى حال التضعيف. وأمّا أن تزاد أوّلا فإن هذا أمر لم يوجد على حال. فإذا كان كذلك رفضته ولم تحمل الكلمة عليه. ٥

ومثل ذلك قولك: فيها قائما رجل. لمّا كنت بين أن ترفع قائما(١) فتقدّم الصفة على الموصوف — وهذا لا يكون — وبين أن تنصب الحال من النكرة — وهذا على قلّته جائز — حملت المسئلة على الحال فنصبت.

وكذلك ما قام إلّا زيدا أحد، عدلتَ الى النصب؛ لأنك إن رفعت لم تجد قبله ما تبدلُه منه، وإن نصبت دخلت تحت تقديم المستثنَى على ما استُثْنِي منه. ١٠ وهذا وإن كان ليس فى قوّةِ تأخيرِه عنه فقد جاء على كلّ حال. فاعرف ذلك أصلا فى العربية تحمِلُ عليه غيره.

باب فى حمل الشيء على الشيء من غير الوجه الذى أعطَى الأوّلَ ذلك الحُكْمَ(٢)

اعلم أن هذا باب طريقه الشَّبَه اللفظىّ(٣)؛ وذلك كقولنا فى الإضافة الى ما فيه همزة ١٥ التأنيث بالواو؛ وذلك نحو حَمْراوىّ، وصفراوىّ، وعُشَراوىّ. وإنما قُلِبت الهمزة فيه ولم تُقَرّ بحالها لئلّا تقع علامةُ التأنيث حَشْوا. فمضَى هذا على هذا لا يختلف.

(١) كذا فى ش، ب. وفى أ: «قائم».

(٢) كتب بإزاء هذه الترجمة فى هامش ب: «يعطون كلمة حكم كلمة وإن لم يوجد فيها سبب الحكم؛ لمشابهة بينهما». والحمل الذى تكلم عنه ابن جنى فى هذا الباب هو المعروف عندهم بقياس الشبه، ٢٠ وعرفه ابن الأنبارىّ بأن يحمل الفرع على الأصل لضرب من الشبه غير العلة التى علق عليها الحكم فى الأصل. ومقابل هذا الحمل قياس العلة، وذلك أن يشترك الأصل والفرع فى علة الحكم. وانظر فى الاقتراح المسلك السادس من مسالك العلة، وانظر فى أشباه السيوطىّ ٢٠١/١ هذه الترجمة.

(٣) يريد النسب.

ثم إنهم قالوا فى الإضافة الى عِلْباء : عِلْباوِىّ، والى حِرْباء : حِرْباوِىّ؛ فأبدلوا هذه الهمزة وإن لم تكن للتأنيث ، لكنها لمّا شابهت همزةَ حمراء وبابها بالزيادة حملوا عليها همزة عِلباء. ونحن نعلم أن همزة حمراء لم تُقلب فى حمراوىّ لكونها زائدة فتُشَبَّهَ بها همزةُ علباء من حيث كانت زائدة مثلها ، لكن لمّا اتّفقتا فى الزيادة حُملت همزةُ علباء على همزة حمراء . ثم إنهم تجاوزوا هذا الى أن قالوا فى كِساءٍ ، وقَضاءٍ : كِساوىّ، وقضاوىّ ؛ فأبدلوا الهمزة واوا ، حملا لها على همزة عِلْباء ؛ من حيث كانت همزة كساءٍ ، وقضاءٍ مبدَلة من حرف ليس للتأنيث ؛ فهذه علّة غير الأولى ؛ ألا تراك لم تبدل همزة علباء واوا فى علباوىّ لأنها ليست للتأنيث ، فتحملَ عليها همزة كساءٍ وقضاءٍ من حيث كانتا لغير التأنيث .

ثم إنهم قالوا من بعدُ فى قُرّاءٍ : قُرّاوىّ ، فشبّهوا همزة قُرّاء بهمزة كِساء؛ من حيث كانت أصلا غير زائدة؛ كما أن همزة كساءٍ غير زائدة . وأنت لم تكن أبدلتَ همزة كساء فى كِساوىّ من حيث كانت غير زائدة ، لكن هذه أشباه لفظيّة يُحمل أحدها على ما قبله ، تشبُّثا به وتصوُّرا له . واليه والى نحوه أومأ سيبويه بقوله : وليس شىء يُضطَرّون اليه إلّا وهم يحاولون بهِ وجها .[1]

وعلى ذلك قالوا : صحراوات ، فأبدلوا الهمزة واوا لئلا يجمعوا بين عَلَمى تأنيث ، ثم حملوا التثنية عليه من حيث كان هذا الجمع على طريق التثنية ، ثم قالوا : عِلْباوان حملا بالزيادة على حمراوان ، ثم قالوا : كِساوان تشبيها له بعلباوان ، ثم قالوا : قُرّاوان حملا له على كِساوان ، على ما تقدّم .

---

(١) كذا فى ا . وفى ش ، ب ، ج : «مما يضطرون» بزيادة «مما» . وفى الكتاب ص ١٣ ج ١ ما يوافق المثبت .

وسبب هذه الحمول والإضافات والإلحاقات كثرة هذه اللغة وسعتها ، وغلبة حاجة أهلها الى التصرّف فيها ، والترنّح[1] فى أثنائها[2] ؛ لِما يلابسونه و يُكثرون استعماله من الكلام المنثور ، والشعر الموزون ، والخُطَب والسّجوع ، ولقوّة إحساسهم فى كلّ شىء شيئا ، وتخيّلهم ما لا يكاد يَشعر بِهِ مَن لم يألف مذاهبهم .

وعلى هـذا ما مُنِـع الصرف من الأسماء للشَّبَه اللفظىّ نحوُ أحمـر ، وأصفر ، وأصرم ، وأحمد ، وتألَب ، وتنضُب عَلَمين[3] ؛ لِمَا فى ذلك من شَبَه لفظ الفعل ، فحذفوا التنوين من الاسم لمشابهته ما لاحِصّة له فى التنوين ، وهو الفعل . والشَّبَه اللفظىّ كثير . وهذا كافٍ .

باب فى الردّ على من ادّعى على العرب عنايتَها بالألفاظ و إغفالَها المعانى

اعلم أن هذا الباب مِن أشرف فصول العربيّة ، وأكرمها ، وأعلاها ، وأنزهها . و إذا تأمّلته عرفت منه و بِهِ ما يؤنِقك[4] ، و يذهب فى الاستحسان له كل مَذْهَب بك . وذلك أن العرب كما تُعْنَى بألفاظها فتُصلحها وتهذّبها وتراعيها[5] ، وتلاحظ أحكامها ، بالشعر تارة ، و بالخُطَب أُخرى ، و بالأسجاع التى تلتزمها وتتكلّف استمرارها ، فإن المعانىَ أقوى عندها ، وأكرم عليها ، وأفخم قَدْرا فى نفوسها .

فأوّل ذلك عنايتها بألفاظها . فإنها لمّا كانت عُنوان معانيها ، وطريقا الى إظهار أغراضها ، ومراميها ، أصلحوها و رتّبوها[6] ، و بالغوا فى تحبيرها وتحسينها ؛ ليكون

---

(١) أى التصرف فيها والتوسع . يقال : ترنّح فى ساحة الدار ، وترنّح فى المعيشة : تصرّف .

(٢) أى نواحيها ووجوهها . وأثناء الثـوب : تضاعيفه ومطاويه ، واحـدها ثِنى ، بكسر الثاء وسكون النون .

(٣) هذا راجع لـ (تألب) و (تنضب) . و يراد به التحرز عن أن يكون تألب وتنضب فى معناهما الأصلى فى اللغة ، فالتألب : شجرة تتخذ منها القسىّ ، والتنضب : شجر له شوك قصار .

(٤) كذا فى أ . وفى ش ، ب : «تذهب» .

(٥) كذا فى أ . وفى ب : «تداعيها» ، وفى ش : «تداعيها» .

(٦) فى ى «زينوها» .

ذلك أوقع لهـا فى السمع ، وأذهبَ بها فى الدلالة على القصد ؛ ألا ترى أن المَثَل إذا كان مسجوعا لذَّ لسامعه حِفظه ، فإذا هو حفظه كان جديرا باستعماله ، ولو لم يكن مسـجوعا لم تأنس النفسُ به[1] ، ولا أنِقت لمستمعه[2] ، وإذا كان كذلك لم تحفظه ، وإذا لم تحفظه لم تطالِب أنفسهـا باستعمال ما وضع له ، وجيء بهِ من أجله .

٥ وقال لنـا أبو علىّ يوما : قال لنـا أبو بكر[3] : إذا لم تفهـموا كلامى فاحفظـوه ، فإنكم إذا حفظتموه فهمتموه . وكذلك الشعر : النفس له أحفظ ، واليه أسرع ؛ ألا ترى أن الشاعر قد يكون راعيا جِلْفا ، أو عبدا عَسِيفا ، تنبو صورته ، وتُمَجّ جُملته[4] ، فيقول ما يقُوله من الشعر ، فلأجل قبوله ، وما يورده عليـه من طلاوته[5] ، وعذوبة مستمعِه[6] ما يصير قوله حُكْما يرجع إليه ، ويُقتاس به[7] ؛ ألا ترى الى قول العبد الأسود[8] :

١٠ إن كنتُ عبدًا فنفسى حُرَّة كَرَمًا ‌ ‌ ‌ أو أسودَ اللونِ إنى أبيض الخُلُقِ

وقول نُصَيب[9] :

سوِدت فلم[10] أملِك سوادِى وتحته ‌ ‌ ‌ قميصٌ من القُوهِىّ بِيضٌ بنائِقُـه[11]

---

(١) كذا فى أ ، ب ، ش . وفى ج : «له» . (٢) كذا فى أ ، ب ، ش . وفى ج : «بمستمعه» . وضبط فى ب بفتح الميم فى معنى المصدر أى لاستماعه . وفى أ بكسر الميم .

١٥ (٣) هو ابن السرّاج . (٤) كذا فى أ ، ب ، ش . وفى ج : «خلقته» .

(٥) الطلاوة — مثلثة الطاء — : الحسن والبهجة . (٦) فى ش : «مسـمعه» .

(٧) كذا فى أ ، ج . وفى ش ، ب : «يقاس» . (٨) هو سحيم عبد بنى الحسحاس . وانظر الأغانى ص ٢ ج ٢٠ طبعـة بولاق ، والديوان ٥٥ (٩) هـذا يوافق ما فى الأمالى ٨٨/٢ وذيلها ١٢٧ والأغانى طبعة الدار ٣٥٤/١ . وقد نسبه صاحب الأغانى ٢/٢٠ طبعة بولاق

٢٠ إلى سحيم ، وليس فى ديوانه ، ونسبه صاحب اللسان فى (قوه) إلى نصيب . (١٠) كذا فى أ ، ج . وفى ب ، ش : «ولم» . (١١) القوهىّ : ضرب من الثياب البيض ينتسب إلى قوهستان ، وهو إقليم فى فارس . وقوهستان معناه فى الأصل موضع الجبال . وانظر معجم ياقوت . والبنائق جمع بنيقة . و بنائق القميص : العرا التى تدخل فيها الأزرار ، ويريد بالقميص الذى تحت سواد ‌ ‌ ، وخلقه .

وقول الآخر[1] :

إنّى وإن كنتُ صغيرا سِنّى[2] وكان فى العين نُبُوٌّ عنّى

فإن شيطانى أميرُ الجنّ يذهبُ بى فى الشِّعرِ كلّ فنّ

* حتّى يُزِيلَ عَنّىَ التظنّى *

فإذا رأيتَ العرب قد أصلحوا ألفاظها وحسّنوها ، وحَمَوْا حواشيها وهذّبوها ، وصقلوا غُرُوبها[3] وأرهفوها ، فلا تَرَيَنَّ أن العناية إذ ذاك إنما هى بالألفاظ ، بل هى عندنا خِدمة منهم للمعانى ، وتنويه [بها][4] وتشريف منها . ونظير ذلك إصلاح الوعاءِ وتحصينه ، وتزكيته[5] ، وتقديسه ، وإنما المبغيُّ[6] بذلك منه الاحتياط للموعى[7] عليه[8] ، وجواره بما يُعطِّر بَشَره[9] ، ولا يعرّ[10] جوهرَه ، كما قد نجد من المعانى الفاخرة السامية ما يهجّنه[11] ويغضّ منه كُدْرةُ لفظه[12] ، وسوء العبارة عنه .

فإن قلت : فإنا نجد من ألفاظهم ما قد نمّقوه ، وزخرفوه ، ووشّوه ، ودبّجوه ، ولسنا نجد مع ذلك تحته معنًى شريفا ، بل لا نجده قَصْدا[13] ولا مقاربا ؛ ألا ترى إلى قوله[14] :

---

(١) هو مالك بن أمية كما فى الوحشيات ، ووردت الأشطار الثلاثة الأول فى الحيوان ١/٣٠٠ غير معزوّة . (٢) كذا فى ا ، ب ، ش . وفى ج : « صغير السنّ » . وفى الوحشيات : « حديث السن » . (٣) هو استعارة من غروب الأسنان ؛ أى أطرافها ، واحدها غرب بفتح الأول وسكون الثانى . (٤) كذا فى ش ، ب . وسقط هذا فى ا . (٥) كذا فى ا . وفى ب : « توكينه » . وفى ش : « تكوينه » . (٦) كذا فى ا ، ب ، ش . وفى ج : « المعنى » . (٧) كذا فى ش ، ب . وفى ا : « ومنه » . (٨) ثبتت هذه الصلة فى ا ، ب ، ش . وسقطت فى ج ، وهذا أجود . والموعى — بضمّ الميم وفتح العين — أو الموعىّ ما وضع فى الوعاء . يقال : أوعيت الشىء ووعيته . وكأنه ضمّن الموعى معنى المحافظ فعدّاه بعلى . (٩) كذا فى ا . والبشر : ظاهر الجلد . وفى غيرها : « نشره » والنشر — بفتح النون وسكون الشين — الرائحة الطيبة . (١٠) كذا فى ا . وفى ش ، ب : « فلا » . ويعرّ : يعيب . (١١) كذا فى ش ، ب . وفى ا : « نهجنه » . (١٢) نازعه فى العمل يهجنه ويغض . (١٣) القصد : الوسط . والمقارب : غير الجيد . (١٤) جاء هذان البيتان فى أسرار البلاغة مع ثالث بينهما ص ١٦ ، وفى الوساطة ٨ د ، ونسبا فيها ليزيد بن الطثرية ، وانظر ص ٢٨ من هذا الجزء .

ولمّـا قضينا من مِـنًى كلَّ حاجةٍ ومسَّح بالأركان مَنْ هـو ماسِحُ
أخذنا بأطراف الأحاديث بيننا وسالت بأعناق المطىِّ الأباطِحُ

فقد ترى إلى علو هـذا اللفظ ومائِه، وصِقالِه وتلامح أنحائه[1]، ومعناه مع هذا ما تحسُّه وتراه : إنمـا هو : لمّـا فرغنا من الحجّ ركبنا الطريق راجعين، وتحدّثنا على ظهور الإبل . ولهـذا نظائر كثيرة شريفـةُ الألفاظ رفيعتها ، مشروفة المعـانى خفيضتها .

قيل : هـذا الموضع قد سَبَق إلى التعلّق به مَن لم يُنْعِم النظر فيـه، ولا رأى ما أراه[2] القومُ منه ، وإنمـا ذلك لخفاءِ طبع الناظر، وخفاء غرض الناطق . وذلك أن فى قوله « كل حاجة » [ما][3] يفيد منـه أهل النسيب والرِّقّة[4]، وذوو الأهـواء والمِقَة ما لا يفيده غيرهم، ولا يشاركهم فيه مَن ليس منهم؛ ألا ترى أن من حوائج (مِنًى) أشـياءَ كثيرة غير ما الظاهر عليـه[5] ، والمعتاد فيه سواها ؛ لأن منها التلاقى، ومنها التشاكى[6]، ومنها التخلّى[7] ، إلى غير ذلك ممّـا هو تالٍ له ، ومعقود الكون به . وكأنه صانع عن هـذا الموضع الذى أومأ إليه ، وعقد غرضه عليه ، بقوله[8] فى آخر البيت :

* ومسّح بالأركان من هـو ماسح *

---

(١) أى ظهورها ولمعانها . (٢) كذا فى أ . وفى ش ، ب ، « رآه » .

(٣) ثبت هذا اللفظ فى أ ، وسقط فى ش ، ب . وفى جـ : « أن قوله كل حاجة يفيد » . وهى عبارة مستقيمة بخـلاف ما فى ب ، ش . (٤) كذا فى أ ، ب ، ش . وفى جـ : « ذو » .

(٥) فى الأصول : « سواه » ولا يستقيم عليـه المعنى ، وجملة « والمعتاد فيه سواها » عطف على « غير ما الظاهر عليه » فهو من وصف « أشياء » . والضمير فى « فيه » يعود الى « الظاهر » .

(٦) كذا فى أ ، جـ . وفى ب ، ش : «التشكى» . (٧) كذا فى أ ، ب ، ش . وفى جـ : «التجلى» . وكأن التخلى طلب الخلوة بالحبيب . (٨) كذا فى أ . وفى ش ، ب ، جـ : «لقوله» .

أى إنما كانت حوائجنا التى قضَيناها، وآرابنا التى أنضيناها[1]، من هذا النحو الذى هو مسح الأركان وما هو لاحق بهِ ، وجارٍ فى القُرْبةِ من الله مَجراه ؛ أى لم يتعدَّ هذا القَدْرَ المذكور إلى ما يحتمله أوّلُ البيت من التعريض الجارى مجرى التصريح .

وأمّا البيت الثانى فإنّ فيه :

* أخذنا بأطراف الأحاديث بيننا *

وفى هـذا ما أذكره ؛ لتراه فتعجبَ ممّن عَجِب منه ووضع مِن معناه . وذلك أنه لو قال : أخذنا فى أحاديثنا ، ونحو ذلك لكان فيه معنًى يُكبِره أهل النسيب ، وتعنو له مَيْعة[2] الماضى الصليب . وذلك أنهم قد شاع عنهم واتّسع فى محاوراتهم علوُّ قدر الحديث بين الأليفَين ، والفكاهةِ بجمع شَمْل المتواصِلَين ؛ ألا ترى إلى قول الهُذَلى[3] :

وإنَّ حديثا منكِ ــ لو تعلمينه ــ جَنَى النحلِ فى ألبانِ عُوذٍ مطافِلِ[4]

وقال آخر :

وحديثها كالغيث يسمعه راعِى سنين تتابعتْ جَدْبا

فأصاخ يرجو أن يكون حَيًا ويقولُ من فرحٍ هَيَا ربّا[5]

وقال الآخر[6] :

وحَدَّثْتَنِى يا سعدُ عنها فزدتنِى جنوناً فزِدْنى من حديثك يا سعدُ

---

(١) أى فرغنا منها ، من قولهم : أنضى الثوب : أبلاه . وقد نقل ابن الأثير فى المثل السائر (المقالة الثانية) معظم كلام ابن جنى على البيتين ، ولما بلغ هذا الموضع قال : «وآرابنا التى بلغناها» .

(٢) يريد قوّته . وميعة الشباب : نشاطه وأوّله . والماضى : نافذ الأمر ، والصليب : الشديد ذو الصلابة . (٣) هو أبو ذؤيب ، وانظر ديوان الهذليين طبعة الدار ١/ ١٤٠

(٤) رواية ديوان الهذليين واللسان فى « طفل » : « تبذلينه » بدل « تعلمينه » . والضمير فى «تبذلينه» يعود إلى «حديثا» وفى «تعلمينه» للخبر والحكم . (٥) انظر ص ٢٩ من هذا الجزء .

(٦) هو العباس بن الأحنف . وانظر الديوان المطبوع فى استانبول ص ٥٨ ، ومعاهد التنصيص ١/ ٥٧

وقال المولّد [١] :

وحديثُها السِّحرُ الحلال لو آنه لم يَجْنِ قتلَ المسلمِ المتحرِّزِ

الأبياتَ الثلاثة . فإذا كان قدر الحديث — مُرْسَلا — عندهم هذا، على ما ترى فكيف به إذا قيّده بقوله (بأطراف الأحاديث) . وذلك أن في قوله [٢] (أطراف الأحاديث) وَحْيا خفيّا، ورمزا حُلْوا؛ ألا ترى أنه يريد بأطرافها مايتعاطاه المحبُّون، ويتفاوضه [٣] ذوو الصبابة المتيَّمون ؛ من التعريض، والتلويح، والإيماء دون التصريح، وذلك أحلى وأدمث، وأغزل وأنسب، من أن يكون مشافهة وكشفا، ومصارحة وجهرا، وإذا كان كذلك فمعنى هذين البيتين أعلى عندهم، وأشدُّ تقدُّما في نفوسهم، من لفظهما وإن عذُب موقعه، وأنِق له مستمِعه .

نعم، وفي قوله :

* وسالت بأعناق المطيِّ الأباطح *

من الفصاحة ما لا خفاء به . والأمر في هذا أسير، وأعرف وأشهر .

فكأن العرب إنما تحلِّي ألفاظها وتدبجها وتَشيها، وتزخرفها، عنايةً بالمعاني التي وراءها، وتوصُّلا بها إلى إدراك مطالبها، وقد قال رسول الله صلى عليه وسلم: "إنّ من الشعر لحُكْما [٤] وإنّ من البيان لسحرا" . فإذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعتقد هذا في ألفاظ هؤلاء القوم، التي جُعلت مصايد وأشراكا للقلوب، وسَبَبا وسُلَّما إلى تحصيل المطلوب، عُرِف بذلك أن الألفاظ خَدَم للمعاني، والمخدوم — لا شكّ — أشرفُ من الخادم .

---

(١) هو ابن الرومي . وانظر في هذا الجزء ص ٢٩ (٢) كذا في ش، ب . وفي أ، ج : «ذكره» . (٣) كذا في ش، ج . وفي أ، ب : «يتقارضه» .

(٤) رواه أحمد في مسنده، وأبو داود . قال شارح الجامع الصغير : وإسناده صحيح . انظر هذا الكتاب . وقوله "حكما" يضبط كقفل مصدرا، وكعنب جمع حكمة .

والأخبار فى التلطّف بعذوبة الألفاظ إلى قضاء الحوائج أكثر من أن يؤتى عليها ، أو يُتجشّم للحال (نعت لها)[1]، ألا ترى إلى قول بعضهم وقد سأل آخر حاجة ، فقال المسئول : إن علىَّ يمينا ألّا أفعلَ هذا . فقال له السائل : إن كنت — أيّدك الله — لم تحلف يمينا قطّ على أمرٍ فرأيت غيره خيرا منه فكفّرت عنها له ، وأمضيته ، فما أُحبّ أن أُحنِثك ، وإن كان ذلك قد كان منك فلا تجعلنى أدْوَن الرجُلين عندك . فقال له : سحرتنى ، وقضى حاجته .

وندع هذا ونحوه لوضوحه ، ولْنأخذ لِمَا كنّا عليه فنقولَ :

مما يدلّ على[2] اهتمام العرب بمعانيها ، وتقدّمها فى[3] أنفسها على ألفاظها ، أنهم قالوا فى شملَلت[4] ، وصعررت[5] ، وبيطرت ، وحوقلت[6] ، ودهورت[7] ، وسَلقيت[8] ، وجَعبيت[9] : إنها ملحَقة بباب دحرجت . وذلك أنهم وجدوها على سَمْتها[10] : عددَ حروفٍ ، وموافَقةً بالحركة والسكون ، فكانت هذه صناعة لفظيّة ، ليس فيها أكثرُ من إلحاقها ببنائها ، واتّساع العرب بها فى محاوراتها ، وطرق كلامها .

والدليل على أن فعللت ، وفعْيلت ، وفوعلت ، وفعليت ، ملحَقة بباب دحرجت مجىءُ مصادرِها على مثل مصادر باب دحرجت . وذلك قولهم : الشمللة ، والبيطرة ، والحوقلة ، والدهورة ، والسَّلْقاة ، والجَعْباة . فهذا [ونحوه][11] كالدحرجة ، والهملجة[12] ،

---

(١) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « تعب بها » . (٢) كذا فى ش ، ب . وسقط فى أ هذا الحرف . (٣) سقط لفظ « على » فى أ . والعبارة فيها : « تقدمها أنفسها ألفاظها » . وعليه يكون ألفاظها مفعول التقدّم ، وهو قد يتعدّى بنفسه . (٤) شملل : أسرع وشمّر . (٥) يقال : صعرر الشىء : دحرجه . (٦) حوقل : ضعف . (٧) يقال : دهور الشىء : جمعه وقذفه فى مهواة . (٨) يقال : سلقاه إذا طعنه فألقاه على جنبه . (٩) جعباه إذا صرعه . (١٠) السمت : الطريق والهيئة . (١١) هذه الزيادة فى أ . وسقطت فى ش ، ب . (١٢) الهملجة : حسن سير الدابة فى سرعة .

والقوقاة ، والزوزاة . فلمّا جاءت مصادرها على مصادر الرباعيّة[1]، والمصادر أصول للأفعال حكم بإلحاقها بها ؛ ولذلك استمرّت فى تصريفها استمرار ذوات الأربعة. فقولك : بَيْطَر يُبَيْطِر بَيْطَرة ، كدحرج يدحرج دحرجة ، ومُبَيطِر كمدحرج . وكذلك شمال يشملل شمللة ، وهو مُشَملِل . فظهور[2] تضعيفه على هذا الوجه أوضح دليل على

٥ إرادة إلحاقه . ثم إنهم قالوا : قاتل يقاتل قتالا ، ومقاتَلة ، وأكرم يكرم إكراما ، وقطّع يقطع تقطيعا ، فجاءوا بأفعَل ، وفاعَل ، وفعّل ، غير ملحَقة بدحرج ، وإن كانت على سَمْته وبوزنه ؛ كما كانت فعال ، وفَيْعَل ، وفَوْعَل ، وفَعْوَل ، وفَعْلَى ، على سَمْته ووزنه ملحقة[3] . والدليل على أن فاعَل وأفعَل وفعّل غير ملحَقة بدحرج وبابه امتناع مصادرها أن تأتى على مثال الفَعْلَلة ؛ ألا تراهم لا يقولون : ضارب ضارَبة ،

١٠ ولا أكرم أكْرَمة ، ولا قَطّع قَطّعة ؛ فلمّا امتنع فيها هذا — وهو العِبْرة فى صحّة الإلحاق — عُلِم أنها ليست ملحَقة بباب دَحْرَج .

فإذا قيل : فقد تجىء مصادرها من غير هذا الوجه على مثال مصادر ذوات الأربعة ؛ ألا تراهم يقولون : قاتل قِيتالا[4] ، وأكرم إكراما ، «وكذّبوا بآياتنا كِذّابا» فهذا بوزن الدِحراج ، والسِرْهاف ، والزِلزال ، والقِلقال ؛ قال[5] :

١٥ * سَرْهَفْتُه ما شئتَ من سِرهافِ *

---

(١) كذا فى ش ، ب . وفى أ «مصادرها» . (٢) كذا فى ش ، ب . وفى أ «وظهور» .

(٣) فى الأصول « غير ملحقة » وزيادة « غير » مفسدة ، وقد جريت على ما فى المطبوعة ، وهو الصواب . (٤) كذا فى أ ، ب . وفى ش : «قتالا» . والأوفق بالسياق ما أثبتناه ، ألا تراه يقول : « فهذا بوزن الدحراج » وإنما يظهر هذا فى القيتال . والقيتال والقتال كلاهما يقال فى مصدر

٢٠ قاتل ، وإن كان الأغلب الاستعمال الثانى ، وهو مخفف من الأول . وانظر شرح المفصل ٦/٤٨ .

(٥) هو العجاج ، وهو من أرجوزة يعاتب فيها ابنه رؤبة . وبعده :

حتى إذا ما آض ذا أعراف كالكودن المشدود بالإكاف

قال : الذى جمعت لى صوافى من غير ما عصف ولا اصطراف =

قيل : الاعتبار بالإلحاق بها ليس إلّا من جهــة الفَعْلَلة ، دون الفِعْلال ، وبه كان يعتبر سيبويه . ويدلّ على صحّــة ذلك أن مثال الفعللة لا زيادة فيــه ، فهو بفَعْلَل أشبه من مثال الفِعلال ، والاعتبار (١) بالأصول أشبه منه وأوكد منه بالفروع .

فإن قلت : ففى الفعللة الهــاء زائدة ، قيــل : الهاء فى غالب أمرها وأكثر أحوالها غير معتدّة ، من حيث كانت فى تقدير المنفصلة .

فإن قيل : فقد صحّ إذًا أن فاعَل ، وأفعل ، وفعّل — وإن كانت بوزن دحرج — غير ملحَقة به ، فلِم لم تلحَق به ؟ قيل : العلّة فى ذلك أن كلّ واحد من هذه المُثُل جاء لمعنًى . فأفعلَ للنقل وجعلِ الفاعلِ مفعولا ؛ نحو دخل ، وأدخلته ، وخرج ، وأخرجته . ويكون أيضا للبلوغ ؛ نحو أحصدَ الزرعُ ، وأركَبَ المُهْرُ ، وأَقطفَ الزرعُ ، ولغــير ذلك من المعــانى . وأمّا فاعَل فلكونه من اثنين فصاعدا ؛ نحو ضارَب زيد عمرا ، وشاتم جعفر بِشرًا (٢) . وأما فعَّل فللتكثير ؛ نحو غلّق الأبواب ، وقطّع الحِبال ، وكسّر الجِرار .

فلمّا كانت هــذه الزوائد فى هــذه المُثُل إنمــا جىء بها للمعانى خَشُوا إن هم جعلوها ملحَقة بذوات الأربعة أن يقدّر أن غرضهم فيها إنمــا هو إلحاق اللفظ باللفظ ؛ نحو شملل ، وجهور ، وبيطر ؛ فتنكّبوا إلحاقها بها ؛ صونًا للمعنى ، وذبًّا عنه أن يُستهلَك ويسقط حكمه ، فأخلّوا (٣) بالإلحاق لمّــا كان صناعة لفظيّة ، ووفّروا المعنى

= « سرهفته » : أحسنت غذاءه ، يريد جهده فى تربيته . و« أعراف » جمع عرف — بضم فسكون — . وهو الشعر من العنق . و« الكودن » من الخيل ما لم يتتج من العراب ، وقوله : « صوافى » جمع صاف أى خالص لى ، « والمصف » : الكسب ، و « الاصطراف » : التصرف فى كسب المــال . يقول : أحسنت تربيته حتى إذا شب وترعرع وصار كالبرذون طمع فى مالى وزعم أنه خالص له . وذلك مع أنه لم يتعب فى كسب هذا المــال وجمعه . وانظر الجزء الثانى من مجموع أشعار العرب طبعة أوربة ص ٤٠

(١) كذا فى أ . وفى ش ، ب زيادة بعد (الاعتبار) هى : « والمراعاة » .

(٢) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « بكرا » .

(٣) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « وفروا » .

ورجّبوه؛ لشرفه عندهم، وتقدّمه فى أنفسهم. فرأوا الإخلال باللفظ فى جنب الإخلال بالمعنى يسيرا سهلا، و حجما محتقرا. وهذا الشمسُ إنارةً مع أدنى تأمّل.

ومن ذلك أيضا أنهم لا يلحقون الكلمة من أوّلها إلا أن يكون مع الحرف الأوّل غيره؛ ألا ترى أن (مَفْعلا) لمّا كانت زيادته فى أوّله لم يكن ملحقا بها[1]؛ نحو: مَضْرَب، ومَقْتَل. وكذلك (مِفْعَل) نحو: مِقطَع، ومِنْسَج، وإن كان مَفْعل بوزن جعفر، ومفعل بوزن هِجرع[2]. يدلّ على أنهما ليسا ملحَقين بهما ما نشاهده من ادّغامهما[3]، نحو مَسَدّ، ومَرَدّ، ومِتَلّ[4]، ومِشَلّ[5]. ولو كانا ملحقين لكانا حَرِيّ أن يخرجا على أصولها، كما خرج شملَل وصعررَ على أصله. فأمّا مَحْبَب فعلم خرج شاذًّا، كتَهْلَل، ومَكْوزة، ونحو ذلك مما احتُمِل لعَلَميّته.

وسبب امتناع مَفْعَل ومِفْعَل أن يكونا ملحَقين — وإن كانا على وزن جَعْفر، وهِجرع — أن الحرف الزائد فى أوّلها، وهو لمعنى[6]؛ وذلك أن مَفْعَلًا يأتى للمصادر، نحو ذهب مَذْهَبا، ودخل مَدْخلا، وخرج مخرجا. ومِفْعَلًا يأتى للآلات[7]، والمستعملات؛ نحو مِطْرق، ومِروَح[8]، ومِخصَف، ومِئزر[9]. فلمّا كانت الميان ذواتَىْ معنًى خَشُوا إن هم ألحقوا بهما أن يتوهّم أن الغرض فيهما إنما هو الإلحاق حَسْبُ، فيُستهلَك المعنى المقصودُ بهما، فتحاموُا الإلحاق بهما؛ ليكون ذلك موفّرا على المعنى لها.

ويدلّك على تمكّن المعنى فى أنفسهم وتقدّمه للّفظ عندهم تقديمُهم لحرف المعنى فى أوّل الكلمة، وذلك لقوّة العناية به، فقدّموا دليله ليكون ذلك أمارة لتمكّنه عندهم.

---

(١) أى بهذه الزيادة، أى بسببها. (٢) من معانيه الأحمق، والمجنون.
(٣) كذا فى أ. وفى ش، ب: «إدغامها». (٤) التل: الصرع، ويقال رمح متل؛ أى يتل به و يصرع. ورجل متل: قوىّ. (٥) الشل: الطرد، والمِشل المطرد، وهو رمح قصير. (٦) كذا فى أ. وفى ش، ب سقطت الواو. (٧) ثبتت الواو فى أ، وسقطت فى ش، ب. (٨) هى المروحة يتروّح بها. (٩) هو المخرز.

وعلى ذلك تقـدّمت حروف المضارعة فى أوّل الفعـل ؛ إذ كُنّ دلائل على الفاعِلِين : مَنْ هم، وماهم، وكم عِدّتهم؛ نحو أفعل، ونفعل، وتفعل، ويفعل، وحكموا بضدّ [هذا للفظ](١)؛ ألا ترى إلى(٢) ما قاله أبو عثمان(٣) فى الإلحاق : إنّ أقيَسه أن يكون بتكرير اللام ، فقال : باب شملَلت ، وصعررت ، أقيس من باب حوقلت، وبيطرت، وجهورت .

أفلا ترى إلى حروف المعانى : كيف بابهـا التقدّم ، وإلى حروف الإلحاق والصناعة : كيف بابها التأخّر . فلو لم يعرف سبق المعنى عندهم، وعلوّه فى تصوّرهم، إلا بتقدّم دليله ، وتأخّر دليل نقيضه ، لكان مغنيا من غيره كافيا .

وعلى هـذا حَشَوا بحروف المعـانى فحصّنوها بكونها حَشْـوا ، وأمِنوا عليها ما لا يؤمن على الأطراف ، المعرّضـة للحذف والإجحاف . وذلك كألف التكسير وياء التصـغير؛ نحـو دراهم ، ودُرَيهم ، وقمـاطر ، وقُمَيطر . فجرَت فى ذلك — لكونها حَشْوا — مجرى عين الفِعْـل المحصّنة فى غالب الأمر ، المرفوعة عن حال الطرفين من الحذف ؛ ألا ترى إلى كثرة باب عِدَة ، وزِنة ، وناس(٤) ، والله فى أظهر قولَىْ سيبويه(٥) ، وما حكاه أبو زيد من قولهم ، لَابَ لك(٦) ، وويلِمّـه(٧) ،

(١) هذا عن أ وإن كان فيها : « هذا اللفظ » ، وهو خطأ فى الرسم . وفى ش ، ب : « هذه الصناعة اللفظية » ، وهى غير مستقيمة ، وكأن الأصل : « هذا للصناعة اللفظية » . وفى ح : « ذلك لصناعة اللفظ » ، وهى عبارة صحيحة .

(٢) ثبت لفظ « إلى » فى ش ، ب ، وسقط فى أ .

(٣) يريد المازنى . وقد جاء فى تصريفه فى البـاب الأوّل (باب الأسمـاء والأفعال : كم يكون عددهما فى الأصل وما يزاد فيهما) : « وهذا الإلحاق بالواو والياء والألف لا يقدم عليه إلا أن يسمع . فإذا سمع قيل : ألحق ذا بكذا بالواو والياء ؛ وليس بمطرد . فأمّا المطّرد الذى لا ينكسر فأن يكون موضع اللام من الثلاثة مكررا للإلحاق ؛ مثل مهدد وقردد وعندد وسردد ، والأفعال : جلبب ، يجلبب ، جلببة » .

(٤) فأصل ناس أناس . وانظر سيبويه ١/٣٠٩ ، ٢/١٢٥ .

(٥) هذا القول فى الكتاب ١/٣٠٩ يقول فيه : « وكأن الاسم — والله أعلم — إله ، فلما أدخل فيه الألف واللام حذفوا الألف وصارت الألف واللام خلفا منها » .

(٦) أى فى لا أب لك .

(٧) أصله : ويل أمه . يقال ذلك لمن يستجاد .

ويا با المغـيرة[1] ، وكثرة باب يدٍ ، ودمٍ ، وأخٍ ، وأبٍ ، وغدٍ ، وهَنٍ ، وحِرٍ ، وآست ، وباب ثُبَة ، وقُلَةٍ ، وعِزَةٍ ، وقلّة باب مُذْ[2] ، وسَهٍ : إنما هما هذان الحرفان بلا خلاف . وأما ثُبة[3] ولِثة فعلى الخلاف . فهذا يدلّك على ضنّهم بحروف المعانى ، وشحّهم عليها : حتى قدّموها عناية بها ، أو وسّطوها تحصينا لها .

٥ فإن قلت : فقد نجد حرف المعنى آخِرًا ، كما نجـده أوّلا ووَسَطا . وذلك تاء التأنيث ، وألف التثنية ، وواو الجمع على حَدّه ، والألف والتاء فى المؤنّث[4] ، وألفا التأنيث فى حمـراء وبابها ، وسَكْرَى وبابها ، وياء الإضافة ؛ كهنِىّ[5] ، فما ذلك ؟

قيل : ليس شىء ممـا تأخّرت فيه علامة معناه إلا لعاذر مُقْنِـع . وذلك أن تاء التأنيث إنمـا جاءت فى طلحة[6] وبابِها آخِرًا من قِبَل أنهم أرادوا أن يُعرّفونا تأنيث ما هو ، وما مذكّره ، فجاءوا بصورة المذكّر كاملة مصحّحة ، ثم ألحقوها تاء التأنيث ١٠ ليُعْلِموا حال صورة التذكـير ، وأنه قـد استحال بمـا لحقه إلى التأنيث ؛ فجمعوا بين الأمرين ، ودلّوا على الغرضين . ولو جاءوا بعلَم التأنيث حَشْوًا لانكسر المثال ، ولم يعلم تأنيث أىّ شىء هو .

---

(١) ورد هكذا فى قوله :

١٥ يا بالمغـيرة رب أمر معضـل   فرجتـه بالنـكر منى والدها

يريد : يا أبا المغيرة ، وانظر الخزانة ٤/٣٣٥ .

(٢) يريد بباب مذ ، وسه ما حذف منه الحشو ؛ فإن أصل مذ منذ ، وسه سته .

(٣) الثبة يراد بها وسط الحوض ، وقد قيل إنها من ثاب الماء إذا اجتمع ، فالمحذوف منها العين ، وقيـل إن المحذوف منها اللام ، وهى واو أو ياء على الخلاف . وانظر اللسان فى ثبو . واللثة ما حول ٢٠ الأسنان . ويقول بعض اللغويين : أصلها لثى حذفت لامها الياء ، ويقول ابن جنى إنها محذوفة العين — وهى الواو — من لثت العمامة أى أدرتها على رأسى ، واللثة محيطة بالأسنان دائرة بها .

(٤) أى فى جمع المؤنث .   (٥) أى فى النسبة إلى الهن .   (٦) الطلحة هنا : الواحدة من شجر الطلح ، ولا يراد به العلم .

فإن قلت : فإن ألف التكسير و ياء التحقير قد تكسِران مثال الواحد والمكبَّر ، وتخترمان صورتيهما ؛ لأنهما حشو لا آخر. وذلك قولك دفاتر ودُفَيتِر ، وكذلك كُلَيب ، وحُجَير ، ونحو ذلك ، قيل : أمّا التحقير فإنه أحفظ للصورة من التكسير ؛ ألا تراك تقول فى تحقير حبلى : حُبَيْلَى ، وفى صحراء : صُحَيْرَاء ، فتُقِرّ ألف التأنيث بحالها ، فإذا كسَّرت قلتَ : حبالَى ، وصحارَى ، وأصل حبالَى حبالٍ ، كدعاوٍ تكسيرِ دعوى ، فتغيّر عَلَم التأنيث . و إنمـا كان الأمر كذلك من حيث كان تحقير الإسم لا يخرجه عن رُتْبته الأولى — أعنى الإفراد — فأُقِرَّ (بعض لفظه)[1] لذلك ،وأمّا التكسير فيبعده عن الواحد الذى هو الأصل ، فيحتمل التغيير ، لا سيَّما مع اختلاف معانى الجمع ، فوجب اختلاف اللفظ . وأمّا ألفُ[2] التأنيث المقصورة والممدودة فمحمولتان على تاء التأنيث ، وكذلك عَلَم التثنية والجمع على حدّه لاحق بالهاء أيضا . وكذلك ياء النسب . و إذا كان الزائد غير ذى المعنى قد قوى سببه ، حتى لحق بالأصول عندهم ، فما ظنُّك بالزائد ذى المعنى؟ وذلك قولهم فى اشتقاق الفعل من قَلَنْسُوة تارة : تَقَلْنَس ، وأخرى : تَقَلْسَى ، فأقرّوا النون و إن كانت زائدة ، وأقرّوا أيضا الواو حتى قلبوها ياء فى تقلسيت . وكذلك قالوا : قَرْنُوَة[3] ، فلما اشتقُّوا الفعل منها قالوا قرنيت السِّقَاء ، فأثبتوا الواو ، كما أثبتوا بقيَّة حروفِ الأصل : من القاف ، والراء ، والنون ، ثم قلبوها ياء فى قَرْنَيت . هذا مع أن الواو فى قَرْنُوة زائدة للتكثير والصيغة ، لا للإلحاق ولا للمعنى ، وكذلك الواو فى قَلَنْسُوة للزيادة غير الإلحاق وغير المعنى . وقالوا فى نحوه : تعفرت الرجل إذا

---

(١) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « لفظ بعضه » .

(٢) كذا فى أ ، ب ، ش . وعليه فقوله : «الممدودة» عطف على (ألف التأنيث المقصورة) حتى يصح تثنية الخبر . وفى ج : « وألفا التأنيث محمولتان » . وهى واضحة .

(٣) هى عشب ينبت فى الرمل يدبغ به الأساق .

صار عفريتا ، فهذا تفعْلَت ، وعليه جاء تَمَسْكَن ، وتَمَدْرَع (١) ، وتمنطق ، وتمندل ، وتَمَخْرَق (٢) ، وكان يسمّى محمدا ثم تَمَسْلم أى صار يسمّى مُسْلِما ، و(مَرْحَبَك اللهُ (٣) ، ومَسْهَلك) (٤) ، فتحمّلوا ما فيه تبقية الزائد مع الأصل فى حال الاشتقاق ؛ كلُّ ذلك توفية (٥) للمعنى ، وحراسة له ، ودلالة عليه . ألا تراهم إذْ قالوا : تدرّع ، وتسكّن وإن كانت أقوى اللغتين عند أصحابنا فقد عرّضوا أنفسهم لئلا يعرف غرضهم : أمِن الدِرع والسكون ، أم مِن المدرعة والمَسْكنة ؟ وكذلك بقيّة الباب .

ففى هذا شيئان : أحدهما حرمة الزائد فى الكلمة عندهم حتى أقرّوه إقرار الأصول . والآخر ما يوجبه ويَقضى به : من ضعف تحقير الترخيم وتكسيره عندهم ، لِمَا يقضى به ، ويُفضِى بك إليه : من حذف الزوائد ، على معرفتك بحُرْمتها عندهم .

فإن قلت : فإذا كان الزائد إذا وقع أوّلا لم يكن للإلحاق فكيف ألحقوا بالهمزة فى أَلَنْدَد (٦) وأَلَنْجَج (٧) ، وبالياء فى يَلَنْدَد (٦) ويَلَنْجَج (٧) ، والدليل على الإلحاق ظهور التضعيف ؟ قيل : قد قلنا قَبْلُ : إنهم لا يلحقون الزائد من أوّل الكلمة إلا أن يكون معه زائد آخَر ، فلذلك جاز الإلحاق بالهمزة والياء فى أَلَنْدَد ، ويَلَنْدَد ، لمّا انضمّ إلى الهمزة والياء النون .

---

(١) أى لبس المدرعة — كمكنسة — وهى ضرب من الثياب ، ولا يكون إلا من الصوف .

(٢) أى مسح بالمنديل . (٣) كذا فى ا ، ج . وفى ش ، ب : "تمخرق" ويقول ابن جنى فى سر الصناعة فى آخر حرف الميم : "وقالوا : تمخرق الرجل ، وضعفها ابن كيسان" . وفى المنصف للمصنف فى الباب الثانى : "وأما قول العامة تمخرق فينبغى أن يكون لا أصل له . أو إن كان قد جاء عن العرب فهو بمنزلة تمسكن فى الشذوذ ؛ والجيد تخرّق ؛ لأنهم يقولون : تخرّق فلان بالمعروف ، ولم نسمعهم يقولون مخرق ، فإنما هو من الخرق وهو الكريم من الرجال إلا أن بعض أصحابنا حكى مخرق وليس بالقوى" .

(٤) أى حياك الله بهذه التحية : مرحبا وسهلا . (٥) كذا فى ا وفى اللسان فى درع . وفى ش ، ب : « توقية » . (٦) الألندد واليلندد : الشديد الخصومة الجدل .

(٧) الألنجج واليلنجج : عود من الطيب يتبخر به .

وكذلك ما جاء عنهم من إنْقَحْلٍ[1][2] — فى قول صاحب الكتاب[3] — ينبغى أن تكون الهمزة فى أوله للإلحاق — بما اقترن بها من النون — بباب جِرْدَحْلٍ . ومثله ما رويناه عنهم من قولهم : رجل إِنْزَهْوٌ، وامرأة إِنْزَهْوة، ورجال إِنْزَهْوُون ، ونساء إِنْزَهْوات ، إذا كان ذا زَهْوٍ[4]؛ فهذا إذًا إنْفَعْل . ولم يحك سيبويه من هذا الوزن إلا إنقحلا وحده ؛ وأنشد الأصمعىّ[5] — رحمه الله — :

* لمّا رأتنى خَلَقًا إنْقَحْلا *

ويجوز عندى فى إنزهوٍ غيرُ هذا ، وهو أن تكون همزته بدلا من عين ، فيكون أصله عِنْزَهْو : فِنْعَلْو ، من العِزْهَاة ، وهو الذى لا يقرَبُ النساء . والتقاؤهما أن فيه انقباضا و إعراضا ، وذلك طَرَف من أطراف الزهو ؛ قال[6] :

إذا كنت عِزْهاةً عن اللهو والصِّبا ... فكن حَجَرا مِن يابِس الصخرِ جَلْمَدا

و إذا حملته على هذا لحِق بباب أوسع من إنقحل ، وهو باب[7] قِنْدأْوٍ[8] ، وسِنْدأْوٍ[8] ، وحِنْطأْوٍ[8] ، وكِنْتأْوٍ[8] .

فإن قيل : ولِم لمّا كان مع الحرف الزائد إذا وقع أوّلا زائدٌ ثانٍ غيرُه صارا جميعا للإلحاق ، و إذا انفرد الأوّل لم يكن له ؟ قيل : لِمَا كنّا عليه من غلبة المعانى للألفاظ ، على ما تقدّم .

---

(١) كذا فى ا . وسقط هذا اللفظ فى ش ، ب . (٢) يقال رجل إنقحل إذا كان يابسا من الهرم . (٣) انظر سيبويه ٢ / ٣١٧ (٤) هذا راجع للوصف الأول وهو إنزهو . وعبارة اللسان بعد سياقة ما سبق هنا : « وذلك إذا كانوا ذوى زهو » . وفى ج : « إذا كنّ ذا زهو » والصواب : « ذوات » وهو راجع للأخير . (٥) انظر كتاب خلق الإنسان فى مجموعة الكنز اللغوىّ ص ١٦١ (٦) هو الأحوص بن محمد الأنصارىّ . وانظر الأغانى ١٣ / ١٥٩ . وانظر فى ترجمته الخزانة ١/٢٣٢ (٧) وهو باب فنعلو ، والأول باب إنفعل . وانظر فى هذا الباب الكتاب ٢ / ٣٥١ (٨) القندأو : الجرىء المقدم . والسندأو : القصير أو الخفيف . والحنطأو : العظيم البطن أو القصير . والكنتأو : الجمل الشديد .

وذلك أن أصل الزيادة فى أوّل الكلمة إنما هو للفعل . وتلك حروف المضارعة فى أفعلُ ، ونَفعلُ ، وتفعلُ ، ويفعلُ ، وكلّ واحد من أدلّة المضارعة إنما هو حرف واحد ، فلمّا انضمّ إليه حرف آخر فارق بذلك طريقه فى باب الدلالة على المعنى ، فلم يُنكَر أن يُصار به حينئذٍ إلى صَنْعة اللفظ ، وهى الإلحاق .

٥ ويدلّك على تمكّن الزيادة إذا وقعت أوّلا فى الدلالة على المعنى تركُهم صرف أحمد ، وأرمل ، وأزمل(١) ، وتَنْضُبٍ ، وتَرْجِس ، معرفة ؛ لأن هذه الزوائد فى أوائل الأسماء وقعت موقع ما هو أقعد منها فى ذلك الموضع ، وهى حروف المضارعة . فضارع أحمدُ أركب ، وتَنْضُب تقتل ، ونرجس نضرب ، فحمل زوائد الأسماء فى هذا على أحكام زوائد الأفعال ؛ دلالة على أن الزيادة فى أوائل الكَلِم إنما بابها الفعل(٢) .

١٠ فإن قلت : فقد نجدها(٣) للمعنى ومعها زائد آخر غيرها ؛ وذلك نحو ينطلق وأَنطلِق ، وأَحرنجم ، ويخرنطم ، ويقعنسس . قيل : المزيد للمضارعة هو حرفها وحده ، فأمّا النون فمصوغة فى حَشْو الكلمة فى الماضى ؛ نحو احرنجمَ ، ولم تجتمع مع حرف المضارعة فى وقت واحد ، كما التقت الهمزة والياء مع النون فى ألنجج ويلندد فى وقت واحد .

١٥ فإن قلت : فقد تقول : رجل ألدّ ثم تُلحق النون فيما بعد ، فتقول : ألندد ، فقد رأيت الهمزة والنون غير مصطحبتَين . قيل : هاتان حالان متعاديتان ؛ وذلك أن الدّ ليس من صيغة ألندد فى شىء ، إنما ألدّ مذكر لَدّاء ؛ كما أن أصمّ تذكير صمّاء . وأمّا ألندد فهمزته مرتجَلة مع النون فى حال واحدة ، ولا يمكنك أن تدّعى أن احرنجم لمّا صرت إلى مضارعه فككت يَدَه عمّا كان فيها من الزوائد ، ثم ارتجلت

---

٢٠ (١) هو فى الأصل الصوت المختلط . (٢) كذا فى أ . وفى غيرها : « للفعل » .

(٣) كذا فى ب وفى أ : « تجدها » وفى ش : غير منقوطة الأوّل .

له زوائد غيرها ؛ ألا ترى أن المضارع مَبناه على أن ينتظِم جميع حروف الماضى من أصل أو زائد ؛ كبيطر و يبيطر ، وحوقل و يحوقل ، وجَهْور ، و يجهور ، وسَلْقَى ويُسَلْقِى ، وقطّع و يقطّع ، و (تكسَّر ويتكسَّر)(1) وضارَب و يضارب .

فأمّا أكرَم يُكرِم ، فلولا ما كُرِه من التقاء الهمزتين فى أُؤَكرم لو جىء بهِ على أصله للزم أن يؤتى بزيادته فيه ؛ كما جىء بالزيادة فى نحو يتدحرج ، و ينطلق ، وأمّا همزة انطلق فإنما حذفت فى ينطلق للاستغناء عنها ؛ بل قد كانت فى حال ثباتها فى حكم الساقط أصلا ؛ فهذا واضح .

ولأجل ما قلناه : من أن الحرف المفرد فى أوّل الكلمة لا يكون للإلحاق ما حَمَل أصحابنا تَهْلَل(2) على أن ظهور تضعيفه إنما جاز لأنه علَم ، والأعلام تغيّر كثيرا . ومثله عندهم مَحْبَب(3) ؛ لمـا ذكرناه .

وسألت يوما أبا علىّ — رحمه الله — عن تِجفاف(4) : أتاؤه للإلحاق بباب قِرطاس ؟ فقال : نعم ، واحتجّ فى ذلك بما انضاف إليها من زيادة الألف معها . فعلى هذا يجوز أن يكون ما جاء عنهم من باب أُمْلُود(5) وأُظفور ملحَقا بباب عُسْلوج(6) ، ودُمْلوج(7) ، وأن يكون إطريح(8) و إسليح(9) ملحَقا بباب شِنظير(10) وخنزير . ويبعد هذا عندى ؛ لأنه يلزم منه أن

(1) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « كسر و يكسر » . و يلاحظ أن الواو بين الفعلين فى هـذا وما بعده ساقطة فى أ . (2) بالتاء والثاء قرية بالريف . وفى معجم البكرى ، والقاموس أن ثهلل — بالمثلثة — موضع قريب من سيف كاظمة ، وكاظمة ماء فى الطريق بين البصرة ومكة : وما أثبت أولا هو ما فى معجم البلدان لياقوت . (3) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « عنده » . وما أثبت هو الصواب . (4) هو ما يوضع على الخيل من الحديد وغيره فى الحرب ؛ ليقيها الجراح . (5) يقال : غصن أملود : ناعم لين . (6) العسلوج : ما اخضرّ ولان من القضبان . (7) الدملوج من الحلىّ ما يلبسه العضد . (8) كأن الأصل : باب إطريح ، على نسق ما قبله ، وبذلك يتوجه إفراد الخبر . وفى جـ : « ملحقين » . و يقال سنام إطريح إذا طال ثم مال فى أحد شقيه . (9) الإسليح شجرة ترعاها الإبل فيغزر لبنها . (10) الشنظير : السيّئ الخلق ، والسخيف العقل .

يكون باب إعصارٍ وإسنامٍ[1] ملحَقا ببـاب حِذْبارٍ[2] وهِلقامٍ[3]، وباب إفعـالٍ لا يكون ملحَقا؛ ألا ترى أنه فى الأصل للمصدر، نحو إكرام، وإحسان، وإجمال، وإنعام، وهذا مصدر فعلٍ غير ملحَق، فيجب أن يكون المصدر فى ذلك على سَمْت فعله غير مخالف له . وكأنّ هذا ونحوه إنما لا يجوز أن يكون ملحَقا من قِبَل أن ما زيد على الزيادة[4] الأولى فى أوّله إنما هو حرف لِين، وحرف[5] اللين لا يكون للالحاق، إنما جىء به لمعنًى، وهو امتداد الصوت به، وهذا حديث غير حديث الإلحاق؛ ألا ترى أنك إنما تقابِل بالملحق الأصل، وباب المدّ إنما هو الزيادة أبدًا، فالأمران على ما ترى فى البعد غايتان .

فإن قلت على هـذا : فما[6] تقول فى باب إزْمَوْلٍ[7]، وإدْرَوْنٍ[8]، أملحَق هو أم غير ملحَق، وفيه — كما ترى — مع الهمزة الزائدة الواو زائدةً؟ قيل : لا، بل هو ملحَق بباب جِرْدَحْلٍ وحِنْزَقْرٍ[9] . وذلك أن الواو التى فيه ليست مَدًّا؛ لأنها مفتوح ما قبلها، فشابهت الأصولَ بذلك فأُلْحِقَت بها .

فإن قلت : فقـد قال فى طُومَار[10] : إنه ملحق بقُسْطَاس، والواو كما ترى بعد الضمّة، أفلا تراه كيف أُلْحِق بها مضموما ما قبلها . قيل : الأمر كذلك؛ وذلك

---

(١) الإسنام : ضرب من الشجر . (٢) الحذبار : الناقة الضامرة .

(٣) الهلقام : الضـخم الطويل . (٤) كذا فى ش، ب . وفى أ : « الزائدة » .

(٥) كذا فى أ « حرف » بالإفراد، وبتذكير الفعل والضمائر بعـد، وهو الموافق لعبارة اللسان فى سلح . وفى ش، ب : « حروف » مع تأنيث ما بعدها من الفعل والضمائر . (٦) كذا أ . وفى ش، ب : « ما » . (٧) هو المصوّت من الوعول . (٨) الإدرون : معلف الدابة، والأصل . (٩) هو القصير الدميم من النـاس . (١٠) أى أبو علىّ؛ فإنه هو الذى سلف الحديث عنـه . وإن كانت عبارة ابن سـيده فى اللسان (طمر) تقضى أن قائل هـذا سيبويه، ولم أقف فى كتابه على هذا الحكم . والطومار : الصحيفة .

أن موضع المدّ إنما هو قُبَيل الطَّرَف مجاوِرًا له، كألف عِمَاد، و ياء سعيد، وواو عَمُود.
فأمّا واو طُومار، و ياء دِيمَاس فيمن قال دياميس[(١)] فليستا للمدّ؛ لأنهما لم تجاورا الطَّرَف. وعلى ذلك قال فى طُومَار: إنه ملحَق لمّا تقدّمت الواو فيه، فلم تجاور طَــرَفه.

فلو بنيت على هذا من (سألت) مثل طُومارٍ ودِيماسٍ لقلت: سُوءال، وسِيئال. فإن خفَّفت الهمزة ألقيت حركتها على الحرفين قبلهــا، ولم تحتشم ذلك[(٢)]، فقلت: سُوَال، وسِيَال، ولم تُجْرِهما[(٣)] مُجْرَى واو مقروءة و ياء خطيئة فى إبدالك الهمزة بعدهما إلى لفظهما، وآدّغامك إيّاهما فيهــا، فى نحو مقرُوَّة، وخطِيَّة. فلذلك لم يُقَــل فى تخفيف سوءال، وسيئال: سُوَّال، ولا سِيَّال. فاعرفه.

فإن قيل: ولِمَ لَمْ يتمكّن حالُ المدّ إلّا أن يجاور الطَّرَف؟ قيل: إنما جىء بالمدّ فى هذه المواضع لنَعمته[(٤)] ولِلِين الصوت به. وذلك أن آخر الكلمة موضعُ الوقف، ومكانُ الاستراحة والأَوْن[(٥)]؛ فقدّموا أمام الحرف الموقوف عليه ما يُؤْذِن بسكونه، وما يُخَفِّض من غُلَوَاء[(٦)] الناطق واستمراره على سَنَن جَرْيِه[(٧)]، وتتابع نطقه. ولذلك كثرت

(١) أى لا فيمن قال: دماميس فى الجمع؛ لظهور أن الياء عند هؤلاء بدل من التضعيف وانظر سيبويه ٢ — ١٢٧. هذا، والديماس: الحمّام.
(٢) الأصل: «من ذلك» فإن الاحتشام يتعدّى بمن، فحذف الحرف وأوصل الفعل. وانظر اللسان (حشم).

(٣) وذلك لأن واو مقروءة و ياء خطيئة مدّتان لا تقبلان الحركة، فلا سبيل إلى نقل حركة الهمزة إليهما؛ لأن ذلك ينقض الغرض منهما، فكان تخفيف الهمزة فى مثل ذلك بقلب الهمزة حرفا من جنس المدّة والادّغام. فأمّا واو ســوءال و ياء سيئال على الإلحاق فهما شبيهان بالحروف الأصلية يقبلان نقل الحركة إليهما لحذف الهمزة.
(٤) النعمة — بفتح النون — فى الأصل الترفه، و يراد به هنا رقة الصوت.

(٥) كذا فى أ، ب، ش. وفى ج: «السكون». والأون: الدعة والسكون.

(٦) كذا فى ج، وفى غيرها: «علو» وكأنها محرفة عن «غلو» وهو كالغلواء. والغلواء: النشاط والسرعة.
(٧) كذا فى أ، ب، ش. وفى ج: «غربه»

حروف المدّ قبل حرف الرويّ — كالتأسيس والرِّدْف — ليكون ذلك مؤذِنا بالوقوف، ومؤدّيا إلى الراحة والسكون. وكلَّما جاور حرفُ المدّ الرَوِيَّ كان آنس به، وأشدّ إنعاما لمستمعه. نعم وقد نجِد[1] حرف اللين في القافية عِوَضا عن حرف متحرّك، أوزِنَة حرف متحرِّك حذف من آخر البيت في أتمّ أبيات ذلك البحر؛ كثالث الطويل، وثاني البسيط والكامل. فلذلك كان موضعُ حرف اللين إنما هو لمَا جاور الطَرَف. فأمَّا ألِف فاعَل وفاعال وفاعول ونحو ذلك فإنها وإن كانت راسخة في اللِّين، وعَرِيقة في المدّ، فليس ذلك لاعتزامهم المدّ بها، بل المدّ فيها — أين وقعت — شيء يَرجِع إليها في ذوقها، وحسن النطق بها؛ ألا تراها دخولَها[2] في (فاعَل) لتجعل الفعل من اثنين فصاعدا؛ نحو ضارَب وشاتَم؛ فهذا معنًى غير معنى المدّ، وحديثٌ غير حديثه. وقد ذكرت هذا الموضع في كتابي في شرح تصريف أبي عثمان وغيره من كتبي، وما خرج من كلامي.

فإن قلت: فإذا كان الأمر كذا فهلّا زيدت المدّات في أواخر الكَلِم للمدّ، فإن ذلك أنأى لهنّ، وأشدّ تماديا بهنّ؟ قيل: يَفسد ذلك من حيث كان مؤدّيا إلى نقض الغَرَض، وذلك أنهنّ لو تطرفن لتسلّط الحذفُ عليهنّ، فكان يكون ما أرادوه من زيادة الصوت بهنّ داعيا إلى استهلاكه بحذفهنّ؛ ألا ترى أن ما جاء في آخره الياءُ والواو قد حُفِظن[3] عليه، وارتُبِطن له بما زيد عليهن من التاء من بعدهن؛ وذلك كعِفْرِية، وحِذْرِية[4]، وعُفَارِية، وقُرَاسِية[5]، وعَلَانية، ورَفاهِية،

(١) كذا في ش، ب. وفي أ: «تجد».

(٢) بالنصب بدل من الضمير المنصوب في تراها.

(٣) حفظن أي الواو والياء، وجمع باعتبار أفرادهما؛ وقوله (عليه) أي على ما جاء في آخره الواو والياء.

(٤) الحذرية: الأرض الخشنة.

(٥) هو الضخم الشديد من الإبل.

وبُلَهْنِيَــة ، وسُحُفْنِيَة؛ وكذلك عَرْقُوة(١)، وتَرْقُوة، وقَلَنْسُوة، وقَمَحْدُوة(٢). فأما رَبَاعٍ(٣) وثمَانٍ وشَنَاحٍ(٤) فإنما احتُمِل ذلك فيــه للفرق بين المذكّر والمؤنّث فى رَبَاعِيَة وثمانية وشَنَاحِيَة . وأيضــا فلو زادوا الواو طَرَفًا لوجب قلبها ياء؛ ألا تراها لمّا حذفت التاء عنها فى الجمع قلبوها ياء؛ قال :

٥ * أهلِ الرياطِ البِيضِ والقَلَنْسِى(٥) *

وقال المجنون :

* و بيض القَلَنْسِى من رجال أطاول *

وقال :

* حتى تَقَضِّى عَرْقِىَ(٦) الدُّلِىّ *

١٠ وأيضا فلو زيدت هــذه الحروف طَرَفًا للمدّ بهــا لانتقَض الغرضُ من موضع آخر . وذلك أن الوقف على حرف اللين يَنقصُــه و يَستهلك بعضَ مَــدّه ، ولذلك احتاجوا لهنّ إلى الهاء فى الوقف؛ ليَبين بها حرفُ المدّ . وذلك قولك : وازَيداه(٧)، وواغلامهموه، وواغلام غلامِهيه . وهذا شىء اعترض فقلنا فيه، ولْنعد .

---

(١) هو المحلوق الرأس . (٢) هى الهنة الناشزة فوق القفا . (٣) هو الذى

١٥ يلق الرباعيــة من الأسنان . (٤) هو الجسيم الطويل من الإبل . (٥) صدره :

* لا نَهل حتّى تلحق بعنس *

وعنس قبيلة من اليمن . والراجز يخاطب ناقته . يقول : لا أرفق بك فى السير حتى تلحق بهؤلاء القوم . والرجز فى سيبويه ٢ / ٦٠ . و يقول صاحب تاج العروس فى قلس : إنه رأى هــذا الرجز فى هامش الجمهرة على هذا الوجه :

٢٠ لا رِىَّ حــــتى تلحق بعبس أولى الملاء البيض والقلنسى

(٦) كذا فى ش ، ب . وهــو يوافق ما فى اللسان فى عرق . وقد اعتمدت فى الضبط عليــه . والقض : الكسر، أى حتى تكسرى . وفى أ : «تقصى» . والشطر فى سيبويه ٢/٥٦ ، وفيه : «تفضى» بالفاء ، والفض : الكسر كالقض ، و يقول الأعلم فى شرحه : « أى لا تزالى ساقية الإبل حتى تكسرى عراق الدلاء » . (٧) ثبت فى أ ، ب . وسقط فى غيرها ، ففيها : « قولك : واغلامهموه » ،

فإن قيل زيادةً على ما مضى : إذا كان موضع زيادة الفعل أوّله ؛ بما قدّمته، وبدلالة آجتماع ثلاث زوائد فيه، نحو استفعل؛ وباب زيادة الاسم آخِرا بدلالة آجتماع ثلاث زوائد فيه؛ نحو عِنظِيَان(١)، وخِنْذِيان(٢)، وخُنْزُوان(٣)، وعُنفُوان ، فما بالهم جعلوا الميم — وهى من زوائد الأسماء — مخصوصا بها أوّلُ المثال ؛ نحو مَفْعَل ، ومفعول ، ومِفْعال ، ومُفْعِل، وذلك الباب على طوله ؟ .

قيل : لَمَّا جاءت لمعنًى ضارعَتْ بذلك حروف المضارعة فقُدّمت، وجعِل ذلك عِوَضا من غلبة زيادة الفعل على أوّل الجزء؛ كما جعل قلب الياء واوا فى التَقْوَى والبَقْوَى عِوَضا من كثرة دخول الواو على الياء . وعلى الجملة فالاسم أحمل للزيادة فى آخره من الفعل، وذلك لقوة الاسم وخِفّته ، فاحتَمل سَحْبَ الزيادة من آخره. والفعل — لضعفه وثقله — لا يتحامل بما يتحامل بِهِ الاسم من ذلك لقوّته . ويدلّك على ثِقلِ الزيادة فى آخر الكلمة أنك لا تجد فى ذوات الخمسة ما زيد فيه(٤) من آخرِهِ(٥) إلّا الألِف لحقتها؛ وذلك قَبَعْثَرَى(٦) ، وضَبَغْطَرَى(٧) ، وإنما ذلك لطول ذوات الخمسة ، فلا يُنْتَهى(٨) إلى آخرها إلا وقد مُلَّت لِطولها . فلم يَجمعوا على آخِرها تماديَه وتحميلَه الزيادة عليه . فإنما زيادتها فى حَشْوها؛ نحو عَضْرَفُوطٍ(٩) ، وقَرْطَبُوس(١٠) ، ويَسْتَعُور(١١) ، وصَهْصَلِيق(١٢) ، وجعفلِيق(١٣)، وعندليب، وحَنْبَرِيت(١٤) . وذلك أنهم لمّا أرادوا ألّا يُخلوا ذواتِ الخمسة

(١) كذا فى ا ، ب . وفى ش : « عنظيان » ، وهما البذىء الفحاش .

(٢) هو الكثير الشرّ . (٣) هو الكبر . (٤) كذا فى ج . وفى ا ، ب ، ش : « زيدت » . (٥) كذا فى ا . وفى ش ، ب : « عليه » . (٦) هو الجمل الضخم .

(٧) هو الأحمق . (٨) كذا فى ا . وفى ش ، ب : « تنتهى » . (٩) هو دويبة بيضاء ناعمة تشبه بها أصابع الجوارى . (١٠) القرطبوس — بفتح القاف — الداهية ، وبكسرها الناقة العظيمة الشديدة . (١١) هو شجر تصنع منه المساويك ، وقيل هو موضع .

(١٢) هى العجوز الصخابة . (١٣) هى العظيمة من النساء . (١٤) يقال ماء حنبريت : خالص .

من الزيادة، كما لم يخلوا منها الأصلين اللذين قبلها حَشَوْا بالزيادة تقديما لها ؛ كراهية أن يُنتهى إلى آخر الكلمة على طولها، ثم يتجشّموا حينئذٍ زيادة هناك فيثقلَ أمرُها، ويتشنّع[1] عليهم تحمّلها .

فقد رأيت — بما أوردناه — غلبةَ المعنى للّفظ، وكونَ اللفظ خادما له، مُشيدا[2] به، وأنّه[3] إنما جيء به له، ومن أجله . وأمّا غير هذه الطريق : من الحمل على المعنى وترك اللفظ — كتذكير المؤنّث، وتأنيث المذكّر، وإضمار الفاعل لدلالة المعنى عليه، وإضمار المصدر لدلالة الفعل عليه، وحذف الحروف، والأجزاء التوامّ، والجُمَل، وغير ذلك حملا عليه وتصوّرا له، وغير ذلك مما يطول ذكره، ويُمِلّ أيسرُه — فأمر مستقِرّ، ومذهب غير مستنكَر .

باب فى أن العرب قد أرادت من العِلَل والأغراض ما نسبناه إليها، وحملناه عليها

آعلم أن هذا موضع فى تثبيته وتمكينه منفعة ظاهرة، وللنفس به مُسْكة وعِصْمة ؛ لأن فيه تصحيح ما ندّعيه على العرب : من أنّها أرادت كذا لكذا، وفعلت كذا لكذا . وهو أحزم لها، وأجمل بها، وأدلّ على الحكمة المنسوبة إليها، من[4] أن تكون تكلّفت ما تكلّفته : من استمرارها على وَتيرةٍ واحدة، وتقرّيها منهجا واحدا، تراعيه

(١) كذا فى ش : ب وفى أ : « يتبشع » ولم أقف على التبشع فى دواوين اللغة . واستعمل المؤلف التبشع متعدّيا فى ص ٢٠٨ من هذا السفر . و « يتشنع » : يقبح، يقال : تشنع القوم : قبح أمرهم باختلافهم واضطرابهم .

(٢) يقال : أشاد بالشئ : رفع صوته به ونوّه به . وضبط « مشيدا » فى أ بفتح الميم . والوجه ما أثبت .

(٣) كذا فى ش، ب . وسقط فى أ لفظ « أنه » .

(٤) الذى يبدو أن « من » هذه ليست داخلة على المفضل عليه، فليست متعلقة بأدل، وإنما هى للتعليل متعلقة بقوله : « المنسوبة » .

ونلاحظه، وتحمّل لذلك مشاقّه وكُلَفه، وتعتذر من تقصير إن جرى وقتا منها في شيء منه.

وليس يجوز أن يكون ذلك كلّه في كل لغة لهم، وعند[1] كلّ قوم منهم، حتى[2] لا يختلف ولا ينتقض، ولا يتهاجر، على كثرتهم، وسعة بلادهم، وطول عهد زمان هذه اللغة لهم، وتصرّفها على ألسنتهم، اتّفاقا[3] وقع، حتى لم يختلف فيه اثنان، ولا تنازعه فريقان، إلّا وهم له مريدون، وبسياقه[4] على أوضاعهم فيه معنيّون؛ ألا ترى إلى اطّراد رفع الفاعل، ونصب المفعول، والجرّ بحروف الجرّ، والنصب بحروفه، والجزم بحروفه، وغير ذلك من حديث التثنية والجمع، والإضافة والنسب، والتحقير، وما يطول شرحه؛ فهل يحسن بذى لبّ أن يعتقد أنّ هذا كله اتّفاق وقع، وتوارُد اتّجه!.

فإن قلت؛ (فما[5] تنكر) أن يكون ذلك شيئا طُبِعوا عليه، وأُجيئوا إليه، من غير اعتقاد منهم لعلله[6]، ولا لقصدٍ من القُصود التي تنسبها إليهم في قوانينه وأغراضه، بل لأن آخرا منهم حذا على ما نهج الأوّل فقال به، وقام الأوّل للثاني في كونه إماما له فيه مقام من هَدَى الأوّل إليه، وبعثه عليه، ملَكا كان أو خاطرا؟

قيل: لن يخلو ذلك أن يكون خبرا روسلوا به، أو تيقّظا نُبِّهوا على وجه الحكمة فيه. فإن كان وَحْيا أو ما يجرى مجراه فهو أَنْبه له، وأذهبُ في شرف الحال

---

(١) ثبت هذا الحرف في أ، ب. وسقط في ش.

(٢) ثبت هذا الحرف في أ، وسقط في ش، ب.

(٣) هو خبر «يكون» في قوله: «وليس يجوز أن يكون ...»

(٤) كذا في أ. وفي ش، ب: «لسياقه»

(٥) كذا في أ. وفي ش، ب «ما تنكر».

(٦) كذا في أ. وفي ش، ب «للعلة».

به ؛ لأن الله سبحانه إنما هداهم لذلك ووَفّقهم عليه ؛ لأن فى طِباعهم قبولا له ، وانطِواء على صحّة الوضع فيه ؛ لأنهم مع ما قدّمناه من ذكر كونهم عليه فى أوّل الكتاب من لُطْف الحسّ وصفائه ، ونصاعة جوهر الفكر ونقائه ، لم يُؤْتَوْا هذه اللغة الشريفة ، المنقادة الكريمة ، إلّا ونفوسهم قابلة لها ، مُحِسّة لقوّة الصنعة فيها ، معترفة بقَدْر[1] النِّعمة عليهم بما وُهِب لهم منها ؛ ألا ترى إلى قول أبى مهديّة[2] :

يقولون لى : شنبِذْ ، ولست مشنبِذًا ... طَوَال الليالى ما أقام ثَبِير[3]

ولا قائلا : زوذًا ليعجل صاحبى ... وبِستان فى صدرى علىّ كبير[4]

ولا تاركا لَحْنِى لأُحسِن لَحْنهم ... ولو دار صرف الدهر حيث يدور

وحدّثنى المتنبى شاعرنا — وما عرفته إلا صادقا — قال : كنت عند منصرَفى من مِصْر فى جماعة من العرب ، وأحدهم يتحدّث . فذكر فى كلامه فلاة واسعة ، فقال : يحير فيها الطَّرْف ، قال : وآخر[5] منهم يلقّنه سرًّا من الجماعة بينه وبينه ، فيقول له : يحار يحار . أفلا ترى إلى هداية بعضهم لبعض ، وتنبيهه إيّاه على الصواب .

وقال عمّار الكلبىّ[6] — وقد عِيب عليه بيت من شعره ، فامتعض لذلك — :

ماذا لقينا مِن المستعربين ومن ... قياس نحوهِم[7] هذا الذى ابتدعوا

(١) كذا فى أ ، جـ . وفى غيرها : « بقدم » . (٢) فى المعرّب للجواليقىّ ص ٩ نسبته لأبى المهدىّ ، وكذا هو فى مجالس ابن حنزابة ونصه : "كان أبو مهدىّ هذا — وهو من باهلة — يضرب حنكيه يمينا وشمالا ..." وكذا هو « أبو مهدى » فى ذيل الأمالى ٣٩ . وفى السمط ٢١ أن الصواب : «أبو مهدية» كما فى فهرست ابن النديم ٤٩ والمرزبانى ١٨٥ . وهو صاحب قصة فى اللسان (خسا) باسم أبى مهدية . (٣) شنبِذ أى قل : شون بوذ ، وهى عبارة فارسية معناها كيف؟ يعنون الاستفهام ؛ انظر التقريب لأصول التعريب للشيخ طاهر الجزائرى ص ٧٩ . وقوله ... (ما أقام ثبير) فى ابن حنزابة : "أو يزول ثبير" . (٤) يقال : زود بالفارسية أى عجل . وبستان — بكسر الباء كما فى المرجع السابق — أى خذ . وقوله : «ليعجل» فى ابن حنزابة : « لأعجل » . (٥) ثبتت الواو فى أ ، وسقطت فى ش ، ب . (٦) هذا الشعر فى معجم الأدباء فى ترجمة ابن جنى ١٢/١٠٣ ، وفيه : « عمرو » بدل «عمار» (٧) «نحوهم» كذا فى أ ، جـ . وفى ش ، ب : « شعرهم » .

إن قلتُ قافيــة بِكْرا يكون بهــا ... بيت خلافَ الذى قاسُوه أو ذَرعوا
قالوا لحَنت، وهذا ليس منتصِبًا ... وذاك خَفْضٌ، وهذا ليس يرتفــع
وحرّضوا بين عبدِ الله من حُمُقٍ ... وبين زيدٍ فطال الضرب والوجع
كم بين قومٍ قد احتالوا لمنطِقِهم ... وبين قومٍ على إعرابِهم طُبِعوا
٥ ما كلُّ قولىَ مشروحا لكم، فخذوا ... ما تعرِفون، وما لم تعرفوا فدَعوا
لأن أرضِىَ أرض لا تُشَبُّ بهــا ... نارُ المَجُوسِ ولا تُبنَى بهــا البِيَــع

والخبر المشهور فى هذا للنابغة وقد عِيب عليه قوله فى الداليّة المجرورة :

* وبذاك خبّرنا الغــراب الأسودُ *

فلمّا لم يفهمه أُتِىَ بمغنيّة فغنّته :

١٠ مِنْ آلِ ميَّــة رائح أو مغتــدِ ... عجلانَ ذا زادٍ وغيرِ مــزوَّدِ

ومدّت الوصل وأشبعته، ثم قالت :

* وبذاك خبّرنا الغراب الأســودُ *

ومطّلت واو الوصلِ ، فلمّــا أحسّه عرفه واعتذر منــه وغيّره — فيما يقــال — إلى قوله :

١٥ * وبذاك تَنْعابُ الغرابِ الأسودِ *

وقال : دخلتُ يثرب وفى شعرِى صنعة ، ثم خرجت منها وأنا أشعر العرب .
كذا الرواية . وأمّا أبو الحسن فكان يرى و يعتقد أن العــرب لا تستنكر الإقواء .
و يقول : قلَّت قصيدةٌ إلّا وفيها الإقواء . و يعتلّ لذلك بأن يقول : إن كل بيت
منها شِعْر قائم برأسه . وهــذا الاعتلال منه يُضعِف و يقبِّح التضمين فى الشعر .

٢٠ وأنشدنا أبو عبد الله الشجَرىّ يوما لنفسه شعرا مرفوعا، وهو قوله :

نظرتْ بسِنجارٍ كنظرة ذِى هوى ... رأى وَطَنا فانهــلّ بالمــاء غالبُــهْ

لأونِس من أبنـاءِ سـعدٍ ظعائنا يزِنّ الذى من نحوِهن مناسِبُه (١)

يقول فيها يصف البعير :

فقامت إليهِ خَذْلةُ الساقِ أَعلقت بهِ منـهُ مسموما دُوَيْنة حاجِبِه (٢)

فقلت : يا أبا عبـد الله : أتقول (دُوَيْنـة حاجِبِه) مع قولك (مناسِبُه) و (أشانُبِه)! فلم يفهم ما أردتُ، فقال : فكيف(٣) أصنع؟ أليس ههنا تضع الجَرير(٤) على القِرْمة(٥)، على الجِرْفة(٦)؟ وأومأ إلى أنفـه ، فقلتُ : صـدقتَ ، غير أنك قلت (أشانُبه) و (غالِبُه) فلم يفهم، وأعاد اعتذاره الأوّل . فلمّا طال هـذا قلت له : أيحسن أن يقول الشاعر(٧) :

آذنتنـا ببينهـا أسمـاءُ رُبّ ثاوٍ يُمَـلُّ منه الثَّـوَاء

ومطّلتُ الصوت ومكّنته، ثم يقول مع ذلك :

* مَلِكَ المنـذرُ بن ماءِ السماءِ(٨) *

---

(١) « لأونس » أى لأبصر، يقال : آنس الشيء : أبصره .

(٢) «خذلة الساق» : ممتلئها ، وكأنه يريد بالمسموم الخطام تشدّه فى أنفه ، يقال : سمه : شدّه . و « دوينة » تصغير دون ، والمعروف فى تصغيره دوين ، وانظر الكتاب ٢/١٣٨ ، وقد استرعى هذا نظر ابن سيده وقال : « فلا أدرى ما الذى صغره هذا الشاعر ؟ » وانظر اللسان (دون) . وكأنه حمل « دون » على « وراء وقدّام » فى تصغيرهما بالتاء نظرا الى الذهاب بهما مذهب الجهة .

(٣) كذا فى أ . وفى ش ، ب ، جـ : « كيف » .

(٤) كذا فى أ ، ب ، جـ . وفى ش : « الحرير » وهو تحريف . والجرير : سـير من جلد مضفور، يلوى عليه وتر، ويجعل على أنف البعير ليذله . وانظر المنصف ٢ ٧١ نسخة التيمورية .

(٥) القرمة — بفتح القاف وكسرها — من سمات الإبل تكون فوق الأنف .

(٦) الجرفة — بفتح الجيم وكسرها — من سمات الإبل أيضا تكون دون الأنف .

(٧) هو الحارث بن حلزة اليشكرىّ . والبيت مطلع معلقته .

(٨) هو من المعلقة السابقة . وصدره :

* فملكنا بذلك الناس حتى *

فأحسّ حينئذٍ، وقال : أهذا ! أين هذا من ذاك ! إن هذا طويل، وذاك قصير.
فاسترْوَح إلى قِصر الحركة فى (حاجبه) وأنها أقلّ من الحرف فى (أسماء) و (السماء).

وسألته يوما فقلت له : كيف تجمع (دُكّانًا)؟ فقال : دكاكين، قلت : فسِرْحانًا؟
قال : سراحين، قلت : فقُرْطانا[(١)] ؟ قال : قَرَاطين، قلت : فعثمان ؟ قال : عثمانون.
فقلت له : هَلَّا قلت أيضا عثامين؟ قال : أَيْش عثامين! أرأيت إنسانا يتكلّم بما
ليس من لغته، والله لا أقولها أبدًا[(٢)] .

والمرويّ عنهم فى شغَفهم[(٣)] بلغتهم وتعظيمهم لها واعتقادِهم أجمل الجميل فيها
أكثر من أن يُورَد أو جزءٌ من أجزاء كثيرة منه .

فإن قالت : فإن العَجَم أيضا بلغتهم مشغوفون ، ولها مُؤْثِرون، ولأَن يدخلها
شىء من العربىّ كارهون ؛ ألا ترى أنهم إذا أورد الشاعر منهم شِعْرا فيه ألفاظ
من العربىّ عِيب به[(٤)]، وطُعِن لأجل ذلك عليه . فقد تساوت حال اللغتين فى ذلك.
فأيّة فضيلةٍ للعربيّة على العجميّة ؟

قيل : لو أحسّتِ العَجَم بلطف صناعة العرب فى هذه اللغة ، وما فيها من
الغموض والرقة والدقة لاعتذرت من اعترافها بلغتها، فضلا عن التقديم لها،
والتنويه منها .

فإن قيل : لا ، بل لو عرفت العرب مذاهب العَجَم فى حسن لغتها، وسَدَاد
تصرُّفها ، وعذوبة طرائقها لم تَبْأ[(٥)] بلغتها، ولا رفعت من رءوسها باستحسانها
وتقديمها .

---

(١) هو ما يكون تحت السرج . وفى جـ : « فقرطاسا؟ قال : قراطيس » .
(٢) انظر هذه القصة مع أخريات عن هذا الأعرابىّ فى معجم الأدباء فى ترجمة ابن جنى ١٢/١٠٨
(٣) كذا فى ش، ب . وفى أ : « شعفهم » والشغف والشعف واحد .
(٤) كذا فى أ . وفى ش، ب : « عليه » .
(٥) من بأى يبأى — كسعى يسعى — بأوا، وبأيا : فخر . وفى ر : « تعبأ » .

قيـل : قد اعتبرنا ما تقوله ، فوجدنا الأمر فيه بضـدّه . وذلك أنا نسأل علماء العربية ممن أصله عَجَمىّ وقد تدرّب بلغته قبل استعرابه، عن حال اللغتين، فلا يجمع بينهما، بل لا يكاد يقبل السؤال عن ذلك؛ لبعده فى نفسه، وتقدّم لطف العربيّة فى رأيه وحِسّه . سألت غير مرّة أبا علىّ — رضى الله عنه — عن ذلك، فكان جوابه عنه نحوا مما حكيته .

فإن قلت : ما تنكر أن يكون ذلك، لأنه كان عالما بالعربيّة، ولم يكن عالما باللغة العجميّة، ولعلّه لو كان عالما بها لأجاب بغير ما أجاب به . قيـل : نحن قد قطعنا بيقين، وأنت إنما عارضت بشكّ، ولعلّ هـذا ليس قطعا كقطعنا، ولا يقينا كيقيننا . وأيضا فإن العَجَم العلماء بلغـة العرب و إن لم يكونوا علماء بلغة العَجَم فإن قُوَاهم فى العربيّـة تؤيِّد معرفتهـم بالعجميّة، وتؤنسهم بها، و تزيد فى تنبيههم على أحوالها؛ لاشـتراك العلوم اللغـويّة واشتباكها وتراميها الى الغـاية الجامعة لمعانيها . ولم نر أحدا من أشياخنا فيها — كأبى حاتم[1]، وبُنْدار[2]، وأبى علىّ[3]، وفلان، وفلان — يسـوّون بينهما ولا يقرّبون بين حاليهما . وكأنّ هـذا موضع ليس للخلاف فيـه مجال؛ لوضوحه عند الكافّة . و إنما أوردنا منه هـذا القدر احتياطا به، واستظهارا على مُورِد له عسى أن يُورده .

فإن قلت : زعمتَ أن العرب تجتمع على لغتها فلا تختلف فيها، وقد نراها ظاهرة الخلاف؛ ألا ترى الى الخلاف فى (ما) الحجازيّة، والتميميّة، و إلى الحكاية فى الاستفهام

---

(١) كذا فى أ . وفى ش، ب ذكر هذه العبارة بعد « أحدا » .

(٢) هو سهل بن محمد السجستانى البصرىّ، أستاذ المبرد . مات سنة ٢٥٥ هـ وانظر البغية .

(٣) هو ابن عبد الحميد الكرخى . وانظر البغية، وفهرست ابن النديم ١٢٣ .

عن الأعلام فى الحجازيّة، وتركِ ذلك فى التميميّة[١]، إلى غير ذلك، قيل : هذا القَدْر من الخلاف[٢] لقلّته ونزارته، محتقَر غير محتفَل بهِ، ولا معيج[٣] عليه، و إنما هو فى شىء من الفروع يسير . فأمّا الأصول وما عليه العامّة والجمهور، فلا خلاف فيه، ولا مَذهَب للطاعن به . وأيضا فإن أهل كلّ واحدة من اللغتين عدد كثير، وخَلْق (من الله)[٤] عظيم، وكلّ واحد منهم محافظ على لغته، لا يخالف شيئا منها ولا يوجد عنده تعادٍ فيها . فهل ذلك إلّا لأنهم يحتاطون، و يقتاسون، ولا يفرّطون، ولا يُخَلِّطون . ومع هذا فليس شىء مما يختلفون فيه — على قلّته وخفّته — إلّا له من القياس وجه يؤخذ به . ولو كانت هذه اللغة حَشْوا[٥] مَكِيلا، وحَثْوا[٦] مَهِيلا، لكثر خلافها، وتعادت أوصافها : فجاء عنهم جرّ الفاعل، ورفع المضاف إليه والمفعول به، والجزم بحروف النصب، والنصب بحروف الجزم؛ بل جاء عنهم الكلام سُدًى غيرَ محصَّل، وغُفْلًا من الإعراب، ولَاستُغنِى بإرساله و إهماله عن إقامة إعرابه، والكُلَف الظاهرة بالمحاماة على طَرْد أحكامه .

هذا كلّه وما أُكْنِى عنه من مثله — تحاميا للإطالة بهِ — إن كانت هذه اللغة شيئا خوطبوا بهِ، وأُخِذوا باستعماله[٧] . و إن كانت شيئا اصطلحوا عليهِ، وترافدوا[٨]

---

(١) فإذا قال قائل : رأيت عليا فأهل الحجاز يقولون : من عليا ؟ بالحكاية، و بنو تميم يقولون : من علىّ ؟ ولا يحكون . وانظر الكتاب ١/٤٠٣، وشرح الرضىّ على الكافية ٢/٦٣ .

(٢) كذا فى ش، ب، ح . وفى أ : « والخلاف » .

(٣) هو من قولهم : ما عاج بالشىء : ما اكترث به، وقد ضمنه معنى الحرص فعدّاه بـ(على) .

(٤) كذا فى الأصول : أى خلق ناشئ من فعل الله و إيجاده، وقد يكون الأصل : « من خلق الله » .

(٥) الحشو : الرذال والردىء، ووصفه بالمكيل أنه ليس مما يدق و يتنافس فيه فيوزن كالذهب .

(٦) أراد به ما يحثى و يثار كالتراب والرمل . وهو هكذا فى أ، ب، ش . وفى ح : « حثيا » وهو بمعنى حثوا، فالمادّة واوية و يائية . و « مهيلا » أى ينهال و ينصب عند سقوطه بلا مقدار ولا ضبط .

(٧) يريد بذلك أنها توقيفية .

(٨) كذا فى أ، ب، وفى ش : « ترادفوا » وفى جـ : « توافروا » .

بخواطرهم وموادّ حُكْمهم على عمله وترتيبه ، وقسمة أنحائه ، وتقديمهم أصولَه ، وإتْباعِهم إيّاها فروعَه — وكذا ينبغى أن يُعتقد ذلك منهم ؛ لِمَا نذكره آنفا — فهو مَفْخَرٌ لهم ، ومَعْلَمٌ من معالم السَّدَاد ، دلّ على فضيلتهم .

والذى يدلّ على أنهم قد أحسّوا ما أحسسنا ، وأرادوا [وقصدوا](١) ما نسبنا إليهم إرادته وقصدَه شيئان : أحدهما حاضر معنا ، والآخر غائب عنا ، ٥ إلا أنه مع أدنى تأمّل فى حكم الحاضر معنا .

فالغائب ما كانت الجماعة من علمائنا تشاهده من أحوال العرب (ووجوهها)(٢) ، وتُضطرّ إلى معرفته من أغراضها وقُصودها : من استخفافها شيئا أو استثقاله ، وتقبّله أو إنكاره ، والأُنْس به أو الاستيحاش منه ، والرضا به ، أو التعجّب من قائله ، وغير ذلك من الأحوال الشاهدة بالقُصود ، بل الحالِفةِ على ما فى النفوس ؛ ١٠ ألا ترى إلى قوله(٣) :

تقول — وصكّت وجهها بيمينها — أبَعْلِىَ هذا بالرَّحى المتقاعِسُ(٤) !

فلو قال حاكيا عنها : أبعلى هذا بالرحى المتقاعس — من غير أن يذكر صكَّ الوجه — لأعلمنا بذلك أنها كانت متعجِّبة منكِرة ، لكنّه لمّا حكى الحال فقال : (وصكّت وجهها) عُلِم بذلك قوة إنكارها ، وتعاظُم الصورة لها . هذا مع أنك سامع لحكاية ١٥ الحال ، غير مُشاهِد لها ، ولو شاهدتها لكنت بها أعرف ، ولِعظم الحال فى نَفْس تلك

---

(١) زيادة فى ش ، ب ، ى ، هـ خلت منها أ .

(٢) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « فى وجوهها » .

(٣) هو نعيم بن الحارث بن يزيد السعدى . انظر اللسان فى ردع ، وشرح المرصفى للكامل ١/١٤٢

(٤) من أبيات أوردها فى الكامل (الموضع السابق) . كان الشاعر قد عقد له النكاح على امرأة ولم ٢٠ يدخل بها بعد ، فرّت به فى نسوة وهو يطحن بالرحى لضيف نزلوا به ، فقالت : أبعلى هذا ! تعجبا واحتقارا له ، فقال الأبيات . والمتقاعس : الذى يخرج صدره و يدخل ظهره ، وذلك شكل من يطحن بالرحى .

المرأة أبين ، وقد قيل (ليس المخبر[1] كالمعاين) ولو لم ينقل الينا هـذا الشاعر حال هذه المرأة بقوله : وصكّت وجهها ، لم نعرف به حقيقة تعاظم الأمر لها . وليست كلّ حكاية تُروَى لنا ، ولا كلّ خبرٍ يُنقل إلينا يُشفع بهِ شرحُ الأحوال التابعة له ، المقترنة — كانت — بهِ . نعم ولو نُقلت إلينا لم نُفِد بسماعها ما كنّا نفيده لو حضرناها .

وكذلك قول الآخر :

* قلنا لها قِفِي[2] لنـا قالت قافْ *

لو نَقَل إلينا هذا الشاعر شيئاً آخَر من جملة الحال فقال مع قوله « قالت قاف » : (وأمسكت بزِمَام بعيرها) ، أو (عاجته علينا) لكان أبين لِمَـا كانوا عليه ، وأدلّ على أنها أرادت : وقفتُ ، أو توقّفتُ ، دون أن يُظنّ أنها أرادت : قفي لنـا ! أى يقول لى : قفى لنا ! متعجّبة منه . وهو إذا شاهدها وقد وقفَتْ علِم[3] أن قولها (قاف) إجابة له ، لا ردّ لقوله وتعجّب منه فى قوله « قفى لنا » .

وبعـد فالحمّالون والحمّاميّون ، والساسـة[4] ، والوقّادون ، ومن يليهم ويُعتـدّ منهـم ، يستوضحون مِن مشاهدة الأحوال ما لا يحصّله أبو عمرو من شعر الفرزدق إذا أُخبِر بهِ عنه ، ولم يَحضره يُنشده . أَوَ لا تعلم أن الانسان إذا عناه أمر فأراد أن يخاطِب بهِ صاحبه ، ويُنعِم تصويره له فى نفسه استعطفه ليُقبل عليه ، فيقول له :

---

(١) كذا فى الأصول ما عدا و ، ففيها : « ليس الخبر كالمعاينة » ويضبط ما هنا (المخبر) على صيغة اسم المفعول ، فإن أريد به الذى يلقى إليـه الخبر ضبط (المعاين) بكسر الياء على صـيغة اسم الفاعل ، وإن أريد بـ (المخبر) النبأ يخبر به ضبط (المعاين) بفتح الياء على صيغة اسم المفعول .

(٢) كذا فى أ . وفى ش ، ب : * قلت لها قفى قالت : قاف *
وانظر فى الرجز ص ٣٠ من هذا السفر .

(٣) كذا فى ش ، ب . وفى أ « علمت » .

(٤) يريد ساسة الدواب القائمين عليها ، والخادمين لها .

يا فلان، أين أنت، أرِنى وجهك، أقبِل علىّ أُحدِّثك، أمَا أنت حاضر ياهناهْ .
فإذا أقبل عليه، وأصغى إليه، اندفع يحدثه أو يأمره أو ينهاه، أو نحو ذلك .
فلو كان استماع الأُذُن مغنيا عن مقابلة العين، مجزئا عنه لما تكلّف القائل،
ولا كلّف[1] صاحبَه الإقبالَ عليه، والإصغاء إليه . وعلى ذلك قال :

اَلعينُ تبدِى الذى فى نفسِ صاحبِها　　من العداوة أو وُدٍّ[2] إذا كانا

وقال الهُذَلىّ[3] :

رَفَوْنِى وقالوا : يا خُوَيلِدُ لا تُرَعْ　　فقلت — وأنكرتُ الوجوه — : هم هم[4]

أفلا ترى إلى اعتباره بمشاهدة الوجوه، وجعلها دليلا على ما فى النفوس .
وعلى ذلك قالوا : « رب إشارةٍ أبلغُ من عبارة » وحكاية الكتاب من هذا الحديث[5]،
وهى قوله : (ألا تا) و (بلى فا) . وقال لى بعض مشايخنا رحمه الله : أنا لا أحسن
أن أكلّم إنسانا فى الظلمة .

---

(١) كذا فى ا، ب . وفى ش : « تكلف » .

(٢) كذا فى ا : « ودّ » — بالجر — وفى ش، ب، ج : « ودّا » . والبيت فى بيان الجاحظ بتحقيق الأستاذ هارون ١/٧٩ . وقبله :

والعين تنطق، والأفواه صامتة　　حتى ترى من ضمير القلب تبيانا

(٣) هو أبو خراش خويلد بن مرة، أدرك الإسلام شيخا كبيرا، ووفد على عمر وقد أسلم، ومات فى خلافته كما فى الاصابة رقم ٢٣٤١، وانظر الأغانى ٢١/٥٤ طبعة ليدن، والخزانة ١/٢١١ . وانظر شعر الهذليين ١٤٤ من القسم الثانى طبعة دار الكتب المصرية .

(٤) « رفونى » : سكنونى، وقالوا : لا بأس عليك . وقوله : « هم هم » أى هم الذين أخاف . وانظر اللسان فى رفأ ورفو . وهو مطلع قصيدة فى المرجع السابق . كان الشاعر وقع فى قوم من أعدائه فأظهروا له الملاينة حتى يتمكنوا منه، ولكنه عرف منهم الشر على الرغم مما أبدوه ففرّ منهم . وانظر أيضا معانى ابن قتيبة ٩٠٢

(٥) انظر ص ٣٠ من هذا الجزء .

ولهذا الموضع نفسه ما توقّف[1] أبو بكر عن كثير ممّا أسرع إليه أبو إسحاق من ارتكاب طريق الاشتقاق ، واحتجّ أبو بكر عليه بأنه لا يؤمَن أن تكون هذه الألفاظ المنقولة إلينا قد كانت لها أسباب لم نشاهدها ، ولم ندرِ ما حديثها ، ومثّل له بقولهم (رفع عَقِيرته) إذا رفع صوته . قال له أبو بكر : فلو ذهبنا نشتقّ لقولهم (ع ق ر) من معنى الصوت لبَعُد الأمر جِدًّا ؛ وإنما هو أنّ رجلا قُطِعت إحدى رِجْليه فرفعها ووضعها على الأخرى ، ثم نادى وصرخ بأعلى صوته ، فقال الناس : رفع عقيرته ، أى رِجله المعقورة . قال أبو بكر : فقال أبو إسحاق : لستُ أدفع هذا . ولذلك قال سيبويه فى نحوٍ من هذا : أو لأن الأوّل وصل إليه عِلْم لم يصل إلى الآخِر ، يعنى ما نحن عليه من مشاهدة الأحوال والأوائل .

فليت شِعرى إذا شاهد أبو عمرو وابن أبى إسحاق ، ويونس ، وعيسى بن عُمر ، والخليل ، وسيبويه ، وأبو الحسن ، وأبو زيد ، وخَلَف الأحمر ، والأصمعىّ ، ومَن فى الطبقة والوقت من علماء البلدين ، وجوهَ العرب فيما تتعاطاه[2] من كلامها ، وتقصد له من أغراضها ، أَلَا تستفيد[3] بتلك المشاهدة وذلك الحضور ما لا تؤدّيه الحكاياتُ ، ولا تضبطه الروايات ، فتُضطرّ إلى قُصود العرب ، وغوامض ما فى أنفسها ، حتى لو حلف منهم حالِف على غرضٍ دلّته عليه إشارة ، لا عبارة ، لكان عند نفسه وعند جميع من يَحضُر حاله صادقا فيه ، غير متَّهَم الرأى والنَّحِيزة والعقل .

فهذا حديثُ ما غاب عنا فلم يُنقل إلينا ، وكأنه حاضر معنا ، مناجٍ[4] لنا .

---

(١) انظر ص ٦٦ من هذا الجزء .

(٢) كذا أثبتناه . وفى أ ، ب ، ج : «يتعاطاه» وفى ش : «نتعاطاه» .

(٣) كذا فى ش ، ب . أى ألا تستفيد تلك الطبقة أو جماعة علماء البلدين . وفى أ : «ألا يستفيد» أى من فى الطبقة والوقت .

(٤) كذا فى أ وفى غيرها : « مباح » .

وأمّا ما رُوى لنا فكثير . منه ما حَكَى الأصمعىّ عن أبى عمرو قال : سمعت رجلا من اليمن يقول : فلانٌ لَغُوبٌ ، جاءته كتابى فاحتقرها . فقلت له : أتقول جاءته كتابى ! قال : نعم أليس بصحيفة . أفتَرَاك تريد من أبى عمرو وطبقته وقد نظروا ، وتدرّبوا ، وقاسُوا ، وتصرّفوا أن يسمعوا أعرابيًّا جافيا غُفْلا ، يعلّل هذا الموضع بهذه العلّة ، ويحتجّ لتأنيث المذكّر بما ذكره ، فلا (يهتاجواهم)[1] لمثله ، ولا يسلكوا فيه طريقته ، فيقولوا : فعلوا كذا لكذا ، وصنعوا كذا لكذا ، وقد شرع لهم العربىّ ذلك ، ووقفهم على سَمْتِه وأَمِّه .

وحدّثنا أبو علىّ عن أبى بكر عن أبى العباس أنه قال : سمعت عُمَارة بن عَقيل ابن بِلَال بن جَرِير يقرأ «ولا الليلُ سابقُ النهارَ» فقلت له ما تريد؟ قال: أردتُ : سابقٌ النهارَ . فقلت له : فهلّا قلته ؟ فقال : لو قلتُه لكان أوزن[2] . ففى هذه الحكاية لنا ثلاثة أغراض مستنبَطة منها : أحدها تصحيح قولنا : إن أصل كذا كذا ، والآخر قولنا : إنها فعلَتْ[3] كذا لكذا ، ألا تراه إنما طلب الخفّة ، يدلّ عليه قولُه : لكان أوزن : أى أثقل فى النفس وأقوى ، من قولهم : هذا درهم وازن : أى ثقيل له وزن . والثالث أنها قد تنطق بالشىء غيره فى أنفسِها[4] أقوى منه ؛ لإيثارها التخفيف .

وقال سيبويه حدّثنا من نثق به[5] أن بعض العرب قيل له أمَا بمكان كذا وكذا وَجْذٌ[6] ؟ فقال: بلى وِجَاذًا ، أى أعرِفُ[7] بها وِجَاذًا[8] ، وقال أيضا : وسمعنا بعضهم

---

(١) فى حـ : « يهتاجهم » ولم يعرف فى (اهتاج) التعدّى . (٢) سلفت هذه القصة فى ص ١٢٥ من هذا السفر . (٣) أى العرب . (٤) كذا فى أ ، حـ . وفى غيرهما : «نفسها» . (٥) انظر الكتاب ١/١٢٩ (٦) هو موضع يمسك الماء ؛ كما فسر سيبويه . (٧) كذا فى ش ، ب . وفى أ ، ج : « فاعرف » . وهذا الأخير هو الموافق لنسخة الكتاب المطبوعة . (٨) فى الكتاب أن هذا مثل من أمثالهم ، وقد أورده على هذا الوجه ؛ وأسلف قبيل هذا أن هذه حجج سمعت من العرب وممن يوثق به يزعم أنه سمعها عن العرب . وترى من هذا أن ابن جنى اعتمد فى نقل ما فى الكتاب على المعنى .

يدعو على غَـنَم رَجُل ، فقال : اللهم ضَبُعا وذئبا ، فقلنا[1] : له ما أردت ؟ فقال : أردتُ : اللهمّ اجمع فيهـا ضَبُعا وذئبا ، كلّهم يفسّر ما ينوى .

فهذا تصريح منهم بمـا ندّعيه عليهم ، وننسبُه إليهم .

وسألت الشجرىّ[2] يوما فقلت : يا أبا عبد الله ، كيف تقول ضربت أخاك ؟ فقال : كذاك . فقلت : أفتقول : ضربت أخوك ؟ فقال : لا أقول : أخوك أبدا . قلت : فكيف تقول ضربنى أخوك ؟ فقـال : كذاك . فقلت : ألستَ زعمت أنك لا تقول : أخوك أبدا؟ فقال أيش ذا ! اختلفت جهتا الكلام . فهل هـذا فى معناه إلا كقولنا نحن : صار المفعول فاعلا ، وإن لم يكن بهذا اللفظ البتّة فإنه هو لا محالة .

ومن ذلك ما يروى عن النبى صلىّ الله عليـه وسلم أن قوما من العرب أتوه ، فقال لهم : مَن أنتم ؟ فقالوا : نحن بنو غَيّان[3] ، فقال : بل أنتم بنو رَشْدان[4] . فهل هذا إلا كقول أهل الصناعة : إن الألِف والنون زائدتان ، وإن كان — عليـه السلام — لم يتفوّه بذلك ، غير أن اشتقاقه إيّاه من الغىّ بمنزلة قولنا نحن : إن الألِف

---

(١) فى الكتاب : « وإذا سألتهم ما يعنـون قالوا اللهـم اجمع أو اجعل فيهـا ضبعا وذئبا » . وترى من هـذا أن ابن جنى لم يكن أمامـه الكتاب إذ ينقل هـذا ، وإنما ينقل من حفظه ، أو أن الكتاب منه عدّة نسخ مختلفة . (٢) سبق له فى ص ٧٦ نسبة هـذه القصة الى أبى عبد الله محمد ابن العساف العقيلى . فهل هما واحد ؟ أم تكررت القصة معهما ؟ (٣) هؤلاء حىّ من جهينة ، منهم بسبس بن عمـرو ، وكعب بن حمار ممن شهدوا بدرا . وفى الإصابة فى ترجمة بسبسة بن عمـرو — وهو بسبس — إذ ساق نسبه ترى فى آبائه رشدان ، وهو غيان هـذا . وقد غير الرسول — صلوات الله وسلامه عليه — سوى هذا بمـا فيه لفظ الغىّ الى مافيه الرشد . ففى سـنن أبى داود : « وسمى بنى مغوية بنى رشْـدة » وانظر القـاموس وشرحه والإصابة ، وسـنن أبى داود فى « باب فى تغيـير الأسماء » من كتاب الأدب . (٤) هكذا بفتح الراء وهـو المناسب لغيان . قال فى اللسان « وضبطه قوم بكسر الراء » ، وقد جاء هذا الضبط فى أ .

والنون فيه زائدتان . وهـذا واضح . وكذلك قولهم[1] : إنما سمِّيت هانئا لتَهْنأ ، قد عرفنا منه أنهم كأنهم قد قالوا : إن الألف فى هانئ زائدة ، وكذلك قولهم[2] : جاء يَدْرِم مِن تحتها — أى يقارب خُطَاه ، لثقـل الخَرِيطة بما فيها ، فسمى دارِما — قد أفادنا اعتقادَهم زيادةَ الألِف فى دارِم عندهم .

باب فى الحمل على الظاهر ، وإن أمكن أن يكون المراد غيره

اعلم أن المذهب هو هذا الذى ذكرناه ، والعمل عليـه ، والوصيّة بهِ . فإذا شاهدت ظاهرا يكون مثله أصلا أمضيت الحُكْم على ما شاهدته من حاله ، وإن أمكن أن تكون الحال فى باطنه بخلافه ؛ ألا ترى أن سيبويه حمل سَـيِّدًا[3] على أنه مما عينهُ ياء ، فقال فى تحقيره : سُيَيْد[4] ، كدِيك ودُيَيْك ، وفيل وفُيَيْل . وذلك أن عين الفِعْل[5] لا ينكَر أن تكون ياء ، وقد وُجدت فى سَـيِّد ياء ، فهى فى ظاهر أمرها[6] ، إلى أن يرد ما يَستنزِل عن بادى حالها .

---

(١) هذا من أمثالهم . وقوله : «لتهنأ» أى لتعطى . راجع اللسان فى هنأ .

(٢) هو بحر بن مالك بن حنظلة أبو حىّ من تميم . كان أبوه قد أتاه قوم فى تحمل بعض الديات ، فقال له : يا بحر ائتنى بخريطة — يريد ما استحفظ فيه المال — فجاء يحملها وهو يدرم تحتها أى يقارب خطاه من ثقلها — وأصل ذلك فى الأرنب والقنفذ ، يقال : درمت الأرنب — فغلب عليه اسم دارم من حينئذ . وانظر اللسان والقاموس فى « درم » .

(٣) انظر الكتاب ٢/١٣٦ . والسيد : الأسد ، والذئب . وذكر الجوهرى فى الصحاح ، والمجد فى القاموس (سيدا) فى تركيب (س و د) ، ويقول فى التاج : «وهو قول أكثر أئمة الصرف» وكأنهم راعوا الحمل على الأكثر . وهو وجه صحيح .

(٤) ضبط فى أ بضم السين وكسرها ، والوجهان جائزان لمكان الياء ، تقول فى شيخ : شييخ وشِييخ بضم الشين وكسرها .

(٥) أى موازن الفعل ، بكسر الأوّل وسكون الثانى .

(٦) فى عبارة اللسان فى سيد : « على » .

فإن قلت : فإنا لا نعرف فى الكلام تركيب (س ى د) فهلّا لمـّا لم يجد[1] ذلك ، حَمَل الكلمة على ما فى الكلام مثلُه ، وهو ما عينه من هذا اللفظ واو ، وهو السواد والسُّودد[2] ، ونحو ذلك ؟

قيل : هذا يدلّك على قوّة الظاهر عندهم ، وأنه إذا كان ممّا تحتمله القسمة ، وتنتظِمه القضيّة ، حُكم بِهِ وصار أصلا على بابه . وليس يلزم إذا قاد الظاهر إلى إثبات حكم تقبله الأصول ولا تستنكره ألّا يحكم بِهِ[3] ، حتى يوجد له نظير . وذلك أن النظير — لعمرى — ممـا يؤنّس بِهِ ، فأمّا ألّا تثبت الأحكام إلّا بِهِ فـلا ؛ ألا ترى أنه[4] قـد أثبت فى الكلام فَعُلْت تَفعَل ، وهو كُدتَ[5] تكاد ، وإن لم يوجدنا[6] غيره ، وأثبت بإنْقَحْل باب (إنْفَعْل)[7] ، وإن لم يحكِ هو غيره ، وأثبت بسُخَاخِين[8] (فُعَاعِيلًا) وإن لم يأتِ بغيره .

فإن قلت : فإنّ (سـيِّدًا) ممّـا يمكن أن يكون من باب رِيح ودِيمة ، فهلّا توقّف[9] عن الحكم بكون عينه ياء ؛ لأنه لا يأمن أن تكون واوا ؟ قيل : هذا الذى تقوله إنمـا تدّعى فيه ألّا يؤمن[10] أن يكون من الواو ؛ وأمّا الظـاهر فهو ما تراه . ولسنا ندع حاضرا له وجه من القياس لغائب مجوَّز ليس عليه دليل .

فإن قيل : كثرة عين الفعل واوا تقود[11] إلى الحكم بذاك ، قيـل : إنمـا يُحكم بذاك مع عدم الظاهر ، فأمّا والظاهر معك ، فلا معدِلَ عنه بك . لكن — لعمرى —

---

(١) أى سيبويه ، وكذلك قوله « حمل » يريده أيضا . (٢) فى اللسان : «السود» .
(٣) المصـدر المؤوّل فاعل « يـلزم » . (٤) أى سـيبويه ، وكذا فيا بعـده .
(٥) الكتاب ٢/٢٢٧ . (٦) كذا فى أ ، ب . وفى ش ، ج : « يوجد » ، وفاعل « يوجد » هو سيبويه . (٧) الكتاب ٢/٣١٧ . (٨) الكتاب ٢/٣٢٠ . ويقال : ماء سخاخين : حارّ . (٩) أى سيبويه أيضا . (١٠) كذا فى ش ، ب . وفى أ : «أنه لا» . (١١) كذا فى عبارة اللسان . وفى أ ، ب ، ش : « يقود» . والوجه ما أثبت .

إن لم يكن معك ظاهر احتجت إلى التعديل، والحكم بالأليق، والحمل على الأكثر. وذلك إذا كانت العين ألفا مجهولة فحينئذ ما تحتاج إلى تعديل الأمر، فتحمل على الأكثر. فلذلك قال[١] فى ألف (آءة) : إنها بدل من واو. وكذلك ينبغى أن تكون ألف (الراء) لضرب من النَّبْت، وكذلك ألف (الصاب) لضرب من الشجر. فأمّا ألّا[٢] يجىء من ذلك اللفظ نظير فتعلُّل بغير نافع ولا مُجْدٍ؛ ألا ترى أنك تجد من الأصول ما لم يتجاوز[٣] به موضع واحد كثيرا. من ذلك فى الثلاثىّ حَوشَب[٤]، وكوكب، ودَوْدَرّى[٥]، وأَبْنُم[٦]. فهذه ونحوها لا تفارق موضعا واحدا، ومع ذلك فالزوائد فيها لا تفارقها.

وعلى نحو ممّا جئنا به فى (سيِّد) حَمَل سيبويه عَيَّناً[٧]، فأثبت به[٨] (فَيْعَلًا) ممّا عينه ياء، وقد كان يمكن أن يكون (فَوْعَلًا) و(فَعْوَلًا) من لفظ العَين ومعناها، ولو حَكَم بأحد هذين المثالين لحَمَل على مألوفٍ غيرِ منكورٍ[٩]؛ [ألا ترى أن فَوْعَلا وفَعْوَلا]

(١) كأنه يريد ما ورد فى الكتاب ٢/٣٧٦، فقد ذكر الآءة فى كلمات لا يصاغ منها فعل لثقله. وذكر أن الفعل الذى كان يصاغ هو أؤت، كقلت، وهذا يقضى بأن ألف آءة فى الأصل واو. والآءة واحدة الآء. وهو ثمر شجر بعينه. (٢) كذا فى أ. وفى غيرها «مالا».

(٣) أى لا توجد تلك الأصول فى كلمة أخرى، فدودرّى لا يوجد أصولها وهى (ددر) فى سوى هذه الكلمة؛ إذ لم يصغ العرب منها سواها. وقد سلك المؤلف فى عداد هذا الضرب (حوشبا)؛ وكأنه لم يبلغ علمه (الحشيب) للثوب الغليظ، ولا (احتشب) القوم: تجمعوا، ولا (أحشبه): أغضبه.

(٤) من معانيه العظيم البطن، وقد سمى به. (٥) هو الذى يذهب ويجىء فى غير حاجة. وألفه للتأنيث، فهو غير مصروف، وانظر الأشمونى فى مبحث ألف التأنيث. (٦) هو اسم موضع، وقد ذكره سيبويه فى أبنية المزيد من الأسماء ٢/٣١٧، وانظر اللسان ومعجم ياقوت.

(٧) يقال: سقاء عين وعين — بفتح الياء المشددة وكسرها — إذا رق فلم يمسك الماء. انظر الكتاب ١/٣٧٢. (٨) كذا فى أ. وفى ب: «فيه» وسقط هذا فى ش.

(٩) ما بين القوسين فى ش، ب. وفى أ بعد «منكور»: «لأنه لا مانع الخ».

لا مانع لكلّ واحدٍ منهما أن يكون فى المعتلّ كما يكون فى الصحيح ، وأمّا (فَيْعَل) — بفتح العين — ممّا عينه معتلّة فعزيز ، ثمّ لم يمنعه عِزّةُ ذلك أن حَكَم بهِ على (عَيّن) وعَدَل عن أن يحمله على أحد المثالين اللذين كل واحد منهما لا مانع له من كونهِ فى المعتلّ العينِ كونَه فى الصحيحها[1] . وهـذا أيضا ممّا يبصِّرك بقوّة الأخذ بالظاهر عندهم ، وأنه مكِين القَدم راسِيها فى أنفسهم .

وكذلك يوجب القيـاس فيما جاء من الممـدود[2] لا يُعرف له تصرُّف ، ولا مانع من الحكم بجعل همزته أصلا ، فينبغى حينئذٍ أن يُعتقَد فيها أنهـا أَصلية . وكذلك همزة (قُسَاء)[3] فالقياس يقتضى اعتقاد كونها أصـلا ، اللهمّ إلاّ أن يكون (قُسَاء) من (قَسّى)[4] فى قوله[5] :

بجَـوٍّ من قَسّى ذَفِـرِ الخُزَامَى ... تَداعَى الجِـرْبِياءُ بهِ الحنينـا[6]

(١) كذا فى ا ، ب . وفى ش : « الصحيح » .

(٢) كذا فى ا . وفى غيرها : « الممدودة » يريد الأسماء الممدودة .

(٣) هو اسم جبل . وتراه مضموما . وفى المقصور والممـدود لابن ولاد ٩١ : « وقال الفرّاء : قساء يضم أوّله و يكسر . فإذا ضممت لم تصرفه ، وإذا كسرته صرفته » .

(٤) هو موضع بالعالية كما فى ياقوت . وقيل : هو حبل رمل من رمال الدهناء ، كما فى اللسان .

(٥) هو ابن أحمر كما فى اللسان فى قسأ وقسا ، وياقوت .

(٦) (بجوّ) يروى (بهجل) . والهجل : المطمئن من الأرض ، والجربياء من الرياح : النكباء التى تجرى بين الشمال والدبور . والخزامى نبت طيب الريح ، وذفر الخزامى : ذكى رائحة هذا النبت . وقوله « تداعى » . فى اللسان فى أكثر من موضع : « تهادى » . وقوله (الحنينا) كذا فى ا . وفى ش ، ب : (حنينا) . وفى ج : « الحبينا » وكتب فى هامشه : « الحبين : شجر الدفلى » ، وكأن المـراد أن الجربياء تدعو الحنين ، والحنين يدعوها ، يصف طيب هـذا الموضع ورقة هوائه . وانظر الكامل ٦ / ١٩٠ ، والبيان ٣/١٦٤ .

فإن كان كذلك (١) وجب أن يُحكم بكون همزة (قُسَاء) أنها بدل من حرف العلّة الذى أبدلت منه ألِف (قَسًى) . وأن يكون ياءً (٢) أولى من أن يكون واوا ؛ لما ذكرناه فى كتابنا فى شرح المقصور والممدود ليعقوب بن السِّكِّيت .

فإن قلت : فلعلّ (قَسًى) هذا مبدَل من (قُسَاء) والهمزة فيه هى الأصل .

قيل: هذا حمل على الشذوذ ؛ لأن إبدال الهمز شاذّ ، والأوّل أقوى ؛ لأن إبدال حرف العلة همزة إذا وقع طَرَفًا بعد ألِف زائدة هو الباب .

وذكر محمد بن الحسن (٣) (أُرْوَى) فى باب (أرو) (٤) فقلت لأبى على : مِن أين له أن اللام واو ؟ وما يؤمنه أن تكونَ ياء ، فتكونَ من باب التَّقْوَى ، والرَّعْوَى ؟ فجنح إلى ما نحن عليه : من الأخذ بالظاهر ، وهو القول .

فاعرف بما ذكرته قوّة اعتقادِ العرب فى الحمل على الظاهر، ما لم يمنع منه مانع .

وأمّا حَيْوة ، والحَيَوان فيَمنع من حمله على الظاهر أنا لا نعرف فى الكلام ما عينه

---

(١) كذا فى ج . وفى بقية الأصول : « التى » وهو غير مناسب ؛ إذ هو وصف لـ (حرف) ، وكأنه روعى اكتسابه التأنيث من المضاف إليه ، أو أن الحرف يذكر و يؤنث ، فروعى تأنيثه فى وصفه ، وروعى تذكيره فى ضميره فى « منه » . وهو تكلف ؛ فالوجه ما أثبت .

(٢) والوجه إذاً أن يكتب بالياء كما أثبتناه وكما فى اللسان (قسا) . وفى هامشه فى التعليق على بيت ابن أحمر: «أورده ابن سيده فى اليائى بهذا اللفظ» . وقد جعله ياقوت فى معجم البلدان منقولا من الفعل « قسا » من القسوة ، فيكتب بالألف . وفى المقصور والممدود لابن ولاد ٨٨ : « قسا مقصور يكتب بالألف » ، وأنشد بيت ابن أحمر ، ثم قال : « و يروى (قسا) بالكسر ، وحكاه الفرّاء » .

(٣) هو ابن دريد صاحب الجمهرة . وقد ذكر المؤلف فى « باب سقطات العلماء » من هذا الكتاب أن أستاذه أبا علىّ همّ بقراءة الجمهرة على مؤلفها محمد بن الحسن . و يقول : « وكان أبو على يقول : لما هممت بقراءة رسالة هذا الكتاب على محمد بن الحسن قال لى : يا أبا علىّ لا تقرأ هذا الموضوع علىّ ، فأنت أعلم به منى » وانظر اللسان (روى) . وتذكر الأروى فى المعاجم فى « روى » .

(٤) فى أ ، جـ : « ءرو » . وما أثبتناه هو الموافق لما يقضى به الرسم . وفى ش ، ب : « عرو » . وهو تحريف منشؤه الرسم « ءرو » فظن أن الهمزة عين فوصلت بالراء .

ياء ولامه واو، فلا بدّ أن تكون الواو بدلا من ياء، لضربٍ من الاتساع مع استثقال التضعيف فى اليـاء، ولمعنى العلميّة فى حَيْوَة . وإذا كانوا قد كرِهوا تضعيف الياء مع الفصـل حتى دعاهم ذلك إلى التغيير فى حاحيت، وهاهيت، وعاعيت كان إبدال اللام فى الحيوان — ليختلف الحرفان — أولى وأحجى .

فإن قلت : فهلّا حملتَ الحيوان على ظاهره، وإن لم يكن له نظير، كما حملتَ سِيدًا على ظاهره، وإن لم تعرف تركيب (س ى د) ؟ قيل : ما عينه ياء كَثُر، وما عينه ياء ولامه واو مفقود أصلا من الكلام . فلهذا أثبتنا سِـيدًا[1]، ونفينا (ظاهر أمرِ)[2] الحيوان .

وكذلك القول فى نون عنتر، وعنبر : ينبغى أن تكون أصـلا، وإن كان قـد جاء عنهم نحو عَنْبَس، وعَنْسَل؛ لأن ذينك أخرجهما الاشتقاق . وأما عنتر وعنبر، وخَنْشَلْت وحِنْزَقْر[3]، وحِنْبَتْر[3]، ونحو ذلك فلا اشتقاق يَحكم له بكون شىء منه زائدا، فلا بدّ من القضيّة بكونه كله أصلا . فاعرف ذلك، واكتفِ به بإذن الله تعالى .

باب فى مراتب الأشياء، وتنزيلها تقديرا وحُكْمًا، لا زمانا ووقتـا

هذا الموضع كثير الإيهام[4] لأكثر مَن يسمعه[5]، لا حقيقة تحته . وذلك كقولنا : الأصـل فى قام قوَم، وفى باع بيَع، وفى طال طوُل، وفى خاف، ونام، وهاب خوِف، ونوِم، وهيِب، وفى شدّ شدَد، وفى استقام استقْوَم، وفى يستعين يستعْوِن،

(١) كذا والمناسب : « س ى د » . (٢) كذا فى ش، ب . وفى أ : « ظاهرا من » .
(٣) « خنشلت » فى أ . ويقال : خنشـل الرجل : أسنّ وضعف، والحنزقر : القصـير . والحنبتر : الشدّة . (٤) كذا فى أ . وفى ش، ب : « الإبهام » وما أثبته هو الصواب . ومن كلامه بعد : « فهذا يوهم ... » . (٥) كذا فى أ . وفى ش، ب : « مالا » .

وفى يستمدّ يستعدِد . فهذا يوهم أن هـذه الألفاظ وما كان نحوها — ممـا يُدّعى أن له أصلا يخالف ظاهر لفظه — قد كان مرّة يقال ؛ حتى إنهم كانوا يقولون فى موضع قام زيد : قوَمَ زيد ، وكذلك نوِم جعفر ، وطَوُلَ محمـد ، وشدَد أخوك يده ، واستعدد الأمير لعدوّه ؛ وليس الأمر كذلك ، بل بضدّه . وذلك أنه لم يكن قطّ مع اللفظ بهِ إلّا على ما تراه وتسمعه . ٥

وإنمـا معنى قولنا : إنه كان أصله كذا : أنه لو جاء مجىء الصحيح[1] ولم يُعَلّل لوجب أن يكون مجيئه (على ما ذكرنا[2]) . فأمّا أن يكون استُعمِل وقتـا من الزمان كذلك ، ثم انصُرِف عنه فيما بعد إلى هذا اللفظ فخطأ لا يعتقده أحد من أهل النظر .

ويدلّ على أن ذلك عند العرب معتقَد [كما[3] أنه عندنا مراد معتقَد] إخراجُها بعض ذلك مع الضرورة ، على الحدّ الذى نتصوّره نحن فيه . وذلك قوله : ١٠

سددت فأطولت الصدود وقلّما ... وِصال على طولِ الصدودِ يدوم[4]

هذا يدلّك على أن أصل أقام أقْوم ، وهوا لذى نومئ نحن إليه ونتخيّله ، فربّ حرف يخرج هكذا مَنْبهة على أصل بابهِ ، ولعلّه إنما أُخرِج على أصله فتُجُشِّم ذلك فيه لِمَا يُعقِب من الدلالة على أوّليّة أحوال أمثالهِ .

وكذلك قوله[5] : ١٥

* أنى أجود لأقوام وإن ضَنِنوا *

(١) يريد بالصحيح ما لم يحدث فيـه تغيير ، ويقابله ما حدث فيه تغيير ، أو ما يدّعى أن له أصلا يخالف ظاهر لفظه كما فى عبارته . فشذّ ليس من الصحيح فى هذا الموطن .

(٢) كذا فى ش ، ب . وفى أ : « كذاك » . ٢٠

(٣) هذه الزيادة فى أ ، ج . وقد سقطت فى شـ ، ب .

(٤) انظر الكلام على هذا البيت فى ص ١٤٨ من هذا الجزء .

(٥) انظر ص ١٦ من هذا السفر .

فأنت تعلم بهذا أن أصل شلّت يدُه شلِلَتْ : أى لو جاء مجىء الصحيح لوجب فيه إظهار تضعيفه . وقد قال الفرزدق :

ولو رضِيَتْ يدایَ بها وضَنّتْ ... لكان علىّ فى القَدَرِ الخيار (١)

(فأصل ضَنّتْ إذا ضنِنَتْ، بدلالة قوله : ضنِنوا) .

وكذلك قوله (٢) :

تراه — وقد فات الرماةَ — كأنه ... أمامَ الكلاب مُصْغِيُ الخدّ أصلم (٣)

تعلم منه أن أصل قولك : هذا معطى زيدٍ : معطِيُ زيد .

---

(١) يقول ذلك فى امرأته نوار وكان طلقها ثم تبعتها نفسه وندم على طلاقها ، وأفرد الضمير فى ضنت وهو يعود على اليدين لما كانتا متلازمتين . يقول : لو بقيت نوار بيدىّ لظللت مالكا أمرها فكان علىّ أن أختار فى المقدّر لها من الإمساك أو التسريح ، ولكنها أفلتت من يدى ، فليس لى عليها خيار . وقد أورد أبو العباس فى الكامل قصة الفرزدق ، وذكر أبياتا فيها هذا البيت برواية أخرى وهى :

ولو أنى ملكت يدى ونفسى ... لكان علىّ للقدر الخيار

وكذا أورده بهذه الرواية المرزوقى فى الأزمنة والأمكنة وقال : المعنى : لو ملكت أمرى لكان علىّ أن أختار للقدر، ولم يكن على القدر أن يختار لى . وانظر الكامل ٢ / ٨٤ ومعجم الأدباء فى ترجمة المازنىّ ٧ / ١٢٦ طبعة الحلبى .

(٢) هو أبو خراش . وهو من قصيدة مطلعها البيت :

* رفونى وقالوا يا خويلد لا ترع *

وانظر ص ٥٧ ، من هذا السفر .

(٣) الضمير فى « تراه » يرجع إلى تيس الربل — وهو الظبى — المذكور فى قوله قبل :

فوالله ما ربداء أو علج عانة ... أقب ، وما إن تيس ربل مصمم

وأصلم : مقطوع الأذنين . يقول : إن هذا الظبى فى عدوه الشديد يميل خدّه ويصغيه ، ويخفض أذنيه فكأنه أصلم : قطعت أذناه . وقد قرأ ابن جنى (مصغى الخد) برفع (مصغى) خبرا (كأنه) . والذى فى تعليقات ديوان الهذليين ٤ / ١٤٣ أنه بالنصب على الحالية . وعلى ذلك لا يأتى ما يريد ابن جنى الاستشهاد به .

ومن أدلّ الدليل على أن هـذه الأشياء التى تدّعى[1] أنها أصول مرفوضة لا يعتقد[2] أنها قد كانت مرّة مستعمَلة ثم صارت من بعد مهمَلة ما تعرضه الصنعة فيها من تقدير ما لا يُطوع النطق به لتعذّره . وذلك كقولنا فى شرح حالِ الممدودِ غير المهموزِ الأصل؛ نحو سماء ، وقضاء . ألا ترى أن الأصل سماوٌ، وقضايٌ ، فلمّا وقعت الواو والياء طرَفا بعدَ ألِف زائدة قلبتا ألفين ، فصار التقدير بهما إلى سماا ، وقضاا ، فلمّا التقتِ الألفانِ تحرّكت الثانية [منهما[3]] فانقلبت همزة ، فصار ذلك إلى سماء ، وقضاء . أفلا تعلم أن أحد ما قدّرته — وهو التقاء الألفين — لا قدرة لأحدٍ على النطق به .

(وكذلك)[4] ماتتصوّره وننبّه عليه أبدا من تقدير (مفعولٍ) مما عينه أحَد حرفى العلّة ؛ وذلك نحو مبيع ، ومكِيل ، ومقول ، ومَصُوغ ؛ ألا تعلم أن الأصل مبْيُوع ، ومكيول ، ومقوول ، ومصووغ ، فنقلت الضمّة من العين إلى الفاء ، فسكنت ، وواو مفعولٍ[5] بعدها ساكنة ، فحذفت إحداهما — على الخلاف فيهما — لالتقاء الساكنين . فهذا جمع لها تقديرا وحكما . فأمّا أن يمكن النطق بهما على حالٍ فلا .

واعلم مع هذا أن بعض ماندّعى أصليّته من هذا الفنّ قد يُنطَق به على ماندّعيه من حاله — وهو أقوى الأدلّة على صِحّة ما نعتقده من تصوّر الأحـوال الأُوَل — وذلك اللغتان تختلف فيهما القبيلتان كالحجازيّة والتميميّة ؛ ألا ترى أنا نقول فى الأمر من المضاعف فى التميمية — نحو شُدّ ، وضَنّ ، وفِرّ ، واستَعِدّ ، واصطبّ[6] يا رجل ،

---

(١) كذا بالنون فى أ ، ب . وفى شـ : «تدعى» بالتاء . (٢) كذا فى أ . وفى شـ ، ب : « نعتقد » . (٣) زيادة فى شـ ، ب خلت منها أ . (٤) كذا فى أ ، ج . وفى شـ ، ب : « فكذلك » . (٥) كذا فى أ . وفى شـ ، ب سقطت الواو .

(٦) يقال : اصطب من القربة ماء : صبه منها ليشربه .

واطمئنّ يا غلام — : إن الأصل اشدُدْ، واضنَنْ ، وافرِرْ، واستعدِدْ ، واصطَيِبْ ، واطمأْنِنْ ، ومع هذا فهكذا لغة أهل الحجاز ، وهى اللغة الفُصْحَى القُدْمَى (١) .

ويؤكِّد ذلك قولُ الله سبحانه : (فما اسطاعوا أن يظهروه) (٢)، أصله استطاعوا ، فحذفت التاء لكثرةِ الاستعمال ، ولقرب التاء من الطاء ، وهذا الأصل مستعمل ؛ ألا ترى أن عقيبه قوله تعالى : (وما استطاعوا له نقبا) . وفيه لغة أخرى ؛ وهى : استَعْت بحذف الطاء كحذف التاء؛ ولغة ثالثة : أَسطعت ، بقطع الهمزة مفتوحةً ، ولغـة رابعة : أَستعت ، مقطوعة الهمزة مفتوحة أيضـا . فتلك خمس لغات : آستطعت ، وآسطعت ، وآستعت ، وأَسطعت ، وأَستعت . وروينا بيت الجِرَان (٣) :

وفيكَ إذا لاقيتَنا عجرفيّـة (٤) ... مِرارا فما نُستيع مَنْ يتعجرف

بضمّ حرف المضارعةِ وبالتاء .

ومن ذلك اسم المفعول من الثلاثىّ المعتلّ العين؛ نحو مبيع ، ومَخِيط ، ورجل مَدِين، من الدَين . فهذا كله مغيَّر . وأصله مبيوع ، ومديون، ومخيوط ، فغيِّر، على ما مضى . ومع ذلك فبنو تمـيم — على ما حكاه أبو عثمان عن الأصمعىّ (٥) — يُتمّون مفعولا من الياء، فيقولون : مخيوط ومكيول؛ قال (٦) :

(١) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « فكذا » . (٢) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « وأصله » . (٣) هو جران العود النميرى ، وهذا لقبه . واسمه عامر بن الحارث بن كلفة .

(٤) هـذا من قول من يتغزل فيها له . تقول : إنك تلقانا بالجفاء ، وهـذا شديد علينا . يصف مكانته عندها ، والعجرفية : الجفوة فى الكلام . والبيت من قصيدة له طويلة . وانظر الديوان ١٧

(٥) عبارة المـازنى فى تصريفه ٢٦٠ نسخة التيمورية : «وبنو تميم — فيما زعم علماؤنا — يتمون مفعولا من الياء ، فيقولون : مبيوع ومسيور به» وفى ص ٢٦٣ بعد أن أورد من الشواهدِ « مطيوبة » و « مغيوم » يقول : « أخبرنى أبو زيد أن تميما تقول ذلك ، ورواه الخليل وسيبويه » فترى أن أبا عثمان لم يرو هذه اللغة عن الأصمعىّ ، بل روى الشاهد الآتى عن الاصمعىّ ، وهو الذى فيه « مطيوبة » على ما يأتى فى الكلام على الشواهد الآتيـة . (٦) هو العبـاس بن مرداس السلمى يخاطب كليب ابن عيينة السلمى فى قصة جرت بينهما . وانظر شرح شواهد الشافية للبغدادى ٣٨٧

قد كان قومُــك يزعمونك سيِّدا　　و إخالُ أنك ســيِّد معيون[1]

وأنشد أبو عمرو[2] بن العلاء :

* وكأنها تفــاحة مطيوبة *

وقال علقمة بن عَبَدَة :

* يومُ رَذَاذٍ عليــه الدَّجْن مغيوم[3] *　٥

و يروى : يومُ رذاذٌ .

ور بما تخطّوا الياء فى هذه إلى الواو ، وأخرجوا مفعولا منها على أصله ؛ و إن كان (أثقــل[4] منه من) اليــاء . وذلك قول بعضهــم : ثوب مَصْوُون ، وفرس مقوود ، ورجل معوود من مرضه . وأنشدوا فيه :

* والمسك فى عنــبره[5] مَدْوُوف *　١٠

ولهذا نظائر كثيرة ؛ إلا أن هــذا سَمْتها[6] وطريقها .

فقد ثبت بذلك أن هذه الأصول المومأ إليها على أضرب :

منها ما لا يمكن النطق بهِ أصلا؛ نحو ما اجتمع فيهِ سا كنان؛ كسماء، ومبيع، ومصوغ، ونحو ذلك .

---

(١) معيون : مصاب بالعين . و يروى : مغيون من قولهم : غين على قلبــه أى غطى عليه ؛ فيكون الأصل : مغيون عليه ؛ وجرى فيه الحذف والإيصال . وانظر المصدر السابق .　١٥

(٢) فى تصريف المــازنى مع شرحه المنصف ١ / ٢٦٣ نســخة تيمور : « قال أبو عثمان : وسمعت الأصمعى يقول : سمعت أبا عمرو بن العلاء يقول : سمعت فى شعر العرب : * وكأنها تفاحة مطيوبة *

(٣) صدره :　* حتى تذكر بيضات وهيجه *

وهو فى وصف الظليم . وهو من قصيدة طو يلة مفضلية .　٢٠

(٤) كذا فى أ . وفى ب « يقل منه فى » وفى ش : « يقل فى » .وفى ج : « أثقل من » .

(٥) كذا فى ش ، ب . وفى أ : « من » . وانظر ص ٩٨ من هذا الجزء فى التعليقة ٨ .

(٦) كذا فى أ ، وفى ش : « طريقتها » .

ومنها مايمكن النطق به، غير أن فيه من الاستثقال مادعا إلى رفضه واطّراحه، إلا أن يشذّ الشيء القليل منه فيخرجَ على أصله منبِّهة ودليلا على أوّليّة حاله؛ كقولهم: لحِحَتْ عينه، وألِل السِقاء، إذا تغيّرت ريحه، وكقوله[1]:

لابارك الله فى الغوانِى هل ... يُصبِحنَ إلّا لهنّ مطّلَب

٥ ومن ذلك امتناعهم من تصحيح الياء فى نحو موسِر، وموقِن، والواو فى نحو ميزانٍ، وميعاد، وامتناعُهم من إخراج افتعل وما تصرّف منه إذا كانت فاؤه صادا، أو ضادا، أو طاء، أو ظاء، أو دالا، أو ذالا، أو زايا على أصله، وامتناعُهم من تصحيح الياء والواو إذا وقعتا طرفين بعد ألف زائدة، وامتناعهم من جمع الهمزتين فى كلمة واحدةٍ ملتقيتين غير عينين[2]. فكل هذا وغيره مما يكثر تَعداده، يُمتنع
١٠ منه استكراها للكُلفة فيه، وإن كان النطق به ممكنا غير متعذّر.

وحدّثنا أبو علىّ رحمه الله فيما حكاه — أظنّه[3] — عن خَلَف الأحمر: قال: يقال التقطت النوى، واشتقطته[4]، واضتقطته[5]. فصَحّح تاء افتعل وفاؤه ضاد، ونظائره — مما يمكن النطق بهِ إلا أنه رُفض استثقالا له — كثيرة. قال أبو الفتح: ينبغى

---

(١) هو ابن قيس الرقيات. وانظر المفصل فى مبحث «الواو والياء لا مين» فى أواخر الكتاب،
١٥ والكتاب ٢/ ٥٩، والمحتسب فى سورة البقرة، والديوان ٦٨. ورواية الديوان: «فى الغوانى فما». بسكون الياء، ولا شاهد فيه. وفى شرح السكرى: «روى الخليل: (فى الغوانى هل) جعل مثل الصوارب، أخرج ذوات الياء مخرج التام فأعربه».

(٢) يقصد بذلك الاحتراز عن نحو سآّل ورآّس.

(٣) جزم بأنه عن خلف فى مواطن أخرى من هذا الكتاب. وانظر «باب فيما يراجع من الأصول
٢٠ مما لا يراجع» فيما يأتى.

(٤) كذا فى أ و ج. وفى ش، ب: «استقطته». وهو تحريف.

(٥) كذا فى أ، ب، ج. وفى ش: «اصطقته». وهو تحريف.

أن تكون الضاد فى اضتقطت بدلا من شين اشتقطت ، فلذلك ظهرت ؛ كما تصحّ التاء مع الشين . ونظيره قوله[1] :

* مالَ إلى أرطاة حِقْفٍ فالْطَجع[2] *

اللام بدل من الضادِ ، فلذلك أُقِرَّت الطاء بدلا من التاء ، وجعل ذلك دليلا على البدل .

ومنها ما يمكن النطق بهِ إلّا أنه لم يستعمل ، لا لثقله لكن لغير ذلك : من التعويض منه ، أو لأن الصنعة أدّت إلى رفضه . وذلك نحو (أَنْ) مع الفعل إذا كان جوابا للأمر والنهى ، وتلك الأماكن السبعة ؛ نحو اذهب فيذهبَ معك «ولا تفتروا على الله كذبا فيُسحِتكم بعذاب» وذلك أنهم عوّضوا من (أنِ) الناصبة حرف العطف ، (وكذلك)[3] قولهم : لا يَسَعُنى شىء و يعجزَ عنك ، وقوله[4] :

... ... إنما نحاول ملكا أو نموتَ فنُعْذَرا[5]

---

(١) ينسب هذا الرجز إلى منظور بن حبة الأسدىّ . انظر شواهد الشافية للبغدادى ٢١٦

(٢) قبله :

يارب أباز من العفر صدع تقبض الذئب إليه واجتمع

* لما رأى أن لا دعه ولا شبع *

والأباز يريد به الظبي ، والأباز : الوثاب ، والصدع : الخفيف اللحم ، والعفر من الظباء : التى تعلو ألوانها حمرة . وقوله : « لما رأى » أى الذئب . وقوله : « تقبض » أى جمع قوائمه ليثب على الظبي ، يريد أنه لما رأى أنه لا يدرك الظبي فيشبع من لحمه ، وأنه قد تعب فى طلبه عمد إلى أرطاة فاضطجع عندها . والرجز فى شواهد الإصلاح ، وفى شرح ابن السيرافى لشواهده فى الورقة ٩٠ ب . وانظر ص ٦٣ من هذا الجزء .

(٣) كذا فى ا . وفى ش ، ب : «فكذلك» .

(٤) هو أمرؤ القيس بن حجر .

(٥) صدره :

* فقلت له لا تبك عينك ... *

وانظر الديوان .

صارت أو [والواو] فيه عوضا من (أنْ)(١)، وكذلك الواو التى تحذف (معها ربَّ)(٢) فى أكثرِ الأمرِ ؛ نحو قولِه(٣) :

* وقاتِم الأعماق خاوِى المخترَق(٤) *

غير أن الجرّ لِربَّ لا للواو، كما أن النصب فى الفعل إنما هو لأنِ المضمرةِ، لا للفاء ولا للواو ولا (لأو) .

ومن ذلك ما حذف من الأفعالِ وأنيب عنه غيره؛ مصدرا كان أو غيره؛ نحو ضَرْبًا زيدا، وشتمًا عمرا. وكذلك دونك زيدا، وعندك جعفرا، ونحو ذلك: من الأسماءِ المسمَّى بها الفعل. فالعمل الآن إنما هو لهذهِ الظواهرِ المُقاماتِ مُقام الفعلِ الناصبِ .

ومن ذلك ما أقيم من الأحوال المشاهَدة مقام الأفعالِ الناصبةِ؛ نحو قولك إذا رأيت قادما : خيرَ مَقْدمٍ، أى قدِمت خير مقدم. فنابت(٥) الحال المشاهدَة منابَ الفعلِ الناصب . وكذلك قولك للرجل يُهوى بالسيفِ ليضرب بهِ : عمرا، وللرامى للهدَفِ إذا أرسل النزع فسمعت صوتا : القرطاسَ واللهِ : أى اضرِبْ عمرا ، وأصاب القرطاس .

فهذا ونحوه لم يُرفَض ناصبه لثقله ؛ بل لأن ما ناب عنه جارٍ عندهم مجراه، ومؤدٍّ تأديته . وقد ذكرنا فى كتابنا الموسومِ « بالتعاقُب » من هذا النحو ما فيهِ كافٍ بإذن الله تعالى .

---

(١) كذا فى ش ، و ب . وفى أ : « صارت الواو فيه عوضا » وفى ج : « صارت هذه الحروف » .   (٢) كذا فى ج . وفى أ ، ب ، ش : « مع رب » ولا يستقيم الكلام مع هذا .

(٣) هو رؤبة بن العجاج .   (٤) هو مطلع أرجوزة . وبعده :

* مشتبه الأعلام لماع الخفق *

وانظر الخزانة ٣٨/١   (٥) كذا فى ج . وفى أ ، ب ، ش : « ونابت »

باب فى فرقٍ[1] بين البدل[2] والعوض[2]

جِمَاع ما فى هذا أن البدل أشبه بالمبدَل منه من العِوَض بالمعوَّض منه . وإنما يقع البـدَلُ فى موضع المبدَل منـه ، والعِوض لا يلزم فيـه ذلك ؛ ألا تراك تقول فى الألف من قام : إنها بدل من الواو التى هى عين الفعل ، ولا تقول فيها : إنها عوَض منها ، وكذلك يقال فى واو جُوَنٍ وياء مِيَرٍ : إنها بدل للتخفيف من همزة جؤَنٍ[3] ومِئَرٍ[3] ، ولا تقول : إنها عِوض منها . وكذلك تقول فى لام غازٍ ، وداعٍ : إنها بدل من الواو ، ولا تقول : إنها عِوض منها . وتقول فى العوض : إن التاء فى عِدةٍ ، وزِنةٍ ، عِوض من فاءِ الفعل ، ولا تقول : إنها بدل منها . فإن قلت ذاك فما أقلّه ! وهو تجوّز فى العبارة . وسنذكر لِمَ ذلك . وتقول فى ميم (اللّهُمَّ) : إنها عِوض من (يا) فى أوّله ، ولا تقول : بدل . وتقول فى تاءِ زنادقةٍ : إنها عوض[4] من ياءِ زناديق ، ولا تقول : بدل . وتقول فى ياءِ (أَيْنُقٍ) : إنّها عوض من عين (أنوق) فيمن جعلها أَيْفُل ، ومن جعلها عينا مقدّمة مغيّرة إلى الياء ، جعلها بدلا من الواو .

فالبدل أعمّ تصرّفا من العِوض . فكل عِوَض بدل ، وليس كل بدل عِوضا .

وينبغى أن تعـلم أن العوض من لفظ (عَوْضُ) — وهو الدهر — ومعناه ؛ قال الأعشى[5] :

رضيعَىْ لِبانٍ ثَدْىَ أمٍّ تقاسمـا ... بأسحمَ داجٍ : عوضُ لا نتفرّق[6]

---

(١) كذا فى ا ، ب . وفى ش : « الفرق » . (٢) كذا فى ا . وفى ب ، ش ، ” البدل والمبدل منه والعوض والمعوض منه “ . (٣) (جؤن) جمع جؤنة بالضم . وهى سلة مستديرة مغشاة أدما . تكون مع العطارين . و(مئر) جمع مئرة . بالكسر وهى الذحل والعداوة .

(٤) قال ابن جنى فى كتاب التعاقب : «فان قلت : فلعل الهاء فى (زنادقة) و(جحاجحة) لتأنيث الجمع ، كهاء ملائكة وصياقلة ، فلا تكون عوضا ، قلنا : لم تأت الهاء لتأنيث الجمع فى مثال مفاعيل ؛ إنما جاءت فى مثال مفاعلة ؛ نحو ملائكة» من أشباه السيوطى ١٣٦/١ (٥) كذا فى ش ، ب . وسقط « الأعشى » فى ا . (٦) قبله :

لعمـرى لقد لاحت عيون كثيرة ... إلى ضـوء نار فى يفاع تحـرّق =

والتقاؤهما أن الدهر إنما هو مرور الليل والنهار، وتصرّم أجزائهما، فكلّما مضى جزء منه خَلَفه جزء آخر يكون عِوضا منــه . فالوقت الكائن الثـانى غير الوقت الماضى الأول . فلهذا كان العِوض أشدّ مخالفة للمعوّض منه من البدل .

وقد ذكرت فى موضع من كلامى مفردٍ اشتقاق أسماء الدهر والزمان، وتقصّيته هناك . وأتيت أيضا فى كتابى الموسوم بـ « التعاقب » على كثير من هذا الباب ، ونهجت الطريقَ إلى ما أذكره بما نبّهت بِهِ عليهِ .

باب [فى(١)] الاستغناء بالشىء عن الشىء

قال سيبويهِ : وَ(٢)اعلم أن العرب قــد تستغنى بالشىء [عن الشىء(٣)] حتى يصير المستغنَى عنه مُسقَطا من كلامهم البتّة .

فمن ذلك استغناؤهم بترْكَ عن (وَدَع)، و(وَذِر) . فأمّا قراءة بعضهم «ماودَعك ربّك وما قلى» وقولُ أبى الأسود(٤) (حتى وَدَعه) فلغة شاذّة، وقد تقدّم القولُ عليها(٥) .

= تشب لمقــرورين يصــطليانهـا ‌ ‌ ‌ ‌ وبات على النـار النـدى والمحلق

وهو من قصيدته التى مطلعها :

أرقت وما هــذا السهاد المؤرّق ‌ ‌ ‌ ‌ وما بى من سقم ومابى معشق

وانظر ديوان الأعشين طبع أوربة ١٤٥ والخزانة ٣ / ٢٠٩ و « لباب » بالتنوين، و « ندى » روى بالجر على البدلية ، والنصب على تقدير « أعنى » ، أوغيره . وانظر الخزانة فى الموطن السابق .

(١) كذا فى أ . وسقط هذا الحرف فى ش، ب ‌ ‌ (٢) كذا فى ش، ب . وسقط حرف العطف فى أ .

(٣) كذا فى أ ، ب . وسقط هذا فى ش . وانظر فى هذا ص ١٩١ ، و ٢٥١ ج ٢ من الكتاب .

(٤) الصواب أنه قول أنيس بن زنيم فى عبيد الله بن زياد . وهاك البيت بتمامه :

سـل أميرى ما الذى غيره ‌ ‌ ‌ ‌ عن وصالى اليوم حتى ودعه

وفى الحماسة البصرية نسبته إلى عبد الله بن كريز . وانظر الخزانة ٣/١٢١

(٥) انظر ص ٩٩ من هذا الجزء .

ومن ذلك استغناؤهم بلَمحةٍ عن مَلْمَحة، وعليها كُسِّرت مَلاَمِح، وبشِبْهٍ عن مَشْبَه، وعليه جاء مَشابِه، وبليلةٍ عن ليلاة، وعليها جاءت ليالٍ، وعلى أن ابن الأعرابىّ قد أنشد:

في كلّ يوم مّا وكلّ لَيْـــلاهْ (١) حتى يقولَ كلُّ راءٍ إذ رآه

* يا ويحَه مِن جَمَلٍ ما أشقاه! *

وهذا شاذّ لم يُسمع إلّا من هذه الجهة. وكذلك استغنَوا بذَكَرٍ عن مِذْكار، أو مِذْكير، وعليه جاء مذاكير. وكذلك استغنَوا بـ «أَيْنُق» عن أن يأتوا به والعين في موضعها، فألزموه القلبَ، أو الإبدال، فلم يقولوا (أَنْوُق) إلا في شيء شاذّ حكاه الفرّاء. وكذلك (٢) استغنَوا بقِسِىّ عن قُوُوس، فلم يأتِ إلا مقلوبا. ومن ذلك استغناؤهم بجمع القِلّة عن جمع الكثرة؛ نحو قولهم أَرْجُل، لم يأتوا فيـه بجمع الكثرة. وكذلك شُسُوع: لم يأتوا فيه بجمع القِـلّة. وكذلك أيّام: لم يستعملوا فيه جمـع الكثرة. فأمّا جِيران فقد أتَوا فيه بمثال القلّة؛ أنشد الأصمعىّ:

* مذَمَّة (٣) الأجوارِ والحُقُوق *

وذكره أيضا ابن الأعرابىّ فيما أحسب. فأمّا دراهم، ودنانير، ونحو ذلك — من الرباعىّ وما أُلحق به — فلا سبيل فيه إلى جمع القِلّة. وكذلك (٤) اليد التى هى العُضْو، قالوا فيها أَيْدٍ البتّة. فأمّا أيادٍ فتكسير أيدٍ لا تكسير يدٍ؛ وعلى أن (أيادٍ) أكثر ما تستعمل في النِعم، لا في الأعضاء. وقد جاءت أيضا فيها؛ أنشد أبو الخطّاب:

ساءها ما تأمّلتْ في أياديـ (٥) ـنا وإشناقُها إلى الأعناقِ

---

(١) ثبت لفظ «إذ» في أ، ب وسقط في ش، ب. (٢) كذا في أ، ج. وفي ش، ب: «فكذلك». (٣) «مذمة» كذا بالمعجمة في ش، ب، ج. وفي أ: «مدمة» بالمهملة.
(٤) كذا في أ. وفي ش، ب: «فكذلك». (٥) نسبه في اللسان في شنق الى عدىّ — وهو عدىّ بن زيد كما في التاج والسيرافى شرح سيبويه — . وكان يبدو لى أنه عدىّ المهلهل من قصيدته التى يقول فيها: طفلة ما ابنة المحلل بيضا ء لعوب لذيذة في العناق =

وأنشد أبو زيد[1] :

أمّا واحدا فكفاكَ مِثلي   فمن لِيدٍ تُطاوِحها الأيادى[2]

ومن أبيات المعانى[3] فى ذلك [قوله[4]] :

ومستامةٍ تُستام وهْى رخيصة   تُباع بساحاتِ الأيادى وتُمسح[5]

٥ (مستامة) يعنى أرضا تسوم فيها الإبل ، من السير[6] لا من السوم الذى هو البيع ، و(تباع) أى تمدّ فيها الإبلُ أبواعها ، وأيديَها ، و(تُمْسَح) من المَسْح وهو القطع ، من قول الله تبارك وتعالى « فَطَفِق مَسْحًا بالسُّوقِ والأعناقِ » وقال العجّاج :

وخَطَرت فيـهِ الأيادِى وخَطَرْ   رَاىٌ إذا أورده الطعنُ صـدر[7]

--- وانظر الأغانى ٥ / ٥٤ طبع الدار ، حتى رأيته فى قصيدة عدى بن زيد فى الأغانى ٢ / ١١٦ . وإشناقها
١٠ إلى الأعناق رفعها إلى العنق بالغل . يذكر أنه كان الغل فى يده مرفوعة إلى عنقه وكان كذلك فى جمع من أصحابه فساءها ذلك . وانظر الخزانة ٣ / ٣٤٨ .

(١) انظر نوادره ص ٥٦ ، وقد نسبه إلى نفيع : رجل من عبد شمس جاهلى .

(٢) ورد فى اللسان فى طوح وفى يدى . وفيه : (أيادى) وما هنا فى النوادر . وتطاوحها : ترامبها يقول : إنى أكفيك واحدا يعدو عليك . فأما إذا رامتك أياد فلا طاقة لى بذلك .

١٥ (٣) أبيات المعانى : ما يخالف ظاهره باطنه ، فهى ما فيها تعمية وإلغاز عن المراد . وانظر شفاء الغليل (حرف الألف) . وقد ألف فى أبيات المعانى كتب أشهر ما طبع منها كتاب المعانى الكبير لابن قتيبة . وقد طبع فى الهند . وانظر أيضا الخزانة ج ٣ ص ٨١   (٤) زيادة فى أ .

(٥) نسب هذا البيت فى اللسان (مسح ، وباع ، وسام) إلى ذى الرمة ، ويبدو أن هذا اشتباه ، سببه أنه على روى قصيدة لذى الرمة أولها :

٢٠ أمنزلتى مىّ سلام عليكما   على النأى ، والنائى يودّ وينصح

وليس هذا البيت فى القصيدة . وقد أورده جامع الديوان المطبوع فى أوربة فى ذيل الديوان فى المفردات التى حملت على ذى الرمة .   (٦) كذا فى اللسان (بوع) ، وهو يريد : من السوم الذى هو السير ، يقال : سامت الناقة : مرّت سريعة ، وكذا الريح . وفى اللسان (سوم) : « من السوم الذى هو الرعى » .

(٧) جاء هذا فى الكتاب ١ / ١٨٩ والرواية فيه :

٢٥ * وخطرت أيدى الكماة وخطر *

وهو من أرجوزة يمدح بها عمر بن عبيد الله بن معمر . وقبله :

أليس يمشى قدما إذا ادكر   ماوعد الصابر فى اليوم اصطبر

* إذ لقح اليوم العماس واقمطر *

وقال الراجــز :(١)

كأنه بالصحصحانِ الأنجَـلِ   قُطْنٌ سُخَـامٌ بأيادِي غُزَّلِ(٢)

ومن ذلك استغناؤهم بقولهم : ما أجود جوابه عن (هو أفعل منك) من الجواب . فأمّا قولهم : ما أشـدّ سواده، وبياضه، وعَوَره، وحَوَله، فـا لا بدّ منه . ومنه أيضا استغناؤهم باشتدّ وافتقر عن قولهم : فَقُر، وشَدّ . وعليه جاء فقير . فأمّا شدّ فحكاها أبو زيد فى المصادر، ولم يحكها سيبويه . ومن ذلك استغناؤهم عن الأصل مجرّدا من الزيادة بمـا استُعمل منه حاملا للزيادة ، وهو صدرٌ صالح من اللغـة . وذلك قولهم (حوشب)(٣) هذا لم يستعمل منه (حشب) عاريةً من الواو الزائدة ، ومثله (كوكب) ألا ترى أنك لا تعرف فى الكلام (حشب) عاريا من الزيادة ، ولا (ككب) ومنه قولهم (دَوْدَرّى) لأنا لا نعرف (ددر) ومثله كثير فى ذوات الأربعة . وهو فى الخمسة أكثر منه فى الأربعة . فمن الأربعة فَلَنْقَس(٤)، وصَرَنْفَح(٥)، وسَمَيدع(٦)، وعَميثل(٧)، وسرومط(٨)، وجَحْجَبِي(٩)، وقَسْقَب(١٠)، وقسحب(١١)، وهِرْشَفّ(١٢). ومن(١٣)

= واليوم العماس : الشديد، يريد يوم الحرب . واقطر: صعب واشتدّ . والراى : جمع راية . يقول : إنه يدخل الحـرب قدما غير هياب ، يبتغى ما وعد الله الصابرين فى الجهاد . وقوله : خطـرت أيدى الكماة أى تحركت أيديهم فى القتال ، وخطرت الرايات يوردها الطعن فتصدر رايات بدم الأعداء . وقد جاء الشاهد فى ديوان الأعشين المطبوع فى أوربة فيا حمل على الأعشى ميمون بن قيس .

(١) هو جندل بن المثنى الطهوىّ كما فى اللسان فى سخم . (٢) هذا فى وصف سراب ذكره فى قوله قبله : * والآل فى كل مراد هوجل * فقوله (كأنه) أى الآل . والصحصحان : ما استوى من الأرض . والأنجل : الواسع . والسخام من القطن : اللين . (٣) انظر فى حوشب وما بعده ص ٢٥٣ من هذا الجزء . (٤) كذا فى أ، ب، ج . وفى ش «الأربع» . (٥) هو البخيل الردىء . (٦) هو الصيّاح . (٧) هو السيد الكريم . (٨) من معانيه النشيط .

(٩) هو الجمل الطويل . (١٠) حىّ من الأنصار . (١١) هو الضخم .

(١٢) هو الضخم أيضا . (١٣) من معانيه الكبير المهزول ، والعجوز المسنة .

ذوات الخمسة جَعْفَليق[1] ، وحَنْبريت[1] ، ودَرْدَبِيس[1] ، وعَضْرَفُوط[1] ، وقَرْطَبُوس[1] ، وقَرَعْبلانة[2] ، وقَنْجَلِيس[3] . فأما عَرْطليل[4] — وهو رباعىّ — فقد استعمل بغير زيادة؛ قال أبو النجم :

* فى سَرْطَم هادٍ وعُنْقٍ عَرْطَلِ[5] *

وكذلك خَنْشليل؛ ألا ترى إلى قولهم : خَنْشَلَتِ المرأةُ والفرس إذا أسنّت ؛ وكذلك عنتريس ؛ ألا ترى أنه من العَتْرسة وهى الشدّة . فأما قِنْفَخر[6] فإن النون فيه زائدة . وقد حذفت — لعمرى — فى قولهم : امرأة قُفَاخريّة إذا كانت فائقة فى معناها ؛ غير أنك وإن كنت قد حذفْتَ النون فإنك قد صِرْت إلى زيادة أخرى خلفتْها، وشغلَتِ الأصلَ شَغْلَها وهى الألف وياء الإضافة . فأمّا تاء التأنيث فغير معتدّة . وأمّا حَيْزَبُون[7] فرباعىّ لزمته زيادة الواو . فإن قلت : فهلّا جعلته ثلاثيّا من لفظ (الحَزْب) ؟ قيل يُفسد هذا أن النون فى موضع زاى عَيْضَموز[7]، فيجب لذلك أن تكون أصلا، بجيم (خَيْسَفُوج[8]) وأما (عُرَيْقِصان[9]) فتناوبته زيادتان ، وهما الياء فى عريقصان ، والنون فى (عَرَنْقُصان) كلاهما يقال بالنون[10]

---

(١) انظر ص ٢٤٥ (٢) هى دويبة عريضة عظيمة البطن .

(٣) هى الكمرة العظيمة . (٤) هو الطويل .

(٥) قبله : * يأوى إلى ملط له وكلكل * وهو فى وصف بعير السانية الذى يستقى عليه . والملط جمع ملاط وهو الجنب، والسرطم : الطويل، والهادى : العنق، ويكون قوله : « وعنق عرطل » من عطف المرادف . والرواية فى الطرائف الأدبية : * وكاهل ضخم وعنق عرطل *

(٦) هو التارّ الناعم الضخم الجثة . (٧) هى العجوز .

(٨) هو حب القطن والخشب البالى . (٩) هو من النبات .

(١٠) كذا فى ش، ب . وفى أ : « يقالان » .

والياء . وأمّا (عِزْوِيت)[1] فمن لفظ (عزوت) لأنه (فِعليت) والواو لام . وأمّا (قِنديل) فكذلك أيضا ؛ ألا ترى إلى قول العِجْلِيّ[2] :

* رُكِّب فى ضَخْمِ الذَّفارِى قَنْدَلِ[3] *

وأما عَلَنْدَى[4] فتناهبته الزوائد . وذلك أنهم قد قالوا فيه : عِلْوَدّ ، وعُلادَى ، وعُلَنْدَى وعَلَنْدَى ، ألا تراه غير منفكّ من الزيادة .

ولزومُ الزيادة لِما لزمته من الأصول يُضعف تحقير الترخيم[5] ؛ لأن فيه حذفا للزوائد . وبإزاء ذلك ما حذف من الأصول ؛ كلام يد ، ودم ، وأب ، وأخ ، وعين سَه ، ومُذ ، وفاء عِدة ، وزِنة ، وناس ، والله فى أقوى قولى[6] سيبويه . فإذا جاز حذف الأصول فيما أرينا وغيره كان حذف الزوائد التى ليست لها حرمة الأصول أحجى وأحرى .

وأجاز أبو الحسن أظننت زيدا عمرا عاقلا ، ونحو ذلك ، وامتنع منه أبو عثمان ، وقال : استغنت العرب عن ذلك بقولهم : جعلته يظنّه عاقلا .

ومن ذلك استغناؤهم بواحد عن اثنين ، وباثنين عن واحِدَين ، وبستّة عن ثلاثتين ، وبعشرة عن خمستين ، وبعشرين عن عَشَرتين ونحو ذلك .

---

(١) انظر ص ١٩٧ من هذا الجزء .   (٢) هو أبو النجم .

(٣) صدره كما فى اللسان (قندل) : * يهدى بنا كل نياف عندل * يهدى : يتقدم . والنياف يريد جملا طويلا فى ارتفاع ، والعندل : الطويل ، والقندل : العظيم الرأس . وفى الطرائف الأدبية ركب الشطر الشاهد مع غير الشطر السابق .

(٤) هو البعير الضخم الشديد .

(٥) انظر ص ٢٣٦

(٦) كذا فى أ ، ب ، ج . وفى ش : « قول » وانظر فى هذا ص ٢٣٦

باب فى عكس التقدير

هذا موضع من العربيّة غريب. وذلك أن تعتقد فى أمر من الأمور حكما ما، وقتاما، ثم تحور[١] فى ذلك الشىء عينِه فى وقت آخر فتعتقدَ فيه حكما آخر.

من ذلك الحكاية عن أبى عُبَيدة[٢]. وهو قوله: ما رأيت أطرف[٣] من أمر النحويين؛ يقولون: إن علامة التأنيث لا تدخل على علامة التأنيث، وهم يقولون (علْقاة) وقد قال العجّاج:

* فَكَرَّ فى عَلْقَى وفى مُكُورِ[٤] *

يريد أبو عُبَيدة أنه قال (فى عَلْقَى) فلم يصرف للتأنيث، ثم قالوا مع هذا (عَلْقَاة) أى فألحقوا تاء التأنيث ألِفَه. قال أبو عثمان[٥]: كان أبو عبيدة أجفى من أن يعرف هذا. وذلك أن من قال (عَلْقاة) فالألف عنده للإلحاق بباب جعفر، كألف (أرْطَى) فإذا نزع الهاء أحال اعتقاده الأول عمّا كان عليه، وجعل الألف للتأنيث فيما بعد، فيجعلها للإلحاق مع تاء التأنيث، وللتأنيث إذا فقَد التاء. ولهذا نظائر. هى[٦] قولهم: بُهْمَى[٧] وبُهْمَاة، وشُكَاعَى[٨]، وشُكَاعَاة، وباقلّى وباقلّاة، ونُقَاوَى[٩]، ونُقَاوَاة،

(١) أى ترجع. وهو هكذا فى ا، ب. وفى ج: «تجوز» وكذا هو فى ش فيما يبدو للقارئ، وهو تحريف. (٢) كذا فى الأصول ما عداش ففيها: «عبيد» وهو خطأ. وما أثبت هو الصواب.

(٣) كذا فى ا، ب، ش وفى ج: «أظرف». (٤) هذا فى وصف الثور الوحشىّ الذى شبه به ناقته. ويروى: «لخط» بدل «فكر» ويروى أيضا بدلهما «يستن» أى يرعى فى العلق وفى المكور، وهى جمع مكر — كضرب — وهو ضرب من النبات، كالعلق. وانظر أراجيز العرب ٩٢ وديوان العجاج والكتاب ٢ / ٩ وشرح شواهد الشافية للبغدادى ٤١٧

(٥) انظر الكشاف فى سورة المؤمن عند قوله تعالى: يصبكم بعض الذى يعدكم، والجاربردى على الشافية ٣١٥ (٦) كذا فى ا. وفى ش، ب: «هو». (٧) هو ضرب من النبات من حير المراعى. ولا يثبت سيبويه بهماة فألف بهمى عنده للتأنيث وانظر الكتاب ٢ / ٩

(٨) من دق النبات يتداوى بها. (٩) ضرب من النبات له زهر أحمر. وقوله «نقاوى ونقاواة» بالنون كذا فى ا، ب، ج. وفى ش: «تقاوى وتقاواة». وهو تحريف.

وسُمانَى[1]، وسُمَاناة . ومثل ذلك من الممدود قولهم : طَرْفاء وطرفاءة، وقَصْباء وقَصْباءة، وحَلْفاء وحلفاءة، و باقِلّاء و باقِلّاءة . فمن قال : (طرفاء) فالهمزة عنده للتأنيث، ومَن قال : (طرفاءة) فالتاء عنده للتأنيث، وأمّا الهمزة على قوله فزيادة لغير التأنيث . وأقوى القولين فيها عنــدى أن تكون همزةً مرتجَلَة غير منقلبة ؛ لأنهــا إذا كانت منقلبة فى هذا المثال فإنها عن ألف التأنيث لا غير؛ نحو صحراء، وصَلْفاء[2]، وخَبْراء[3]، والحِرْشاء[4]. وقد يجوز أن تكون منقلبة عن حرف لغير الإلحاق فتكون — فى الانقلاب لا فى الإلحاق — كألف عِلْباء، وحِرباء. وهذا مما يؤكّد عندك حال الهاء؛ ألا ترى أنها إذا لحقت اعتقدت فيما قبلها حكما ما، فإن لم تلحق حار[5] الحكم إلى غيره . ونحو[6] منه قولهم : الصَفنة، والصَفن[7]، والرضاع[8]، والرضاعة، وهو صَفْو الشيء وصفوته[9]، وله نظائر قد ذكرت، ومنه البَرْك[10]، والبِرْكة للصدر .

ومن ذلك قولنا : كان[11] يقوم زيد، ونحن نعتقد رفع (زيد) بـ(كان)، ويكون (يقوم) خبرا مقدّما عليه . فإن قيل : ألا تعلم أنّ (كان) إنما تدخل على الكلام الذى كان قبلها

(١) هو ضرب من الطيور . (٢) هى المكان الغليظ الجلد . (٣) هو القاع ينبت السدر .
(٤) يقال أفعى حرشاء : خشنة الجلد . (٥) كذا فى ا، ب، ش . وفى جـ : « جاز » .
(٦) يريد أن هذه الكلمات فيها مذكر ومؤنث ومدلولها واحد . فالصفنة مؤنث والصفن مذكر، فهذا كعلق : يكون مؤنثا فيمنع الصرف، ومذكرا فيصرف، والمعنى واحد . (٧) هى وعاء الخصية، وكذلك الصفن بسكون الفاء وفتحها . وقد ضبط «الصفن» فى ا بفتح الفاء . (٨) بفتح الراء وكسرها فى الرضــاع والرضاعة . (٩) بتثليث الصاد . (١٠) البرك بالفتح والبركة بالكسر . وكلاهما صدر البعير . (١١) من النحويين من لا يجيز هذه المسألة ويجعل المنع عاما . و يقول أبو حيان فى البحر ٥ / ١٠٩ : « مســألة كان يقوم زيد على أن زيد اسم كان فيهــا خلاف والصحيح المنع » وقد حمل المجيز لما قوله تعالى فى آخر سورة التوبة : من بعــد ما كاد تزيغ قلوب فريق منهم بقراءة تزيغ بالتاء على أن (قلوب) اسم كاد وجمــلة (تزيغ) الخبر، ويرى من يمنع ذلك أن فى كاد ضمير الشأن . وانظر الهمع ١ / ١١٨

مبتدأ وخبرا ، وأنت إذا قلت : يقوم زيد فإنما الكلام من فعل وفاعل فكيف ذلك ؟ فالجواب أنه لا يمتنع أن يعتقد مع (كان) فى قولنا : كان يقوم زيد أن زيدا مرتفع بـ(كان) ، وأنّ (يقوم) مقدّم عن موضعه ، فإذا حذفت (كان) زال الاتّساع وتأخر الخبر الذى هو (يقوم) فصار بعد (زيد) ، كما أن ألف (عَلْقاة) للإلحاق ، فإذا حذفت الهاء استحال التقدير فصارت للتأنيث ، حتى قال :

* فَكَرَّ فى عَلْقَى وفى مُكُور *

على ذا تأوله أبو عثمان ، ولم يحمله على أنهما لغتان . وأظنه إنما ذهب إلى ذلك لما رآه قد كثرت نظائره ، نحو سُمَانَى وسُمَانَاة ، وشُكَاعَى وشُكَاعاة ، وبُهْمَى وبُهْمَاة . فألف (بُهْمَى) للتأنيث ، وألف (بُهْمَاة) زيادة لغير الإلحاق ، كألف قَبَعْثَرَى ، وضَبَغْطَرَى . ويجوز أن تكون للإلحاق بجُخْدَب على قياس قول أبى الحسن الأخفش ، إلا أنه إلحاق اختصّ مع التأنيث ؛ ألا ترى أن أحدا لا ينوّن (بُهْمَى) فعلى ذلك يكون الحكم على قولنا : كان يقوم زيد ، ونحن نعتقد أن زيدا مرفوع بكان .

ومن ذلك ما نعتقده فى همزة حمراء ، وصفراء ، ونحوهما أنهما[1] للتأنيث ، فإن ركّبت الاسم مع آخر قبله ، حُرْتَ[2] عن ذلك الاستشعار والتقدير فيها ، واعتقدت غيره . وذلك أن تركّب[3] مع (حمراء) اسما قبلها فتجعلهما جميعا كاسم واحد فتصرف[4] (حمراء) حينئذ . وذلك قولك : هذا دارَ حمراءُ ، ورأيت دارَ حمراءَ ، ومررت

---

(١) يريد همزة حمراء وصفراء ، وهمزة نحوهما ، ولو أفرد لكان أجود . (٢) أى رجعت .

(٣) يريد التركيب المزجىّ (٤) يريد أنها لا تلزم منع الصرف كما فى أمرها الأوّل ، بل قد تصرف ، على التفصيل الآتى . وذلك أنك إن أردت التعريف منعت الصرف وإلا صرفت . والعبارة فى ج : « ومن ذلك حمراء وصفراء ، همزته للتأنيث ؛ فإن ركبته مع اسم آخر قبله ثم سميت به صرفته فى النكرة ؛ لأنك لا تترك صرفه للتأنيث ، إنما تنزعه للتعريف والتركيب ... » وهى ظاهرة .

بدارَ حمراءَ، وكذلك هــذا كَلْبَصفراءُ(١)، ورأيت كلبصفراءَ، ومررت بكلبصفراء، [فلا تصرف الاسم للتعريف والتركيب كحضرموت . فإن نكَّرت صرفت فقلت(٢) : رُبَّ كَلْبَصفــراءٍ مررت بهِ]، وكَلْبَصفــراءٍ آخر . فتصرف فى النكرة، وتعتقــد فى هذه الهمزة مع التركيب أنهــا لغير التأنيث، وقد كانت قبل التركيب له . ونحوٌ من ذلك ما نعتقده فى الألِفاتِ إذا كنّ فى الحروف والأصوات أنهــا غير منقلبة ، ٥

وذلك نحو ألف لا ، وما ، وألف قافٍ ، وكافٍ ، ودالٍ ، وأَخَواتِها ، وألف علَى ، و إلى ، ولَدَى(٣) ، و إذا ، فإن نقلتها فجعلتها أسماءً أو اشتققت منها فعلا استحال ذلك التقدير ، واعتقدت فيها ما تعتقده فى المنقلِب . وذلك قولك : موَّيت إذا كتبت (ما) ولوَّيت إذا كتبتَ (لا) وكوّفت كافا حسنة ، ودوّلت دالًا جيّدة ، وزوَّيت زايا قويّة . ولو سمّيتَ رجلا بـ(على) أو (إلى) أو (لَدَى) أو (ألا) أو [إذا](٤) ، ١٠

لقلت فى التثنية : عَلَوانِ ، و إلَوانِ ، ولَدَوانِ ، وأَلَوان ، و إذَوانِ ، فاعتقدت فى هذه الألِفات مع التسمية بهــا وعند الاشتقاق منها الانقلاب ، وقــد كانت قبل ذلك عندك غير منقلبة . وأغربُ من ذلك قولك : بأبى أنت ! . فالباء فى أوّل الاسم حرف جرّ بمنزلة اللام فى قولك : لله أنت ! فإذا اشتققت منه فعلا اشتقاقا صوتيّا استحال ذلك التقدير فقلت : بأبأتُ به(٥) بئباء ، وقد أكثرتُ من البأبأة . فالباء الآن ١٥

فى لفظ الأصل ، و إن كنا قــد أحطنا علما بأنها فيما اشتقّت منه زائدة للجرّ . ومثال

---

(١) تبعت فى رسم كلبصفراء بالوصل ما فى أ . وهــذا قياس التركيب المزجى كمعد يكرب . وهو مركب من كلب وصفراء . (٢) ما بين القوسين زيادة فى ش ، ب ، خلت منها أ .

(٣) فى أ كتبت هــذه الحروف بالألف : علا ، و إلا ، ولدا .

(٤) هذه الزيادة من ج . ٢٠

(٥) أى قلت له : بأبى أنت . وهذا معنى الاشتقاق الصوتى ؛ كما تقول حوقل : قال : لا حول ولا قوّة إلا بالله ، وسبحل : قال سبحان الله . وانظر الكتاب ١/١٧٧

البِئْباء على هـذا الفعلالُ كالزِلزال، والقِلقال، والبأبأةِ[1] الفَعللةُ، كالقلقلة، والزلزلة، وعلى هذا اشتقُّوا منهما (البِئب) فصار فِعَلًا من باب سلس، وقلق؛ قال[2]:

* يا بأبى أنت ويا فوق البِئْب[3] ! *

فالبِئْب الآن بمنزلة الضِلَع، والعنب، والقِمَع، [والقِرب][4]. ومن ذلك قولهم: القَرَنْوة[5] للنبت، وقالوا: قرنيت السِقَاء، إذا دبغته بالقَرَنْوَة، فالياء فى قرنيت الآن للإلحاق، بمنزلة ياء سَلْقَيت، وجَعْبيت، وإنما هى بدل من واو (قَرَنْوَة) التى هى لغير الإلحاق.

٥

وسألنى أبو علىّ — رحمه الله — عن ألف (يا) من قوله — فيما أنشده أبو زيد[6] — :

فخَيرٌ نحن عند النـاس منكم إذا الداعى المثـوِّب قال يالا[7]

فقال: أمنقلبة هى؟ قلت: لا؛ لأنها فى حرف أعنى (يا) فقال: بل هى منقلبة. فاستدللته على ذلك، فاعتصم بأنها قد خُلِطت باللام بعدها ووُقِف عليها، فصارت اللام كأنها جزء منها، فصارت (يال) بمنزلة قال، والألف فى موضع العين وهى مجهولة، فينبغى أن يحكم عليها بالانقلاب عن الواو. هذا جُمَل[8] ما قاله؛ ولله هو وعليه رحمته،

١٠

---

(١) هو بالجر عطف على «البئباء». وفيه العطف على معمولين. ويقرأ أيضا بالرفع على حذف المضاف وهو «مثال» أى ومثال البأبأة. (٢) هو آدم مولى بلعنبر كما فى اللسان فى أبو. وهو من رجز فى البيان والتبيين للجاحظ ١/١٦٣، يقوله فى ابن له. (٣) «يا فوق البئب» — ويروى البيب — أى أنت فوق أن يقال له: بأبى أنت. (٤) زيادة فى ا خلت منها ش، ب. (٥) انظر ص ٢٢٧ (٦) انظر ص ٢١ من نوادر أبى زيد، والخزانة ص ٤ ج ٢ من السلفية. وهذا من بيتين لزهير بن مسعود الضبى. (٧) بعده:

١٥

ولم يثـق العواتق من غيور بغيرته وخلين الحجـالا

٢٠

المثوب: الذى يدعو الناس للحرب يستنصرهم، وقوله (يالا) يريد يا لبنى فلان. والعواتق جمع عاتق وهى التى لم تتزوج، وقوله (خلين الحجالا) أى من الفزع يخرجن من الحجال فلا يثقن بأن يمنعهن الأزواج والآباء والإخوة، يقول: نحن عندهن أوثق منكن. (٨) كذا فى ا. وفى ش، ب: «وهذا».

فما كان أقوى قياسَه، وأشدَّ بهذا العلم اللطيف الشريف أنسه . فكأنه إنما كان مخلوقا له . وكيف كان لا يكون كذلك، وقد أقام على هذه الطريقة مع جِلَّة أصحابها، وأعيان شيوخها، سبعين سنة، زائحةً عِلَّاتُه، ساقطةً عنه كُلَفُه، وجعله هَمَّه وسَدَمه[1]، لا يعتاقه عنه وَلَد، ولا يعارضه فيه مَتْجَر، ولا يسوم به مَطْلبا، ولا يخدُم به رئيسا إلّا بأَخَرة[2] وقد حطَّ من أثقاله، وألقى عصا تَرحاله !

ثم إنى — ولا أقول إلّا حقًّا — لأعجب من نفسى فى وقتى هذا، كيف تُطوع لى بمسئلة، أم كيف تطمح بى إلى انتزاع عِلّة ! مع ما الحال عليه من عُلَق الوقت وأشجانه، وتذاؤبه[3]، وخَلْج أشطانه[4]، ولولا معازة[5] الخاطر واعتنافه[6]، ومساورة الفكر واكتداده[7]، لكنتُ عن هذا الشأن بمَعْزِل، وبأمرٍ سواه على شُغُل.

وقال لى مرّة رحمه الله تأنيسا بهذه الانتقالات : كما جاز إذا سمّيت بـ(ضَرَب) أن تُخرجه من البناء إلى الإعراب، كذلك يجوز أيضا أن تخرجه من جنس إلى جنس إذا أنت نقلته من موضعه إلى غيره .

ومن طريف ما ألقاه — رضى الله تعالى عنه — علىّ أنه سألنى يوما عن قولهم هاتِ لاهاتيتَ، فقال (ماهاتيت) ؟ فقلت : فاعلت، فهاتِ من هاتيت، كعاطِ من عاطيت، فقال : أشىء آخر ؟ فلم يحضر إذ ذاك، فقال أنا أُرى فيه غير هذا . فسألته عنه، فقال : يكون فعليت، قلت : مِمّه ؟ قال : من الهَوْتة[8]،

---

(١) السدم : الهم . (٢) يريد خدمته عضد الدولة بن بويه . وقد صنف له الإيضاح والتكملة .

(٣) أى اضطرابه واختلافه كتذاؤب الرياح . وقد أثبت «تذاؤبه» بالمعجمة . وفى أ : «تداؤبه» بالمهملة . وفى ش، ب : «تداويه»، وكلاهما تحريف . (٤) الأشطان جمع شطن وهو الحبل، وخلج الأشطان جذبها وانتزاعها . وضبط فى أ «خلج» بالتحريك . والخلج : الفساد فالمعنى : فساد أشطانه وأسبابه . (٥) المعازة : المغالبة . (٦) يقال : اعتنف الأمر : أخذه بعنف . يريد أنه يأخذ خاطره بالشدّة . (٧) أى جهده والإلحاح عليه . وقوله : «اكتداده» كذا فى أ، ب . وفى ش : «اكنداره» . وهو تحريف . (٨) بفتح الهاء وضمها .

وهى المنخفض من الأرض — قال : وكذلك (هِيتُ) لهذا البلد[1] ، لأنه منخفض من الأرض — فأصله هَوْتَيت[2] ، ثم أبدلت الواو التى هى عين فعليت ، و إن كانت ساكنة ، كما أبدلت فى ياجَل[3] ، و ياحَل[3] ، فصار هاتيت ، وهذا لطيف حسن . على أن صاحب العين قد قال : إن الهاء فيه بدل من همزة ، كهرَقت ونحوه . والذى يجمع بين هاتيت و بين الهوتة حتى دعا ذلك أبا علىّ إلى ما قال به ، أن الأرض المنخفضة تجذب إلى نفسها بانخفاضها . وكذلك قولك : هاتِ ، إنما هو استدعاء منك للشيء ، واجتذابُه إليك . وكذلك صاحب العين إنما حمله على اعتقاد بدل الهاء من الهمزة أنه أخذه من أتيت الشيء ، والإتيان ضرب من الانجذاب إلى الشيء . والذى ذهب إليه أبو علىّ فى (هاتيت) غريب لطيف .

ومما يستحيل فيه التقدير لانتقاله من صورة إلى أخرى قولهم (هلممت) إذا قلت : هَلُمَّ . فهلممت الآن كصعررت ، وشملات ، وأصله قبلُ غيرُ هذا ، إنما هو أوّلُ[4] (ها) للتنبيه لحقت مثال الأمر للواجَه توكيدا . وأصلها[5] ها لُمَّ ، فكثر استعمالها ، وخُلطت (ها) بـ(لُمّ) ، توكيدا للمعنى لشدّة الاتصال ، فحذفت الألف لذلك ، ولأن لام (لُمّ) فى الأصل ساكنة ، ألا ترى أن تقديرها أوْلُ (المُمْ) وكذلك يقولها أهل الحجاز[6] ، ثم زال هذا كلّه بقولهم (هلممت) فصارت كأنها فعلليت ، من لفظ (الهلمام) وتنوسيت حالُ التركيب . وكأنّ الذى صرفهما جميعا عن ظاهر حاله حتى دعا أبا علىّ إلى أن جعله من (الهوتة)[7] ، وغيرَه من لفظ أتيت عدمُ تركيب ظاهره ،

---

(١) هو بلد على شاطئ الفرات ، وعلى هذا فالياء فى هيت أصلها الواو .

(٢) أى أصل هاتيت . (٣) والأصل : يوجل و يوحل . (٤) هو هنا ظرف .

(٥) كذا فى أ . وفى ش ، ب : «فأصلها» . (٦) كذا فى ج . وفى أ ، ب ، ش : «الهلمان» . وكذا فى عبارة اللسان فى هلم . (٧) يريد أن تأليفه غير موجود فى اللغة ، فلذلك اعتمد تخريجه على غير ظاهره . وهو عود إلى الكلام على هاتيت .

ألا ترى أنه ليس فى كلامهم تركيب (هـ ت و) ولا (هـ ت ى) فنزلا جميعا عن بادى أمره إلى لفظ غيره .

فهذه طريق اختلاف التقدير، وهى واسعة، غير أنى قد نبهّت عليها، فأَمْضِ الرأى والصنعة فيما يأتى منها .

ومن لفظ (الهوتة) ومعناها قولهم مضى هِيتاءٌ[1][2] من الليل؛ وهو فِعلاء منه، ألا تراهم قالوا : قد تهوّر[3] الليل ، ولو كسّرت (هِيتاء) لقلت (هواتىّ) وقريب من لفظه ومعناه قول الله سبحانه (هَيت لك) إنما معناه هلمّ لك ، وهذا اجتذاب واستدعاء له ؛ قال :

أنّ العـــراقَ وأهـــلَه ... عُنُـقٌ إليـــك فهَيْتَ هيتـا[4]

باب فى الفرق[5] بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى

هـذا الموضع كثيرا ما يستهوى مَنْ يضعف نظرُه إلى أن يقـوده إلى إفساد الصنعة . وذلك كقولهم فى تفسير قولنا (أهلَكَ والليلَ) معناه آلحقْ أهلك قبل الليل، فربما دعا ذاك مَنْ لا دُرْبة له إلى أن يقول (أهلك والليل) فيجرّه، وإنمـا تقديره آلحق أهلك وسابِقِ الليـلَ . وكذلك قولنا زيد قام : ربّمـا ظنّ بعضهم أن زيدا

---

(١) كأن الليل بذهاب وقت منه يخفض وتذهب قته .   (٢) أى وقت منه .

(٣) أى ذهب أكثره . وفى ذلك معنى الانخفاض . وتراه « تهـور » بالراء وهو هكذا فى أ ، ب ، ش . وفى ج : « تهوت » . ولعمرى لـو جاءت هذه الصيغة فى اللغـة لكانت هى الجودى ، ولكنها لم تجئ .   (٤) هذا ثانى بيتين أنشدهما الفراء لشاعر فى علىّ رضى الله عنه أولهما :

أبلـــغ أمير المـــؤمنيـ ... ـن أخا العراق إذا أتينا

وترى أن السياق يقضى بفتح أن . وقد روى كسرها على قطعه عما قبله أو على تأويل أبلغ بقل . وقوله : عنق أى ما ثلون . وانظر اللسان (هيت) وشرح المفصل ٤ / ٣٢

(٥) كذا فى ش . وفى أ ، ب : « فرق » . وفى ج : « فرق تقدير » .

هنا فاعل فى الصنعة، كما أنه فاعل فى المعنى . وكذلك تفسير معنى قولنا : سرّنى قيامُ هذا وقعودُ ذاك، بأنه سرّنى أنْ قام هذا وأن قعد ذاك، ربمــا[1] اعتُقد فى هذا وذاك أنهما فى موضع رفع[2] لأنهما فاعلان فى المعنى . ولا تستصغر هــذا الموضع ؛ فإن العرب أيضا قد مرّت به وشمّت روائحه، وراعته . وذلك أن الأصمعىّ أنشد

٥ فى جملة أراجيزه شعرا من مشطور السريع طويلا، ممدودا، مقيّدا، التزم الشاعر فيه أن جعل قوافيه كلها فى موضع جرّ إلا بيتا واحدا من الشعر[3] :

يستمسكون من حِذار الإلقاء ... بتَلَعات كجذوع الصِيصاء[4]

رِدِى رِدِى وِرْدَ قطاة صمّــاء ... كُدْريّةٍ أعجبها بَرْدُ المــاء[5]

تطّرِد قوافيها كلُّها على الجرّ إلا بيتا واحدا، وهو قوله :

١٠ * كأنها وقد رآها الرؤّاء[6] *

والذى سوّغه[7] ذاك — على ما التزمه فى جميع القوافى — ما كنّا على سمْته من القول . وذلك أنه لمّــا كان معناه : كأنها فى وقت رؤية الرؤّاء تصوّر معنى الجرّ من هــذا الموضع، جاز أن يَخلِطَ هذا البيت بسائر الأبيات، وكأنه لذلك لم يخالِف .

(١) كذا فى أ . وفى ب، ش : « وربما » . (٢) هما فى موضع رفع زيادة عن مكان

١٥ الجرّ بالإضافة . و يظهر هذا فى التابع . فلا غرابة فيه و إنما الوهم الذى يحذر منه ابن جنى أن يعتقد أنه ليس إلا مرفوعا، حتى لو قيل يعجبنى قيام زيد رفع زيد . وانظر فيما يأتى ص ٢٨٢

(٣) فى أ بعد « الشعر » : « قوله » . وما هنا فى ش، ب . (٤) نسبه فى اللسان فى تلع إلى غيلان الربعى . وذكر ابن جنى فى الجزء الثانى من هذا الكتاب (باب التطوع بما لا يلزم) قصيدة لغيلان على هذا الروىّ، وليس فيها ما أورد هنا إلا : * كأنها وقد رآها الرؤّاء * وهو يصف قوما فى سفينة .

٢٠ يقول إنهم يمسكون بسكانات السفينة — وسكانها ذنبها الذى به تعدل وهو المعروف بالدفة — وهى طويلة تلعات كجذوع الصيصاء؛ وهو تمر نخله طويل، وقد كنى بالتلعات عن السكانات لطولها . و إنما يمسكون بها خشية أن تلقيهم فى البحر فيهلكوا . والشعر فى إصلاح المنطق . (٥) يخاطب السفينة فيقول : ردى حتى تصلى المرفأ كما ترد قطاة صماء — وصممها ضيق أذنيها — . (٦) انظر تكملة هــذا الشعر فى الجزء الثانى من الخصائص (باب التطوّع بما لا يلزم) . (٧) كذا فى أ . وفى ب : « سوّغ له » .

ونظير هذا عندى قول طَرَفة :

فى جِفانٍ تعترى نادِيَنا وسَدِيفٍ حين هاج الصِنَبِر (١)

يريد الصِنَّبْر ، فاحتاج للقافية إلى تحريك الباء ، فتطرّق إلى ذلك بنقل حركة الإعراب إليها ، تشبيها بباب قولهم : هذا بَكُرْ ، ومررت ببَكِرْ ، وكان يجب على هذا أن يضمّ الباء فيقول : الصِنَبُرْ ، لأن الراء مضمومة ، إلا أنه تصوّر معنى إضافة الظرف إلى الفعل فصار إلى أنه كأنه قال : حين هَيْجِ الصِنَّبر ، فلمَّا احتاج إلى حركة الباء تصوّر معنى الجرّ فكسر الباء ، وكأنه قد نقل الكسرة عن الراء إليها . ولولا ما أوردته فى هذا لكان الضمّ مكان الكسر (٢) . وهذا أقرب مأخذا من أن تقول : إنه حرّف القافية للضرورة كما حرّفها الآخر (٣) فى قوله :

هل عرفتَ الدار أم أنكرتها بين تِبراكٍ فشَسَّىْ عَبَقُر (٤)

فى قول من قال : أراد عَبْقَر (٥) ، ثم حرّف الكلمة . ونحوه فى التحريف قول العبد (٦) :

---

(١) الصنبر : الريح الباردة . والسديف : السنام أو شحمه . والبيت من قصيدة له فى الديوان ٦٣ مطلعها :

أصحوت اليوم أم شاقتك هر ومن الحب جنون مستعر

(٢) ألغز البدر الدماميني فى قول طرفة هذا : « حين هاج الصنبر » بفاعل للفعل مجرور ، وأجاب عنه الشيخ السجاعى بمضمون كلام ابن جنى ، ولم ينسب هذا إلى ابن جنى فعابه عليه الجبرتى . انظر هذا فى تاريخ الجبرتى فى ترجمة السجاعى فى الجزء الثانى ٢ / ٨٠ وانظر كتابة الأمير على المغنى فى مبحث الجملة الرابعة من الجمل التى لها محل من الإعراب فى الباب الثانى .

(٣) أى المرار العدوى كما فى معجم البلدان فى عبقر .

(٤) تبراك وعبقر موضعان و « شسى » تثنية شس ، وهو المكان الغليظ .

(٥) ومن اللغويين من يقول : أراد : عبيقر . انظر اللسان فى عبقر .

(٦) هو سحيم عبد بنى الحسحاس . وهو من قصيدة له فى الديوان المطبوع فى دار الكتب المصرية ص ٤٢ وما بعدها .

وما دُمْيةٌ مِن دُمَى مَيْسَنَا ... نَ معجبةٌ نظرا واتّصافا[1]

أراد — فيما قيل — ميسان[2]، فزاد النون ضرورة، فهذا — لعمرى — تحريف بتعجرف عارٍ من الصنعة. والذى ذهبت أنا إليه هناك فى (الصنبر) ليس عاريا من الصنعة.

فإن قلت: فإن الإضافة فى قوله (حين هاج الصنبر) إنما هى إلى الفعل لا إلى الفاعل فكيف حرّفت غير المضاف إليه؟ قيل الفعل مع الفاعل[3] كالجزء الواحد، وأقوى الجزأين منهما هو الفاعل، فكأن الإضافة إنما هى إليه لا إلى الفعل، فلذلك جاز أن يتصوّر فيه معنى الجر.

فإن قيل: فأنت إذا أضفت المصدر إلى الفاعل جررته فى اللفظ واعتقدت مع هذا أنه فى المعنى مرفوع، فإذا كان فى اللفظ أيضا مرفوعا فكيف يسوغ لك بعد حصوله فى موضعه من استحقاقه الرفع لفظًا ومعنًى أن تَحُور به فتتوهّمه مجرورا؟ قيل هذا الذى أردناه وتصوّرناه هو مؤكِّد للمعنى الأول، لأنك كما تصوّرت فى المجرور معنى الرفع، كذلك تمّمت حال الشبه بينهما فتصوّرت فى المرفوع معنى الجر. ألا ترى أن سيبويه لمّا شبّه الضارب الرجل بالحسن الوجه وتمثّل ذلك فى نفسه ورَسَا فى تصوّره، زاد فى تمكين هذه الحال له وتثبيتها عليه، بأن عاد فشبّه الحسن الوجه بالضارب الرجل فى الجر، كلُّ ذلك تفعله العرب، وتعتقده العلماء فى الأمرين، ليقوى تشابههما وتَعمُر[4] ذاتُ بينِهما، ولا يكونا على

(١) قبله — وهو مطلع القصيدة —:

ألم خيال عشاء فطافا ... ولم يك إذ طاف إلا اختطافا

لمية إذ طرقت موهنا ... فأضحى بها دنفا مستجافا

وبعده:

بأحسن منها غداة الرحيـ ... ـل قامت تراءيك وحفا غدافا

(٢) هى كورة بين البصرة وواسط كما فى ياقوت. والبيت فى اللسان (ميس ووصف).

(٣) كذا فى ش، ب. وفى أ: «الفاعل مع الفعل». (٤) بالبناء للفاعل كما ضبط فى أ. يقال: عمر الشىء — كنصر وكرم وسمع —: صار عامرا كما فى القاموس.

حَرِدٍ[١]، وتناظر غير مُجْــدِ، فاعرِف هذا من مذهب القوم واقتفه تصب بإذن الله تعــالى .

ومن ذلك قولهم فى قول العرب : كلُّ رجل وصَنْعتُه[٢]، وأنت وشأنُك : معناه أنت مع شأنك ، وكل رجل مع صنعته ، فهــذا يوهم من أَمَمٍ أن الثــانى خبر عن الأوّل ، كما أنه إذا قال أنت مع شأنك فإن قــوله (مع شأنك) خبر عن أنت . وليس الأمر كذلك ؛ بل لعمرى إن المعنى عليه ، غير أن تقدير الأعراب على غيره . وإنمــا (شأنك) معطوف على (أنت) ، والخبر محذوف للحمل على المعنى ، فكأنه قال : كلُّ رجل وصنعته مقرونان ، وأنت وشأنُك مصطحبان . وعليه جاء العطف بالنصب مع أنّ ؛ قال :

أغار على مِعــزاىَ لم يدرِ أننى … وصفراءَ منها عبلةَ الصفَوات[٣]

ومن ذلك قولهم أنت ظالم إن فعلت ، ألا تراهم يقولون فى معناه : إن فعلت فأنت ظالم ، فهذا ربما أوهم أن (أنت ظالم) جواب مقدَّم ، ومعاذ الله أن يقدّم جواب الشرط عليه ، وإنمــا قوله (أنت ظالم) دالّ على الجــواب وسادّ مسدّه ؛ فأمّا أن يكون هو الجوابَ فلا .

ومن ذلك قولهم فى عليك زيدا : إن معناه خُذْ زيدا ، وهو — لعمرى — كذلك ، إلا أن (زيدا) الآن إنما هو منصوب بنفس (عليك) من حيث كان اسما لفعلٍ متعدّ ، لا أنه منصوب بـ (خذ) .

ألا ترى إلى فرق ما[٤] بين تقديرِ الإعراب وتفسيرِ المعــنى ؛ فإذا مرّ بك شىء من هذا عن أصحابنا فاحفظ نفسك منه ، ولا تسترسل إليه ؛ فإن أمكنك أن يكون

(١) أى على غضب واغتياظ ، يقال : حرد الرجل إذا اغتاظ فتحرش بالذى غاظه .
(٢) كذا فى أ . وفى ب ، ش ، ج : «ضيعته» . والضيعة هنا : حرفة الرجل وتجارته وصناعته .
(٣) أورده فى اللسان (معز) . و «صفراء» يريد قوسا . والصفوات حجارة ملس مستواة ، وكأنها كان يرمى بها مكان السهام . وقــوله (أغار) أى الذئب أو السبع .
(٤) كذا فى ش ، ب . وقد سقط هذا اللفظ «ما» فى أ .

تقدير الإعراب على سَمْت تفسير المعنى فهو ما لا غاية وراءه ، وإن كان تقدير الإعراب مخالفا لتفسير المعنى تقبّلت[1] تفسير المعنى على ما هو عليه ، وصحّحت طريق تقدير الإعراب ، حتى لا يشذّ شيء منها عليك ، وإيّاك أن تسترسل فتفسد ما تُؤْثر إصلاحه ؛ ألا تراك تفسّر نحو قولهم : ضربت زيدا سوطا أنّ معناه ضربت زيدا ضربة بسوط . وهو — لا شكّ — كذلك ، ولكن طريق إعرابه أنه على حذف المضاف ، أى ضربته ضربة سوط ثم حذفت الضربة على عِبْرة حذف المضاف . ولو ذهبت تتأوّل ضربته سوطا على أن تقدير إعرابه : ضربةً بسوط كما أن معناه كذلك للزمك أن تقدّر أنك حذفت الباء ، كما تحذف حرف الجر فى نحو قوله : أمرتك الخير[2] ، وأستغفر الله[3] ذنبا ، فتحتاج إلى اعتذار من حذف حرف الجرّ ، وقد غنيت عن ذلك كلّه بقولك[4] : إنه على حذف المضاف ، أى ضربةِ سوط ومعناه ضربة بسوط ، فهذا — لعمرى — معناه ، فأمّا[5] طريق إعرابه وتقديره فحذف المضاف .

باب فى أن المحذوف إذا دلّت الدلالة عليه كان فى حكم الملفوظ به ، إلا أن يعترض هناك من صناعة اللفظ ما يمنع منه

من ذلك أن ترى رجلا قد سدّد سهما نحو الغرض ثم أرسله ، فتسمع صوتا فتقول : القرطاسَ والله ، أى أصاب القرطاس . فـ(أصاب) الآن فى حكم الملفوظ به

---

(١) كذا فى أ ، ب . وفى ش : « تركت » . وهو بخط مغاير ويبدو أنه إصلاح من الشنقيطى أو كتابة فى موضع ترك بياضا . (٢) يريد قول الشاعر :

أمرتك الخير فافعل ما أمرت به ... فقد تركتك ذا مال وذا نشب

وانظر الكتاب ١ / ١٧ ، والخزانة ١ / ١٦٤ (٣) يريد قول الشاعر :

أستغفر الله ذنبا لست محصيه ... رب العباد إليه الوجه والعمل

وانظر الخزانة ١ / ٤٨٦ (٤) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « بقوله » .

(٥) كذا فى ش ، ب . وفى أ : « فأما على طريق » .

لبتّة ، و إن لم يوجد فى اللفظ ، غير أن دلالة الحال عليه نابت مَناب اللفظ به .
وكذلك قولهم لرجل مُهْــوٍ بسيف فى يده : زيدا ، أى اضرب زيدا . فصارت
شهادةُ الحال بالفعل بدلا من اللفظ به . وكذلك قولك للقادِم من سفر : خيرَ مَقْدَم ،
أى قدِمت خير مقدم ، وقولك : قــد مررت برجلٍ إنْ زيدا و إن عمرا[1] ، أى إن
كان زيدا و إن كان عمرا ، وقولك للقادِم من حَجّــهِ : مبرور مأجور ، أى أنت
مبرور مأجور ، ومبرورا مأجورا[2] ، أى قدِمت مبرورا مأجورا ، وكذلك قوله[3] :

رَسْــمِ دار وقفتُ فى طَلَله ... كدتُ أقضى الغداة من جَلَله[4]

أى ربّ رسم دار . وكان رُؤبة إذا قيــل له كيف أصبحت يقــول : خيرٍ عافاك
الله — أى بخيرٍ — يحــذِفُ[5] الباء لدلالة الحال عليها بجرى العادة والعرف بهــا .
وكذلك قولهم : الذى ضربتُ زيد ، تريد الهــاء وتحذفها ، لأن فى الموضع دليلا
عليها . وعلى نحو من هــذا تتوجّه عندنا قراءةُ حمزة ، وهى قوله سبحانه « واتقوا
الله الذى تساءلون به والأرحامِ » ليست هــذه القراءة عندنا من الإبعادِ والفحش
والشناعة والضعف على ما رآه فيها وذهب اليــه أبو العباس[6] ، بل الأمر فيهــا دون
ذلك وأقربُ وأخفّ وألطف ، وذلك أن لحمزة أن يقول لأبى العباس : إنى لم
أحمِل (الأرحام) على العطف على المجرور المضمر ، بل اعتقدتُ أن تكون فيه باء ثانية
حتى كأنى[7] قلت : (وبالأرحام) ، ثم حذفت الباء ؛ لتقدّم ذكرها ؛ كما حُذِفتْ لتقدّم

(١) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « أو » . (٢) انظر مجالس ثعلب ٩١
(٣) هــو جميل بن عبد الله بن معمر ، صاحب بثينة . وانظر الأمالى ١ / ٢٤٦ والسمط ٥٥٧
والخــزانة ٤ / ١٩٩ والعينى ٣ / ٣٣٩ ، والسيوطى ١٢٦ (٤) هذا البيت من شواهد النحو
فى مباحث حرف الجر ، وهو مطلع القصيدة ، وبعده :

موحشا ما ترى به أحدا ... تنسج الريح تُرب معتدله
واقفا فى رباع أم جبير ... من ضحــا يومه إلى أصله

(٥) كذا فى ج . وفى أ ، ب ، ش : « ويحذف » . (٦) يريد المبرد . وانظر الكامل
١٥٥/٦ ، وشرح المفصل ٣ / ٧٨ (٧) كذا فى أ ، ش . وفى ب : « كأ » .

ذكرها فى نحو قولك : بِمَنْ تمررْ أَمْرُرْ، وعلى من تنزِلْ أنزِلْ، ولم تقل : أمرر به ولا أنزل عليه، لكن حذفت الحرفين لتقدّم ذكرهما . وإذا جاز للفرزدق أن يحذف حرف الجرّ لدلالة ما قبله عليه (مع مخالفته له فى الحكم)(١) فى قوله :

وإنِّىَ من قوم بهم يُتَّقَى العِـدا ورَأْبُ الثأى والجانبُ المتخوَّفُ(٢)

٥ أراد : وبهم رأب الثأى ، فحذف الباء فى هذا الموضع لتقدّمها فى قوله : بهم يتق العِدا، وإن كانت حالاهما مختلفتين(٣) . ألا ترى أن(٤) الباء فى قوله(٥) (بهم يتق العـدا) منصوبةُ الموضع لتعلّقها بالفعل الظاهر الذى هو يتّق، كقولك : بالسيف يَضرِب زيد، والباء فى قوله : (وبهم رأْب الثأى) مرفوعةُ الموضع عند قوم(٦)، وعلى كلّ حال فهى متعلّقة بمحذوف ورافعه الرأبُ(٧) — ونظائر هذا كثيرة — كان(٨) حذف الباء من

١٠ قوله (والأرحامِ) لمشابهتها الباء فى (بِهِ) موضعا وحُكْما أجدرَ، وقد أجازوا تبًّا له وويلٌ على تقدير وويل له، فحذفوها وإن كانت اللام فى (تبًّا له) لا ضمير فيها وهى

(١) كذا فى ب، ش . وفى ا : « مع محالفته فى الحكم له » . (٢) من نقيضة الفرزدق التى مطلعها :

عزفت بأعشاش وما كدت تعزف وأنكرت من حدراء ما كنت تعرف

١٥ وانظر النقائض ٥٦٤ طبعة أوربة، واللسان (رأب) .

(٣) كذا فى ا، ب، وفى ش : « مختلفين » .

(٤) كذا فى ا، ب . وقد سقط هذا الحرف فى ش .

(٥) كذا فى ا، ب . وفى ش : « قولهم » .

(٦) كأنه يريد أن يجعل خبرا، وهـذا وجه . والوجه الآخر أن يكون « بهم » صفة (قوم)، و(رأب) فاعل به، وعلى هذا فقوله (بهم) مجرور الموضع . وهذا الوجه لا يريده هنا إذ هو قريب من

٢٠ (بالسيف يضرب زيد) .

(٧) كذا فى ب . والمعنى عليه صحيح . أى (بهم) خبر والرأب مبتدأ والخـبر رافعه المبتدأ عند البصريين وفى ا، ش : « رافعة للرأب » وهو لا يستقيم على رأى البصريين .

(٨) جواب « إذا جاز للفرزدق » .

متعلِّقة بنفس (تبًّا)[١] مثلها فى هلمّ لك وكانت اللام فى (و يل له) خبرا، ومتعلّقة بمحذوف وفيها ضمير، فهذا عَرُوض[٢] بيتِ الفرزدق .

فإن قلت : فإذا كان المحـذوف للدّلالة عليه عنـدك بمنزلة الظاهر فهل تجيز توكيد الهـاءِ المحذوفةِ فى نحو قولك : الذى ضربت زيد ، فتقولَ : الذى ضربت نفسَه زيد ، كما تقول : الذى ضربته نفسَه زيد ؟ قيل : هذا عندنا غير جائز ، وليس ذلك لأن المحذوف هنا ليس بمنزلةِ المثبَت ، بل لأمر آخر، وهو أن الحذف هنا إنما الغرض به[٣] التخفيف لطولِ الاسم ، فلو ذهبتَ تؤكِّده لنقضْت[٤] الغرض . وذلك أن التوكيد والإسهاب ضـدّ التخفيف والإيجاز ؛ فلمّـا كان الأمر كذلك تدافع الحُكْمان ، فلم يجز أن يجتمعا ، كما لا يجوز ادّغام الملحَقِ ؛ لمـا فيه من نقْض الغَرض . وكذلك قولهم لمن سدّد سهما ثم أرسله نحو الغرض فسمعت صوتا فقلت : القرطاسَ واللهِ أى أصاب القرطاس : لا يجوز توكيد الفعل الذى نَصَب (القرطاس) . او قلت : إصابةً القرطاسَ ، فجعلت (إصابةً) مصدرا للفعلِ الناصبِ للقرطاس لم يجز ؛ من قِبَل أن الفعل هنا قد حذفته العرب وجعلَت الحال المشاهدةَ دالّةً عليه ، ونائبة عنـه ، فلو أكّدته لنقضْت الغرض ؛ لأن فى توكيده تثبيتا للفظه المختزل ، ورجوعا عن المعتزَم من حذفهِ واطِّراحه والاكتفاءِ بغيره منه . وكذلك قولك للمُهْوِى

---

(١) المعروف أن اللام فى مثل هذا للتبيين . وتقدير الكلام (له أعنى) أو (إرادتى له) ، وليست متعلقة بنفس تبـا ، نعم يجيز الصبان إذا كان المجـرور غير المخاطب كما هنا أن يتعلق بالمصدر ، ولكن ابن جنى لا يرى هذا التفصيل ، يدل على ذلك تنظيره بهلم لك ، واللام فى المثال الأخير للتبيين عند الصبان أيضا . انظر صبان الأشمونى فى مبحث المفعول المطلق .

(٢) أى مثيله . يقال : هذه المسألة عروض تلك أى نظيرها ، وقد يقال لابن جنى : إن فى بيت الفرزدق وفى « تبا له وويل » حذف الجارّ والمجرور ، وهو خبر ، وحذف الخبر سنن مألوف ، ومنهج معروف . فأمّا قراءة حمزة ففيها حذف الجارّ وإبقاء جرّه ، وهذا موضع القول والمؤاخذة .

(٣) كذا فى ش . وفى أ : « فيه » . (٤) انظر ص ١٢٧ من هذا الجزء .

بالسيف في يده : زيدا ، أى اضرب زيدا لم يجز أن تؤكّد ذلك الفعل الناصب لزيد ؛ ألا تراك لا تقول : ضربا زيدا وأنت تجعل (ضربا) توكيدا لأضرب المقدّرة ؛ من قِبَل أن تلك اللفظة قد أُنيبت عنها الحالُ الدالّة عليها ، وحُذفت هى اختصارا ، فلو أكّدتها لنقضْتَ القضيَّة التى كنت حكمت بها لها ، لكن لك أن تقول : ضرباً زيدا لا على أن تجعل ضربا توكيدا للفعل الناصب لزيد ، بل على أن تُبدله منه فتقيمَه مقامه فتنصب بهِ زيدا ، فأمّا على التوكيد بهِ لفعله وأن يكون زيد منصوبا بالفعل الذى هذا[1] توكيد له فلا .

فهذه الأشياء لولا ما عَرَض من صناعة اللفظ — أعنى الاقتصار على شىء[2] دون شىء — لكان توكيدها جائزا حسنا ، لكن (عارض ما مَنَع)[3] فلذلك لم يجز ؛ لا لأن المحذوف ليس فى تقدير الملفوظ بهِ .

ومما يؤكّد لك أن المحذوف للدلالة عليه بمنزلة الملفوظ به إنشادهم قول الشاعر[4] :

قاتِلِي القومَ يا خُزاعَ ولا يأخُذْكُمُ مِن قتالهم فَشَلُ[5]

فتمام الوزن أن يقال : فقاتلى القوم ، فلولا أنّ المحذوف إذا دلّ الدليل عليه بمنزلة المثبَت ، لكان هذا كسرا ، لا زِحافا . وهذا من أقوى وأعلى ما يحتجّ بهِ لأن المحذوف للدلالة عليه بمنزلة الملفوظ بهِ البتّة ، فاعرفه ، واشدُدْ يدك بهِ .

---

(١) فى ى ، هـ : « هو » . (٢) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « الشىء » .

(٣) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « لكن عارض عرض ما منع » . (٤) هو الشذاخ ابن يعمر الكنانى من شعراء الحماسة ، وهو جاهلى . وليس الشماخ ، كما فى شرح الدمامينى للخزرجية ٤٠ ، فهو تحريف . (٥) البيت من المنسرح وقد دخله الخرم ، ولو قال : (فقاتلى) نجا من ذلك . وقد ذكره أبو رياش كاملا هكذا . وانظر التبريزى فى شرح الحماسة . ونهاية الشطر الأوّل «لا» وانظر الدمامينى فى الموطن السابق .

وعلى الجملة فكلّ ما حُذف تخفيفا فلا يجوز توكيده، لتدافُع حاليه به؛ من حيث[1] التوكيد للإسهاب والإطناب، والحذف للاختصار والإيجاز. فاعرف ذلك مذهبا للعـــرب.

ومما يدلّك على صحّة ذلك قول العرب — فيما رويناه عن محمد بن الحسن عن أحمد ابن يحيى —: (راكب الناقةِ طَليحانِ)[2] كذا رويناه هكذا؛ وهو يحتمل عندى وجهين:

أحدهما ما نحن عليه من الحذف، فكأنه قال: راكبُ الناقةِ والناقةُ طليحان، فحذف المعطوف لأمرين[3]: أحدهما تقدُّم ذكر الناقة، والشيء إذا تقدّم ذكره دلّ على ما هو مثله. ومثله من حذف المعطوف قول الله عز وجل «فقلنا ٱضْرِب بِعَصَاكَ الحَجَرَ فانفجرتْ منه آثنتا عَشْرَةَ عَيْنا» أى فضرب فانفجرت. فحذف (فضرب) لأنه معطوف على قوله: (فقلنا). وكذلك قول التغلبيّ[4]:

* إذا ما المـاء خالطها سَخِينا[5] *

أى شربنا[6] فسخينا. فكذلك قوله: راكب النـاقة طليحانـ، أى راكب الناقة والناقةُ طليحان.

فإن قلت: فهلاّ كان التقدير على حذف المعطوف عليـه، أى الناقةُ وراكبُ الناقة طليحان؟ قيل يبعد ذلك من وجهين:

---

(١) كذا فى الأصول. والأحسن فى التعبير: من حيث إنّ. (٢) انظر فى تخريجه أيضا التصريح على التوضيح، والأشمونى فى آخر مباحث عطف النسق. (٣) كذا فى أ. وسقط هذا فى ش، ب. (٤) يريد عمرو بن كلثوم صاحب المعلقة التى أوّلها:

ألا هبى بصحنك فاصبحينا ولا تبقى خمـور الأندرينا

(٥) صدره فى وصف الخمر: * مشعشعة كأن الحص فيها * (٦) هذا وجه فى فهم البيت. ويرى بعضهم أن (سخينا) وصـف من السخونة وهو حال من الضمير فى خالطها، وذلك مزج الخمر بالمـاء الساخن.

أحدهما أن الحذف اتّساع ، والاتّساع بابه آخر الكلام وأوسطه ، لا صدره وأوّله ؛ ألا ترى أن من اتّسع بزيادة (كان) حَشْـوًا أو آخرا لا يجيز زيادتها أوّلا ، وأن من اتّسع بزيادة (ما) حشوا وغير أوّل لم يستجز زيادتها أولا إلا فى شاذّ من القول ؛ نحو قوله [1] :

وَقَدْمَا هاجَنِي فازددت شوقا بـكاءُ حمامتين تجاوبانِ

فيمن رواه (وَقَدْمَا) بزيادة (ما) على أنه يريد : وقد هاجنى ، لا فيمن رواه فقال : (وقِدْمًا هاجنى) أى وقديما هاجنى .

والآخر أنه لو كان تقديره : الناقة وراكب الناقة طليحان ، لكان قد حذَف حرف العطف وبقّى المعطوفَ به ؛ وهـذا شاذّ ، إنما حَكَى منه أبو عثمان عن أبى زيد : أكلت لحما، سمكا، تمرا ، وأنشد أبو الحسن :

كيف أصبحتَ كيف أمسيتَ مِمّا [2] يَزْرَعُ الـوُدَّ فى فـؤاد الكريم

وأنشد ابن الاعرابى [3] :

وكيف لا أبكى على علاّتى صـبائحى غبائِقِى قَيْـلاتِى [4]

---

(١) لجحدر اللص قصيدة طويلة فيها هـذا البيت ، لكن بلفظ : « وبما هاجنى » فى موضع : « وقد ما هاجنى » وانظر الأمالى ١/٢٨١ ، والخزانة ٤/٤٨٣ ومعجم البلدان (حجر) وشواهد المغنى للسيوطى ١٣٩

(٢) حذف فيه حرف العطف والأصل : كيف أصبحت ، وكيف أمسيت ، أى إبداء التحية يعمل على الودّ والمحبة . والبيت فى ديوان المعانى ٢/٢٢٥ عن أبى زيد . وفيه : « يثبت » فى مكان « يزرع » .

(٣) فى اللسان فى قيل : « الأزهرى : أنشدنى أعرابىّ :

مالى لا أسقى حبيباتى وهن يوم الورد أمهاتى

* صبائحى ، غبائق ، قيلاتى *

أراد بحبيباته إبله التى يسقيها يشرب ألبانها جعلهن كأمهاته » فهل ترى ما هنا محرفا عما فى اللسان . والظاهر أن هذه رواية أخرى عن ابن الاعرابىّ .

(٤) العلات جمع علة ، وكأنه يريد هنا ما يتعلل به ، وفسرها بالصبائح والغبائق والقيلات . يريد نوقا يحلبها صباحا وبعد المغرب وفى القائلة . فالصبائح جمع صبوح ، والغبائق جمع غبوق ، والقيلات جمع قيلة .

وهذا كله شاذّ، ولعلّه جميع ما جاء منه . وأما على القول الآخر، فإنه — لعمرى — قد حذف حرف العطف مع[١] المعطوف به، وهذا ما لابدّ منه؛ ألا ترى أنه إذا حُذف المعطوف لم يجز أن يبقى الحرف العاطفُ قبله بحاله ؛ لأن حرف العطف لا يجوز تعليقه[٢] . فإن قلت فقد قال[٣] :

قد وعدتنى أمُّ عمرٍو أنْ تا   تَدْهُنَ رأسى وتُفَلِّيـنِى وا[٤]

* وتمسحَ القَنْفاء حتى تَنْتا *

فإنما جاز هذا لضرورة الشعر ، ولأنه أيضا قد أعاد الحرف فى أوّل البيت الثانى ، فجاز تعليق الأوّل بعد أن دَعَمه بحرف الإطلاق وأعاده، فعُرِف ما أراد بالأول، فجرى مَجْرَى قوله[٥] :

عجِّل لنا هذا وألحقنا بذا الْ   الشَّحم إنّا قد مَلِلناه بَجَل[٦]

فكما[٧] علّق حرف التعريف مَدْعُوما بألف الوصل وأعاده فيما بعد، فكذلك علّق حرف العطف مدعوما بحرف الإطلاق وأعاده فيما بعد . فإن قلت : فألف قوله (وا)[٨] ملفوظ بها، وألف الوصل فى قوله (بذا الْ) غير ملفوظ بها، قيل لو ابتدأت اللام لم يكن من الهمزة بُدّ . فإن قلت : أفيجوز على هذا (قام زيد وَهْ ، وعمرو) فتجرى

(١) كذا فى ا . وفى ش ، ب : « من » . (٢) يريد بذلك ألا يكون له تأثير ظاهر بحذف المعطوف . (٣) أى حكيم بن معية التميمى . انظر الموشح ٢٠ (٤) « تفلينى » فى ا ، ب : « تفـديتى » وقوله « وا » كذا فى ا ، ب ، وفى اللسان فى نتأ وقنف وفلى . وقد أصلحت فى ش : « واتا » وهو إفساد للشعر ومجافاة للرواية و « القنفاء » : الكمرة، و « تنتا » أى تنتأ وتبدو، وضبط فى الموشح « تِنتا » بكسر التاء وهى لغة . (٥) نسب فى سيبويه ٢ / ٢٧٣ إلى غيلان وهو غيلان بن حريث الربعى الراجز كما فى العينى ١ / ٥١٠ على هامش الخزانة . (٦) « الشحم » فى سيبويه والعينى « بالشحم » و « بجل » أى حسب . وقوله « بذا ال » رسم فى ا ، والكتاب « بذل » . (٧) كذا فى ا ، ب . وفى ش : « وكما » . (٨) كذا فى ا ، ب . وفى ش : « تا » .

هاء بيان الحركة[1] مُجرى ألفِ الإطلاق؟ فإنه أضعف القِيَاسَين[2] . وذلك أن ألف الإطلاق أشبهُ بما صيغ فى الكلمة من هاء بيـان الحركة ؛ ألا ترى إلى ما جاء من قوله[3] :

ولاعَبَ بالعشىّ بنى بنِيهِ كفِعْل الهِرّ يحترش العَظَايا[4]

فأبعـده الإله ولا يؤَبَّى ولا يُسْقَى من المرض الشِفَايا[5]

— وقرأته علىّ أبى على : ولا يُشْفَى — ألا ترى أن أبا عثمان[6] قال : شبّه ألف الإطلاق بتاء التأنيث ، أى فصحّح اللام لهـا كما يصحّحها للهاء ، وليست كذلك هاء بيـان الحركة ؛ لأنها لم تَقْوَ قُوّة تاء التأنيث ؛ أولا ترى أن ياء الإطلاق فى قوله :

* ... ... كُلُّه لم أصنعِى[7] *

قد نابت عن الضمير العائد حتى كأنه قال : لم أصنعه ، فلذلك كان (وا) من قوله (وتفلينى وا) كأنه لاتصاله بالألف غيرُ معلّق . فإذا كان فى اللفظ كأنه غير معلق وعاد من بعدُ معطوفا بِهِ لم يكن هناك كبيرُ مكروه فيعتذَرَ منه .

---

(١) يريد هاء السكت . (٢) هذا جواب قوله : «فإن قلت أفيجوز» . (٣) هو أعصر ابن سعد بن قيس عيلان كما اللسان فى حما . وفى حماسة البحترى ٣٢٤ هذه الأبيات ببعض تغيير عما فى اللسان منسوبة إلى المستوغر بن ربيعة ، وكذا فى طبقات ابن سلام طبعة أوربة ١٢ (٤) قبله :

إذا ما المرء صم فلم يكلم وأعيا سمعه إلا ندايا

والعظاء واحدها عظاية وهى دويبة . واحتراشها : صيدها . (٥) «يؤبى» كذا فى أ . وفى ش ، ب : «تؤبى» و «الشفايا» كذا فى ش ، ب . وهو الصواب . وفى أ : «الشفآ ا» يراد الشفاءا وهو خطأ . (٦) يريد المازنى . وقد جاء هذا فى تصريف المازنى ص ٤٥٩ تيمور والعبارة فيه : «فإن الشاعر شبه ألف النصب بهاء التأنيث حين قال عظاية وصلاية وما أشبه» .

(٧) هذا جزء من بيت تمامه :

قد أصبحت أم الخيار تدّعى علىّ ذنبا كله لم أصنع

وهو من أرجوزة لأبى النجم العجلى . وانظر الكتاب ١ / ٤٤ ، والخزانة فى الشاهد ٥٦ .

فإن قلت : فإنّ هاء بيان الحركة قد عاقبتْ لام الفعل، نحو ارْمِهْ ، واغزُهْ ، واخشَهْ ، فهذا يقوّيها ، فإنه موضع لا يجوز أن يسوّى به(1) بينها و بين ألف الإطلاق . والوجه الآخر الذى لأجله حَسُن حذف المعطوف أن الخبر جاء بلفظ التثنية(2) ، فكان ذلك دليلا على أن المخبَر عنه اثنان . فدلّ الخبر على حال المخبر عنه . إذ كان الثانى هو الأوّل . فهذا أحَد وجهَى(3) ما تحتمله الحكاية .

والآخر(4) أن يكون الكلام محمولا على حذف المضاف أى راكب الناقة أحَدُ طليحين ، كما يَحتمل ذلك قولُه سبحانه « يَخْرُجُ منهما اللؤلؤ والمَرْجان » أى من أحدهما ، وقد ذُهِب فيه إليه فيما حكاه أبو الحسن(5) . فالوجه الأوّل(6) ؛ وهو ما كا عليه : من أن المحذوف من اللفظ إذا دلّت الدلالة عليه كان بمنزلة الملفوظ به ، ألا ترى أن الخبر لمّا جاء مثنًّى دلّ على أن المخبر عنه مثنًّى كذلك أيضا ، وفى هذا القول(7) دليل على ما يرِد من نحوه بمشيئة الله [وحوله](8) .

باب فى نَقْض المراتب إذا عَرَض هناك عارض

من ذلك امتناعهم من تقديم الفاعل فى نحو ضرب غلامُه زيدا . فهذا لم(9) يَمتنع من حيث كان الفاعل ليس رتبته التقديم ، و إنما امتنع لقرينة انضمّت إليه ، وهى

(١) كذا فى ش ، ب . وفى أ : «ما» . (٢) كذا فى أ . وفى ش ، ب : «التنبيه» وهو تصحيف ، يريد قوله : « طليحان » : (٣) كذا فى ش ، ب . وسقط هذا فى أ .

(٤) هذا مقابل قوله فى ص ٢٨٩ : « أحدهما ما نحن عليه من الحذف » .

(٥) فى الحجة بعد أن أورد ما ذكره المؤلف : « وقال أبو الحسن : زعم قوم أنه يخرج من العذب أيضا » ويخطر فى خلدى لهذا أنه سقط هنا بعد « أحدهما » : « لا منهما » .

(٦) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « فالأوجه » . (٧) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « القدر » . (٨) زيادة فى ش ، ب . وقد خلت منها أ . (٩) كذا فى أ . وقد سقطت « لم » فى ش ، ب .

إضافة الفاعل إلى ضمير المفعول، وفسادُ تقدّم المضمر على مُظهَره لفظا ومعنى. فلهذا وجب[1] إذا أردت تصحيح المسئلة أن تؤخِّر الفاعل فتقولَ : ضرب زيدا غلامُه ، وعليه قول الله سبحانه : « وإذ ٱبتلى إبراهيمَ ربُّه » وأجمعوا[2] على ان ليس بجائز ضرب غلامُه زيدا، لتقدّم المضمر على مظهَره لفظا ومعنى. وقالوا في قول النابغة[3]:

٥ جزى ربُّه عنّي عديَّ بنَ حاتم   جزاءَ الكلابِ العاوياتِ وقد فعل

إن الهاء عائدة على مذكورٍ[4] متقدّم ، كلُّ ذلك لئلا يتقدّم ضميرُ المفعول عليه مضافا (إلى[5] الفاعل) فيكونَ مقدّما عليه لفظا ومعنى. وأمّا أنا فأجيز[6] أن تكون الهاء في قوله :

* جزى ربُّه عنّي عديَّ بن حاتم *

عائدةً على (عديّ) خلافا على الجماعة .

١٠ فإن قيل : ألا تعلم أن الفاعل رتبته التقدّم، والمفعول رتبته التأخّر[7]، فقد وقع كلٌّ[8] منهما الموقعَ الذي هو أولى به ، فليس لك أن تعتقد في الفاعل وقد وقع مقدّما أنّ

---

(١) كذا في أ . وفي ش ، ب : « أوجب » .

(٢) من القائلين بالجواز أبو عبد الله الطوال محمد بن أحمد ، وهو من أصحاب الكسائيّ . وكانت وفاته سنة ٢٤٣ ، فكأن ابن جني لم يطلع على خلافه . وانظر كتب النحو في مبحث الفاعل .

١٥ (٣) أي الذبياني . والذي عليه الرواة أن قائل هذا أبو الأسود الدؤلي يهجو عديّ بن حاتم . وإنما وهم من وهم في نسبته إلى النابغة أن للنابغة شعرا شبيها بهذا وهو :

جزى الله عبسا عبس آل بغيض   جزاء الكلاب العاويات وقد فعل

ويقول العيني : « عزاه بعضهم إلى النابغة الذبياني ، وأبو عبيدة إلى عبد الله بن همارق ، والأعلم لأبي الأسود ، وقيل : لم يدر قائله ، حتى قال ابن كيسان : أحسبه مولدا مصنوعا » والبيت من شواهد

٢٠ النحو في باب الفاعل . وانظر الخزانة طبعة السلفية ١ / ٢٥٣ والعيني ٢ / ٤٨٧ على هامش الخزانة .

(٤) كذا في أ . وفي ش، ب : « إلى » .   (٥) كذا في الأصول . والمناسب . « إليه » .

(٦) كذا في أ . وفي ب ، ش : « فإني أجيز » .   (٧) كذا في أ . وفي ش ، ب : « التأخير » .   (٨) كذا في أ . وفي ش، ب : « كل واحدة » .

موضعه التأخير، وإنّما المأخوذ به فى ذلك أن يُعتقَد فى الفاعل إذا وقع مؤخّرا أن موضعه التقديم، فإذا وقع مقدّما فقد أخَذ مأخذه، ورَسَت به قدمُه . وإذا كان كذلك فقد وقع المضمر قبل مظهره لفظا ومعنى . وهذا ما لا يجوّزه القياس .

قيل : الأمر وإن كان ظاهره ما تقوله، فإن هنا طريقا آخر يُسوّغك غيرَه، وذلك أن المفعول قد شاع عنهم واطّرد من مذاهبهم كثرةُ تقدّمه على الفاعل، حتى دعا ذلك أبا علىّ إلى أن قال : إن تقدّم[1] المفعول على الفاعل قِسْم قائم برأسه، كما أن تقدّم الفاعل قسم أيضا قائم برأسه، وإن كان تقديم الفاعل أكثر، وقد جاء به الاستعمال مجيئا واسعا؛ نحو قول الله عزّ وجلّ « إنما يخشى اللهَ من عبادِهِ العلماءُ » وقولِ ذى الرمّة :

أَستحدثَ الركبُ من أشياعِهم خبرا   أم عاود القلبَ من أطرابِهِ طَرَبُ[2]

وقول[3] مُعقِّر بن حِمار البارقىّ :

أجدّ الركبُ بعد غَدٍ خُفوفُ   وأمست مِن لُبانتِكَ الأَلوفُ[4]

وقول دُرْنَى بنت عَبْعَبَة[5] :

---

(١) كذا فى ش . وفى ا ، ب، ج : «تقديم» . (٢) ثالث بيت من قصيدته التى مطلعها :

ما بال عينك منها الماء ينسكب   كأنه من كلى مفرية سرب

وانظر شرح شواهد الشافية ١٨٩، والديوان فى صدره . (٣) كذا فى ا، ب . وفى ش : «قال» .

(٤) الخفوف : الارتحال . وأجدّ : أورث الجدّ . كأنه يريد أن الارتحال بعد غد أى نية ذلك بجعلهم يجِدّون وينشطون فى التهيؤ للرحيل . والألوف محبوبته . ويبدو أن هذا من قصيدته التى فيها :

وذبيانيـة وصت بنيها   بأن كذب القراطف والقروف

وانظر فى هذا البيت وثلاثة معه الخزانة ٢/٢٩٣، ٣/١٥، واللآلى ٤٨٤، والكشاف (العنكبوت).

(٥) من بنى قيس بن ثعلبة كما فى الكتاب ١/٩٢ . وفى اللسان (أبو) : "درنى بنت سيار بن ضبرة... ويقال : هو لعمرة الخثيمية" . وفى الحماسة أن هذا الشعر لعمرة الخثعمية؛ وكذا فى العينى . ويبدو أن ما فى اللسان (الخثيمية) تحريف عن (الخثعمية) . وانظر الحماسة بشرح التبريزى طبعة بن ٤٨٣ .

إذا هبطا الأرضَ المخوفَ بها الرَّدَى ... يُخَفِّض مِن جَأْشَيهما منصُلاهُما (١)

وقول لَبِيد :

فَمَدافِعُ الرَّيّان عُرِّيَ رَسْمُها ... خَلَقًا كما ضَمِنَ الوُحِيَّ سِلامُها (٢)

ومن أبيات الكتاب (٣) :

٥ اعتاد قلبَك من سَلْمَى عوائدُه ... وهاج أهواءَك المكنونةَ الطَّلَلُ

فقدّم المفعول فى المصراعين جميعا ، وللبيد أيضا :

رُزِقَتْ مرابيعَ النجومِ وصابَهَا ... ودْقُ الرواعِدِ جَوْدُها فرِهامُها

وله أيضا :

لمعفَّرٍ قَهْدٍ تنازع شِلْوَهُ ... غُبْسٌ كواسبُ ما يُمَنُّ طعامُها (٤)

١٠ وقال الله عزّ وجلّ : « ألهاكم التكاثر » وقال الآخر :

أبعدك الله مِن قلب نَصَحْتُ له ... فى حُبِّ جُمْلٍ ويأبى غيرَ عِصيانى

وقال المرقِّش الأكبر :

لم يَشْجُ قلبى مِلْحوادثِ إلْ ... ـلا صاحِبِى المتروكُ فى تَغْلَمْ (٥)

(١) تقول ذلك فى أخويها ترثيهما . وفى الحماسة أن هذا لعمرة فى ابنيها ترثيهما . ومن هذه
١٥ المرثية ما يستشهد به النحويون فى باب الإضافة :

هما أخوا فى الحرب من لا أخا له ... إذا خاف يوما نبوة فدعاهما

وانظر العينى فى شواهد الإضافة ، والأعلم فى المرجع السابق ، واللسان فى أبو . (٢) من معلقته التى أولها :

عفت الديار محلها فمقامها ... بمنى تأبد غولها فرجامها

(٣) ١ / ١٤٢ ، وفى شواهد المغنى للبغدادى ٢ / ٩٢٦ : « قال ابن خلف : الشعر لعمر بن
٢٠ أبى ربيعة » ولم أره فى الديوان . (٤) يصف بقرة وحشية تضطرب لولدها الذى أكلته السباع ، وهو
المعنى بالمعفر القهد — والمعفر : الذى قطعت عنه الرضاعة أياما يراد فطامه . والقهد : الأبيض فى كدرة —
ويعنى بالغبس الكواسب السباع ، وجعلها لا يمن طعامها لأنهن يكسبنه بأنفسهن فلا يد عليهن لأحد .
وقوله : « غبس » كذا فى ا . وفى ش : « غبش » . (٥) هذا من قصيدة مفضلية . يرثى
صاحبا له دفن فى تغلم وهو موضع . وانظر شرح ابن الأنبارى للفضليات ٤٨٧

وفيهـا :

فى باذخاتٍ من عَمَـايَةَ أو   يرفعُــه دون السماء خِـيم (١)

والأمر فى كثرة تقـديم المفعول على الفاعل فى القرآن وفصيح الكلام متعـالَم غير مستنكَر، فلمّا كَثُر وشاع تقديم المفعول [على الفاعل] (٢) كان الموضع له ، حتى إنه إذا أُخِّر فموضعه التقديم ، فعـلى ذلك كأنه قال : جزى عديًّ بن حاتم ربُّه ، ثم قدّم الفاعل على أنه قد قدّره مقدّما عليه مفعوله لجاز ذلك (٣) ، ولا تستنكر هذا الذى صوّرته لك ولا يَجْفُ عليك ؛ فإنه مما تقبله هذه اللغة ولا تعافه ولا تتبشّعُه ؛ ألا ترى أن سيبويه أجاز فى جرّ (الوجه) من قولك : هذا الحسَن الوجهِ أن يكون من موضعين : أحدهما بإضافة الحسَن إليـه ، والآخر تشبيه (٤) له بالضارب الرجلِ ، هـذا مع أنّا قد أحطنا علما بأن الجرّ فى (الرجل) من قولك : هذا الضارب الرجل إنمـا جاءه وأتاه من جهة تشبيههم إيّاه بالحسن الوجه ، لكن لمـا اطّرد الجرّ فى نحو هذا الضارب الرجل ، والشاتم الغلام ، صار كأنه أصل فى بابه ، حتى دعا ذاك سيبويه إلى أن عاد (فشبه (٥) الحسن الوجه) بالضارب الرجل ، [من الجهة التى إنما صحّت (٦) للضارب الرجل تشبيها بالحسن الوجه] وهذا يدلّك على تمكّن الفروع عندهم ، حتى إن أصولها

---

(١) قبـــله :

لو كان حىٌّ ناجيا لنجا   من يومــه المزلم الأعصم

والمزلم الأعصم : الوعل . وعماية جبل ، وكذا خيم . يقول : هــذا الوعل معتصم بأعالى الجبال ومع ذلك يدركه الموت . وقوله « فى باذخات » كذا فى أ . وهو الصواب . وفى ش ، ب : « باذخ » .

(٢) زيادة فى ش خلت منها أ ، ب .

(٣) كذا فى أ . ش ، وفى ب : « لذلك » .

(٤) كذا فى أ . وفى سائر الأصول : « تشبيهه » .

(٥) كذا فى ش ، ب . وفى أ : « فشبه به الحسن الوجه » .

(٦) زيادة فى ش ، ب ، ء ، هـ ، خلت منهـا أ .

التى أعطتها حكما من أحكامها قد حارت فاستعادت[1] من فروعها ما كانت هى أدّته إليها ، وجعلته عطيّة منها لها ، فكذلك أيضا يصير تقديم المفعول لمّا استمرّ وكثر كأنه هو الأصل ، وتأخير الفاعل كأنه أيضا هو الأصل .

فإن قلت ، إنّ هذا ليس مرفوعا إلى العرب ولا محكيًّا عنها أنها رأته مذهبا ، وإنما هو شىء رآه سيبويه واعتقده قولا ، ولسنا نقلّد سيبويه ولا غيره فى هذه العلّة ولا غيرها ، فإن[2] الجواب عن هذا حاضر عتيد ، والخَطْب فيه أيسر ، وسنذكره فى باب يلى هذا بإذن الله . ويؤكّد[3] أن الهاء فى (ربه) لعدىّ بن حاتم من جهة المعنى عادةُ العرب فى الدعاء ؛ ألا تراك لا تكاد تقول : جزى ربُّ زيدٍ عمرا ، وإنما يقال : جزاك ربُّك خيرا أو شرّا . وذلك أوفق ؛ لأنه إذا كان مجازيه ربّه كان أقدر على جزائه وأملأ[4] به . ولذلك جرى العرفُ بذلك فاعرفه .

ومما نُقِضتْ مرتبته المفعول[5] فى الاستفهام والشرط ، فإنهما يجيئان مقدّمين[6] على الفعلين الناصبين لهما ، وإن كانت رُتْبة المعمول أن يكون بعد العامل فيه . وذلك قوله سبحانه وتعالى « وسيعلم الذين ظلموا أىَّ منقلَب ينقلبون » فـ (أىّ منقلب) منصوب على المصدر بـ (ينقلبون) ، لا بـ (سيعلم)[7] ، وكذلك قوله تعالى « أيّما الأجلين

---

(١) كذا فى أ ، ب . وفى ش : « واستعادت » . وفى الخزانة فى شواهد الفاعل : « فاستعارت » .

(٢) جواب قوله : « فإن قلت إن هذا ... » . (٣) عرض ابن يعيش فى شرح المفصل ١/٧٦ لمذهب ابن جنى فى مسألة (ضرب غلامه زيدا) ورأيه فى مرجع الضمير فى البيت ، ثم قال : « وذلك خلاف ما عليه الجمهور ، والصواب أن تكون الهاء عائدة إلى المصدر ، والتقدير : جزى رب الجزاء ، وصار ذكر الفعل كتقديم المصدر ؛ إذ كان دالا عليه » . وترى مثل هذا فى أمالى ابن الشجرى ١/١٠٢

(٤) كذا فى ش ، ب . وفى أ ، ج « إملائه » وفى عبارة الخزانة : « إيلامه » . والوجه ما أثبتنا . و « أملأ به » أى أوثق بأدائه ، يقال : ملؤ فهو ملىء إذا كان ثقة غنيا . (٥) أى المفعول فى الاستفهام والمفعول فى الشرط ، وقد ثنى الضمير نظرا لهذا التعدد . (٦) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « متقدّمين » . (٧) كذا فى ب ، ش . وفى أ : « بيعلم » .

قضيت فلا عدوان علىّ » وقال « أيّاما تدعوا فله الأسماء الحسنى » فهـذا ونحوه لم يلزم تقـديمه من حيث كان مفعولا . وكيف يكون ذلك وقد قال عزّ اسمـه « وضرب الله مثلا » وقال تعالى «ولقد علمتم الذين اعتدَوا منكم فى السبت» وقال « يحرفون الكلم عن مواضِعه » وقال « قد فرض الله لكم تحِلّة أيمانكم » وهو مِلْءُ الدنيا كثرةً وسـعة ، لكن إنما وجب تقديمه لقرينـة انضمّت إلى ذلك ، وهى وجوب تقدُّم الأسماء المستفهَم بها والأسماءِ المشروط بها . فهذا من النقض العارض .

ومن ذلك وجوب تأخير المبتدأ إذا كان نكرة وكان الخبر عنه ظرفا؛ نحو قولهم: عنـدك مال ، وعليك دَين ، وتحتـك بساطانِ ومعك ألْفان . فهـذه الأسماء كلُّها مرفوعة بالابتـداء ، ومواضعها التقـديم على الظروف قبلها التى هى أخبار عنها ، إلا أن مانعاً مَنع من ذلك حتى لا تقدّمها[1] عليها ، ألا (ترى أنك)[2] لو قلت: غلام لك ، أو بساطان تحتك ونحو ذلك لم يحسن[3]؛ لا لأن المبتدأ ليس (موضعه التقديم)[4] لكن لأمر حدث ، وهو كون المبتـدأ هنا نكرة ؛ ألا تراه لو كان معـرفة لاستمّر وتوجّه تقديمه ، فتقول : البساطان تحتك ، والغلام لك . أفلا ترى أنّ ذلك إنمـا فسد تقديمه لِمَـا ذكرناه : من قبح تقديم المبتدأ نكرة فى الواجب ، ولكن لو أزلْتَ الكلام إلى غير الواجب لجاز تقديم النكرة ؛ كقولك : هل غلام عندك ، وما بساط تحتك ، لحُسْنت الفائدة من حيث كنتَ قد أفدت بنفيك عنه كونَ البساط تحته ، واستفهامك عن الغلام : أهو عنده أم لا ؟ إذ كان هذا معنى جليّا مفهوما . ولو أخبرت عن النكرة فى الإيجاب مقدّمة فقلت : رجل عندك كنت قد أخبرت عن

(١) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « يقـدّمها » . (٢) كذا فى ش ، ب . وفى أ : « تراك » . (٣) كذا فى أ . وفى ش ، ب ، ى ، هـ : « يجز » .
(٤) كذا فى أ . وفى ش ، ى ، هـ ، ب : « موضعه يحسن التقديم » .

منكور لا يعرف ، وإنما ينبغى أن تقدّم المعرفة ثم تخبر عنها بخبر يستفاد منـه معنى منكور ، نحو زيد عندك ومحمد منطلق ، وهذا واضح . فإن قلت : فلم وجب مع هذا تأخيرُ النكرة فى الإخبار عنها بالواجب ، قيل لمّـا قبح ابتداؤها نكرة لمـا ذكرناه رأَوْا تأخيرها و إيقاعها فى موقع الخبرالذى بابه أن يكون نكرة ، فكان ذلك إصلاحا للّفظ ، كما أخّروا اللام لام الابتداء مع (إنّ) فى قولهم : إن زيدا لقائم لإصلاح اللفظ . وستـرى ذلك فى بابه بعون الله وقـدرته . فاعلم إذًا أنه لا تُنقَض مرتبة إلّا لأمر حادث ، فتأمّله وابحث عنه .

باب من غلبة الفروع على الأصول

هذا فصل من فصول العربيّة طريف[1]؛ تجده فى معانى العرب ، كما تجـده فى معانى الإعراب[2] . ولا تكاد تجد شيئا من ذلك إلّا والغرض فيه المبالغة .

فمّـا جاء فيه ذلك للعرب قولُ ذى الرُمة :

ورَملٍ كأوراكِ العذارَى قطعتُه ... إذا أَلْبَسته المُظلماتُ الحنادِسُ[3]

أفلا ترى ذا الرُّمة كيف جعل الأصل فرعا والفرع أصلا . وذلك أن العادة والعرف فى نحو هذا أن تشبَّه أعجاز النساء بكُثْبان الأنقاء، ألا ترى إلى قوله :

ليـلَى قضيبٌ تحتــه كثيب ... وفى القِــلَادِ رَشَـأٌ رَبيب[4]

(١) كذا فى ب . وفى ش ، ج : « طريف » وسقط هذا اللفظ فى أ .

(٢) يريد ما يرجـع إلى الإعراب فى الكلام ، وجعـل ذلك مقابلا لمعانى العرب التى تعالجها وأعراضها من الكلام . وسيعرض لهذا فى قوله : « وهذا المعنى عينه قد استعمله النحويون » .

(٣) (ألبسته) : غطته والحنادس جمع حندس . والحندس : اشتداد الظلمة ، وقد ذهب بها مذهب الوصف وانظر الديوان ٣١٨ ، والبيت من قصيدته التى مطلعها :

ألم تسأل اليـوم الطـلول الدوارس ... بحزوى وهل تدرى القفار البسابس

وانظر أيضا كامل المبرد ص ٢ ج ٧ (٤) القلاد واحدها قلادة . والرشأ : الظبى إذا تحرك وقوِى ومشى مع أمه . والبيت فى اللسان فى قلد .

وإلى قول ذى الرمّة أيضا — وهو من أبيات الكتاب[1] — :

ترى خَلفها نصفًا قناة قويمةً ... ونصفًا نقًا يرتجّ أو يتمرمر[2]

وإلى قول الآخر :

خُلِقْتِ غيرَ خِلقةِ النسوانِ ... إن قمتِ فالأعلى قضيبُ بانِ

وإن تولَّيتِ فدِعْصتانِ ... وكلّ إدٍّ تفعلُ العينانِ[3]

وإلى قوله[4] :

كدِعصِ النَّقا يمشى الوِليدان فوقه ... بما احتسَبا من لينِ مسٍّ وتَسهالِ

وما أحسن ما ساق الصنعة فيه الطائىُّ الكبير :

كم أحرزتْ قُضُبُ الهندىّ مُصلَتةً ... تهتزّ من قُضُبٍ تهتزّ فى كُثُبِ[5]

---

(١) ص ٢٢٣ ج ١

(٢) قال الأعلم : «وصف امرأة بجعل أعلاها فى الإرهاف واللطافة كالقناة ، وأسفلها فى امتلائه وكثافته كالنقا المرتج . والنقا : الكثيب من الرمل . وارتجاجه اضطرابه وانهيال بعضه على بعض للينه . والتمرمر أن يجرى بعضه فى بعض» . وهو من قصيدة فى الغزل بمية أولها :

خليلىّ لاربع بوهبين مخبر ... ولا ذوحجى يستنطق الدار يعذر

وانظر الديوان .

(٣) (دعصتان) تثنية دعصة ، وهى قطعة من الرمل . والإدّ : العجب والأمر العظيم . والشعر فى اللسان فى دعص .

(٤) هو لامرئ القيس . وقد وقعت النسبة فى ج .

(٥) من قصيدته التى أولها :

السيف أصدق إنباء من الكتب ... فى حدّه الحدّ بين الجدّ واللعب

و «قضب الهندى» أى الحديد أو الصنع الهندىّ يريد السيوف ، و «مصلتة تهتز» حالان من القضب ، و «من قضب» تمييز (كم) ويريد بهذه القضب القدود القويمة فوق الأعجاز اللينة كالكثب من الرمال . يريد أن السيوف تظفر المصاولين بها بحسان النساء إذ يقعن فى السبى ، ومثله ما قبله :

كم كان فى قطع أسباب الرقاب بها ... إلى المخدّرة العذراء من سبب

و «تهتز» كذا فى جـ . وفى ش ، ب : «تهز» . وقد سقط «تهتز» فى الموضع الثانى فى أ .

(ولله البُحترىّ[1]) فما أعذب وأظرف وأدمث قولَه :

أين الغزالُ المستعيرُ من النّقـا كَفَلا ومن نَوْرِ الأَقاحِى مَبْسِما[2]

فقلب ذو الرمّة العادة والعُرف فى هـذا ، فشبّه كُثْبان الأنقاء بأعجاز النساء . وهذا[3] كأنه يَخرج مَخرج المبالغة ،أى قد ثبت هذا الموضع وهذا المعنى لأعجاز النساء وصار[4] كأنه الأصل فيه ، حتى شبّه به كُثْبان الأنقاء . ومثله للطائىّ الصغير :

فى طَلْعة البدرِ شىء من ملاحتِها وللقضِيب نصِيب من تثنِّيها[5]

وآخِر من جاء به شاعرُنا[6] ، فقال :

نحن رَكْب مِلْجِنّ فى زِىّ ناسٍ فوق طـيرٍ لها شخوصُ الجِمـال[7]

فجعل كونهم جِنّا أصلا ، وجعل كونهم ناسا فرعا ، وجعل كون مطاياه طيرا أصلا ، وكونَها جِمالا فرعا ، فشبّه الحقيقة بالمجاز فى المعنى الذى منـه أفاد المجازُ من الحقيقة

---

(١) كذا فى ب ، ج . وفى ش : «ولله درّ البحترىّ» وفى أ : «والبحترىّ» وهو عطف على الطائى .

(٢) من قصيدة يمدح فيها أحمد و إبراهيم ابنى المدبر أوّلها :

أحلَّى سلمى بكاظمة اسـلما وتعلما أن الجـوى ما هجّما

وانظر الديوان .

(٣) كذا فى ش ، ب . وفى أ : «فهذا» .

(٤) كذا فى ب ، ش . وفى أ : « فصار » .

(٥) «من تثنيها» . كذا فى جـ ، وفى ب ، ش : «فى تثنيها» . وهو من قصيدة فى مدح المتوكل أوّلها :

أنافعى عند ليلى فرط حبيها ولوعـة لى أبديها وأخفيها

(٦) كذا فى أ . وفى ب ، جـ ، ش : « ما » .

(٧) من قصيدة فى مدح عبد الرحمن بن المبارك الأنطاكىّ ، أوّلها :

صـلة الهجر لى وهجر الوصال نكسانى فى السقم نكس الهلال

و بعـــده :

من بنات الجديل تمشى بنا فى الـ ـبيـــد مشى الأيام فى الآجال

وقوله (فوق طير) أى فوق ركائب كالطير .

ما أفاد . وعلى نحو من هذا قالوا للناقة (جُمَالِيَّة) لأنهم شبَّهوها بالجَمَل فى شدّته وعلو خَلْقه ؛ قال الأعشى :

جُمَـالِيّةٍ تغتـلى بالرِداف إذا كَذَّب الآثماتُ الهجيرا[1]

وقال الراعى :

٥ * على جُمالِيّةٍ كالفَحْل هِملاجِ *

وهو كثير . فلمّـا شاع ذلك واطّرد صار كأنه أصـل فى بابه ، حتى عادوا فشبّهوا الجمل بالناقة فى ذلك ؛ فقال[2] :

وقرَّبوا كل جُمَالِىّ عَضِهْ قريبةٍ نُدْوتُه من مَحْمَضِهْ

فهذا من حملهم الأصل على الفرع فيما كان الفرع أفاده من الأصل ، ونظائره

١٠ فى هذه اللغة كثيرة .

وهذا المعنى عينُه قد استعمله النحويون فى صناعتهم ، فشبّهوا الأصل بالفرع فى المعنى الذى أفاده ذلك الفرع من ذلك الأصـل ؛ ألا ترى أن سيبويه أجاز فى قولك : هـذا الحسن الوجهِ أن يكون الجرّ فى الوجه من موضـعين ، أحدهما

---

(١) (تغتلى) : تسرع ، والرداف جمع الرديف وهو — كالردف — : من يركب خلف الراكب ،

١٥ يريد أنها تقوى على السـير وفوقها أكثر من راكب ، والآثمات من النوق : المبطئات ، وكذب البعير الهجير : أساء السير فيه ولم يصدقه . وهو من قصيدة له فى الديوان وقبله :

وبيـداء يلعب فيها السرا ب لا يهتدى القوم فيها مسيرا

قطعت إذا سمـع السامعو ن للجندب الجون فيها صَرِيرا

بناجية كأتان الثميـل توفى السرى بعـدَ أين عسيرا

٢٠ (٢) هو هميان بن قحافة كما فى اللسان فى جمل وعضه وحمض . وعضه : يرعى العضاه من الأشجار ، والندوة موضع شرب الإبل . والمحمض : حيث يرعى الحمض وهو من النبات ما فيه ملوحة ، وهو ماتشتهيه الإبل . يقـول : موضع شربه قريب لا يتعب فى طلب الماء . وانظر نوادر أبى زيد ١١٤ والأمالى ٢/٢٥٢ والسمط ٨٨٣

الإضافة، والآخر تشبيهه بالضارب الرجل الذى إنما جاز فيه الجر تشبيها له بالحسن الوجه؛ على ما تقدّم فى الباب قبل هذا .

فإن قيل : وما الذى سوّغ سيبويه هذا، وليس ممّا يرويه عن العرب روايةً، وإنما هو شيء رآه واعتقده لنفسه وعلّل به ؟ قيل يدلّ على صحّة ما رآه من هذا وذهب إليه ما عرفه وعرفناه معه : من أن العرب إذا شبّهت شيئا بشيء مكّنت ذلك الشّبه لهما، وعمَرت[1] به الحالَ بينهما ؛ ألا تراهم لمّا شبّهوا الفعل المضارع بالاسم فأعربوه، تمّموا ذلك المعنى بينهما بأن شبّهوا اسم الفاعل بالفعل فأعملوه . وكذلك[2] لمّا شبّهوا الوقف بالوصل فى نحو[3] قولهم (عليه السلام والرحمتْ) وقوله[4] :

* بَلْ جَوْزِ تَيهاءَ كظَهْرِ الحَجَفَتْ[5] *

وقوله[6] :

اللهُ نجّاكَ بكفَّىْ مَسْلَمَتْ	من بعدِما وبعدِما وبعدِمَتْ[7]
صارت نفوسُ القوم عند الغَلْصَمَتْ	وكادتِ الحُرَّةُ أنْ تُدعَى أَمَتْ

---

(١) فى اللسان (جمل) : « عمت » ويبدو أنه تحريف عما هنا . (٢) كذا فى أ ، جـ ، ش، ب : « فكذلك » . (٣) سقط لفظ « نحو » فى ش، ب . وثبت فى أ، جـ .

(٤) أى سؤر الذئب كما فى اللسان فى جحف، وشواهد الشافية ٢٠٠ (٥) بعده :

قطعتها إذا المها تجوّفت مآرنا إلى ذراها أهدفت

جوز التيهاء : وسطها . والحجفة : الترس من جلد، وتجوفت : دخلت فى جوفها . والمآرن أصلها المآرين جمع المئران وهو كناس الوحش، وذراها : ظلها، وأهدفت : لجأت . وقوله : (بل جوز تيهاء) أى رب جوز تيهاء . وقوله كظهر الحجفة أى فى الاستواء، وقوله قطعتها إذا المها تجوفت مآرنا أى فى وقت الظهيرة حين يدخل بقر الوحش كنسه من الحر وتلجأ إلى ظل المآرين .

(٦) هو أبو النجم كما فى اللسان فى ما . وانظر شواهد الشافية ٢١٨ ، والخزانة ١٤٨/٢

(٧) « بعدمت » أراد : بعد ما، فأبدل الألف هاء، ثم أبدل الهاء تاء تشبيها لها بهاء التأنيث . انظر اللسان (ما) .

كذلك شبّهوا أيضا الوصل بالوقف فى قولهم : ثلاثَهَ اَربعهْ يريد ثلاثهْ أربعهْ ، ثم تخفّف الهمزة فتقول : ثلاثَهَ اَربَعهْ ، وفى قولهم : (سَبْسبًّا وكَلْكَلّا)[1] . وكما أجروا غير اللازم مجرى اللازم فى قولهم : (لَحْمر[2] ، ورِيّا[3]) وقولهم : وَهْو الله[4] ، وَهْى التى فعلتْ[4] ، وقوله[5] :

فقمتُ للطيف مرتاعا وأرّقنى فقلت أهْىَ سرت أم عادنى حلم[6]

---

(١) أى لو جريا فى الشعر . ومن الأوّل قوله :

إن الدبى فوق المتون دبا وهبت الريح بمور هبا
* تترك ما أبقى الدبى سبسبا *

والدبى : الجراد . والمتون جمع المتن ، وهو ما صلب من الأرض . والمور — بضم الميم — : الغبار . والسبسب : القفر والمفازة .

ومن الثانى قوله :

كأنّ مهواها على الكلكل وموقعا من ثفنات زل
موقع كفى راهب يصلى فى غبش الصبح وفى التجلى

وهو فى وصف ناقته . والكلكل : الصدر . والثفنات جمع الثفنة ، وهو ما يقع على الأرض من أعضاء الإبل . وزل : خفاف . وانظر شرح شواهد الشافية للبغدادى فى الشاهدين ، وفى الشاهد الثانى الخزانة ٢/٥٥١ (٢) يريد أن (الأحمر) إذا خفف بحذف الهمزة ونقل حركتها إلى اللام يجوز حذف همزة الوصل فى غير الوصل لتحريك اللام ، وهو وإن كان عارضا فقد أجرى مجرى اللازم على هذا الوجه .

(٣) يريد أن (رؤيا) إذا خففت همزتها بإبدالها واوا فإن بعض العرب يرى إبدال الواو ياء لاجتماعها مع الياء وسبق إحداهما بالسكون ، وهو يجعل العارض كالأصلى اللازم ، وعامة العرب على خلافه فيقولون : الرويا من غير إبدال . (٤) أجرى واو العطف وهى ليست لازمة مجرى اللازمة التى هى جزء من الكلمة فخفف بتسكين ما هو فى حكم الوسط . (٥) هو زياد بن حمل من قصيدة طويلة فى الحماسة ، وقبله :

زارت رويقة شعثا بعد ما هجعوا لدى نواحل فى أرساغها خدم

يريد أن خيال رويقة — وهو اسم محبوبته — زارهم وقد عرسوا فى السفر . وأراد بالنواحل الرواحل ، والخدم واحدها خدمة وهى السير يشدّ عليها . وانظر الخزانة ٢/٣٩١ ، وشرح الحماسة للتبريزى طبعة بن ٦٠٨ (٦) « للطيف » كذا فى ش ، ب ، ج . وفى أ : « للضيف » . « وأرقنى » كذا هو فى أ ، ب ، ش . والمعروف فى الرواية : « فأرقنى » .

وقولهم ها اللهِ ذا[1]، أجروه مُجرى دابّة، وقوله :

ومن يتّقْ فإنّ الله مَعْهُ ورزقُ الله مؤتابٌ وغادي[2]

أجرى (تقِ ف) مجرى عَلِمَ حتى صار (تَقْفَ)[3] كعلْمَ[4]، كذلك أيضا أجرَوا اللازم مُجرى غير اللازم فى قول الله سبحانه « أليس ذلك بقادرٍ على أن يحيِ الموتى »[5]

٥ فأجرى النصب مجرى الرفع الذى لا تلزم فيه الحركة[6] ومجرى[7] الجزم الذى لا يلزم فيه الحرف أصلا ، وكما حُمل النصب على الجرّ فى التثنية والجمع الذى على حدّ التثنية، كذلك حُمل الجرّ على النصب فيما لا ينصرف ، وكما شبّهت الياء بالألف فى قوله :

* كأنّ أيديهنّ بالقاع القَرِق[8] *

---

(١) كذا فى ش ، ب ، ج . وفى أ : « هاء » . وهو خطأ . و(ها) للتنبيه ، وهى من تمام (ذا)

١٠ وانظر شرح الرضى للكافية ٢ / ٣٣٦ وما بعدها . ويقرأ (ها الله) بإثبات ألف (ها) كما هى فى الرسم .

(٢) « رزق الله » كذا فى أ ، ج . وفى ش ، ب : « رزق المرء » والبيت أورده اللسان فى أوب ورق غير معزو : وانظر شواهد الشافية ٢٢٨ ، وقد ورد فى السيرافى غير معزو أيضا ، فى ١/ ٢٧٠ ، ٢/ ٤٠٥ ، ٦ / ٣٣٣ من نسخة التيمورية ، والصاحبي ١٩

(٣) عبارة ابن سيده : « أراد : يتق . فأجرى تق ف ، من (يتق فإن) مجرى علم ، فخفف كقولهم

١٥ علم فى علم » وانظر اللسان (وقى) . وقوله : « تق ف » كذا فى ش ، ب ، ج . وسقط فى أ « ف » .

(٤) موصول بقوله آنفا : « كما أجروا غير اللازم مجرى اللازم » .

(٥) أى بالاقتصار على ياء واحدة . وهذا فى قراءة طلحة بن سليمان والفيض بن غزوان ، أما قراءة الجمهور فنصب يحيى وإظهار الياء الثانية . وانظر البحر المحيط ٨/ ٣٩١

(٦) كذا فى أ ، ب ، و ش . والمناسب : « أو » .

٢٠ (٧) ثبت لفظ « مجرى » فى ش ، ب ، ج ، وسقط فى أ .

(٨) بعده :

* أيدى نساء يتعاطين الورق *

وهو فى وصف إبل بسرعة السير . والقرق : المكان المستوى لا حجارة فيه . والورق : الدراهم . وانظر اللسان فى قرق ، وهو مما نسب إلى رؤبة فى الديوان ١٧٩ وانظر الخزانة ٣/ ٥٢٩ ، وأمالى ابن الشجرى ١/ ١٠٥ .

وقـــوله[1] :

* يا دار هندٍ عَفَت إلّا أثافيها *

كذلك حملت الألف على الياء فى قوله — فيما أنشد أبو زيد — :

إذا العجوزُ غضبت فطلِّقِ ولا تَرَضّاهــا ولا تَمَــلّقِ[2]

٥ وكما وضع الضمير المنفصل موضع المتّصل فى قوله :

* إليك حتى بلغت إيّاكا *

ومنه قول أُمية[3] :

بالوارث الباعثِ الأمواتِ قد ضَمِنت إيّاهم الأرضُ فى دَهرِ الدهــارِيرِ

كذلك وضع أيضا المتّصل موضع المنفصل فى قوله :

١٠ فمــا نبالِى إذا ما كنتِ جارتنا ألّا يجــاورنا إلّاكِ ديّار[4]

وكما قلبت الواو ياء استحسانا ، لا عن قوّة علّة فى نحو غَدْيان[5] ، وعَشْيان[5] ، وأبيض لَيَّــاح[5] ، كذلك أيضا [قلبت الياء واوا][6] فى نحو الفَتْوَى ، والرَّعْوَى ، والتقوى ،

---

(١) أورد سيبويه فى الكتاب ٢ / ٥٥ هذا الشطر ونسبه إلى بعض السعديين .

(٢) نسبه العينى إلى رؤبة . انظر شواهد المعرب والمبنى ، وهو فى ديوان رؤبة ١٧٩ فيما نسب إليه .

١٥ (٣) قال العينى فى شواهد الضمير : « قاله الفرزدق . وما قيل إنه لأمية بن أبى الصلت غير صحيح .

وقبـــله :

إنى حلفت — ولم أحلف على فند — فنــاء بيت من الساعين معمــور

وبعـــده بيت :

لـــو لم يبشــر به عيسى وبينـــه كنت النبي الذى يدعو إلى النـــور

٢٠ وهو من قصيدة للفرزدق فى مدح يزيد بن عبد الملك وهجاء يزيد بن المهلب ، وانظر الديوان ١٠٢ طبع أوربة ، ومختصر الشواهد للعينى ٢٨ . وقوله : «بالوارث» فى الأصول : «الوارث» وهو تحريف .

(٤) قال : العينى : « أنشــده الفراء ولم يعزه إلى أحد » . (٥) غديان وصف من غدى — بكسر الدال — : تغــدى ، وعشيان وصف من عشى — بكسر الشــين — : تعشى ، وأبيض لياح : شديد البياض . ويقال فيه أيضا لياح بالكسر . (٦) أثبتت هــذه الجملة هنا وفقا لما

٢٥ فى أ ، ج . وفى ش ، ب أخرت هذه الجملة عن « الشروى » .

والبَقْوَى ، والثَنْوَى ، والشَرْوَى — وقد ذُكِرَ ذلك[1] — وقولهم عَوَى الكلاب عَوَّة ، وكما أتبعوا الثانىَ الأوّل فى نحو شُدُّ ، وفِرِّ ، وعَضَّ ، ومُنذُ ، كذلك أتبعوا الأوّل الثانىَ فى نحو : أُقتل ، أُخرج ، أُدخل ، وأشباه هذا كثير[2] ، فلمّا رأى سيبويه العرب إذا شبّهت شيئا بشىء فحملته على حكمه ، عادت أيضا فحملت الآخر على حكم صاحبه ، تثبيتا لها وتتميما لمعنى الشَبَه بينهما ، حَكَمَ أيضا لجرّ الوجه من قوله (هـذا الحسن الوجهِ) أن يكون محمولا على جرّ الرجل فى قولهم (هذا الضارب الرجلِ) كما أجازوا أيضا النصب فى قولهم (هـذا الحسن الوجهَ) حملا له منهم على (هـذا الضارب الرجلَ) ونظيره قولهم : يا أُمَيمَـةَ[3] ، ألا تراهم حذفوا الهاء فقالوا : أُمَيمَ ، فلمّا أعادوا الهاء أقرّوا الفتحة بحالهـا اعتيادا للفتحة فى الميم ، وإن كان الحذف فرعا . وكذلك قولهم (اجتمعت أهلُ اليمـامة[4]) أصله (اجتمع أهلُ اليمـامة) ثم حذف المضاف فأنّث الفعل فصار (اجتمعت اليمامةُ) ثم أعيد المحذوف فأقرّ التأنيث الذى هو الفرع بحاله ، فقيل اجتمعت أهل اليمامة (نعم) وأيّد ذلك ما قدّمنا ذكره : من عكسهم التشبيه وجعلهم فيه الأصول محمولة على الفروع ، فى تشبيههم كُثْبان الأنقاء بأعجاز النساءِ ، وغير ذلك مما قدّمنا ذكره .

ولمـّا كان النحويّون بالعـرب لاحقين ، وعلى سَمْتِهم آخذين ، وبألفاظهم متحلّين ، ولمعانيهم وقُصُودهم آمّين[5] ، جاز لصاحب هـذا العلم ؛ الذى جمع شَعاعه[6] ، وشرع أوضاعه ، ورسم أشـكاله ، ووسم أغفاله[7] ، وخلج أشـطانه ،

---

(١) انظر ٨٧ من هذا الجزء . (٢) كذا فى ش ، ب وفى أ : « كثيرة » .

(٣) من هذا قول النابغة : كلينى لهم يا أميمـــة ناصب وليل أقاسيه بطىء الكواكب

فقد روى بفتح التاء ، وخرجه سيبويه على ما ذكره المؤلف . وانظر الكتاب ١ / ٣١٥

(٤) كذا فى أ . وقد سقط هذا اللفظ فى ش ، وأثبت فى ب ولكن ضرب عليه . وانظر فى هـذا سيبويه ١ / ٢٦ (٥) ثناء على سيبويه ، وهو به حقيق . (٦) أى ما تفرق منه .

(٧) واحده غفل — كقفل — وهو ما لا سمة عليه .

و يعج أحضانه، وزمّ شوارده، وأفاء فوارده[1]، أن يرى فيه نحوا مما رأوا، ويحذوه على أمثلتهم التى حذَوا، وأن يَعتقد فى هـذا الموضع نحوا ممـا اعتقدوا فى أمثاله، لاسيّما والقياس إليه مُصْغٍ، وله قابل، وعنه غير متثاقل. فاعرِف إذًا ما نحن عليه للعرب مذهبا، ولمن شرح لغاتها مُضطرَبا، وأن سيبويه لاحق بهم، وغير بعيـد فيه عنهم. ولذلك عندنا لم يتعقّب هذا الموضعَ عليه أحد من أصحابه[2]، ولا غيرهم، ولا أضافوه الى مانَعوه عليه، و إن كان بحمد الله ساقطا عنـه، وحَرِى بالاعتذارهم منه. وأجاز سيبويه أيضا نحو هـذا وهو قوله (زيدا إذا يأتينى أضربُ)[3] فنصبه بـ(أضرب)، ونوى تقديمه، حتى كأنه قال (زيدا أضرب إذا يأتينى) ألا ترى إلى نيّته بمـا يكون جوابا لـ(إذا) — وقد وقع فى موقعـه — أن يكون التقدير فيه تقديمه عن موضعه.

ومن غلبة الفروع للأصول إعرابهم فى الآحاد بالحركات؛ نحو زيدٌ، وزيدا، وزيدٍ، وهو يقوم، وإذا تجووزت رُتبة الآحاد[4] أعربوا بالحروف؛ نحو الزيدان، والزيدَين، والزيدون والعُمَرِين، وهما يقومان، وهم ينطلقون. فأمّا ما جاء فى الواحد من ذلك؛ نحو أخوك، وأباك، وهَنيك، فإن أبا بكر ذهب فيه إلى أنّ العرب قدّمت منه هـذا القَدْر توطئة لِمـا أجمعوه من الإعراب فى التثنيـة والجمع بالحروف. وهذا أيضا نحوٌ آخر من حمل الأصل على الفرع، ألا تراهم أعربوا بعض الآحاد بالحروف حملا لهم على ذلك فى التثنيـة والجمع. فأمّا قولهم (أنتِ تفعلين)

---

(١) الفوارد واحدها فارد وفاردة، وهو المنقطع من الحيـوان عن القطيع، وأفاء الفـوارد: رجعها وأعادها الى جماعتهـا. (٢) كذا فى ش، أ، ج. وفى ب: «أصحابنـا».

(٣) هذا جار فى الجواب المرفوع أن يجوز تقـديم معموله على أداة الشرط بلا خلاف. وإنمـا يجرى الخلاف فى تقديم معمول الجواب المجزوم. وانظر الهمع ٢/ ٦١، والكتاب ١/ ٦٨.

(٤) كذا فى ش، ب. وفى أ: «الأعداد».

فانهم إنما أعربوه بالحرف[1] و إن كان فى رُتْبة الآحاد — وهى الأُوَل — من حيث كان قد صار بالتأنيث الى حكم الفرعيّة ، ومعلوم أن الحرف أقوى من الحركة ، فقد ترى إلى عَلَمِ إعراب الواحد أضعفَ لفظا من إعراب ما فوقه ، فصار — لذلك — الأقوى كأنه الأصل ، والأضعفُ كأنه الفرع .

ومن ذلك حذفهم الأصل لشَبَهه عندهم بالفرع ؛ ألا تراهم لمّا حذفوا الحركات — ونحن نعلم أنها زوائد فى نحو لم يذهب ، ولم ينطلق — تجاوزوا ذلك الى أن حذفوا للجزم أيضا الحروفَ الأصول ، فقالوا : لم يخشَ ، ولم يرمِ ، ولم يغزُ . ومن ذلك [أيضا][2] أنهم حذفوا ألِف مَغْزًى[3] ، ومَدْعًى فى الإضافة فأجازوا مَغْزِىّ ، ومَرْمِىّ ، ومَدْعِىّ ، فحملوا الألف هنا — وهى لام — على الألف الزائدة فى نحو[4] حُبلىّ وسَكرىّ . ومن ذلك حذفهم ياء تحيَّة و إن كانت أصلا حملا لها على ياء شقيَّة ، و إن كانت زائدة ؛ فلذلك قالوا تَحَوِىّ كما قالوا شَقَوِىّ ، وغَنَوِىّ ، فى شقيَّة وغنيّة . وحذفوا أيضا النون الأصليّة فى قوله[5] :

* ولاكِ اسقِنى إن كان ماؤك ذا فضل *

وفى قــوله[6] :

* كأنهــما مِلآنِ لــم يتغــيّرا *

---

(١) كذا فى أ ، ج . وفى ش ، ب : « بالحروف » . (٢) زيادة فى أ ، ب .

(٣) كذا فى أ . وفى ب ، ج : « معزى » . (٤) ثبت لفظ « نحو » فى أ ، وسقط فى ش ، ب . (٥) هو النجاشى الحارثى . وانظر شرح شواهد المغنى للسيوطى ٢٣٩ والكتاب ١/ ٩ . والشطر الذى أورده من أبيات فيها حديث عن ذئب لقيه على ماء ورده ، وقبله :

فقلت له يا ذئب هــل لك فى أخ ... يواسى بلا من عليــك ولا بخــل

فقــال هــداك الله للرشــد إنمــا ... دعوت لمــا لم يأته ســبع قبــلى

فلست بآتيــــه ولا أستطيعــــه ... ولاك اسقنى إن كان ماؤك ذا فضل

(٦) عجــزه : * وقد مرّ للدارين من بعدنا عصر *

وانظر اللسان فى أين . وهو من قصيدة لأبى صخر الهذلى فى الأمالى ١/ ١٤٨ ، و بقية أشعار الهذليين ٩٣ . وقبل هذا البيت :

للبــلى بذات الجيش دار عرفتها ... وأخرى بذات البين آياتها ســطر

وقــوله[1] :

أبلغ أبا دَخْتَنُـوسَ مألُكـةً غيرَ الذى قـد يُقال مِلْكذبِ[2]

كما حذفوا الزائدة[3] فى قوله[4] :

* وحاتمُ الطائىُّ وهَّابُ المئى *

وقــوله[5] :

* ولا ذاكرِ اللهَ إلّا قليـلا *

ومن ذلك حملهم التثنية — وهى أقرب إلى الواحد — على الجمع وهو أنأى عنه ؛ ألا تراهم قلبوا همزة التأنيث فيها واوا فقالوا : حمراوان، وأربعاوان، كما قلبوها فيه واوا، فقالوا : حمراوات عَلَما، وصحراوات، وأربعاوات. ومن ذلك حملهم الاسم — وهو الأصل — على الفعل — وهو الفرع — فى باب ما لا ينصرف (نعم) وتجاوزوا بالاسم رُتْبة الفعل إلى أن شبَّهوه بما وراءه — وهو الحرف — فبنَوه؛ نحو أمس، وأين، وكيف، وكَمْ، وإذا . وعلى ذلك ذهب بعضهم فى ترك تصرّف (ليس) إلى أنها أُلحقت بـ(ـما) فيه، كما ألحقت (ما) بها[6] فى العمل فى اللغة الحجازيّة . وكذلك قال أيضا فى (عسى) : (إنها)[7] مُنِعت التصرُّف لحملهم إيّاها على لعلَّ . فهذا ونحوه يدلّك

(١) انظر البيت فى اللسان فى ألك . (٢) أبو دختنوس لقيط بن زرارة، ودختنوس سماها باسم بنت كسرى ويقال : دختنوش. وهى منقولة عن الفارسية أصلها دخت نوش، ومعناه : بنت الهنىء . وانظر اللسان، والمعرب للجواليقى ١٤٢ . وقوله : « ملكذب» . يريد : من الكذب . وانظر أمالى ابن الشجرى ١/٩٧ . (٣) كذا فى أ، ج. وفى ب، ش : «الزوائد» . (٤) عزاه فى اللسان فى مأى إلى امرأة من عقيل تفخر بأخوالها من اليمن وكذا فى النوادر ٩١ والخزانة ٣/٣٠٤ . وقبله :

* حيدة خالى ولقيط وعلى *

(٥) هو أبو الأسود الدؤلى . وانظر الخزانة طبعة السلفية، ص ٢٥٨ ج ١ والشطر الذى أورده صدره : * فألفيته غير مستعتب * (٦) كذا فى أ . وفى ب : « فيه » .

(٧) كذا فى أ . وفى ش، ب، ء، هـ : « إنها المراد وسقط ما » .

على قوّة تداخُل هذه اللغة وتلاحُمها[1]، واتصال أجزائها وتلاحُقها، وتناسُب أوضاعها، وأنها لم تُقتعث اقتعاثا[2]، ولا هِيلت هَيْلا ، وأن واضعها عُنِى بها وأحسن جِوارها[3]، وأُمِدّ بالإصابة والأصالة فيها .

باب فى إصلاح[4] اللفظ

اعلم أنه لمّـا كانت الألفاظ للمعانى أزِمّة، وعليها أدِلّة، وإليها موصِّلة[5]، وعلى المراد منها محصِّلة، عُنيت العرب بها فأولتها صدرا صالحا من تثقيفها وإصلاحها[6].

فمن ذلك قولهم: أمّا زيد فمنطلق؛ ألا ترى أن تحرير هذا القول إذا صرّحت بلفظ الشرط فيه صِرت إلى أنك كأنك قلت : مهما يكن من شيء فزيد منطلق، فتجد الفاء فى جواب الشرط فى صدر الجزأين، مقدّمة عليهما . وأنت فى قولك:
١٠ أمّا زيد فمنطلق إنما تجـد الفاء واسطة بين الجزأين ولا تقول : أمّا فزيد منطلق؛ كما تقول فيما هو (فى معناه)[7] : مهما يكن من شيء فزيد منطلق . وإنمـا فُعِل ذلك لإصلاح اللفظ .

ووجه إصلاحه أن هـذه الفاء وإن كانت جـوابا ولم تكن عاطفة ، فإنها على مذهب[8] لفظ العاطفـة وبصورتها ، فلو قالوا : أمّا فزيد منطلق، كما يقولون :
١٥ مهما يكن من شيء فزيد منطلق لوقعت الفاء الجارية مَجرى فاءِ العطف بعدها اسم

---

(١) كذا فى أ . وفى ش : « تحاملها » . وفى ب : « تلاحمها » . (٢) كأنه يريد أنها ليست جزافا، بل هى مقـدّرة بمقياس، يقال : قعث له إذا حفن له بيده وأعطاه، واقتعث العطية إذا أكثرها . وفى هذا معنى الخروج عن التقدير والحساب . (٣) كذا فى أ، ب . وفى ش : «جوازها» . (٤) كذا فى أ ش، ج . وفى ب : « اصطلاح » . (٥) كأنه ضمن
٢٠ (محصلة) معنى موقفة، فعدّاه بـ(على) . (٦) كذا فى ب، ش، ج . وقد سقط هذا اللفظ فى أ . (٧) كذا فى ش، ب، د، هـ . وفى أ : « بمعناه» . (٨) ثبت هذا اللفظ فى أ . وسقط فى ش، ب، ج .

وليس قبلها اسم ، إنما قبلها فى اللفظ حرف ، وهو أمّا . فتنكّبوا ذلك لمَا ذكرنا ، ووسّطوها بين الحرفين ؛ ليكون قبلها اسم وبعدها آخر ، فتأتىَ على صورة العاطفة ؛ فقالوا : أمّا زيد فمنطلق ، كما تأتى عاطفةً بين الاسمين فى نحو قام زيد فعمرو . وهذا تفسير أبى علىّ رحمه الله تعالى . وهو الصواب .

ومثله امتناعهم أن يقولوا : انتظرتُك وطلوعَ الشمس ، أى مع طلوع الشمس ، فينصبوه(١) على أنه مفعول معه ؛ كما ينصبون نحو قمت وزيدا ، أى مع زيد . قال أبو الحسن : وإنما ذلك لأن الواو التى بمعنى مع لا تستعمل إلّا فى الموضع الذى لو استُعملت فيه عاطفةً لجاز . ولو قلت : انتظرتك وطلوعُ الشمس ، أى و(انتظركَ(٢) طلوعُ الشمس) لم يجز . أفلا ترى إلى إجرائهم الواو غير العاطفة فى هذا مُجرى العاطفة ، فكذلك أيضا تجرى الفاء غير العاطفة فى نحو أمّا زيد فمنطلق مجرى العاطفة ، فلا يؤتى بعدها بما لا شبيه له فى جواز العطف عليه(٣) قبلها .

ومن ذلك قولهم فى جمع تمرة ، وبُسْرة ، ونحو ذلك : تَمَرات ، وبُسرات ، فكرهوا إقرار التاء ، تناكُرا لاجتماع علامتى تأنيث فى لفظ اسم واحد ، فحذفت وهى فى النيّة [مرادة البتّة(٤)] لا لشىء(٥) إلا لإصلاح اللفظ ؛ لأنها فى المعنى مقدّرة منويّة(٦)

(١) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « فنصبوه » .

(٢) كذا فى أ . وفى ب : « انتظرتك وطلوع الشمس » . يريد أنه لا يصح تسليط الانتظار على طلوع الشمس لأن الشمس لا يقع منها انتظار ، فلا يصح عطفه على التاء ، ومن ثم لا يصح نصبه على المفعول معه . وهذا رأى الأخفش ، وجمهور النحاة لا يلتزمون هذا ، ومن الجائز عندهم سرت والنيل ، والنيل لا يسير . وانظر سر الصناعة فى حرف الباء ، وشرح الرضى للكافية فى المفعول معه ١ / ١٩٥

(٣) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « عليها » .

(٤) ثبت ما بين القوسين فى ش ، ب : وسقط فى أ .

(٥) كذا فى أ ، ج . وفى ش ، ب : « بشىء » .

(٦) كذا فى ش ، ب . وفى أ : « منوّنة » . وهو تحريف .

لا غير ، ألا تراك إذا قلت (تَمَرات) لم يعترض شـك فى أن الواحدة منها تمرة ، وهذا واضح . (والعناية)[1] إذًا فى الحذف إنما هى بإصلاح[2] اللفظ ؛ إذ المعنى ناطق بالتاء مقتضٍ لها ، حاكم بموضعها[3] .

ومن ذلك قولهم : إنّ زيدًا لقائم ، فهذه لام الابتداء ، وموضعها أوّل الجملة وصدرُها ، لا آخِرها وعَجُزها ؛ فتقديرها[4] أوّلُ : لَإِنّ زيدا منطلق ، فلمّـا كُرِه تلاقى حرفين لمعنى واحد — وهو التوكيد — أُخِّرت اللام إلى الخبر فصار إنّ زيدا لمنطلق .

فإن قيل : هَلَّا أُخِّرت (إنّ) وقدّمت اللام ؟ قيل : لفساد ذلك من أوجه : أحدها أنّ اللام لو تقدّمت وتأخّرت (إنّ) لم يجز أن تنصب (إنّ) اسمَها الذى[5] مِن عادتها نصبه ، مِن قِبَل أن لام الابتداء إذا لقيت الاسم المبتدأ قوّت سببه ، وحَمَت من العوامل جانبه ، فكان يلزمك أن ترفعه فتقولَ : لَزَيدٌ إنَّ قائم ، ولم يكن إلى نصب (زيد) — وفيه لام الابتداء — سبيل . ومنها أنك لو تكلّفت نصبَ زيد — وقد أخّرت عنه (إنّ) — لأعملت (إنّ) فيما قبلها ، وإنّ لا تعمل أبدا إلا فيما بعدها . ومنها أنّ (إنّ) عاملة واللام غير عاملة ، والمبتدأ لا يكون إلا اسما ، وخبره قد يكون جملة وفعلا وظرفا وحرفا ، فجعلت اللام فيه لأنها غير عاملة ، ومنعت منه (إن) لأنها لا تعمل فى الفعل ولا فى الجملة كلّها النصب ، إنما تعمله فى أحد جزأيها ، ولا تعمل أيضا فى الظرف ، ولا فى حرف الجر . ويدلّ على أنّ موضع اللام فى خبر (إنّ) أوّل الجملة قبل (إن) أنّ العرب لمّـا جفا عليها اجتماعُ هذين الحرفين قلبوا الهمزة هاء ليزول لفظ (إنّ)

---

(١) كذا فى ا . وفى ش ، ب : « فالعناية » .
(٢) كذا فى ا . وفى ش ، ب : « لإصلاح » .
(٣) كذا فى ا . وفى ش ، ب : « بموجبها » .
(٤) كذا فى ا . وفى ش ، ب : « فتقدّرها » .
(٥) كذا فى ا . وفى ش ، ب ، ى ، هـ : « التى » .

فيزول أيضا ما كان مستكرَها من ذلك، فقالوا (لهِنَّك قائم)[1] أى لَئِنَّك قائم . وعليه قوله — فيما رويناه عن محمد بن سلمة عن أبى العباس[2] — :

ألا ياسَنَا برقٍ على قُلَلِ الحِمَى لهِنَّكَ مِن برقٍ علىَّ كريمُ[3]

فإن قلت : فما تصنع بقول الآخر[4] :

ثمانين حولا لا أرى منكِ راحة لهِنَّكِ فى الدنيا لباقيةُ العُمْرِ[5]

وما[6] هاتان اللامان ؟

قيل : أمّا الأولى فلام الابتداء، على ماتقدّم . وأمّا الثانية فى قوله : (لباقية العمر) فزائدة كزيادتها فى قراءة سعيد بن جُبَير « إلا أنهم ليأكلون الطعام » . ونحوه ما رويناه عن قُطْرُب من قول الشاعر :

ألم تكن حلفت بالله العلِى أَنّ مطاياك لَمِن خير المطى[7]

بفتح أنّ فى الآية وفى البيت . وروينا عن أحمد بن يحيى — وأنشدناه أبو علىّ رحمه الله تعالى — :

---

(١) كتب فى أ فوق لهنك « مثل لعنك » وسقط هذا فى أ ، ش ، ب . ويبدو أنها قصد بها توضيح ما فى النص على أن تكون خارجة عنه ، ومن ثم لم أثبتها . وهذا الرأى فى «لهنك» هو رأى سيبويه فى الكتاب ١/٤٧٤ (٢) هو المبرد . وانظر سر الصناعة فى حرف اللام . (٣) من أربعة أبيات فى الأمالى ١ / ٢٢٠ والسمط ٥١١ والخزانة ٤ / ٣٣٩ وديوان المعانى ٢ / ١٩٢ ، وانظر نوادر أبى زيد ٢٨ (٤) هو عروة الرحال . وانظر الأمالى ٢ / ٣٦ والسمط ٦٧١ وشرح الحماسة ٤/١٧٦ بولاق . (٥) وبعده :

فإن أنقلب من عمر صعبة سالما تكن من نساء الناس لى بيضة العقر

وقد ثبت الشطر الأوّل من الشاهد فى ش، ب، وسقط فى أ ، ج .

(٦) فى ب ، ش ، ى ، هـ قبل هذا زيادة : « مثل لعنك » وهو راجع لقوله فى الشعر « لهنك » .

(٧) « خير » كذا فى ج . وفى أ ، ب : «شر» . وما أثبته موافق لما نقله فى الخزانة ٤/٣٢٨ عن سر الصناعة . وهو فى سر الصناعة فى حرف اللام .

مَرُّوا عِجالًا وقالوا: كيف صاحِبكم! قال الذى سـألوا : أمسى لَمَجهودا [1]

فزاد اللام . وكذلك اللام عندنا فى (لَعَلَّ) زائدة ؛ ألا ترى أن العرب قد تحذفها ؛ قال :

عَلَّ صُرُوفَ الدهرِ أو دُولاتِها يُدِلْنَنا اللَّمـةَ من لَمَّاتِها [2]

* فتستريحَ النفس من زَفْراتِها *

٥ وكذلك [3] ما أنشده [4] ابن الأعرابىّ من قول الراجز :

ثُمَّتَ يغدو لكأن لم يَشْعُرِ رِخْوَ الإزارِ زُمَّحَ التبـختُرِ [5]

أى كأن لم يشعر ، فكذلك تكون اللام الثانية فى قوله :

* لَهِنَّك فى الدنيا لباقيةُ العمرِ *

زائـــدة .

١٠ فإن قلت : فـلم لا تكون الأولى هى الزائدة والأخرى غير زائدة ؟ قيـل : يفسُد ذلك من جهتين : إحداهما أنها قد ثبتت فى قوله * لَهِنَّك من برقٍ علىَّ كريمُ * هى لام الابتداء لا زائدة ، فكذلك ينبغى أن تكون فى هـذا الموضع أيضا هى لام الابتداء . والأخرى أنك لو جعلت الأولى هى الزائدة ، لكنت قد قدّمت الحرف الزائد ، والحروف إنمـا تزاد لضرب من ضروب الاتّساع ؛ فإذا كانت للاتّساع

١٥ كان آخِر الكلام أولى بها من أوّله ، ألا تراك لا تزيد (كان) مبتـدأة ، وإنمـا تزيدها حَشْوا أو آخِرا ، وقد تقدّم ذكر ذلك .

(١) أنشده ثعلب غير معزوّ (المجالس ١٥٣ وما بعدها) مع بيت بعده :

يا ويح نفسى من غبراء مظلمـة قيست على أطول الأقوام ممدودا

وانظر الخـزانة ٤ / ٣٣٠ (٢) « يدلننا » كذا فى أ ، ب ، ش . وفى ج : « تدنى لنا »

٢٠ وفى اللسان فى لم « تديلنا » ؟ . وترى فى هذا الموطن من اللسان أن الفراء أنشد هذا الرجز من غير عزو .

(٣) كذا فى أ ، ج . وفى ب ، ش : « فكذلك » . (٤) كذا فى ش ، ب . وفى أ : « أنشدناه » وفى ج : « أنشدنا » ولم يلق أبو الفتح ابن الأعرابى ؛ فإن صح ما فى أ ، ج فالمراد : أنشدنا فى كتبه وما روى عنه لاشفاها . (٥) « زمح التبختر » : ثقيله بغيضه . والزمح : السىء الخلق . وقد أصلحتها هكذا . وفى أ ، ب : « رمح » . وفى ج : « زمج » .

فأمّا قول من قال : إن قولهم (لهِنّك) إن أصله (لِله إنك) فقد[1] [تقدّم ذكرنا][2] ذلك مع ما عليهِ فيــهِ فى موضع آخر ، وعلى أنــ أبا علىّ قــد كان قوّاه بأَخَرةٍ ، وفيهِ تعسّف[3] .

ومِن إصلاح اللفظ قولهم : كأن زيدا عمرو . اعلم أن أصل هــذا الكلام : زيد كعمرو ، ثم أرادوا توكيد الخبر فزادوا فيهِ (إنّ) فقالوا : إنّ زيدا كعمرو ، ثم إنهم بالغوا فى توكيد التشبيه فقدّموا حرفه إلى أوّل الكلام عنايةً به ، وإعلاما أن عَقْد الكلام عليهِ ؛ فلمّا تقدّمت الكافُ وهى جارّة لم يجز أن تباشر (إنّ) لأنها ينقطع عنها ما قبلها من العوامل ، فوجب لذلك فتحُها ، فقالوا : كأنّ زيدا عمرو .

ومن ذلك أيضا قولهم : لك مال ، وعليك دَيْن ؛ فالمــال والدين هنا مبتدآن ، وما قبلهما خبر عنهما ، إلا أنك لورُمْت تقديمهما إلى المكان المقدَّر لهما لم يجز ؛ لقبح الابتداء بالنكرة فى الواجب ، فلمّا جفا ذلك فى اللفظ أخّروا المبتدأ وقدّموا الخبر ، وكان ذلك سهلا عليهم ، ومُصْلِحا لمــا فســد عندهم . وإنّما كان تأخّره مستحسَنا من قِبــلِ أنه لمّــا تأخّر وقع موقع الخــبر ، ومن شرط الخبر أن يكون نكرة ، فلذلك صلح بهِ اللفظ ، وإن كنا قد أحطنا علما بأنه فى المعنى مبتدأ . فأمّا مَــن[4] رفع الاسم فى نحو هــذا بالظرفيّة ، فقــد كفِى مئــونة هذا الاعتــذار ؛ لأنه ليس مبتدأ عنده .

---

(١) فى شرح السيرا فى ٤/١٠٧ تيمورية أن هذا الرأى حكاه المفضل بن سلمة لغير الفرّاء . ونسبه فى الإنصاف ٩٤ إلى المفضل بن سلمة .

(٢) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « ذكرنا » . ولا يريد أنه ذكره فى هذا الكتاب .

(٣) انظر بسط الكلام فى هذا البحث فى الخزانة ٤ / ٣٣٤ وما بعدها ، وانظر نوادر أبى زيد ٢٨

(٤) هم الأخفش والكوفيون . وانظر شرح الرضىّ للكافية ١ / ٨٧

فإن قلت : فقد حَكَى[(١)] عن العرب (أَمْتٌ فى حَجَرٍ لا فِيك) ، وقولهم : (شرٌّ أَهَرَّ ذا نابٍ) ، وقولهم : (سلام عليك) قال الله سبحانه وتعالى : (سلام عليك سأستغفر لك ربِّى) ، وقال : (ويل للمطففين) ونحو ذلك . والمبتدأ[(٢)] فى جميع هذا نكرة مقدّمة .

٥ قيل : أمّا قوله سلام عليك ، وويل له ، وأمت فى حجر لا فيك ، فإنه جاز لأنه ليس فى المعنى خبرا ، إنما هو دعاء ومسألة ، أى لِيسلِّم الله عليك ، ولْيُلزِمه الويلَ ، وليكنِ الأمت فى الحجارة لا فيك . والأمت : الانخفاض والارتفاع والاختلاف ؛ قال الله عزّ وجلّ : (لا ترى فيها عِوَجًا ولا أَمْتًا) أى اختلافا . ومعناه : أبقاك الله بعد فناء الحجارة ، وهى ممّا توصف بالخلود والبقاء ؛ ألا تراه

١٠ كيف قال[(٣)] :

ما أطيبَ العيشَ لوْ أن الفتى حَجَرٌ تنبو الحوادثُ عنه وهْوَ ملموم ![(٤)]

وقال :

* بقاء الوحيِ فى الصُّمِّ الصِلاب *

---

(١) ضبطتها بالبناء للعلوم على ما فى أ فقد رسمت : « حكا » وهو يريد سيبويه . وانظر الكتاب
١٥ ١/١٦٦ وضبط فى ب : « حكى » بالبناء للفعول .

(٢) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « فالمبتدأ » .

(٣) أى تميم بن أبىّ بن مقبل كما فى شواهد المغنى للبغدادى ٢ / ٢٥٦

(٤) بعده :

لا تنفع المرء أجاء البلاد ولا تُبنى له فى السموات السلاليم

٢٠ لا ينفع المرء أنصار ورابية يأبى الهوان إذا عدّ الجراثيم

أجاء البلاد : نواحيها . والرابية : ما ارتفع من الأرض ، وأراد به القلعة المرتفعة ، والجراثيم جمع جرثومة وهى الأصل ، يقول إنه فى جرثومة من قومه .

وأمّا قولهم (شرٌّ أهرَّ ذا ناب) فإنمـا جاز الابتداء فيه بالنكرة من حيث كان الكلام عائدا إلى معنى النفى، أى ما أهرَّ ذا ناب إلا شرّ، وإنما كان المعنى هذا لأن الخبرية عليه أقوى؛ ألا ترى أنك لو قلت : أهرَّ ذا ناب شرّ لكنت على طَرَف من الإخبار غير مؤكّد، فإذا قلت: ما أهرَّ ذا ناب إلا شرّ كان ذلك أوكد؛ ألا ترى أنّ قولك : ماقام إلا زيد أوكد من قولك : قام زيد . وإنما احتيج الى التوكيد فى هذا الموضع من حيث كان أمرا عانيا مُهِمّا . وذلك أن قائل هذا القول سمع هرير كلب فأضاف منه وأشفق[1] لاستماعه أن يكون لطارق شرّ، فقال: شرٌّ أهرّ ذا ناب؛ أى ما أهرّ ذا ناب إلا شرّ؛ تعظيما عند نفسه، أو عند مستمعه . وليس هذا فى نفسه كأن يطرُق بابه ضيف أو يلمّ به مسترشد . (فلمّا[2] عناه وأهمّه، وكّدَ الإخبارَ عنه)، وأخرج القول مخرج الإغلاظ به والتأهيب[3] لمـا دعا إليه .

ومن ذلك امتناعهم من الإلحاق بالألف إلا أن تقع آخرا؛ نحو أرطًى، ومِعزًى، وحَبَنْطًى ، وسَرَنْدًى ، وزِبَعْرًى، وصَلَخْدًى ؛ وذلك أنها إذا وقعت طَرَفا وقعت موقع حرف متحرّك ، فدلّ ذلك على قوّتها عندهم، وإذا وقعت حشوا وقعت موقع الساكن[4] فضعُفت لذلك فلم تَقْوَ، فيعلمَ بذلك إلحاقُها بما هى على سَمْت متحرّكه؛ ألا ترى أنك لو ألحقت بها ثانية ، فقلت : خاتَم ملحق بجعفر لكانت مقابِلة لعينه وهى ساكنة ، فاحتاطوا للّفظ بأن قابلوا[5] بالألِف فيه الحرف المتحرك ليكون أقوى لها وأدل على شدّة تمكنها وليعلم بتنوينها أيضا وكون ما هى فيه على (وزنِ[6] أصلٍ من الأصول له) أنها للإلحاق به . وليست كذلك ألف قَبَعْثَرًى، وضَبَغْطَرًى؛ لأنها

(١) « وأشفق » عطف تفسير . (٢) كذا فى ش ، ب . وفى أ : « فإنما عناه وأهمه وكذا الإخبار عنه » . (٣) يقال أهب للأمر : استعدّ له . (٤) كذا فى ب . وفى أ ، ش : « متحرّكة » . (٥) كذا فى ش ، ب . وفى أ : « قابلوه » .

(٦) كذا فى أ . ولا يبدو عليها الحاجة إلى عبارة (له) . وفى ش، ب : « وزن من الأصول له » .

وإن كانت طرفا ومنوّنة ، فإن المثال الذى هى فيه [لا] (١) مَصْعَد للأصول إليه فيلحَق هـذا به ، لأنه لا أصل لها (٢) سداسيّا ، فإنما (٣) ألِف قبعثرى قسم من الألفات الزوائد فى أواخر الكلم ثالثٌ ، لا للتأنيث ، ولا للإلحاق . فاعرف ذلك .

ومن ذلك أنهم لمّا (أجمعوا الزيادة) (٤) فى آخِر بنات الخمسة — كما زادوا فى آخر بنات الأربعة — خصّوا بالزيادة فيه الألِف ؛ استخفافا لها ، ورغبة فيها هناك دون أختيها : الياء والواو . وذلك أن بنات الخمسة لطولها لا يُنتَهى إلى آخِرها إلّا وقدمُلّت ، فلمّا (٥) تحمّلوا الزيادة فى آخرها طلبوا أخفّ الثلاث — وهى الألِف — فخصّوها بها ، وجعلوا الواو والياء حَشْوا فى نحو عَضْرَفُوط ، وجَحْفَلِيق ؛ لأنهم لو جاءوا بهما طَرَفًا و (٦) سُداسيّين مع ثقلهما ، لظهرت الكُلْفَة فى تجشّمهما ، وكدّت فى احتمال النطق بهما ، كلُّ ذلك لإصلاح اللفظ .

ومن ذلك باب الادّغام فى المتقارِب ؛ نحو وَدٌّ فى وتِد ، ومن الناس (مَيْقُول) فى (من يقول) ، ومنه جميع باب التقريب ؛ نحو اصطبر ، وازدان ، وجميع باب المضارَعة ، نحو مَصدِر (٧) وبابه .

ومن ذلك تسكينُهم لامَ الفعل إذا اتّصل بها علَمُ الضمير المرفوعُ ؛ نحو ضَرَبْتُ ، وضَرَبْن ، وضربْنا . وذلك أنهـم أجْرَوُا الفاعل هنا مُجرى جزء من الفعل ، فكُرِه

(١) زدت هذا الحرف ليستقيم الكلام ، وقد خلت منه الأصول . والزيادة (لا) فى الأشباه للسيوطى ج ١ ص ٧٣ (٢) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « له » وكان الضمير فى « لها » يرجع إلى الأسماء . وفى الأشباه (لنا) وهو أجود . (٣) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « وإنما » . (٤) كذا فى أ . وفى ش ، ب : «أجمعوا على الزيادة» . وكلاهما صحيح ؛ يقال : أجمع الأمر وأجمع عليه : عزم عليه . (٥) كذا فى ش ، ب . وفى أ « فإنما » .

(٦) كذا فى الأشباه . وفى الأصول : « أو » . وقوله : « سداسيين » كذا فى الأصول ، والأجود : « سادسين » . (٧) فى أ كتب الحرف « ز » فوق « مصدر» وهذا علامة على نطق الصاد قريبة من الزاى تحقيقا للضارعة .

اجتماع الحركات (الذى[1] لا يوجد) فى الواحد. فأسكنوا اللام[2]، إصلاحا للفظ فقالوا: ضربْت، ودخلْنا، وخرجتم. نعم وقد كان يجتمع فيه أيضا خمس متحركات؛ نحو: خرجتما، فالإسكان إذًا أشدّ وجوبا. وطريق إصلاح اللفظ كثير واسع؛ فتفطّن له.

ومن ذلك أنهم لمّا أرادوا أن يصفوا المعرفة بالجملة كما وصفوا بها النكرة (ولم)[3] يجز أن يُجروها عليها لكونها نكرة أصلحوا اللفظ بإدخال (الذى) لتباشر بلفظ حرف التعريف المعرفة، فقالوا: مررت بزيد الذى قام أخوه، ونحوه.

باب فى تلاقى اللغة

هذا موضع لم أسمع فيه لأحد شيئا إلا لأبى علىّ رحمه الله.

وذلك أنه كان يقول فى باب أجمع، وجمعاء، وما يتبع ذلك من أكتع، وكتعاء، وبقيّته: إن هذا اتّفاق وتوارُد وقع فى اللغة على غير ما كان فى وزنه منها قال: لأن باب أفعل وفعلاء، إنما هو للصفات، وجميعها تجىء[4] على (هذا الوضع)[5] نكراتٍ؛ نحو أحمر وحمراء، وأصفر وصفراء، وأسود وسوداء، وأبلق وبلقاء، وأخرق وخرقاء. هذا كلّه صفات نكرات، فأمّا أجمع وجمعاء، فاسمان معرفتان وليسا بصفتين، فإنما ذلك اتّفاق وقع بين هذه الكَلِم المؤكَّد بها[6].

قال: ومثله ليلةٌ طَلْقة وليالٍ طوالق، [قال: فليس طوالق][7] تكسيرَ (طَلْقة)، لأن فعْلة لا تكسّر على فواعل، وإنما طوالق جمع طالقة، وقعت موقع جمع طَلْقة.

---

(١) كذا فى أ. وفى ش وب: «التى لا توجد». (٢) فى الأصول: «ما قبل اللام» وهذا لا يستقيم به الكلام ولا يصح، فان التسكين للام كما سبق له. وقد يكون الأصل: «الآخر» فحرّفت إلى «اللام». (٣) كذا فى أ. وفى سائر الأصول: «فلم».

(٤) كذا فى ش، ب. وفى أ وحـ: «يجىء». وقد راعى اكتساب المبتدأ التأنيث من المضاف إليه فأنث الخبر. (٥) كذا فى أ، حـ. وفى ش، ب: «غير هذا الموضع».

(٦) كذا فى أ، حـ. وفى ش وب: «من». (٧) زيادة فى أ وحـ.

وهذا الذى قاله وجه صحيح . وأبين منه عندى وأوضح قولهم فى العَلَم : سَلْمان ، وسَلْمَى ؛ فليس سلمان إذًا من سَلْمى ، كسكران من سكرى . ألا ترى أن فعلان الذى يقاوده فَعْلَى [1] إنما بابه الصفة ، كغضبان وغضبى ، وعطشان وعطشى ، وخَزْيان وخَزْيا ، وصَدْيان وصَدْيا ؛ وليس سلمان ، ولا سلمى بصفتين ، ولا نكرتين ، وإنما سلمان من سلمى كقحطان من ليلى ؛ غير أنهما كانا من لفظ واحد فتلاقيا فى عُرْض اللغة من غير قصد لجمعهما ، ولا إيثار لتقاوُدهما . ألا تراك لا تقول : هذا رجل سلمان ، ولا امرأة سلمى ؛ كما تقول : هذا سكران ، وهذه سكرى ، وهذا غضبان ، وهذه غضبى . وكذلك لو جاء فى العَلَم (ليلان) لكان ليلان من ليلى ، كسلمان من سلمى . وكذلك لو وُجد فى العلم (قَحْطَى) لكان من قحطان كسَلْمى من سَلْمان .

وأقرب إلى ذلك من سلمان وسلمى ، قولهم فى العَلَم : عَدْوان ، والعَدْوَى ، مصدر [2] أعداه الجَرَب ونحوه . ومن ذلك قولهم : (أسعد) لبطْنٍ من العرب ؛ ليس هذا من سُعْدَى كالأكبر من الكبرى ، والأصغر من الصغرى . وذلك أن هذا إنما هو تقاوُد الصفة ، وأنت لا تقول : مررت بالمرأة السُّعْدَى ، ولا بالرجل الأسعد . فينبغى — على هذا — أن يكون أسعد من سُعْدَى كأسلم من بُشْرى . وذهب بعضهم إلى أنّ أسعد تذكير سُعْدَى ، ولو كان كذلك لكان حَرًى أن يجىء به سماع ، ولم نسمعهم قطُّ [3] وصفوا بسعدى ، وإنما هذا تلاقٍ وقع بين هذين الحرفين المتفِق اللفظ ، كما يقع هذان المثالان فى المُخْتلِفيه [4] ؛ نحو أسلم ، وبشرى .

(١) كذا فى ا . وفى ش ، ب : « قد تقاوده » .

(٢) كذا فى ا . وفى ش ، ب : « فليس » .

(٣) كذا فى ا ، ب . وسقط فى ش .

(٤) كذا فى اللسان والتاج (مادة سعد) . وفى الأصول : « المختلفة » ولها وجه أى الألفاظ المختلفة . وما أثبته أجود .

وكذلك أيْهَم ويهماء ليسا[1] كأدهم ودهماء؛ لأمرين: أحدهما أن الأيهم الجمل الهائج، (أو السيل)[2] واليهماء الفلاة؛ فهما مختلفان. والآخر أنّ أيْهم لوكان مذكَّر يَهْماء لوجب أن يأتى فيهما (يُهْم)[3] كدُهْم، ولم نسمع ذلك؛ فعلمت بذلك أن هذا تلاقٍ بين اللغة، وأنّ أيْهم لا مؤنّث له، ويهماء لا مذكَّر لها.

ومن التلاقى قولهم فى العَلَم: أسلم وسُلْمَى. وليس هذا كالأكبر والكبرى؛ لأنه ليس وصفا. فتأمَّل أمثاله فى اللغة. ومثله شتَّان، وشتَّى؛ إنما هما كسَرْعان وسكرى.

وإنما وضعت من هذا الحديث رَسْما[4] لتتنبَّه على ما يجىء من مثله، فتعلَمَ به أنه توارد وتلاقٍ وقع فى أثناء هذه اللغة عن غير قصدٍ له، ولا مراسَلة بين بعضه وبعض.

وليس من هذا الباب سَعْد وسَعْدة؛ من قِبل أن هاتين صفتان مَسُوقتان على منهاج واستمرارٍ. فسَعْد من سَعْدة؛ كجَلْدٍ من جَلْدة، ونَدْب[5] من نَدْبة. ألا تراك تقول: هذا يوم سَعْد، وهذه ليلة سَعْدة؛ كما تقول: هذا شعر جَعْد، وهذه جُمَّة[6] جَعْدة. فاعرف ذلك إلى ما يليه، وقِسْه بما قرَّرتُه[7] عليه، بإذن الله تعالى.

باب فى هل يجوز لنا فى الشعر من الضرورة ما جاز للعرب أوْ[8] لا ؟

سألت أبا علىّ رحمه الله عن هذا فقال: كما جاز أن نقيس منثورنا على منثورهم، فكذلك يجوز لنا أن نقيس شعرنا على شعرهم. فما أجازته الضرورة لهم أجازته لنا، وما حظَرته عليهم حظَرته علينا.

---

(١) كذا فى ا، ب. وفى ش: «وليسنا». (٢) كذا فى حـ واللسان (يهم) وسقط هذا فى سائر الأصول. وفى القاموس (يهم): «والأيهمان عند أهل البادية السيل والجمل الهائج الصئول».
(٣) كذا فى ا. وفى ش، ب: «من». (٤) كذا فى ا، ب. وفى ش: «وسما».
(٥) هو الخفيف فى الحاجة، الظريف النجيب، وأنثاه ندبة. (٦) الجمة: مجتمع شعر الرأس. (٧) كذا فى ا. وفى ش، ب: «على ما». (٨) كذا فى ش، ب. وفى ا، حـ: «أم».

وإذا كان كذلك فما كان من أحسن ضروراتهم ، فليكن من أحسن ضروراتنا ، وما كان من أقبحها عندهم فليكن من أقبحها عندنا . وما بين ذلك بين ذلك .

فإن قيل : هلاَّ لم يجز لنا متابعتهم على الضرورة ، من حيث كان القوم لا يترسّلون(١) فى عمل أشعارهم ترسّل المولّدين ، ولا يتأنّون فيه ، ولا يتلوّمون(٢) على حوكه (وعمله)(٣) ، وإنما كان أكثره ارتجالا ، قصيدا كان ، أو رجزا ، أو رملا . فضرورتهم إذًا أقوى من ضرورة المحدَثين . فعلى هذا ينبغى أن يكون عذرهم فيه أوسع ، وعذر المولّدين أضيق .

قيل : يَسقط هذا من أوجه : أحدها أنه ليس جميع الشعر القديم مرتجلا ، بل قد كان يعرض لهم فيه من الصبر عليه ، والملاطفة له ، والتلوّم على رياضته ، وإحكام صنعته نحوٌ مما يعرض لكثير من المولّدين . ألا ترى إلى ما يروى عن زُهَير : من أنه عمل سبع قصائد فى سبع سنين ، فكانت تسمَّى حوليّاتِ زهير ؛ لأنه كان يحوك القصيدة فى سنة . والحكاية فى ذلك عن ابن أبى حفصة(٤) أنه قال : كنت أعمل القصيدة فى أربعة أشهر ، وأحكّكها(٥) فى أربعة أشهر ، وأعرضها فى أربعة أشهر ، ثم أخرج بها إلى الناس .

(١) الترسل فى الأمر : التمهل فيه والترفق .

(٢) التلوم : الانتظار والتلبث .

(٣) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « وعلى عمله » .

(٤) هو مروان الأكبر مات سنة ١٨٢ وانظر معجم الشعراء للمرزبانى ٣٩٦

(٥) كذا فى أ ، ب ، ش . وفى ج : «أحكها» . وهو كذلك فى ضرائر الألوسىّ ١١ . والتحكيك مبالغة فى الحك ، وحك الشىء : قشره ومعالجته . ويريد بتحكيك الشعر تنقيحه ونفى الردىء عنه . وفى الأغانى ٣ / ٢٥ : « وكان الأصمعىّ يعجب بشعر بشار لكثرة فنونه وسعة تصرفه ويقول : كان مطبوعا لا يكلف طبيعته شيئا متعذرا ، لا كمن يقول البيت ويحككه أياما » .

فقيل له : فهـذا هو الحَوْلى المنقّح[1] . وكذلك الحكاية عن ذى الرُّمّة[2] : أنه قال[3] : لمّـا قال :

* بيضاءُ فى نَعَج صفراءُ فى بَرَج *

أُجْبِلَ[4] حولا لا يدرى ما يقول ، إلى أن مرَّت به صِينِيَّةُ فِضَّةٍ [قـد][5] أشربت ذهبا فقـال :

* كأنها فِضَّةٌ قد مسَّها[6] ذهب *

وقد وردت أيضا بذلك أشعارُهم ؛ قال ذو الرمة :

* أُجَنِّبه المُسَـانَد والمُحَالا[7] *

ألا تراه كيف اعترف بتأنِّيه[8] فيه وصنعته إياه . وقال عدىّ بن الرِقاع العاملىّ :

وقصيدةٍ قـد بتُّ أجمع بينها	حتى أقـوِّم مَيلها وسِـنادها[9]
نظر المثقِّف فى كُعُوبِ قَنَاتِه	حتى يقـيم ثِقـافُه مُنْآدهـا

(١) كذا فى أ ، حـ . وسقط هذا فى ب ، ش . (٢) كذا فى أ ، ب ، ش . وسقط هذا اللفظ فى حـ . (٣) كذا فى ، ب ، ش . وكان ينبغى أن يكون بعد هذا : لما قلت ... أجبلت . ولكن المؤلف لم يحك قوله ، وتحدث عنه كالغائب . وهو طريق مسلوك . وقد سقط هذا اللفظ فى حـ ، وهو أسوغ وأقرب متناولا . (٤) أجبل : انقطع عن القول . (٥) زيادة فى أ .

(٦) كذا فى أ ، ب ، ش . وفى جـ : « شابهـا » . والبيت خامس أبيات القصيدة التى مطلعها :

ما بال عينك منها الدمع ينسكب ... كأنه من كلى مفـرية سرب

وانظر الديوان ص ٥ والبيان والتبيين (نشر محب الدين الخطيب) ١ / ١٢٦

(٧) فى جـ أثبت صدره * وشعر قـد أرقت له طريف * وسقط هذا فى أ ، ب ، ش . وقوله : « أجنبه » كذا فى أ وفى ش ، ب ، جـ : « أجانبه » وما أثبت يوافق ما فى الموشح ١٣ وانظر الديوان . ٤٤ . والمساند : ما فيه السناد ، وهو من عيوب القافية . والمحال عند الخليل : الكلام لغير شىء ؛ كما فى اللسان . ويقـول سيبويه فى الكتاب ١ /١٨ : «وأما المحال الكذب فأن تقول : سوف أشرب ماء البحر أمس » . (٨) كذا فى ش . وفى غيرها : « بتأتيه » ويقال : تأتى للأمر : ترفق فيه ، وكأنه استعمل (فى) بدل اللام لتضمنه معنى الترفق . (٩) انظر الموشح ١٣

وقال سُوَيد بن كُرَاع :[1]

أبيت بأبوابِ القوافى كأنما أذود بها سِرْبا من الوحش نُزَّعا[2]

وإنما يبيت عليها لخلوه بها، ومراجعته النظرَ فيها . وقال :

أعددتُ للحرب التى أُعنَى بها قــوافيا لم أَعْىَ باجتلابهــا[3]

حتى إذا أَذللتُ من صِعابها واستوسَقَتْ لى صحتُ فى أعقابها[4]

فهذا — كما ترى — مزاولة ومطالبة واغتصاب لها ومعاناة كُلْفة بها .[5]

ومن ذلك الحكاية عن الكُمَيت وقد افتتح قصيدته التى أولها :

* ألا حُيِّيتِ عنّا يا مَدِينا *

ثم أقام بُرْهة لا يدرى بماذا يعجز على هذا الصدر،[6] إلى أن دخل حمّاما وسمع إنسانا

دَخَله، فسلَّم على آخر فيه، فأنكر ذلك عليه، فانتصر بعض الحاضرين له فقــال :

وهل بأس بقول المسلّمين؛ فاهتبلها الكُمَيت فقال :[7]

* وهل بأسٌ بقول مسلِّمينا *

---

(١) انظر البيان والتبيين ٢ / ١٢ بتحقيق الأستاذ هارون وشعراء ابن قتيبة ٦١٦ .

(٢) كذا فى أ . وفى ب، ش : « عن الوحش » . وبعده :

أكالئها حتى أعرس بعدما يكون سحيرا أو بعيــدا فأهجعا

وانظر شعراء ابن قتيبة ٦١٦، ٦٢٣ من طبعة الأستاذ أحمد شاكر . (٣) « لم أعى » ، كذا فى ب، أى لم تعجزنى . وفى أ : « لم أعن » ، وهى رواية جيدة . وفى ش : « لم أعنى » .

(٤) كذا فى أ ، ب . وفى ش : « ذللت » . (٥) كذا فى ش ، ب . وفى أ : « اعتصاب » . (٦) أى يأتى بعجز البيت . والقصة فى اللسان فى (عجز) .

(٧) من قبيل ما وقع للكميت ما وقع لمولود أحد أدباء شنقيط إذ أراد إنشاء قصيدة فنظم الشطر الأول؛ وهو : * أمربع الغصن ذا أم تلك أعلامه * ثم أرتج عليه سنة لا يستقيم له تكملته . وورد يوما منهلا ليسقى جملا له، فتخاصمت جاريتان فى المنهل، فقالت إحداهما للأخرى : والله ما ذلك كذلك، ولا كانت أيامه كما تقولين، أو ما هو قريب من ذلك؛ فضرب جمله من غير أن يسقيه ودخل الحىّ وهو يجرى، فظن الناس أنه رأى ما يذعره، فسألوه فأخبرهم أنه وجد شطرا يتم به مطلع قصيدته، فقال :

أمربع الغصن ذا أم ذاك أعلامه لا هــو هو، ولا الأيام أيامــه

وانظر الوسيط ١٩٧

ومثل هذا فى أشعارهم الدّالة على الاهتمام بها ، والتعب فى إحكامها كثير معروف .
فهذا وجه .

وثانٍ : أن من المحدَثين أيضا مَن يسرع العملَ ولا يعتاقه بُطْء ، ولا يستوقف فكره ، ولا يتعتع خاطره (١) . فمن ذلك ما حدّثنى بهِ من شاهَد المتنبى وقد حضر عند أبى على الأوارِجىّ (٢) ، وقد وصف له طَرِدا (٣) كان فيه وأراده على وصفه ، فأخذ الكاغَد والدواة واستند الى جانب المجلس — وأبو على يكتب كتابا — فسبقه المتنبى فى كَتْبه الكتاب فقطعه عليه ثم أنشده :

* ومنزل ليس لنا بمنزلِ *

وهى طويلة مشهورة [فى شعره] (٤) .

وحضرت أنا مجلسا لبعض الرؤساء ليلة (٥) وقد جرى ذكر السرعة وتقدُّم البديهة ، وهنا لك حَدَثٌ من غير شعراء بغداد ، فتكفَّل أن يعمل فى ليلته تلك مائتى بيت فى ثلاث قصائد على أوزانٍ اخترناها (٦) عليه ومعانٍ حدّدناها له ؛ فلما كان الغد فى آخر النهار أنشدنا القصائد الثلاث على الشرط والاقتراح ، وقد صنعها وظاهر إحكامها وأكثر من البديع المستحسَن فيها .

وثالث : كثرة ما ورد فى أشعار المحدَثين من الضرورات ؛ كقَصْر الممدود ، وصرف ما لا ينصرف ، وتذكير المؤنَّث ونحوه . وقد حضر ذلك وشاهَده جِلّة أصحابنا

---

(١) يقال : تعتعه : أقلقه وأزعجه . (٢) كذا فى أ ، حـ . والأوارجىّ منسوب إلى الأوارجة وهو من دفاتر أصحاب الخراج ، وهو لفظ فارسىّ . وفى ب : « الأوراجىّ » وفى ش : « الأدراجى » . وأبو على الأوارجى هو هارون بن عبد العزيز الكاتب . وقد مدحه المتنبى بالقصيدة التى مطلعها :

أمن ازديارك فى الدجى الرقباء ... إذ حيث أنت من الظلام ضياء

(٣) الطرد : مزاولة الصيد . (٤) كذا فى ش ، ب . وسقط هذا فى أ . والأرجوزة فى الديوان . وانظر معاهد التنصيص ٢ / ٤٨ (٥) كذا فى ش ، ب . وفى أ ، حـ : « ليلا » .
(٦) كذا فى أ ، ب . وفى ش : « اخترعناها » وهذه ظاهر أنها محرفة عن : « اقترحناها » .

من أبى عمرو إلى آخر وقت، والشعراءُ من بشّار إلى فلان وفلان، ولم نر أحدا من هؤلاء العلماء أنكر على أحد من المولّدين ما ورد فى شعره من هــذه الضرورات التى ذكرناها وما كان نحوها ؛ فدلّ ذلك على رضاهم بهِ وترك تناكُرهم إيّاه .

فإن قلت : فقــد عِيب بعضهم كأبى نُوَاس وغيره فى أحرفٍ أُخذت عليهم ، قيل : هذا كما عِيب الفــرزدقُ وغيره فى أشــياء استنكرها أصحابنا . فإذا جاز عيب أرباب اللغة وفصحاءِ شعرائنا كان مثلُ ذلك فى أشعار المولّدين أحرى بالجواز .

فإذا كانوا قــد عابوا بعض ما جاء بهِ القــدماءُ فى غير الشعر بل فى حال السّعة وموقف الدّعةِ كان ما يرِد من المولّدين فى الشعر — وهو موقف فُسْحةٍ وعذر — أولى بجواز مثله .

فمن ذلك استنكارهم همز مصائب، وقالوا : مَنارة ومنائر ، ومَزَادة ومزائد ؛ فهمزوا ذلك فى الشعر وغيره، وعليه قال الطِرِمّاح :

مزائِــدُ خرقاءِ اليــدين مُسِــيفةٍ ... يُخِبّ بهــا مســتخلِف غــيرآئنِ (١)

---

(١) قبـــله :

كأن العيــون المرســلات عشية ... شآبيب دمــع العــبرة المتحاتن

المتحاتن : المتتابع . وشآبيب الدمع : دفعاته ، واحدها شؤبوب . وقوله : «مزائد» خبر «كأنّ» واحدها المــزادة ، وهى ضرب من القرب يجعل فيــه المــاء . والمسيفة : وصف من أساف الخارز : أفســد الخرز . والمستخلف : من يستقى المــاء . والآئن : البطئ من الأون وهــو الراحة . وفى شرح ديوان الطرماح : « من الأين وهو الاعياء » وقوله : « يخب » ضبط بضم الياء من الإخباب وفقا لمــا فى الديوان ، وهذا ليوافق قول الراعى :

مزائد خرقاء اليــدين مسيفة ... أخب بهن المخلفان وأحفــدا

وفى أ : « يخب » بفتح الياء وضم الخاء من الخبب . وانظر شعراء ابن قتيبة فى ترجمة الراعى ٣٧٨ طبعة الأستاذ أحمد شاكر ، وديوان الطرماح ١٦٥

وإنما الصواب مزاوِد، ومصاوِب، ومناوِر؛ قال :

يصاحب الشيطانَ مَن يصاحبه ... فهو أَذِىٌّ[1] جَمّةٌ مَصاوِبه

ومن ذلك قولهم فى غيرِ الضرورة : ضَبِب البلد : كثر ضِبابه[2] . وأَلِل السِقاء : تغيّرت رِيحه . ولِححَتْ عينه : التصقت، ومشِشت الدابّةُ[3] . وقالوا : إن الفكاهة مَقْوَدة إلى الأذى . وقرأ بعضهم «لَمَثْوَبة من عند الله خير»[4]، وقالوا : كثرة الشراب مَبْوَلة، وكثرة الأكل مَنْوَمة، وهذا شىء مَطْيَبة للنفس، وهذا طريق مَهْيَع؛ إلى غير ذلك مما جاء فى السَّعة ومع غير الضرورة. وإنما صوابه : لحَّت عينه ، وضبَّ البلد، وأَلَّ السِقاء، ومشَّت الدابّة، ومقادة إلى الأذى، ومثابة، ومبالة، ومنامة، ومَطابة، ومَهاع .

فإذا جاز هذا للعرب عن غير حَصَرٍ[5] ولا ضرورة قول كان استعمال الضرورة فى الشعر للمولَّدين أسهل ، وهم فيه أعذر .

فأمّا ما يأتى عن العرب لحنا فلا نعذِر فى مثله مولدا .

فمن ذلك بيت الكتاب[6] :

وما مِثْله فى الناس إلا مملَّكا ... أبو أُمِّه حىٌّ أبوه يقارِبه

---

(١) الأذىّ : الشديد التأذى، وقيل : هو المؤذى . وقوله : «جمة» جاء فى اللسان فى (أذى) : حمة، بالحاء المهملة . (٢) الضباب جمع الضب : الحيوان المعروف . وفى اللسان : «كثرت ضبابه» . (٣) من المشش، وهو ورم يكون فى ساق الدابة . (٤) تنسب هذه القراءة إلى أبى السمال وقتادة . وانظر شهاب البيضاوى ٢/٨١٢ وهذا فى الآية ١٠٣ من البقرة .

(٥) كذا فى و . وفى أ، ب : «حفر» وفى ى : «حقر» . والحصر بالشىء : الضيق به

(٦) كثر هذا البيت منسوبا للفرزدق فى الكتب . ويذكر الكتاب أنه من قصيدة فى مدح إبراهيم ابن هشام المخزومىّ خال هشام بن عبد الملك بن مروان . وليس فى ديوان الفرزدق هذه القصيدة . ولم أر هذا البيت فى الكتاب .

ومراده فيه معروف، وهو فيه غير معذور . ومثله فى الفصل قول الآخر — (فيما)[1] أنشده ابن الأعرابىّ — :

فأصبحت بعد خطّ بهجتها كأنّ قفرا رسومها قلما

أراد: فأصبحت بعد بهجتها قفرا كأن قلما خطّ رسومها؛ فأوقع من الفصل والتقديم والتأخير ما تراه .

وأنشدنا[2] أيضا :

فقد والشكّ بيّن لى عناءٌ بوشك فراقهم صُرَدٌ يصيح[3]

أراد : فقد بيّن لى صُرَد يصيح بوشك فراقهم والشكّ عناء . فقد ترى إلى ما فيه من الفصول التى لا وجه (لهـا ولا[4] لشىء منها) .

وأغربُ من ذلك وأفحش وأذهب فى القبح قول الآخر :

لها مُقْلتا حوراءَ طُلّ خميلةً من الوحش ماتنفكّ ترعى عرارُها

أراد: لها مقلتا حوراء من الوحش ما تنفكّ ترعى خميلة طُلّ عرارها . فمثل هذا لا نجيزه للعربىّ أصلا ، فضلا عن أن نتّخذه للمولّدين رَسْما .

وأمّا قول الآخر :

معاوىَ لم ترع الأمانةَ فارعها وكن حافظا لله والدينِ شاكِرِ

فحسن جميل؛ وذلك أنّ (شاكِرَ) هذه قبيلة[5]، وتقديره: معاوى لم ترع الأمانة شاكرُ، فارعَها أنت وكن حافظا لله والدين. فأكثر ما فى هذا الاعتراضُ بين الفعل والفاعل،

---

(١) كذا فى ش ، ب . وسقط هذا فى ا . (٢) كذا فى ش، ب. . وفى ا : «أنشد» . والظاهر أنه يريد أبا على . (٣) أورده فى المغنى فى مبحث « قد » وتكلم عليه البغدادى فى شرح شواهده (١/ ٩٦٥) ولم يعزه . (٤) كذا فى ا . وفى ب، ش : « لشىء منها » .

(٥) من همدان فى اليمن؛ كما فى اللسان فى (شكر) .

والاعتراض للتسديد[1] قد جاء بين الفعل والفاعل ، وبين المبتدأ والخبر ، وبين الموصول والصلة ، وغير ذلك ، مجيئا كثيرا فى القرآن ، وفصيح الكلام . ومثله من الاعتراض بين الفعل والفاعل قوله[2] :

وقد أدركتنى ـ والحوادث جَمّة ـ أسِنّةُ قومٍ لا ضعافٍ ولا عُزْل

والاعتراض فى هذه اللغة كثير حسن . ونحن نفرد له بابا يلى هذا الباب . بإذن الله سبحانه وتعالى .

ومن طريف الضرورات وغريبها ووحشيّها وعجيبها ما أنشده أبو زيد من قول الشاعر :

هل تعرف الدار ببيدا إنّهْ دار لخودٍ قد تعفّت إنّهْ

فانهلّتِ العينانِ تسفحنّهْ مثلَ الجُمانِ جال فى سِلكِنّهْ

لا تعجبى منّا سُلَيمى إنه إنا لحلّالون بالثغرنّهْ

وهذه الأبيات قد شرحها أبو علىّ رحمه الله فى البغداديّات[3] ، فلا وجه لإعادة ذلك هنا . فإذا آثرت معرفة ما فيها فالتمسه منها .

---

(١) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « للتشديد » .

(٢) فى شرحى شواهد المغنى للسيوطى ٢٧٣ وللبغدادى ٢/٥٠٦ أن هذا لرجل من بنى دارم يمدح بنى عجل وقد أسروه ، وقد أطلقوه جزاء مدحه . وقبله :

وقائلة ما باله لا يزورنا وقد كنت عن تلك الزيارة فى شغل

وبعده : لعلهم أن يمطرونى بنعمة كما صاب ماء المزن فى البلد المحل

فقد ينعش الله الفتى بعد عثرة وتصطنع الحسنى سراة بنى عجل

(٣) انظر شرح البيت الأوّل فى اللسان فى (بيد) . وبيدا يريد البيداء ، وهى أرض بين مكة والمدينة . والنصىّ : نبت من أفضل المرعى .

وكذلك ما أنشده أيضا أبو زيد للزفيان السعدى (١) :

يا إبلى ما ذامُه فتأبيَهْ ماء رواء ونصىٌّ حوليَهْ

هذًّا بأفواهك حتى تأبيَهْ حتى تروحى أصُلاً تبارِيَهْ

* تبارِىَ العانةِ فوق الزازِيَهْ *

٥ هكذا روينا عن أبى زيد ، وأمّا الكوفيون فرووه على خلاف هذا ، يقولون : فتأبيَهْ ، ونصىٌّ حوليَهْ ، وحتى تأبيَهْ ، وفوق الزازيَهْ . فينشدونه من السريع لا من الرجز كما أنشده أبو زيد . وقد ذكرت هذه الأبيات بما يجب فيها فى كتابى «فى النوادر الممتعة» ومقداره ألف ورقة . وفيه من كلتا الروايتين صنعة طريفة .

وأخبرنا محمد بن الحسن عن أحمد بن يحيى — أحسبه عن ابن الأعرابى —

١٠ بقول الشاعر :

وما كنتُ أخشى الدهرَ إحلاس مسلم من الناس ذنبا جاءه وَهْو مسلما

وقال فى تفسيره معناه : ما كنت أخشى الدهر إحلاس (٢) مسلم مسلما ذنبا جاءه وهو ، ولو وكّد الضمير فى جاء فقال : جاءه هو وهو ، لكان أحسن (٣) . وغير التوكيد أيضا جائز .

---

١٥ (١) انظر النوادر ص ٩٧ . وهذا الشعر فى اللسان فى (زيز) و (أبى) ، وفى ديوان الزفيان ١٠٠ وقوله : هذا فالهذ سرعة القطع . ويروى : «هذا» اسم إشارة . والعانة : القطيع من حمر الوحش . والزازية : المكان المرتفع . (٢) فى مجالس ثعلب : «إلزام» وهذا بعد أن فسر الإحلاس بالإلزام .

(٣) قال ثعلب : «يقول : ما كنت أظن أن إنسانا ركب ذنبا هو وآخر ثم نسبه إليه دونه» وانظر اللسان فى (حلس) ، ومجالس ثعلب ٩٦ . وجاء البيت فى الأمالى ١/٢٠٦ وقال أبو على : «أراد :

٢٠ وما كنت أخشى الدهر إلزام مسلم مسلما ذنبا جاءه وهو ، أى جاءاه معا» .

وأبيات الإعراب[1] كثيرة ، وليس على ذكرها وضعنا هذا الباب . ولكن اعلم أن البيت إذا تجاذبه أمران : زَيْغ الإعراب ، وقبح الزحاف ، فإن الجفاة الفصحاء لا يحفِلون بقبح الزحاف إذا أدّى إلى صحّة الإعراب . كذلك قال[2] أبو عثمان ، وهو كما ذكر[3] . وإذا كان الأمر كذلك فلو قال فى قوله :

* ألم يأتيك والأنباءُ تنمى *

* ألم يأتك والأنباءُ تنمى * لكان أقوى قياسا ، على ما رتّبه أبو عثمان ؛ ألا ترى أن الجزء كان يصير منقوصا ؛ لأنه يرجع إلى مفاعيلُ : ألم يأتِ مفاعيل . وكذلك بيت الأخطل :

كلَمْع أيدى مثاكيلٍ مسلّبةٍ يندُبن ضرس بنات الدهر والخُطُب[4]

أقوى القياسين على ما مضى أن ينشَد « مثاكيلَ » غير مصروف ؛ لأنه يصير الجزء فيه من مستفعلن إلى مفتعلن ، وهو مَطْوِىّ ، والذى روى « مثاكيلٍ » بالصرف . وكذلك بقيّة هذا .

فإن كان ترك زيغ الإعراب يكسر البيت كسرا ، لا يزاحفه زحافا ، فإنه لا بدّ من ضعف زيغ الإعراب واحتمال ضرورته ، وذلك كقوله[5] :

* سماء الإله فوق سبع سمائيا *

---

(١) كذا فى ا ، ب . وفى ش بخط غير الخط الدائم : « الاعتراض » وكأنه إصلاح . والوجه ما أثبت . وكأنه يريد بأبيات الإعراب الأبيات التى الإعراب فيها مشكل يحتاج إلى تأمل ، وهى ما تعرف بأبيات الألغاز والأحاجى . وقد صنف فيها . (٢) انظر تصريف المازنى ، الباب ١٠ (باب ما يكسر عليه الواحد) . (٣) أى قيس بن زهير العبسىّ فى إبل للربيع بن زياد العبسىّ استاقها وباعها بمكّة ، وذلك أن الربيع كان قد أخذ منه درعا ولم يردّها عليه . وتمة البيت :

* بما لاقت لبون بنى زياد *

وبعده : ومحبسها على القرشىّ تشرى بأدراع وأسياف حداد

وانظر شواهد المغنى للسيوطى ١١٣ (٤) « مسلبة » : لابسة السلاب — وهى الثياب السود — حدادا ، وحزنا . والخطب : يريد الخطوب جمع الخطب لحذف تخفيفا ، يشبه الإبل فى رميها الحصى بهؤلاء النساء . وانظر ديوان الأخطل ١٨٨ . (٥) انظر ص ٢١١

فهذا لا بدّ من التزام ضرورته ؛ لأنه لو قال : سمـايا لصار من الضرب الثانى إلى الثالث[1]، وإنما مَبْنَى هذا الشعر على الضرب الثانى لا الثالث . وليس كذلك قوله[2] :

أبيتُ على معارِىَ فاخِـراتٍ بهن مُلَوَّب كدم العِبـاطِ

لأنه لو قال : معارٍ[3] لمـا كسر الوزن؛ لأنه إنما كان يصير من مفاعلتن إلى مفاعيلن، وهو العَصْب . لكن مما لا بدّ من التزام ضرورته مخافةَ كسروزنه قولُ الآخر :

خريـع دَوَادِىَ[4] فى مَلْعَبٍ تأزَّرُ طَوْرا وتُرْخِى الإزارا

فهذا لا بدّ من تصحيح معتلّه ؛ ألا ترى أنه لو أعلّ اللام وحذفها[5] فقـال دوادٍ ، لكسر البيت ألبتّة .

فاعرف إذًا حال ضعف الإعراب الذى لا بدّ من التزامه مخافـة كسر البيت، من الزحاف الذى يرتكبه الجُفَـاة الفصحاء إذا أمنوا كَسْر البيت، ويَدَعُه مَن حافظ على صحّـة الوزن من غير زحاف ؛ وهو كثير . فإن أمنت كسر

---

(١) الشعر من الطويل . والضرب الثانى فيه ما كان عروضه وضربه مقبوضين . والضرب الثالث ما كان الضرب فيه محذوفا .

(٢) هو المتنخل الهذلى . والبيت فى الكتاب ٢/٥٨ ، وديوان الهذليين ٢/٢٠ فى قصيدة طويلة .

(٣) قال ابن قتيبة : «ولو قال :

* أبيت على معار فاخرات *

كان الشعر موزونا ، والإعراب صحيحا ، ... وهكذا قرأته على أصحاب الأصمعى » انظر الشعراء له ٤٦

(٤) الخريع : الناعمة مع فجور . والدوادى . الأراجيح . والبيت للكميت . و يظهر لى أنه من القصيدة الرائية التى منها أبيات فى الخزانة ١/٨٢ . ويذكر صاحب الخزانة أنها فى مدح أبان بن الوليد ابن عبد الملك بن مروان . والذى فى الأغانى ١٥ — ١٢٩ أن الكميت كان مدّاحا لأبان بن الوليد البجلىّ . وانظر الكتاب ٢/٦٠ ، وتصريف المـازنى، فى الموطن السابق .

(٥) كذا فى أ . وفى سائر الأصول : « صرفها » .

البيت اجتنبْتَ ضعف الإعراب، وإن أشفقْتَ من كسره ألبتَّةَ دخلت تحت كسر الإعراب .

باب — فى الاعتراض

اعلم أنّ هذا القَبِيلَ من هذا العِلْمِ كثير، قد جاء فى القرآن، وفصيح الشعْر، ومنثور الكلام . وهو جارٍ عند العرب مجرى التأكيد، فلذلك لا يَشْنُع(١) عليهم، ولا يُستنكَر عندهم، أن يُعترَض به بين الفعل وفاعله، والمبتدأ وخبره، وغير ذلك ممّا لا يجوز الفصل (فيه)(٢) بغيره(٣)، إلا شاذًّا أو متأوَّلا . قال الله سبحانه وتعالى : ﴿ فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ ، وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ * إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ(٤) ﴾ فهذا فيه اعتراضان : أحدهما قوله ﴿ وإنّه لَقَسَمٌ لو تعلمون عظيم ﴾ لأنه اعتُرِض به بين القَسَم الذى هو قوله ﴿ فلا أُقسِم بمواقِع النجوم ﴾ وبين جوابه الذى هو قوله ﴿ إنه لقرآنٌ كريمٌ ﴾ وفى نفس هذا الاعتراض اعتراض آخَر، بين الموصوف الذى هو (قَسَم) وبين صفته التى هى (عظيم) وهو قوله ﴿لو تعلمون﴾. فذانك(٥) اعتراضان كما ترى . ولو جاء الكلام غير معترَض فيه لوجب(٦) أن يكون : فلا أُقسِم بمواقِع النجوم، إنه لقرآن كريم، وإنه لقَسَم [عظيم لو تعلمون](٧) .

ومن ذلك (قول امرئ القيس)(٨) :

ألَا هل أتاها ـ والحوادثُ جَمّةٌ ـ   بأن امرأَ القيس بن تَمْلِكَ بَيْقَرا(٩)

---

(١) كذا فى ش . وفى ب : « ينشع » ، وفى أ : « يتبشع » . (٢) ثبت هذا فى ش، ب . وسقط فى أ . (٣) أى بغير الاعتراض . (٤) الآيات ٧٥ — ٧٧ من سورة الواقعة . (٥) كذا فى أ، ب، د، هـ . وفى ش : « فذان » وكأنها مصلحة عن : « فذانك » . (٦) كذا فى أ . وفى ش، ب : « جاز » . (٧) ثبت هذا فى أ، ب . وسقط فى ش . (٨) كذا فى ش، ب . وفى أ : « قوله » . (٩) « تملك » : هى أمه ؛ والمشهور فى اسمها فاطمة . وانظر شرح الوزير أبى بكر بن عاصم ص ٢ . و« بيقر » : ترك البادية ونزل العراق، أو نزل الحضر أو أعيا . وانظر معانى ابن قتيبة ٨٧٥ . وانظر أيضا الخزانة ٤/ ١٦٢

فقوله : « والحوادِثُ جَمَّة » اعتراض بين الفعل وفاعله . ومثله قوله :

* ألا هل أتاها والحوادِث كالحصى *

وأنشدَنا أبو عليّ :

وقد أدركتني ـ والحوادِثُ جَمَّة ـ أسِـنَّةُ قومٍ لا ضِعافٍ ولا عُزْلِ (١)

٥ فهذا كله اعتراض بين الفعل وفاعله . وأنشدَنا (٢) أيضا :

ذاك الذي ـ وأبيك ـ تعرف مالِك (٣) والحَـقُّ يدفع تُرَّهاتِ البـاطِلِ

فقوله : « وأبيك » اعتراض بين الموصول والصِلَة . وروينا لعُبَيدِ الله بنِ الحُرِّ :

تعـلَّم ولو كاتمتُـه النـاس أنني عليك ـ ولم أظـلِم ـ بذلك عاتِب

فقوله : « ولو كاتمته النـاس » اعتراض بين الفعل ومفعوله ، وقوله : « ولم أظلم

١٠ بذلك » اعتراض بين اسم أنّ وخبرِها .

ومن ذلك قول أبي النَّجم — أنشدَناه (٤) — :

وبُدِّلَتْ ـ والدهر ذو تبـدُّل ـ هَيْفًا دَبُـورا بالصَـبا والشَمْأَلِ (٥)

فقوله : « والدَهرُ ذو تبدّل » اعتراض بين المفعول (٦) الأوّل والثانى .

ومن الاعتراض قوله :

١٥ ألم يأتيكَ — والأنباءُ تَنْمِى — بما لاقت لَبُونُ بَنِى زِيادِ (٧)

---

(١) انظر ص ٣٣١ من هذا الجزء . (٢) كذا فى ش ، ب . وفى أ : « أنشد » .

(٣) كذا فى ش ، ب . وفى أ : « يعرف » . والبيت من مقطوعة لجرير يهجو يحيى بن عقبة الطهوى . ويريد بمالك قبيلة مالك بن حنظلة من تميم . وانظر شرح شواهد المغنى للسيوطى ٢٧٦ وديوان جرير طبعة الصاوى ٤٣٠ (٤) الظاهر أنه يريد أبا علىّ . وهذا إن قرئ بالبناء للفاعل .

٢٠ (٥) الهيف : ريح حارّة تأتى من قبل اليمن . وقوله : «بدّلت» أى الإبل . وفى شرح شواهد المغنى للبغدادى أن هذا فى الريح . وليس الأمر كما ظنّ . وانظر الأرجوزة فى الطرائف الأدبية ٥٨

(٦) وهو هنا نائب الفاعل . (٧) انظر ص ٣٣٣ من هذا الجزء .

فقوله : « والأنبـاء تنمِى » اعتراض بين الفعـل وفاعله . وهـذا أحسن مأخَذًا فى الشعرِ من أن يكون فى « يأتيك » ضمير (من متقدّم مذكور[١]) .

فأمّا ما أنشده[٢] أبو علىّ من قول الشاعر[٣] :

أتنسَى — لا هداكَ الله — ليلَى　　وعهـدُ شبابِهـا الحسَنُ الجميـلُ !

كأنَّ — وقدأتى حَوْل جدِيد —　　أثا فِيهَـا حَمَـا مات مُثُــولُ

فإنه لا اعتراض فيه . وذلك أن الاعتراض لا موضِع له من الإعراب، ولا يعمل فيه شيء من الكلام المعترَض به بين بعضه وبعض على ما تقدَّم . فأمّا قوله : « وقد أتى حوْل جديد » فذو موضـع من الإعراب ، وموضـعه النصب بمـا فى « كأنَّ » من معنى التشبيه؛ ألا ترى أن معناه : أشبهَتْ وقـد أتى حَوْلٌ جديد حَمَاماتٍ مُثُولا ، أو أُشبِّهها وقـد مضى حَوْل جديد بحماماتٍ مثولٍ، أى أشـبِّهها فى هذا الوقت وعلى هذه الحال بكذا .

وأنشـــدنا :

أُرانِي — ولا كُفران لِلهِ أيّةً　　لنفسى — لقدطالبتُ غيرمُنِيلِ[٤]

---

(١) كذا فى الأصول . وهذا البيت أوّل القصيدة؛ كما فى الخزانة وغيرها . وفى أمالى ابن الشجرى ١ / ٨٧ : « قيل إنه مضمر مقدّر ، كما حكى سيبويه إذا كان غدا فأتنى؛ أى إذا كان ما نحن فيه من الرخاء أو البـلاء غدا فأتنى . وتقديره : ألم يأتك النبأ . ودل على ذلك قوله : والأنباء تنمى » .

(٢) كذا فى ش، ب . وفى أ : « أنشدناه » .　　(٣) هو أبو الغول الطهوىّ . وانظر شواهد المغنى للسيوطى ٢٧٧ والنوادر لأبى زيد ٥١ . وقوله : « وعهد شبابها الحسن الجميل » جمـلة حالية؛ كما فى شواهد المغنى للبغدادى ٢ / ٦٢١ "الحيل" وضبط فى النوادر :

* وعهد شـبابها الحسن الجميــل *

بنصب «عهد» وجرّ «الجميل» .

(٤) أورده ابن الأنبـارى فى شرح المفضليات ٨٠٥ ولم ينسبه ، ونقل كلامه البغـدادى فى شرح شواهد المغنى . وقوله : «أية» بفتح الهمزة؛ كما فى اللسان (أرى) و أ من الخصائص . وفى ابن الأنبارى : « إية » بكسر الهمزة؛ وكأنه يريد الهيئة .

ففى هذا اعتراضان[1] : أحدهما — « ولا كفران لله » . والآخر — قوله : « أيّة » أى أَوَيت لنفسى أيّة؛ معناه رَحِمتها ورَقَقت[2] لهـا . فقوله : أويت لهـا لا موضع له من الإعراب . وسألنا الشجرىّ أبا عبد الله يوما عن فرس كانت له ؛ فقال : هى بالبادية . قلنا لِمَ ؟ قال : إنهـا وَجِية[3] ، فأنا آوِى لها ؛ أى أرحمها وأرِقُّ لها .

وكذلك قول الآخر[4] :

أرانِى ولا كفران لله إنّمـا　　　أواخِى مِن الأقـوامِ كلَّ بخيـلِ

ومن الاعتراض قولهم[5] : زيد — ولا أقول إلّا حقّا — كريم . وعلى ذلك مسئلة الكتاب : إنه — المسكينُ — أحمق[6]؛ ألا ترى أن تقـديره : إنه أحمق ، وقوله « المسكين » أى هو المسكين؛ وذلك اعتراض بين اسم إنّ وخبرِها . ومن ذلك مسئلته[7] : « لا أخا — فاعلم — لك » . فقوله : « فاعلم » اعتراض بين المضاف والمضاف إليه ، كذا الظاهر . وأجاز أبو علىّ رحمه الله أن يكون « لك » خبرا ، ويكون « أخا » اسْما مقصورا تامّا غير مضاف؛ كقولك : لا عَصًا لك . و يدلّ على صحّة هذا القول أنهم قد كسّروه على أفعال ، وفاؤه مفتوحة ؛ فهو إذا فَعَلٌ ، وذلك قولهم : أخ وآخاء فيما حكاه يونس . وقال بعض آل المهلّب :

وجدتم بنيكم دوننـا إذ نَسَبتم[8]　　　وأىُّ بنى الآخاءِ تنبـو مناسِـبه !

---

(١) ذكر ابن هشام فى المغـنى فى مبحث الجملة المعترضـة أن أبا على لا يجيز الاعتراض بأكثر من جمـلة ، وأوّل هذا البيت ، وترى ابن جنى هنا على خلافه ، ولم ينبه عليه .　(٢) كذا فى أ . وفى ش : « أرفقت بها » . وفى ب : « رفقت لها » .　(٣) من الوجى . وهو الحفا ؛ أى رقة قدم الدابة من كثرة المشى .　(٤) هو كثير عزة . وانظر الكتاب ١ / ٤٦٦ . ولم أره فى قصيدته اللامية فى الأمالى ٢ / ٦٢ وفى الديوان ٢ / ٢٤٨　(٥) ص ٢٥٦ جـ ١　(٦) فى جـ : «لأحمق» .　(٧) أى مسألة الكتاب أيضا . وانظر سيبويه ١ / ٣٤٧　(٨) انظر ص ٢٠١ من هذا السفر . وضبط « نسبتم » هنا بالبناء للفاعل على ما فى أ . وضبط فيما سلف بالبناء للمفعول .

فغير منكر أن يخرج واحدها على أصله، كما خَرج(١) واحد الآباء على أصله ؛ وذلك قولهم : هـذا أبًا، ورأيت أبًا ، ومررت بأبًا . وروينـا عن محمد بن الحسن عن أحمدَ بن يحيى(٢)، قال : يقال هـذا أبوك، وهذا أباك، وهـذا أبُكَ؛ فمن قال: هذا أبوك، أو أباك، فتثنيته أبوان، ومن قال هذا أبُك، فتثنيته أبان، وأبوان. وأنشد:

سِوى أبِك الأدنى وإنّ محمدا علا كلَّ عالٍ يآبن عمّ محمـد

وأنشد أبو علىّ عن أبى الحسن :

تقول ابنتِي لَمّـا رأتنِيَ شاحِبًا كأنك فينـا يا أباتِ غريبُ(٣)

قال: فهذا تأنيث أبا، وإذا كان كذلك جاز جوازا حسنا أن يكون قولهم : لا أبا لك «أبا» منه اسم مقصور كما كان ذلك فى «أخالك» ويحسِّنه أنك إذا حملت الكلام عليه جعلت له خبرا ، ولم يكن فى الكلام فصل بين المضاف والمضاف إليه بحرف الجرّ؛ غير أنه يؤنِّس بمعنى إرادة الإضافة قولُ الفرزدق :

* ظلمتَ ولكن لا يَدَىْ لك بالظلِم(٤) *

فلهذا جوّزناهما جميعا .

وروينا لمَعْن بن أَوْس :

وفيهن ــ والأيام يعثُرن بالفتى ــ نـوادبُ لا يمْلَلْنــه ونوائحُ(٥)

(١) كذا فى ش ، ب ، ى ، هـ . وفى أ : «نخرج» . (٢) انظر مجالس ثعلب ٤٦٨ ، وينتهى ما فى المجالس بعد البيت الآتى . وهو فى اللسان (أبو) . (٣) «يا أبات» كذا بالتاء المفتوحة فى ش ، ب . وفى أ : «أباة» ، وفى جـ : «أباه» . وفى اللسان فى «أبو» كما أثبت . والبيت نسبه أبو زيد فى النوادر ٢٣٩ إلى أبى الحدرجان . (٤) قبله فى بيتين يخاطب بهما عمر بن لجأ :

ما أنت إن قرما تميم تساميا أخا التيم إلا كالشظية فى العظم

ولو كنت مولى العز أو فى ظلاله ... ...

يريد بقرمى تميم : نفسه وجريرا ، وكان عمر دخل بينهما فى الهجاء . وانظر ديوان الفرزدق طبعة الصاوى ٨٢٥

(٥) قبله :

رأيت رجالا يكرهون بناتهم وفيهن ــ لا تكذب ــ نساء صوالح

والبيتان فى الأمالى ٢/١٩٠ ، واللآلى ٨٠٤ ، والخزانة ٣/٢٥٨ ، والأغانى (بولاق) ١٠/١٦٥

ففصل بقوله : « والأيام يعثرن بالفتى » بين المبتدأ وخبره . وأنشدنا :

لعلّك ـ والموعود صِدْق لقاؤه ـ　　بدا لك فى تِلك القلوص بَداء [١]

وسألته عن بيت كُثَيِّر :

وإنى وتَهيامِى بِعَزَّة بعدما　　تخلّيتُ مما بيننا وتخلّت [٢]

فأجاز أن يكون قوله : «وتهيامى بعزة» جملة من مبتدأ وخبر، اعترض بها بين اسم إن وخبرها الذى هو قوله :

لكالمرتجِى ظِلَّ الغمامةِ كلّما　　تبوّأ منها للمَقِيلِ اضمحلّتِ

فقلت له : أيجوز أن يكون (وتهيامى) بعزّة قَسَما [٣]؟ فأجاز ذلك ولم يدفعه. وقال الله عزّ وجلّ : ﴿هَٰذَا فَلْيَذُوقُوهُ حَمِيمٌ وَغَسَّاقٌ﴾ [٤]. فقوله تعالى : «فليذوقوه» اعتراض بين المبتدأ وخبره . وقال رُؤْبة [٥] :

إنى وأسطارٍ سُطِرن سَطْرا　　لقائل يا نصرُ نصرٌ نصرا [٦]

فآعترض بالقسم بين آسم إنّ وخبرها .

---

(١) كان رجل وعد محمد بن بشير الخارجىّ قلوصا — وهى الناقة الفتية — فطله ؛ فقال ذلك يذمه . وانظر الأغانى ٤/١٥٧ والأمالى ٢/٧١ ، وشرح شواهد المغنى للسيوطى ٢٧٤ ، وللبغدادى ٢/٦١٢

(٢) من قصيدته الطويلة التى أوّلها :

خليلىّ هذا ربع عزة فاعقلا　　قلوصيكما ثم ابكيا حيث حلت

انظر الأمالى ٢/١٠٧ ، والخزانة ٢/٣٧٩ ، وشواهد المغنى للبغدادى ٢/٦٢١

(٣) كذا فى ج . وفى سائر الأصول : « تهيامى » .　　(٤) آية ٥٧ سورة ص .

(٥) تبع فى هذا ما فى سيبويه ١/٣٠٤ ، وردّه الصاغانى وأنكر نسبته إلى رؤبة . ويقول البغدادىّ فى الخزانة : « والعجب من الصاغانى حيث ردّ على سيبويه فى أن هذا الشاهد ليس لرؤبة . ولم يبين قائله » . ويقول البغدادى فى شواهد المغنى ٢/٦١٩ : « وهذا الرجز قيل لرؤبة ، ولم أره فى ديوانه » وقد أورده طابع ديوان رؤبة فيما نسب إليه ص ١٧٤

(٦) بعده :　　بلغك الله فبلغ نصرا　　نصر بن سيار يثبنى وفرا

ونصر فى البيت الأوّل حاجب نصر بن سيار أحد ولاة الأمويين ، وهو المراد بنصر فى البيت الثانى . ويرى =

والاعتراض فى شعر العرب ومنثورها كثير وحسن ، ودالّ على فصاحة المتكلم وقوة نَفَسه وامتـداد نَفَسه ، وقد رأيته فى أشـعار المحدَثين ، وهو فى شـعر إبراهيم ابن المهدىّ[1] أكثر منه فى شعر غيره من المولَّدين .

باب — فى التقديرين المختلفين لمعنيين مختلفين

هذا فى كلام العرب كثير فاشٍ ، والقياس له قابل مسوغ .   ٥

فمن ذلك قولهم : مررت بزيد ، وما كان نحوه ، مما يلحق من حروف الجرّ معونةً لتعدّى الفعل . فمن وجهٍ يُعتقَد فى الباء أنها بعض الفعل من حيث كانت معدّية وموصِّلة له ، كما أن همزة النقل فى (أفعلت) وتكريرَ العين فى (فعَّلت) يأتيان لنقل الفعل وتعديته ؛ نحو قام ، وأقمته ، وقوّمته ، وسار ، وأسَرْته ، وسَيَّرته . فلمّا كان حرفُ الجرّ الموصِّلُ للفعل معاقبا لأحد شيئين[2] ، كلّ واحد منهما مَصُوغ[3] فى نفس المثال جرى مَجراهما فى كونه   ١٠
جزءا من الفعل أو[4] كالجزء منه . فهذا وجه اعتدادِه كبعض الفعل .

وأمّا وجه اعتداده بجزءٍ من الاسم فمن حيث كان مع ما جرّه فى موضع نصب ، وهذا يقضى[5] له بكونه[6] جزءا ممّا بعده أو كالجزء منه ؛ ألا تراك تعطف على مجموعهما بالنصب ، كما تعطف على الجزء الواحد فى نحوَ قولك : ضربت زيدا وعَمْرا[7] ، وذلك

= صاحب القاموس أن الصواب فى اسم الحاجب نضر (بالمعجمة) . وقد أبان فى الخزانة أن المجد تبع فى هـذا الصاغانى فى العبـاب . وانظر الخزانة ١/٣٢٥ وشواهد المغنى لصاحب الخزانة ٢/٦١٩ ، والقاموس (نصر) ، وسيبويه فى الموطن السابق .   ١٥

(١) كذا فى ش ، ب . وفى أ : « المحدثين » . (٢) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « الشيئين » . (٣) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « موضوع » . (٤) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « و » . (٥) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « يقتضى » . (٦) كذا فى ش ، ج . وفى أ : « مجموعها » (٧) انظر ص ١٠٧ من هذا الجزء .

قولك : مررت بزيد وعمرا، ورغبتُ فيك وجعفرا ، ونظرت إليك وسعيدا ؛ أفلا ترى إلى حرف الجرّ الموصِّل للفعل كيف قُدِّر تقديرين مختلفين [لمعنيين مختلفين](١) .

ووجه جوازه من قِبَل(٢) القياس أنك إنما تستنكر اجتماع تقديرين مختلفين لمعنيين متّفقين ؛ وذلك كأن تروم أن تدلّ على قوّة اتصال حرف الجرّ بالفعل، فتعتدّه تارة كالبعض له ، والأخرى كالبعض للاسم . فهذا ما لا يجوز مثله ؛ لأنه لا يكون كونُه كبعض الاسم دليلا على شـدّة امتزاجه بالفعل، لكن لمّـا اختلف المعنَيان جاز أن يختلف التقديران ، فاعرف ذلك ، فإنه ممـا يقبله القياس ولا يدفعه .

ومثل ذلك قولهم : (لا أبا لك)، فههنا تقديران مختلفان لمعنيين مختلفين . وذلك أن ثبات(٣) الألف في (أبا) من (لا أبا لك) دليل الإضافة ؛ فهذا وجه . ووجه آخر أن ثبات اللام وعمَل (لا) في هذا الاسم يوجب التنكير والفصل . فثبات الألف دليل الإضافة والتعريف ، ووجود اللام دليل الفصل والتنكير . وليس هذا في الفساد والاستحالة بمنزلة فساد تحقير مثال الكثرة الذى جاء فساده من قِبل تدافُع حاليه . وذلك أنّ وجود ياء التحقير يقتضى(٤) كونَه دليـلا على القـلّة ، وكونه مثالا موضوعا للكثرة دليل على الكثرة ؛ وهذا يجب منه أن يكون الشيء الواحد في الوقت الواحد قليلا كثيرا . وهذا ما لا يجوز لأحد اعتقاده .

وليس كذلك تقديرك الباء في نحو : مررت بزيد تارة كبعض الاسم ، وأخرى كبعض الفعـل ، من قِبَل أن هـذه إنمـا هي صـناعة لفظيّة يَسُوغ معها تنقّل

---

(١) كذا في أ . وسقط هذا في ش ، ب .

(٢) ثبت هذا اللفظ في ش ، ب . وسقط في أ .

(٣) كذا في أ ، ب ، جـ . وفي ش : « إثبات » .

(٤) في ش ، ب : « تقتضى » . وفي أ من غير نقط الحرف الأول .

الحال وتغيّرها ، فأمّا المعانى فأمر ضيّق ، ومَذْهَب مستصعَب ؛ ألا تراك إذا سئلت
عن زيد من قولنا : قام زيد سمّيته فاعلا ، وإن سئلت عن زيد من قولنا : زيد
قام سمّيته مبتدأ لا فاعلا ، وإن كان فاعلا فى المعنى . وذلك أنك سلكت[1] طريق
صنعة اللفظ فآختلفت السِمَة[2] ، فأمّا المعنى فواحد . فقد ترى إلى سعة طريق اللفظ
وضيق طريق المعنى . ٥

فإن قلت : فأنت إذا قلت فى (لا أبا لك) إن الألف تؤذن بالإضافة والتعريف ،
واللام تؤذن بالفصل والتنكير ، فقد جمعت على الشىء الواحد فى الوقت الواحد
معنيين ضِدّين ، وهما التعريف والتنكير ، وهذان — كما ترى — متدافعان .

قيل : الفرق بين الموضعين واضح ، وذلك أن قولهم : (لا أبا لك) كلام جَرَى مجرى
المَثَل ، وذلك أنك إذا قلت هذا فإنك لا تنفى فى الحقيقة أباه ، وإنما تخرجه مُخْرَج ١٠
الدعاء ؛ أى أنت عندى ممّن يَستحق أن يُدْعى عليه بفقد أبيه . كذا فسّره أبو علىّ ،
وكذلك هو لمتأمِّله ؛ ألا ترى أنه قد أنشَد توكيدا لمّا رآه من هذا المعنى فيه قوله :

* وتُترَك أخرى فَرْدة لا أخَا لها *

ولم يقل : لا أخت لها . ولكن لمّا جرى هذا الكلام على أفواههم (لا أبا لك)
(ولا أخا لك) قيل مع المؤنّث على حدّ ما يكون عليه مع المذكّر ، فجرى هذا نحوًا ١٥
من قولهم لكل أحد من ذكر وأنثى واثنين وجماعة (الصيفَ ضيعتِ اللبن)
على التأنيث ؛ لأنه كذا جرى أوّله ، وإذا كان الأمر كذلك علِم أن قولهم (لا أبا لك)
إنما فيه تَعادِى ظاهره ، (واجتماعُ)[3] صورتى الفصل والوصل ، والتعريف والتنكير ،
لفظا لا معنى . وإذا آل الأمر إلى ذلك عُدْنا إلى مثل ما كنّا عليه ؛ من تنافر

(١) كذا فى ا . وفى ش ، ب : « إذا سلكت ... اختلفت » . ٢٠

(٢) كذا فى ا ، جـ . وفى ب ، ش : « تقدير » .

(٣) كذا فى ا ، ب ، ش . وفى جـ : « من اجتماع » .

قضيّتى اللفظ فى نحو : مررت بزيد؛ إذا أردت بذلك أن تدلّ على شدّة اتصال حرف الجرّ بالفعل وحده دون الاسم ، ونحن إنما عقدنا فساد الأمر وصلاحه على المعنى؛ كأن يكون الشىء الواحد فى الوقت الواحد قليلا كثيرا . (وهذا)[1] ما لا يدّعيه مُدّعٍ ، ولا يرضاه — مذهبا لنفسه — راضٍ .

٥ ويؤكّد عندك خروجَ هذا الكلام مَخْرَج المَثَل كثرتُه فى الشِّعْر، وأنه يقال لمن له أب ولمن ليس له أب . فهذا[2] الكلام دعاء فى المعنى لا محالة ، وإن كان فى اللفظ خبرا . ولو كان دُعاء مصرّحا وأمرا معنيًّا[3] لَمَا جاز أن يقال لمن لا أب له ؛ لأنه إذا كان لا أب له لم يجز أن يُدْعَى عليه بما هو فيه لا محالة؛ ألا ترى أنك لا تقول للأعمى : أعماه الله ، ولا للفقير: أفقره الله؛ وهذا ظاهر بادٍ . وقد (مرّ به)[4]

١٠ الطائىّ الكبير فقال :

نِعْمــةُ اللهِ فيـك لا أسأل اللـ ـهَ إليها نُعْمَى سوى أن تدوما

ولو آنى فعلت كنتُ كمن يسـ ـأله وَهْــو قائم أن يقــوما

فكما[5] لا تقول لمن لا أب له : أفقدك الله أباك ، كذلك يعلم أن قولهم لمن لا أب له : (لا أبا لك) لا حقيقة لمعناه مطابِقة للفظه ، وإنما هى خارجة مَخْرَج المَثَل ، على ما فسّره

١٥ أبو علىّ . قال عنترة :

فاقْنَىْ حياءكِ لا أبا لكِ واعلمِى أنّى امرؤ سأموت إن لم أُقتل[6]

---

(١) كذا فى أ . وسقط فى ش ، ب . (٢) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « وهذا » .

(٣) كذا فى أ . وفى ش ، ب : «معينا» . (٤) كذا فى أ . وفى ش ، ب : «قربه» .

(٥) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « وكما » . (٦) من قصيدته التى أولها :

٢٠ طال الثواء على رسوم المنزل بين اللكيك وبين ذات الحرمل

وانظر الديوان ١٠٠ .

وقال[1] :

ألـــقِ الصحيفة لا أباكَ إنه ... يُخْشَى عليك من الحِبَاء النِقْــرِس

وقال[2] :

أَبِالمـــوت الذى لا بُـــدَّ أنى ... مُـــلاقٍ لا أبـاكِ تخـــوِّفينى

أراد : لا أبا لكِ، فحذف اللام من جارِى عُرْف الكلام . وقال جرير :

يا تَـــيْمَ تيمَ عَـــدِىٍّ لا أبا لكم ... لا يُلْقِيَنَّكم فى سَـــوْأةٍ عُمَـــرُ[3]

وهذا أقوى دليل على كون هذا القول مَثَــلا لا حقيقة ؛ ألا ترى أنه لا يجوز أن يكون للتَيْم كلّها أب واحد، ولكن معناه : كلكم أهل للدعاء عليـه والإغلاظ له .

وقال الحُطَيئة :

أقِـــلُّوا عليهـــم لا أبا لأبيكم ... من اللَّوْمِ أو سُدُّوا المكان الذى سَدّوا[4]

فإن قلت : فقد أثبت الحطيئة فى هذا البيت ما نفيته أنت فى البيت الذى قبـله، وذلك أنه قال (لأبيكم) فجعل للجماعة أبًا واحدا، وأنت قلت هناك : إنه لا يكون لجماعةِ تَيْم أب واحد؛ فالجواب[5] عن هذا من موضعين : أحدهما ما قدّمناه من أنه لا يريد حقيقة الأب، وإنما غرضه الدعاء مُرْسَلا ففحَّش بذكر الأب على ما مضى. والآخر أنه قد يجوز أن يكون أراد بقوله (لأبيكم) الجمعَ؛ أى لا أبا لآبائكم . يريد

---

(١) أى المتلمس يخاطب طرفة بن العبد . وانظر اللسان فى (نقرس) . والنقرس هنا : الهلاك . وقوله : (إنه يخشى) فى ا ، ب ، ش : (إنى أخشى) . والوجه ما أثبت ، وهو من أبيات أولها كما فى الشعر والشعراء لابن قتيبة :

من مبلغ الشـــعراء عن أخويهـــم ... خبرا فتصـــدقهم بذاك الأنفس

(٢) هو أبو حيـــة النميرى . وانظر الخـــزانة فى شواهد لا النافية للجنس ، وكامل المبرد ٥/٨٥ ، واللسان فى (أبى) . (٣) عمر هو ابن لجأ التيمى ، كانت بينه و بين جرير مهاجاة . وانظر الخزانة ١/٣٦٠ والنقائض ٤٨٨ (٤) انظر الديوان والكامل ٥/١٥٤ (٥) كذا فى ا . وفى ش ، ب : « قيل فالجواب » .

الدعاء على آبائهم من حيث ذكَرها، فجاء به جمعا مصحَّحا على قولك: أب، وأبُون، وأبِين؛ قال:

فلمّا تبيّنَّ أصواتَنا ... بَكَين وفَدَّيننا بالأبينا[1]

وعليه قول الآخر — أنشدناه —:

فمن يك سائلا عنى فإنى ... بمكّة مولدِى وبها رَبِيت[2]

وقد شَنِئتْ بها الآباءُ قبلى ... فما شُنِئت أبِىَّ ولا شُنِيتُ

أى ما شُنِئتْ آبائى[3]. فهذا شىء عرض، ولنعد.

ومن ذلك قولهم: مختار ومعتاد، ونحو ذلك؛ فهذا يحمل تقديرين مختلفين لمعنيين مختلفين. وذلك أنه إن كان اسمَ الفاعل فأصله مختيِر ومعتوِد؛ كمقتطِع (بكسر العين). وإن كان مفعولا فأصله مختيَر ومُعْتَوَد، كمقتطَع. فـ «مختار» من قولك: أنت مختار للثياب؛ أى مستجيد لها أصله مختيِر. ومختار من قولك: هذا ثوب مختار، أصله مختيَر. فهذان تقديران مختلفان لمعنيين. وإنما كان يكون هذا منكرا او كان تقدير فتح العين وكسرها لمعنى واحد؛ فأمّا وهما لمعنيين فسائغ حسن. وكذلك ما كان من المضعّف فى هذا الشَّرج[4] من الكلام؛ نحو قولك[5]: هذا رجل معتدّ للجد؛ ونحوه، فهذا هو اسم الفاعل، وأصله معتدِد (بكسر العين)، وهذا رجل معتدّ؛ أى منظور إليه، فهذا مفتعَل (بفتح العين) وأصله معتدَد كقولك: هذا معْنًى معْنِىٌّ معتبرَ؛ أى ليس؛

(١) أورده سيبويه فى الكتاب ٢/١٠١، وقال: «أنشدناه من نثق به، وزعم أنه جاهلى» وهو زياد بن واصل السلمى. وانظر الخزانة ٢ / ٢٧٥ (٢) البيتان نسبهما ابن دريد فى الجمهرة ٣/٤٨٨ إلى قصى بن كلاب. وفيها: «شئيت» فى الموضعين فى مكان «شنئت» و«شنيت». وفسر ذلك ابن دريد: «شئيت: سبقت، من قولهم: شأوت الرجل إذا سبقته» وهذا أيضا فى جـ، أ. و«ربيت»: نشأت، يقال: ربى فى حجر فلان يربى ربا؛ نشأ عنده. وانظر اللسان (ربا) ففيه البيت الأوّل غير معزوّ.

(٣) فى جـ، ا: «سبقت». (٤) الشرج (بالجيم): الضرب والنوع.

(٥) كذا فى أ، ب. وفى ش: «فى».

بصغير محتقر . وكذلك هـذا جَوْز معتدّ[1] ، فهذا أيضا اسم المفعول ، وأصـله معتدَد كمقتسَم ، ومقتطَع . ونظائر هذا وما قبله كثيرة فاشية .

ومن ذلك قولهم : كِساء ، وقضاء ، ونحوه ؛ أعْلَلْتَ[2] اللام لأنك لم تعتدّ بالألف حاجزا لسكونها ، وقلبتها[3] أيضا لسكونها وسكون الألف قبلها ؛ فاعتددتها من وجه ، ولم تعتدِدْها مِن آخر .

ومن ذلك أيضا قولهم : أيّهـم تضربْ يقم زيد . فـ(أيُّهم) من حيث كانت جازمة لـ(تضربْ) يجب أن تكون مقدّمة عليهـا ، ومن حيث كانت منصـوبة بـ(تضرب) يجب أن تكون فى الرُّتْبة مؤخّرة عنها ، فلم يمتنع أن يقع هذان التقديران على اختلافهما ؛ من حيث كان هذا إنما هو عمل صناعىّ لفظىّ . ولو كان التعادِى والتخالف فى المعنى لفسد (ولم)[4] يجز . وأيضا فإن حقيقة الجزم إنما هو لحرف الجزاء المقدّر المراد ، لا لـ(أىّ) ؛ (فإذا)[5] كان كذلك كان الأمر أقرب مأخذًا ، وألين ملمسا .

باب — فى تدريج اللغة

وذلك أن يُشْبِه شىء شيئا من موضع ، فيُمْضَى حكمه على حكم الأوّل ، ثم يُرَقَّى منه إلى غيره .

فمن ذلك قولهم : جالِس الحسن أو ابن سِيرِين ، (ولو)[6] جالسهما جميعا لكان مصيبا مطيعا لا مخالِفا ، وإن كانت (أو) إنمـا هى فى أصلِ وضعها لأحد الشيئين .

---

(١) كذا فى أ ، ب . وفى غيرهما : «جوز» . والجوز هو الذى يؤكل كالبندق ، واحده جوزة .

(٢) أى بقلبها ألفا لكونها واوا أو ياء تحرّكت وانفتح ما قبلها ، على اعتداد الألف غير حاجز .

(٣) أى قلبت همزة فرارا من اجتماع ساكنين ، وقد قلبت لأقرب الحروف إليها ، وهى الهمزة .

(٤) كذا فى أ . وفى سائر الأصول : « فلم » .

(٥) كذا فى أ . وفى ش ، ب : «وإذا» .

(٦) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « فلو » .

وإنما جاز ذلك فى هذا الموضع، لا لِشىءٍ رجع إلى نفس (أو) بل لقرينة انضمّت من جهة المعنى إلى (أو). وذلك لإنه قد عُرِف أنه إنما رُغِّب فى مجالسة الحسن لما لمجالسِه فى ذلك من الحظّ، وهذه الحال موجودة فى مجالسةِ ابن سيرين أيضا، وكأنه قال: جالِس هذا الضرب من الناس[1]. وعلى ذلك جرى النهى فى هذا الطَرزِ من القول فى قول الله سبحانه ﴿ وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا ﴾[2] وكأنه — والله أعلم — قال: لا تطع هذا الضرب من الناس. ثم إنه لما رأى (أو) فى هذا الموضع قد جَرَتْ مجرى الواوِ تدرَّج من ذلك إلى غيره، فأجراها مجرى الواو فى موضع عارٍ من هذه القرينة التى سوَّغته استعمال (أو) فى معنى الواو؛ ألا تراه كيف قال[3]:

وكان سيَّان ألّا يسرحوا نَعَما ... أو يَسْرَحوه بها، واغبرّتِ السُّوحُ[4]

وسواء وسيّان لا يستعمل إلا بالواو[5]. وعليه قول الآخر:

فسيَّانِ حَرْبٌ أو تَبُوءوا بمثلِهِ ... وقد يقبل الضيمَ الذليلُ المسيَّر

---

(١) انظر الكتاب ١/٤٨٩. (٢) آية ٢٤ سورة الإنسان. (٣) هو أبو ذؤيب الهذلى. وانظر اللسان فى «سوا»، وشرح شواهد المغنى للسيوطى ٧٢، وديوان الهذليين طبعة دار الكتب ١/١٠٨. (٤) هذا بيت مركب من بيتين. وهما مع بيتين قبلهما فى الرثاء:

المانح الأدم كالمرو الصلاب إذا ... ما حارد الخور واجتث المجاليح

ورفت الشول من برد العشى كما ... زف النعام إلى حفانه الروح

وقال ما شيهم: سيان سيركم ... وأن تقيموا به واغبرت السوح

وكان مثلين ألا يسرحوا غنما ... حيث استرادت مواشيهم وتسريح

فترى أن لا شاهد فى البيت فى روايته، وأن ما أورده النحويون بيتا أصله بيتان. وقوله: «وكان سيان ...» كان هنا على هذا الوجه شأنية، وسيان خبر المصدر المؤوّل بعده. قال ابن هشام فى المغنى فى مبحث أو: «أى وكان الشأن ألا يرعوا الإبل وأن يرعوها سيان لوجود القحط. وإنما قدّرنا كان شأنية لئلا يلزم الإخبار عن النكرة بالمعرفة». وفى أمالى ابن الشجرى ١/٦١: «هكذا أنشده الرواة (سيان) مرفوعا على إضمار الشأن فى كان». (٥) كذا فى أصول الخصائص. وفى عبارة اللسان: «يستعملان». وما هنا تأويله (لا يستعمل كلاهما).

أى فسيّان حرب وبَواؤكم بمثله[1]، كما أن معنى الأوّل : فكان سيّان ألا يسرحوا نعَما، وأن يسرحوه بها . وهذا واضح .

ومن ذلك قولهم : صِبْية وصِبيان؛ قلبت الواو من صِبْوان وصِبْوة فى التقدير — لأنه من صَبوت — لانكسار الصاد قبلها، وضعف الباء أن تُعتدّ حاجزا؛ لسكونها . وقد ذكرنا ذلك . فلمّا أَلِف هذا واستمرّ تدرّجوا منه إلى أن أقرّوا قلب الواو ياء بحاله وإن زالت الكسرة ، وذلك قولهم أيضا : صُبْيان وصُبْية ، (وقد)[2] كان يجب — لمّا زالت الكسرة — أن تعود الياء واوا إلى أصلها، لكنهم أقرّوا الياء بحالها لاعتيادهم إيّاها حتى[3] صارت كأنها كانت أصلا . وحسّن ذلك لهم شىء آخر ، وهو أن القلب فى صِبية وصِبيان إنما كان استحسانا وإيثارا ، لاعن وجوب عِلّة، ولا قوّة قياس؛ فلمّا لم تتمكّن عِلّةُ القلب ورأَوا اللفظ بياء قوِى عندهم إقرارُ الياء بحالها؛ لأن السبب الأوّل إلى قلبها لم يكن قويّا، ولا ممّا يُعتاد فى مثله أن يكون مؤثّرا .

ومن ذلك قولهم فى الاستثبات عمن قال ضربت رجلا : منا ؟ ومررت برجلٍ منِى؟ وعندى رجل : منو؟ فلمّا شاع هذا ونحوه عنهم تدرّجوا منه إلى أن قالوا : ضَرب مَنٌ منّا؛ كقولك : ضرب رجل رجلا .

ومن ذلك قولهم : أبيض لِيَاح، وهو من الواو؛ لأنه ببياضه ما يلوح للناظر . فقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها ، وليس ذلك عن قوّة عِلّة ، إنما هو للجنوح إلى خفّة الياء مع أدنى سبب ، وهو التطرّق إليها بالكسرة طلبا للاستخفاف ، لا عن وجوب قياس؛ ألا ترى أن هذا الضرب من (الأسماء التى ليست)[4] جمعا كرياضٍ،

---

(١) ثبت فى ش، ب . وسقط فى أ . وقد ثبت أيضا فى عبارة اللسان . (٢) كذا فى ش، وفى أ، ب : «فقد» . (٣) كذا فى أ، ب، ء، هـ . وفى ش : «حيث» .
(٤) كذا فى أ . وفى ش، ب : «الأسماء ليست» .

وحياض، ولا مصدرا جاريا على فِعْلٍ معتلّ؛ كقيام، وصيام، إنما يأتى مصحَّحا؛ نحو: خِوانٍ، وصِوانٍ؛ غير أنهم لميلهم عن الواو إلى الياء ما أقنعوا أنفسهم فى لِياح فى قلبهم إيّاه إلى اليـاء بتلك الكسرة قبلها، وإن كانت ليس مما يؤثِّر حقيقةَ التأثير مثلُها، ولأنهم شبَّهوه لفظا إمّا بالمصدر كقِيالٍ، وصِيالٍ، وإمّا بالجمع كسوطٍ، وسِياطٍ، ونَوطٍ، ونِياطٍ. نعم، وقد فعلوا مثل هذا سواءً فى موضع آخَر. وذلك قول بعضهم فى صِوانٍ: صِيان، وفى صِوارٍ: صِيار؛ فلمّا ساغ ذلك من حيث أرينا أو كاد تدرَّجوا منه إلى أن فتحوا فاء لِياحٍ، ثم أقرُّوا الياء بحالها وإن كانت الكسرة قبلها قد زايلتها، وذلك قولهم فيه: لَياح. وشجّعه(١) على ذلك شيئا أن قلب الواو ياء فى لِيـاح لم يكن عن قوّة ولا استحكام عِلّة(٢)، وإنما هو لإيثار الأخفّ على الأثقل، فاستمّر على ذلك وتدرَّج منـه إلى أن أقرّ الياء بحالها مع الفتح؛ إذ كان قلبها مع الكسر أيضـا ليس بحقيقةِ موجِبٍ. قال: وكما أن القلب مع الكسر لم يكن عن صحّة عمل(٣)، وإنما هو لتخفيف مُؤْثَرٍ، فكذلك أُقلب(٤) أيضا مع الفتح وإن لم يكن موجِبا، غير أن الكسر هنـا(٥) على ضعفه أدعى إلى القلب من الفتـح، فلذلك جعلنا ذاك تدرُّجا عنه إليـه ولم نُسوِّ(٦) بينهما فيه. فاعرف ذلك.

وقريب من ذلك قول الشاعر:

ولقــد رأيتكَ بالقوادِمِ مَرَّة ... وعلىَّ من سَدَفِ العشىِّ رَياح(٧)

(١) كذا فى ا، ب، ش. وهو المناسب لقوله بعد: «فاستمّر على ذلك وتدرج منه» يريد واضع العـربية. وفى جـ: «وشجّعهم» وهو المناسب للكلام السابق. (٢) كذا فى ا. وسـقط فى ش، ب (٣) كأنه يريد واضع العربية. (٤) كذا فى ا، ب. وفى ش: «قلب». (٥) كذا فى ا. وفى ش، ب: «إلى غيره». (٦) كذا فى ا. وفى ش، ب. «يسو».

(٧) القوادم موضع فى بلاد غطفان. وجاء البيت فى اللسان فى (روح) وفيه «نظرة» بدل «مرة» وضبط فيه رياح بكسر الراء، وجاء فى (سدف) وفيه «لياح» بدل «رواح» وكأن الرياح وقت الرواح وأصله الكسر. وفى اللسان: «خرجوا برياح من العشىّ (بكسر الراء) ورواح وأرواح أى بأول» يريد: بأول العشىّ. ويريد أنه رآه وقــد آن له أن يروح إذ حل سدف العشىّ وظلمته. وقد يكون فى الكلام قلب؛ أى وعلى سدف العشىّ من الرياح.

قياسه رَوَاح؛ لأنه فَعَال من راح يروح، لكنه لمّا كثر قلب هذه الواو فى تصريف هذه الكلمة ياء — نحو رِيح ورِياح، ومُرِيح ومستريح — وكانت الياء أيضا عليهم أخفّ، وإليهم أحبّ، تدرّجوا من ذلك إلى أن قلبوها فى رَيَاح، وإن زالت الكسرة التى كانت قلبتها فى تلك الأماكن.

ومن ذلك قلبهم الذال دالا فى (ادّكر) وما تصرّف منه؛ نحو يدّكِر، ومُدّكِر، وادّكار، وغير ذلك: تدرّجوا من هذا إلى غيره بأن قلبوها دالا فى غير بناء افتعل، فقال ابن مُقبِل:

* مِن بعض ما يعترِى قلبى من الدِكَرِ[1] *

ومن ذلك قولهم: الطِنّة[2] — بالطاء — فى الظِنة، وذلك فى اعتيادهم اطّنّ، ومُطّنّ، واطّنَان، كما جاءت الدِكَر على الأكثر.

ومن ذلك حذفهم الفاء — على القياس — من ضِعة وقِحة؛ كما حذفت من عِدَة وزِنة، ثم إنهم عدلوا بها عن فِعْلة إلى فَعْلة[3]، فأقرّوا الحذف بحاله، وإن زالت الكسرة التى كانت موجبة له، فقالوا: الضَعَة، والقَحَة، فتدرّجوا بالضِعة، والقِحة، إلى الضَعَة، والقَحَة، وهى عندنا فَعْلة، كقَصْعة، وجَفْنة، (لا أن)[4] فتحت لأجل الحرف الحلقىّ فيما ذهب إليه محمد بن يزيد[5].

(١) لم أقف على تتمة هذا. ويبدو أنه من قصيدته التى فيها:

كان الشباب لحاجات وكنّ له ... فقد فزعت إلى حاجاتى الأخر

وقد أورد منها ابن قتيبة فى الشعر والشعراء ٤٢٦ عشرة أبيات، وفى اللسان (هيب) لابن مقبل بيت على رويها، وكذا فيه فى (جذا). (٢) أى التهمة. (٣) كذا فى أ. وفى ش، ب: «من».

(٤) فى ش، ب: «إلا أن». وفى أ: «لأن»، وقد رأيت أن الأنسب بالسياق ما أثبت.

(٥) انظر الكامل ٥/ ١٨٩، ١٩٦ بشرح المرصفى.

ومن ذلك قولهم : بأيِّهم تمرر أمرر(١)، فقدّموا حرف الجرّ على الشرط فأعملوه فيه، وإن كان الشرط لا يعمل فيه ما قبله(٢)؛ لكنهم لمّا لم يجدوا طريقا إلى تعليق حرف الجرّ استجازوا إعماله فى الشرط . فلمّا ساغ لهم ذلك تدرّجوا منه إلى أن أضافوا إليه الاسم فقالوا: غُلامَ مَنْ تضربْ أضربْه، وجاريةَ مَنْ تلقَ ألقها. فالاسم فى هذا إنما جاز عمله فى الشرط من حيث كان محمولا فى ذلك على حرف الجرّ .

وجميع هذا حكمه فى الاستفهام حكمه فى الشرط من حيث كان الاستفهام له صَدْر الكلام، كما أن الشرط كذلك . فعلى هذه جاز بأيِّهم تمرّ ؟ وغلامَ مَنْ تضربُ ؟ فأمّا قولهم :

* أتذكر إذ مَنْ يأتِنا نأتِهِ(٣) *

فلا يجوز إلا فى ضرورة الشعر، وإنما يجوز على تقدير حذف المبتدأ، أى أتذكر إذ الناس مَنْ يأتِنا نأتِهِ، فلمّا باشر المضافَ غيرُ المضاف إليه فى اللفظ أشبه الفصل بين(٤) المضافِ والمضاف إليه؛ فلذلك أجازوه فى الضرورة .

فإن قيل : فما الذى يمنع من إضافته إلى الشرط وهو ضرب من الخبر؟ قيل : لأن الشرط له صَدْر الكلامِ؛ فلو أضفت إليه لعلّقته بما قبله، وتانك(٥) حالتان(٦) متدافعتان . فأمّا بأيِّهم تمررْ أمررْ ونحوه فإن حرف الجرّ متعلّق بالفعل بعد الاسم، والظرف فى قولك: أتذكر إذ من يأتِنا نأتِهِ متعلّق بقولك أتذكر، وإذا خرج ما يتعلّق به حرف الجرّ من حيِّز الاستفهام لم يعمل فى الاسم المستفهَم بهِ ولا المشروط بهِ .

---

(١) كذا فى ا ، جـ . وسقط فى ش ، ب . (٢) أى عدم عمله لفظا .

(٣) هذا صورة شطر بيت من الشعر ، ولم يأت فى شعر ، ولكنه أجيز إذا فرض أن أدخله شاعر فى شعره . وانظر الكتاب ١/٤٤٠ ، والهمع ٢/٦٢ . (٤) كذا فى ش ، ب . وفى ا : «من» .

(٥) فى الأصول : « تلك » ويبدو أنه تحريف عما أثبت . (٦) كذا فى ش ، ب . وفى ا : « حالان » .

ومن التدريج فى اللغة أن يكتسى المضافُ من المضاف إليه كثيرا من أحكامه: من التعريف، والتنكير، والاستفهام، والشِّياع وغيره؛ ألا ترى أن ما لا يستعمل من الأسماء فى الواجب إذا اضيف إليه شىء منها[1] صار[2] فى ذلك إلى حكمه[3]. وذلك قولك: ما قرعت حَلْقة بابِ دارِ أحدٍ قطُّ؛ فسرى ما فى (أحد) من العموم والشِّياع إلى «الحَلْقة». ولو قلت: قرعت حَلْقة بابِ دارِ أحدٍ، أو نحوَ ذلك لم يجز.

ومن التدريج فى اللغة: إجراؤهم الهمزة المنقلبة عن حرف العلّة[4] عينا مُجْرَى الهمزة الأصليّة. وذلك نحو قولهم فى تحقير قائم، وبائع: قُوَيْئم، وبُوَيْئع؛ فألحقوا الهمزة المنقلبة بالهمزة الأصليّة فى سائلٍ، وثائرٍ؛ من سأل وثأر، إذا قلت: سوَيْئِل، وثويئر. وليست كذلك اللام إذا انقلبت همزة عن[5] أحَد[6] الحرفين؛ نحو كساء، وقضاء؛ ألا تراك تقول فى التحقير: كُسَيٌّ، وقُضَيٌّ؛ فتردّ حرف العلّة وتحذفه لاجتماع الياءات. وليست كذلك الهمزة الأصليّة؛ ألا تراك تقول فى تحقير سِلاءٍ[7] وخِلاءٍ[7] بإقرار الهمزة لكونها أصلية، وذلك سُلَيِّء وخُلَيِّء. وتقول أيضا فى تكسير كِساءٍ وقَضاءٍ بترك الهمزة ٱلبتَّة، وذلك قولك: أكْسِية، وأقضية. وتقول فى سِلاءٍ، وخِلاءٍ: أسلئة وأخلئة؛ فاعرف ذلك.

لكنّك لو بنيت من قائم وبائع شيئا مرتجَلا أعدْت الحرفين ٱلبتّةَ. وذلك كأن تبنى منهما مثل جعفر، فتقول: قَوْمَم وبَيْعَع. ولم تقل: قَأْمَم، ولا بأعع؛ لأنك إنما تبنى من أصل المثال لا من حروفه المغيّرة؛ ألا تراك لو بنيت من قِيلٍ وديمة مثال (فَعْل) لقلت: دَوْم وقَوْل؛ لا غير.

(١) أى من الأسماء. (٢) أى الشىء من الأسماء الذى يضاف إلى ملازم النفى.
(٣) وهو ملازمة النفى. (٤) يريد الواو والياء. (٥) كذا فى ا. وسقط هذا فى ش، ب.
(٦) كذا فى ا. وفى ش، ب: «على». (٧) السلاء: السمن. والخلاء فى الناقة أن تحرن أو تبرك فلا تنهض لغير علة، وقد خلأت الناقة، تخلأ خلأ وخلاء؛ يخلوءا.

فإن قلت : ولم لم تُقِرِر الهمزة فى قائم وبائع فيما تبنيه منهما ، كما أقررتها فى تحقيرهما ؟

قيل : البناء من الشيء أن تعمد لأصوله ، فتصوغ منها وتطرح زوائده فلا تحفل بها . وليس كذلك التحقير. وذلك أن صورة المحقَّر معك ، ومعنى التكبير[1] والتحقير فى أن كل واحدٍ منهما واحد واحد ، وإنما بينهما أن أحدهما كبير والآخر صغير ، فأما الإفراد والتوحيد فيهما كليهما فلا نظر فيه[2]. قال أبو على — رحمه الله — فى صِحَّة الواو فى نحو أُسيوِد ، وجُدَيول : مما أعان على ذلك وسوغه أنه فى معنى جَدْول صغير ؛ فكما تصحُّ الواو فى جدول صغير فكذلك أُنِس بصحَّة الواو فى جُدَيول . وليس كذلك الجمع ؛ لأنه رُتْبة غير رتبة الآحاد ، فهو شيء آخر ، فلذلك سقطت فى الجمع حُرْمة الواحد ؛ ألا تراك تقول فى تكسير قائم : قُوَّام ، وقُوَّم ؛ فتطرح الهمزة وتراجع لفظ الأصل ، ولا تقول : قُؤَّام ، ولا قُؤَّم ؛ كما قلت فى التحقير : قويئم ؛ بالهمز .

وسألت مرَّة أبا على — رحمه الله — عن ردّ سيبويه كثيرا من أحكام التحقير إلى أحكام التكسير وحَمْله إياها عليها ؛ ألا تراه قال تقول[3] : سُرَيحين لقولك : سراحين ، ولا تقول : عثيمين ؛ لأنك لا تقول[4] : عَثَامين ، ونحو ذلك . فقال : إنما حُمِل التحقير فى هذا على التكسير من حيث كان التكسير بعيدا عن رتبة الآحاد . فاعتدّ ما يعرِض فيه لاعتداده بمعناه ، والمحقَّر هو المكبَّر ، والتحقير فيه جارٍ مجرى الصفة ؛ فكأنْ لم يحدث بالتحقير[5] أمر يحمل عليه غيره ، كما حدث بالتكسير حكم يحمل عليه الإفراد : هذا معقد معناه ، وما أحسنه وأعلاه !

---

(١) كذا فى ا . وفى ش ، ب : « التكثير » . (٢) أى هو باق على حاله لا يتغير بالتحقير .

(٣) كذا فى ج . وفى ش ، ب : « قال يقول » . وفى ا : « ألا تراه يقول » .

(٤) كذا فى ا ، ب ، ش . وفى ج : « تقل » وانظر سيبويه ٢/١٠٨

(٥) كذا فى ا . وفى سائر الأصول : « بالتصغير » .

ومن التدريج قولهم : هـذا حَضْرُمَوْتٍ بالإضافة، على منهاج اقتران الاسمين أحدهما بصاحبه . ثم تدرّجوا من هذا إلى التركيب فقالوا : هـذا حَضْرَمَوْتُ . ثم تدرّجوا من هذا إلى أن صاغوهما جميعا صياغة المفرد فقالوا : هذا حَضْرَمُوتٌ، يجرى لذلك مجرى عَضْرَفُوطٍ، ويَسْتَعُور .

ومن التدريج فى اللغة قولهم : دِيمَة ودِيَم[1]، واستمرار القلب فى العـين للكسرة قبلها، ثم تجاوزوا ذلك لمّا كثر وشاع إلى أن قالوا : دَيَّمت السماء ودَوَّمت؛ فأمّا دوّمت فعلى القياس، وأما ديّمت فلاستمرار القلب فى دِيمَة ودِيَم . أنشد أبو زيد :

هو الجواد ابنُ الجوادِ ابنِ سَبَل[2] إنْ دوّموا جاد وإن جادوا وبل

ورواه أيضا «ديّموا» بالياء . نعم ثم قالوا : دامتِ السماء تَدِيم؛ فظاهر هذا أنه أجرى مجرى باع يبيع ، وإن كان من الواو .

فإن قلت : فلعله فَعِل يَفْعِل من الواو؛ كما ذهب الخليل فى طاح يطيح، وتاه يتيه؛ قيل : حَمْلُه على الإبدال أقوى؛ ألا ترى أنه قد حُكى فى مصدره دَيْمًا؛ فهذا مُجتذَب إلى الياء، مُدرَّج[3] إليها ، مأخوذ به نحوَها .

فإن قلت : فلعلّ[4] الياء لغة[5] فى هذا الأصل كالواو، بمنزلة ضاره يضيره ضَـيْرًا، وضاره يضُوره ضَوْرا . قيـل : يَبْعُد ذلك هنا ؛ ألا ترى إلى اجتماع[6] الكافّة عـلى

(١) هى المطر الدائم فى سكون . (٢) قيل إن هذا فى وصف فرس . وسبل فرس نجيبة فى العرب . ولهذه الفرس ذكر فى أنساب الخيل لابن الكلبى ١٦ ، ٢٧ ؛ وهى أم أعوج . ويقول الجعدى :

وعناجيج جيـاد نجب نجل فياض ومن آل سـبل

ويقول ابن برّى : إن سبلا والد الراجز جهم بن سبل ، وإن الرواية :

* أنا الجواد ابن الجواد ابن سـبل *

وانظر اللسان فى سبل وانظر أيضا التاج فى المـادة هذه .

(٣) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « ومدرج » . (٤) كذا فى أ ، ب . وفى ش : « فعل » .

(٥) كذا فى أ ، ب ، ش . وفى جـ : « لعلة » . (٦) فى أ : « إجماع » .

قولهم: الدَّوَام، وليس أحد يقول: الدَّيَام[1]؛ فعلمت بذلك أن العارض فى هذا الموضع إنما هو من جهة الصنعة، لا من جهة اللغة.

ومثل ذلك ماحكاه أبو زيد من قولهم: (ما هتِ الركِيَّة[2] تَمِيهُ مَيْها)؛ مع إجماعهم على أمواه، وأنه لا أحد يقول: أمياه.

٥ ونحوٌ من ذلك ما يحكى عن عُمَارة بن عَقِيل مِن أنه قال فى جمع رِيح: أرياح؛ حتى نُبِّه عليه فعاد إلى أرواح. وكأن أرياحا أسهل قليلا؛ لأنه قد جاء عنهم قوله:

* وعليَّ من سدَف العشيّ رِيَاح[3] *

فهو بالياء لهذا آنس.

وجماع هذا الباب غلبة الياء على الواو لخفّتها[4]؛ فهم لايزالون تسبُّبا إليها، ونَجْشا

١٠ عنها، واستثارة لها، وتقرُّبا ما استطاعوا منها.

ونحو هذه الطريق فى التدريج: حملهم عِلْباوان على حمراوان، ثم حملهم رِدَاوان على عِلْبَاوان، ثم حملهم قُرَّاوان على رِدَاوان؛ وقد تقدّم ذكره[5]. وفى هذا كافٍ مما يَرِد فى معناه بإذن الله تعالى.

ومن ذلك أنه لمّا اطَّردت إضافة أسماء الزمان إلى الفعل؛ نحو: قمتُ يوم

١٥ قمتَ، وأجلسُ حين تجلس؛ شبَّهوا ظرف المكان بها فى (حيث)؛ فتدرّجوا من «حين» إلى «حيث» فقالوا: قمت حيث قمت. ونظائره كثيرة.

---

(١) فى أ: «لأحد». (٢) أى ظهر ماؤها وكثر. والركية: البئر. (٣) انظر ص ٣٥٠.

(٤) كذا فى أ. وفى ب: «تشببا» بإعجام الشين. وفى ش: «تشبثا بها وبحثا عنها واستثارة لها». وفى جـ: «لا يألون» فى موضع «لا يزالون» وتوافق بعد ما فى أ، وهى جيدة.

٢٠ وقوله: «لا يزالون تسببا إليها»، أى يتسببون إليها تسببا، وكذا قوله: «نجشا» أى ينجشون. وقوله: «استثارة» أى يستثيرون، فهى مفاعل على المصدر، ويجوز أن تكون على الحذف؛ أى ذوى تسبب الخ، أو أنه حمل هذه المعانى عليهم على قصد المبالغة. والنجش: البحث عن الشىء واستخراجه.

(٥) انظر ص ٢١٣ ومابعدها من هذا الجزء.

باب

فى أن ما قِيس على كلام العرب فهو من كلام العرب

هذا موضع شريف . وأكثر الناس يَضعُف عن احتماله؛ لغموضه ولطفه . والمنفعةُ به عامّة، والتساندُ إليه مُقَوٍّ مُجْدٍ . وقد نصّ أبو عثمان[(١)] عليه فقال : ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب؛ ألا ترى أنك لم تسمع أنت ولا غيرُك اسم كل فاعل ولا مفعول، وإنما سَمِعْتَ البعض فقِسْتَ عليه غيره . فإذا سمعت «قام زيد» أجزْتَ ظَرُفَ بِشْرٌ، وكرم خالد .

قال أبو على : إذا قلت : «طاب الخُشْكُنان[(٢)]» فهذا من كلام العرب؛ لأنك بإعرابك إيّاه قد أدخلته كلامَ العرب .

ويؤكِّد هذا عندك أن ما أعرِب من أجناس الأعجميّة قد أجرته العرب مجرى أصول كلامها؛ ألا تراهم يصرفون فى العلم نحو آجُرّ، وإبْرَيْسَم، وفِرِنْد، وفيروزج، وجميعَ ما تدخله لام التعريف . وذلك أنه لمّا دخلته اللام فى نحو الدِيباج، والفِرِنْد، والسِّهريز[(٣)]، والآجُرّ، أشبه أصول كلام العرب، أعنى النكراتِ . فجرى فى الصرف ومَنْعِه مجراها .

---

(١) انظر الباب الثانى من تصريف المازنى بشرح ابن جنى ١٧٠ نسخة التيمورية .

(٢) فسره داود الأنطاكى فى التذكرة ١ / ١٢٩ بأنه : «خالص دقيق الحنطة إذا عجن بشيرج وبسط وملئ بالسكر واللوز والفستق وماء الورد، وجمع وخبز . وأهل الشام تسميه المكفن» . وانظر المعرب للجواليقى ١٣٤ . ويقابله فى هذا العصر البسكويت . وانظر محاضر جلسات المجمع اللغوى : دور الانعقاد الأول ٤٣٣

(٣) السهريز — بكسر السين وتضم — ضرب من التمر، يقال : تمر سهريز؛ بالوصف والإضافة . ويقال : شهريز؛ بالشين أيضا . وانظر معرب الجواليقى (طبعة الدار) ١٩٩

قال أبو على : ويؤكّد ذلك أن العرب اشتقّت من الأعجمىّ النكرة، كما تشتق من أصول كلامها ؛ قال رُؤْبة :

هل يُنْجِيَنّى حَلِف سِخْتِيت[1] * أو فضّة أو ذهب كِبريت

قال : فـ«سِخْتيت» من السَّخْت[2] ؛ كـ«زِحليل»[3] من الزحل .

٥ وحكى لنا أبو على عن ابن الأعرابى أظنه قال : يقال دَرْهمت الخُبَّازَى ؛ أى صارت كالدراهم ، فاشتُقّ من الدرهم وهو اسم أعجمىّ . وحكى أبو زيد : رجل مُدَرْهَم[4] . قال ولم يقولوا منه : دُرْهِم[5] ؛ إلا أنه إذا جاء اسم المفعول فالفعل نفسه حاصل فى الكفّ . ولهذا أشباه .

وقال أبو عثمان فى الإلحاق المطّرِد : إن موضعه من جهة اللام ؛ نحو ١٠ قُعْدُدٍ ، ورِمْدِدٍ ، وشَمْلَلَ ، وصَعْرَرَ . وجعل الإلحاق بغير اللام شاذًّا لا يقاس عليه . وذلك نحو جوهر ، وبَيْطَر ، وجَدْول ، وحِذْيَم ، ورَهْوَك[6] ، وأرْطَى ، وإِمْعَزَّى ، وسَلْقَى ، وجَعْبَى . قال أبو على وقت القراءة عليه كتاب أبى عثمان : لو شاء شاعر ، أو ساجع ، أو متّسع ، أن يبنى بإلحاق اللام اسما ، وفعلا ، وصفة ، لجاز له ، ولكان ذلك من كلام العرب . وذلك نحو قولك : ١٥ خَرْجَجَ أكرمُ من دَخْلَلٍ ، وضربَبَ زيد عمرا ، ومررت برجل ضَرْبَبٍ وكَرْمَمٍ

(١) حلف سختيت : موثق قوى . يقال كذب سختيت : خالص . والكبريت أراد به رؤبة الذهب ، وخطئ فيه ، والعرب تخطئ فى المعانى دون الألفاظ . وانظر شفاء الغليل واللسان . وانظر الديوان ٢٥ ، والتقريب لأصول التعريب ١١ . (٢) السخت : الشديد . (٣) هو السريع .

(٤) أى كثير الدراهم . (٥) كذا فى ش ، ب . وفى أ ، جـ : « إلا أنه جاء » .

٢٠ (٦) يقال : رهوك فى مشيه : مشى فى ضعف كأنه يموج فى سيره .

ونحو ذلك . قلت له : أفترتجل اللغة ارتجالا ؟ قال : ليس بارتجال ، لكنه مقيس على كلامهم ، فهو إذًا من كلامهم . قال : ألا ترى أنك تقول : طاب الخُشْكُنَانُ ؛ فتجعله من كلام العرب ، وإن لم تكن العرب تكلّمت به . هكذا قال ؛ فبرفعك إيّاه كرفعها ما صار لذلك محمولا على كلامها ، ومنسوبا إلى لغتها .

ومما اشتقّته العرب من كلام العجم ما أنشدَناه (من قول الراجز)(١) :

هل تعرِف الدار لأمّ الخزرجِ ... منها فظَلْتَ اليومَ كالمزرَّجِ

أى الذى شرب الزَّرَجُون(٢) ، وهى الخمر . فاشتق المزرَّج من الزَّرَجُون ، وكان قياسه : كالمزرْجَن ، من حيث كانت النون فى زَرَجُون قياسها أن تكون أصلا ؛ إذ كانت بمنزلة السين من قَرَبُوس . قال أبو على : ولكن العرب إذا اشتقّت من الأعجمىّ خلّطت فيه . قال : والصحيح من نحو هذا الاشتقاق قول رؤبة(٣) .

* فى خِدْرِ مَيَّاس الدُّمَى مُعَرْجَنِ *

وأنشدَناه (المعرجن)(٤) باللام . فقوله (المعرجن) يشهد بكون النون من عُرْجُون أصلا ، وإن كان من معنى الانعراج ؛ ألا تراهم فسّروا قول الله تعالى ﴿حَتَّى عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ﴾(٥) فقالوا : هى الكِبَاسة(٦) إذا قدُمت فانحنت ؛ فقد (كان على هذا القياس يجب)(٧) أن يكون نون (عُرْجُون) زائدة ، كزيادتها فى (زيتون) ، غير أن بيت رؤبة الذى يقول فيه (المعرجن) مَنَع هذا ، وأعلمَنا أنه أصل رباعىّ قريب من لفظ

---

(١) ثبت فى أ . وسقط فى ش ، ب . (٢) وهو لفظ فارسىّ مركب من « زر » بمعنى الذهب ، و « كون » بالكاف الفارسية ومعناه لون . فمعنى التركيب : لون الذهب . وانظر التقريب ٩

(٣) من أرجوزة فى ديوانه ٥٦ (٤) سقط فى أ . (٥) آية ٣٩ سورة يس .

(٦) الكباسة : العذق بشماريخه . وهو ما عليه الرطب ويقال له السباطة . (٧) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « كان القياس على هذا أن يكون » .

الثلاثىّ ؛ كَسِبَنْطرٍ من سَبِطٍ ، ودِمَثْرٍ ، من دَمِث ؛ ألا ترى أنه ليس فى الأفعال (فَعْلَن) وإنما ذلك فى الأسماء نحو عَلْجَن[1] ، وخَلْبَن .

ومما يدلّك على أنّ ما قيس على كلام العرب فإنه من كلامها[2] أنك لو مررت على قوم (يتلاقَون[3] بينهم مسائلَ) أبنيةِ التصريف ؛ نحو قولهم فى مثال (صَمَحْمَح) من الضرب ، : (ضَرَبْرَب) ومن القتل (قَتَلْتَل) ومن الأكل (أَكَلْكَل) ومن الشرب (شَرَبْرَب) ومن الخروج (خَرَجْرَج) ومن الدخول (دَخَلْخَل) . وفى مثل (سفرجل) من جعفر : (جَعَفْرَر) ومن صقعب (صَقَعْبَب)[4] ومن زِبْرِج (زَبَرْجَج) ومن ثُرْتُم[5] (تَرَتْمَم) ونحو ذلك . فقال لك قائل : بأىّ لغة كان هؤلاء يتكلمون ؟ لم تجد بُدًّا من أن تقول : بالعربيّة ، وإن[6] كانت العرب لم تَنطق بواحد من هذه الحروف .

فإن قلت : فما تصنع بما حدّثكم به أبو صالح السَّليل بن أحمد بن عيسى ابن الشَّيخ عن أبى عبد الله محمد بن العباس اليزيدىّ قال : حدّثنا الخليل بن أَسَد النُّوشَجانىّ[7] قال : قرأتُ على الأصمعىّ هذه الأرجوزة للعجّاج :

* يا صاحِ هل تعرف رَسْمًا مُكْرَسَا *

فلمّا بلغتُ :

* تقاعس العِزُّ بنا فاقعنسسا *

قال لى الأصمعىّ : قال لى الخليل : أنشدنا رجل :

* ترافع العِزّ بنا[8] فارفنععا *

---

(١) العلجن : الناقة الكناز اللحم ، والمرأة الماجنة . والخلبن : الخرقاء . (٢) كذا فى أ ، حـ . وفى غيرهما : « من » . (٣) أى يلقى بعضهم على بعض أسئلة . (٤) الصقعب : الطويل ، والمصوت من الأنياب والأبواب . (٥) الثرتم : ما فضل من الطعام ، أو الإدام فى الإناء . (٦) كذا فى أ ، ب . وفى ش : « هؤلاء » . (٧) نسبة للنوشجان (بضم النون) : بلد فى فارس . (٨) كذا فى ش ، ب . وفى أ : « به » .

فقلت : هذا لا يكون . فقال : كيف جاز للعجّاج أن يقول[1] :

* تقاعس العِزُّ بنا فاقعنسسا[2] *

فهذا يدلّ على امتناع القوم من أن يقيسوا على كلامهم ما كان من هذا النحو[3] من الأبنيــة ، على أنه من كلامهم ؛ ألا ترى إلى قول الخليل وهو سيّد قومه ، وكاشف قِناع القياس فى علمه ، كيف مَنَع من هذا[4] ؛ ولو كان ما قاله أبو عثمان صحيحا ومَذْهبا مَرضيّا لما أباه الخليل ولا مَنَع منه ! ٥

فالجواب عن هذا من أوجهٍ عدّة : أحدها — أن الأصمعىّ لم يحكِ عن الخليل أنه انقطع هنا ، ولا أنه تكلّم بشىء بعده ؛ فقد يجوز أن يكون الخليل لمّا احتجّ عليه مُنشده ذلك البيت ببيت العجّاج عَرَف الخليلُ حُجّته فترك مراجعته ، وقَطْع الحكاية على هــذا الموضع يكاد يَقطع بانقطاع الخليل عنــده ، ولا ينكر أن يَسبِق الخليلُ إلى القول بشىء فيكونَ فيه تعقُّب له فينبَّه عليه فينتبه . ١٠

وقــد يجوز أيضا أن يكون الأصمعىّ سمع من الخليل فى هذا من قبوله أوردَه على المحتجِّ به مالم يحكه للخليل بن أَسَد ، لا سيّما والأصمعىّ ليس ممن ينشَط للمقاييس ، ولا لحكاية التعليل .

نعم ، وقد يجوز أن يكون الخليل أيضا أمسك عن شرح الحال فى ذلك ، وما قاله لمنشده البيتَ من[5] تصحيح قوله ، أو إفساده ، للأصمعىّ لمعرفتــه بقلّة انبعاثه[6] فى النظر وتوفّــره على ما يُروَى ويُحفظ . وتؤكِّد[7] هــذا عندك الحكاية عنه وعن ١٥

---

(١) كذا فى ش ، ب . وفى أ : « فقلت » وانظر لهذه القصة شعراء ابن قتيبة ٢٣ .

(٢) بعد هذا فى ابن قتيبة : « ولا يجوز لى » . (٣) كذا فى أ . وسقط هذا فى ش ، ب .

(٤) كذا فى ش و ب . وسقط فى أ . (٥) متعلق بقوله : « شرح » . ٢٠

(٦) كذا فى أ ، ب . وفى ش : « ابتعاثه » . (٧) كذا فى ش ، ب . وفى أ : « يؤكد » .

الأصمعيّ ، وقد كان أراده الأصمعيّ على أن يعلّمه العَرُوض فتعذّر ذلك على الأصمعيّ وبَعُد عنه ؛ فيئس الخليل منه فقال له يوما : يا أبا سعيد ، كيف تقطّع قول الشاعر[1] :

إذا لم تستطع شيئا فدَعْه   وجاوِزه إلى ما تستطيع

قال : فعلِم الأصمعيّ أن الخليل قد تأذّى ببعده عن علم العَرُوض فلم يعاوده فيه .

ووجه غير هذا ، وهو ألطف من جميع ما جرى[2] وأصنعُه وأغمضُه ؛ وذلك أن يكون الخليل إنما أنكر ذلك لأنه بناه (مِمّا[3]) لامه حرف حَلْق ، والعرب لم تبنِ هذا المثال مما لامه أحد حروف الحلق ، إنما هو مما لامه حرف فَمِوِيّ ، وذلك نحو اقمنسس ، واسحنكك ، واكلندد[4] ، واعفنجج[5] . فلمّا قال الرجل للخليل (فارفنعا) أنكر ذلك من حيث أرينا .

فإن قيل : وليس[6] ترك العرب أن تبنى هذا المثال مما لامه حرف حلق ، بمانع أحدا من بنائه من ذلك ؛ ألا ترى أنه ليس كلّ ما يجوز فى القياس يخرج به سماع ، فإذا حذا إنسان على مُثُلهم ، وأمّ مذهبهم لم يجب عليه أن يورد فى ذلك سماعا ، ولا أن يرويه رواية .

قيل : إذا تركت العرب أمرا من الأمور لعلّةٍ داعيةٍ إلى تركه وجب اتّباعها عليه ، ولم يسَعْ أحدا بعد ذلك العدولُ عنه . وعلّة امتناع ذلك عندى ما أذكره لتتأمّله فتعجّب منه ، وتأنّق لحسن الصنعة فيه .

---

(١) البيت لعمرو بن معديكرب من قصيدته فى ريحانة أخته ، وكانت أسرت ، ولم يستطع أن يستنقذها ؛ أولها :

أمن ريحانة الداعى السميع   يؤرّقنى وأصحابى هجوع

وانظر الخزانة ٣/٤٦٠ ، والأصمعيات ٤٣ — ٤٥ ، والأغانى بولاق ١٤/٣٢ ، وابن قتيبة ٢٣ ، ومعاهد التنصيص ٢/٢٣٦ .

(٢) كذا فى أ . وفى سائر الأصول : «مضى» .   (٣) كذا فى ش ، ب . وفى أ : «فيا» .

(٤) أى غلظ واشتدّ .   (٥) اعفنجج : أى أسرع .

(٦) ثبت هذا الحرف فى أصول الكتاب ما عدا ج فقد سقطت فيها ، وهو أسوغ .

وذلك أن العرب زادت هذه النون الثالثة الساكنة فى موضع حروف اللين أحقّ به وأكثرُ من النون فيه ؛ ألا ترى أنك إذا وجدت النون ثالثة ساكنة فيما عدّته خمسة أحرف ، قطعت بزيادتها ؛ نحو نون جَحَنفل (١) ، وعبنقس (٢) ، وجرنفس (٣) ، وقلنقس (٤) ، وعرندس (٥)؛ عرفت الاشتقاق أو لم تعرفه ، حتى يأتيك ثَبَت بضدّه .

قال أصحابنا : وإنما كان ذلك لأنّ هذا الموضع إنما هو للحروف الثلاثة الزوائد؛ نحو واو فَدَوكَس (٦) ، وسَرَومَط (٧) ، وياء سميدع (٨) وعميثل (٩) ، وألف جُرافِس (١٠) ، وعُذافِر (١١) . والنون حرف من حروف الزيادة أغنّ ومضارع لحروف اللين ، وبينه وبينها من القُرب والمشابهات ما قد شاع وذاع . فألحقوا النون فى ذلك بالحروف اللينة الزائدة . وإذا كان كذلك ، فيجب أن تكون هذه النون — إذا وقعت ثالثة فى هذه المواضع — قويّة الشّبه بحروف المدّ ؛ وإنما يقوى شَبَهها بها متى كانت ذات غُنّة لتضارع بها حروف المدّ للينها ، وإنما تكون فيها الغُنّة متى كانت من الأَنْف ، وإنما تكون من الأنف متى وقعت ساكنة ، وبعدها حرف فَمَوِىّ لا حَلْقِى ، نحو جحنفل وبابه . وكذلك أيضا طريقها وحديثها فى الفعل؛ ألا ترى أن النون فى باب احرنجم وادْلَنظى (١٢) ، إنما هى محمولة من حيث كانت ثالثة ساكنة على الألف (١٣) ، نحو اشهاببت ، وادهاممت ، وابياضضت ، واسواددت ؛ والواو فى نحو اغدودن ، واعشوشب ،

---

(١) كذا فى ش ، ب . وفى أ : « بأنها زائدة » . (٢) هو الغليظ الشفة .
(٣) من معانيه السىّ الخلق . (٤) هو الضخم الشديد من الرجال . (٥) هو الذى فى إحدى جداته رق . (٦) الأسد الشديد . (٧) هو الشديد من الأسود والرجال .
(٨) هو الجمل الطويل . (٩) هو السيد الشريف . (١٠) هو البطىء والنشيط .
(١١) هو الجرنفس . (١٢) كذا فى ب . وفى أ ، ش : « ادلنطى » بالمهملة .
وادلنظى الرجل : مرّ فأسرع . (١٣) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « فى نحو » .

واخلواق، واعروريت، واذلوليت[1]، واقطوطيت[2]، واحلوليت . وإذا كانت النون في باب احرنجم واقعنسس إنما هي أيضا محمولة على الواو والألف في هذه الألفاظ التي ذكرناها (وغيرها[3]) وجب أن تضارعها، وهي أقوى شبها بها . وإنما يقوى شبهها بها إذا كانت غنّاء، وإنما تكون كذلك إذا وقعت قبل حروف الفم، نحوها في اسحنكك[4]، واقعنسس، واحرنجم، واخرنطم[5] . وإذا كان كذلك لم يجز أن يقع بعدها حرف حلق؛ لأنها إذا كانت كذلك كانت من الفم[6]، وإذا كانت من الفم سقطت غُنّتها، وإذا سقطت غُنّتها زال شَبَهها بحرفي المدّ : الواو والألف . فلذلك أنكره الخليل، وقال : هذا لا يكون . وذلك أنه رأى نون (ارفنعع) في موضع لا تستعملها العرب فيه إلا غنّاء غير مبينة[7]، فأنكره، وليست كذلك في اقعنسس لأنها قبل السين، وهذا موضع تكون فيه مُغنّة مشابهة لحرفي اللين، ولهذا ما كانت النون في (عَجَنّس[8]) و(هجنع[9]) كباء (عَدَبّس[10]) ولامي (شَلَعْلَع[11]) ولم يقطع على أن الأولى منهما الزائدة، كما قطع على نون (جحنفل) بذلك من حيث كانت مدغمة، وادّغامها يخرجها من الألف[12]؛ لأنها تصير إلى لفظ المتحركة بعدها، وهي من الفم . وهذا أقوى ما يمكن أن يحتجّ به في هذا الموضع .

---

(١) اذلولى : انطلق في استخفاء وذل .　(٢) اقطوطى : قارب في مشيه .

(٣) كذا في أ . وسقط هذا في ش، ب .　(٤) يقال : اسحنكك الليل : أظلم .

(٥) أي رفع أنفه وغضب واستكبر .　(٦) أما إذا كان بعدها حرف فوى وكانت غناء فان مخرجها الخيشوم، وهو أقصى الأنف . وفي مقدّمة الجزرية :

* وغنة مخرجها الخيشوم *

(٧) كذا في ب . وفي ش : «مبتنية» .　(٨) هو الجمل الضخم .

(٩) هو الطويل الضخم .　(١٠) هو الجمل الضخم .

(١١) كذا في أ . وفي ش، ب : «شعلع» . والشلعلع والشعلع : الطويل . وقد جاء الأول في مستدرك التاج، والثاني في اللسان والقاموس .　(١٢) كذا في ش . وفي أ، ب : «الأنف» وما أثبت هو الصواب . وفي جـ : «فيزول شبهها بالألف» .

وعلى ما نحن عليه فلو قال لك قائل : كيف تبنى من ضرب مثل (حبنطًى) ؛ لقلت فيه : (ضَرَنْبًى) . ولو قال : كيف تبنى مثله من قرأ ؛ لقلت : هذا لا يجوز ؛ لأنه يلزمنى أن أقول : (قرنأى) ؛ فأبيّن النون لوقوعها قبل الهمزة ، و إذا بانت ذهبت عنها غُنّتها ، و إذا ذهبت غُنّتها زال شَبَهها بحروف اللين فى نحو عَثَوْثَلٍ[1] ، وخفيدَدٍ[2] ، وسَرَومطٍ[3] ، وفدوكسٍ ، وزَرارقَ[4] ، وسلالم ، وعذافر ، وقُراقِرٍ[5] — على ما تقدّم — ولا يجوز أن تذهب عنها الغنّة فى هذا الموضع الذى هى محمولة فيه على حروف اللين بما فيها من الغُنّة التى ضارعتها بها ، وكذلك جميع حروف الحَلْق[6] . فلا يجوز أيضا أن تبنى من صرع ، ولا من جبه ، ولا من سنح ، ولا من سلخ ، ولا من فرغ ؛ لأنه كان يلزمك أن تقول : صَرَنْعًى ، وجَبَنْهًى ، وسَنَنْحًى ، وسَلَنْخًى ، وفَرَنْغًى ؛ فتبيّن النون فى هذا الموضع . وهذا (لا يجوز)[7] ؛ لما قدّمنا ذكره . ولكنّ من أخفى النون عند الخاء والغين فى نحو مُنْخُل ، ومُنْغِل[8] ، يجوز على مذهبه أن يبنى نحو حبنطى من سلخ وفرغ ؛ لأنه قد يكون هناك فى لغته من الغُنّة ما يكون مع حروف الفم .

وقلت مرة لأبى على — رحمه الله — قد حضرنى شىء فى علة الإتباع فى (نِقِيذ)[9] و إن عَرِى أن تكون عينه حلقية ، وهو قرب القاف من الخاء والغين ، فكما[10] جاء[11] عنهم النخير والرغيف ، كذلك جاء عنهم (النقيذ) فجاز أن تشبّه القاف لقربها من حروف الحلق بها ، كما شبّه من أخفى النون عند الخاء والغين إيّاهما بحروف الفم ، فالنقيذ فى الإتباع

(١) كذا فى ش ، ب . وفى أ : « عنها » . (٢) هو الأحمق . (٣) هو السريع ، والظليم . (٤) جمع زرق (كسكر) وهو طائر صياد . (٥) اسم موضع من نواحى المدينة .
(٦) كذا فى أ . وفى ب ، ش : « ولا يجوز » . (٧) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « ما لا يجوز » . (٨) وصف من أنغل القوم حديثا سمعه : نمّ به إليهم .
(٩) كذا فى ش ، ب . وفى أ ، ج : « نقيد » . والصواب ما أثبت . والنقيذ ما يستنقذ من العدوّ .
(١٠) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « وكما » . (١١) كذا ش ، ب . وفى أ : « جاز » .

كالمُنْخُل والمُنْغُل فيمن أخفى النون؛ فرضيه وتقبّله . ثم رأيته وقد أثبته فيما بعد بخطّه في تذكرته، ولم أر أحدا من أصحابنا ذكر (امتناع[1] فعنلى) وبابه فيما لامه حرف حلقىّ؛ لما يُعْقِب ذلك من ظهور النون وزوال شبهها بحروف اللين، والقياس يوجبه فلنكن عليه . ويؤكّده عندك أنك لا تجد شيئا من باب فعنلى ولا فعنلل ولا فعنعل[2] بعد نونه حرف حلق .

٥

وقد يجوز أن يكون إنكار الخليل قوله (فارفنععا) إنما هو لتكرر الحرف الحلقىّ مع استنكارهم ذلك . ألا ترى إلى قلّة التضعيف في باب المهه[3]، والرخخ[4]، والبعاع[5]، والبحح، والضغيغة[6]، والرغيغة[7]؛ هذا مع ما قدّمناه من ظهور النون في هذا الموضع .

١٠ ومن ذلك قول أصحابنا : إن اسم المكان والمصدر على وزن المفعول في الرباعىّ قليل، إلا أن تقيسه . وذلك نحو المدحرج، تقول : دحرجته مُدَحْرَجا، وهذا مُدَحرجنا، وقلقلته مقلقلا[8]، وهذا مقلقلنا، وكذلك أكرمته مُكْرَما وهذا مُكْرَمك، أى موضع إكرامك، وعليه قول الله تعالى : « وَمَزَّقْنَاهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ[9] » أى تمزيق، وهذا ممزّق الثياب، أى الموضع الذى تمزّق فيه . قال أبو حاتم : قرأت على الأصمعىّ

١٥ في جيميّة العجّاج :

* جَأْبًا ترى بليتِه مُسَحَّجا[10] *

(١) كذا في أ . وفي ش، ب : « امتناع بناء فعنلى » . (٢) كذا في ش، ب . وسقط هذا الحرف في أ . (٣) هو اليسير السهل . (٤) هو السهولة واللين . (٥) هو المتاع وثقل السحاب من الماء . (٦) من معانيها الروضة . (٧) طعام مثل الحساء يصنع بالتمر . ويقول

٢٠ فيها في تهذيب الألفاظ ٦٣٧ : « والرغيغة : حسوٌ رقيق » وهى مصحفة فيه الى (الرغيفة) ويستظهر الناشر أنها (الرقيقة) وهذا خطأ . (٨) ثبت في أ، وسقط في ش، ب . (٩) آية ١٩ سورة سبأ . (١٠) الجأب : حمار الوحش الغليظ ، والليت : صفحة العنق ، والتسحيج : الخدش . وهو من أرجوزته التى أولها : * ما هاج أحزانا وشجوا قد شجا * وانظر الديوان .

فقال : تليله (١) ، فقلت : يليته ، فقال : هذا لا يكون ، فقلت : أخبرنى به مَنْ سمعه من فِلْقِ (٢) فى رؤبة ، أعنى أبا زيد الأنصارىّ (٣) ، فقال : هذا لا يكون ، فقلت : جعله مصدرا ، أى تسحيجا ، فقال : هذا لا يكون ، فقلت : فقد قال جرير :

ألم تعلم مُسَرَّحِىَ القوافِى فلا عِيًّا بهنّ ولا اجتلابا (٤)

أى تسريحى . فكأنه أراد أن يدفعه ، فقلت له : فقد قال الله عزَّ وجلَّ : « ومزَّقناهم كل ممزَّقٍ » فأمسك .

وتقول على ما مضى : تألَّفته متألَّفا ، وهذا متألَّفنا ، وتدهورتَ متدهْوَرا ، وهذا متدهورك ، وتقاضيتك متقاضًى ، وهذا متقاضانا . وتقول : اخروَّط (٥) مخروَّطا ، وهذا مخروَّطُنا ، واغدودن (٦) مغدودنا ، وهذا مغدودننا ، وتقول : آذلوليت مُذْلَوْلًى (٧) ، وهذا مذلولانا ، ومذلولاكنّ يا نسوة ، وتقول : اكوهدَّ مكوهدًّا ، وهذا مُكْوَهَدُّكما . فهذا كله من كلام العرب ، ولم يُسمع منهم ، ولكنك سمعت ما هو مثله ، وقياسه قياسه (٨) ؛ ألا ترى إلى قوله (٩) :

أُقاتِل حتّى لا أرى لى مُقَاتَلًا وأنجو إذا غُمَّ الجبان من الكربِ

وقوله (١٠) :

أقاتِل حتى لا أرى لى مقاتَلًا وأنجو إذا لم ينْجُ إلَّا المكيَّسُ

(١) التليل : العنق . (٢) فلق الفم : شقه ومنفرجه . (٣) ثبت فى ا ، وسقط فى ش ، ب .

(٤) انظر الكتاب ١/١١٩ ، والبيت من قصيدة يهجو بها العباس بن يزيد الكندى ، وانظر الديوان ٦٢ والكامل ٢/٢٥٩ . ولفظ الشطر الأول فى الديوان : * ألم تخبر بمسرحى القوافى *

(٥) يقال اخروّط بهم السير : امتدّ . (٦) اغدودن الشجر : تثنى وكان ناعما . ويقال كذلك فى الشاب . (٧) اكوهدّ الشيخ والفرخ : ارتعد . (٨) كذا فى ا ، ب . وسقط فى ش . (٩) هو مالك بن أبى كعب أبو كعب بن مالك . وانظر الكتاب ٢/٢٥٠ وحماسة البحترى ٥٣ ، وحماسة الخالديين الورقة ٦ ا من نسخه الدار ٥٨٧ أدب . (١٠) هو زيد الخيل . وهو من أربعة أبيات فى النوادر ٧٩ ، وانظر سيبويه ٢/٢٥٠ واللسان (قتل) ، واللآلى .

وقــوله : * كأنّ صوت الصَّنْج فى مُصَلْصَلِهْ *

فقوله (مصلصله) يجوز أن يكون مصدرا أى فى صلصلته، ويجوز أن يكون موضعا للصلصلة . وأمّا قوله :

* ... حتى لا أرى لى مقــاتلا *

٥ فمصدر، ويبعد أن يكون موضعا أى حتى لا أرى لى موضعا للقتال : المصدر هنا أقوى وأعلى . وقال (١) :

تُرادُ على دِمْنِ الحِياضِ فإن تَعَفْ (٢) فإنَّ المُنَــدَّى رِحلةٌ فرڪوب

أى مكان تنديتنا (٣) إيّاها أن نرحلها، فنركبها . وهذا كقوله (٤) :

* تحيَّــةُ بينهم ضربٌ وجيع *

١٠ أى ليست هناك تحيَّــة ، بل مكانَ التحيَّة ضرب . فهذا كقول الله ســبحانه « فبشِّرهم بعذابٍ أليم » . وقال رؤبة (٥) :

* جَذْبَ المندَّى شئِزِ المُعَوَّهِ (٦) *

فهذا اسم لموضع التندية أى جَذْب هذا المكانِ . وكذلك (المعوّه) مكان أيضا، والقول فيهما واحد .

---

١٥ (١) هو علقمة بن عبدة . والقصيدة فى المفضليات .

(٢) الحديث عن ناقته المذكورة فى البيت :

إليك ــ أبيت اللعن ــ أعملت ناقتى لكلكلها والقصريين وجيب

والدمن جمع دمنــة وهى بقية المــاء فى الحــوض وقوله : (تراد) كذا فى المفضليات وأصول الخصائص وفى اللسان فى دمن وندى : ترادى . وانظر ابن الأنبارى ٧٧٨

٢٠ (٣) التندية أن تورد الإبل لتشرب قليلا ، ثم تترك ترعى ، ثم تردّ إلى المــاء .

(٤) نسب فى الكتاب ١/٣٦٥ إلى عمرو بن معديكرب ، وكذا نسبه ابن رشــيق فى العمدة فى باب السرقات . وانظر الخزانة ٤/٥٣ . والشطر الذى أورد عجز صدره : * وخيل قد دلفت لها بخيل *

(٥) كذا فى ش ، ب . وفى أ : « قول » . (٦) « شئز » : غليظ ، « والمعوه » من التعويه ، وهو نزول آخر الليل . يصف مهمها قطعه فى سفره . وانظر الأرجوزة فى ديوانه .

وهـذا باب مطَّرِد متقاوِد . وقد كنت ذكرت طَرَفا منـه فى كتابى (شرح تصريف أبى عثمان)؛ غير أن الطريق ما ذكرت لك . فكل ما قيس على كلامهم فهو من كلامهم . ولهذا قال مَن قال فى العجّاج ورؤبة : إنهما قاسا اللغة وتصرّفا فيهـا ، وأقدما على ما لم يأتِ بهِ مَنْ قَبلهما . وقد كان الفرزدق يُلْغِز بالأبيـات ، ويأمر بإلقائها على ابن أبى إسحاق[1] .   ٥

وحَكَى الكسائىّ[2] أنه سأل بعض العرب عن أحد مطايب الجزُور، فقـال : مَطِيب[3] ؛ وضحِك الأعرابىُّ مِنْ نفسهِ كيف تكلَّف لهم ذلك من كلامه . فهـذا ضرب من القيـاس ركبه الأعرابى ، حتى دعاه إلى الضـحك مِن نفسـه ، فى تعاطيه إيّاه .

وذكر أبو بكر أنّ منفعة الاشتقاق لصاحبه أن يسمع الرجل اللفظة فيشكّ فيها ،   ١٠ فإذا رأى الاشتقاق قابلا لها أَنِس بها وزال استيحاشه منها . فهل هـذا إلا اعتماد فى تثبيت اللغة على القياس . ومع هذا أنك لو سمعت ظَرُف، ولم تسمع يَظْرُف، هل كنت تتوقف عن أن[4] تقول يظرف ، راكِبا له غير مستحيٍ منه . وكذلك لو سمعت سلِم، ولم تسمع مضارعه، أكنت ترِعُ[5] أو ترتدع أن تقول يسلم، قياسا أقوى من كثير من سماع غيره . ونظائر ذلك فاشية[6] كثيرة .   ١٥

---

(١) هو عبـد الله بن أبى إسحق الحضرمىّ ، من أوائل من وضع النحو . مات سـنة ١١٧ ﻫ . وانظر طبقات القرّاء ٤١٠ .   (٢) فى اللسان فى « طيب » نسبة هذه القصة للسيرافى .

(٣) هـذا الضبط عن أ . وضبط فى اللسان والقاموس : « مطيب » بسكون الطاء وفتح اليـاء . وفى ش ، ب بعـد « مطيب » : « واحد » وسقط هـذا اللفظ فى أ . ومطايب الجزور : خيـار لحمه وأطيبه .   (٤) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « على » .   ٢٠

(٥) أى تكف ، وهو من باب ورث .   (٦) ثبت فى أ . وسقط فى ش ، ب .

باب — فى الفصيح يجتمع فى كلامه لغتان فصاعدا

من ذلك قول لَبيد :

سَقَى قومِي بنِي مَجْدٍ، وأسقَى ... نُمَيرا والقبائلَ من هِلالِ (١)

وقال (٢) :

أمّا ابن طَوْقٍ فقد أوفى بذِمَّته ... كما وفى بقِلاص النجم حاديها (٣)

٥

وقال (٤) :

فظَلْتُ لدَى البيت العتيقِ أُخيلُهو ... ومِطْوايَ مشتاقانِ لَهْ أرِقانِ (٥)

فهاتان (٦) لغتان : أعنى إثبات الواو فى « أُخيلهو » ، وتسكينَ الهاء فى قوله : « له » ؛ لأن أبا الحسن زعم أنها لغة لأزْدِ السَّرَاة، وإذا كان كذلك فهما لغتان . وليس إسكان الهاء فى « له » عن حذفٍ لحق بالصنعة الكلمةَ ؛ لكن ذاك لغة .

١٠

---

(١) قبله :

أقول وصوبه منى بعيد ... يحط السيب من قلل الجبال

وهو فى وصف سحاب من قصيدة أوّلها :

ألم تلمم على الدمن الخوالى ... لسلمى بالمذانب فالقفال

وانظر الديوان طبعة فينا ١٢٧ ، و « مجد » : أم كلب وكلاب ابنى ربيعة بن عامر بن صعصعة .

١٥

(٢) هو طفيل الغنوىّ ، كما فى اللسان فى « وفى » . وقد ذكر فى ديوانه ٦٥ فيما نسب إليه . وفى الكامل ١٥٦/٥ : « ابن بيض » بدل « ابن طوق » .

(٣) قلاص النجم فى زعم العرب عشرون نجما ساقها الدبران فى خطبة الثريا .

(٤) هو يعلى الأزدىّ ، وكان لصا . وانظر اللسان فى « مطا » ، وفى « ها » فى الألف اللينة ، وانظر ص ١٢٨ من هذا السفر .

٢٠

(٥) يتحدث عن برق شاقه وهاجه إلى وطنه ، و « أخيله » : أنظر إلى مخيلته ودنو مطره . و « مطواى » : تثنية مطو . وهو الصاحب والنظير .

(٦) كذا فى أ . وفى سائر الأصول : « فهذان » .

ومثله ما رويناه عن قُطْرُب :

وأشرب الماء مابى نحوهو عطش ... إلا لأنّ عيونَهْ سيلُ واديها

فقال « نحوهو » بالواو، وقال « عيونهْ » ساكن الهاء .

وأمّا قول الشمّاخ :

له زَجَلٌ كأنه صوت حا ... إذا طلب الوَسيقةَ أو زَمِير[1]

فليس هذا لغتين ؛ لأنا لا نعلم رواية[2] حذف هذه الواو وإبقاء الضمة قبلها لغة[3]، فينبغى أن يكون ذلك ضرورة (وصنعة[3]) ، لا مذهبا ولغة . وكذلك يجب عندى وينبغى ألا يكون لغة ؛ لضعفه فى القياس . ووجه ضعفه أنه ليس على مذهب الوصل ، ولا مذهب الوقف . أما الوصل فيوجب إثبات واوه كلقيتهو أمس . وأمّا الوقف فيوجب الإسكان كلقيته وكلمته ؛ فيجب أن يكون ذلك ضرورة للوزن، لا لغة .

وأنشدني الشجرىّ لنفسه :

وإنا ليرعَى فى المَخُوف سَوَامُنا ... كأنه لم يشعر بهِ مَن يحارِبه[4]

فاختلس ما بعد هاء « كأنه »، ومَطَل ما بعد هاء « بِهِى » ، واختلاس ذلك ضرورة (وصنعة[5]) على ما تقدّم به القول .

(١) الزجل : صوت فيه حنين وترنم . والوسيقة هنا : القطيع من الأتن . والزمير : الزمر . يصف حمار وحش هائجا . وانظر كتابة الأعلم على شواهد الكتاب ١ / ١١ ، وانظر الديوان . وانظر أيضا ص ١٢٧ من هذا السفر . (٢) كذا فى ش ، ب . وهو يوافق ما فى اللسان فى « ها » فى حرف الألف اللينة . وفى أ : « راوية » . (٣) ثبت هذا فى أ وسقط فى ش ، ب .

(٤) « كأنه » كتب فى أ فوقه : « خلس » .

(٥) كذا فى أ . وفى ش ، ب : «ضعيفة» .

ومن ذلك قولهم : بغداد ، و بغدان ، وقالوا أيضا : مغدان ، وطبرزل[١] ، وطبرزن . وقالوا للحيّة : أَيْم ، وأَيْن . وأَعْصُر ، ويَعْصُر : أبو باهلة . والطِنْفِسة ، والطُنْفُسة . (وما اجتمعت)[٢] فيه لغتان أو ثلاث أكثر من أن يحاط به . فإذا ورد شيء من ذلك — كأن يجتمع فى لغة رجلٍ واحدٍ لغتان فصيحتان[٣] — فينبغى أن نتأمّل حال كلامه ؛ فإن كانت اللفظتان فى كلامه متساويتين فى الاستعمال ، كثرتُهما واحدة ، فإنّ أخلَق الأمر بهِ أن تكون قبيلتُــه تواضعت فى ذلك المعنى على (ذينــك[٤] اللفظين) ؛ لأن العرب قد تفعل ذلك للحاجة إليــه فى أوزان أشعارها ، وسعة تصرُّف أقوالهــا . وقد يجوز أن تكون لغتــه فى الأصل إحداهما ، ثم إنه اســتفاد الأخرى من قبيلة أخرى ، وطال بها[٥] عهدُه ، وكثر (استعماله لهــا)[٦] ، فلحقت — لطول[٧] المدّة واتصال استعمالها — بلغته الأولى[٨] .

وإن كانت إحدى اللفظتين[٩] أكثر فى كلامهِ من صاحبتها فأخلَقُ الحــالين به فى ذلك أن تكون القليلة فى الاستعمال هى المُفادةَ[١٠] ، والكثيرته هى الأولى الأصليّة . نعم ، وقد يمكن فى هذا أيضا أن تكون القلّى منهما إنمــا قلّت فى استعماله لضعفها فى نفســه ، وشذوذها عن قياسه ، وإن كانتا جميعا لغتين له ولقبيلته . وذلك

---

(١) يقال : سكر طبرزل وطبرزن . وهو السكر الأبيض الصلب . واللفظ معرّب عن الفارســية . انظر معرّب الجواليق ٢٨٨ (٢) كذا فى أ وفى شـ : « أمّا ما اجتمعت » .

(٣) كذا فى أ وفى شـ ، ب : « فصاعدا » . (٤) كذا فى أ ، حـ والمزهر ١/١٥٥ ، وفى شـ ، ب : « ذينك اللفظتين » . (٥) كذا فى أ ، ب والمزهر ١/١٥٥ ، وفى شـ : « به » . (٦) كذا فى المزهر ١/١٥٥ ، وفى أصول الخصائص : « لها استعماله » .

(٧) كذا فى أ ، ب . وفى شـ : « أطول » . (٨) كذا فى أ والمزهر . وفى سائر الأصول : « الأخرى » . (٩) كذا فى أ وفى شـ ، ب : « اللغتين » .

(١٠) كذا فى أ . وفى شـ ، ب ، المزهر ١/١٥٦ : « الكثيرة » .

أن من مذهبهم أن يستعملوا من اللغة ماغيرُه أقوى فى القياس منه ؛ ألا ترى إلى حكاية أبى العباس عن عُمَارة قراءته ﴿ ولا الليلُ سابقُ النهارَ ﴾(1) بنصب النهار، وأن أبا العباس قال له(2) : ما أردت ؟ فقال : أردتُ « سابقٌ النهار » قال أبو العباس فقلت له(3) . فهلّا قلته ؟ فقال : لو قلته لكان أوزن ؛ أى أقوى . فهذا يدلك على أنهم قد يتكلّمون بما غيرُه عندهم(4) أقوى منه ، (وذلك(5)) لاستخفافهم الأضعفَ ؛ إذ لولا ذلك لكان الأقوى أحقّ وأحرى ؛ كما أنهم لا يستعملون المجاز إلا لضرب من المبالغة ؛ إذ لولا ذلك لكانت الحقيقةُ أولى من المساحة .

[وإذا(6) كثر على المعنى الواحد ألفاظ مختلفة فسُمِعت فى لغة إنسان واحد فإن أحرى ذلك أن يكون قد أفاد أكثرها أو طَرَفا منها ؛ من حيث كانت القبيلة الواحدة لا تتواطأ فى المعنى الواحد على ذلك كلّه . هذا غالب الأمر ، وإن كان الآخَر فى وجه من القياس جائزا .

وذلك كما جاء عنهم فى أسماء الأسد والسيف والخمر وغير ذلك ، وكما تنحرف الصيغة(7) واللفظ واحد ؛ نحو قولهم : هى رَغْوة اللبن ، ورُغْوته ، ورِغوته ، ورُغاوته ، ورِغَاوته ، ورُغَايته . وكقولهم : الذَّرَوح(8) ، والذُّرُّوح ، والذُّرِّيح ، والذُّرَّاح ، والذُّرَح ، والذُّرْنُوح ، والذُّرَحْرَح ، والذُّرَّحْرَح ؛ روينا ذلك كله . وكقولهم : جئته من عَلُ ،

(1) آية ٤٠ سورة يس . (2) ثبت فى ش ، ب وسقط فى أ .
(3) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « بدل » . (4) ثبت فى ش ، ب . وسقط فى أ .
(5) ثبت فى ش ، ب وسقط فى أ . (6) مابين المربعين فى أ ، وسقط فى ش ، ب ، ح . وهو من هذا الموضع الى قوله فى الصفحة التالية : « وكلما كثرت الألفاظ » .
(7) فى أ : « الصنعة » ، وقد تبعت هنا ما فى المزهر ١٥٦/١ وما يؤخذ من ح .
(8) هو دويبة أعظم من الذباب شيئا .

ومن علٍ ، ومن علا ، ومن عَلْوُ ، ومن عَلْوَ ، ومن عَلْو ، ومن عُلْوُ ، ومن عالٍ ؛ ومن مُعَالٍ . فإذا أرادوا النكرة قالوا : من علٍ . وههنا من هذا ونحوه أشباه له كثيرة] .

وكلما[1] كثرت الألفاظ على المعنى الواحد كان ذلك أولى بأن تكون لغات لجماعات ، اجتمعت لإنسان واحد ، من هَنًّا ومن هَنًّا . ورَوَيتُ عن الأصمعىّ قال : اختلف رجلان فى الصَّقْر ، فقال أحدهما : الصقر (بالصاد) ، وقال الآخر : السَّقْر (بالسين) ، فتراضيا بأول وارد عليهما فحكيا له ما هُمَا فيه . فقال : لا أقول كما قلتما ، إنما هو الزَّقْر . أفلا ترى إلى كل واحد من الثلاثة : كيف أفاد فى هذه الحال إلى لغته لغتين أُخريين معها . وهكذا تتداخل اللغات . وسنفرد لذلك بابا بإذن الله عزّ وجلّ .

فقد وضح ما أردنا بيانه من حال اجتماع اللغتين أو اللغات فى كلام الواحد من العرب .

باب — فى تركُّب[2] اللغات[3]

اعلم[4] أن هذا موضع قد دعا أقواما ضعفُ نظرهم ، وخفَّت إلى تلقّ ظاهر هذه اللغة أفهامُهم ، أن جمعوا أشياء على وجه الشذوذ عندهم ، وادّعوا أنها موضوعة فى أصل اللغة على ما سمعوه بأَخَرةٍ من أصحابها ، وأُنْسُوا ما كان ينبغى أن يذكروه ، وأضاعوا ما كان واجبا أن يحفظوه . ألا تراهم كيف ذكروا فى الشذوذ ما جاء على

(١) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « إذا كثر ذلك على » . (٢) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « تركيب » . (٣) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « اللغة » .
(٤) كذا فى أ . وسقط هذا فى ش ، ب .

فَعِل يفعُل؛ نحو نَعِم ينعُم، ودِمْتَ تدوم، ومِتّ تموت . وقالوا أيضا فيما جاء من فَعَل يَفْعَل، وليس عينه ولا لامه حرفا حَلْقِيّا؛ نحو قَلَى يَقْلَى، وسَلَا يسلَى، وجَبَى يَجْبَى، ورَكَن يركَن، وقَنَط يَقْنَط .

ومما عدّوه شاذًّا ماذكروه من فَعُل فهو فاعل؛ نحو طَهُر فهو طاهر، وشَعُر فهو شاعر، وحَمُض فهو حامض، وعَقُرت المرأة فهى عاقر؛ ولذلك نظائر كثيرة . ٥

واعلم أن أكثر ذلك وعامّته[1] إنما هو لغات تداخلت فتركّبت[2]، على ما قدّمناه فى الباب الذى هذا الباب يليه . هكذا ينبغى أن يُعتقد، وهو أشبه بحكمة العرب .

وذلك أنه قد دلّت الدلالة على وجوب مخالفة صيغة الماضى لصيغة المضارع؛ إذ الغرض فى صِيغ هذه المُثُل إنما هو لإفادة الأزمنة، فجُعل لكل زمان مثالٌ مخالف لصاحبه، وكلّما ازداد الخلاف كانت فى ذلك قوّة الدلالة على الزمان . ١٠

فمن ذلك أن جعلوا بإزاء حركة فاء الماضى سكونَ فاء المضارع، وخالفوا بين عينيهما؛ فقالوا : ضَرب يضرِب، وقتل يقتُل، وعلِم يعلَم .

فإن قلت : فقد قالوا : دحرج يدحرج؛ فحرّكوا فاء المضارع والماضى جميعا، وسكّنوا عينيهما أيضا؛ قيل : لمّا فعلوا ذلك فى الثلاثىّ الذى هو أكثر استعمالا، وأعمّ تصرّفًا، وهو كالأصل للرباعىّ، لم يبالوا ما فوق ذلك ممّا جاوز الثلاثة . وكذلك أيضا قالوا : تقطّع يتقطّع، وتقاعس يتقاعس، وتدهور يتدهور، ونحوَ ذلك؛ لأنهم أحكموا الأصل الأوّل الذى هو الثلاثىّ. فقلّ حَفْلهم بما وراءه؛ كما أنهم لمّا أحكموا أمر المذكر فى التثنية، فصاغوها على ألِفها، لم يحفِلوا بما عرض ١٥

---

(١) كذا فى أ . وفى ش، ب : « فاعله » .

(٢) كذا فى أ، ب . وفى ش : « تركت » . ٢٠

فى المؤنّث من اعتراض عَلَم التأنيث بين الاسم و بين ما هو مَصُوغ عليه من عَلَميها؛ نحو قائمتان وقاعدتان .

فإن قلت : فقد نجد فى الثلاثىّ ماتكون حركةُ عينيه فى الماضى والمضارع سواءً، وهو باب فَعُل؛ نحو كَرُم يكرُم ، وظَرُف يَظْرُف .

٥ قيل : على كل حال فاؤه فى المضارع ساكنة ، وأمّا موافقة حركة عينيه[1] فلأنه ضَرْب قائم فى الثلاثىّ برأسه ؛ ألا تراه غير متعدّ البتَّة ، وأكثر باب فَعَل وفَعِل متعدّ . فلمّا جاء هذا مخالفا لهما ــ وهما أقوى وأكثر منه ــ خولف بينهما و بينه ، فووفق بين حركتى عينيه ، وخولف بين حركتى عينيهما .

وإذا ثبت وجوبُ خلافِ صيغة الماضى صيغة المضارع وجب أن يكون

١٠ ما جاء من نحو سَلَا يَسْلَى ، وقلى يقلى (ونحو ذلك)[2] ، ممّا التقت فيه حركتا عينيه منظورا فى أمره ، ومحكوما عليه بواجبه . فنقول : إنهم قد قالوا : قَلَيتَ الرجل وقلِيته . فمن قال : قَلَيته فإنه يقول أقليه ، ومن قال قلِيته قال : أقلاه . وكذلك من قال : سلوته قال : أسلوه ؛ ومن قال سلِيته قال : أسلاه ، ثم تلاقى أصحاب اللغتين فسمع هذا لغة هذا ، وهذا لغة هذا ، فأخذ كل واحد منهما من صاحبه

١٥ ما ضمّه إلى لغته ، فتركّبت هناك لغة ثالثة ؛ كأنّ من يقول سلا أخذ مضارع من يقول سلِى ، فصار فى لغته سَلَا يسلى .

فإن قلت : فكأنّ[3] يجب على هذا أن يأخذ من يقول سلِى مضارع من يقول سلا ، فيجىء من هذا أن يقال : سَلِى يسلو .

---

(١) كذا فى ا . وفى سائر الأصول : « عينه » . (٢) ثبت هذا فى ا ، وسقط

٢٠ فى ش ، ب . (٣) كذا فى ا . وفى ش ، ب : « وكان » .

قيل : منع من ذلك أن الفعل إذا أزيل ماضيه عن أصله ، سرى ذلك فى مضارعه ، وإذا اعتلّ مضارعه سرى ذلك فى ماضيه ؛ إذ كانت هذه المُثُل تجرى عندهم مَجْرَى المثال الواحد ؛ ألا تراهم لمّا أعلّوا « شَقِى » أعلّوا أيضا مضارعه[1] ، فقالوا يشقيان : ولمّا أعلّوا « يُغْزِى » أعلّوا أيضا أُغْزِيت ؛ ولمّا أعلّوا « قام » أعلّوا أيضا يقوم . فلذلك لم يقولوا : سليت تسلو ، فيعلّوا الماضى ويصحّحوا المضارع . ٥

فإن قيل : فقد قالوا : محَوت تمحَى ، وبأوت تبْأَى ، وسعيت تسعى ، ونأيت تنأى ؛ فصحّحوا الماضى وأعلّوا المستقبل .

قيل : إعلال الحرفين إلى الألف لا يخرجهما كل الإخراج عن أصلهما ؛ ألا ترى أن الألف حرف يُنْصَرف إليه عن الياء والواو جميعا ، فليس للألف خصوص بأحد حرفى العلّة ، فإذا قُلب واحد منهما إليه فكأنه مُقَرّ على بابه[2] ؛ ١٠ ألا ترى أن الألف لا تكون أصلا فى الأسماء ولا فى الأفعال ، وإنما هى مؤذِنة بما هى بدل منه ، وكأنها هى هو ؛ وليست كذلك الواو والياء ؛ لأن كل واحدة منهما قد تكون أصلا كما تكون[3] بدلا . فإذا أخرجت الواو إلى الياء اعتُدّ[3] ذلك ؛ لأنك أخرجتها إلى صورة تكون الأصول عليها ، والألف لا تكون أصلا أبدا فيهما[4] ، فكأنها هى ما قلبت عنه البتّة ؛ فاعرف ذلك ، فإن أحدا من أصحابنا لم يذكره . ١٥

ومما يدلّك[5] على صحّة الحال فى ذلك أنهم قالوا : غزا يغزو ، ورمى يرمى ، فأعلّوا الماضى بالقلب ، ولم يقلبوا المضارع ، لمّا كان اعتلال لام الماضى إنما هو بقلبها ألفا ، والألف لدلالتها على ما قُلبت عنه كأنها[6] هى هو ، فكأن لا قلب هناك : فاعرف ذلك .

(١) كذا فى ش ، ب . وفى أ : « ترى » . (٢) كذا فى أ وفى غيرها : « بابه الأوّل » . ٢٠
(٣) كذا فى ش ، ب . وفى أ : « يكون » . (٤) أى فى الأسماء والأفعال .
(٥) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « يدل » . (٦) الضمير للقصة .

ويدلّك على استنكارهم أن يقولوا : سليت تَسلو؛ لئلا يقلبوا فى الماضى ولا يقلبوا فى المضارع أنهم قد جاءوا فى الصحيح بذلك لمّا لم يكن فيه من قلب الحرف فى الماضى ، وترك قلبه فى المضارع ما جفا عليهم ؛ وهو قولهم : نعِم ينعُم ، وفضِل يفضُل . وقالوا فى المعتلّ : مِت تموت ، ودِمت تدوم؛ وحُكِى فى الصحيح

٥ أيضا حضِر القاضى يحضُره . فنعِم فى الأصل ماضى ينعَم ، وينعم فى الأصل مضارع نَعُم ، ثم تداخلت اللغتان ، فاستضاف من يقول نعِم لغة من يقول ينعُم ، فحدثت هناك لغة ثالثة .

فإن قلت : فكان يجب على هذا أن يستضيف من يقول : نَعُم مضارع من يقول نعِم ، فتركّب من هذا أيضا لغة ثالثة ؛ وهى نَعُم ينعَم .

١٠ قيل : مَنَع من هذا أن فَعُل لا يختلف مضارعه أبدا ، وليس كذلك نعِم ؛ لأن نعِم قد يأتى فيه ينعِم وينعَم جميعا ، فاحتُمِل خلافُ مضارعه ، وفعُل لا يحتمِل مضارعه الخلاف ؛ ألا تراك كيف تحذف فاء وعد فى يعِد ؛ لوقوعها بين ياء وكسرة ، وأنت مع ذلك تصحّح نحو وَضُؤ ووَطُؤ ، إذا قلت : يَوْضُؤ ويَوْطُؤ ، وإن وقعت الواو بين ياء وضمة ، ومعلوم أن الضمّة أثقل من الكسرة ، لكنه

١٥ لمّا كان مضارع فَعُل لا يجىء مختلفا لم يحذفوا فاء وضؤ ، ولا وطؤ ، ولا وَضُع ؛ لئلا يختلف بابٌ ليس من عادته أن يجىء مختلفا .

فإن قلت : فما بالهم كسروا عين ينعِم ، وليس فى ماضيه إلّا نعِم ، ونَعُم ، وكل واحد من فعِل وفَعُل ليس له حظّ من باب يفعِل .

قيل : هذا طريقه غير طريقِ ما قبله . فإما أن يكون ينعِم — بكسر العين —

٢٠ جاء على ماضٍ وزنه فَعَل ، غير أنهم لم ينطقوا به استغناء عنه بنعِم ونَعُم ، كما استغنَوا بترَك عن وَذَر ، ووَدَع ، وكما استغنَوا بملامح عن تكسير لَمْحة ؛ وغير ذلك . أو يكون

فعِل فى هذا داخلا على فَعُل ؛ فكما[1] أن فَعُل بابه يفعُل، كذلك شبّهوا بعض فعِل به فكسروا عين مضارعه ، كما ضمُّوا فى ظـرُف عين ماضـيه ومضارعه . فنعِم ينعِم فى هـذا محمول على كرم يكرم ، كما دخل يفعُـل فيما ماضيه فعَل ؛ نحو قتل يقتل على باب يشرف و يظرف . وكأن باب يفعُل إنمـا هو لمـا ماضيه فعُل، ثم دخلت يفعُـل فى فعَل على يفعِل؛ لأن ضرب يضرب أقيس من قتل يقتل . ألا ترى أن ما ماضيه فعِل إنما بابه فتح عين مضارعه؛ نحو ركِب يركَب ، وشرب يشرب . فكما[2] فُتح المضارع لكسر المـاضى ، فكذلك أيضا ينبغى أن يكسر المضارع لفتح المـاضى. وإنمـا دخلت يَفعُل فى باب فَعَل على يَفعِل من حيث كانت كل واحدة من الضمّة والكسرة مخالفة للفتحة ، ولمّـا آثروا خلاف حركة عين المضارع لحركة عين المـاضى و وجدوا الضمة مخالفة للفتحة خلافَ الكسرة لهـا عدلوا فى بعض ذالك إليها، فقالوا : قتل يقتُل، ودخل يدخل، وخرج يخرج .

وأنا أرى أنّ يفعُـل فيما ماضـيه فَعَل[3] فى غير المتعـدّى أقيس من يفعِـل[4] ؛ فضرب يضرِب إذًا أقيسُ من قتـل يقتل ، وقعد يقعد أقيسُ من جلس يجلِس . وذلك أن يفعُل إنمـا هى فى الأصل لِـمَا لا يتعدّى؛ نحو كرم يكرم ، على ما شرحنا من حالها . فإذا[5] كان كذلك كان أن يكون فى غير المتعـدّى فيما ماضيه فَعَـل أولى وأقيس .

فإن قيل : فكيف[6] ذلك ونحن نعلم أن يفعُل فى المضاعف المتعدّى أكثر من يفعِل؛ نحو شدّه يشُدُّه، ومدّه يمُدّه ، وقـدّه يقُدّه ، وجزّه يجُزّه ، وعزّه يعُزّه ،

---

(١) كذا فى ا ، ب . وفى ش : «وكما» . (٢) كذا فى ا ، ب . وفى ش : «وكما» .
(٣) ثبت هذا اللفظ فى ش، ب وسقط فى ا . (٤) فى ش ، ب : « يفعل المتعدّى » .
(٥) كذا فى ا . وفى ش، ب : «و إذا» . (٦) كذا فى ش، ب . وفى ا : «وكيف» .

وأزّه يؤزّه ، وعمّه يعمّه ، وأمّه يؤمّه ، وضمّه يضمّه ، وحلّه يحلّه ، وسلّه يسُلّه ، وتلّه يتلّه . ويفعِل فى المضاعف قليل محفوظ ، نحو هرّه يهرّه[1] ، وعلّه يعِلّه ، وأحرف قليلة . وجميعها يجوز فيه «أفعُله» نحو علّه يعُلّه ، وهرّه يهرّه[1] ؛ إلا حبّه يحِبّه فإنه مكسور المضارع لا غير .

٥ قيل : إنما جاز[2] هذا فى المضاعف لاعتلاله ، والمعتلّ كثيرا ما يأتى مخالفا للصحيح ؛ نحو سيّد ، وميّت ، وقُضاة ، وغُزاة ، ودام ديمومة ، وسار سيرورة . فهذا شىء عَرَض قلنا فيه ، ولنعد .

وكذلك حال قولهم قنَط يقنَط ، إنما هو لغتان تداخلتا . وذلك أن قنَط يقنِط لغة ، وقنِط يقنَط أخرى ، ثم تداخلتا فتركّبت لغة ثالثة . فقال من قال قنَط : يقنَط ، ١٠ ولم يقولوا : قنِط يقنِط ؛ لأن آخذا إلى لغته لغة غيره قد يجوز أن يقتصر على بعض اللغة التى أضافها إلى لغته دون بعض . وأمّا حسِب يحسِب ، ويئس ييئِس ، ويبِس ييبِس فمشبّه[3] بباب كرُم يكرم ، على ما قلنا فى نعِم ينعِم . وكذلك مِتّ تموت ، ودِمت تدوم ، وإنما تدوم وتموت على من قال مُتّ ودُمْت ، وأمّا مِتّ ودِمت فمضارعهما تمات وتدام ؛ قال :

١٥ يا مىّ[4] لا غَرْو ولا مَلاما ... فى الحبّ إن الحبّ لن يَدَاما

(١) كذا فى ش ، ب . وفى أ : «هزه يهزه» . وما أثبت هو الصواب .

(٢) كذا فى أ ، ب ، ش . وفى جـ : «جاء» .

(٣) كذا فى أ . وفى ش ، ب : «فشبه» .

(٤) كذا فى أ . وفى ش ، ب : «مىّ» وفى الجمهرة ٣/٤٨٥ ، بدل الشطر الأوّل :

٢٠ * يا ليل لا عذل ولا ملاما *

وقال :

بُنَىَّ(١) يا سـيِّدة البنـات   عِيشِى ولا يؤمن أن تمـانى

ثم تلاقى صاحبا اللغتين ، فاستضاف هذا بعضَ لغـةِ هذا ، وهذا بعضَ لغة هذا ، فتركّبت لغـة ثالثة . قال الكسائىّ : سمعت من أخوين من بنى سُلَيم (٢) نما ينمو ، ثم سألت بنى سُلَيم عنه فلم يعرفوه . وأنشد أبو زيد لرجل من بنى عُقَيل :

ألم تعلمِى ما ظِلْتُ بالقوم واقفـا   على طَلَلٍ أضحت معارِفُه قَفْـرا(٣)

فكسروا الظاء فى إنشادهم وليس من لغتهم .

وكذلك القول فيمن قال: شعُر فهو شاعر، وحمُض فهـو حامض، وخثُر فهو خاثر : إنما هى على نحوٍ من هذا . وذلك أنه يقال : خثُر وخثَر، وحمُض وحمَض، وشعُر وشعَر، وطهُر وطهَر، فجاء شاعر، وحامض ، وخاثر، وطاهر على حمَض ، وشعَر، وخثَر ، وطهَر، ثم استُغنى بفاعل عن « فعيل » وهـو فى أنفسهم وعلى بالٍ من تصوّرهم . يدلّ على ذلك تكسيرهم لشاعر : شعراء لمّـا كان فاعل هنا واقعا موقع «فعيل» كُسِّر تكسيره، ليكون ذلك أمارة ودليلا على إرادته ،وأنه مغنٍ عنه ، وبدل منه ؛ كما صحّح العواور(٤) ليكون دليلا على إرادة الياء فى العواوير، ونحو ذلك .

---

(١) كذا فى ا ، ب . وهو ما فى اللسان (موت) ، وما فى الجمهرة ٤٨٥/٣ ، وقال ابن دريد بعد إنشاده : « أراد بنيّتى » . وفى ش :

* بنيّتى سـيدة البنـات *

و يبدو كأنها مصلحة ، وهو يوافق ما فى الصحاح .

(٢) كذا فى ا . وفى ب ، ش : « من بنى سليم يقولان » .

(٣) هـذه رواية البيت كما فى ا . وقد ورد فى ب ، ش :

ألم تعلما ما ظلت بالقوم واقفا   على طلل أضحت معالمه قفـرا

(٤) أى فى قوله :   * وكحّل العينين بالعواور *

وانظر ص ١٩٥ من هذا الجزء .

وعلى ذلك قالوا: عالم وعلماء — قال سيبويه[1]: يقولها من لا يقول عليم — لكنه[2] لمّا كان العِلْم إنما يكون الوصف بِهِ بعد المزاولة له وطول الملابَسة صار كأنه غريزة، ولم يكن على أوّل دخوله فيه، ولو كان كذلك لكان متعلّما لا عالما، فلمّا خرج بالغريزة إلى باب فَعُل صار عالم فى المعنى كعليم، فكُسِّر تكسيره، ثم حملوا عليه ضدّه، فقالوا: جهلاء كعلماء، وصار علماء كحلماء؛ لأن العلم مَحْلَمَة لصاحبه، وعلى ذلك جاء عنهم فاحِش وفحشاء، لمّا كان الفُحْش ضربا من ضروب الجهل، ونقيضا للحلم؛ أنشد الأصمعىّ — فيما روينا عنه —:

* وهل علمتِ فُحَشاءَ جهله[3] *

وأما غسا يَغْسَى[4]، وجَبَى يجبَى[5]، فإنه كأبَى يأْبَى. وذلك أنهم شبّهوا الألف فى آخره بالهمزة فى قرأ يقرأ، وهدأ يهدأ. وقد قالوا غَسِيَ يَغْسَى، فقد يجوز أن يكون غَسَا يَغْسَى من التركّب[6] الذى تقدّم ذكره. وقالوا أيضا جَبَى يَجْبَى، وقد أنشد أبو زيد:

* يا إبلى ماذا مُه فتأْبِيَهْ *

فجاء بِهِ على وجه القياس، كأَتَى يأْتِى[7]. كذا رويناه عنه، وقد تقدم ذكره، وأنى قد شرحت حال هذا الرجز فى كتابى "فى النوادر الممتعة".

---

(١) كذا فى أ. وفى سائر الأصول: «من يقولها لا يقول عليم». والذى فى سيبويه ٢/٢٠٦: «... وعلماء يقولها من لا يقول إلا عالم».

(٢) هذا من كلام ابن جنىّ. (٣) من رجز لصخير بن عمير فى الأصمعيات ٥٨ وبعده:

* مغوثة أعراضهم ممرطلة *

وأورد اللسان هذا الشطر مع آخر فى مغث. (٤) كذا فى ش، ب. وفى أ: «فأما».

(٥) يقال: غسا الليل: أظلم. (٦) كذا فى أ. وفى ش، ب: «التركيب».

(٧) انظر ص ٣٣٢ من هذا الجزء.

واعلم أن العرب تختلف أحوالها فى تلقّى الواحد منها لغةَ غيره؛ فمنهم من يخف ويسرع[1] قبولَ ما يسمعه، ومنهم من يستعصم فيقيم على لغته البتّة، ومنهم من إذا طال تكرر لغةِ غيره عليه لصقت به، ووُجدت فى كلامه؛ ألا ترى إلى قول رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد قيل : يا نبىء الله، فقال : "لست بنبىء الله ولكننى نبىّ الله" وذلك أنه عليه الصلاة والسلام أنكر الهمز فى اسمه فردّه على قائله، لأنه[2] لم يدر بم سمّاه، فأشفق أن يُمسك على ذلك، وفيه شىء يتعلق بالشرع، فيكون بالإمساك عنه مبيحَ محظورٍ، أو حاظرَ مباحٍ .

وحدّثنا أبو بكر محمد بن الحسن عن أحمد بن يحيى قال : اجتمع أبو عبد الله ابن الأعرابىّ وأبو زياد الكلابىّ على الجسر ببغداد، فسأل أبو زياد أبا عبد الله عن قول النابغة الذبيانىّ :

* على ظهرِ مَبْناةٍ[3] ... *

فقال أبو عبد الله[4] : النَّطع[5]، فقال أبو زياد : لا أعرفه، فقال : النِطع، فقال أبو زياد : نعم، أفلا ترى[6] كيف أنكر غير لغته على قرب بينهما .

---

(١) كذا فى أ . وفى ش، ب : «يسوغ» . (٢) كذا فى ش، ب . وسقط فى أ .

(٣) هو من قوله :

كأن مجر الرامسات ذيولها … عليه حصير نمّقته الصوانع

على ظهر مبناة جديد سيورها … يطوف بها وسط اللطيمة بائع

والمبناة — بفتح الميم وكسرها — تتخذ من الجلد يضم بعضه إلى بعض ويضع عليه التاجر أمتعته ، وكانوا يضعون الحصير عليها يطوفون بها لبيعها .

(٤) كذا فى ش، ب . وفى أ : «ابن الأعرابى» .

(٥) يريد أنه سأله عن المبناة ما هى فقال : النطع بفتح النون ، فأنكر ذلك إذ كان من لغته النطع بكسر النون . وأورد اللسان القصة فى نطع .

(٦) كذا فى ش، ب . وفى أ : «تراه» .

وحدّثنى[(١)] أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد عن أبى بكر محمد بن هرون الرُّويانى عن أبى حاتم قال: قرأ علىّ أعرابىّ بالحرم: «طِيبَى لهم وحُسْنُ مآب»، فقلت: طوبَى، فقال طيبى، قلت طوبى، قال طيبى. فلمّا طال علىّ قلت: طوطو، فقال طِى طِى. أفلا ترى إلى استعصام هذا الأعرابىّ بلغته وتركه متابعة أبى حاتم.

والخبر المرفوع فى ذلك، وهو سؤال أبى عمرو أبا خَيْرة[(٢)] عن قولهم: استأصل الله عِرْقاتهم[(٣)]، فنصب أبو خَيْرة التاء من «عِرْقاتهم»، فقال له أبو عمرو: هيهات أبا خيرة، لان جِلدُك[(٤)]. وذلك أن أبا عمرو استضعف النصب بعد ما كان سمعها منه بالجرّ، قال: ثم رواها فيما بعد أبو عمرو بالنصب والجرّ، فإمّا أن يكون سمع النصب من غير أبى خَيْرة ممن يَرضى عربيّته، وإما أن يكون قوِى فى نفْسه ما سمعه من أبى خيرة من نصبها. ويجوز أيضا أن يكون قد أقام الضعفُ فى نفسه فحكى النصب على اعتقاده ضعفه، وذلك أن الأعرابىّ قد يَنطق بالكلمة يَعتقد أن غيرها أقوى فى نفْسه منها، ألا ترى أن أبا العباس حكى عن عُمارة أنه كان يقرأ ﴿ولا الليلُ سابقُ النهارَ﴾ بالنصب، قال أبو العباس: فقلت له ما أردت؟ فقال: سابقٌ النهارَ، فقلت له فهلّا قلتَه؟ فقال: لو قلته لكان أوزن، أى أقوى. وقد ذكرنا هذه الحكاية للحاجة إليها فى موضع آخر، ولا تستنكر إعادة الحكاية، فربما كان فى الواحدة عدّةُ أماكن مختلفة يُحتاج فيها إليها.

فأمّا قولهم: عَقُرت فهى عاقِر، فليس «عاقر» عندنا بجارٍ على الفِعْل جريان قائم وقاعد عليه، وإنما هو اسم بمعنى النسب بمنزلة امرأة طاهِر، وحائض، وطالق.

---

(١) كذا فى ش، ب. وفى ا: «حدثنا». وسبقت هذه القصة فى ص ٧٥ وما بعدها.

(٢) أبو عمرو: هو ابن العلاء. وأبو خيرة: نهشل بن زيد، (انظر فهرست ابن النديم).

(٣) جمع عرقة وهى الأصل.

(٤) يريد أنه طال عهده بالبادية حيث الخشونة والقشف، وأثر فيه الحضر فنال ذلك من فصاحته. وانظر هذه القصة فى مجالس ابن حنزابة (الثانى).

وكذلك قولهم : طَلُقت فهى طالِق ؛ فليس عاقِر من عقُرتْ بمنزلة حامِض من حَمُض ، ولا خاثِر من خثُر ، ولا طاهِر من طهُر ، ولا شاعِر من شعُر ؛ لأن كل واحد من هذه هو اسم الفاعل ، وهو جارٍ على فَعَل (فاستغنِى به عما يجرى على فَعُل ، وهو) فعيل على ما قدّمناه .[1]

وسألت أبا على — رحمه الله — ، فقلت : قولهم حائِض بالهمزة يَحكم بأنه جارٍ على حاضت ؛ لاعتلال عين فعلت . فقال : هــذا لا يدلّ . وذلك أن صورة فاعِل مما عينه معتلّة لا يجيء إلا مهموزا ،[2] جرى على الفعل أو لم يَجْرِ ؛ لأن بابه أن يَجرى عليه ، فحملوا ما ليس جاريا عليه ، على حكم الجارى عليه ؛ لغلبته إيّاه فيه . وقد ذكرت هذا فيما مضى .

فاعرِف ما رسمتُ لك ، واحمِل [ما يجيء منه عليه] ؛ فإنه كثير ، وهذا طريق قياسـه .

(باب فيما يرد) عن العربىّ مخالِفا لما عليه الجمهور[3]

إذا اتّفق شيء من ذلك نُظِر فى حال ذلك العربىّ وفيما جاء به . فإن كان الإنسان فصيحا فى جميع ما عدا ذلك القدرَ الذى انفرد به ، وكان ما أورده ممّا يقبله القياس ، إلا أنه لم يَرِد به استعمال إلا من جهة ذلك الإنسان ، فإنّ الأَولى فى ذلك أن يُحْسَن الظنّ به ، ولا يُحمَل على فساده .

فإن قيل : فمن أين ذلك له ، وليس مسوَّغا أن يرتجل لغة لنفسه ؟

---

(١) كذا فى ش ، ب . وفى ا موضع ما بين القوسين : « فهو » .

(٢) كذا فى ا ، ب ، ش . وفى جـ : «لا يجيء إلا مهموزة» وقد روعى هنا التذكير فى المضاف اليه .

(٣) كذا فى ا ، جـ . وفى ش ، ب : « باب ما يرد » .

قيل : قد يمكن أن يكون ذلك وقع إليه من لغة قديمة قد طال عهدُها، وعفا رسمها، وتأبّدت[1] معالمها. أخبرنا أبو بكر جعفر بن محمد بن الحجّاج عن أبى خليفة[2] الفضل بن الحُباب قال : قال ابن عون[3] عن ابن سيرين، قال عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه : كان الشعرُ علمَ القوم، ولم يكن لهم علمٌ أصحّ منه، فجاء الإسلام فتشاغلت عنه العربُ بالجهاد وغزو[4] فارسَ والروم، ولهيت عن الشعر وروايته، فلمّا كثر الإسلام وجاءت الفتوح واطمأنّت[5] العربُ فى الأمصار، راجعوا رواية الشعر، فلم يئولوا[6] إلى ديوانٍ مدوّن، ولا كتابٍ مكتوب، وألفَوا ذلك وقد هلك من العرب مَن هلك بالموت والقتل، فحفظوا أقلّ ذلك، وذهب عنهم كثيره.

وحدّثنا أبو بكر أيضا عن أبى خليفة قال[7] قال يونس بن حبيب : قال أبو عمرو ابن العلاء : ما انتهى إليكم ممّا قالت العرب إلا أقلّه، ولو جاءكم وافرا لجاءكم علم وشعر كثير. فهذا ما تراه[8]، وقد روى فى معناه كثير.

وبعد فلسنا نشكّ فى بعدِ لغة حِمْيَرَ ونحوها عن لغة ابنى نزار[9]، فقد يمكن أن يقع شىء من تلك اللغة فى لغتهم فيساء الظنّ فيه[10] بمن سمع منه، وإنما هو منقول من تلك اللغة.

---

(١) أى جهلت : من قولهم : تأبد الرسم، أوحش وأقفر وتنكر. (٢) كانت وفاة أبى خليفة هذا فى سنة ٣٠٥ كما فى الشذرات، وهو بصرىّ. (٣) هو عبد الله بن عون. مات سنة ١٥١ كما فى تهذيب التهذيب. وفى طبقات ابن سلام ١٠ : « ابن عوف » وهو تحريف، وتبعه السيوطى فى المزهر (النوع ٤٩). (٤) فى ابن سلام : « غزوا ». (٥) كذا فى أ، جـ. وفى ش، ب : « فاطمأنت ». (٦) عند ابن سلام : « يئلوا ». (٧) هذا الخبر أيضا فى ابن سلام فى الموطن السابق. (٨) كذا فى أ. وفى ش، ب : « نراه ».

(٩) يريد بابنى نزار : مضر وربيعة. (١٠) كذا فى أ. وفى ب : « به » وسقط هذا فى سائر الأصول.

ودخلت يوما على أبى علىّ — رحمه الله — خاليا فى آخر النهار ، فحين رآنى قال لى : أين أنت(١)؟ أنا أطلبك . قلت : وما ذلك؟ قال: ما تقول فيما جاء عنهم من حَوْرِيت(٢) ؟ فخضنا معا فيه ، فلم نحلَ بطائل منه ، فقال : هو من لغة اليمن ، ومخالف للغة ابنى نزار(٣)، فلا ينكَر أن يجىء مخالفا لأمثلتهم .

وأخبرنا أبو صالح السليل بن أحمد بن عيسى بن الشيخ، قال حدثنا أبو عبد الله محمد بن العباس اليزيدىّ(٤)، قال حدثنا الخليل بن أسد النُوشجانىّ، قال حدّثنى محمد بن يزيد بن ربّان(٥)، قال أخبرنى رجل عن حمّادِ الرّاوية، قال : أمر النعمان فنُسِخت له أشعارُ العرب فى الطُنُوج(٦) — قال : وهى الكراريس — ، ثم دفنها فى قصره الأبيض . فلمّا كان المختار بن أبى عُبَيد قيل له : إنّ تحت القصر كنزا ، فاحتفره، فأخرج تلك الأشعار . فمن ثَمّ أهلُ الكوفة أعلم بالشعر من أهل البصرة . وهذا ونحوه مما يدلّك على تنقّل الأحوال بهذه اللغة، واعتراضِ الأحداث عليها، وكثرةِ تغوّلها وتغيرها .

فإذا كان الأمر كذلك لم نقطع(٧) على الفصيح يُسمَع منه ما يخالف الجمهور بالخطأ، ما وُجِد طريق إلى تقبّل ما يورِده، إذا كان القياس يعاضده؛ فإن لم يكن(٨) القياس مسوّغا له ؛ كرفع المفعول ، وجرّ الفاعل، ورفع المضاف إليه ، فينبغى أن يُرَدّ . وذلك لأنه جاء مخالفا للقياس والسماع جميعا ، فلم يبق له عِصْمة تُضيفه ، ولا مُسْكة تجمع شَعاعه .

(١) كذا فى ا ، جـ . وفى ش ، ب : « كنت » . (٢) اسم موضع .

(٣) فى ا : « بنى » . (٤) كذا فى ا . وفى ش، ب : « محمد بن يزيد بن العباس » وما أثبت موافق لما فى ص ٣٦٠ . والقصة فى اللسان فى طنج . ومحمد هذا ينتسب الى أبى محمد اليزيدى جدّه . وكانت وفاة محمد سنة ٣١٠ ، وله ترجمة فى البغية ٥٠ وما بعدها ، وفى ابن خلكان ١ / ٥٠٢ .

(٥) كذا بالباء الموحدة كما فى التاج (طنج) . وفى ش : « ريان » وفى ا ، ب أهمل النقط .

(٦) وليس لها واحد كما فى القاموس واللسان . (٧) كذا فى ا . وفى ش، ب : « يقطع » .

(٨) كذا فى ش ، ب . وفى ا : « وإن لم » .

فأمّا قول الشاعر — فيما أنشده أبو الحسن — :

* يوم الصُلَيفاءِ لم يوفون بالجارِ * (١)

فإنه شبّه للضرورة لم بـ«لا» ، فقد يشبّه (٢) حروفُ النفي بعضُها ببعض ، وذلك لاشتراك الجميع فى دلالته عليه ؛ ألا ترى إلى قوله — أُنشدْناه — :

أجِدَّك لم تغتمض ليلة فترقـدَها مـعَ رُقَّادها (٣)

فاستعمل «لم» فى موضع الحال ، و إنما ذلك من مواضع ما النافية للحال . وأنشدنا أيضا :

أجِدَّك لن ترى بثعيلباتٍ ولا بَيْدَان ناجيـةً ذَمولا (٤)

استعمل أيضا « لن » فى موضع « ما » .

وسألت أبا علىّ — رحمه الله — عن قوله :

أبيتُ أسرى وتبيتِى تدلكى وجهكِ بالعنبرِ والمسكِ الذكى (٥)

فخضنا فيه ، واستقر الأمر فيه على أنه حذف النون من تبيتين ، كما حذف الحركة للضرورة فى قوله (٦) :

* فاليومَ أشْرَبْ غير مستَحْقِبٍ *

---

(١) صدره : * لولا فوارس من نعم وأسرتهم *

وانظر اللسان فى صلف ، وقال البغدادى فى الخزانة ٣/٦٢٦ : « وهـذا البيت أنشده الأخفش والفارسى وغيرهما ، ولم أجد من عزاه إلى قائله ولا من ذكر تتمته » . (٢) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « تشبه » . (٣) أوّل قصيدة للأعشى فى الصبح المنير ٥٠ ، وورد البيت غير معزو فى الكامل ٧/٤٢ . (٤) للمرار بن سعيد . وبعده :

ولا متلافيا والشمس طفـل ببعض نواشغ الوادى حمولا

وانظر معجم البلدان فى « ثعيلبات » واللسان فى « نشغ » . وقوله « متلافيا » ، كذا بالفاء فى المعجم . وفى اللسان « متلاقيا » بالقاف . وما فى المعجم يوافق رواية شرح القاموس : ولا متدارك . وكذا ورد فى اللسان فى « طفل » : متلافيا . و « بيدان » كذا فى الأصول ما عدا ج ففيها : « بقدان » وهو تحريف . و بيدان : جبل فى حمى ضرية ؛ كما فى ياقوت . (٥) انظر الخزانة ٣/٥٢٥ (٦) انظر ص ٧٤ من هذا الجزء .

كذا وجّهته معه، فقال لى : فكيف تصنع بقوله «تدلكى» ؟ قلت : نجعله بدلا من «تبيتى» أو حالا فنحذف النون، كما حذفها من الأوّل فى الموضعين[1]، فاطمأنّ الأمرُ على هذا.

وقد يجوز أن يكون «تبيتى» فى موضع النصب بإضمار «أن» فى غير الجواب؛ كما جاء بيت الأعشى[2] :

لنا هَضْبة لا يَنزل الذلُّ وسطَها ويأوى إليها المستجيرُ فيُعْصَمَا

وأنشد[3] أبو زيد — وقرأته عليه — :

بياض بالأصل

فجاء به على إضمار «أن» كبيت الأعشى.

فأمّا قول الآخر[4] :

ان تهبطين بلاد قو م يَرْتَعُون من الطلاح[5]

فيجوز أن تكون «أن» هى الناصبة للاسم مخفّفة، غير أنه أولاها الفعل بلا فصل؛ كما قال الآخر :

---

(١) كأنه يريد بالموضعين كون «تدلكى» بدلا وحالا . وقد سقطت هذه العبارة «فى الموضعين» فى حـ، وهو أجود . (٢) البيت فى الكتاب ١/٤٢٣ . وقد نسبه فيه الى طرفة لا الى الأعشى، وانظر العمدة ٢/٢١٢ . وهو من قصيدة فى ديوان طرفة . وقبله مطلع القصيدة :

لقد علم الأقوام أنا بنجوة علت شرفا من أن تضام وتشتما

(٣) كذا فى أ، ب . وفى ش : «أنشدنا» . وقد خلت الأصول التى بيدى من البيت الشاهد، وكتب مكانه عبارة «بياض بالأصل» كما أثبت . وفى نوادر أبى زيد ٢٠٨ من مقطوعة للقحيف العقيلى :

وفى الصحصحين الذين ترحلوا كواعب من بكر تسام وتحبلا

وترى «تحبلا» بالنصب حيث لا ناصب . فقد يكون الشاهد الذى أراده ابن جنى هو هذا . وإن كان شارح النوادر على بن سليمان الأخفش الصغير يخرج هذا على أن الألف بدل من نون التوكيد، فلا يكون الفعل منصوبا ؛ فإن ابن جنى لا يذهب هنا هذا المذهب . (٤) هو القاسم بن معن قاضى الكوفة . انظر شواهد العينى فى إنّ وأخواتها . وانظر فى ترجمة القاسم الفهرست ١٠٣ .

(٥) قبله :

إنى زعيم يا نويـ قة إن أمنت من الرزاح

وتجوت من عرض المنو ن من العشىّ إلى الصباح

وورد فى اللسان البيت الأول مع البيت الشاهد فى «أنن» .

إن تحمِلا حاجة لى خَفّ محملها (١) تستوجبا نِعمةً عندى بها و يدا

أن تقرآن على أسماء — ويحكما — منّى السلام وألّا تعلِما أحدا

سألت عنه أبا علىّ رحمه الله فقال : هى مخفَّفة من الثقيلة (٢) ؛ كأنه قال : أنكما تقرآن ، إلا أنه خفّف من غير تعويض . وحدّثنا أبو بكر محمد بن الحسن (٣) عن أحمد بن يحيى قال : شبّه « أن » بـ « ـما » فلم يُعملها كما لم يُعمل ما (٤) .

فأمّا ما حكاه الكسائىّ عن قُضَاعة من قولها : مررت بهْ ، والمال لهْ ؛ فإنّ هذا فاش فى لغتها كلها لا فى واحد من القبيلة ، وهذا غير الأوّل .

فإن كان الرجل الذى سُمعت منه تلك اللغة المخالِفة للغاتِ الجماعة مضعوفا فى قوله ، مألوفا منه لحنُه وفسادُ كلامه حُكِم عليه ولم يُسمع ذلك منه . هذا هو الوجه ، وعليه ينبغى أن يكون العمل . وإن كان قد يمكن أن يكون مصيبا فى ذلك لغةً قديمة ، مع ما فى كلامه من الفساد فى غيره ، إلا أنّ هذا أضعف القياسين . والصواب أن يُردّ ذلك عليه ولا يتقبّل منه . فعلى هذا مَقادُ (٥) هذا الباب فاعمل عليه .

---

(١) « إن تحملا » تقرأ « إن » هكذا مكسورة ، وهى شرطية جوابها « تستوجبا » وفى السيرافى ٢٩/١ تيمور بيت قبل هذين :

يا صاحبىّ فدت نفسى نفوسكما وحيثما كنتما لاقيتما رشدا

والبيت الأول هنا فيه هكذا :

أن تحملا حاجة لى خف محملها وتصنعا نعمة عندى بها و يدا

وقال السيرافى بعد إيراد الأبيات الثلاثة : « والمعنى فيه : أسألكما أن تحملا ... » وترى أن « أن تحملا » عليه بفتح همز « أن » . وانظر الخزانة ٥٥٩/٣

(٢) ثبت فى أ ، وسقط فى سائر الأصول . (٣) أورد فى اللسان فى « أن » هذه القصة بأوسع من هذا ، وكأنه منقول عن سر الصناعة . (٤) كذا فى أ . وفى غيرها : « لا » .

(٥) كذا فى أ . وفى ب : « مفاد » وسقط هذا اللفظ فى ش ، ى ، هـ .

باب فى امتناع العرب من الكلام بما يجوز فى القياس

وإنما يقع ذلك فى كلامهم[1] إذا استغنت بلفظ عن لفظ، كاستغنائهم بقولهم: ما أجود جوابَه عن قولهم: ما أجوبه، أو لأن قياسا آخر عارضه فعاق عن استعمالهم إيّاه، وكاستغنائهم بـ «كاد زيد يقوم» عن قولهم: كاد زيد قائما أو قياما. وربما خرج ذلك فى كلامهم، قال تأبّط شرّا:

فأُبتُ إلى فَهْمٍ وما كِدت آئبا ... وكم مثلِها فارقتها وهى تصفِر[2]

هكذا صحّة[3] روايةِ هذا البيت، وكذلك هو فى شعره. فأمّا رواية من لا يضبطه: وما كنت آئبا، ولم أكُ آئبا فلبعده عن ضبطه. ويؤكّد ما رويناه نحن مع وجوده فى الديوان أن المعنى عليه، ألا ترى أن معناه: فأبت وما كدت أءوب، فأمّا (كنت) فلا وجه لها فى هذا الموضع.

ومثل ذلك استغناؤهم بالفعل عن اسم الفاعل فى خبر (ما) فى التعجّب، نحو قولهم: ما أحسن زيدا، ولم يستعملوا هنا اسم الفاعل (وإن[4]) كان الموضع فى خبر المبتدأ[5] إنما هو للفرد دون الجملة.

وممّا رفضوه استعمالا وإن كان مسوَّغا قياسا وَذَر، ووَدَع، استُغنى عنهما بـ تَرَك.

---

(١) كذا فى أ. وفى ب، ش، جـ: «كلامها».
(٢) من قصيدته التى أوّلها:

إذا المرء لم يحتل وقد جدّ جدّه ... أضاع وقاسى أمره وهو مدبر

وانظر الحماسة ١/٣٨ وما بعدها.

(٣) كذا فى أ، ب. وفى ش، ح: «صحت». والرواية التى يعنيها هى رواية الحماسة.
(٤) كذا فى ش، ب. وفى أ: «فإن».
(٥) كذا فى أ. وفى سائر الأصول: «الابتداء».

ومما يجوز فى القياس — وإن لم يرد به استعمال — الأفعال التى وردت مصادرها ورُفضت هى ؛ نحو قولهم : فاظ الميِّت يَفِيظ فَيْظا وفَوْظا . ولم يستعملوا من فَوْظ فِعْلا[1] . وكذلك الأين للإعياء لم يستعملوا منه فِعْلا[2] . قال أبو زيد وقالوا : رجل مُدرهَم[3] ولم يقولوا دُرْهِم . وحدّثنا أبو علىّ — أظنّه عن ابن الأعرابىّ — أنهم يقولون : دَرْهَمت[3] الخُبّازَى ، فهذا غير الأول . وقالوا : رجل مفئود[4] ولم يصرِّفوا فِعْله ، ومفعولُ الصفة إنما[5] يأتى على الفِعْل ؛ نحو مضروب من ضُرِب ، ومقتول من قُتِل .

فأمّا[6] امتناعهم من استعمال أفعال الوَيْح ، والوَيْل ، والوَيْس ، والوَيْب فليس للاستغناء ، بل لأن القياس نفاه ومَنَع منه . وذلك أنه لو صرِّف الفعل من ذلك لوجب اعتلال فائه كوعد ، وعينِه كباع ؛ فتحامَوا استعماله لِمَا كان يُعقِب من اجتماع إعلالين .

فإن قيل : فهلّا صُرِّفت هذه الأفعال واقتُصِر[7] فى الإعلال لها على إعلال أحد حرفيها ، كراهية لتوالى الإعلالين ، كما أنّ شويت ورويت ونحو ذلك لمّا وقعت عينها ولامها حرفى عِلّة صحَّحوا العين لاعتلال اللام تحاميًا لاجتماع الإعلالين ، فقالوا : شَوَى يشوِى كقوله : رمَى يرمِى؟

قيل : لو فُعِل ذلك فى فِعْل وَيْح وويل لوجب أن تعلّ العين وتصحَّح الفاء ؛ كما أنه لمّا وجب إعلال أحد حرفى شويت ، وطويت ، وتصحيح صاحبه أعلّوا اللام وصحَّحوا العين ، ومحلّ الفاء من العين محلّ العين من اللام ، فالفاء أقوى

(١) أثبت أصحاب المعاجم من الفوظ فعلا ، يقال : فاظ ، يفوظ ، عن ابن السكيت ، وانظر اللسان .

(٢) أثبت ابن الإعرابى منه فعلا ، يقال فيه آن ، يئين ؛ وأنشد : * إنا ورب القلص الضوامر * فقوله إنا أى أعيينا . وانظر اللسان . (٣) انظر ص ٣٥٨ (٤) أى أصيب فؤاده بوجع .

(٥) كذا فى ش ، ب . وهو الموافق لما فى اللسان فى فاد . وفى أ : « لما » .

(٦) كذا فى ش ، ب . وفى أ : «وأما» . (٧) كذا فى أ . وفى ش ، ب : «فاقتصر» .

من العين ، كما أن العين أقوى من اللام ، فلو أعلّوا العين فى الفعل من الويل ونحوه ، لقالوا والَ يَويل ، وواح يَويح ، وواس يويس ، وواب يويب ، فكانت[(1)] الواو تثبت هنا مكسورة ، وذلك أثقل منها فى باب وعد ؛ ألا تراها هناك إنما كُرِهت مجاورةً للكسرة فحذفت ، وأصلها يوعِد ، والواو ساكنة والكسرة فى العين بعدها . ولو قالوا يَوِيل لأثبتوها والكسرة فيها نفسها ، وذلك أثقل من يوعِد لو أخرجوه على أصله ، وليس كذلك يَتشوِى ويطوى ؛ لأن أكثر ما فى ذلك أن أخرجوه والحركة فيه . وهكذا كانت حاله أيضا فيما صحّت لامه ؛ ألا ترى أنّ يَقُوم أصله يَقْوُم ، فالعين[(2)] فى الصحيح اللام إنما غاية أصليّتها[(3)] أن تقع متحرّكة ثم سكّنت ، فقيل يَقُوم ، فأمّا ما صحّت عينه وفاؤه واو ، نحو وعد ووجد ، فإن أصل بنائه إنما هو سكون فائه وكسرة عينه ، نحو يوعِد ، و يوزِن ، و يوجد ، والواو كما ترى ساكنة ، فلو أنك تجشّمت تصحيحها فى يَويل ، و يويح ، لتجاوزت بالفاء حدّها المقدّر لها فيما صحّت عينه . فإنْ[(4)] أحلت الكسرة فيها نفسها فكان ذلك يكون — لو تُكلِّف — أثقلَ من باب يوعد و يوجد لو خرج على الصحّة . فاعرف ذلك فرقا لطيفا بين الموضعين .

ومما يجيزه القياس — غير أن لم يرد به الاستعمال — خبر (العَمْر، والأَيْمُن)[(5)] ، من قولهم : لَعَمْرُك لأقومنّ ، ولأَيْمُنُ الله لأنطلقنّ . فهذان مبتدآن محذوفا الخبرين ، وأصلهما — لو خرج خبراهما — لعمرُك ما أقسم به لأقومن ، ولأَيْمُنُ الله ما أحلف به لأنطلقن ، فحذف الخبران ، وصارّ طول الكلام بجواب القسم عِوضا من الخبر .

(١) كذا فى أ . وفى ش ، ب : «وكانت» . (٢) كذا فى أ . وفى ش ، ب : «والعين» .
(٣) أى أصالتها . وانظر اللسان (أصل) . (٤) كذا فى أ . وفى ش ، ب : «بأن» .
(٥) كذا فى أ . وفى ش ، ب : «لعمرو لايمن» .

ومن ذلك قـولهم : لا أدرى أىُّ الجرادِ عاره[1] ، أى ذَهَب به ، ولا يكادون ينطقون بمضارعه ، والقياس مقتضٍ له ، و بعضهم يقول : يَعُوره ؛ وكأنهم[2] إنما لم يكادوا يستعملون مضارع هذا الفعل لمـّا كانــ مَثَلا جار يا فى الأمر المتقضى[3] الفائت ، و إذا كان كذلك فلا وجه لذكر المضارع هنـا ، لأنه ليس بمتَقَضٍّ .

٥ ومن ذلك امتناعهم من استعمال استحْوذ معتلّا و إن كان القياس داعيا إلى ذلك ومؤذِنا به ، لكن عارض فيـه إجماعهم على إخراجه مصحَّحا ؛ ليكون دليـلا على أصول ما غُير من نحوه ؛ كاستقام واستعان .

ومن ذلك امتناعهم من إظهار الحرف الذى تَعَرَّف[4] به (أمسِ) حتى اضطُرّوا — لذلك — إلى بنـائه لتضمّنه معناه ، فـلو أظهروا ذلك الحرف فقالوا مضَى

١٠ الأمس بمـا فيه لمَـا كان خَلْفا[5] ولا خطأ .

فأمّا قوله[6] :

وإنى وقفت اليوم والأمسِ قبله ببابِك حتى كادتِ الشمس تغرب

فرواه ابن الأعرابىّ : والأمسِ، والأمسَ جرّا ونصبا .

فمن جرّه فعلى الباب فيه، وجَعَل اللام مع الجرّ زائدة ، حتى كأنه قال : وإنى

١٥ وقفت اليوم وأمسِ، كما أن اللام فى قوله تعالى «قالوا الآن جئت بالحقّ» زائدة، واللام المعرِّفة له مرادة فيه ، وهو نائب عنها ، ومتضمِّن[7] لها ، فلذلك كُسِر فقال :

---

(١) أى لا أدرى أى الناس أخذه . ولا يستعمل إلا فى الجحد . انظر اللسان .

(٢) كذا فى ش ، ب . وفى أ : « فكأنهم » . (٣) فى ج : « المنقضى » .

(٤) كذا فى أ ، ب . وفى ش : « يعرف » . (٥) هو الردىء المعيب .

٢٠ (٦) هو نصيب كما فى اللسان فى أمس . (٧) فى عبارة اللسان : « مضمن » .

والأمسِ ، فهذه اللام فيــه زائدة والمعرِّفة له مرادة فيه ومحذوفة منــه . يدلّ على ذلك بناؤه على الكسر وهو فى موضع نصب،[1] كما يكون مبنيًّا إذا لم تظهر إلى لفظه.[2]

وأمّا من قال : والأمسَ فنصب فإنه لم يضمِّنه معــنى اللام فيبنَيه ، ولكنه عرّفه بهــا كما عرِّف اليوم بهــا ، فليست هذه اللام فى قول من قال : والأمسَ فنصب هى تلك اللامَ التى (هى فى قــول من قال)[3] والأمسِ بجَرّ . تلك لا تظهر أبدا ؛ لأنها[4] فى تلك اللغــة لم تستعمل مظهَرة ؛ ألا ترى أن من ينصب غير من يجرّ ، فلكلٍّ[5] منهما لغتُه[6] ، وقياسها[7] على ما نطق به منها، لا تداخِل أختها، ولا نسبة فى ذلك بينها و بينها ، كما أن اللام فى قولهم (الآنُ حدّ الزمانين) غير اللام فى قوله سبحانه « قالوا الآن جئت بالحقِّ » لأن الآن من قولهم (الآنُ حدّ الزمانين) بمنزلة « الرجل أفضل من المرأة ، والملَك أفضل من الإنسان » أى هــذا الجنس أفضل من هذا الجنس ، فكذلك (الآن) إذا رفعه جعله جنس هذا المستعمَل فى قولك « كنت الآن عنده ، وسمعت الآن كلامه » فمعنى هذا : كنت فى هذا الوقت الحاضر بعضه وقد تصرّمت أجزاء منــه[8] . فهذا معنى غير المعنى فى قولهم الآنُ حدّ الزمانين ، فاعرفه .

ونظير ذلك أن الرجل من نحو قولهم : نِعم الرجل زيد غير الرجل المضمر فى (نِعم) إذا قلت : نِعم رجلا زيد ؛ لأن المضمر على شريطة التفسير لا يظهر ،

---

(١) كذا فى ش ، ب . وفى أ : « يظهر » . (٢) ضمن تظاهر معنى تضم فعدّاه بالى . وفى عبارة اللسان : فى « لفظه » . (٣) كذا فى ش ، ب . وفى أ بدل ما بين القوسين : « فيمن قال » . ويحسن الكلام عليها لو حذف « التى » . (٤) أى لام الأمس فى لغة الكسر .

(٥) كذا فى أصول الخصائص . وفى عبارة اللسان فى أمس : « فكل » .

(٦) كذا فى أ ، ب . وفى ش : « لغة » . (٧) كذا فى أ ، ب . وفى ش : « قياسا » .

(٨) فى شرح أدب الكاتب للجواليق ٤٠ بعــد هذا زيادة : « عنده » . وهــذا فى رواية لابن المؤلف عنه .

ولا يستعمل ملفوظا به ، ولذلك قال سيبويه[١] : هذا باب ما لا يعمل فى المعروف إلا مضمرا ، أى إذا فسر[٢] بالنكرة فى نحو نعم رجلا زيد ، فإنه لا يظهر أبدا .

وإذا كان كذلك علمت زيادة الزاد فى قول جرير :

تزود مثــل زادِ أبيك فينا   فنِعم الزاد زاد أبيــك زادا[٣]

٥ وذلك أن فاعل (نعم) مُظْهَر فلا حاجة به[٤] إلى أن يفسّر ، فهـذا يسقط اعتراض محمد بن يزيد عن[٥] صاحب الكتاب فى هذا الموضع .

واعلم أن الشاعر إذا اضطُر جاز له أن ينطق بما يبيحه القياس ، وإن لم يَرِد به سماع . ألا ترى إلى قول أبى الأسود[٦] :

ليت شعرى عن خليلى ما الذى   غاله فى الحبّ حــتى وَدَعهْ

١٠ وعلى ذلك قراءة بعضهم (ما وَدَعك ربك وما قلى) بالتخفيف أى ما تركك . دلّ[٧] عليه قوله (وما قلى) لأن الترك ضَرْب من القِلَى ، فهذا أحسن من أن يعلّ باب استحوذ واستنوق الجمَل ؛ لأن استعمال (ودع) مراجَعةُ أصلٍ ، و إعلال استحوذ واستنوق ، ونحوهما من المصحّح ترك أصـلٍ ، وبين مراجعة الأصـول إلى تركها ما لا خفاء به .

١٥ واعلم أن استعمال ما رفضته العرب لاستغنائها بغيره جارٍ فى حكم العربيّة مجرى اجتماع الضــدّين على المحلّ الواحد فى حكم النظر . وذلك أنهما إذا كانا يعتقبان فى اللغة على الاستعمال جَرَيا مجرى الضدّين اللذين يتناوبان المحلّ الواحد . فكما لا يجوز

---

(١) الكتاب ١/٣٠٠ .   (٢) كذا فى أ ، ب ، ش . وفى ج : « قيس » .
(٣) انظر ص ٨٣ .   (٤) كذا فى ش ، ب وسقط فى أ .
٢٠ (٥) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « على » .   (٦) انظر ص ٩٩ .
(٧) كذا فى أ . وفى ب ، ش : « فدل » والأنسب ما أثبته . وفى ج : « بدليل قوله » .

اجتماعهما عليـــه ، فكذلك لا ينبغى أن يستعمل هذان ، وأن[1] يكتفى بأحدهما عن صاحبه؛ كما يحتمل المحلّ الواحد[2] الضدّ الواحد دون مراسله .

ونظير ذلك فى إقامة غير المحـل مُقـام المحلّ ما يعتقدونه فى مضادّة الفنـاء للأجسام . فتضادّهما إنمـا هو على الوجود لا على المحـلّ ؛ ألا ترى أن الجوهر لا يحلّ الجوهر بل يتضمنه فى حال التضادّ الوجود لا المحـلّ . فاللغة فى هـذه القضـيّة كالوجود ، واللفظان المقـام أحدهما مُقَام صاحبه ، كالجوهر وفنائه ، فهما يتعاقبان على الوجـود لا على المحـلّ ، كذلك الكلمتان تتعاقبان على اللغـة والاستعمال . فاعرف هذا إلى ماقبله .

وأجاز أبو الحسن ضُرِب الضربُ الشـديدُ زيدا ، ودُفِـع الدفعُ الذى تعرف إلى محمد دينارا ، وقتِل القتلُ يوم الجمعة أخاك ، ونحو هذه من المسائل . ثم قال: هو جائز فى القياس ، وإن لم يرد به الاستعمال .

فإن قلت فقد قال[3] :

ولو وَلَدتْ قُفَـيرةُ[4] جَرْوَ كلب لَسُبَّ بذلك الجـروِ الكلابا[4]

فأقام حرف الجرّ ومجروره مقام الفاعل وهناك مفعول به صحيح ، قيل هذا من أقبح الضرورة ، ومثله لا يعتدّ أصلا ، بل لا يثبت إلا محتقَرا شاذّا .

---

(١) كذا . والمناسب : و ينبغى أن يكتفى الخ . (٢) كذا فى ش ، ب وسقط فى أ .

(٣) أى جرير يهجو الفرزدق . (٤) قفيرة أم الفرزدق . والبيت ذكر صاحب الخزانة فى شواهد نائب الفاعل أنه من قصيدته التى أوّلها :

أقـــلى اللوم عاذل والعتـابا وقولى إن أصبت : لقد أصابا

وأن قبله :

وهل أم تكونــ أشد رعيا وصرا من قفـــيرة واحتلابا

ولم أر البيت الشاهد فى هذا الموطن فى الديوان ، ولا النقائص . والبيت الذى ذكر البغدادى أنه قبل الشاهد هو البيت ٣٦ من القصيدة السالفة .

وأمّا قراءة من قرأ (وكذلك نُجِّى المؤمنين) فليس على إقامة المصدر مُقام الفاعل ونصب المفعول الصريح ، لأنه عندنا على حذف إحدى نونى (نُنَجِّى) كما حذف ما بعد حرف المضارعة فى قول الله سبحانه « تَذَكَّرون » أى تتذكرون . ويشهد أيضا لذلك سكون لام (نُجِّى) ولو كان ماضيا لانفتحت اللام إلا
٥ فى الضرورة . وعليه قول المثقِّب العَبْدىّ [(١)] :

لِمَن ظُعُن تَطَالَعُ مِن ضُبَيبٍ فما خرجت من الوادِى لِحِينِ [(٢)]

أى تتطالع فحذف الثانية ، على ما مضى .

وما يحتمله القياس ولم يَرِد به السماع كثير . منه القراءات التى تُؤْثَر رِوايةً ، لا تُتجاوز ؛ لأنها لم يسمع فيها ذلك ؛ كقوله — عزّ اسمه — « بسم الله الرحمن الرحيم »
١٠ فالسُّنَّة المأخوذ بها فى ذلك إتباع الصفتين إعرابَ اسم الله سبحانه ، والقياس يبيح أشياء فيها ، وإن لم يكن سبيل إلى استعمال شىء منها . نعم وهناك من قوة غير هذا المقروء به ما لا يشكّ أحد من أهل هذه الصناعة فى حُسْنه ؛ كأن يُقرأ (بسم الله الرحمنُ الرحيمُ) برفع الصفتين جميعا على المدح . ويجوز (الرحمنَ الرحيمَ) بنصبهما جميعا عليه . ويجوز (الرحمنُ الرحيمَ) برفع الأوّل ونصب الثانى . ويجوز (الرحمنَ
١٥ الرحيمُ) بنصب الأوّل ورفع الثانى . كلّ ذلك على وجه المدح ؛ وما أحسنه ههنا ! وذلك أن الله تعالى إذا وُصِف فليس الغرض فى ذلك تعريفه بما يتبعه من صفته ؛ لأن هذا الاسم لا يعترِض شكّ فيه ، فيحتاجَ إلى وصفه لتخليصه ؛ لأنه الاسم

---

(١) كذا فى أ . وسقط فى ش ، ب . وانظر شرح ابن الأنبارى للفضليات ٥٧٦

(٢) ضبيب : ماء فى البادية ، وواد . ويروى : صبيب . وقوله « لحين » هكذا بكسر الحاء فى ش ، ب .
٢٠ وفى أ : « لحين » بفتح الحاء ، وهو خطأ ، ومطلع القصيدة كما فى المفضليات :

أفاطم قبل بينك متعينى ومنعك ما سألت كأن تبينى

فهى مردفة . ويقول ابن الأنبارى : « وقوله : لحين أى بعد حين وإبطاء » .

الذى لا يشارَك فيه على وجه، و بقيّة أسمائه ـ عزّ وعلا ـ كالأوصاف التابعة لهذا الاسم . و إذا لم يَعترض شكّ فيه لم تجئ صفته لتخليصه ، بل للثناء على الله تعالى . و إذا كان ثناء فالعدول عن إعراب الأوّل أولى به . وذلك أن إتباعه إعرابه جارٍ فى اللفظ مَجرى ما يتبع للتخليص ، والتخصيص . فإذا هو عُدِل به عن إعرابه علِم أنه للدح أو الذمّ (١) فى غير هذا ، عزّ الله وتعالى ، فلم يبق فيه هنا إلا المدح . ٥

فلذلك قوى عنـدنا اختلاف الإعراب فى الرحمن الرحـيم بتلك الأوجه التى ذكرناها . ولهذا فى القرآن والشعر نظائر كثيرة .

(١) كذا فى أ . وفى سائر الأصول : « لذم » .



فهرس الجزء الأوّل من الخصائص

٧ — ذكر علل العربية أكلامية هى أم فقهية ٤٨ — ٩٦









